

كتاب الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر المقنع جمع الشيخ
الامام والخبر الهمام العالم العلامة والجزر الفهامة شيخ الاسلام
والمسلمين سيدي واستاذي الشيخ منصور ابن يونس البهوتي
الحنبلي نعمة الله برحمته واسكنه فسيح جناته امين

بسم الله الرحمن الرحيم قال العلامة والجزر الفهامة خاتمة المحققين وامام
المدققين الشيخ محمد السفاريني روح الله روحه الشيخ منصور صاحب شرح
المنتهى احد اعلام المذهب المتأخرين كان كثير العبادة غزير الافادة والاستفادة
رحل اليه الخابلة من الديار الشامية والنواحي النجدية والاراضي المقدسية
والنواحي البعلية وتمثلوا بين يديه وضربت الابل اباطها اليه وعقدت
عليها الخناصر وقال من حظي بنظره هل من مفاخر فاخذ عنه الشيخ يوسف
البهوتي وسيدنا الشيخ محمد ابو المواهب والشيخ محمد الحلوتي والشيخ محمد
المرداوي والشيخ يسين اللبدي والشيخ عبد الحق ابن عمه والشيخ يوسف
الكرمي والشيخ محمد ابن ابى السرور في آخرين وشرح الاقناع في ثلاث
مجلدات ضخام وكذلك المنتهى وشرح المفردات وزاد المستقنع وهو احسن
شروحه وله حاشية على الاقتناع وحاشية على المنتهى وكتاب لطيف مختصر
وسماه بعمدة الطالب وكان سخياً جواداً له مكارم دارة وبشاشة سارة وكان
في كل ليلة جمعة يصنع ضيافة ويجمع جماعة المقادسة في داره ومن مرض
منهم عاده واخذه الى داره ومرضه احسن تمريض الى ان يشفى وكان الناس
ياتونه بالصدقات فيفرقها على طلبته في المجلس ولا يأخذ منها شيئاً
وكانت وفاته رضى الله عنه ضحى يوم الجمعة طائر شهر ربيع الثاني سنة
احدى وخمسين والف بمصر المحروسة ودفن بتربة المجاورين رحمه الله تعالى
والى الان لم اعلم تاريخ مولده قال العلامة م س لخصت هذه الكلمات من
ترجمة في تراجم متأخرى الاصحاب التي جمعتها انتهى كلام م س وبقيت
الكلام من جهة وفاته وهو يقرء في الدروس على اى درس وقف ذكره العلامة
الحلوتي في حاشيته على المنتهى على قول المص في كتاب الجبر الثالث ما
ما يلزم الحاكم الخ فراجع في موضعه تعرفه والله اعلم

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısmı . Tekkeler - Hasip Ef.

Yerli . Yit No.

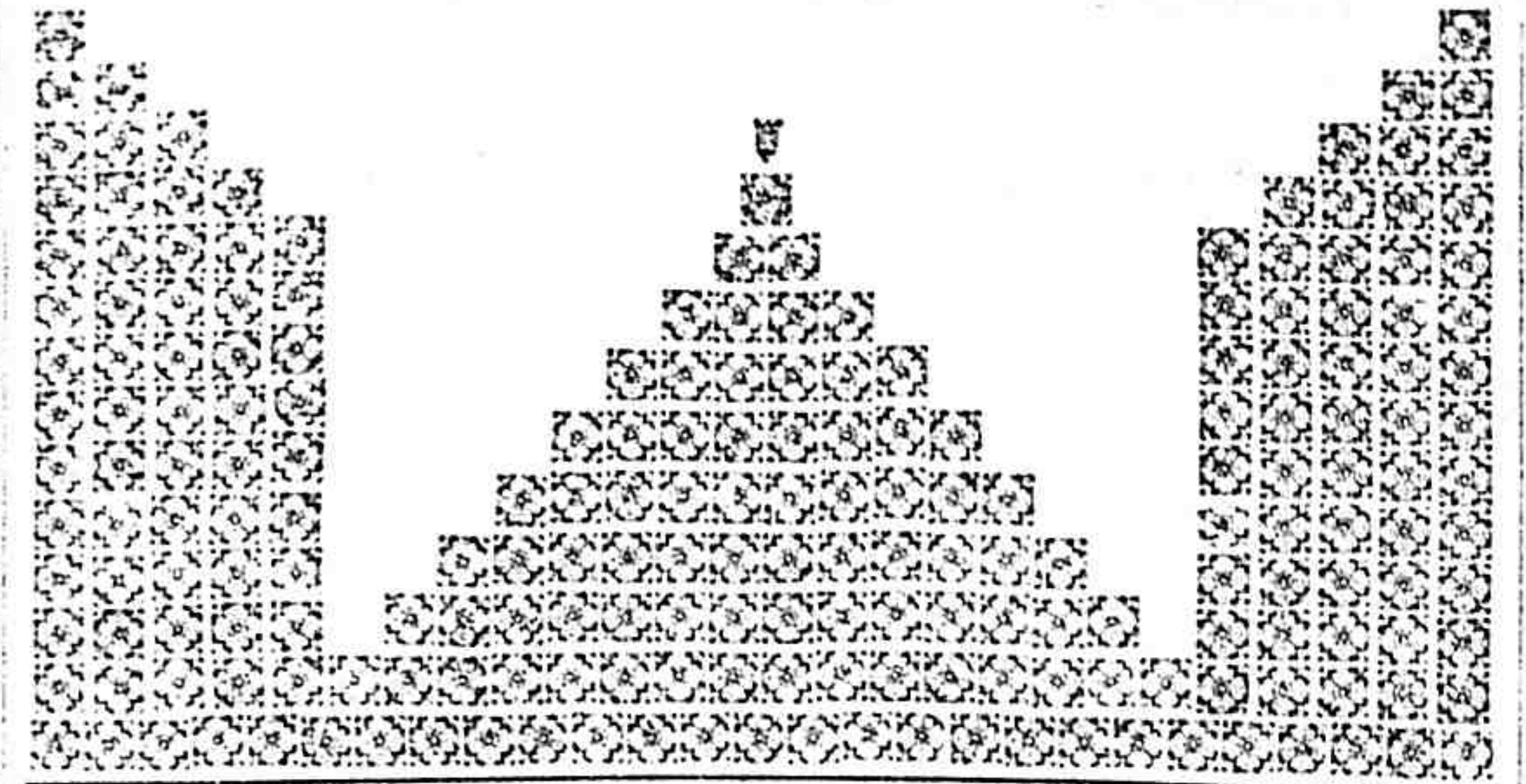
Yerli . Yit No.

125

Tasnif No.

على وجه التبرك وفي اشارة هذين الوصفين المفيدتين للمبالغة في الرحمة اشارة لسبقها من حيث ملاصقتها لاسم الذات وغلبتها من حيث تكرارها على اضدادها وعدم انقطاعها وقدم الرحمن لانه علم في قول او كالعالم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره وابتدأ بها تاسياً بالكتاب العزيز وعملاً بحديث كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداء ناقص البركة وفي رواية بالحمد لله فذلك جمع بينهما فقال (الحمد لله) اي جنس الوصف بالجميل او كل فرد منه مملوك او مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال والحمد الثناء بالصفات الجميلة والافعال الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وفي الاصطلاح فعل يبنى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد او غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً واصطلاحاً صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لما خلق لاجله قال تعالى وقليل من عبادي الشكور وآثر لفظ الجلالة دون باقي الاسماء كالرحمن والخالق اشارة الى انه كما يحمد لصفاته يحمد لذاته ولثلاثا يتوهم اختصاص استحقاقه الحمد بذلك الوصف دون غيره (حمداً) مفعول مطلق مبين لنوع الحمد لوصفه بقوله (لا ينفد) بالذات المسماة وفتح الفاء ماضى نفذ بكسرهما اي لا يفرغ (افضل ما ينبغي) اي يطالب (ان يحمد) اي يثنى عليه ويوصف وافضل منصوب على انه بدل من حمداً او صفته او حال منه وما موصول اسمي او نكرة موصوفة اي افضل الحمد الذي ينبغي او افضل حمد ينبغي حمده به (وصلى الله) قال الازهرى معنى الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء (وسلم) من السلام بمعنى التحية او السلامة من النقايس والردايل او الامان والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مستحبة تتأكد يوم الجمعة وليلتها وكذا كلما ذكر اسمه وقيل بوجوبها اذا قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وروى من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب واتى بالحمد بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام لثبوت مالكية الحمد او استحقاقه له ازلاً وابدأً وبالصلاة بالفعالية الدالة على التجدد اي الحدوث لحدوث (د) المسؤول وهو الصلاة اي الرحمة من الله (على افضل

(د) قوله لحدوث انج هذا قول الاشاعرة واما مذهبنا فيجمع الصفات قدسية ذاتية كانت او فعلية على ان الصلاة غير الرحمة على ما اختاره العلامة المحقق ابن القيم هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدر من اراد هدايته للاسلام وفقه في الدين من اراد به خيراً وفهمه فيما احكمه من الاحكام احمده ان جعلنا من خير امة اخرجت للناس وخلع علينا خلة الاسلام خير لباس وشرع لنا من الدين ما وصى به نوحا وابراهيم وموسى وعيسى واوحاه الى محمد عليه وعليهم افضل الصلاة والسلام واشكره وشكر المنعم واجب على الانام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاكرام واشهد ان سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله وحيه وخليفه المبعوث لبيان الحلال والحرام صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وتابعيهم الكرام (اما بعد) فهذا شرح لطيف على مختصر المقنع للشيخ الامام العلامة والعمدة القدوة الفهامة هو شرف الدين ابو النجا موسى بن احمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الحجواوي ثم الصالحى الدمشقي نعمه الله برحمته واباحه بحبوحة جنته بين حقايقه ويوضح معانيه ودقايقه مع ضم قيود يتعين التنبيه عليها وفوائده يحتاج اليها مع العجز وعدم الاهلية لسلوك تلك المسالك لكن ضرورة كونه لم يشرح اقتضت ذلك والله المسؤول بفضله ان ينفع به كما نفع باصله وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم وزلفى لديه في جنات النعيم المقيم

بسم الله الرحمن الرحيم اي ابتداء بكل اسم للذات الاقدس المسمى بهذا الاسم الانفس الموصوف بكمال الانعام ومادونه او بارادة ذلك اؤلف مستعياً او ملابساً

(المصطفين محمد) بلا شك لقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر وخص بيته الى الناس كافة وبالشفاعة والانباء تحت لوائه والمصطفون جمع مصطفى وهو المختار من الصفوة وطأوه منقبة عن تا ومحمد من اسمائه صلى الله عليه وسلم سمي به لكثرة خصاله الحميدة سمي به قبله سبعة عشر شخصا على ما قاله ابن الهائم عن بعض الحفاظ بخلاف احمد فانه لم يسم به قبله (وعلى الله) اي اتباعه على دينه نص عليه احمد وعليه اكثر الاصحاب ذكره في شرح التحرير وقدمهم بالامر بالصلاة عليهم و اضافته الى الضمير جائزة عند الاكثر وعمل اكثر المصنفين عليه ومنعه جمع منهم الكساي وابن النحاس والزبيدي (واصحابه) جمع صحب جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك وعطفهم على الال من عطف الخاص على العام وفي الجمع بين المحب والال مخالفة للمتدعة لانهم يوالون الال دون المحب (ومن تعبد) اي عبد الله تعالى والعبادة ما امر به شرعا من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي (اما بعد) اي بعدما ذكر من حمد الله والصلاة والسلام على رسوله وهذه الكلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى غيره ويستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتي بها في خطبه ومكاتباته حتى رواه الحافظ عبد القاهر الرازي في الاربعين التي له عن اربعين صحابيا ذكره ابن قندس في حواشي المحرر وقيل انها فصل الخطاب المشار اليه في الآية والصحيح انه الفصل بين الحق والباطل والمعروف بناء بعد على الضم واجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة والفتح بلا تنوين على تقدير المضاف اليه (فهذا) اشارة الى ما تصوره في الذهن واقامه مقام المكتوب المقرؤ الموجود بالعيان (مختصر) اي موجز وهو ما قل لفظه وكثر معناه قال علي رضي الله عنه خير الكلام ما قل ودل ولم يطل فيل (في الفقه) وهو لغة الفهم واصطلاح معرفة الاحكام الشرعية الفرعية بالاستدلال بالفعل او بالقوة القريبة (من مقنع) اي من الكتاب المسمى بالمقنع تأليف (الامام) المقتدى به شيخ المذهب (الموفق ابى محمد) عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي تغمده الله برحمته واعاد علينا من بركته (على قول واحد) وكذلك صنعت في شرحه فلم تعرض للخلاف طلبا للاختصار (وهو) اي ذلك القول الواحد

(الذي)

الذي يذكره ويحذف ما سواء من الاقول ان كانت هو القول (الراجع) اي المعتمد (في مذهب) امام الائمة وناصر السنة ابى عبد الله (احمد) بن محمد بن حنبل الشيباني نسبة لجدته شيبان ابن ذهيل ابن ثعلبة والمذهب في الاصل اي في اللغة الذهاب او زمانه او مكانه ثم اطلق على ما قاله المجتهد بدليل ومات قائلًا به وكذا ما اجرى مجرى قوله من فعل او ايماء او نحوه (وربما حذفت منه مسایل) جمع مسئلة من السؤال وهي ما يبرهن عنه في العلم نادرة اي قليلة (الوقوع) لعدم شدة الحاجة اليها (وزدت) على ما قال في المقنع من الفوائد (ما على مثله يعتمد) اي يعول عليه لموافقته الصحيح (اذ المهم قد قصرت) تعليل لاختصاره المقنع والمهم جمع همة بفتح الهاء وكسرهما يقال هممت بالشيء اذا اردته (والاسباب) جمع سبب وهو ما يتوصل به الى المقصود (المشبهة) اي الشاغلة (عن نيل) اي ادراك المراد اي المقصود (قد كثرت) لسبق القضاء بانه لا يأتي عليكم زمان الا وما بعده شر منه حتى تلقوا ربكم وهذا المختصر (مع صغر حجمه حوى) اي جمع ما يغني (عن التطويل) لاشتماله على جل المهمات التي يكثر وقوعها ولو بفهمه (ولاحول ولا قوة الا بالله) اي لا تحول من حال الى حال ولا قدرة على ذلك الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا بمعونة الله ولا قوة على طاعة الله الا بتوفيق الله والمعنى الاول اجمع واشمل (وهو حسينا) اي كافينا (ونعم الوكيل) جل جلاله اي المفوض اليه تدبير خلقه والقيام بمصالحهم والحفاظ ونعم الوكيل اما معطوف على وهو حسينا والخصوص محذوف او على حسينا والخصوص هو الضمير المتقدم **كتاب** هو من المصادر السائلة اي التي توجد شيئا فشيئا يقال كتب كتابا وكتبا وكتابة ويسمى المكتوب به مجازا ومعناه لغة الجمع من تكتب بنوا فلان اذا اجتمعوا ومنه قيل لجماعة الخيل كتيبة والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف والمراد به هنا المكتوب اي هذا مكتوب جامع لمسائل (الطهارة) مما يوجبها ويتطهر به ونحو ذلك بدا بها لانها مفتاح الصلاة التي هي اكد اركان الاسلام بعد الشهادتين ومعناها لغة النظافة والزاهة عن الاقذار مصدر طهر يطهر بضم الهاء فيهما واما طهر بفتح الهاء فصدره طهر كحكم حكما وفي الاصطلاح ما ذكره بقوله (وهي ارتفاع الحدث) اي زوال الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها (وما في معنى) اي معنى ارتفاع

الحديث كالحاصل بغسل الميت والوضوء الغسل المستحيين وما زاد على المرة الأولى في الوضوء ونحوه وغسل يدي القاييم من نوم ليل ونحو ذلك أو بالتيميم وضوء أو غسل (وزوال الخبث) أي النجاسة أو حكمها بالاستجمار أو بالتيميم في الجملة على ما يأتي في بابها فالطهارة ما ينشأ عن التطهير وربما اطلقت على الفعل كالوضوء والغسل (المياه) باعتبار ما تنوع إليه في الشرع (ثلاثة) أحدها (طهور) أي مطهر قال نعلب طهور افتح العطا الطاهر في ذاته المطهر لغيره انتهى قال تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به (لا يرفع الحدث) غيره والحدث ليس نجاسة بل معنى يقوم بالبدن يمنع الصلاة ونحوها والظاهر ضد الحدث والنجس (ولا يزيل النجس الطاري) على محل طاهر فهو النجاسة الحكمية (غيره) أي غير الماء الطهور والتيميم مبيح لا رافع وكذا الاستجمار وهو أي الطهور (الباقي على خلقته) أي صفته التي خلق عليها أما حقيقة بأن يبقى على ما وجد عليه من برودة أو حرارة أو ملوحة ونحوها أو حكما كالتغير بمكث أو طحلب ونحوه مما يأتي ذكره (فان تغير بغير ممازج) أي مخالط (كقطع كافور) وعود قاري (ودهن) طاهر على اختلاف أنواعه قال في الشرح وفي معناه ما تغير بالتطيران والزفت والشمع لان فيه دهنية يتغير بها الماء أو يبلع (ماي) لا معدني فيسلبه الطهورية (أو سخن بنجس كره) مطلقا ان لم ينجس اليه سواء ظن وصولها اليه أو كان الحائل حصينا أو لا ولو بعد ان يبرد لانه لا يسلم غالبا من صعود اجزا لطيفة اليه وكذا ما سخن بمغصوب وماء بر بمقبرة وبقائها وشوكها واستعمال ماء زمزم في ازالة خبث لا وضوء وغسل (وان تغير بمكثه) أي بطول اقامته في مقره وهو الآجن لم يكره لانه عليه الصلاة والسلام توضع بماء آجن وحكا ابن المنذر اجماع من يحفظ قوله من اهل العلم سوى ابن سيرين (أو بما) أي بطاهر (يشق صون الماء عنه من نابت فيه وورق شجر) وسلك وما تلقيه الريح أو السيول من تبين ونحوه وطحلب فان وضع قصدا وتغير به الماء عن ممازجة سلبه الطهورية أو تغير (بمجاورة ميتة) أي بريح ميتة الى جابه فلا يكره قل في المبدع بغير خلاف نعله (أو سخن بالشمس أو بطاهر) مباح ولم يشتد حره (لم يكره) لان الصحابة دخلوا الحمام ورخصوا فيه ذكره في المبدع ومن كره الحمام فعلة الكراهة خوف مشاهدة العورة أو قصد التعم بدخوله لا كون الماء

(مستحنا)

مستحنا فان اشتد حره أو برده كره لمنعه كمال الطهارة (وان استعمل) قليل (في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل جمعة) أو عيد ونحوه (وغسلة ثانية وثالثة) في وضوء أو غسل (كره) للخلاف في سلبه الطهورية فان لم تكن الطهارة مشروعة كالنبرد لم يكره (وان بالغ) الماء (قاتنين) تشية قلة وهي اسم لكل ما ارتفع وعلا والمراد هنا الجرة الكبيرة من قلال حجر وهي قرية كانت قرب المدينة (وهو الكثير) اصطلاحا (وهما) أي القلتان (خمسمائة رطل) بكسر الراء وفتحها (عراقي تقريبا) فلا يضر نقص يسير كرطل ورطلين واربع مائة وستة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل مصري ومائة وسبعة وسبع رطل دمشق وتسعة وثمانون وسبعارطل حلي وثمانون رطلا وسبعان ونصف سبع رطل قدسي (.) وما وافقه فالرطل العراقي تسعون مثقالا سبع القدسي وثمان سبعة وسبع الحلبي وربيع سبعة وسبع دمشق ونصف سبعة ونصف المصري وربيعه وسبعة (فتخالطه نجاسة) قليلة أو كثيرة (غير بول آدمي أو عذرة المايعة) أو الجامدة اذا ذابت (فلم تغيره) فطهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بالغ الماء قاتنين لم ينجسه شيء وفي رواية لم يحمل الخبث رواه احمد وغيره قال الحاكم على شرط الشيخين وصححه الخطاوي وحديث ان الماء طهور لا ينجسه شيء وحديث الماء لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه يحملان على التقيد السابق وانما خضت القلتان بقلال حجر لوروده في بعض الفاظ الحديث ولانها كانت مشهورة الصفة معلومة المقدار قال ابن جريج رأيت قلال حجر فرأيت القلة تسع قربتين وشيئا والقربة مائة رطل بالعراقي والاحتياط ان يجعل الشيء نصفا فكانت القلتان خمسمائة بالعراقي (أو خالطه البول أو العذرة) من آدمي (ويشق نزحه كماء مصانع طريق مكة فطهور) ما لم يتغير قال في الشرح لا نعلم فيه خلافا ومفهوم كلامه ان ما لا يشق نزحه ينجس ببول الادمي أو عذرة المايعة أو الجامدة اذا ذابت فيه ولو بالغ قاتنين وهو قول أكثر المتقدمين والمتوسطين قال في المبدع ينجس على المذهب وان لم يتغير حديث أبي هريرة يرفه لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه متفق عليه وروى الحلال باسناده ان عليا رضي الله عنه سئل عن صبي بال في بئر فامرهم بنزحها وعنه ان البول والعذرة كسائر النجاسات فلا ينجس بهما ما بالغ قاتنين

(.) وهو الآن دمشق اه

الا بالتغير قال في التنقيح اختاره أكثر المتأخرين وهو اظهر انتهى لان نجاسة بول الادمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب (ولا يرفع حدث رجل) وختي (طهور يسير) دون القلتين (خلت به) كخلوة نكاح (امرأة) مكلفة ولو كافره (لطهارة كاملة عن حدث) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا الرجل بفضل طهور المرأة رواه ابوداود وغيره وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال احمد في رواية ابي طالب اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك وهو تعبدى وعلم مما تقدم انه يزيل النجس مطلقاً وانه يرفع حدث المرأة والصبي وانه لا اثر لخلوتها بالتراب ولا بالماء الكثير ولا بالقليل اذا كان عندها من يشاهدها او كانت صغيرة او لم تستعمله في طهارة كاملة ولا لما خلت به لطهارة خبت فان لم يجد الرجل غير ما خلت به لطهارة الحدث استعماله ثم يتيمم النوع (الثاني) من المياه الطاهر غير المطهر وقد اشار اليه بقوله (وان تغير لونه او طعمه او ريحه) اي كثير من صفة من تلك الصفات لا يسير منها بطح (طاهر فيه) (او) بطاهر من غير جنس الماء لا يشق صونه عنه (ساقط فيه) كزعفران لا تراب ولو قصدا ولا مالا يمازجه مما تقدم (فطاهر) لانه ليس بماء مطلق (او رفع بقليله حدث) مكلف او صغير فطاهر لحديث ابي هريرة لا يغتسلن احدكم في الماء الدائم وهو جنب رواء مسلم وعلم منه ان المستعمل في الوضوء والغسل المستحسنيين طهور كما تقدم وان المستعمل في رفع الحدث اذا كان كثيرا طهور لكن يكره الغسل في الماء الراكد ولا يضر اغتراف المتوضي لمشقة تكرره بخلاف من عليه حدث اكبر فان نوى والغمس هو او بعضه في قليل لم يرتفع حدثه وصار الماء مستعملا ويصير الماء مستعملا في الطهارتين بانفصاله لا قبله مادام مترددا على الاعضاء (او غمس فيه) اي في الماء القليل كل (يد) مسلم مكلف (قائم من نوم ليل ناقض لوضوء) قبل غسلها ثلاثا فطاهر نوى الغسل بذلك الغمس اولا وكذا اذا حصل الماء في كلها ولو بات مكتوفة او في جراب ونحوه لحديث اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه قبل ان يدخلهما في الاناء ثلاثا فان احدكم لا يدري اين بات يده رواء مسلم ولا اثر لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار او ليل اذا كان نومه يسيراً لا ينقض الوضوء والمراد باليد هنا الى الكوع ويستعمل هذا الماء ان لم يوجد غيره ثم يتيمم وكذا ما غسل به الذكر والاثنيان لخروج مذي دونه لانه في معناه واما ما غسل به المذي فعلى ما يأتي (او كان اخر غسالة

زالت النجاسة بها) وانفصل غير متغير (فطاهر) لان المنفصل بعض المتصل والمتصل طاهر النوع (الثالث) النجس وهو ما اشار اليه بقوله (والنجس ما تغير بنجاسة) قليلاً كان او كثيراً وحكى ابن المنذر الاجماع عليه (او لاقاها) اي لاقى النجاسة (وهو يسير) دون القلتين فينجس بمجرد المساقاة ولو جارياً لمفهوم حديث اذا بلغ الماء قلتين لم نجسه شئ (او انفصل عن محل نجاسة) متغيراً او (قبل زوالها) فينجس فما انفصل قبل السابعة نجس وكذا ما انفصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها او متغيراً (فان اضيف الى الماء النجس) قليلاً كان او كثيراً (طهور كثير) يصب او اجراء ساقية اليه ونحو ذلك طهر لان هذا القدر المضاف يدفع النجاسة عن نفسه وعما اتصل به (غير تراب ونحوه) فلا يطهر به نجس (او زال تغير) الماء (النجس الكثير بنفسه) من غير اضافة ولا تزح (او تزح منه) اي من النجس الكثير (فبقى بعده) اي بعد المزوح (كثير غير متغير طهر) لزوال علة نجسه وهي التغير والمزوح الذي زال مع تزحه التغير طهور ان لم تكن عين النجاسة به وان كان النجس قليلاً او كثيراً مجتمعاً من متنجس يسير فتطهره باضافة كثير مع زوال تغيره ان كان ولا يجب غسل جوانب بشر تزح للمشقة ~~في~~ تنبيه محل ما ذكر ان لم تكن النجاسة بول او دمي او عذرتة فتطهر ما تنجس بهما من الماء اضافة ما يشق تزحه اليه او تزح يبقى بعده ما يشق تزحه او بزوال تغير ما يشق تزحه بنفسه على قول اكثر المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم (وان شك في نجاسة ماء او غيره) من الطاهرات (او) شك في (طهارته) اي طهارة شئ علمت نجاسته قبل الشك بنى على اليقين الذي علمه قبل الشك ولو مع سقوط عظم او روث شك في نجاسته لان الاصل بقائه على ما كان عليه وان اخبره عدل بنجاسته وعين السبب لزوم قبول خبره (وان اشتبه طهور) بنجس (حرم استعمالهما) ان لم يمكن تطهير النجس بالطهور فان امكن بان كان الطهور قلتين فاكثروا وكان عنده اثناء يسعهما وجب خلطهما واستعمالهما (ولم يتحرر) اي لم ينظر ايها يغلب على ظنه انه الطهور فيستعمله ولو زاد عدد الطهور ويعدل الى التيمم ان لم يجد غيرها (ولا يشترط للتيمم اراقتها ولا خلطهما) لانه غير قادر على استعمال الطهور اشبه ما لو كان الماء في بشر لا يمكنه الوصول اليه وكذا لو اشتبه مباح بحرم فيتيمم ان لم يجد غيرها ويلزم من

علم النجس اعلام من اراد ان يستعمله (وان اشتبه) طهور (بظاهر)
 امكن جعله طهورا به ام لا (توضا منهما وضوء واحد) ولو مع طهور
 بيقين (من هذا غرفة ومن هذا غرفة) ويعم بكل واحدة من الغرفتين
 المحل (وصلى صلاة واحدة) قال في المغنى والشرح بغير خلاف اعلمه فان
 احتاج احدهما للشرب تحرى وتوضا بالطهور ويتم ليحصل له اليقين
 (وان اشبهت ثياب طاهرة) بثياب (نجسة يعلم عددها) (او) اشبهت
 ثياب مباحة بثياب (محرمة) يعلم عددها (صلى في كل ثوب صلاة بعدد
 النجس) من الثياب والمحرمة منها ينوى بها الفرض احتياطا كمن نسي
 صلاة من يوم (وزاد) على العدد (صلاة) ليؤدي فرضه بيقين فان لم
 يعلم عدد النجسة او المحرمة لزمه ان يصلى في كل ثوب صلاة حتى يتيقن
 انه صلى في ثوب طاهر ولو كثرت ولا تصح في ثياب مشبهة مع وجود
 طاهر يقينا وكذا حكم امكنة ضيقة ويصلى في واسعة حيث شاء بلا تحر
 باب الانية هي الاوعية جمع اناء لما ذكر الماء ذكر ظرفه (كل اناء
 طاهر) كالخشب والجلود والصفير والحديد (ولو) كان ثوبا كجوهر وزمرد
 (يباح اتخاذه واستعماله) بلا كراهة غير جلد ادمي وعظمه فيحرم (الانية
 ذهب وفضة ومضرب بهما) او باحدهما (غير ما ياتي وكذا) الموهو والمطلى
 والمطعم والمكفأ باحدهما (فانه يحرم اتخاذهما) لما فيه من السرف والخيلا
 وكسر قلوب الفقراء (واستعمالهما) في اكل وشرب وغيرهما ولو على اتى
 لعموم الاخبار وعدم التخصيص وانما ايج التحلى للنساء لحاجتهن الى التزين
 للزوج وكذا الاالات كلها كالدواة والقلم والمسعط والقنديل والمجمر والمذخنة
 حتى الميل ونحوه (واصح الطهارة منها) اى من الانية المحرمة وكذا
 الطهارة بها وفيها واليا وكذا انية مغسوبة (الاضة يسيرة) عرقا لا كبيرة
 (من فضة) لاذهب (الحاجة) وهي ان يتعلق بها غرض غير الزينة فلا
 باس بها لما روى البخارى عن انس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم
 انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة وعلم منه ان المضرب بذهب حرام مطلقا
 وكذا المضرب بفضة لغير حاجة او بضبة كبيرة عرقا ولو لحاجة لحديث ابن عمر من
 شرب في اناء ذهب او فضة او اناء فيه من ذلك فانما يخرج في بطنه نار
 جهنم رواه الدارقطن (وتكره مباشرتها) اى الضبة المباحة لغير حاجة
 لان فيها استعمالا للفضة فان احتاج الى مباشرتها كندفق الماء او نحو ذلك

(لم يكره)

لم يكره (وتباح انية الكفار) ان لم تعلم نجاستها (ولو لم تحل ذبايحهم)
 كالجوس لانه صلى الله عليه وسلم توضاء من مزادة مشركة متفق عليه
 (و) تباح ثيابهم (اى ثياب الكفار ولو وليت عبوراتهم كالسراويل
 (ان جهل حالها) ولم تعلم نجاستها لان الاصل الطهارة فلا تزول بالشك
 وكذا ما صبغوه او تسجوه وانية من لابس النجاسة كثيرا كمدمن الخمر
 وثيابهم وبدن الكافر طاهر وكذا طعامه وماؤه لكن تكره الصلاة في
 ثياب المريض والحائض والصبي ونحوهم (ولا يظهر) جلد ميتة بدباغ
 روى عن عمر وابنه وعائشة وعمر ان ابن حصين رضى الله عنهم وكذا
 لا يظهر جلد غير ما كول بذكاة كالحمة (ويباح استعماله) اى استعمال الجلد
 (بعد الدبغ) بظاهر منشف للثبث قال في الرعاية ولا بد فيه من زوال
 الرائحة الحينة وجعل المصران والكروش وترا دباغ ولا يحصل بتشيس ولا
 تريب ولا يفتقر الى فعل ادمي فهو وقع في مدبغة فاندبغ جاز استعماله
 (في يابس) لا مايع ولو وسع قلتي من الماء اذا كان الجلد (من حيوان
 طاهر في الحياة) ما كولا كان كالشاة او لا كالهرا ما جلود السباع كالذئب
 ونحوه مما خلقته اكبر من الهر ولا يوكل فلا يباح دبغه ولا استعماله قبل
 الدبغ ولا بعده فلا يصح بيعه ويباح استعماله داخل من شعر نجس في يابس
 (ولبنها) اى لبن الميتة (وكل اجزائها) كقرنها وظفرها وعصبها
 وحافرها وانفحتها وجلدها (نجسة) فلا يصح بيعها (غير شعر ونحوه)
 كصوف ووبر وريش من طاهر في حياة فلا ينجس بموت فيجوز استعماله
 ولا ينجس باطن بيضة ما كول صلب قشرها بموت الطائر (وما بين) من
 حيوان (حتى فهو كميته) طهارة ونجاسة فما قطع من السمك طاهر وما
 قطع من بيضة الانعام ونحوها مع بقاء حياتها نجس غير مسك وذاته
 والطريدة وتأتى في الصيد باب الاستنجاء ثم من نجس الشجرة اى
 قطعها فكانه قطع الاذى والاستنجاء ازالة خارج من سبيل بناء او ازالة
 حكمه بحجر او نحوه ويسمى الثانى استجمارا من الجمار وهي الشجرة الصغيرة
 (يستحب عند دخول الخلا) ونحوه وهو بالموضع المعد لت قضاء الحاجة
 (قول بسم الله) حديث على ستر ما بين الجن وعورات بنى ادم اذا
 دخل الكنيف ان يقول بسم الله رواه ابن ماجه والترمذى وقال ليس
 اسناد بالقوى (اعوذ بالله من الخبث) باسكان الباء قال القاضى عياض

هو أكثر روايات الشيوخ وفسره بالشر (والجبايت) الشياطين فكانه استعاذ من الشر واهله وقال الخطابي وهو بضم الباء وهو جمع خيث والجبايت جمع خيثة فكانه استعاذ من ذكرانهم واناثهم واقتصر المصنف على ذلك تبعاً للمحرر والفروع وغيرهما لحديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الحلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث متفق عليه وزاد في الاقناع والمنتهى تبعاً للمقنع وغيره الرجس النجس الشيطان الرجيم لحديث ابي امامة لا يعجز احدكم اذا دخل مرفقه ان يقول اللهم اني اعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرجيم (و) ويستحب ان يقول (عند الخروج منه) اي من الحلاء ونحوه (غفرانك) اي اسئلك غفرانك من الغفر وهو الستر لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال غفرانك رواه الترمذي وحسنه وسن له ايضا ان يقول (الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني) لما رواه ابن ماجه عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني (و) يستحب له (تقديم رجله اليسرى دخولا) اي عند دخول الحلاء ونحوه من مواضع الاذى (و) يستحب له تقديم (يمنى) رجله (خروجا عكس مسجد) ومنزل (و) لبس (نعل) وخف فاليسرى تقدم للاذى واليمنى لما سواه وروى الطبراني في المعجم الصغير عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتعل احدكم فليدأ باليمنى واذا خلع فليدأ باليسرى وعلى قياسه القميص ونحوه (و) يستحب له (اعتماده على رجله اليسرى حال جلوسه) لقضاء الحاجة لما روى الطبراني في المعجم والبيهقي عن سراقه ابن مالك امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتكى على اليسرى وان نصب اليمنى (و) يستحب له (بعده) ان كان (في قضاء) لا يراه احد لفعله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود من حديث جابر (و) يستحب (استناره) لحديث ابي هريرة قال من اتى الغائط فليستتر رواه ابو داود (وارتياده) لبوله (مكانا رخوا) بتليت الراء لنا هشا لحديث اذا بال احدكم فليتردد لبوله رواه احمد وغيره وفي التبصرة ويقصد مكانا علوا ولعله لينحدر عنه البول فان لم يجد مكانا رخوا الصق ذكره ليامن بذلك من رشاش البول (و) يستحب (مسحه) اي ان يمسح (بيده اليسرى) اذا فرغ من بوله من اسفل

ذكره) اي من حلقة دبره فيضع اصبعه الوسطى تحت الذكر والابهام فوقه ويمر بها (الى راسه) اي راس الذكر (ثلاثا) ليثلا يبقى من البول فيه شئ (و) يستحب (نثره) بالنشاة (ثلاثا) اي نثر ذكره ثلاثا ليسخرج بقية البول منه لحديث اذا بال احدكم فليتر ذكره ثلاثا رواه احمد وغيره (و) يستحب (تحوله من موضعه ليستحي في غيره ان خاف تلوثا) باستنجائه في مكانه ليثلا يتنجس ويبدا ذكره وبكر قبل ليثلا لتلوث يده اذا بدا بالدبر وتخير ثيب (ويكره دخوله) اي دخول الحلاء ونحوه (بشئ فيه ذكر الله تعالى) غير مصحف فيحرم (الا الحاجة) لا دراهم ونحوها وحرز للشقة ويجعل فص خاتم احتاج للدخول به بباطن كف يمنى (و) يكره تكامل (رفع ثوبه قبل دنوه) اي قربه (من الارض) بلا حاجة فيرفع شيئا فشيئا ولعله يجب ان كان ثم من ينظره قاله في المبدع (و) يكره كلامه فيه ولو برد سلام وان عطس حمد بقلبه ويجب عليه تحذير ضرير وغافل عن هلكة وجزم صاحب النظم بتحريم القراءة في الحش وسطحه وهو متوجه على حاجته (و) يكره (بوله في شق) يفتح الشين (ونحوه) كسرب ما يتخذة الوحش والذئب بيتا في الارض ويكره ايضا بوله في اناء بلا حاجة ومستحم غير مقير او مبلط (ومس فرجه) او فرج زوجته ونحوها (يمينه و) يكره (استنجاؤه واستجماره بها) اي يمينه لحديث ابي قتاده لا يمكن احدكم ذكره بيمينه وهو يبول ولا يمسح من الحلاء بيمينه متفق عليه (و) استقبال (التيين) اي الشمس والقمر لما فيهما من نور الله تعالى (ويحرم استقبال القبلة واستدبارها) حال قضاء الحاجة (في غير بيان) خبر ابي ايوب مرفوعا اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا متفق عليه ويكفي انحرافه عن جهة القبلة وحایل ولو كموخرة رحل ولا يعتبر القرب من الحایل ويكره استقبالها حال الاستنجاء (و) يحرم (لبسه فوق حاجته) لما فيه من كشف العورة بلا حاجة وهو مضر عند الاطباء (و) يحرم (بوله) وتغوطه (في طريق مسلك وظل نافع) ومثله شمس بزمان الشتاء ومتحدث الناس (وتحت شجرة عليها ثمرة) لانه يقدرها وكذا في موارد الماء وتغوطه بناء مطلقا (ويستجمر بنحجر او نحوه ثم يستحي بالماء) لفعله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وغيره من حديث عائشة وصححه الترمذي فان عكس كره (ويجزيه الاستجمار) حتى مع وجود

الماء لكن الماء افضل (ان لم يجد) اى يتجاوز (الخارج موضع العادة)
مثل ان ينشر الخارج على شئ من الصفحة او يمتد الى الحشفة امتداداً
غير معتاد فلا يجزى فيه الا الماء كقبلى الخنى المشكل ومخرج غير فرج
وتجس مخرج بغير خارج ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب
ولا داخل حشفة اقناب غير مفتوق (ويشترط للاستجمار باحجار ونحوها)
كحشب وخرق (ان يكون) ما يستجمر به (طاهراً) باحاً (منقياً غير
عظم وروث) ولو طاهرين (وطعام) ولو لهيمة (وعظم) ككتب علم
(ومتصل بحيوان) كذب البهيمة وصوفها المتصل بها ويحرم الاستجمار
بهذه الاشياء ويجلده سمك او حيوان مذكى مطلقاً او حشيش رطب
(ويشترط) للاكتفا بالاستجمار (ثلاث مسحات منقية فاكثر) ان لم يحصل
بثلاث ولا يجزى اقل منها ويعتبر ان تم كل مسحة المحل (ولو) كانت
الثلاث (بحجر ذى شعب) اجزاء ان اتت وكيف ما حصل الاتقاء في
الاستجمار اجزاء وهو ان يبقى اثر لا يزيله الا الماء وبالماء عود خشونة المحل
كما كان مع السبع غسالات ويكفى ظن الاتقاء (ويسن قطعه) اى قطع ما زاد
على الثلاث (على وتر) فان اتى برابعة زاد خامسة وهكذا (ويجب
الاستجماء) بناء او حجر ونحوه (لكل خارج) من سبيل اذا اراد الصلاة
ونحوها (الا الریح) والطاهر وغير الملوث (ولا يصح قبله) اى قبل
الاستجماء بناء او حجر ونحوه (وضوء ولا يتيمم) حديث المقداد المتفق عليه
يفعل ذكره ثم يتوضا ولو كانت النجاسة على غير السيليين او عليهما غير
خارجة منهما صح الوضوء والتيمم قبل زوالها (باب السواك وسنن
الوضوء) وما الحق بذلك من الادهان والاكتمال والاختان والاستحداد
ونحوها السواك والمساك اسم للعود الذى يستاك به ويطلق السواك على
الفعل اى ذلك الفم بالعود لازالة نحو تغير كالتسوك (التسوك بعود لين)
سواء كان رطباً او يابساً مندى من اراك او زيتون او عرجون او غيرها
(منق) للقم (غير مضر) احترازاً عن الرمان والآس وكل ما له راحة
طيبة (لا يتفتت) ولا يجرح ويكره بعود يجرح او يضر او يتفتت و (لا)
يصيب السنة من استاك بغير عود (باصبعه وخرقة) ونحوها لان الشرع لم
يرد به ولا يحصل به الاتقاء كالعود (مسنون كل وقت) خبر قوله التسوك
اى يسن كل وقت لحديث السواك مطهرة للفم مرضاة للرب رواه الشافعى

واحد وغيرهما (لغير صائم بعد الزوال) فيكره فرضاً كان الصوم او نفلاً
وقبل الزوال يستحب له بياس مندى ويباح برطب لحديث اذ صتم فاستاكوا
بالغداة ولا تستاكوا بالعشى اخرج به البيهقي عن علي بن ابي طالب عن ابي
خبر ثاب للتسوك (عند صلاة) فرضاً كانت او نفلاً (و) عند (انقباه)
من نوم ليل او نهار (و) عند (تغير) رائحة (فم) بما كؤل او غيره
وعند وضوء وقراءة زاد الزركشى والمصنف فى الاقتناع ودخول مسجد
ومنزى واطالة سكوت وخلو المعدة من الطعام واصفرار الاسنان
(وبسائك عرضاً) استحباباً بالنسبة الى الاسنان بيده اليسرى على اسنانه ولتته
واسنانه ويفعل السواك ولا بأس ان يستاك به انسان فاكثر قال فى الرعاية
ويقول اذا استاك اللهم طهر قلبى ومحض ذنوبى قال بعض الشافعية وينوى به
الانسان بالسنة (مبتدئاً بجانب فم الايمن) فتسن البداية بالايمن فى سواك
وظهور وشأنه كله غير ما يستقذر (ويدهن) استحباباً (غبا) يوماً بعد يوم
اى يوماً يدهن ويوما لا يدهن لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الترحيل
الاغبا رواه الترمذى والنسائى وصححه والترحيل تسريح الشعر ودهنه حديث
اربع من سنن المرسلين الحنا والتعطير والسواك والتكاح (ويتكحل) فى كل
عين (وترا) ثلاثاً بالاثمد المطيب كل ليلة قبل ان ينام لغسله عليه السلام
رواه احمد وغيره عن ابن عباس ويسن نظرفى امرأة وتطيب ويفضف الى
نعم الله تعالى ويقول اللهم كما حسنت خلقى حسن خلقى وحرم وجهى على
النار لحديث ابى هريرة (وتجب التسمية فى الوضوء مع الذكر) اى ان يقول
بسم الله لا يقوم غيرها مقامها لحديث ابى هريرة مرفوعاً لا صلاة لمن لا وضوء
له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه احمد وغيره وتسقط مع السهو
وكذا غسل وتيمم (ويجب الحتان) عند البلوغ (ما لم يخف على نفسه)
ذكراً كان او خنثى او اثنى فالتذكر باخذ جادة الحشفة والاثنى باخذ جلدة
فوق محل الابلاج تشبهه عرف الديك ويستحب ان لا تؤخذ كلها والخنثى
باخذها وفعله زمن صفر افضل وكره فى سابع يوم من الولادة اليه (ويكره
القرع) وهو حلق بعض الراس وترك بعض وكذا حلق القفا لغير حجابة
ونحوها ويسن ابقاء شعر الراس قال احمد هو سنة لو تقوى عليه اتخذاء
ولكن له كلفة ومؤنة ويسرحه ويفرقه ويكون الى اذنه وينتهى الى منكبيه
كشعره عليه السلام ولا بأس بزيادة وجعله زواية ويعنى لحية ويحرم حلقها

ذكره الشيخ تقي الدين ولا يكره اخذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه ويحذف شاربه وهو اولى من قصه ويقلم اظفاره مخالفاً وينتف ابطه ويحلق عانته وله ازالته بما شاء والتنوير فعله احدى العورة وغيرها ويدفن ما يزيله من شعره وظفره ونحوه ويفعله كل اسبوع يوم الجمعة قبل الزوال ولا يتركه فوق اربعين يوماً واما الشارب ففي كل جمعة (ومن سنن الوضوء) وهي جمع سنة وهي في اللغة الطريقة وفي الاصطلاح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وتطلق ايضاً على اقواله وافعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم وسمى غسل الاعضاء على الوجه المخصوص وضوء لتنظيفه المتوضي وتحسينه (السواك) وتقدم انه يتأكد فيه ومحلّه عند المضمضة (وغسل الكفين ثلاثاً) في اول الوضوء ولو تحقق طهارتهما (ويجب) غسلهما ثلاثاً بنية وتسمية (من نوم ليل ناقض لو وضوء) لما تقدم في اقسام الماء ويسقط غسلهما والتسمية سهواً وغسلهما لمعنى فيهما فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الاناء لم يصح وضوءه وفسد الماء (و) من سنن الوضوء (البداة) قبل غسله لوجهه (بضمضة) ثم (استنشاق) ثلاثاً ثلاثاً بيمينه واستنثاره بيساره (و) من سننه المبالغة (فيهما) اى في المضمضة والاستنشاق (لغير صايح) فتكره والمبالغة في مضمضة ادارة الماء بجميع فيه وفي الاستنشاق جذبه بنفسه الى اقصى الانف وفي بقية الاعضاء ذلك ما ينبوا عنه الماء للصايح وغيره (و) من سننه (تخليل اللحية الكشيفة) بالناء الثلاثة وهي التي تستر البشرة ويأخذ كفاً من ماء يضعه من تحتها باصابعه مشبكة او من جانبيها ويعركها وكذا عنقه وباقي شعور الوجه (و) من سننه تخليل (الاصابع) اى اصابع اليدين والرجلين قال في الشرح وهو في الرجلين اكد ويخلل اصابع رجله بخصر يده اليسرى من باطن رجله اليمنى من خصرها الى ابهامها وفي اليسرى بالعكس واصابع يديه احداها بالاخري فان كانت او بعضها ملتصقة سقط (و) من سننه (التيامن) بلا خلاف (واخذ ماء جديد للاذنين) بعد مسح رأسه ومجاورة محل فرض (و) من سننه (الغسلة الثانية والثالثة) وتكره الزيادة عليها ويحمل في عدد الغسلات بالاقل ويجوز الاقتصار على الغسلة الواحدة والتتان افضل منها والثلاثة افضل منهما ولو غسل بعض اعضاء الوضوء اكثر من بعض لم

(٥) قوله لم يصح الخ الظاهر ان هذا مبنى على القول بان حصول الماء في بعض انيد كحصوله في كلها وانصحج خلافه فالوضوء صحيح حيث لم يحصل الماء في جميع انيد اه

(يكره)

يكره ولا يسن مسح العنق ولا الكلام على الوضوء باب فروض الوضوء وصفته في الفرض لغة يقال لمعان اصلها الحز والقطع وشرعاً ما ائيب فاعله وعوقب تاركه والوضوء استعمال ماء طهور في الاعضاء الاربعة على صفة مخصوصة وكان فرضه مع فرض الصلاة كما رواه ابن ماجة ذكره في المبدع (فروضه ستة) احدها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم (والفم والانف منه) اى من الوجه لدخولهما في حده فلا تسقط المضمضة ولا الاستنشاق في وضوء ولا غسل لا عمداً ولا سهواً (و) الثاني (غسل اليدين) مع المرفقين لقوله تعالى وايديكم الى المرافق (و) الثالث (مسح الراس) كله (ومنه الاذنان) لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وقوله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الراس رواه ابن ماجة (و) الرابع (غسل الرجلين) مع الكعنين لقوله تعالى وارجلكم الى الكعنين (و) الخامس (الترتيب) على ما ذكر الله تعالى لان الله تعالى ادخل الممسوح بين المغسولات ولا نعلم لهذا فائدة غير الترتيب والاية سقت لبيان الواجب والنبي صلى الله عليه وسلم رتب الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فلو بدأ بشئ من الاعضاء قبل غسل الوجه لم يحسب له وان توضع منكباً اربع مرات صح وضوءه ان قرب الزمن ولو غسلها جميعاً دفعة واحدة لم يحسب له غير الوجه وان انغمس ناوياً في ماء وخرج مرتباً اجزاء والا فلا (و) السادس (الموالة) لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فامر ان يعيد الوضوء رواه احمد وغيره (وهي) اى الموالة (ان لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله) بزمن معتدل او قدره من غيره ولا يضر ان جف لاشتغال بسنة كتخليل واسباغ او ازالة وسوسة او وسخ ويضر لاشتغال بتحصيل ماء او اسراف او نجاسة او وسخ لغير طهارة وسبب وجوب الوضوء الحدث ويحل جميع البدن كجذابة (والنية) لغة القصد ومحلها القلب فلا يضر سبق لسانه بغير قصده ويخلصها لله تعالى (شرط) هو لغة العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (لطهارة الحدث كلها) لحديث انما الاعمال بالنيات فلا يصح وضوء وغسل وتيم ولو مستحبات الا بها (فينوى رفع الحدث او) يقصد (الطهارة لما لا يباح الا بها) اى بالطهارة كالصلاة والطواف ومس المصحف لان ذلك يستلزم رفع الحدث فان نوى

طهارة او وضوء او اطلق او غسل اعضاءه ليزيل عنها النجاسة او ليعلم غيره
او للتبريد لم يجزه وان نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقا وينوى من
حدثه دائم استحابة الصلاة ويرتفع حدثه ولا يحتاج الى تعيين النية للفرض
فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع حدثه في الاقيس قاله في المبدع ويستحب
نطقه بالنية سرا (تمة) يشترط لوضوء وغسل ايضا اسلام وعقل وتميز
وطهورية ماء واباحته وازالة ما يمنع وصوله وانقطاع موجب ولو وضوء
فراغ استنجاء او استجمار ودخول وقت على من حدثه دائم لفرضه (فان
نوى ما تسن له الطهارة كقراءة قران وذكر واذان ونوم وغضب
ارتفع حدثه (او) نوى (تجديدا مسنونا) بان صلى بالوضوء الذي قبله
(ناسيا حدثه ارتفع) حدثه لانه نوى طهارة شرعية (وان نوى) من
عليه جنابة (غسلا مسنونا) كفصل الجمعة قال في الوجيز ناسيا (اجزاء عن
واجب) كما مر فيمن نوى التجديد (وكذا عكسه) اي ان نوى واجبا اجزاء
عن المسنون وان نواها حصلا والافضل ان يغتسل للواجب ثم للمسنون
كاملا (وان اجتمعت احداث) متنوعة ولو متفرقة (توجب وضوءا او غسلا
فنوى بطهارته احدها) لا على ان لا يرتفع غيره (ارتفع سائرهما) اي
باقيا لان الاحداث تتداخل فاذا ارتفع البعض ارتفع الكل (ويجب الاتيان
بها) اي بالنية (عند اول واجبات الطهارة وهو التسمية) فلو فعل شيئا
من الواجبات قبل النية لم يعتد به ويجوز تقديمها بزمن يسير كالصلاة ولا
يبطلها عمل يسير (وتسن) النية (عند اول مسنونات) اي مسنونات
الطهارة كغسل اليدين في اول الوضوء (ان وجد قبل واجب) اي قبل
التسمية (و) يسن (استصحاب ذكرها) اي تذكر النية (في جميعها) اي
جميع الطهارة لتكون افعالها مقرونة بالنية (ويجب استصحاب حكمها) اي
حكم النية بان لا ينوى قطعها حتى يتم الطهارة فان عزبت عن خاطره لم
يؤثر وان شك في النية في اثناء طهارته استأنفها الا ان يكون وهما
كالوسواس فلا يلتفت اليه ولا يضر ابطالها بعد فراغه ولا شك بعده
(وصفة الوضوء) الكامل اي كيفيته (ان ينوى ثم يسمى) وتقدم (ويغسل
كفيه ثلاثا) تنظيفا لهما فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم وفي اوله
اي الوضوء (ثم يتيمض ويستنشق) ثلاثا ثلاثا بينه ومن غرفة افضل
ويستتر بيساره (ويغسل وجهه) ثلاثا وحده (من منابت شعر الراس)

المعاد غالبا (الى ما انحدر من الخيين والذقن طولا) مع ما استرسل من
الخيئين (ومن الاذن الى الاذن) عرضا لان ذلك تحصل به المواجهة
والاذنان ليسا من الوجه بل البياض الذي بين العذار والاذن منه (و)
يفسل (ما فيه) اي في الوجه (من شعر خفيف) يصف البشرة كعذار
وعارض واهداب عين وشارب وعنفقة لانها من الوجه لا صدغ
وتحذيف وهو الشعر بعد انتهاء العذار والزعة ولا الزعتان وهما ما انحسر
عنه الشعر من الراس متصاعدا من جانبيه فهي من الراس ولا يغسل
داخل عينيه ولو من نجاسة ولو امن الضرر (و) يغسل الشعر (الظاهر
من الكشف مع ما استرسل منه) ويخلل باطنه وتقدم (ثم) يغسل (يديه
مع المرفقين) واطفاره ثلاثا ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه ويغسل
ما نبت بحمل الفرض من اصبع او يد زائدة (ثم يمسح كل راسه) بالماء
(مع الاذنين مرة واحدة) فيمر يديه من مقدم راسه الى قفاه ثم يردّها
الى الموضع الذي بدا منه ثم يدخل سبابتيه في صماخي اذنيه ويمسح بابهاميه
ظاهرهما ويجزى كيف مسح (ثم يغسل رجليه) ثلاثا (مع الكعبين) اي
العظميين الناتئين في اسفل الساق من جانبي القدم (ويغسل الاقطع بقية
المفروض) لحديث اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم متفق عليه (فان
قطع من المفصل) اي من مفصل المرفق (غسل راس العضد منه) وكذا
الاقطع من مفصل كعب يغسل طرف الساق (ثم يرفع بصره الى السماء)
بعد فراغه (ويقول ما ورد) ومنه اشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله (وتباح معونته) اي معونة
المتوضى وسن كونه عن يساره كأنه ضيق الراس والا فمن يمينه (و) يباح
(له تنشيف اعضائه) من ماء الوضوء ومن وضاه غيره ونواه هو صحيح ان
لم يكن الموضى مكرها بغير حق وكذا الغسل والتيمم باب مسح الخفين
وغيرها من الخوايل وهو رخصة وافضل من غسل ويرفع الحدث ولا يسن
ان يلبس لي مسح (يجوز يوما وليلة) لمقيم ومسافر لا يباح له القصر
(ولمسافر) سفرا يسج القصر (ثلاثة) ايام (بلياليها) لحديث على يرفعه
للمسافر ثلاثة ايام بليالين وللمقيم يوم وليلة رواء مسلم ويخلع عند انقضاء
المدة فان خاف او تضرر رفيقه بانتظاره تيمم فان مسح وصلى اتاد (و) ابتدا
المدة (من حدث بعد لبس على طاهر) العيين فلا يمسح على نجس ولو في

ضرورة وتيمم معها لمستور (مباح) فلا يجوز المسح على مغطوب ولا على حرير لرجل لان لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة (سائر المفروض) ولو بشده او شرجه كالزربول الذي له ساق وعري يدخل بعضها في بعض فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره او سعة او صفائه او خرق فيه وان صغر حتى موضع الخرز فان انضم ولم يبد منه شيء جاز المسح عليه (يثبت بنفسه) فان لم يثبت الا بشده لم يجز المسح عليه وان ثبت بنصلين مسح الى خلعهما مادامت مدته ولا يجوز المسح على ما يسقط (من خف) بيان لظاهر اى يجوز المسح على خف يمكن متابعة المشي فيه عرفا قال الامام احمد ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وجوب صفيق) وهو ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد لانه صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والنعلين رواء احمد وغيره وصححه الترمذي (ونحوهما) اى نحو الخف والجوب كالجرموق ويسمى الموق وهو خف قصير فيصح المسح عليه لفعله عليه السلام رواء احمد وغيره (و) يصح المسح ايضا (على عمامة) مباحة (لرجل) لا لمرأة لانه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والعمامة قال الترمذي حسن صحيح هذا اذا كانت (محنكة) وهي التي يدار منها تحت الحنك كور بفتح الكاف فاكثر (او ذات ذوائب) بضم المعجمة وبعدها همزة مفتوحة وهي طرف العمامة المرخى فلا يصح المسح على العمامة الصما ويشترط ايضا ان تكون ساترة لما لم تجز العادة بكشفه كقدم الراس والاذنين وجوانب الراس فيعفى عنه لمشقة التحرز منه بخلاف الخف ويستحب مسحه معها (و) على (خمر نساء) مدارة تحت حلوقهن (لمشقة نزعها كالعمامة بخلاف وقاية الراس وانما يمسح جميع ما تقدم (في حدث اصغر) لافي حدث اكبر بل يغسل ماتحتها (و) يمسح على (جيرة) مشدودة على كسر او جرح ونحوهما (لم تتجاوز قدر الحاجة) وهو موضع الجرح والكسر وما قرب منه بحيث يحتاج اليه في شدها فان تعدى شدها محل الحاجة نزعها فان خشي تلفا او ضررا تيمم لزايد ودوا على البدن تضرر بقلعه كجيرة في المسح عليه (ولو في) حدث (اكبر) لحديث صاحب الشجة انما كان يكفيه ان يتيمم ويعضد او يعصب على جرحه خرقه ويمسح عليها ويغسل سائر جسده رواء ابو داود والمسح عليها عزيمة (الى

(حلها)

حلها) اى يمسح على الجيرة الى حلها او برا ماتحتها وليس موقنا كالمسح على الخفين ونحوهما لان مسحها للضرورة فيقتدر بقدرها (اذا لبس ذلك) اى ما تقدم من الخفين ونحوهما والعمامة والخمار والجيرة (بعد كمال الطهارة) بالماء ولو مسح فيها على حائل او تيمم لجرح فلو غسل رجلا ثم ادخلها الخف خلع ثم لبس بعد غسل الاخرى ولو نوى جنب رفع حديثه وغسل رجله وادخلها الخف ثم غم طهارته او مسح راسه ثم لبس العمامة ثم غسل رجله او تيمم ولبس الخف او غيره لم يمسح ولو جيرة فان خاف نزعها تيمم ويمسح من به سلس بول او نحوه اذا لبس بعد الطهارة لانها كاملة في حقه فان زال عذره لزمه الخلع واستيناف الطهارة كالتييم حين يجد الماء (ومن مسح في سفر ثم اقام) اتم مسح مقيم ان بقى منه شيء والا خلع (او عكس) اى مسح مقيما ثم سافر لم يزد على مسح مقيم تغليا لجانب الحضرة (اوشك في ابتداءه) اى ابتداء المسح هل كان حضرا او سفرا (فمسح مقيم) اى فيمسح تمة يوم وليلة فقط لانه المتيقن (وان احدث) في الحضرة (ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافرا) لانه ابتداء المسح مسافرا (ولا يمسح قلانس) جمع قلنسوة وهي المبطئات كدنيات القضاة والنوميات قال في مجمع البحرين على هيئة ما اتخذته الصوفية الآن (ولا) يمسح (لفافة) وهي الخرقاة تشد على الرجل تحتها نعل او لا ولو مع مشقة لعدم ثبوتها بنفسها (ولا) يمسح (ما يسقط من القدم او) خفا (يرى منه بعضه) اى بعض القدم او شيء من محل الفرض لان ما ظهر فرضه الفسل ولا يجمع المسح (فان لبس خفا على خف قبل الحدث) ولو مع خرق احد الخفين (فالحكم للخف فوقاني) لانه سائر فاشبه المنفرد وكذا لو لبسه على لفافة وان كانا مخرقين لم يجز المسح ولو ستر وان ادخل يده من تحت فوقاني ومسح الذي تحته جاز وان احدث ثم لبس فوقاني قبل مسح التحتاني او بعده لم يمسح فوقاني بل ماتحته ولو نزع فوقاني بعد مسحه لزم نزع ماتحته (ويمسح) وجوبا (اكثر العمامة) ويختص ذلك بدوايرها (ويمسح) اكثر (ظاهر قدم الخف) والجرموق والجورب وسن ان يمسح باصابع يده (من اصابعه) اى اصابع رجله (الى ساقه) يمسح رجله اليمنى بيده اليمنى ورجله اليسرى بيده اليسرى ويفرج اصابعه اذا مسح وكيف مسح اجزاء ويكره غسله وتكرار مسحه (دون اسفله)

اي اسفل الخف (وعقبه) فلا يسن مسحهما ولا يجزى لو اقتصر عليه (ويمسح) وجوبا (على جميع الجيرة) لما تقدم من حديث صاحب الشجرة (ومتى ظهر بوضوح محل الفرض) بمن مسح (بعد الحدث) بخرق الخف او خروج بعض القدم الى ساق الخف او ظهر بعض راس وخش او زالت جيرة استأنف الطهارة فان تطهر ولبس الخف ولم يحدث لم تبطل طهارته بخلمه ولو كان توشاً تجديداً و مسح (اوقت مدته) اي مدة المسح (استأنف الطهارة) ولو في الصلاة لان المسح اقيم مقام الغسل فاذا زال او انقضت مدته بطلت الطهارة في الممسوح فتبطل في جميعها لكونها لا تبعض **باب نواقض الوضوء** **مسألة** اي مفسداته وهي ثمانية احدها الخارج من سبيل و اشار اليه بقوله (ينقض) الوضوء (ماخرج من سبيل) اي مخرج بول او غائط ولو نادرا او طاهرا كولد بلا دم او مقطرا في احليله او محتشي وابتل لا الدائم كالسلس والاستحاضة فلا ينقض للضرورة (والثاني خارج من بقية البدن) سوا السبيل (ان كان بولا او غائطا) قليلا كان او كثيرا (او) كان (كثيرا نجسا غيرهما) اي غير البول والغائط كقي ولو بحاله لما روى الترمذي انه صلى الله عليه وسلم قام فوضأ والكثير ماخض في نفس كل احد بحسبه واذا استد الخرج وانفقه غيره لم يثبت له احكام المعتاد (والثالث زوال العقل) او تفطيته قال ابو الخطاب وغيره ولو تلجم ولم يخرج شئ الحاقا بالغالب (الا يسير نوم من قاعد وقائم) غير محتشي او متكئ او مستند وعلم من كلامه ان الجنون والاعماء والسكر ينقض الوضوء كثيرها ويسيرها ذكره في المبدع اجماعا وينقض ايضا النوم من مضطجع وراكع وساجد مطلقا كمحتشي ومتكئ ومستند والكثير من قائم وقاعد لحديث العين وكاه السه فمن نام فليتوضأ رواه احمد وغيره والسه حلقة الدبر (والرابع مس ذكر آدمي) تعمده او لا (متصل) ولو اشل او قلفة او من ميت لا الاتيين ولا بانث او محله (او) مس (قبل) امرأة وهو فرجها اني بين اسكتيها لقوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك والشافعي وغيرهما وصححه احمد والترمذي وفي لفظ من مس فرجه فليتوضأ صححه احمد ولا ينقض مس شفرها وهما حافتا فرجها وينقض المس بيد بلا حائل ولو كانت زائدة سواء كان (بظهر كفه او بطنه) او حرفه من روس الاصابع

الى الكوع لعموم حديث من افضا بيده الى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء رواه احمد لكن لا ينقض مسه بالظفر (و) ينقض (لمسهما) اي لمس الذكر والقبل معا (من ختنى مشكلا) لشهوة او لا اذ احدهما اصلى قطعا (و) ينقض ايضا (لمس ذكر ذكره) اي ذكر الختنى المشكلا لشهوة لانه ان كان ذكرا فقد مس ذكره وان كان امرأة فقد لمسها لشهوة فان لم يمس لشهوة او مس قبله لم ينقض (او انثى قبله) اي وينقض لمس الانثى قبل الختنى المشكلا (لشهوة فيهما) اي في هذه والتي قبلها لانه ان كان انثى فقد مست فرجها وان كان ذكرا فقد لمست لشهوة فان كان المس لغيرها او مست ذكره لم ينقض وضوؤها (والخامس مسه) اي الذكر (امرأة بشهوة) لانها التي تدعوا الى الحدث والباء للمصاحبة والمرأة شاملة للاجنبية وذات المحرم والميتة والكبيرة والصغيرة المميزة التي يوطأ مثلها وسواء كان المس باليد او غيرها ولو بزايد لزايد او اشل (او تمسه بها) اي ينقض مسها للرجل بشهوة كعكسه السابق (و) ينقض (مس حلقة دبر) لانه فرج سواء كان منه او من غيره (لا مس شعر وظفر) ومن منه او منها ولا المس بها (و) لا مس رجل (لامرد) ولو بشهوة (ولا) المس (مع حائل) لانه لم يمس البشرة (ولا) ينقض وضوء (ملوس بدنه ولو وجد منه شهوة) ذكراً كان او انثى وكذا لا ينقض وضوء ملوس فرجه (وينقض غسل ميت) مسلماً كان او كافراً ذكراً كان او انثى صغيراً او كبيراً روى عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء والغسل من يقبله ويبشره ولو مرة لا من يصيب عليه الماء ولا من ييممه وهذا هو السادس (و) السابع (اكل اللحم خاصة من الجزور) اي الابل فلا ينقض بقية اجزائها كالكبدة وشرب لبنها ومرق لحمها وسواء كان نياً او مطبوخا قال احمد فيه حديثان صحيحان حديث البر او جابر ابن سمرة (و) الثامن المشار اليه بقوله (كلما اوجب غسلا) كاسلام وانتقال مني ونحوهما (اوجب الوضوء الا الموت) فيوجب الغسل دون الوضوء ولا تقضى بغير ما مر كالقذف والكذب والغيبة ونحوها والقهقهة ولو في الصلاة واكل مامست النار غير لحم الابل ولا يسن الوضوء منها (ومن تيقن الطهارة وشك) اي تردد (في الحدث او بالعكس) بان تيقن الحدث وشك في الطهارة (بنى على اليقين) سواء كان في الصلاة او خارجها تساوى عنده

الامر ان او غلب على ظنه احدهما لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا متفق عليه (فان تيقنهما) اي تيقن الطهارة والحدث (وجهل السابق) منهما (فهو بضد حاله قبلهما) ان علمهما فان كان قبلهما متطهرا فهو الان محدث وان كان محدثا فهو الان متطهر لانه قد تيقن زوال تلك الحالة الى ضدها وشك في بقاء ضدها وهو الاصل وان لم يعلم حالة قبلهما تطهر واذا سمع اثنان صوتا او شم ريحا من احدهما لا بعينه فلا وضوء عليهما ولا ياتم احدهما بصاحبه ولا يضافه في الصلاة وحده وان كان احدهما اماما اعادا صلاتهما (ويحرم على المحدث مس المصحف) او بعضه حتى جلده وحواشيه بيد او غيرها بلا حائل لا حمله بعلاقته او في كيس او كم من غير مس ولا تصفحه بكم او عود ولا صغير لوحا فيه قران من الخالي من الكتابة ولا مس تفسير ونحوه ويحرم ايضا مس مصحف بعضو متنجس وسفر به لدار حرب وتوسده وتوسد كتب علم فيها قران ما لم يخف سرقة ويحرم ايضا كتب القران بحيث يهان وكره مد رجل اليه واستدباره وتخطيه وتحليته بذهب او فضة وتحرم تحلية كتب العلم (و) يحرم على المحدث ايضا (الصلاة) ولو نفلا حتى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر ولا يكفر من صلا محدثا (و) يحرم على المحدث ايضا (الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام رواء الشافعي في مسنده باب الغسل ~~في~~ يضم الغين الاغتسال اي استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص وبافتح الماء او الفعل وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره (وموجه) ستة اشياء احدها (خروج المني) من مخرجه (دفقا بلذة لا) ان خرج (بدونهما من غير نائم) ونحوه فلو خرج من يقظان لغير ذلك كبرد ونحوه من غير شهوة لم يجب به غسل لحديث علي يرفعه اذا فضحت الماء فاغتسل وان لم تكن فاضحا فلا تغتسل رواء احمد والفضخ هو خروجه بالغلبة قاله ابراهيم الحزى فعلى هذا يكون نجسا وليس بمذى قاله في الرعية وان خرج المني من غير مخرجه كما لو انكسر صلبه فخرج منه لم يجب الغسل وحكمه كالنجاسة المعتادة وان افاق نائم او نحوه يمكن بلوغه فوجد بللا فان تحقق انه منى اغتسل فقط ولو لم يذكر احتلاما وان لم يتحققه منيا فان سبق نومه ملاعبة او نظر او فكر او نحوه او كان به ابردة لم يجب الغسل والا اغتسل وطهر ما اصابه احتياطا (وان

(انتقل)

انتقل المني ولم يخرج اغتسل له) لان الماء قد باعد محله فصدق عليه اسم الجنب ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب على خروجه (فان خرج) (هـ) المني (بعده) اي بعد غسله لانتقاله (لم بعده) لانه منى واحد فلا يوجب غسلين (و) الثاني (تغيب حشفة اصلية) او قدرها ان فقدت وان لم ينزل (في فرج اصلي قبلا كان او دبرا) وان لم يجد حرارة فان اولج الخني المشكل حشفته في فرج اصلي ولم ينزل او ولج غير الخني ذكره في قبل الخني فلا غسل على واحد منهما ان لم ينزل ولا يغسل اذا مس الختان الختان من غير ايلاج ولا بايلاج بعض الحشفة (و) لو كان الفرج (من بهيمة او ميت) او نائم او مجنون او صغير بجامع مثله وكذا لو استدخلت ذكر نائم او صغير ونحوه (و) الثالث (اسلام كافر) اصليا كان او مرتدا ولو مميزا او لم يوجد في كفره ما يوجب له لان قيس ابن عاصم اسلم فامرته النبي صلى الله عليه وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواء احمد والترمذي وحسنه واستحب له القاء شعره قال احمد ويغسل ثيابه (و) الرابع (موت) غير شهيد معركة ومقتول ظلما ويأتي (و) الخامس (حيض و) السادس (نفاس) ولا خلاف في وجوب الغسل بهما قاله في المغني فيجب بالخروج والانتقطاع شرط (لا ولادة عارية عن دم) فلا غسل بها والولد طاهر ومن لزمه الغسل لشيء مما تقدم : حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف (وقرأة القران) اي قرأة آية فصاعدا وله قول ما وافق قرانا ان لم يقصده كالسجدة والحمدلة ونحوهما كذلك وله تمجيده والتفكير فيه وتحريك شفاهه به ما لم يبين الحروف وقرأة بعض آية ما لم تطل ولا يمنع من قرأته متنجس الفم ويمنع الكافر من قرأته ولو رجي اسلامه (ويعبر المسجد) اي يدخله لقوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل اي طريق (الحاجة) وغيرها على الصحيح كما مشى عليه في الاقناع وكونه طريقا قصيرا حاجة وكراه احمد اتخاذ طريقا ومصلى العيد مسجد لا مصلى الجنائز ولا يجوز ان (يلبث فيه) اي في المسجد من عليه غسل (بغير وضوء) فان توشا جاز له اللبث ويمنع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتعدى ويباح به وضوء وغسل ان لم يوذبهما وان كان الماء في المسجد جاز دخوله بلا تيمم وان اراد اللبث فيه للاغتسال تيمم وان تعذر الماء واحتاج للبث جاز بلا تيمم (ومن غسل

(هـ) قوله فان خرج بعده الخ اي بلا شهوة فان خرج بشهوة لزمه الغسل اه

(انتقل)

ميتا (مسلما او كافرا سن له الغسل لامر ابي هريرة رضى الله عنه بذلك
رواه احمد وغيره (او افاق من جنون او اغماء بلا حلم) اى اترال (سن
له الغسل) لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء متفق عليه
والجنون فى معناه بل اولا وتأتى بقية الاغسال المستحبة فى ابواب ما تستحب
له وتيمم للكل ولما يسن له الوضوء لعذر (و) صفة (الغسل الكامل)
اى المشتل على الواجبات والسنن (ان ينوى) رفع الحدث او استباحة
الصلاة او نحوها (ثم يسمى) وهى هنا كوضوء تجب مع الذكر وتسقط مع
السهو (ويفسل يديه ثلاثا) كما فى الوضوء وهو هنا اكد لرفع الحدث عنهما
بذلك (و) يفسل (ما لوته) من اذى (ويتوضا) كاملا (ويحصى) الماء
(على راسه ثلاثا يرويه) اى يروى فى كل مرة اصول شعره فلا يجز
المسح (ويمسح بده غسلا) لحدث عائشة رضى الله عنها كان رسول صلى
الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجابة غسل يديه ثلاثا وتوضا وضوء للصلاة
ثم يخلل شعره بيديه حتى اذا ظن انه قد روى بشرته افاض الماء عليه
ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه (ثلاثا) حتى ما يظهر
من فرج المرأة عند قعود لحاجة وباطن شعر وتنفضه لحيض (ويدلكه)
اى يدلك بده بيديه ليتيقن وصول الى مغابنه وجميع بده ويتفقد اصول
شعره وغضاريف اذنيه وتحت حلقه وابطيه وعمق سرتة وبين اليته وطى
ركبته (ويتيامن) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن فى طهوره
(ويفسل قدميه) ثانيا (مكابا اخر) ويكفى الظن فى الاسباغ قال بعضهم
ويحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء (و) الغسل (المجزى) اى الكافى (ان
ينوى) كما تقدم (ويسمى) فيقول بسم الله (ويمسح بده بالغسل مرة) اى
يفسل ظاهر جميع بده وما فى حكمه من غير ضرر كالقلم والاقف والبشرة
التي تحت الشعور ولو كثيفة وباطن الشعر وظاهره مع مسترسله وما تحت
حشفة اقلق ان امكن شمرها ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث ويستحب
سدر فى غسل كافر اسلم وحايض واخذها مسكا تجعله فى قطعة او نحوها
وتجعلها فى فرجها فان لم تجد فطيبا فان لم تجد فطينا (ويتوضا بمد)
استحب ابا والمد رطل وثلاث عراقى ورطل واوقيتان وسبعا اوقية مصرى
وثلاث اواق وثلاثة اسباع اوقية دمشقية واوقيتان واربعة اسباع اوقية
قدسية (ويفتسل بصاع) وهو اربعة امداد وان زاد جاز لكن يكره

الاسراف ولو على نهر جار ويحرم ان يغتسل عريانا بين الناس وكرة خاليا
فى الماء (فان اسبغ باقل) مما ذكر فى الوضوء او الغسل اجزاء والاسباغ
تعميم العضو بالماء بحيث يجرى عليه ولا يكون مسحا (او نوى بفسله
الحديثين) او الحدث واطلق او الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل
(اجزاء) عن الحديثين ولم يلزمه ترتيب ولا موالاته (ويسن لجنب) ولو
انثى وحايض ونفسا انقطع دمهما (غسل فرجه) لازالة ما عليه من الاذى
(والوضوء لاكل) وشرب لقول عائشة رضى الله عنها رخص رسول الله صلى
الله عليه وسلم للجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب ان يتوضا وضوءه
للصلاة رواه احمد باسناد صحيح (ونوم) لقول عائشة كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضا وغزوه
للصلاة متفق عليه ويكره تركه لنوم فقط (و) يسن ايضا غسل فرجه
ووضوءه (لمساودة وطى) لحديث اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعاود
فليتوضا بينهما وضوءا رواه مسلم وغيره وزاد الحاكم فانه انشط للعود والغسل
افضل وكره الامام بناء الحمام وبيعه واجارته وقال من بنا حماما للنساء
ليس بعدل ولا رجل دخوله بستره مع امن الوقوع فى محرم ويحرم على
المرأة بلا عذر الخروج باب التيمم فى اللغة اتقصد وشرعا مسح الوجه
واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو من خصائص هذه الامة لم يجعله
الله طهورا لغيرها توسعة عليها واحسانا اليها فقالت تعالى فتييموا
صعيدا طيبا الاية (وهو) اى التيمم (بدل طهارة الماء) لكل
ما يفعل بها عند العجز عنه شرعا كصلاة وطواف ومس مسح وقراءة
قرآن ووطى حائض ويشترط له شرطان احدهما دخول الوقت وقد ذكره
بقوله (اذا دخل وقت فريضة) او مندورة بوقت معين او عيد او وجد
كسوف او اجتمع الناس لاستسقاء او غسل الميت او يم لعذر او ذكر فائنة
واراد فعلها (او انبجحت نافلة) بان لا يكون وقت نهى عن فعلها الشرط
الثانى تعذر الماء وهو ما اشار اليه بقوله (وعدم الماء) حضرا كان او
سفرا قصيرا كان او طويلا مباحا كان او غيره فمن خرج لحرق او احتطاب
ونحوها ولا يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع للوضوء الا بتفويت حاجته
فله التيمم ولا اعادة عليه (او زاد) الماء على ثمة (اى ثمن مثله فى مكانه
بان لم يبدل الا بزيادة) كثيرا (عادة) او ثمن المجزء (او يحتاجه له او

لمن نفقته عليه (او خاف باستعماله) اى استعمال الماء ضرراً (او) خاف
 (بطله ضرر بدنه او) ضرر (رفيقه او) ضرر (حرمة) اى زوجته
 او امرأة من اقاربه (او) ضرر (ماله بعطش او مرض او هلاك ونحوه)
 كخوفه باستعماله تاخر البرء او بقاء اثر شين في جسده (شرع التيمم) اى
 وجب لما يجب الوضوء او الغسل له وسن لما يسن له ذلك وهو جواب اذا
 من قوله اذا دخل وقت فريضة ويلزم شراء ماء وحبل ودلو بمن مثل
 او زائد يسيراً فاضل عن حاجته واستعارة الحبل والدلو وقبول الماء قرضاً
 وهبة وقبول غنه قرضاً اذا كان له وقاء ويجب بذله لعطشان ولو نجساً
 (و من وجد ماء يكفى بعض طهره) من حدث اكبر او اصغر (تيمم بعد
 استعماله) ولا يتيمم قبله ولو كان على بدنه نجاسة وهو محدث غسل النجاسة
 وتيمم للحديث بعد غسلها وكذلك لو كانت النجاسة في ثوبه (ومن جرح)
 وتضرر بغسل الجرح ومسحه بالماء (تيمم له) ولما يتضرر بغسله مما قرب
 منه (وغسل الباقي) فان لم يتضرر بمسحه وجب واجزأ واذا كان جرحه
 ببعض اعضاء وضوءه لزمه اذا توضع مراعات الترتيب فيتيمم له عند غسله
 لو كان صحيحاً ومراعات الموالاته فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بخلاف غسل
 الجنابة فلا ترتيب فيه ولا موالاته (ويجب) على من عدم الماء اذا دخل
 وقت الصلاة (طلب الماء في رحله) بان يفتش في رحله ما يمكن ان يكون
 فيه (و) في (قربه) بان ينظر وراءه وامامه وعن يمينه وعن شماله فان
 رأى ما يشك معه في الماء قصده فاستبراه ويطلبه من رفيقه فان تيمم قبل
 طلبه لم يصح ما لم يتعمق عدمه (و) ويلزمه ايضاً طلبه (بدلالة) ثقة اذا
 كان قريباً عرفاً ولم يخف فوت وقت ولو المختار او رفقة او على نفسه او
 ماله ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض الا اذا وصل مسافر الى
 ماء وقد ضاق الوقت او علم ان النوبة لا تصل اليه الا بعده او علم قريباً
 وخاف فوت الوقت ان قصده ومن باع الماء او وهبه بعد دخول الوقت
 ولم يترك ماء يتطهر به حرم ولم يصح العقد ثم ان تيمم وصلى لم يعد ان عجز
 عن رده (فان) كان قادراً على الماء لكن (نسي قدرته عليه) او جهله
 بموضع يمكنه استعماله (وتيمم) وصلى (اعاد) لان النسيان لا يخرج عن
 كونه واجداً واما من ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه او ضل عن
 موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى فلا اعادة عليه لانه حال تيممه لم يكن

(واجداً)

واجداً للماء (وان نوى تيمم احدانا) متنوعة توجب وضوءاً او غسلأ
 اجزاء عن الجميع وكذا لو نوى احدها او نوى تيممه الحديثين ولا يكفي
 احدهما عن الآخر (او) نوى تيممه (نجاسة على بدنه تضره ازالتهما او عدم
 ما يزيلها) به (او خاف برداً) ولو حضراً مع عدم ما يطفئ به الماء بعد
 تخفيفها ما امكن وجوب اجزاء التيمم لها لعموم جملة لى الارض مسجداً
 وطهوراً (او حبس في مصر) فلم يصل للماء او حبس عنه الماء (فتيمم)
 اجزأه (او عدم الماء والتراب) كمن حبس بحل لا ماء به ولا تراب وكذا
 من به قروح سيالة لا يستطيع معها لمس البشرة بقاء ولا تراب (صلى) الفرض
 فقط على حسب حاله (ولم يعد) لانه اتى بما امر به فخرج من عهده
 ولا يزيد على ما يجزى في الصلاة فلا يقرأ زائداً على الفاتحة ولا يسبح غير
 مرة ولا يزيد في طمأنينة ركوع او سجود وجلوس بين السجودتين ولا على
 ما يجزى في التشهدين وتبطل صلاته بحدث ونحوه فيها ولا يؤم متطهراً
 باحدهما (ويجب التيمم بتراب) فلا يجوز التيمم برمل وجص ونحوه
 الحجارة ونحوها (طهور) فلا يجوز بتراب تيمم به لزوال طهوريته باستعماله
 وان تيمم جماعة من مكان واحد جاز كما لو توضوا من حوض يغترفون منه
 وبه تبر ايضاً ان يكون مباحاً فلا يصح بتراب مغموص وان يكون غير محترق
 فلا يصح بما دق من خرف ونحوه وان يكون (له غبار) لم يغير طاهر غيره لقوله
 تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فلو تيمم على لبد او ثوب او بساط او
 حصير او حائط او صخرة او حيوان او برذعة او شجر او خشب او عدل
 شعير او نحوه مما عليه غبار صح وان اختلط التراب بذي غبار غيره كالنورة
 فكما خالطه طاهر (وفروضة) اى فروض التيمم (مسح وجهه) سوى
 م تحت شعر ولو خفيفاً وداخل فم واثق ويكره (و) مسح (يديه الى
 كوعه) لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار انما كان يكفيك ان تقول بيديك هكذا
 ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
 كفيه ووجهه متفق عليه (وكذا الترتيب) بين مسح الوجه واليدين
 (والموالاته) بينهما بان لا يؤخر مسح اليدين بحيث يجف الوجه لو كان
 مفسولاً فمهما فرضان في التيمم عن (حدث اصغر) لا عن حدث اكبر
 او نجاسة ببدن لان التيمم مبنى على طهارة الماء ونشترط النية لما يتيمم له
 كصلاة او طواف او غيرها (من حدث او غيره) كنجاسة على بدنه فينوى

استباحة الصلاة من الجنابة او الحدث ان كانا او احدهما او عن غسل بعض بدن الجرح او نحوه لانها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث فلا بد من التعيين تقوية لضعفه فلو نوى رفع الحدث لم يصح (فان نوى احدهما) اى الحدث الاصغر او الاكبر او النجاسة بالبدن (لم يجزىه عن الآخر) لانها اسباب مختلفة ولحديث وانما لكل امرئ ما نوى وان نوى جميعها جاز للخبر وكل واحد يدخل في العموم فيكون منويا (وان نوى) بتيممه (نفلا) لا يصلى به فرضا لانه ليس بمنوى وخالف طهارة الماء لانها ترفع الحدث (او) نوى استباحة الصلاة (واطاق) فلم يعين فرضا ولا نفلا (لم يصلى به فرضا) ولو على الكفاية ولا نذرا لانه لم ينو وكذا الطواف (وان نواه) اى نوى استباحة فرض (صلى كل وقته فروضا ونوافل) فمن نوى شيئا استباحه ومثله ودووه فاعلاء فرض عين فقدر ففرض كفاية فصلاة نافلة فطواف نفل فمس متحف فقرة قران فلبث بتسجد (ويبطل التيمم) مطلقا (بخروج الوقت) او دخوله ولو كان التيمم لغير صلاة ما لم يكن في صلاة جمعة او نوى الجمع في وقت ثابته من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الاولى لان الوقتين صارا كالوقت الواحد في حقه (و) يبطل التيمم ايضا عن حدث اصغر (بمبطلات الوضوء) وعن حدث اكبر بموجباته لان البدل له حكم البدل وان كان لحيض او نفاس لم يبطل بحدث غيرهما (و) يبطل التيمم ايضا (بوجود الماء) المتدور على استعماله بلا ضرر ان كان تيمم لعدمه والا فبزوال مبع من مرض ونحوه (ولو في الصلاة) فيتطهر ويستأنفها (لا) ان وجد ذلك (بعدها) فلا تجب اعادتها وكذا الطواف ويفسل ميت ولو صلى عليه وتعاد (والتيمم اخر الوقت) المختار (لراجى الماء) او العالم وجوده ولمن استوى عنده الامران (اولى) لقول على رضى الله عنه في الجنب يتلوم اى يتأذى ما بينه وبين اخر الوقت فان وجد الماء والا تيمم (وصفته) اى كيفية التيمم (ان ينوى) كما تقدم (ثم يسمى) فيقول بسم الله وهى هنا كوضوء (ويضرب التراب بيديه مفرحتى الاصابع) ليصل التراب الى ما بينهما بعد نزع نحو خاتم ضربة واحدة ولو كان التراب ناعما فلو وضع يديه عليه وعلق بهما اجزاء (ويمسح وجهه بياطنهما) اى بباطن اصابعه (و) يمسح (كفيه براحيه) استجابا فلو مسح وجهه يمينه ويمينه يساره او كعكس صح واستيعاب الوجه والكفين واجب سوى ما يشق

وصول التراب اليه (ويخلل اصابعه) ليصل التراب الى ما بينهما ولو تيمم بخرقة او غيرها جاز ولو نوى وصمد اى نصب للريح حتى (عمت) محل الفرض بالتراب او امره عليه ومسحه به صح لا ان سفته بلا تعميم فمسحه به **باب ازالة النجاسة** الحكيمية اى تطهير مواردها (يجزى في غسل النجاسات كلها) ولو من كلب او من خنزير (اذا كانت على الارض) وما اتصل بها من الحيوان والاحواض والصخور (غسلة واحدة تذهب بعين النجاسة) ويذهب لونها وريحها فان لم يذهب لم تطهر ما لم يعجز وكذا اذا غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار النية لازالتها وانما اكتفى بالمرّة دفعا للخرج والمنشقة لقوله صلى الله عليه وسلم اريقوا على بوله سجلا من ماء او ذنوبا من ماء متفق عليه فان كانت النجاسة ذات اجزاء متفرقة كالرمم والدم الجامد الجاف والروث واختلطت باجزاء الارض لم تطهر بالغسل بل بازالة اجزاء المكان بحيث يتيقن زوال اجزاء النجاسة (و) يجزى في نجاسة (على غيرها) اى غير ارض (سبع) غسلات (احداها) اى احدى الغسلات والاولى اولى (بتراب) ظهور (في نجاسة كلب وخنزير) وما تولد منهما او من احدهما لحديث اذا ولغ الكلب في اثناء احكم فليغسله سبعا اولاهن بالتراب رواه مسلم عن ابي هريرة مرفوعا ويعتبر ما يوصل التراب الى الخلل ويستوعبه به الا فيما يضر فيكفى مسما (ويجزى عن التراب اثنان ونحوه) كالصابون والخلالة ويحرم استعمال معلوم في ازالته (و) يجزى (في نجاسة غيرها) اى غير الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما (سبع) غسلات بماء ظهور ولو غير مباح ان انقت والا حتى تنقى مع حت وقرص لحاجة وعصر مع امكان كل مرة خارج الماء فان لم يمكن عصره فبدقه وتقليبه او تثقيب كل غسلة حتى يذهب اكثر ما فيه من الماء ولا يضر بقاء لون او ريح او هما عجزا (بلا تراب) لقول ابن عمر امرنا بغسل الانجاس سبعا فينصرف الى امره صلى الله عليه وسلم قاله في المبدع وغيره وما تنجس بغسلة يغسل عدد ما بقى بعدها مع تراب في نحو نجاسة كلب ان لم يكن استعمال (ولا يظهر متنجس) ولو ارضا (بشمس ولا ريح ولا ذلك) ولو اسفل خف او حذا او ذيل امرأة ولا صقيل مسح (ولا) يظهر متنجس (باستحالة) فرماد النجاسة ودخانها وغبارها وبخارها ودود جرح وصراصر كنف وكلب وقع في ملاحه صار ملحا ونحو ذلك نجس (غير الحمرة) اذا انقابت

بنفسها خلا او بنقل لا لقصد تخليل وذنبا مثلها لان نجاستها لشدها
المسكرة وقد زالت كالماء الكثير اذا زال تغيره بنفسه والعلقة اذا صارت
حيوانا طاهرا (فان خللت) او نقلت لقصد التخليل لم تطهر والحل المباح ان
يصب على الغيب او العصير خل قبل غليانه حتى لا يغلي ويمنع غير الحلال
من امساك الحمة لتخلل (او تنجس دهن مائع) او عجينة او باطن حب
او اناء تشرب النجاسة او سكن سقيتها (لم تطهر) لانه لا يتحقق وصول
الماء الى جميع اجزائه وان كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة القيت وما
حولها والباقى طاهر فان اختلط ولم ينضبط حرم (وان خفي موضع
نجاسة) في بدن او ثوب او بقعة ضيقة واراد الصلاة (غسل) وجوبا
(حتى يجزم بزواله) اى زوال النجس لانه متيقن فلا يزول الا بيقين
الطهارة فان لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله وان علمها في احد كيه ولا
يعرفه غسلهما ويصلى في فضاء واسع حيث شاء بلا تحجر (ويظهر بول)
وفي (غلام لم ياكل الطعام) لشهوة (بنفسه) اى غمره بالماء ولا يحتاج
لمرس وعصر فان اكل الطعام غسل كفايته وكبول الاثني والحنث فيغسل
كسائر النجاسات قال الشافعي لم يبين لى فرق من السنة بينهما وذكر بعضهم
ان الغلام اصله من الماء والتراب والجارية اصلها من اللحم والدم وقد افاده
ابن ماجه في سننه وهو غريب قاله في المبدع ولعابهما طاهر (ويعنى في غير
مايع وفي غير مطعوم عن يسير دم نجس) ولو حيضا او نفاسا او استحاضة
وعن يسير قح وصدبد (من حيوان طاهر) لا نجس ولا ان كان من سيل
قبل او دبر واليسير ما لا ينجس في نفس كل احد بنجسه و يضم متفرق
بشوب لا أكثر ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبحر والقمل ودم الشهيد
عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حمرة طاهر (و) يعنى (عن
اثر استجمار) بمحله بعد الاتقا واستيفاء العدد (ولا ينجس الاذى بالموت)
لحديث المؤمن لا ينجس متفق عليه (وما لا نفس) اى دم (له سائلة) كالبحر
والعقرب وهو (متولد من طاهر) لا ينجس بانوث برياك او بحريا فلا ينجس
الماء اليسير بموتهما فيه (وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه) طاهر لانه صلى
الله عليه وسلم امر العربيين ان يلحقوا بابل الصدقة فيشربوا من ابوالها
والبانها والنجس لا يباح شربه ولو ايج للضرورة لامرهم بغسل اثره اذا
ارادوا الصلاة (ومنى الاذى) طاهر لقول عائشة كنت افرك المني من

(ثوب)

ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلى به متفق عليه فعلى هذا
يستحب فرك يابسه وغسل رطبه (ورطوبة فرج المرأة) وهو مسلك الذكر
طاهرة كالعرق والريق والخط والبلغم ولو ازرق وما سال من الفم وقت
النوم (وسور الهرة وما دونها في الحقة طاهر) غير مكروه غير دجاجة
مخللة والسور بضم السين مهموز بقية طعام الحيوان وشرايه والهر القط
وان اكل هو او طفل ونحوها نجاسة ثم شرب ولو قبل ان يغيب من مائع
لم يؤثر لعموم البلوى لا عن نجاسة بيدها او رجلها ولو وقع ما ينضم
دبره في مائع ثم خرج حيا لم يؤثر (وسباع البهايم وسباع الطير) التى هى
اكبر من الهر خلقة (والحمار الاهلى والبغل منه) اى من الحمار الاهلى
لا الوحشى (نجسة) وكذا جميع اجزائها وفضلاتها لانه عليه السلام لما
سئل عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم
ينجسه شئ فهو منه انه ينجس اذا لم يبلغهما وقال في الحمر يوم خيبر انها
رجس متفق عليه والرجس النجس (باب الحيض) اصله لغة السيلان
من قولهم حاض الوادى اذا سال وهو شرعا دم طبيعة وجيلة يخرج من
قعر الرحم في اوقات معلومة خلقه الله لحكمة غذا الولد وتربيته (لا حيض
قبل تسع سنين) فان رات دما لدون ذلك فليس بحيض لانه لم يثبت في
الوجود وبعدها ان صلح حيض قال الشافعي رات جدة لها احدى
وعشرين سنة (ولا حيض بعد خمسين) سنة لقول عائشة اذا بلغت المرأة
خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره احمد ولا فرق بين نساء
العرب وغيرهن (ولا) حيض (مع حمل) قال احمد انما تعرف النساء
الحمل بانقطاع الدم فان رات دما فهو دم فساد لا تترك له العبادة ولا يمنع
زوجها من وطئها ويستحب ان تغتسل بعد انقطاعه الا ان تراه قبل ولادتها
بيومين او ثلاثة مع اماراة نفاس ولا تنقص به مدته (والله) اى اقبل
الحيض (يوم وليلة) لقول على رضى الله عنه (واكثره) اى اكثر الحيض
(خمسة عشر يوما) بليلاتها لقول عطاء رات من تحيض خمسة عشر يوما
بليلاتها (وغالبه) اى غالب الحيض (ست) ليل باليامها (او سبع) ليل
باليامها (واقل الطهر بين الحيضتين ثلاث عشرة يوما) احتج به احمد بما روى
عن على ان امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فرغت انها حاضت في شهر
ثلاث حيض فقال على لشرع قل فيها فقال شرع ان جاءت بينة من بطانة

اهلها من رجي دينه وامانته فشهدت بذلك والا فهي كاذبة ففسال على
قالون اي جيد بالرومية (ولا حد لاكثره) اي اكثر الطهر بين الحيضتين
لانه قد وجد من لا تحيض اصلا لكن غالبه بقية الشهر والطهر زمن
حيض خلوص القابان لا تتغير معه قطنة احتشت بها ولا يكره وطئها
زمنه ان اغتسلت (وتقضى الحيض والنساء الصوم لا الصلاة) اجماعا
(ولا يهجمان) اي الصوم والصلاة (منها) اي من الحيض (بل يجرمان)
عليها كالطواف وقراءة القرآن واللبث في المسجد لا المرور به ان امنت تلويثه
(ويحرم وطئها في الفرج) الا لمن به شبق بشرطه قال الله تعالى فاعتزلوا
النساء في الحيض (فان فعل) بان اوجل قبل انقطاعه من يجمع ماله حشنته
ولو بجائل او مكرها او ناسيا او جاهلا (فعليه دينار او نصفه) على
التخير (كفارة) لحديث ابن عباس يتصدق بدينار او نصفه رواء احمد
والترمذي وابو داود وقال هكذا الرواية الصحيحة والمراد بالدينار مثقال
من الذهب مضروبا كان او غيره او قيمته من الفضة فقط ويجزى لواحد
وتسقط بعجزه وامرأة مطاوعة كرجل (و) يجوز ان (يستمتع منها) اي
من الحيض (بما دونه) اي دون الفرج من القبلة والممس والوطئ دون
الفرج لان الحيض اسم لمكان الحيض قال ابن عباس فاعتزلوا نكاح فروجهن
ويسن ستر فرجها عند مباشرة غيره واذا اراد وطئها فادعت حيضا ممكنا
قبل (واذا انقطع الدم) اي دم الحيض او النفاس (ولم تغتسل لم يجز غير
الصيام والطلاق) فان عدت الماء تيمت وحل وطئها وتغسل المسئلة
الممتعة قهرا ولا نية هنا كالكافرة للعذر ولا تصلي به وينوي عن مجبونة
غسلت كعت (والمبتدأة) اي في زمن يمكن ان يكون حيضا وهي
التي رات الدم ولم تكن حاضت (تجلس) اي تدع الصلاة والصيام ونحوهما
بمجرد رؤيته ولو احمر او صفرة او كدرة (اقله) اي اقل الحيض يوم
وليلة (ثم تغتسل) لانه اخر حضاها حكما (وتصلي) وتصوم ولا توطأ
(فان انقطع دمها لاكثره) اي اكثر الحيض خمسة عشر يوما (فما دون)
بضم النون لقطعه عن الاضافة (اغتسلت عند انقطاعه) ايضا وحبوا
لصلاحيته ان يكون حيضا وتغسل كذلك في الشهر الثاني والثالث (فان
تكرر) الدم (ثلاثا) اي في ثلاثة اشهر ولم يختلف فهو كله (حيض)
وثبت عادتيا فجلسه في الشهر الرابع ولا تثبت بدون ثلاث (وتقضى ما

(واجب فيه) اي ما صامت فيه من واجب وكذا ما طافته او اعتكفته فيه
وان ارتفع حيضها ولم يعد او ايسر قبل التكرار لم تقض (وان عبر) اي
جاوز دم مبتدأة (اكثره) اي اكثر الحيض فهي (مستحاضة) والاستحاضة
سيلان الدم في غير وقته من العرق العاذل من ادنى الرحم دون قعره
(فان كان) لها تميز بان كان (بعض دمها احمر وبعضه اسود ولم يعبر) اي
يجاوز الاسود (اكثره) اي اكثر الحيض (ولم ينقص عن اقله فهو) اي
الاسود حيضها وكذا اذا كان بعضه نجسا او منتا وصلح حضا (تجلسه في
الشهر الثاني) ولو لم يتكرر او يتوال (والاحمر) والرقيق وغير المنتن
(استحاضة) تصوم فيه وتصلي (وان لم يكن دمها متميزا قعدت) عن الصلاة
ونحوها اقل الحيض من كل شهر حتى يتكرر ثلاثا فتجلس (غالب الحيض)
ستا او سبعا بتمر (من كل شهر) من اول وقت ابتدائها ان علمته والا
فمن اول كل هلالى (والمستحاضة المعتادة) التي تعرف شهرها ووقت
حيضها وطهرها منه (ولو) كانت (بميزة تجلس عادتيا) ثم تغتسل بعدها
وتصلي (وان نسيها) اي نسيت عادتيا (عملت بالتمييز الصالح) بان لم
ينقص الدم الاسود ونحوه عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولو
تقل او لم يتكرر (فان لم يمكن لها تمييز) صالح ونسبت عدده ووقته
(فغالب الحيض) تجلسه من اول كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه
والا فمن اول كل هلالى (كالعامة بموضعه) اي موضع الحيض (الناسية
لعدده) فتجلس غالب الحيض في موضعه (وان علمت) المستحاضة (عدده)
اي عدد ايام حيضها (ونسبت موضعه من الشهر) ولو كان موضعه من
الشهر (في نصفه جلستها) اي جلست ايام عادتيا (من اوله) اي اول
الوقت الذي كان الحيض يأتيها فيه (كن) اي كابتدأة (لا عادة لها ولا
تمييز) فتجلس من اول وقت ابتدائها على ما تقدم (ومن زادت عادتيا)
مثل ان يكون حيضها خمسة من كل شهر فيصير ستة (او تقدمت) مثل ان
تكون عادتيا من اول الشهر فتراه في اخره (او تأخرت) عكس التي قبلها
(فما تكرر) من ذلك (ثلاثا) فهو (حيض) ولا تلتفت الى ما خرج عن
العادة قبل تكرره كدم المبتدأة الزائد على اقل الحيض فصوم فيه وتصلي قبل
التكرار وتغتسل عند انقطاعه ناسيا فان تكرر ثلاثا صار عادة فزيد ما صامت فيه
من فرض ونحوه (وما نقص عن العادة طهر) فان كانت عادتيا ستا فانقطع الحس

اغتسلت عند انقطاعه وصلت لانها طاهرة (وما عاد فيها) اى فى ايام عاداتها كما لو كانت عشرين فرأت الدم ستاتم انقطع يومين ثم عاد فى التاسع والعاشر (جلسته) فيهما لانه صادف زمن العادة كالمى ينقطع (والصفرة والكدره فى زمن العادة حيض) فجلسهما لا بعد العادة ولو تكررتا لقولام عطية كذا لانعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا رواه ابو داود (ومن رات يوما) اواقل او اكثر (دما ويوما) او اقل او اكثر نقافا لدم حيض) حيث بلغ مجموعها اقل الحيض (والنقا طهر) تغتسل فيه وتصوم وتصلى ويكره وطئها فيه (ما لم يعبر) اى يجاوز مجموعهما (اكثره) اى اكثر الحيض فيكون استحاضة (والمستحاضة ونحوها) ممن به سلس بول او مذى او ريح او جرح لا يرقى دمه او رعاى دائم (تغسل فرجها) لازالة ما عليه من الحدث (وتعصبه) عصبانته الخارج حسب الامكان فان لم يكن عصبه كالباسور صلى على حسب حاله ولا يلزم اعادتهما لكل صلاة ان لم يفرط (وتوضا) لدخول (وقت كل صلاة) ان خرج شئ (وتصلى) مادام الوقت ففروضا ونوافل (فان لم يخرج شئ لم يجب الوضوء وان اعتيد انقطاعه زما يتسع للوضوء والصلاة تعين لانه امكن الاتيان بها كاملة ومن يلحقه السلس قائما صلى قاعدا او راكعا او ساجدا يركع ويسجد (ولا توطأ) المستحاضة (الا مع خوف الفتن) منه او منها ولا كفارة فيه (ويستحب غسلها) اى غسل المستحاضة (لكل صلاة) لان ام حبيبة استحيضت فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامرها ان تغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة متفق عليه (واكثر مدة النفاس) وهو دم ترخيه الرحم للولادة وبعدها وهو بقية الدم الذى احتبس فى مدة الحمل لاجله واصله لفة من النفس وهو الخروج من الجوف او من نفس الله كربت اى فرجها (اربعون يوما) واول مدته من الوضع وما رآه قبل الولادة بيومين او ثلاثة بامارة نفاس ولا تنقص به وتقدم ويثبت حكمه بشئ فيه خلق انسان ولا حد لاقله لانه لم يرد تحديده وان جاوز الدم الاربعين وصادف عادة حيضها ولم يزد او زاد وتكرر حيض ان لم يجاوز اكثره ولا يدخل حيض واستحاضة فى مدة نفاس (ومتى طهرت قبله) اى قبل انقضاء اكثره (تطهرت) اى اغتسلت (وصلت) وصامت كسائر الطهارات كالحائض اذا انقطع دمها فى عاداتها (ويكره وطئها قبل الاربعين بعد) انقطاع الدم (والتطهير)

اى الاغتسال قال احمد ما يعينى ان يأتيتها زوجها على حديث عثمان ابن ابى العاص انها اتته قبل الاربعين فقال لا تقربينى ولانه لا تأمن عود الدم فى زمن الوطئ (فان عاودها الدم) فى الاربعين (فمشكوك فيه) كما لو لم تره ثم رآه فيها (وتصوم وتصلى) اى تقرب لانها واجبة فى ذمتها بيقين وسقوطها بهذا الدم مشكوك فيه (وتقضى الواجب) من صوم ونحوه احتياطا ولوجوبه يقينا ولا تقضى الصلاة كما تقدم (وهو) اى النفاس (كالحيفى فيما يحل) كالاستنجاء بها دون الفرج (و) فيما (يحرم) به كالوطئ فى الفرج والصوم والصلاة والطلاق بنفى سواها على عوض (و) فيما (يجب) به كالغسل والكفارة بالوطئ فيه (و) فيما (يسقط) به كوجوب الصلاة فلا تقضيها (غير العدة) فان المفارقة فى الحياة تعد بالحيفى دون النفاس (و) غير (البلوغ) فثبت بالحيفى دون النفاس لحصول البلوغ بالانزال السابق للحمل ولا يحتسب بمدة النفاس على المولى بخلاف مدة الحيض (وان ولدت امرأة تؤمى) اى ولدين فى بطن واحد (فاول النفاس واخره من اولهما) كالحمل الواحد فلو كان بينهما اربعون يوما فاكثر فلا نفاس لثانى ومن صارت نفسا بتعديها بضرب بطنها او بشرب دوا لم تقض

كتاب الصلاة

فى اللغة الدعا قال الله تعالى وصلى عليهم اى ادع لهم وفى الشرع اقوال وافعال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم سبت صلاة لاشتمالها على الدعاء مشتقة من العلون وهما عرقان من جانب الذنب وقيل عظامان ينحنيان فى الركوع والسجود وفرضت ليلة الاسرى (تحب) الحنس فى كل يوم وليلة (على كل مسلم مكلف) اى بالغ عاقل ذكرا وانثى او حتى حر او عبد او مبعوض (الا حائضا او نفسا) فلا تحب عليهما (ويقضى من زال عقله بنوم او اغماء او سكر) طوعا او كرها (او نحوه) كشرب دواء لحديث من نام عن صلاة او نسيها فليصليها اذا ذكرها رواه مسلم وغشى على عمار ثلاثا ثم افاق وتوضا وقضا تلك الثلاث ويقضى من شرب محرما حتى زمن جنون طرا متصلا به تغليظا عليه (ولا تصح) الصلاة (من مجنون) وغير مميز لانه لا يعقل النية (ولا) تصح (من) كافر (لعدم صحة

انية منه ولا تجب عليه بمعنى انه لا يجب عليه القضاء اذا اسلم ويعاقب عليها وعلى سائر فروع الاسلام (فان صلى) الكافر على اختلاف انواعه في دار الاسلام او الحرب جماعة او منفردا بمسجد او غيره (فسلم حكما) فلو مات عقب الصلاة فتركته لا قارب المسلمين ويسل ويصلي عليه ويدفن في مقابرنا وان اراد البقاء على الكفر وقال انما اردت التهزي لم يقل وكذا لو اذن ولو في غير وقته (ويؤمر بها صغير لسبع) اي يلزم وليه ان يأمره بالصلاة لتمام سبع سنين وتعليه اياها والظهارة ليعادها ذكرها كان او انى وان يكفه عن المفاسد (و) ان (يضرب عليها لعشر) سنين لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده يرفعه مروا ابناكم بالصلاة وهم ابناؤ سبع سنين واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع رواه احمد وغيره (فان بلغ في اثنتي عشرة) بان تمت مدة بلوغه وهو في الصلاة (او بعدها في وقتها اعاد) اي لزمه اعادتها لانها نافلة في حقه فلم تجزيه عن الفريضة ويمد التيمم لا الوضوء والاسلام (ويحرم) على من وجبت عليه (تأخيرها عن وقتها) المختار او تأخير بعضها (الا لتأوى الجمع) لمذر فيباح له تأخير لان وقت الثانية يصير وقتا لهما (و) الا (لمشتغل بشرطها الذي يحصله قريبا) كالمقطوع ثوبه الذي ليس عنده غيره اذا لم يفرغ من خياطته حتى يخرج الوقت فان كان بعيدا عرفا صلى ولزمه التأخير في الوقت مع العزم عليه ما لم يفتان مانعا وتسقط بوجوه (ومن جحد وجوبها كفر) اذا كان ممن لا يجبهه وان فعلها لانه مكذب لله ورسوله واجماع الامة وان ادعى الجهل كحديث الاسلام عرف وجوبها ولم يحكم بكفره لانه معذور فان اصر كفر (وكذا تاركها تهاونا) او كسلا لا جحودا (ودعاء امام او نائبه) لفعلها (فاصر وضاع وقت الثانية عنها) اي عن الثانية لحديث اول ما فقدون من دينكم الامانة والآخر ما فقدون الصلاة قال احمد كل شيء ذهب اخره لم يبق منه شيء فان لم يدع لفعلها لم يحكم بكفره لاحتمال انه تركها لمذر يعتقد سقوطها لثبته (ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثا فيهما) اي فيها اذا جحد وجوبها وفيما اذا تركها تهاونا فان تابا والا ضربت عنقهما والجملة كثيرها وكذا ترك ركن او شرع وينبغي الاشاعة عن ناركها بتركها حتى يصلى ولا يذبح السلام عليه ولا اجابة دعوته قاله الشيخ تقي الدين وبصير مستأ بالصلاة ولا يكفر بترك غيرها من زكاة وصوم

وحج تهاونا وبخلا باب الاذان بحمد هو في اللغة الاعلام قال تعالى وادان من الله ورسوله اي اعلام وفي الشرع اعلام بدخول وقت الصلاة او قربه ليجز بذكر مخصوص (والاقامة) في الاصل مصدر اقام وفي الشرع اعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص وفي الحديث المؤذنون يطول الناس اعناقا يوم القيامة رواه مسلم (وهما فرضا كفاية) لحديث اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احكم وليؤمكم اكبركم متفق عليه (على الرجال) الاحرار (المقيمين) في القرى والامصار لاعلى الرجل الواحد ولا على النساء ولا على العبيد ولا على المسافرين (للصلوات الخمس المكتوبة) دون المنذورة والمؤدات دون المنقضيات والجمعة من الخمس ويسنان لمنفرد وسفرا ونقضية (يقاتل اهل بلد تركوها) اي الاذان والاقامة فيقاتلهم الامام او نائبه لانهما من شعائر الاسلام الظاهرة واذا قام بهما من يحصل به الاعلام غالبا اجزاء عن الكل وان كان واحدا والا زيد بقدر الحاجة كل واحد في جانب او دفعة واحدة بمكان واحد ويقيم احدهم وان تشاحوا اقرع وتصح الصلاة بدونهما لكن يكره (ويحرم اجرتهم) اي يحرم اخذ الاجرة على الاذان والاقامة لانهما قرينة لقا عليهما (لا) اخذ (رزق من بيت المال) من مال الفيء (لعدم متطوع) بالاذان والاقامة فلا يحرم كارتزاق القضاء والغزاة (و) يسن ان (يكون المؤذن صيئا) اي رفيع الصوت لانه ابلغ في الاعلام زاد في المغنى وغيره وان يكون حسن الصوت لانه ارق لسامعه (امينا) اي عدلا لانه مؤتمن يرجع اليه في الصلاة وغيرها (عالما بالوقت) ليخبره فيؤذن في اوله (فان تشاح فيه اثنان) فاكتر (قدم افضلهما فيه) اي فيما ذكر من الخصال (ثم) ان استورا فيها قدم (افضلهما في دينه وعقله) لحديث ليؤذن لكم خياركم رواه ابو داود وغيره (ثم) ان استورا قدم (من يختاره) اكثر (الحيران) لان الاذان لاعلامهم ثم ان تساوا في الكل ف (قرعة) فايهم خرجت له القرعة قدم (وهو) اي الاذان المختار (خمس عشرة جملة) لانه اذان بلال رضي الله عنه من غير ترجيع الشهادتين فان رجعهما فلا بأس (برتلها) اي يستحب ان يتمهل في الفاظ الاذان ويقف على كل جملة وان يكون قائما (على علو) كالمنارة لانه ابلغ في الاعلام وان يكون (متطهرا) من الحدث الاصغر والاكبر ويكره ادان جنب واقامة محدث

وفي الرعاية يسن ان يؤذن متعلها من نجاسة بدنه وثوبه (مستقبل القبلة)
 لانها اشرف الجهات (جاعلا اصبعيه) السبابتين (في اذنيه) لانه ارفع
 للصوت (غير مستدير) فلا يزيل قدميه (في منارة ولا غيرها) ملتفتا في
 الحيلة يمينا وشمالا (اى يسن ان يلتفت يمينا لحي على الصلاة وشمالا لحي على
 الدلاح ويرفع وجهه الى السماء فيه كله لانه حقيقة التوحيد) قائلا بعهدها (اى
 يسن ان يقول بعد الحيلتين (في اذان الصبح) ولو اذن قبل الفجر
 (الصلاة خير من النوم مرتين) لحديث ابى مخذورة رواه احمد وغيره ولانه
 وقت ينام الناس فيه غالبا ويكره في غير اذان الفجر وبين الاذان والاقامة
 (وهى) اى الاقامة (احدى عشرة) جملة بلا تنية وتباح تنيتهما (يحذرهما)
 اى يسرع فيها ويقف على كل جملة كالاذان (ويقيم من اذن) استحبابا فلو
 سبق المؤذن بالاذان فاراد المؤذن ان يقيم فقال احمد لو اعاد الاذان كما صنع
 ابو مخذورة فان اقام من غير اعادة فلا بأس قاله في المبدع (في مكانه) اى يسن
 ان يقيم في مكان اذانه (ان سهل) لانه ابلغ في الاعلام فان شق كان اذن في منارة
 او مكان بعيد عن المسجد اقام في المسجد لئلا يفوته بعض الصلاة لكن لا يقيم الا
 باذن الامام ولا يصح (الاذان) (الا مرتبا) كركان الصلاة (متواليا) عرفا لانه
 لا يحصل المقصود منه الا بذلك فان نكسه لم يعتد به ولا تعتبر الموالات بين الاقامة
 والصلاة اذا اقام عند ارادة الدخول فيها ويجوز الكلام بين الاذان وبعد
 الاقامة قبل الصلاة ولا يصح الاذان الا (من) واحد ذكر (عدل) ولو
 ظاهرا فلو اذن واحد بعينه وكلمه اخر او اذنت امرأة او حتى او ظاهرا
 الفسق لم يعتد به ويصح الاذان (ولو) كان (ملخا) اى مطربا به (او) كان
 ملحونا لحن لا يحيل المعنى ويكره ان ومن ذى لغة فاحشة وبطل ان احيل
 المعنى (ويجزى) اذان (من مميز) لصحة صلاته كالبالغ (ويبطلهما) اى
 الاذان والاقامة (فصل كثير) بسكوت او كلام ولو مباحا (و) كلام يسير
 محرم كقذف وكره السير غيره (ولا يجزى الاذان قبل الوقت) لانه شرع
 للاعلام بدخوله ويسن في اوله (الا الفجر) فيصح (بعد نصف الليل)
 لحديث ان بلا لا يؤذن بلبيل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم
 متفق عليه ويستحب لمن اذن قبل الفجر ان يكون معه من يؤذن في الوقت
 وان يتخذ ذلك عادة ليلا يفر الناس ورفع الصوت بالاذان ركن ما لم يؤذن

(٥) قوله فلا يزيل قدميه قال المجد وجع الا في منارة ونحوها فيستدير اه

لحاضر فبقدر ما يسمعه (ويسن جلوسه) اى المؤذن (بعد اذان مغرب)
 او صلاة يسن تعجيلها قبل الاقامة (يسيرا) لان الاذان شرع للاعلام فسن
 تأخير الاقامة للدراك (ومن جمع) بين صلاتين لعذر اذن للاولى واقام
 لكل منهما سواء كان جمع تقديم او تأخير (او قضى) فرائض (فوايت اذن
 للاولى ثم اقام لكل فريضة) من الاولى وما بعدها وان كانت الفايضة
 واحدة اذن لها واقام ثم ان خاف من رفع صوته به تليسا اسر والاجهر
 فلو ترك الاذان لها فلا بأس (ويسن لسامعه) اى لسامع المؤذن او المقيم
 ولو ان السامع امرأة او سمعه ثانيا وثالثا حيث سن (متابعتها) سرا بمثل
 ما يقول ولو في طواف او قراءة ويقضيه المصلى والمتخلى (و) تسن
 (حوقله في الحيلة) اى ان يقول السامع لا حول ولا قوة الا بالله اذا قال
 المؤذن او المقيم حى على الصلاة حى على الفلاح واذا قال الصلاة خير من
 النوم ويسمى التثويب قال السامع صدقت وبررت واذا قال المقيم قد قامت
 الصلاة قال السامع اقامها الله وادامها وكذا يستحب للمؤذن والمقيم اجابة
 انفسهما ليجمعا بين ثواب الاذان والاجابة (و) يسن (قوله) اى قول
 المؤذن وسامعه (بعد فراغه اللهم) اصله يا الله والميم بدل من يا قاله الخليل
 وسيبويه (رب هذه الدعوة) بفتح الدال اى دعوة الاذان (التامة) اى
 الكاملة السالمة من نقص يتطرق اليها (والصلاة القائمة) التى ستقوم وتفضل
 بصفاتها (ات محمدا الوسيلة) منزلة في الجنة (والفضيلة وابعته مقاما محمودا
 الذى وعدته) اى الشفاعة العظمى في موقف القيامة لانه يحمد فيه الاولون
 والآخرين ثم يدعو ويحرم خروج من وجبت عليه الصلاة بعد الاذان في
 الوقت من مسجد بلا عذر او نية رجوع (باب شروط الصلاة)
 الشرط ما لا يوجد المشروط مع عدمه ولا يلزم ان يوجد عند وجوده
 (شروطها) اى ما يجب لها (قبلها) اى تقدم عليها وتسبقها الا التنية فالافضل
 مقارنتها للتحريم ويجب استمرارها اى الشروط فيها وبهذا المعنى فارقت
 الاركان (منها) اى من شروط الصلاة الاسلام والعقل والتمييز وهذه
 شروط في كل عبادة الا التمييز في الحج وياتى ولذلك لم يذكرها كثير من الاصحاب
 هنا ومنها (الوقت) قال عمر الصلاة لها وقت شرطه الله لها لا تصح الا به وهو
 حديث جبريل حين ام النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوات الخمس اثم قال يا محمد
 هذا وقت الانبياء من قبلك فالوقت سبب وجوب الصلاة لانها تضاف

اليه وتكرر بتكرره (و) منها (الطهارة من الحدث) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا حدث حتى يتوضأ متفق عليه (و) الطهارة من (النجس) فلا تصح الصلاة مع نجاسة بدن المصلي او ثوبه او بقلته ويأتى والصلوات المفروضات خمس في اليوم والليلة ولا يجب غيرها الا لعارض كالنذر (فوق الظاهر) وهى الاولى (من الزوال) اى ميل الشمس الى المغرب ويستمر (الى مساوات الشئ) الشاخص (فيئه بعد فيئ الزوال) اى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس اعلم ان الشمس اذا طلعت رفع لكل شاخص ظل طويل من جانب المغرب ثم ما دامت الشمس ترتفع فالظل ينقص فاذا انتهت الشمس الى وسط السماء وهى حالة الاستواء انتهى نقصانه فاذا زاد ادنى زيادة فهو الزوال ويقصر الظل فى الصيف لارتفاعها الى الجو ويطول فى الشتاء ويختلف بالشهر والبلد (وتعييلها) اى الظاهر (افضل) وتحصل فضيلة التعييل بالتأهب اول الوقت (الا فى شدة حر فيستحب تأخيرها الى ان ينكسر حديث ابردوا بالظهور (ولو صلى وحده) او بيته (او مع غيم لمن صلى جماعة) اى ويستحب تأخيرها مع غيم الى قرب وقت العصر لمن صلى فى جماعة لانه وقت يخاف فيه المطر والريح فطلب الاسهل بالخروج لهما معا وهذا فى غير الجمعة فيسن تقديمها مطلقا (ويليه) اى الى وقت الظهور (وقت العصر) المختار من غير فصل بينهما ويستمر (الى مصير الفيء مثله بعد فيئ الزوال) اى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس (و) وقت (الضرورة الى غروبها) اى غروب الشمس فالصلاة فيه اداء لكن يأثم بالتأخير اليه لغير عذر (ويسن تعييلها) مطلقا وهى الصلاة الوسطى (ويليه وقت المغرب) وهى وتر النهار ويمتد (الى مغيب الحمرة) اى الشفق الاحمر (ويسن تعييلها الا ليلة جمع) اى مزدلفة سميت جمعا لاجتماع الناس فيها فيسن (لمن) يباح له الجمع و (قصدها محرما) تأخير المغرب ليجمعها مع العشاء تأخيرا قبل حط رحله (ويليه وقت العشاء الى) طلوع (الفجر الثانى) وهو الصادق وهو (البياض المعترض) بالشرق ولا ظلة بعده والاول مستطيل ازرق له شعاع ثم يظلم (وتأخيرها الى) ان يصلها فى اخر الوقت المختار وهو (ثلث الليل افضل ان سهل) فان شق ولو على بعض المأمومين كره ويكره النوم قبلها والحديث بعدها الا يسيرا اولشغل او مع اهل ونحوه ويحرم تأخيرها بعد الثلث بلا عذر لانه وقت ضرورة (ويليه

وقت الفجر) من طلوعه (الى طلوع الشمس وتعييلها افضل) مطلقا ويجب التأخير لتعلم فاتحة او ذكر واجب امكنه تعلمه فى الوقت وكذا لوامره والده به ليصلى به ويسن لحاقه ونحوه مع سعة الوقت (وتذكر الصلاة) اداء بادراك تكبيرة (الاحرام فى وقتها) فاذا كبر للاحرام قبل طلوع الشمس او غروبها كانت كلها ادا حتى ولو كان التأخير لغير عذر لكنه اثم وكذا وقت الجمعة يدرك بتكبيرة الاحرام ويأتى (ولا يصلى) من جهل الوقت ولم تكن مشاهدة الدلائل (قبل غلبة ظنه بدخول وقتها اما باجتهاد) ونظر فى الادلة اوله صنعة وجرت عادته بعمل شئ مقدر الى وقت الصلاة او جرت عادته بقراءة شئ مقدر ويستحب له التأخير حتى يتيقن (او بخبر) ثقة (متيقن) كان يقول رأيت الفجر طالعا او الشفق غائبا ونحوه فان اخبر عن ظن لم يعمل بخبره ويعمل باذان ثقة عارف (فان احرم باجتهاده) بان غلب على ظنه دخول الوقت لدليل مما تقدم (فبان) احرامه (قبله) فصلاته نفل لانها لم تجب ويعيد فرضه والا يتبين له الحال او ظهر انه فى الوقت فصلاته (فرض) ولا اعادة عليه لان الاصل براءة ذمته ويعيد الا على العاجز مطلقا ان لم يجد من يقبله (وان ادرك مكلف من وقتها) اى وقت فريضة (قدر التحريم) اى تكبيرة الاحرام (ثم زال تكليفه) بنحو جنون (او) ادركت الطاهرة من الوقت قدر التحريم ثم (حاض) او نفست (ثم كلف) الذى كان زال تكليفه (وطهرت) الحائض او النفسا (قضوها) اى قضوا تلك الفريضة التى ادركوا من وقتها قدر التحريم قبل لانها وجبت بدخول وقتها واستقرت فلا تسقط بوجود المانع (ومن صار اهلا لوجوبها) بان بلغ صغير او اسلم كافر او افاق مجنون او طهرت حائض او نفسا (قبل خروج وقتها) اى وقت الصلاة بان وجد ذلك قبل الغروب مثلا ولو بقدر تكبيرة (لزمته) اى العصر (وما يجمع اليها قبلها) وهى الظاهر وكذا لو كان ذلك قبل الفجر لزمته العشاء والمغرب لان وقت الثانية وقت للاولى حال العذر فاذا ادركه المعذور فكانه ادرك وقتها (ويجب فورا) ما لم ينظر فى بدنه او معيشة يحتاجها او يحضر لصلاة عيد (قضا الفوائت مرتبة) واور كثر ويسن صلاتها جماعة (ويسقط الترتيب بنسيانه) للعذر فان نسي الترتيب بين الفوائت او بين حاضرة وفائتة حتى فرغ من الحاضرة تحت

ولا يسقط بالجهل (و) يسقط الترتيب ايضا (بخشية خروج وقت اختيار الحاضرة) فان خشى خروج الوقت قدم الحاضرة لانها اكدر ولا يجوز تأخيرها عن وقت الجواز ويجوز تأخيرها لغرض صحيح كانتظار رفقة او جماعة لها ومن شك فيما عليه من الصلوات وتيقن سبق الوجوب ابرا ذمته يقينا وان لم يعلم وقت الوجوب فما تيقن وجوبه (ومنها) اى من شروط الصلاة (ستر العورة) قال ابن عبد البر اجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عريانا والستر بفتح السين التغطية وبكسرهما ما يستر به والعورة لغة النقصان والشيء المستقيج ومنه كلمة عورا اى قبيحة وفي الشرع القبل والدبر وكلما يستحي منه على ما يأتى تفصيله (فيجب) سترها حتى عن نفسه وخلوة وفي ظلمة وخارج الصلاة (بما لا يصف بشرتها) اى لون بشرة العورة من بياض او سواد لان الستر انما يحصل بذلك ولا يعتبر ان لا يصف حجم العضو لانه لا يمكن التحرز عنه ويكفى الستر بغير منسوج كورق وجلد ونبات ولا يجب ببارية وحصير وحفيرة وطين وما كدر لعدم لانه ليس بستره ويباح كشفها لتداو وتخل ونحوها ولزوج وسيد وزوجة وامه و (عورة رجل) ومن بلغ عشرين (وامه وام ولد) ومكاتب ومدبرة (ومعتق بعضها) وحررة مميزة ومراقة (من السرة الى الركبة) وليس من العورة وابن سبع الى عشر الفرجان (وكل الحررة) البالغة (عورة الا وجهها) فليس عورة في الصلاة (وتستحب صلواته في ثوبين) كالقميص والرداء او الازار او السراويل مع القميص (ويكفى ستر عورته) اى عورة الرجل (في النفل و) ستر (عورته مع) جميع (احد عاتقيه في الفرض) ولو بما يصف البشرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلى الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء رواه الشيخان عن ابي هريرة (و) تستحب (صلواتها) اى صلاة المرأة (في درع) وهو القميص (وخمار) وهو ما تضعه على راسها وتديره تحت حلقها (وملحفة) اى ثوب تلحف به وتكره صلواتها في نقاب وبرقع (ويجزى) المرأة (ستر عورتها) في فرض ونفل (ومن انكشف بعض عورته) في الصلاة رجلا كان او امرأة (وخش) عرفا وطال الزمن اعاد وان قصر الزمن ا ولم يفحش المكشوف ولو طال الزمن لم يعد ان لم يتعمده (او صلى في ثوب محرم عليه) كمغصوب كله او بعضه وحرير ومنسوج بذهب او فضة ان كان

رجلا واجدا غيره وصلى فيه علما ذاكرا اعاد وكذا اذا صلى في مكان غصب (او) صلى في ثوب (نجس اعاد) ولو لعدم غيره (لا من حبس في محل) غصب او (نجس) ويركع ويسجد ان كانت النجاسة يابسة ويومى برطبة غاية ما يمكنه ويجلس على قدميه ويصلى عريانا مع ثوب مغصوب لم يجد غيره وفي حرير ونحوه لعدم غيره ولا يصح نفل آبق (ومن وجد كفاية عورته سترها) وجوبا وترك غيرها لان سترها واجب في غير الصلاة ففيها اولى (والا) يجد ما يسترها كلها بل بعضها فيستر (الفرجين) لانها اخش (فان لم يكفهما) وكفى احدها (فالدبر) اولى لانه ينفرج في الركوع والسجود الا اذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترها ويصلى جالسا ويلزم العريان تحصيل السترة بثمن او اجرة مثلها او زائد يسيرا (وان اعير ستره لزمه قبولها) لانه قادر على ستر عورته بما لا ضرر فيه بخلاف الهبة للئمة ولا يلزمه استعارتها (ويصلى العارى) العاجز عن تحصيلها (قاعدا) ولا يتربع بل ينضم (بالائتماء استحبابا فيهما) اى في القعود والائتماء بالركوع والسجود فلو صلى قائما وركع وسجد جاز (ويكون امامهم) اى امام العراة (وسطهم) اى بينهم وجوبا ما لم يكونوا عميا او في ظلمة (ويصلى كل نوع) من رجال ونساء (وحده) لانفسهم ان اتسع محلهم (فان شق) ذلك (صلى الرجال واستدبرتهم النساء ثم عكسوا) فصلى النساء واستدبرهن الرجال (فان وجد) المصلى عريانا (ستره قريبة) عرفا (في اثناء الصلاة ستر) بها عورته (وبني) على ما مضى من صلاته (والا) يجدها قريبة بل وجدها بعيدة (ابتدا) الصلاة بعد ستر عورته وكذا من عتقت فيها واحتاجت اليها (ويكره) في الصلاة (السدل) وهو طرح ثوب على كتفيه ولا يرد طرفه على الآخر ويكره فيها (اشتمال الصما) بان يضطجع بثوب ليس عليه غيره والاضطجاع ان يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الايمن وطرفه على عاتقه الايسر فان كان تحته ثوب غيره لم يكره (و) يكره في الصلاة (تغطية وجهه واللتام على فيه وانفه) بلا سبب لنهي صلى الله عليه وسلم ان يغطي الرجل فاه رواه ابو داود وفي تغطية القم تشبه بفعل الجوس عند عبادتهم النيران ويكره فيها (كف كفه) اى ان يكفه عند السجود معه (ولفه) اى لف كفه بلا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم ولا اكف شعرا ولا ثوبا متشق عليه (و) يكره فيها (شد وسطه كزنا) اى بما يشبه شد

الزناز لما فيه من التشبه باهل الكتاب وفي الحديث من تشبه بقوم فهو منهم رواه احمد وغيره باسناد صحيح ويكره للمرأة شد وسطها في الصلاة مطلقا ولا يكره للرجل بما لا يشبه الزناز (وتحرم الخيلاء في ثوب وغيره) من عمامة وغيرها في الصلاة وخارجها في غير الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه متفق عليه ويجوز الاسبال من غير الخيلاء للحاجة (و) يحرم (التصوير) اى على صورة حيوان لحديث الترمذى وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت وان تصنع وان ازيل من الصورة ما لا تبقى معه حياة لم يكره (و) يحرم (استعماله) اى المصور على الذكر والانثى في لبس وتعليق وستر جدر لا افتراشه وجعله مخدا (ويحرم) على الذكر (استعمال منسوج) بذهب او فضة (او) استعمال (مموه بذهب) او فضة غير ما يأتى في الزكاة من انواع الحلى (قبل استخالاته) فان تغير لونه ولم يحصل منه شيء بعرضه على النار لم يحرم لعدم السرف والخيلاء (و) تحرم (ثياب حرير و) يحرم (ما) اى ثوب (هو) اى الحرير (أكثره ظهورا) مما نسج معه (على الذكور) والختان دون النساء لبسا بلا حاجة واقتراشا واستنادا وتعليقا وكتابة مهر وستر جدر غير الكعبة المشرفة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة متفق عليه واذا فرش فوقه حائلا صفيقا جاز الجلوس عليه والصلاة (لا اذا استويا) اى الحرير وما نسج معه ظهورا ولا الخز وهو ما سدى بالابرسم والحمل بصوف او قطن ونحوه (او) لبس الحرير الخالص (الضرورة او حكة او مرض او قتل او حرب) ولو بلا حاجة (او) كان الحرير (حشوا) لحياب او فرش فلا يحرم لعدم الفخر والخيلاء بخلاف البطانة ويحرم لباس صبي ما يحرم على رجل وتشبه رجل بانثى في لباس وغيره وعكسه (او كان) الحرير (علما) وهو طراز الثوب (اربع اصابع فما دون) او كان (رقاعا او لبنة جيب) وهو الزريق (وسجف فراء) جمع فروة ونحوها مما يسجف فكل ذلك يباح من الحرير اذا كان قدر اربع اصابع فاقبل لما روى مسلم عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلاثة او اربعة ويباح ايضا كيس المتخف وخطاطة به وازرار (ويكره المعصفر) في غير احرام (و) يكره (المرغفر للرجال) لانه عليه الصلاة والسلام

نهى الرجال عن الترغفر متفق عليه ويكره الاحمر الخالص والمشي بنعل واحدة وكون ثيابه فوق نصف ساقه او تحت كعبه بلا حاجة والمرأة زيادة الى ذراع ويكره لبس الثوب الذى يصف البشرة للرجل والمرأة وثوب الشهرة وهو ما يشتهر به عند الناس ويشار اليه بالاصابع (ومنها) اى من شروط الصلاة (اجتناب النجاسة) حيث لم يغف عنها ببدن المصلى وثوبه وبشعره وعدم حملها لحديث تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه وقوله تعالى وثيابك فطير (فمن حمل نجاسة لا يغف عنها) ولو بضرورة لم تصح صلاته فان كانت معفوا عنها كمن حمل مستجمرا او حيوانا طاهرا صحت صلاته (او لا قها) اى لاقى نجاسة لا يغف عنها (بشوبه او بدنه) لم تصح صلاته (لعدم اجتنابه النجاسة وان مس ثوبه ثوبا او حايطا نجسا لم يستند اليه او قابلهما راكعا او ساجدا ولم يلاقها تحت) وان طين ارضا نجسة او فرشها طاهرا (صفيقا او بسطه على حيوان نجس او صلى على بساط باطنه فقط نجس) (كرد) له ذلك لا عثماده على ما لا تصح الصلاة عليه (وصحت لانه) ليس حاملا للنجاسة ولا مباشرا لها (وان كانت) النجاسة (بطرف مصلى متصل به تحت) الصلاة على الطاهر ولو تحرك النجس بحركته وكذا لو كان تحت قدمه حبل مشدود في نجاسة وما يصلى عليه منه طاهر (ان لم) يكن متعلقا به بيده او وسطه بحيث (ينجر) معه (بتشبه) فلا تصح لانه مستتبع لها فهو كحاملها وان كانت سفينة كبيرة او حيوانا كبيرا لا يقدر على جره اذا استعصى عليه صحت لانه ليس بمستتبع لها (ومن رأى عليه نجاسة بعد صلاته وجهل كونها) اى النجاسة (فيها) اى في الصلاة (لم يعدها) لاحتمال حدوثها بعدها فلا تبطل بالشك (وان علم انها) اى النجاسة (كانت فيها) اى في الصلاة (لكن جهلها او نسيها اعاد) كما لو صلى محدثا ناسيا (ومن جبر عظمه) بعظم (نجس) او خيط جرحه بخيط نجس وصح (لم يجب قلعه مع الضرر) بفوات نفس او عضو او مرض ولا يعم له ان غطاه اللحم وان لم يخف ضررا لزمه قلعه (وما سقط منه) اى من ادمى (من عضو او سن ف) هو (طاهر) اعاده او لم يعده لان ما بين من حي فهو كميته وميته الا ادمى طاهرة وان جعل موضع سن شاة مذكاة فصلاته معه صحيحة ثبت او لم يثبت ووصل المرأة شعرها بشعر حرام ولا بأس بوصله بقرامل وهى الا عتصة وتركها افضل ولا تصح الصلاة ان كان الشعر نجسا (ولا تصح

(الصلاة) بلا عذر فرضا كانت او نفلا غير صلاة جنازة (في مقبرة)
بتثليث الباء ولا يضر قبران ولا مادفن بداره (و) لا في (حش) بضم
الحاء وفتحها وهو المرحاض (و) لا في (حمام) داخله وخارجه وجميع
ما يتبعه في البيع (واعطان ابل) واحدها عطن بفتح الطاء وهي المعاطن
جمع معطن بكسر الطاء وهي ما تقيم فيها وتأوى اليها (و) لا في مفضوب
ومجزرة ومزبلة وقارعة طريق (و) لا في (اسطحها) اي اسطحها تلك
المواضع و سطح نهر والمنع فيما ذكر تعبدى لما روى ابن ماجة والترمذى
عن ابن عمر ان رسول الله صلى عليه وسلم نهى ان يصل في سبع مواطن
المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق
ظهر بيت الله (وتصح) الصلاة (اليها) اي الى تلك الاماكن مع الكراهة
ان لم يكن حائل وتصح صلاة الجنازة والجمعة والعيد ونحوها بطريق لضرورة
وغصب وتصح الصلاة على راحلة بطريق وفي سفينة ويأتى (ولا تصح
الفريضة في الكعبة ولا فوقها) والحجر منها وان وقف على منبتها بحيث
لم يسبق وراءه شئ منها او وقف خارجها وسجد فيها صحت لانه غير مستدبر لشيء
منها (وتصح النافلة) والمنذورة فيها وعليها (باستقبال شاخص منها) اي مع
استقبال شاخص من الكعبة فلو صلى الى جهة الباب او على ظهرها ولا
شاخص متصل بها لم تصح ذكره في المغنى وفي الشرح عن الاصحاب لانه غير
مستقبل لشيء منها وقال في التنقيح اختاره الاكثر وقال في المغنى الاولى انه
لا يشترط لان الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها ولهذا تصح
على جبل ابى قيس وهو اعلى منها وقدمه في التنقيح وصححه في تصحيح الفروع قال
في الانصاف وهو المذهب على ما اصططناه ويستحب نفاه في الكعبة بين
الاسطوانتين وجاهه اذا دخل لفعله عليه الصلاة والسلام (ومنها) اي من
شروط الصلاة (استقبال القبلة) اي الكعبة او جهتها لمن بعد سميت قبلة لاقبال
الناس عليها قال تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام (فلا تصح) الصلاة
(بدونه) اي بدون الاستقبال (الا عاجز) كالمربوط لغير القبلة والمصلوب
وعند اشتداد الحرب والا (لمتفل راكب سائر) لا نازل (في سفر) مباح
طويل او قصير اذا كان يقصد جهة معينة فله ان يتطوع على راحلته حيث
ما توجهت به (ويلزمه افتتاح الصلاة) بالاحرام ان امكنه (اليها) اي الى
القبلة بالدابة او بنفسه ويركع ويسجد ان امكنه بلا مشقة والا فالى جهة سيره

ويومئ بهما ويجعل سجوده اخفض وراكب المحفة الواسعة والسفينة
والراحلة الواقعة يلزمه الاستقبال في كل صلاته (و) الا لساافر (ماش)
قياسا على الراكب (ويلزمه) اي الماشى (الافتتاح) اليها (والركوع
والسجود اليها) اي الى القبلة لتيسر ذلك عليه وان داس النجاسة عمدا
بطلت وان داسها مراكوبه فلا وان لم يعذر من عدلت به دابته او عدل
الى غير القبلة عن جهة سيره مع علمه او عذر وطال عدوله عرفا بطلت
(وفرض من قرب من القبلة) اي الكعبة وهو من امكنه معاينتها او الخبر
عن يقين (اصابة عينها) ببذنه كله بحيث لا يخرج شئ منه عن الكعبة
ولا يضر علو ولا نزول (و) فرض (من بعد) عن الكعبة استقبال
(جهتها) فلا يضر التيامن ولا التياسر اليسيران عرفا الا من كان بمسجده
صلى الله عليه وسلم لان قبلته متيقنة (فان اخبره) بالقبلة مكلف (ثقة)
عدل ظاهراً وباطناً (بيقين) عمل به حراً كان او عبدا رجلاً او امرأة
(او وجد محارب اسلامية عمل بها) لان اتفاقهم عليها مع تكرار الاعصار
اجماع عليها فلا تجوز مخالفتها حيث علمها للمسلمين ولا ينحرف (ويستدل
عليها في السفر بالقطب) وهو اثبت ادلتها لانه لا يزول عن مكانه الا قليلاً
وهو نجم خفي شمالي وحوله انجم دائرة كقراشة الرحي في احد طرفيه
الجدي والاخر الفرقدان يكون وراء ظهر المصلى بالشام وعلى عاتقه
الايسر بمصر (ويستدل عليها بالشمس والقمر ومنازلهما) اي منازل الشمس
والقمر تطلع من المشرق وتغرب بالمغرب ويستحب تعلم ادلة القبلة
والوقت فان دخل الوقت وخفيت عليه لزمه اي التعلم ويقلد ان ضاق الوقت
(وان اجتهد مجتهدان فاختلفا جهة لم يتبع احدهما الاخر) وان كان اعلم منه
ولا يقتدى به لان كلا منهما يعتقد خطأ الاخر (ويتبع المقلد) لجهل او
عمى (او ثقهما) اي اعلمهما واصدقهما واشدهما تحرياً لدينه (عنده)
لان الصواب اليه اقرب فان تساويا خير واذا قلد اثنين لم يرجع برجوع
احدهما (ومن صلى بغير اجتهاد) ان كان يحسنه (ولا تقليد) ان لم يحسن
الاجتهاد (قضى) ولو اصاب (ان وجد من يقلده) فان لم يجد اعمى او
جاهل من يقلده فتحرياً وصلياً فلا اعادة وان صلى بصير حضراً
فاخطأ او صلى اعمى بلا دليل من لمس محراب او نحوه او خبر ثقة اعاد
(ويجتهد العارف بادلة القبلة لكل صلاة) لانها واقعة متجددة فتستدعى طلباً

جديداً (ويصلي) بالاجتهاد (الثاني) لانه ترجيح في ظنه ولو كان في صلاة
ويبنى (ولا يقضى ما صلى) الاجتهاد (الاول) لان الاجتهاد لا ينقض
الاجتهاد ومن اخبر فيها بالخطا يقينا لزم قبوله وان لم يظهر لمجتهد جهة
في السفر صلى على حسب حاله (ومنها) اى من شروط الصلاة (النية)
وبها تمت الشروط وهى لغة القصد وهو عزم القلب على الشئ وشرعا
العزم على فعل العباداة تقربا الى الله تعالى ومحامها القلب والتلفظ بها ليس
بشرط اذ الغرض جعل العباداة لله تعالى وان سبق لسانه الى غير ما نواه
لم يضر (فيجب ان ينوى عين صلاة معينة) فرضا كانت كالظهر والمغرب
او نفلا كالوتر والسنة الراتبة لحديث انما الاعمال بالنيات (ولا يشترط في
الفرض) ان ينويه فرضا فتكفى نية الظهر ونحوه (و) لا في (الاداء) ولا
في (القضاء) نيتما لان التعيين يغنى عن ذلك ويصح قضاء بنية ادائه وعكسه
اذا بان خلاف ظنه (و) لا يشترط في (النفل والامادة) اى الصلاة
المعادة (نيتين) فلا يعتبر ان ينوى الصبي الظهر نفلا ولا ان ينوى الظهر
من اعادها معادة كما لا تعتبر نية الفرض واولى ولا تعتبر اضافة الفعل
الى الله تعالى فيها ولا في باقى العبادات ولا عدد الركعات ومن عليه
ظهر ان عين السابقة لاجل الترتيب ولا يمنع صحتها قصد تعليمها ونحوه
(وينوى مع التحريمة) لتكون النية مقارنة للعبادة (وله تقديمها) اى النية
(عليها) اى على تكبيرة الاحرام (بزمن يسير) عرفا ان وجدت النية
(في الوقت) اى وقت المؤدات والراتبة ما لم يفسحها (فان قطعها في اثناء
الصلاة او تردد) في فسحها (بطلت) لان استدامة النية شرط ومع
الفسح او التردد لا يبقى مستديماً وكذا لو علقه على شرط لا ان عزم على
فعل محذور قبل فعله واذا شك فيها اى في النية او التحريمة استأنفها وان
ذكر قبل قطعها فان لم يكن آتى بشئ من اعمال الصلاة بنى وان عمل مع
الشك عملا استأنف وبعد الفراغ لا اثر للشك (وان قلب منفرد) او
مأموم (فرضه نفلا في وقته المتسع جاز) لانه اكمل في المنى كقضاء المسجد
للاصلاح لكن يكره لغير غرض صحيح مثل ان يحرم منفرداً فيريد الصلاة
في جماعة ونص احمد فيمن صلى ركعة من فريضة منفرداً ثم حضر الامام
واقامت الصلاة يقطع صلاته ويدخل معهم فيخرج منه قطع النافلة بحضور
الجماعة بطريق الاولى (وان انتقل بنية) من غير تحريمة (من فرض الى

فرض اخر بطلا) لانه قطع نية الاول ولم ينو الثاني من اوله وان نوى الثاني من اوله
بتكبيرة احرام صح وينقلب نفلا ما بان عدمه كفاية فلم تكن وفرض لم يدخل وقته
(ويجب) للجماعة (نية) الامام (الامامة و) نية المأموم (الايتام) لان
الجماعة يتعلق بها احكام وانما يتميزان بالنية فكانت شرطا رجلا كان المأموم
او امرأة وان اعتقد كل منهما انه امام الاخر او مأمومه فسدت صلاتهما
كما لو نوى امامة من لا يصلح ان يؤمه او شك في كونه اماما او مأموما
ولا يشترط تعيين الامام ولا المأموم ولا يضر جهل المأموم ما قرأ به
امامه وان نوى زيد الاقتداء بعمرو ولم ينو عمرو الامامة صححت صلاة
عمرو وحده وتصح نية الامامة ظاناً حضور مأموم لا شاكاً (وان نوى
المنفرد الايتام) في اثناء الصلاة (لم يصح) لانه لم ينوى الايتام في ابتداء
الصلاة سواء صلى وحده ركعة او لا فرضا كانت الصلاة او نفلا (كما)
لا تصح (نية امامته) في اثناء الصلاة ان كانت (فرضا) لانه لم ينو
الامامة في ابتداء الصلاة ومقتضاه انه يصح في النفل وقدمه في المنفرد
والحرر وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام قام يتشهد وحده فجاء ابن عباس
فاحرم معه فصلى به النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه واختار الاكثر لا يصح
في فرض ولا نفل لانه لم ينو الامامة في الابتداء وقدمه في التسليم وقطع
به في المنتهى (وان انفرد) اى نوى الافراد (مؤتم بلا عذر) كمرض
وغلبة نعاس وتطويل امام (بطلت) صلاته لتركه متابعة امامه ولعذر صح
فان فارقته في ثانية جمعة لعذر آتمها جمعة (وتبطل صلاة مأموم ببطلان
صلاة امامه) لعذر او غيره (فلا استحلاف) اى فليس للامام ان يستخلف
من يتم بهم ان سبقه الحدث ولا تبطل صلاة امام ببطلان صلاة مأموم
ويتمها منفردا (وان احرم امام الحى) اى الراتب (بمن) اى بمأمومين
(احرم بهم نائبه) لغيبته وبنى على صلاة نائبه (وعاد) الامام (النائب
مؤتما صح) لان ابا بكر صلى فجاء النبي صلى الله عليه وسلم والناس في
الصلاة فخاص حتى وقف في الصف وتقدم فصلى بهم متفق عليه وان سبق
اثنان فاكثر ببعض الصلاة فاتم احدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما او اتم
مقيم بمثله اذا سلم امام مسافر صح يجوز باب صفة الصلاة بهم يسن الخروج
اليها بسكينة ووقار ويقارب خطاه واذا دخل المسجد قدم رجله اليمنى
واليسرى اذا خرج ويقول ما ورد ولا يشبك اصابعه ولا ينحوس في

حديث الدنيا ويجلس مستقبل القبلة (يسن) للامام فالمأموم (القيام عند) قول المنع (قد من اقامتها) اي من قد قامت الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك رواء ابن ابي اوفى وهذا ان رأى المأموم الامام والاقام عند رؤيته ولا يحرم الامام حتى تفرغ الاقامة (و) تسن (تسوية الصف) بالمساكب والاكعب فليلتفت عن يمينه فيقول استووا برحمتكم الله وعن يساره كذلك ويكمل الاول فالاول ويتراصون وعينه والصف الاول للرجال افضل وله ثوابه وثواب من وراء ما اتصلت الصفوف وكلما قرب منه فهو افضل والصف الاخير للنساء افضل (ويقول) قائما في فرض مع القدرة (الله اكبر) فلا تنعقد الا بها نطقا لحديث تحريمها التكبير رواء احمد وغيره فلا تصح ان نكسه او قال الله الاكبر او الجليل ونحوه او مد همزة الله او اكبر او قال اكبار وان مططه كره مع بقاء المعنى فان اتى بالتحريمة او ابتدأها او اتمها غير قائم صحت فلا ان اتسع الوقت ويكون حال التحريمة (رافعا يديه) ندبا فان عجز عن رفع احدهما رفع الاخرى مع ابتداء التكبير وينتهي معه (مضمومة الاصابع ممدودة) الاصابع مستقبلا ببطونهما القبلة (حذو) اي مقابل (منكبيه) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر متفق عليه فان لم يقدر على الرفع المسنون رفع حسب الامكان ويسقط بفراغ التكبير كله وكشف يديه هنا وفي الدعاء افضل ورفعهما اشارة الى رفع السجود بينه وبين ربه (كالسجود) يعني انه يسن في السجود وضع يديه بالارض حذو منكبيه (ويسمع الامام) استحبابا بالتكبير كله (من خلفه) من المأمومين ليتابعوه وكذا يجهر بسمع الله لمن حمده والتسليمة الاولى فان لم يمكنه سماع جميعهم جهر به بعض المأمومين لفعل ابي بكر معه صلى الله عليه وسلم متفق عليه (كقرائته) اي كما يسن للامام ان يسمع قرائته من خلفه (في اولي غير الظهرين) اي الظهر والعصر فيجهر في اولي المغرب والعشاء والصبح والجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء والتراويح والوتر بقدر ما يسمع المأمومين (وغيره) اي غير الامام وهو المأموم والمنفرد يسر بذلك كله لكن ينطق به بحيث يسمع (نفسه) وجوبا في كل واجب لانه لا يكون كلاما بدون الصوت وهو ما يتأتى استماعه حيث

(لامانع)

لامانع فان كان مانع بان كان عياط وغيره فحيث يحصل السماع مع عدمه (ثم) اذا فرغ من التكبيرة (يقبض كوع يسراه) بينه ويجعلهما (تحت سرته) استحبابا لقول علي من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السررة رواء احمد وابو داود (وينظر) المصلي استحبابا (مسجده) اي موضع سجوده لانه اخشع الا في صلاة خوف لحاجة ثم يستفتح ندبا (فيقول سبحانك اللهم) اي ازهدك اللهم عما لا يليق بك (وبحمدك) سبحك (وتبارك اسمك) اي كثرت بركاته (وتعالى جددك) اي ارفع قدرك وعظم (ولا اله غيرك) اي لا اله يستحق ان يعبد غيرك كان عليه الصلاة والسلام يستفتح بذلك رواء احمد وغيره (ثم يستعيد) ندبا فيقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم (ثم يستعمل) ندبا فيقول بسم الله الرحمن الرحيم وهي قران اية منه نزلت فصلا بين السور غير برأة فيكره ابتداءها بها ويكون الاستفتاح والتعوذ والبسلة (سرا) ويخير في غير صلاة في الجهر بالبسلة (وايست) البسلة (من الفاتحة) وتستحب عند كل فعل مهم (ثم يقرأ الفاتحة) تامة بتشديداتها وهي ركن في كل ركعة وهي افضل سورة واية الكرسي اعظم اية وسيت فاتحة الكتاب لانه يفتح بقرائتها الصلاة وبكتابتها في المصاحف وفيها احدى عشرة تشديدة ويقراها مرتبة متوالية (فان قطعها بذكر او سكوت غير مشروعين وطال) عرفا اعادها فان كان مشروعا كسؤال الرحمة عند تلاوة اية رحمة وكالسكوت لاستماع قراءة امامه وسجوده للتلاوة مع امامه لم يبطل ماضى من قرائتها مطلقا (او ترك منها تشديدة او حرفا او ترتيبا) لزم غير مأموم اعادتها (اي اعادة الفاتحة فيستأنفها ان تعمد) (و) ويستحب ان يقرأها مرتلة معربة يقف عند كل اية كقرائته عليه الصلاة والسلام ويكره الافراط في التشديد والمد (ويجهر الكل) اي المنفرد والامام والمأموم معا (بآمين في) الصلاة (الجهرية) بعد سكتة لطيفة ليعلم انها ليست من القران وانما هي طابع

(٥) قوله ان تعمد انسخ مفهومه انه اذا لم يتعمد لم يعد وهذا صحيح فيما اذا رجع الى قطع الموالاة في الفاتحة واما اذا رجع الى ترك تشديد او حرف فلا يصح فانه لا فرق بين ترك ذلك عمدا او غيره وعلى كل حال في هذا التقيد احتمال يجب تمييزه وهو ان يقال ان كان من جهة قطع الموالاة في قراءة الفاتحة نظرنا ان كان القطع عمدا اعادها والا لم يعدها وبني واما اذا كان ترك تشديدة او حرفا اعاد الفاتحة بكل حال ان قامت الموالاة والا اعاد الكلمة والله اعلم [س. م]

الدعا ومعناه اللهم استجب ويحرم تشديد مجيها فان تركه امام او اسره اتى به مأموماً جهراً ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة والذكر الواجب ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صححت (ثم يقرأ بعدها) اى بعد الفاتحة (سورة) ندبا كاملة فيستفتحها بسم الله الرحمن الرحيم وتجوز اية الا ان احد استحب كونها طويلة كاية الدين والكرسى ونص على جواز تفريق السورة في ركعتين لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يتعد بالسورة قبل الفاتحة ويكره الاقتصار على الفاتحة في الصلاة والقراءة بكل القرآن في فرض لعدم نقله والاطالة و (تكون) السورة (في) صلاة (الصبح من طوال المفصل) بكسر الطاء واوله ق ولا يكره لعذر كمرض وسفر من قصاره ولا يكره بطواله (و) تكون (السورة في) صلاة (المغرب من قصاره) ولا يكره بطواله (و) تكون السورة (في الباقي) من الصلوات كالظهرين (والعشا من اوساطه) ويحرم تنكيس الكلمات وتبطل به ويكره تنكيس السور والايات ولا تكره ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها (ولا تصح) الصلاة (بقراءة خارجة عن مصحف عثمان) ابن عفان رضى الله تعالى عنه كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعات وتصح بما وافق مصحف عثمان وصح سنده وان لم يكن من العشرة وتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة حرف فهي اولى لاجل العشر حسنات (ثم بعد فراغه من قراءة السورة (يركع مكبرا) لقول ابى هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين يركع متفق عليه (رافعا يديه) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه واذا اراد ان يركع وبعدما يرفع راسه متفق عليه (ويضعهما) اى يديه (على ركبتيه مفرجتي الاصابع) استحبابا ويكره التطبيق بان يجعل احدى كفيه على الاخرى ثم يحطهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ويكون المصلي (مستويا ظهره) ويجعل راسه حياله اى بازاء ظهره فلا يرفعه ولا يخفضه روى ابن ماجه عن وابصة ابن معبد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويجأى مرفقيه عن جنبه والحزى الانحناء بحيث يمكن مس ركبتيه بيديه ان كان وسطا في الحنقة او قدره من غيره ومن قاعد مقابلة وجهه ماورا ركبتيه من الارض

ادنى مقابلة وتمتها الكمال (ويقول) راكعا (سبحان ربى العظيم) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقولها في ركوعه رواء مسلم وغيره والاقتصار عليها افضل والواجب مرة وادنى الكمال ثلاث واعلاء للامام عشر وقال احمد جاء عن الحسن التميمي التام سبع والوسط خمس وادناه ثلاث (ثم يرفع راسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (قائلا امام ومفرد سبع الله لمن حمدته) مرتبا وجوبا لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله في المبدع ومنى سمع استحباب ويقولان (بعد قيامهما) واعتدالهما (ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد) اى حمدا لو كان اجساما ملأ ذلك وله قوله اللهم ربنا ولك الحمد وبلا واو افضل عكس ربنا ولك الحمد (و) يقول (مأموماً في رفعه ربنا ولك الحمد فقط) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه من حديث ابى هريرة واذا رفع المصلي من الركوع فان شاء وضع يمينه على شماله او ارسلهما (ثم) اذا فرغ من ذكر الاعتدال (ينحر مكبرا) ولا يرفع يديه (ساجدا على سبعة اعضاء رجلية ثم ركبتيه ثم يديه ثم جبهته مع انفه) لقول ابن عباس امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعظم ولا يكف شعرا ولا ثوبا الحية واليدين والركبتين والرجلين متفق عليه وللدارقطني عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا صلاة لمن لم يضع انفه على الارض ولا نجس مباشرة المصلي بشئ منها فتصح (ولو) سجد (مع حائل) بين الاعضاء ومصلاه قال البخاري في صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلاصوة اذا كان الحائل (ليس من اعضاء سجوده) فان جعل بعض اعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه او جبهته على يديه لم يجزه ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ويجزى بعض كل عضو وان جعل ظهور كفيه او قدميه على الارض او سجد على اطراف اصابع يديه فظاهر الخبر انه يجزيه ذكره في الشرح ومن عجز بالحيلة لم يلزمه بغيرها ويومى ما يمكنه (وشافى) الساجد (عضديه عن جنبه وبطنه عن فخذه) وهما عن ساقيه ما لم يؤذ جازه (ويفرق ركبتيه) ورجليه واصابع رجليه ويوجهها الى القبلة وله ان يعتمد بمرفقيه على فخذه ان طال (ويقول في السجود) سبحان ربى الاعلى على ما تقدم في تسبيح الركوع (ثم يرفع) راسه اذا فرغ من السجدة

(مكبرا ويجلس مفترشا يسراه) اى يسرى رجليه (ناصبا يثناه ويخرجها من تحته ويشئ اصابعها نحو القبلة ويبسط يديه على فخذه مضموما الى اصابع) ويقول (بين السجدين) رب اغفرلى (الواجب مرة والكمال ثلاثا) ويسجد (السجدة الثانية كالاولى) فيما تقدم من التكبير والتسبيح وغيرها (ثم يرفع) من السجود (مكبرا ناهضا على صدور قدميه) ولا يجلس للاستراحة (معتمدا على ركبتيه ان سهل) والا اعتمد بالارض وفي الغنية يكره ان يقدم احدى رجليه (ويصلى) الركعة (الثانية كذلك) اى كالاولى (ماعدا التحريم) اى تكبير الاحرام (والاستفتاح والتعوذ وتجديد النية) فلا تشرع الا فى الاولى لكن ان لم يتعوذ فيها تعوذ فى الثانية (ثم) بعد فراغه من الركعة الثانية (يجلس مفترشا) كجلوسه بين السجدين (ويداه على فخذه) ولا يلتصق ركبتيه (يقبض خصر) يده (اليمنى وبضربها ويخلق ايهامها مع الوسطى) بان يجمع بين راس الابهام والوسطى فتشبه الحلقة من حديد ونحوه (ويشير بسبابتها) من غير تحريك (فى تشهد) ودعائه فى الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى تنبيها على التوحيد (ويبسط) اصابع (اليسرى) مضومة الى القبلة (ويقول) سرا (التحيات لله) اى الالفاظ التى تدل على السلام والملك والبقا والعظمة لله تعالى اى مملوكة له ومختصة به (والصلوات) اى الخمس او الرحمة او المعبود بها او العبادات كلها او الادعية (والطيبات) اى الاعمال الصالحة او من الكلم (السلام) اى اسم السلام وهو الله او سلام الله (عليك ايها النبي) بالهمز من النبا لانه مخبر عن الله وبلا همز اما تسهلا او من النبوة وهى الرفعة وهو من ظهرت المعجزات على يده (ورحمة الله وبركاته) جمع بركة وهى النماء والزيادة (السلام علينا) اى على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة (وعلى عباد الله الصالحين) جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق عباده وقيل المكث من العمل الصالح ويدخل فيه النساء ومن لم يشاركه فى الصلاة (اشهد ان لا اله الا الله) اى اخبر بانى قاطع بالوحدانية (واشهد ان محمدا عبده ورسوله) المرسل الى الناس كافة (هذا التشهد الاول علمه النبي صلى الله عليه ابن مسعود وهو فى الصحيحين) ثم يقول (فى التشهد الذى يعقبه السلام) اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد) لامره صلى الله عليه وسلم بذلك فى المتفق عليه من حديث كعب ابن عجرة ولا يجزى لو ابدل آل باهل ولا تقديم الصلاة على التشهد (ويستعين) ندبا فيقول اعوذ بالله (من عذاب جهنم و) من (عذاب القبر و) من (فتنة الحيا والممات و) من (فتنة المسج الدجال) والحيا والممات الحيا والموت والمسج بالحاء المهملة على المعروف (و) يجوز ان (يدعو بما ورد) اى فى الكتاب والسنة او عن الصحابة والسلف او بامر الاخرة ولو لم يشبه ماورد وليس له الدعاء بشئ مما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله اللهم ارزقنى جارية حسناء او طعاما طيبا وما اشبهه وتبطل به (ثم يسلم) وهو جالس لقوله عليه السلام وتحليلها التسليم وهو منها فيقول (عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك) وسن التفاته عن يساره اكثر وان لا يطول السلام ولا يعمد فى الصلاة ولا على الناس وان يقف على آخر كل تسليمة وان ينوى به الخروج من الصلاة ولا يجزى ان لم يقل ورحمة الله فى غير صلاة جنازة والاولى ان لا يزيد وبركاته (وان كان) المصلى (فى ثلاثية) كمغرب (او رباعية) كظهر (نهض مكبرا بعد التشهد الاول) ولا يرفع يديه (وصلى ما بقى) كالركعة (الثانية بالحمد) اى بالفاتحة (فقط) ويسر بالقراءة (ثم يجلس فى تشهده الاخير متوركا) يفرش رجليه اليسرى وينصب اليمنى ويخرجهما عن يمينه ويجعل اليمنى على الارض ثم يتشهد ويسلم (والمرأة مثله) اى مثل الرجل فى جميع ما تقدم حتى رفع اليدين (لكن تضم نفسها) فى الركوع والسجود وغيرها فلا تتجافى (وتسدل رجليها فى جانب يمينها) اذا جلست وهو افضل او متربعة وتسر بالقراءة وجوبا ان سمعها اجنبى وخشى كاثتى ثم يسن ان يستغفر ثلاثا ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام ويقول سبحان الله والحمد لله والله اكبر معا ثلاثا وثلاثين ويدعو بعد كل مكتوبة مخلصا فى دعائه **بسم** فصل وبكره فى الصلاة التفاته **بسم** لقوله عليه السلام هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخارى وان كان لحوف ونحوه لم يكره وان استدار بجملته او استدبر القبلة فى غير شدة خوف بطلت صلاته (و) يكره (رفع بصره الى السماء) الا اذا تجشئ فيرفع وجهه لئلا يؤذى من حوله

لحديث انس مابال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتهن او لتخطفن ابصارهم رواه البخاري ويكره ايضا تعميض عينيه لانه فعل اليهود (و) يكره ايضا (اقعاءه) في الجلوس وهو ان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه هكذا فسرہ الامام وهو قول اهل الحديث واقتصر عليه في المغني والمفتع والفروع وغيرها وعند العرب الاقعاء جلوس الرجل على اليته ناصبا قدميه مثل اقعاء الكلب قال في شرح المنتهى وكل من الجالسين مكروه لقوله عليه السلام اذا رفعت راسك من السجود فلا تقع كما يقعي الكلب رواه ابن ماجه ويكره ان يعتمد على يده او غيرها وهو جالس لقول ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده رواه احمد وغيره وان يستند الى جدار ونحوه لانه يزيل مشقة القيام الا من حاجة فان كان يسقط لو ازيل لم يصح (و) يكره (افتراش ذراعيه ساجدا) بان يمد يديه على الارض ملصقا لهما بها لقوله عليه السلام اعتدلوا في السجود ولا يبسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب متفق عليه من حديث انس (و) يكره (عبثه) لانه عليه الصلاة والسلام راي رجلا يعبث في صلاته فقال لو خشع قلب هذا لحشمت جوارحه (و) يكره (تحصره) اي وضع يديه على خاصرته لنهييه عليه السلام ان يصلي الرجل مختصرا متفق عليه من حديث ابي هريرة (و) يكره (تروحه) بمروحة ونحوها لانه من العبث الا الحاجة كظم شديد ومراوحتة بين رجله مستحبة وتكره كثرته لانه فعل اليهود (وفرقة اصابعه وتشبيكها) لقوله عليه السلام لا تقمع اصابعك وانت في الصلاة رواه ابن ماجه عن علي واخرج هو والترمذي عن كعب ابن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا قد شبك اصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصابعه ويكره التخطي وفتح فيه ووضع فيه شيئا لا في يده وان يصلي وبين يديه ما يلهيه او صورة منصوبة ولو صغيرة او نجاسة او باب مفتوح او الى نار من قديل او شعة والرمز بالعين والاشارة لغير حاجة واخراج لسانه وان يصحب ما فيه صورة من فص او نحوه وصلاته الى متحدث او نائم او كافر او وجه ادمي او الى امرأة تصلي بين يديه وان غلبه تشاوب كظم ندبا فان لم يقدر وضع يده على فيه (و) يكره (ان يكون حاقنا) حال دخوله في الصلاة والحاقن هو المحتبس بوله وكذا كلما يمنع كالمها

كاحتباس غائط او ريح وحر وبرد وجوع وعطش مفرط لانه يمنع الخشوع وسواء خاف فوت الجماعة او لا لقوله عليه السلام لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الا خبثان رواه مسلم عن عائشة (او بحضرة طعام يشتهي) فتركه صلاته اذا لما تقدم ولو خاف فوت الجماعة وان ضاق الوقت عن فعل جميعها وجبت في جميع الاحوال وحرم اشتغاله بغيرها ويكره ان يخص جهته بما يسجد عليه لانه من شعائر الرافضة ومسح اثر سجوده في الصلاة ومسح لحيته وعقصر شعره وكف ثوبه ونحوه ولو فعلهما لعمل قبل صلاته ونهى الامام رجلا كان اذا سجد جمع ثوبه بيده اليسرى ونقل ابن القاسم يكره ان يشتر ثيابه لقوله عليه السلام ترتب ترتب (و) يكره (تكرار الفاتحة) لانه لم ينقل (و) لا (يكره) (جمع سور في) صلاة (فرض كنفل) لما في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة من قيامه بالبقرة وآل عمران والنساء (و) يس (له) اي للمصلي (رد المار بين يديه) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه فان ابى فليقاتله فان معه القرين رواه مسلم عن ابن عمر وسواء كان المار ادنيا او غيره والصلاة فرضا او نفلا بين يديه ستره فمردونها او لم تكن فمردوبا منه ومحمل ذلك ما لم يغلبه او يكون المار محتاجا الى المرور او بمكة ويحرم المرور بين المصلي وسترته ولو بعيدة وان لم يكن ستره ففي ثلاثة اذرع فاقبل فان ابى المار الرجوع دفعه المصلي فان اصر فله قتاله ولو مشى فان خاف فسادها لم يكرر دفعه ويضمه وللمصلي دفع العدو من سيل او سبع او سقوط جدار ونحوه وان كثر لم تبطل في الاشهر قاله في المبدع (وله عد الاي) والتسجيع وتكبيرات العيد باصابعه لما روي محمد بن خلف عن انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم يعقد الاي باصابعه وللمأموم (الفتح على امامه) اذا ارتج عليه او غلط لما روي ابو داود عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فلبس عليه فلما انصرف قال لابي صليت معنا قال نعم قال فما معك قال الخطابي اسناده جيد ويجب في الفاتحة كنسيان سجدة ولا تبطل به ولو بعد اخذه في قراءة غيرها ولا يفتح على غير امامه لان ذلك يشغله عن صلاته فان فعل لم تبطل قاله في الشرح (و) له (لبس الثوب وانف العمامة) لانه عليه الصلاة والسلام التحف بازاره وهو في الصلاة وحمل امامة وفتح الباب لعائشة وان سقط رداءه فله رفعه (و) له قتل (حية وعقرب وقمل) وبراعيث ونحوها لانه عليه الصلاة والسلام امر

بقتل الاسودين في الصلاة الحية والمقرب رواه ابو داود والترمذي وصححه (فان اطل) اي اكثر المصلي (الفعل عرفا من غير ضرورة) وكان متواليا (بلا تفريق بطلت) الصلاة (ولو) كان الفعل (سهوا) اذا كان من غير جنس الصلاة لانه يقطع الموالاة ويمنع متابعة الاركان فان كان لضرورة لم يقطعها كالحائض وكذا ان تفرق ولو طال المجموع واليسير ما يشبه فعله صلى الله عليه وسلم من حمل امامة وصعوده المنبر وتزوله عنه لما صلى عليه وفتح الباب لعائشة وتأخره في صلاة الكسوف ثم عوده ونحو ذلك واسارة الاخرس ولو مفهومه كفعله ولا تبطل بعمل قلب واطالة نظر في كتاب ونحوه (وتباح) في الصلاة فرضا كانت او نفلا (قراءة او اخر السور واوساطها) لما روى احمد ومسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من ركعتي الفجر قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما ازل الينا الاية وفي الثانية في آل عمران قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا الاية (واذا نابه) اي عرض للمصلي (شيء) اي امر كاستيذان عليه وسهوا امامه (سج رجل) ولا تبطل ان كثر (وصفقت امرأة ببطن كنفها على ظهر الاخرى) وتبطل ان كثر لقوله عليه الصلاة والسلام اذ نابكم شيء في صلاتكم فلتسج الرجال ولتصفق النساء متفق عليه من حديث سهل ابن سعد وكره التنبيه بنخعة وصغير وتصفيقه وتسجيها لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه (ويبصق) ويقال بالسجين والزاي (في الصلاة عن يساره وفي المسجد في ثوبه) ويحك بعضه ببعض اذهابا لصورته قال احمد البزاق في المسجد خطيئة وكفارته دفة للخبر ويخلق موضعه استحبابا ويلزم حتى غير الباصق ازالته وكذا المخاط والنخامة وان كان في غير مسجد جاز ان يبصق عن يساره او تحت قدمه لخبر ابي هريرة ولبصق عن يساره او تحت قدمه فيدفعها رواه البخاري وفي ثوبه اولى ويكره ثنية واماما وله رد السلام اشارة والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند قراءته ذكره في نفل (وتسن صلاته الى ستره) حضرا كان او سفرا ولو لم يخش مارا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى احدكم فليصلي الى ستره وليدن منها رواه ابو داود وابن ماجه من حديث ابي سعيد (قائمة كموخرة الرحل) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وضع احدكم بين يديه مثل موخرة الرحل فليصل ولا يبالي من يمر وراء ذلك رواه مسلم فان

كان في مسجد ونحوه قرب من الجدار وفي فضاء فالي شيء شاخص من شجر او بعير او ظهر انسان او عصي لانه عليه الصلاة والسلام صلى الى خربة والى بعير رواه البخاري ويكنى وضع العصا بين يديه عرضا ويستحب انحرافه عنها قليلا (فان لم يجد شاخصا فالي خط) كالهلال قال في النسخ وكيف ما خط اجزاء لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن معه عصا فليخط خطا رواه احمد وابو داود قال البيهقي لا بأس به في مثل هذا (وتبطل) الصلاة (بمرور كلب اسود بهيم) اي لا لون فيه سوى السواد اذا مر بين المصلي وسترته او بين يديه قريبا في ثلاثة اذرع فاقبل من قدميه ان لم تكن ستره وخص الاسود بذلك لانه شيطان (فقط) اي لا امرأة وحمار وشيطان وغيرها وستره الامام ستره للمأموم (وله) اي المصلي (التعوذ عند اية وعيد والسؤال) اي سؤال الرحمة (عند اية رحمة ولو في فرض) لما روى مسلم عن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى الى ان قال اذا مر بآية فيها تسبيح سج واذا مر بسؤال سال واذا مر بتعوذ تعوذ قال احمد اذا قرأ اليس ذلك بقادر على ان يحجي الموتى في الصلاة وغيرها قال سبحانك فلي في فرض ونفل فصل اركانها اي اركان الصلاة اربعة عشر جمع ركن وهو جانب الشيء الاقوى وهو ما كان فيها ولا يسقط عمدا ولا سهوا وسماها بعضهم فروضا والحائض لفظي (القيام) في فرض لقادر لقوله تعالى وقوموا لله قانتين وحدته مالم يصير راكعا (والتحريم) اي تكبير الاحرام لحديث تحريمها التكبير (و) قراءة (الفاتحة) لحديث لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب ويحملها الامام عن المأموم ويأتي (وركوع) اجماعا في كل ركعة (والاعتدال عنه) لانه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله وقال صلوا كما رايتوني اصلي ولو طوله لم تبطل كالجلوس بين السجدين ويدخل في الاعتدال الرفع والمراد الا ما بعد الركوع الاول والاعتدال عنه في صلاة الكسوف (والسجود) اجماعا (على الاعضاء السبعة) لما تقدم (والاعتدال عنه) اي الرفع منه ويغني عنه قوله (والجلوس بين السجدين) لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه من السجود لم يسجد حتى يستوي قاعدا رواه مسلم (والطمأنينة في) الافعال (الكل) المذكورة لما سبق وهي السكون وان قل (والتشهد الاخير وجلسه) لقوله عليه

الصلاة والسلام اذا قعد احدكم في صلاته فليقل التحيات لله الخبر متفق عليه (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) اى في التشهد الاخير لحديث كعب السابق (والترتيب) بين الاركان لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلها مرتبة وعلمها للمسي في صلاته مرتبة ثم (والتسليم) لحديث وختمها التسليم (وواجباتها) اى الصلاة ثمانية (التكبير غير التحريمة) فهي ركن كما تقدم وغير تكبيرة المسبوق اذا ادرك امامه رأكما فسنة ويأتى (والتسليم) اى يقول الامام والمنفرد في الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده (والتحميد) اى قول ربنا ولك الحمد لامام ومأموم ومنفرد لفعله عليه الصلاة والسلام وقوله صلوا كما رايتونى اصلى ومحل ما يأتى فيه من ذلك للانتقال بين ابتداء وانتهاء فلو شرع فيه قبله او كمله بعد لم يجزيه (وتسبيحات الركوع والسجود) اى يقول سبحان ربى العظيم فى الركوع وسبحان ربى الاعلى فى السجود (وسؤال المغفرة) اى قول رب اغفرلى بين السجدين (مرة مرة ويسن) قول ذلك (ثلاثا) من الواجبات (التشهد الاول وجلسه) للامر به فى حديث ابن عباس ويسقط عمن قام امامه سهوا لوجوب متابعتهم والمجزى منه التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وعنده ورسوله وفى التشهد الاخير ذلك مع اللهم صل على محمد بعده (وما عدا الشرائط والاركان والواجبات المذكورات) مما تقدم فى صفة الصلاة (سنة فن ترك شرطا لغير عذر) ولو سهوا بطلت صلاته وان كان لعذر كمن عدم الماء والتراب او السترة او حبس بنجس صحت صلاته كما تقدم (غير النية فانها لا تسقط بحال) لان محلها القلب فلا يعجز عنها (او تعمد المصلى ترك ركن او واجب بطلت صلاته) ولو تركه لشك فى وجوبه وان ترك الركن سهوا فيأتى وان ترك الواجب سهوا او جهلا يسجد له وجوبا وان اعتقد ان الفرض سنة او بالعكس لم يضره كما لو اعتقد ان بعض افعالها فرض وبعضها نفل وجهل الفرض من السنة واعتقد الجميع فروضا والخشوع فيها سنة ومن علم بطلان صلاته ومضى فيها ادب (بخلاف الباقي) بعد الشروط والاركان والواجبات فلا تبطل صلاة من ترك سنة ولو عمدا (وما عدا ذلك) اى اركان الصلاة وواجباتها (سنن اقوال) كالاستفتاح والتعوذ وبسملة وامين والسورة وملء السماء الى اخره بعد التحميد وما

زاد على المرة فى تسبيح الركوع والسجود وسؤال المغفرة والتعوذ فى التشهد الاخير وقتوت الوتر (و) سنن (الافعال) كرفع اليدين فى مواضعه ووضع اليدين على الشمال تحت سرتة والنظر الى موضع سجوده ووضع اليدين على الركبتين فى الركوع والتجافى فيه وفى السجود ومد الظهر معتدلا وغير ذلك مما مر لك مفصلا ومنها الجهر والاخفات والترتيل والاطالة والتقصير فى مواضعها (ولا يشرع) اى لا يجب ولا يسن (السجود لتركه) لعدم امكان التحرز من تركه (وان سجد) لتركه سهوا (فلا بأس) اى فهو مباح **باب سجود السهو** قال صاحب المشارق السهو فى الصلاة النسيان فيها (يشرع) اى يجب تارة ويسن اخرى على ما يأتى تفصيله (لزيادة سهوا ونقص) سهوا (وشك) فى الجملة (لافى عمد) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا سهى احدكم فليسجد فعلق السجود على السهو (فى) صلاة (الفرض والنافلة) متعلق بيشرع سوى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر وسهو (فتى زاد فعلا من جنس الصلاة قياما) فى محل قعود (او قعودا) فى محل قيام ولو قل كجلسة الاستراحة (او ركوعا او سجودا عمدا بطلت صلاته) اجاغا قاله فى الشرح (و) ان فعله (سهوا يسجد له) لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث بن مسعود فاذا زاد الرجل او نقص فى صلاته فليسجد سجدين رواه مسلم ولو نوى القصر فاتم سهوا ففرضه الركعتان ويسجد للسهو استحبابا وان قام فيها او سجد اكرا ما لانسان بطلت (وان زاد ركعة) كخامسة فى رباعية او رابعة فى مغرب او ثالثة فى فجر (فلم يعلم حتى فرغ منها سجد) لما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا فلما انقضى قالوا له انك صليت خمسا فانقل ثم سجد سجدين ثم سلم متفق عليه (وان علم) بالزيادة (فيها) اى فى الركعة (جلس فى الحال) بغير تكبير لانه لو لم يجلس لزيد فى الصلاة عمدا وذلك يبطلها فيتشهد ان لم يكن تشهد لانه ركن لم يأت به (ويسجد) للسهو (ويسلم) لتكامل صلاته وان كان قد تشهد سجد للسهو وسلم وان كان تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم سجد للسهو ثم سلم وان قام الى ثالثة نهارا وقد نوى ركعتين نفلا رجع ان شاء وسجد للسهو وله ان يتمها اربعا ولا يسجد وهو افضل وان كان ليلا فكما لو قام الى ثالثة فى

الفجر نص عليه لأنها صلاة شرعت ركعتين اشبهت الفجر (وان سج به ثقتان) اى نهاء بتسج او غيره ويلزمهم تنبيهه لزمه الرجوع اليها سواء سجا به الى زيادة او نقصان وسواء غلب على ظنه صوابها او خطاها والمرأة كالرجل (فان اصر) على عدم الرجوع (ولم يجزم بصواب نفسه بطلت صلاته) لانه ترك الواجب عمدا وان جزم بصواب نفسه لم يلزمه الرجوع اليها لان قولها انما يفيد الظن واليقين مقدم عليه وان اختلف عليه من ينهيه سقط قولهم ويرجع منفرد الى ثقتين (و) بطلت (صلاة من تبعه) اى تبع اماما ابى ان يرجع حيث يلزمه الرجوع (عالما لا) من تبعه (جاهلا او ناسيا) للعذر ولا من (فارقه) لجواز المفارقة للعذر ويسلم لنفسه ولا يعتد مسبوق بالركعة الزائدة اذا تابعه فيها جاهلا (وعمل) فى الصلاة متوال (مستكثر عادة من غير جنس الصلاة) كالمشي واللبس ولف العمامة (يبطلها عمده وسهوه) وجهله ان لم تكن ضرورة وتقدم (ولا يشرع ليسيره) اى يسير عمل من غير جنسها (سجود) ولو سهوا ويكره العمل اليسير من غير جنسها فيها (ولا تبطل) بعمل قلب واطالة نظر الى شئ (ولا تبطل) الصلاة (بيسير اكل وشرب سهوا او جهلا) لعموم عفى لامتنع عن الخطاء والنسيان وعلم منه ان الصلاة تبطل بالكثير عرفا منهما كغيرها (ولا) يبطل (نفل بيسير شرب عمدا) لما روى ان ابن الزبير شرب فى التطوع ولان مد النفل واطالته مستحبة فيحتاج معه الى جرعة ماء لدفع العطش فسوح فيه كالجلوس وظاهره انه يبطل بيسير الاكل عمدا وان الفرض يبطل بيسير الاكل والشرب عمدا وبلغ ذوب سكر ونحوه بضم كاكل ولا تبطل ببلغ ما بين اسنانه بلا مضغ قال فى الافناع ان جرى به ريقه وفى التنقيح والمنتهى ولو لم يجز به ريق (وان اتى بقول مشروع فى غير موضعه كقراءة فى سجود) وركوع (وعود وتشهد فى قيام وقراءة سورة فى) الركعتين (الاخيرتين) من رابعة او فى الثالثة من مغرب (لم تبطل) بتعمده لانه مشروع فى الصلاة فى الجملة (ولم يجب له) اى السهو (سجود بل يشرع) اى يسن كسائر مالا يبطل عمده الصلاة (وان سلم قبل اتمامها) اى اقام الصلاة (عمدا بطلت) لانه تكلم فيها قبل اتمامها (وان كان) السلام (سهوا ثم ذكر قريبا اتمها) وان انحرف عن القبلة او خرج من المسجد

(وسجد) للسهو لقصة ذى اليمين لكن ان لم يذكر حتى قام فعليه ان يجلس لينهض الى الاتيان بما بقى عليه عن جلوس لان هذا القيام واجب للصلاة فلزمه الاتيان به مع النية وان كان احدث استأنفها (فان طال الفصل عرفا) بطلت لتعذر البناء اذا (او تكلم) فى هذه الحالة (لغير مصلحتها) كقوله يا غلام اسقنى (بطلت) صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شئ من كلام الادميين رواه مسلم وقال ابو داود مكان لا يصلح لا يحل (ككلامه فى صليها) اى فى صلب الصلاة فبطل به الحديث المذكور سواء كان اماما او غيره وسواء كان الكلام عمدا او سهوا او جهلا طائعا او مكرها او وجب لتحذير ضرير ونحوه وسواء كان لمصلحتها او لا والصلاة فرضا او نفلا (و) ان تكلم من سلم ناسيا (لمصلحتها) فان كثر بطلت (وان كان يسيرا لم تبطل) قال الموفق هذا اولى وصححه فى الشرح لان النبي صلى الله عليه وسلم وابابكر وعمر وذا اليمين تكلموا وبنوا على صلاتهم وقدم فى التنقيح وتبعه فى المنتهى تبطل مطلقا ولا بأس بالسلام على المصلى ويرده بالاشارة فان رده بالكلام بطلت ويرده بعدها استحبابا لرده عليه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام ولو صاح انسانا يريد السلام عليه لم تبطل (وقهقهة) وهى ضحكة معروفة (ككلام) فان قال قه قه فالأظهر انها تبطل به وان لم بين حرفان ذكره فى المفتى وقدمه الأكثر قاله فى المبدع ولا تفسد بالتبسم (وان نفخ) فبان حرفان بطلت (او اتحب) بان رفع صوته بالبكاء (من غير خشية الله تعالى) فبان حرفان بطلت لانه من جنس كلام الادميين لكن اذا غلب صاحبه لم يضره لكونه غير داخل فى وسعه وكذا ان كان من خشية الله تعالى (او تنفخ من غير حاجة فبان حرفان بطلت) فان كان لحاجة لم تبطل لما روى احمد وابن ماجه عن على قال كان لى مدخلان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار فاذا دخلت عليه وهو يصلى تنفخ لى وللنساء معناه وان غلبه سعال او عطاس او تشاؤب ونحوه لم يضره ولو بان حرفان ^{في} فصل ^{في} الكلام على على السجود للنقص (ومن ترك ركنا) فان كان التحريم لم تنقصد صلاته وان كان غيرها (فذكره بعد شروعه فى قراءة ركعة اخرى بطلت) الركعة (التى تركه منها) وقامت الركعة التى تليها مقامها ويجزئه الاستفتاح الاول فان رجع الى الاولى عالما عمدا بطلت صلاته (وان ذكر ما تركه) قبله (

اي قبل الشروع في قراءة الاخرى (يعود وجوبا فيأتي به) اي بالمتروك
 (وبما بعده) لان الركن لا يسقط بالسهو وما بعده قد أتى به في غير محله فان
 لم يعد عمدا بطلت صلاته وسهوا بطلت الركعة والتي تليها عوضها (وان علم بالمتروك
 بعد السلام فكترك ركعة كاملة) فيأتي بركعة ويسجد للسهو ما لم يطل
 الفصل ما لم يكن المتروك شهيدا اخيرا او سلاما فيأتي به ويسجد ويسلم
 ومن ذكر ترك ركن وجهله او محله عمل بالاحوط (وان نسي التشهد
 الاول) وحده او مع الجلوس له (ونهض) للقيام (لزمه الرجوع)
 اليه (ما لم ينتصب قائما فان استتم قائما كره رجوعه) لقوله عليه السلام
 اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس فان استتم قائما فلا يجلس
 ويسجد سجدين رواه ابو داود وابن ماجة من حديث المغيرة بن شعبة
 (وان لم ينتصب قائما لزمه الرجوع) مكرر مع قوله لزمه الرجوع ما لم
 ينتصب قائما (وان شرع في القراءة حرم) عليه (الرجوع) لان
 القراءة ركن مقصود في نفسه بخلاف القيام فان رجعا عمدا بطلت
 صلاته لاناسيا او جاهلا ويلزم المأموم متابعتة وكذا كل واجب فيرجع
 الى تسبيح ركوع وسجود قبل اعتدال لابعده (وعليه السجود) اي سجود
 السهو (للكل) اي كل ما تقدم (ومن شك في عدد الركعات) بان تردد
 اصلي ثنتين ام ثلاثا مثلا (اخذ بالاقل) لانه المتيقن ولا فرق بين الامام
 والمنفرد ولا يرجع مأموم واحد الى فعل امامه فاذا سلم امامه أتى بما
 شك فيه وسجد وسلم وان شك هل دخل معه في الاولى او الثانية جعله
 في الثانية لانه المتيقن وان شك من ادرك الامام راكعا ارفع الامام راسه
 قبل ادراكه راكعا ام لا لم يعتد بتلك الركعة لانه شك في ادراكها ويسجد
 للسهو (وان شك) المصلي (في ترك ركن فكتركه) اي فكما لو تركه
 فيأتي به وبما بعده ان لم يكن شرع في قراءة التي بعدها فان شرع في
 قراءتها صارت بدلا عنها (ولا يسجد) للسهو (لشكه في ترك واجب)
 كتسبيح ركوع ونحوه (او) لشكه في (زيادة) الا اذا شك في الزيادة
 وقت فعلها لانه شك في سبب وجوب السجود والاصل عدمه فان شك
 في اثناء الركعة الاخيرة اهي رابعة ام خامسة سجد لانه ادى جزأ من
 صلاته مترددا في كونه منها وذلك يضعف النية ومن شك في عدد الركعات
 وبني على اليقين ثم زال شكه وعلم انه مصيب فيما فعله لم يسجد (ولا سجود

على مأموم (دخل مع الامام من اول الصلاة) (الاتبع امامه) ان
 سهى على الامام فيتابعه وان لم يتم ما عليه من تشهد ثم يتمه فان قام بعد
 سلام امامه رجع فسجد معه ما لم يستتم قائما فيكره له الرجوع او يشرع في
 قراءة فيحرم ويسجد مسبوق سلم معه سهوا وسهوا مع امامه او فيما انفرد
 به وان لم يسجد الامام للسهو سجد مسبوق اذا فرغ وغيره بعد آياته من
 سجوده (وسجود السهو لما) اي لفعل شيء او تركه (يبطل) الصلاة
 (عمده) اي تعمده ومنه اللحن الخيل للمنى سهوا او جهلا (واجب)
 لفعله عليه الصلاة والسلام وامره به في غير حديث والامر للوجوب وما
 لا يبطل عمده كترك السنن وزيادة قول مشروع غير السلام في غير موضعه
 لا يجب له السجود بل يسن في الثاني (ويبطل الصلاة) (تعمده) ترك
 سجود (سهو واجب) (افضليته قبل السلام فقط) فلا تبطل بتعمد ترك
 سجود مسنون ولا واجب محل افضليته بعد السلام وهو ما اذا سلم قبل
 اتمامها لانه خارج عنها فلم يؤثر في ابطالها وعلم من قوله افضليته ان كونه
 قبل السلام او بعده نذب لورود الاحاديث بكل من الامرين (وان نسيه)
 اي سجود السهو الذي محله قبل السلام (وسلم) ثم ذكر (سجد) وجوبا
 (ان قرب زمنه) وان شرع في صلاة اخرى فاذا سلم وان طال النفل
 عرفا او احدث او خرج من المسجد لم يسجد وصحت صلاته (ومن سها)
 في صلاة (مرارا كفاه) لجميع سهوه (سجدتان) ولو اختلف محل
 السجود ويغلب ما قبل السلام لسبقه وسجود السهو وما يقال فيه
 وفي الرفع منه كتسجود صلب الصلاة فان سجد قبل السلام أتى به بعد فراغه
 من التشهد وسلم عقبه وان أتى به بعد السلام جلس بعده مفترشا في ثنائية
 ومتوركا في غيرها وتشهد وجوبا للتشهد الاخير ثم يسلم لانه في حكم المستقل في نفسه
 باب صلاة التطوع بمحله واوقات النهي را سطوع لغة فعل الطاعة وشرعا
 طاعة غير واجبة وفضل ما يتطوع به الجهاد ثم النفقة فيه ثم العلم تعلمه
 وتعليمه من حديث وفقه وتفسير ثم الصلاة (وآ كدها كوف ثم استسقا)
 لانه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه ترك صلاة الكسوف عذ وجود
 سببها بخلاف الاستسقاء فانه كان يستسقي تارة ويترك اخرى (ثم تروايح)
 لانها تسن لها الجماعة (ثم وتر) لانه تسن له الجماعة بعد التروايح وهو
 سنة مؤكدة روى عن الامام من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء لا ينبغي

ان تقبل له شهادة وليس بواجب (يفعل بين) صلاة (العشا و) طلوع
 (الفجر) فوقه من صلاة العشا ولو مجموعة مع المغرب تقدما الى طلوع
 الفجر واخر الليل لمن يثق بنفسه افضل (واقله ركعة) لقوله عليه الصلاة
 والسلام الوتر ركعة من اخر الليل رواه مسلم ولا يكره الوتر بها لثبوته عن
 عشرة من الصحابة منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعائشة رضى الله عنهم اجمعين
 (واكثره) اى اكثر الوتر (احدى عشرة) ركعة يصليها (متى متى) اى
 يسلم من كل ثنتين (ويوتر بواحدة) لقول عائشة كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلى بالليل احدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وفى
 لفظ يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة هذا هو الافضل وله ان يسرد
 عشرا ثم يجلس فيتشهد ولا يسلم ثم يأتى بالركعة الاخيرة ويتشهد ويسلم
 (وان اوتر بخمس او سبع) سردها ولم (يجلس الا فى آخرها) لقول
 ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع وخمس لا يفصل
 بينهما بسلام ولا كلام رواه احمد ومسلم (و) ان اوتر (بتسع) يسرد
 ثمانية ثم (يجلس عقب) الركعة الثامنة ويتشهد التشهد الاول ولا يسلم ثم يصلى (التاسعة
 ويتشهد ويسلم) لقول عائشة ويصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا فى
 الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه وينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلى التاسعة
 ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليما يستغناه (وادنى الكمال)
 فى الوتر (ثلاث ركعات بسلامين) فيصلى ركعتين ويسلم ثم الثالثة ويسلم
 لانه اكثر عملا ويجوز ان يسردها بسلام واحد (يقرأ) من اوتر بثلاث
 (فى) الركعة (الاولى) سورة (سجوى) الركعة (الثانية) سورة قل يا ايها
 (الكافرون وفى) الركعة (الثالثة) سورة (الاخلاص) بعد الفاتحة
 (ويقت فيها) اى فى الثالثة (بعد الركوع) ندبا لانه صح عنه صلى الله
 عليه وسلم من رواية ابى هريرة وانس وابن عباس وان قنت قبل الركوع
 بعد القراءة جاز لما روى ابو داود عن ابى ابن كعب ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقت فى الوتر قبل الركوع فيرفع يديه الى صدره ويبسطهما
 وبطونهما نحو السماء ولو كان مأموما (ويقول) جهرا (اللهم اهدنى فبين
 هديت) اصل الهداية الدلالة وهى من الله التوفيق والارشاد (وعافى
 فبين عافيت) اى من الاسقام والبلايا والمعافات ان يعافيك الله من الناس
 ويعافهم منك (وتولنى فبين توليت) الولى ضد العدو من توليت الشئ

اذا اعتنيت به او من وليته اذا لم يكن بينك وبينه واسطة (وبارك لنا فيما
 اعطيت) اى انعمت (وقنا شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه
 لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت) رواه احمد
 والترمذى وحسنه من حديث الحسن بن على قال علمى النبي صلى الله عليه وسلم
 كلمات اقولهن فى قنوت الوتر وليس فيه ولا يعز من عاديت ورواه البيهقى
 وابنهافيه ورواه النسائى مختصرا وفى اخره صلى الله على محمد (اللهم انى
 اعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبتك وبك منك) اظهارا للعجز
 والانتقطاع (لا نحصى) اى لا نطبق ولا نبلغ ولا نتهى (ثناء عليك انت كما
 اثنيت على نفسك) اعترافا بالعجز عن الثناء وردا الى المحيط علمه بكل شئ
 جملة وتفصيلا رواه الحمسة عن على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 ذلك فى اخر وتره ورواه ثقة (اللهم صل على محمد) لحديث الحسن السابق
 ولما روى الترمذى عن عمر الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يصعد
 منه شئ حتى تصل على نبيك وزاد فى التبصرة (وعلى آل محمد) واقتصر
 الاكثر على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ويمسح) وجهه (بيديه)
 اذا فرغ من دعائه هنا وخارج الصلاة لقول عمر كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه رواه
 الترمذى ويقول الامام اللهم اهدنا الى اخره ويؤمن مأموم ان سمعه
 (ويكره قنوت فى غير الوتر) روى ذلك عن ابن مسعود بن عباس وابن عمر وابى
 الدرداء رضى الله عنهم وروى الدارقطنى عن سعيد ابن جبير قال اشهد انى
 سمعت ابن عباس يقول ان القنوت فى صلاة الفجر بدعة (الا ان نزل
 بالمسلمين نازلة) من شدايد الدهر (غير الطاعون فيقت الامام) الاعظم
 استحبابا (فى الفرائض) غير الجمعة ويجهز به فى الجهرية ومن ايتم بقانت
 فى فجر تابع الامام وامن ويقول بعد وتره سبحان الملك القدوس ثلاثا ويمد
 بهما صوته فى الثالثة (والتراويح) سنة مؤكدة سميت بذلك لانهم يصلون
 اربع ركعات ويتروحون ساعة اى يستريحون (عشرون ركعة) لما روى
 ابو بكر عبد العزيز فى الشافى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلى فى شهر رمضان عشرين ركعة (تفعل ركعتين) ركعتين (فى
 جماعة مع الوتر) بالمسجد اول الليل (بعد العشا) والافضل وسنتها (فى
 رمضان) لما روى فى الصحيحين من حديث عائشة انه صلى الله وسلم صلاها لىالى

فصلوها معه ثم تأخر صلى في بيته باقي الشهر وقال اني خشيت ان تفرض عليكم فتعجزوا عنها وفي البخاري ان عمر جمع الناس على ابي ابن كعب فصلى بهم التراويح وروى احمد وصححه الترمذي من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة (ويوتر التمسجد) اي الذي له صلاة بعد ان ينام (بعده) اي بعد تمجده لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وترا متفق عليه (فان تبع امامه) فوتر معه او اوتر منفردا ثم اراد التمسجد لم ينقض وتره وصلى ولم يوتر وان (شفعه بركة) اي ضم لوتره الذي تبع امامه فيه ركعة جاز وتحصل له فضيلة متابعة امامه وجعل وتره اخر صلاته (ويكره التفل بينها) اي بين التراويح روى الاثرم عن ابي الدرداء انه ابصر قوما يصلون بين التراويح قال ما هذه الصلاة اتصلي وامامك بين يديك ليس منا من رغب عنا و (لا) يكره (التعقيب) وهو الصلاة (بعدها) اي بعد التراويح والوتر (في جماعة) لقول انس لا ترجعون الا خيبر ترجونه وكذا لا يكره الطواف بين التراويح ولا يستحب للامام الزيادة على ختة في التراويح الا ان يؤثرها زيادة على ذلك ولا يستحب لهم ان ينقصوا عن ختة ليجوزوا فضلها (ثم) تلي الوتر في الفضيلة (السنن الراتبية) التي تفعل مع الفرائض وهي عشر ركعات (ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ركعتان قبل الفجر) لقول ابن عمر حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر كانت ساعة لا يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها احد حدثني حفصة انه كان اذا اذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين متفق عليه (وهما) اي ركعتا الفجر (أكدها) اي فضل الرواتب لقول عائشة رضي الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر متفق عليه فيخير فيما عداها وعدا الوتر سغرا ويسن تخفيفهما واضطجاع بعدها على الاعين ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد او يقرأ في الاولى قولوا امنا بالله الاية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة الاية وبلى ركعتي الفجر ركعتا المغرب ويسن ان يقرأ فيهما بالكافرون والاخلاص (ومن فاته شيء منها) اي من الرواتب (سن له قضاؤه) كالوتر

لانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما وقضى اركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر وقيس الباقي وقال من نام عن الوتر او نسيه فليصله اذا اصبح او ذكره رواه الترمذي لكن ما فات مع فرضه وكثر فالاولى تركه الا سنة فجر ووقت كل سنة قبل الصلاة من دخول وقتها الى فعاها وكل سنة بعد الصلاة من فعاها الى خروج وقتها سنة فجر وظهر الاولى بعدها قضا والسنة غير الرواتب عشرون اربع قبل الظهر واربع بعدها واربع قبل العصر واربع بعد المغرب واربع بعد العشاء غير السنن الرواتب قال جمع يحافظ عليها وتباح ركعتان بعد اذان المغرب فصل وصلاة الليل افضل من صلاة النهار ثم لقوله عليه السلام افضل الصلاة بعد المكتوبة صلاة الليل رواه مسلم عن ابي هريرة فالتطوع المطلق افضل صلاة الليل لانها ابغى في الاسرار واقرب الى الاخلاص (وافضلها) اي الصلاة (ثلاث الليل بعد نصفه) مطلقا لما في الصحيح مرفوعا افضل الصلاة صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ويسن قيام الليل وافتتاحه بركعتين خفيفتين ووقته من الغروب الى طلوع الفجر ولا يقومه كله الا ليلة عيد ويتوجه ليلة النصف من شعبان (وصلاة ليل ونهار متى متى) لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل متى متى رواه الحمسة وصححه البخاري ومتى معدول عن اثنين اثنين ومعناه معنى المكرر وتكريره لتوكيد اللفظ لا للمعنى وكثرة ركوع وسجود افضل من طول قيام فيما لم يرد تطويله (وان تطوع في النهار باربع) بنسبهدين (كالظهر فلا بأس) لما روى ابو داود وابن ماجة عن ابي ايوب انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعا لا يفصل بينهما بتسليم وان لم يجلس الا في اخرهن فقد ترك الاولى ويقرأ في كل ركعة مع الفاتحة بسورة وان زاد على ثنتين ليلا او اربع نهارا ولو جاوز ثانيا بسلام واحد صح وكره في غير الوتر ويصح التطوع بركعة ونحوها (واجر صلاة قاعد) بلا عذر (نصف اجر صلاة قائم) لقوله عليه السلام من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم متفق عليه ويسن تربعه بمحلى قيام ويثنى رجله بركوع وسجود (وتسن صلاة النخعي) لقول ابي هريرة اوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي النخعي وان اوتر قبل ان نام رواه احمد ومسلم وتصل في بعض الايام دون بعض لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم

عليها (واقلمها ركعتان) لحديث أبي هريرة (واكثرها) ثمان لما روت أم هانئ
 أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى ثمان ركعات سجدة الضحى رواء الجماعة
 (ووقتها من خروج وقت النهي) أي من ارتفاع الشمس قدر ربح (إلى
 قبيل الزوال) أي إلى دخول وقت النهي بقيام الشمس وأفضله إذا اشتد الحر
 (وسجود التلاوة) والشكر (صلاة) لأنه سجود يقصد به التقرب إلى الله
 تعالى له تحريم وتحليل فكان صلاة كسجود الصلاة فيشترط له ما يشترط
 لصلاة النافلة من ستر العورة واستقبال القبلة والنية وغير ذلك (ويسن)
 سجود التلاوة (للقارى والمستمع) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجدا حدنا موضعاً
 لحيته متفق عليه وقال عمر إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء رواء
 البخارى ويسجد في طواف مع قصر فصل ويتم محدث بشرطه ويسجد مع
 قصره وإذا نسي سجدة لم يعد الآية لاجله ولا يسجد لهذا السهو ويكرر
 السجود بتكرار التلاوة كركتي الطواف قال في الفروع وكذا يتوجه في تحية
 المسجد أن تكرر دخوله انتهى ومراده غير قيم المسجد (دون السامع) الذي
 لم يقصد الاستماع لما روى أن عثمان بن عفان رضى الله عنه مر بقارئ يقرأ سجدة
 ليسجد معه عثمان فلم يسجد وقال إنما السجدة على من يستمع ولأنه لا يشارك
 القارئ في الإجراء فلم يشاركه في السجود (وإن لم يسجد القارئ) أو كان
 لا يصلح إماماً للمستمع (لم يسجد) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى نفر من
 أصحابه فقرا رجل منهم سجدة ثم نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك
 كنت إماماً ولو سجدت سجدنا رواء الشافعى في مسنده مرسل ولا يسجد
 المستمع قدام القارئ ولا عن يساره مع خلو يمينه ولا رجل لتلاوة امرأة
 ويسجد لتلاوة أمي وصبي (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة)
 في الأعراف والرعد والنخل والأسراء ومريم (وفي الحج منها ثنتان) والفرقان
 والنمل ولم تنزل وحى السجدة والنجم والانشقاق وأقرأ باسم ربك وسجدة ص
 سجدة شكر ولا يجزى ركوع ولا سجود الصلاة عن سجدة التلاوة (وإذا) أراد
 السجود فانه (يكبر) تكبيرتين تكبيرة (إذا سجد و) تكبيرة (إذا رفع)
 سواء كان في الصلاة أو خارجها (ويجلس) أن لم يكن في الصلاة (ويسلم)
 وجوبا وتجزى واحدة (ولا يتشهد) كصلاة الجنازة ويرفع يديه إذا سجد
 ندبا ولو في صلاة وسجود عن قيام أفضل (ويكره للإمام قراءة) آية

(سجدة في صلاة سر و) يكره (سجوده) أي سجود الإمام للتلاوة (فيها) أي في
 صلاة سرية كالظهر لأنه إذا قراها إما أن يسجد لها أو لا فإن لم يسجد لها
 كان تاركا للسنة وإن سجد لها أوجب الإيهام والتحليط على المأموم (ويلزم
 المأموم متابعتها في غيرها) أي غير الصلاة السرية ولو مع ما يمنع السماع
 كبعد وطرش ويخير في السرية (ويستحب) في غير الصلاة (سجود الشكر)
 عند تجديد النعم واندفاع النقم) مطلقا لما روى أبو بكر رضى الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه أمر يسر به خثر ساجدا رواء أبو
 داود وغيره وصححه الحاكم (وتبطل به) أي بسجود الشكر (صلاة غير
 جاعل وناس) لأنه لا تعلق له بالصلاة بخلاف سجود التلاوة وصفة سجود
 الشكر وأحكامه كسجود التلاوة (وأوقات النهي خمسة) الأول (من طلوع
 الفجر الثاني إلى طلوع الشمس) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا طلع
 الفجر فلا صلاة إلا ركعتي الفجر احتج به أحمد (و) الثاني (من طلوعها
 حتى ترتفع قيد) بكسر القاف أي قدر (ربح) في رأى العين (و)
 الثالث (عند قيامها حتى تزول) لقول عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلى فيهن وإن تقبر فيهن موتانا حين
 تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول وحين
 تضيف الشمس للغروب حتى تغرب رواء مسلم وتضيف بفتح المثناة فوق أي
 تيل (و) الرابع (من صلاة العصر إلى غروبها) لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغيب
 الشمس متفق عليه عن أبي سعيد والاعتبار بالفراغ منها لا بالشروع فيها ولو
 فعلت في وقت الظهر جمعا لكن تفعل سنة الظهر بعدها (و) الخامس
 (إذا شرعت) الشمس (فيه) أي في الغروب (حتى يتم) لما تقدم
 (ويجوز قضاء الفرائض فيها) أي في أوقات النهي كلها للعموم قوله عليه
 السلام من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها متفق عليه ويجوز
 أيضا فعل المندورة فيها لأنها صلاة واجبة (و) يجوز حتى (في الأوقات
 الثلاثة) القصيرة (فعل ركعتي الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا
 أحدا طاف بهذا البيت وصلى فيه في أي ساعة شاء من ليل أو نهار رواء
 الترمذى وصححه (و) تجوز فيها (إعادة جماعة) أقيمت وهو بالمسجد لما
 روى يزيد ابن الأسود قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة

الفجر فلما قضى صلاته اذا هو برجلين لم يصليا معه فقال مامنعكما ان
تصليا معنا فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحالتنا قال لا تفعلوا اذا صليتما
في رحالكما ثم اتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافذة رواه الترمذي
وصححه فاذا وجدهم يصلون لم يستحب الدخول وتجوز الصلاة على الجنازة
بعد الفجر والعصر دون بقية الاوقات ما لم يخف عليها (ويحرم تطوع
بغيرها) اى غير المتقدمات من نحو اعادة جماعة وركعتي طواف وركعتي
فجر قبلها (فى شئ من الاوقات الخمسة حتى ماله سبب) كتحية مسجد
وسنة وضوء وسجدة تلاوة وصلاة على قبر او غائب وصلاة كسوف وقضاء
راتبة سوى سنة ظهر بعد العصر المجموعة اليها ولا ينعقد النفل ان ابتداء
فى هذه الاوقات ولو جاهلا التحية مسجد اذا دخل حال خطبة الجمعة
فيجوز مطلقا ومكة وغيرها فى ذلك سوا **باب صلاة الجماعة** **باب**
شرعت لاجل التواصل والتواجد وعدم التقاطع (تلزم الرجال) الاحرار
القادرين ولو سفرا فى شدة خوف (للصوات الخمس) المودات وجوب
عين لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك
الاية فامر بالجماعة حال الخوف فى غيره اولى ولحديث ابى هريرة المتفق
عليه انقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيهما
لاتوهما ولو حبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلى
بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون
الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار (لاشترط) اى ليست الجماعة شرطا
لصح الصلاة فتصح صلاة المنفرد بلا عذر وفى صلاته فضل وصلاة الجماعة
افضل بسبع وعشرين درجة لحديث ابن عمر المتفق عليه وتنعقد باثنين
ولو باثنى وعبد فى غير جمعة وعيد لا يصحى فى فرض (و) له (فعلها)
اى الجماعة (فى بيته) لعموم حديث جعلت لى الارض مسجدا وطهورا
وفعلها فى المسجد هو السنة وتسبب النساء منفردات عن رجال ويكره لهن
حضورها مع رجال ويباح لغيرها ومجالس الوعظ كذلك واولى (وتستحب
صلاة اهل الثغر) اى موضع الخفاة (فى مسجد واحد) لانه اعلا للكلمة
واوقع للهيبة (والافضل لغيرهم) اى غير اهل الثغر الصلاة (فى المسجد
الذى لا تقام فيه الجماعة الا بحضوره) لانه يحصل بذلك ثواب عمارة المسجد
وتحصل الجماعة لمن يصلى فيه (ثم ما كان أكثر جماعة) ذكره فى الكافي

والمقنع وغيرهما وفى الشرح انه الاولى لحديث ابى ابن كعب وما كان
اكثر فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابو داود وصححه بن حبان
(ثم المسجد العتيق) لان الطاعة فيه اسبق قال فى المبدع والمذهب انه
مقدم على الأكثر جماعة وقال فى الانصاف الصحيح من المذهب ان المسجد
العتيق افضل من الأكثر جماعة وجزم به فى الاقناع والمنتهى (وابعد)
المسجدين (اولى من اقربهما) اذا كانا جديدين او قديعين اختلفا فى كثرة
الجمع او قلته او استويا لقوله عليه الصلاة والسلام اعظم الناس اجرا
فى الصلاة ابدهم فابدهم مثنى رواه الشيخان وتقدم الجماعة مطلقا على
اول الوقت (ويحرم ان يؤم فى مسجد قبل امامه الراتب الا باذنه او عذره)
لان الراتب كصاحب البيت وهو احق بها لقوله عليه الصلاة والسلام
لا يؤمن الرجل فى بيته الا باذنه ولانه يؤدى الى التنفير عنه ومع الاذن
هو نائب عنه قال فى التنقيح وظاهر كلامهم لا تصح وجزم به فى المنتهى وقدم
فى الرعاية تصح وجزم به ابن عبد القوي فى الجوايز واما مع عذره فان تأخر
وضاق الوقت صلوا لفعل الصديق رضى الله عنه وعبد الرحمن ابن عوف
حين غاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال احسنتم وراسل ان غاب عن
وقته المعتاد مع قرب محله وعدم مشقة وان بعد محله او لم يظن حضوره
او ظن ولا يكره ذلك صلوا (ومن صلى) ولو فى جماعة (ثم اقيم)
اى اقام المؤذن لفرض (سن له ان يعيدها) اذا كان فى المسجد او جاء غير
وقت نهى ولم يقصد الاعداد ولا فرق بين اعادةها مع امام الحى او غيره
لحديث ابى ذر حل الصلاة لوقتها فان اقيمت وانت فى المسجد فصل ولا نقل
انى صليت فلا صلى رواه احمد ومسلم (الا المغرب) فلا تسن اعادةها
ولو كان صلاها وحده لان المعادة تطوع والتطوع لا يكون بوتر
ولا تكره اعادة الجماعة فى مسجد له امام راتب كغيره وكره قصد مسجد
للاعادة (ولا تكره اعادة جماعة فى غير مسجدي مكة والمدينة) ولا فيهما
لعذر وتكره فيهما لغير عذر لئلا يتوانى الناس فى حضور الجماعة مع الامام
الراتب (واذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة) رواه مسلم من حديث
ابى هريرة مرفوعا وكان عمر يضرب على الصلاة بعد الاقامة فلا تنعقد
النافلة بعد اقامة الفريضة التى يريد ان يفعلها مع ذلك الامام الذى اقيمت
له ويصح قضاء الفائتة بل تجب مع سعة الوقت ولا يسقط الترتيب بخشية

فوت الجماعة (فان) أقيمت و (كان) يصلى فى (نافلة أتمها) خفيفة (الا ان يخشى فوت الجماعة فيقطعها) لان الفرض اهم (ومن كبر) مأموماً (قبل سلام امامه) الاولى (لحق الجماعة) لانه ادرك جزءاً من صلاة الامام فاشبهه مالمو ادرك ركعة (وان لحقه) المسبوق (راكمادخل معه فى الركعة) لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركوع فقد ادرك الركعة رواه ابو داود فيدرك الركعة اذا اجتمع مع الامام فى الركوع بحيث ينتهى الى قدر الاجزاء قبل ان يزول الامام عنه ويأتى بالتكبير كلها قائماً كما تقدم ولو لم يطمئن ثم يطمئن ويتابع (واجزائه التحريمة) عن تكبير الركوع والافضل ان يأتى بتكبيرتين فان نواهما بتكبير او نوى به الركوع لم يجزىه لان تكبيرة الاحرام ركن ولم يأت بها ويستحب دخوله معه حيث ادركه وينخط معه فى غير ركوع بلا تكبير ويقوم مسبوق به وان قام قبل سلام امامه الثانية ولم يرجع انقلب نفلاً (ولا قراءة على مأموماً) اى يتحمل الامام عنه قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقرأه له قراءة رواه احمد (ويستحب) للمأموماً ان يقرأ (فى اسرار امامه) اى فيما لا يجهر فيه الامام (و) فى (سكوتة) اى سكنت الامام وهى قبل الفاتحة وبعدها بقدرها وبعد فراغ القراءة وكذا لو سكت لنفسه (و) فيما اذا (لم يسمعه لبعده) عنه (لا) اذا لم يسمعه (لطرش) فلا يقرأ ان اشغل غيره عن الاستماع وان لم يشغل احداً قرأ (ويستفتح) المأموماً (ويتعوذ فيما يجهر فيه امامه) كالسرية قال فى الشرح وغيره مالم يسمع قراءة امامه وما ادركه المسبوق مع الامام فهو اخر صلاته وما يقضيه اولها يستفتح لها ويتعوذ ويقرأ سورة لكن لو ادرك ركعة من رباعية او مغرب يتشهد عقب اخرى ويتورك معه (ومن ركع او سجد) او رفع منهما (قبل امامه فعليه ان يرجع) اى يرجع (لياتى به) اى بما سبق به الامام (بعده) لتحصل المتابعة الواجبة ويحرم سبق الامام عمداً لقوله عليه الصلاة والسلام اما يخشى احدكم اذا رفع راسه قبل الامام ان يحول الله راسه راس حمار او يجعل صورته صورة حمار متفق عليه والاولى ان يشرع فى افعال الصلاة بعد الامام وان كبر معه لاحرام لم تنعقد وان سلم معه كره وصح وقوله عمداً بلا عذر بطلت وسهوا يعيده بعده والا بطلت (فان لم يفعل) اى لم يعد عمداً حتى لحقه الامام فيه (بطلت) صلاته لانه

ترك الواجب عمداً وان كان سهواً او جهلاً فصلاته صحيحة ويعتد به (وان ركع ورفع قبل ركوع امامه عالماً عمداً بطلت) صلاته لانه سبقه بمعظم الركعة (وان كان جاهلاً او ناسياً) وجوب المتابعة (بطلت الركعة) التى وقع السبق فيها (فقط) فيعيدها وتصح صلاته للعذر (وان سبقه) مأموماً بركنين بان (ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه) اى رفع امامه من الركوع (بطلت) صلاته لانه لم يقتد بامامه فى اكثر الركعة (الاجاهل والناسى) فتصح صلاتهما للعذر (ويصلى) الجاهل او الناسى (تلك الركعة قضاء) لبطالانها لانه لم يقتد بامامه فيها ومحله اذا لم يأت بذلك مع امامه ولا تبطل بسبق بركن واحد غير ركوع والتخلف عنه كسبقه على ما تقدم (ويسن لامام التحفيف مع الاتمام) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم بالناس فليخفف قال فى المبدع ومعناه ان يقتصر على ادنى الكمال من التسبيح وسائر اجزاء الصلاة الا ان يؤثر المأموماً التطويل وعددهم ينحصر وهو عام فى كل الصلوات مع انه سبق انه يستحب ان يقرأ فى المنبر بطوال المفصل وتكره سرعة تنع المأموماً فعل ما يسن (و) يسن (تطويل الركعة الاولى اكثر من الثانية) لقول ابى قتادة كان النبى صلى الله عليه وسلم يطول فى الركعة الاولى متفق عليه الا فى صلاة خوف فى الوجه الثانى ويسير كسج والغاشية (ويستحب) للامام (انتظار داخل ان لم يشق على مأموماً) لان حرمة الذى معه اعظم من حرمة الذى لم يدخل معه (واذا استأذنت المرأة) الحرة او الامة (الى المسجد كره منعها) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وبيوتهم خير لهن ولخيرجن ثقلات رواه احمد وابوداود وتخرج غير مطيبة ولا لابسة ثياب زينة (وبيتها خير لها) لما تقدم ولاب ثم اخ ونحوه منع موليته من الخروج ان خشى فتنة او ضرراً ومن الانفراد (فصل) فى احكام الامامة (الاولى بالامامة الاقراء) جودة (العالم فقه صلاته) لقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا فى القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا فى السنة سواء قدمهم هجرة فان كانوا فى الهجرة سواء قدمهم سنا رواه مسلم (ثم) ان استووا فى القراءة (الا فقه) لما تقدم فان اجتمع فقيهان قاريان واحدهما افقه او اقرا قدم فان كانا قارئين قدم اجودهما قراءة ثم اكثرهما قرأنا ويقدم قارى لا يعرف احكام صلاته على فقيه امدى وان اجتمع

فقيهان احدهما اعلم باحكام الصلاة قدم لان علمه يؤثر اكثر في تكميل الصلاة (ثم) ان استووا في القراءة والفقہ (الاسن) لقوله عليه الصلاة والسلام وليؤمكم اكبركم متفق عليه (ثم) مع الاستواء في السن (الاشرف) وهو القرشي وتقدم بنوا هاشم على سائر قريش الحاقا للامامة الصغرى بالكبرى لقوله عليه الصلاة والسلام قدموا قريشيا ولا تقدموها (ثم الاقدم) هجرة او اسلاما (ثم) مع الاستواء فيما تقدم (الاتقى) لقوله تعالى ان اكبركم عند الله اتقاكم (ثم) ان استووا في الكل يقدم (من قرع) ان تشاحوا لانهم تساوا في الاستحقاق وتعذر الجمع فافزع بينهم كسائر الحقوق (وساكن البيت وامام المسجد احق) اذا كانا اهلا للامامة ممن حضرهم ولو كان في الحاضرين من هو اقرا وافقه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانه رواه ابوداود عن ابن مسعود (الامن ذى سلطان) فيقدم عليهما لعموم ولايته ولما تقدم من الحديث والسيد اولى بالامامة في بيت عبده لانه صاحب البيت (وحر) بالرفع على الابتداء (وحاضر) اى حضري وهو الناشئ في المدن والقرى (ومقيم وبصير ومختون) اى مقطوع القلفة (ومن له ثياب) اى ثوبان وما يستر به راسه (اولى من ضدهم) خبر عن حر وما عطف عليه فالحر اولى من العبد والمبعض والحضري اولى من البدوي الناشئ بالبادية والمقيم اولا من المسافر لانه ربما يقصر فيفوت المأمومين بمض الصلاة في جماعة وبصير اولى من الاعشى ومختون اولى من اقلف ومن له من الثياب ما ذكر اولى من مستور العورة مع احد العاتقين فقط وكذا المبعض اولى من العبد والمتوضى اولى من المتيمم والمستاجر في البيت المؤجر اولى من المؤجر والمدير اولى من المستعير وتكره امامة غير الاولى بلا اذنه لحديث اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في سفال ذكره احمد في رسالته الا امام المسجد وصاحب البيت فتحرم (ولا تصح) الصلاة (خلف فاسق مطلقا) سواء كان فسقه من جهة الافعال او الاعتقاد الا في جمعة وعيد تعذرا خلف غيره لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤمن امرأة رجلا ولا اعرابي مهاجرا ولا فاجر مؤمنا الا ان يقهره سلطان يخاف سوطه وسيفه رواه ابن ماجه عن جابر (ككافر) اى كالا تصح خلف كافر سواء علم بكفره في الصلاة او بعد الفراغ منها وتصح خلف المخالف في الفروع واذا ترك الامام ما يعتقده واجبا وحده تمدا بطلت صلاتهما وان

كان عند مأموم وحده لم يعد ومن ترك ركنا او شرطا او واجبا مختلفا فيه بلا تأويل ولا تقليد اعاد (ولا تصح) صلاة رجل وخفى (خلف) امرأة لحديث جابر السابق (ولا) خلف (خفى لارجل) والحناثي لاحتمال ان يكون امرأة (ولا) امامة (صبي لبالغ) في فرض لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقدموا صبيانكم قاله في المبدع وتصح في نفل وامامة صبي بنبه (و) لا امامة (اخرس) ولو بثلثه لانه اخل بفرض الصلاة لغير بدل (ولا) امامة (عاجز عن ركوع او سجود او قعود) الا بثلثه (او قيام) اى لا تصح امامة العاجز عن القيام لقادر عليه (الا امام الحى) اى الراتب بمسجد (المسرحو زوال عاتقه) لئلا يفضى الى ترك القيام على الدوام (ويصلون وراءه جلوسا ندبا) ولو كانوا قادرين على القيام لقول عائشة صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما فاشار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف قال اغا جعل الامام ليؤتم به الى قوله واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون قال ابن عبد البر روى هذا مرفوعا من طرق متواترة (فان ابتداء بهم) الامام الصلاة (فانما ثم اعتل) اى حصلت له علة عجز معها عن القيام فجلس اتوا خلفه قياما وجوبا) لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وصلى ابوبكر والناس خلفه قياما متفق عليه عن عائشة وكان ابو بكر ابتداء بهم فقاما كما اجاب به الامام (وتصح) الصلاة (خلف من به سلس بول بثلثه) كلامى بثلثه (ولا تصح خلف محدث) حدثا اصغر او اكبر (ولا خلف متنجس) نجاسة غير مغمو عنها اذا كان (يعلم ذلك) لانه لا صلاة له في نفسه (فان جهل هو) اى الامام (و) جهل (مأموم حتى انقضت صحت) الصلاة (للمأموم وحده) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى الجنب بالتقوم اعاد صلاته وقت للقوم صلاتهم رواه محمد بن الحسين الطرائى عن البراء بن عازب وان علم هو او المأموم فيها استأنفوا وان علم معه واحد اعاد الكل وان علم انه ترك واجبا عليه فيها سهوا او شك في اخلال امامته بركن او شرط تحت صلاته معه بخلاف ما لو ترك السترة او الاستقبال لانه لا يخفى غالبا وان كان اربعون فقط في جمعة ومنهم واحد محدث او نجس اعاد الكل سواء كان اماما او مأموما (ولا تصح امامة الامى) منسوب الى الام كانه على الحالة التى ولد عليها (وهو) اى الامى (من لا يحسن) اى يحفظ (الفاتحة او يدغم فيها مالا يدغم) بان يدغم حرفا فيما لا يسانه

او يقاربه وهو الارث (او يبدل حرفا) بغيره وهو الا لثغ كمن يبدل الراء
 هينا الا ضاد المغضوب والضالين بظا (او يلحن فيها لحنا يحيل المعنى) ككسر
 كاف اياك وضم تاء انعمت وفتح همزة اهدنا فان لم يحل المعنى كفتح دال نعبد
 ونون نستعين لم يكن اميا (الا بمثله) فتصح مساواته له ولا يصح اقتداء عاجز
 عن نصف الفاتحة الاول بعاجز عن نصفها الاخير ولا عكسه ولا اقتداء
 قادر على الاقوال الواجبة بعاجز عنها (وان قدر) الامي (على اصلاحه لم
 تصح صلاته) ولا صلاة من اتم به لانه ترك ركنا مع القدرة عليه (وتكره
 امامة اللحن) اي كثير اللحن الذي لا يحيل المعنى فان حاله في غير الفاتحة
 لم يمنع صحة امامته الا ان يتعمده ذكره في الشرح وان (حاله في غيرها) سهوا
 او جهلا او لآفة صحت صلاته (و) تكره امامة (الفأفء والتثام) ونحوهما
 والفأفء الذي يكرر الفاء والتثام من يكرر التاء (و) تكره امامة (من
 لا يفصح ببعض الحروف) كالقاف والضاد وتصح امامته اعجميا كان او عربيا
 وكذا اعمى اصم واقلف واقطع يدين او رجلين او احدهما اذا قدر على القيام
 ومن يصرع فتصح امامتهم مع الكراهة لما فيهم من النقص (و) يكره (ان يؤم)
 امرأة (اجنبية فاكثر لارجل معهن) لانه عليه الصلاة والسلام ان يخلو الرجل
 بالاجنبية فان ام محارمه او اجنبيات معهن رجل فلا كراهة لان النساء كن
 يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة (او) ان (يؤم) قوما اكثرهم
 يكرهه بحق (كتحلل في دينه او فضله لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة لا تجاوز
 صلاتهم اذانهم العبد الا بقى حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط
 وامام قوم وهم له كارهون رواه الترمذي وقال في المبدع حسن غريب وفيه
 لين فان كان ذا دين وسنة وكرهوه لذلك فلا كراهة في حقه
 (وتصح امامة ولد الزنا والجندی ان سلم دينهما) وكذا اللقيط والاعرابي
 حيث صلحوا لها لعموم قوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقراهم (و) تصح
 امامة (من يؤدي الصلاة بمن يقضيها وعكسه) من يقضى الصلاة بمن
 يؤديها لان الصلاة واحدة وانما اختلف الوقت وكذا لو قضى ظهر يوم خلف
 ظهر يوم اخر (لا) اتمام (مفترض بمتنفل) لقوله عليه الصلاة والسلام انما
 جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ويصح النفل خلف الفرض ولا عكس
 (ولا) يصح اتمام (من يصلي الظهر بمن يصلي العصر او غيرها) ولو
 جمعة في غير المسبوق اذا ادرك دون ركعة قال في المبدع فان كانت احداهما

تخالف الاخرى كصلاة كسوف واستسقاء وجازة وعيد منع فرضا وقيل
 ونفلا لانه يؤدي الى المخالفة في الافعال انتهى فيؤخذ منه صحة نقل خلف
 نقل اخر لا يخالفه في افعاله ككشف وتر خلف تراويح حتى على القول
 الثاني فصل في موقف الامام والمأمومين السنة ان (يقف
 المأمومون) رجلا كانوا او نساء ان كانوا اثنين فاكثر (خلف الامام) لفعله
 عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة قام اصحابه خلفه ويستثنى منه
 امام العراة يقف وسطهم وجوبا والمرأة اذا امت النساء تقف وسطهن
 استحبابا ويأتي (ويصح) وقوفهم (معه) اي مع الامام (عن يمينه او عن
 جانيبه) لان ابن مسعود صلى بين علقمة والاسود وقال هكذا رايت النبي
 صلى الله عليه وسلم فعل رواه احمد وقال ابن عبد البر لا يصح رفعه والصحیح
 انه من قول ابن مسعود (لاقدامه) اي لاقدام الامام فلا تصح للمأموم
 ولو باحرام لانه ليس موقفا بحال والاعتبار بموخر القدم والالم يضر وان
 صلى قاعدا فلا اعتبار بالالية حتى لو مد رجله وقدمهما على الامام لم يضر
 وان كان مضطجعا فبالجنب وتصح داخل الكعبة اذا جعل وجهه الى وجه امامه
 او ظهره الى ظهره لا ان جعل ظهره الى وجه امامه لانه مقدم عليه
 وان وقفوا حول الكعبة مستديرين صحت فان كان المأموم في جهته اقرب
 من الامام في جهته جاز ان لم يكونا في جهة واحدة فتبطل صلاة المأموم
 ويفتقر التقدم في شدة خوف اذا امكن المتابعة (ولا) يصح للمأموم ان
 وقف (عن يساره فقط) اي مع خلويته اذا صلى ركعة فاكثر لانه صلى الله
 عليه وسلم ادار ابن عباس وجابرا عن يساره الى يمينه واذا كبر عن يساره
 ادار من ورائه الى يمينه فان كبر معه اخر وقفا خلفه فان كبر الاخر عن
 يساره ادارها بيده ورائه فان شق ذلك او تعذر تقدم الامام فصلى بينهما
 او عن يسارهما ولو تأخر الايمن قبل احرام الداخل ليصليا خلفه جاز ولو
 ادركهما الداخل جالسين كبر وجلس عن يمين صاحبه او يسار الامام ولا تأخر
 اذا المشقة كالزمني لا يتقدمون ولا يتأخرون (ولا) تصح صلاة (الفذ)
 اي الفرد (خلفه) اي خلف الامام (او خلف الصف) ان صلى ركعة
 فاكثر عامدا او ناسيا علما او جاهلا لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة
 لفرد خلف الصف رواه احمد وابن ماجه ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا
 يصلي خلف الصف فامر ان يعيد الصلاة رواه احمد والترمذي وحسنه وابن ماجه

واسناده نقات (الا ان يكون) الفذ خلف الامام او الصف (امرأة) خلف رجل فتصح صلاتها لحديث انس وان وقفت بجانب الامام فكرجل وبصف رجال لم تبطل صلاة من يليها او خلفها فصف تام من نساء لا يمنع اقتداء من خلفهن من رجال (وامامة النساء تقف في صمنهن) ندبا روى عن عائشة رضي الله عنها وام سلة فان امت واحدة وقفت عن يمينها ولا يصح خلفها (ويليه) اى الامام من المأمومين (الرجال) الاحرار ثم العبيد الا افضل فالافضل لقوله عليه الصلاة والسلام ليلينى منكم اولو الاحلام والنهى رواء مسلم (ثم الصبيان) الاحرار ثم العبيد (ثم النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام اخروهن من حيث اخرهن الله ويقدم منهن بالغات الاحرار ثم الارقات ثم من لم يبلغ الاحرار فالارقا الفضلى فالنضلى وان وقف الحثاني صفا لم تصح صلاتهم كالترتيب (في جنازهم) اذا اجتمعت فيقدمون الى الامام و الى القبلة في القبر على ما تقدم في صفوفهم (ومن لم يقف معه) في الصف (الا كافر او امرأة) او ختى وهو رجل (او من علم حدثه) او نجاسة (احدهما) اى المصلى او المصاف له (او) لم يقف معه الا (صبي في فرض فقد) اى فرد فلا تصح صلاته ركعة فاكثر وعلم منه صحة مصافة الصبي في النفل او من جهل حدثه او نجسه حتى فرغ (ومن وجد فرجة) بضم الفاء وهى الخلل في الصف ولو بعيدة (دخلها) وكذا ان وجد الصف غير مرسوم وقف فيه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف (والا) يجد فرجة وقف (عن يمين الامام) لانه موقف الواحد (فان لم يمكنه فله ان يمينه من يقوم معه) بنخبة او كلام او اشارة وكره بجذبه ويتبعه من يمينه وجوبا (فان صلى ركعة فذا لم تصح) صلاته لما تقدم وكرره لاجل ما اعتقه به (وان ركع فذا) اى فردا لعذر بان خشي فوات الركعة ثم (دخل في الصف) قبل سجود الامام (او وقف معه اخر قبل سجود الامام صحت) صلاته لان ابا بكره ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد رواء البخارى وان فعله ولم يخش فوات الركعة لم تصح ان رفع الامام راسه من الركوع قبل ان يدخل الصف او يقف معه اخر **فصل** في احكام الاقتدا (يصح اقتدا المأموم بالامام) اذا كانا (في المسجد وان لم يره ولا من وراءه اذا سمع

التكبير) لانهم في موضع الجماعة ويمكنهم الاقتداء به بسماع التكبير اشبه المشاهدة (وكذا) يصح الاقتدا اذا كان احدهما (خارجا) اى خارج المسجد (ان راى) المأموم (الامام او) بعض (المأمومين) الذين وراء الامام ولو كانت الرؤية في بعض الصلاة او من شبك ونحوه وان كان بين الامام والمأموم نهر تجري فيه السفن او طريق ولم تتصل فيه الصفوف حيث صحت فيه او كان المأموم بسفينة وامامه في اخرى في غير شدة خوف لم يصح الاقتدا (وتصح) صلاة المأمومين (خلف امام عال عنهم) لفعل حذيفة وعمار رواء ابو داود (ويكره) علو الامام عن المأموم (اذا كان العلو ذراعا فاكثر) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ام الرجل القوم فلا يقومون في مكان ارفع من مكانهم فان كان العلو يسيرا دون ذراع لم يكره لصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر في اول يوم وضع فالظاهر انه كان على الدرجة السفلى جمعا بين الاخبار ولا بأس بعلو المأموم كما تكره امامته في الطاق) اى طاق القبلة وهى المحراب روى عن ابن مسعود وغيره لانه يستتر عن بعض المأمومين فان لم ينزع رؤيته لم يكره (و) يكره (تطوعه موضع المكتوبة) بعدها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلين الامام في مقامه الذى صلى فيه المكتوبة حتى يتخفى عنه رواء ابو داود عن المغيرة بن شعبة (الا من حاجة) فيهما بان لا يجد موضعا خاليا غير ذلك (و) يكره للامام اطالة (قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة) لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام رواء مسلم فيستحب له ان يقوم او يخرف عن القبلة الى مأموم جهة قصده والا فعن يمينه (فان كان ثم) اى هناك (نساء لبث) في مكانه (قليل لا ينصرفن) لانه عليه الصلاة والسلام واصحابه كانوا يفعلون ذلك ويستحب ان لا ينصرف المأموم قبل امامه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسبقونى بالانصراف رواء مسلم قال في المغنى والشرح الا ان يخالف الامام السنة في اطالة الجلوس مستقبل القبلة او لم يخرف فلا بأس بذلك (ويكره وقوفهم) اى المأمومين بين (السواري اذا قطع الصفوف) عرفا بلا حاجة لقول انس كنا ننتقى هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواء احمد وابو داود واسناده نقاة فان كان الصف صغيرا قدر ما بين الساريتين فلا بأس وحرم بناء مسجد

يراد به الضرر لمسجد بقربه فيهدم مسجد الضرر ويباح اتخاذ المحراب وكره حضور مسجد وجماعة لمن أكل بصلا ونحوه حتى يذهب ريحه **فصل** في الاعتذار المسقط للجمعة والجماعة (ويعذر بترك جمعة وجماعة مريض) لانه عليه الصلاة والسلام لما مرض تخلف عن المسجد وقال مروا ابا بكر فليصل بالناس متفق عليه وكذا خائف حدوث مرض وتلزم الجمعة دون الجماعة من لم يتضرر باتيانها راكبا او محمولا (و) يعذر بتركهما (مدافع احد الاخبين) البول والغائط (ومن بحضرة طعام) هو (محتاج اليه) ويأكل حتى يشبع لخبرانس في الصحيحين (و) يعذر بتركهما (خائف ضياع ماله او فواته او ضررا فيه) كمن يخاف على ماله من لص او نحوه او له خبز في تنور يخاف عليه فسادا اوله ضالة او آبق يرجو وجوده اذا او يخاف فوته ان تركه ولو مستأجرا لحفظ بستان او مال او يتضرر في معيشة يحتاجها (او) كان يخاف بحضوره الجمعة او الجماعة (موت قريبه) او رفيقه او لم يكن من يمرضهما غيره او خاف على اهله او ولده (او) كان يخاف (على نفسه من ضرر) كسبع (او) من (سلطان) يأخذه (او من ملازمة غريم ولا شيء معه) يدفعه به لان حبس المعسر ظلم وكذا ان خاف مطالبته بالموجل قبل اجله فان كان حالا وقدر على وفائه لم يعذر (او) كان يخاف بحضورها اي الجمعة والجماعة (من فوات رفقة) بسفر مباح سوا انشاء او استدائه (او) حصل له (غلبة نعاس) يخاف به فوت الصلاة في الوقت او مع الامام (او) حصل له (اذى بمطر او وحل) بفتح الحاء وتسكينها لغة ردية وكذا ثلج وجليد وبرد (وبرج باردة شديدة في ليلة مظلمة) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادى مناديه في الليلة الباردة او المطيرة صلوا في رحالكم رواه ابن ماجة باسناد صحيح وكذا تطويل امام ومن عليه قود يرجو العفو عنه لا من عليه حد ولا ان كان في طريقه او المسجد منكر وينكره بحسبه واذا طرا بعض الاعتذار في الصلاة اتمها خفيفة ان امكن والا خرج منها قاله في المبدع قال والمأموم يفارق امامه او يخرج منها **باب** صلاة اهل الاعتذار **فصل** وهم المريض والمسافر والخائف ونحوهم (يلزم المريض الصلاة) المكتوبة (قائما) ولو كراكم او معتمدا او مستندا الى شيء (فان لم يستطع) بان عجز عن القيام او شق عليه لضرر او زيادة مرض (فقاعدا) متربعا ندبا ويثني رجله في ركوع وسجود

(فان عجز) او شق عليه القعود كما تقدم (فعلى جنبه) والايمن افضل (فان صلى مستلقيا ورجلاه الى القبلة صح) وكره مع القدرة على جنبه والا تعين (ويومئذ راكعا وساجدا) ما امكنه (ويخفئه) اي السجود (عن الركوع) لحديث علي مرفوعا يصلي المريض قائما فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما وجعل سجوده اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة رواه الدارقطني (فان عجز) عن الايمان (او ما بعينه) لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع او ما بطرفه رواه زكريا الساجي بسنده عن الحسين بن علي بن ابي طالب وينوي الفعل عند ايمانه له والقول كالفعل يستحضره بقلبه ان عجز عنه بلفظه وكذا اسير خائف ولا تسقط الصلاة مادام العقل ثابتا ولا ينقص اجر المريض اذا صلى ولو بالايمن عن اجر الصحيح المصلي قائما ولا بأس بالسجود على وسادة ونحوها وان رفع له شيء عن الارض فسجد عليه ما امكنه صح وكره (فان قدر) المريض في اثناء الصلاة على قيام (او عجز) عنه (في اثنائها) انتقل الى الاخر (فينتقل الى القيام من قدر عليه) والى الجلوس من عجز عن القيام ويركع بلا قراءة من كان قرا والا قرا وتجزى الفاتحة من عجز فاتمها في الخطاطة لا من صح فاتمها في ارتفاعه (وان قدر على قيام وقعود دون ركوع وسجود او ما بركوع قائما) لان الراكع كالقائم في نصب رجله و (او ما بسجود قاعدا) لان الساجد كالجالس في جمع رجله ومن قدر ان يحنى رقبته دون ظهره حشاها واذا سجد قرب وجهه من الارض ما امكنه ومن قدر ان يقوم منفردا ويجلس في جماعة خير (ولريض الصلاة مستلقيا مع القدرة على القيام لمداواة بقول طيب مسلم ثقة) وله الفطر بقوله ان الصوم مما يمكن العلة ولا تصح صلاته قاعدا في السفينة وهو قادر على القيام (ويصح الفرض على الراحلة) واقفة او سائرة (خشية التأذي) بوحل او مطر ونحوه لقول يعلى ابن امية انتهى النبي صلى الله عليه وسلم الى مضيق هو واصحابه وهو على راحلته والسماء من فوقهم والبله من اسفل منهم فحضرت الصلاة فامر المؤذن فاذن واقام ثم تقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بهم يعني ايماء يجعل السجود اخفض من الركوع رواه احمد والترمذي وقال العمل عليه عند اهل العلم وكذا ان خاف انقطاعا عن رفقة بنزوله

او على نفسه او عجزا عن ركوب ان تزل وعليه الاستقبال وما يقدر عليه
(ولا) تصح الصلاة على الراحلة (للمرض) وحده دون عذر مما تقدم
ومن سفينة وعجز عن القيام فيها والخروج منها صلى جالسا مستقبلا ويدور
الى القبلة كلما انحرفت السفينة بخلاف النفل **فصل** في قصر
المسافر الصلاة وسنده قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم
جناح ان تقصروا من الصلاة الاية (من سافر) اي نوى (سفرا
مباحا) اي غير مكروه ولا حرام فيدخل فيه الواجب والمندوب والمباح
المطلق ولو نزهة وفرجة يبلغ (اربعة برد) وهي ستة عشر فرسخا برا
او بحرا وهي يومان قاصدان (سن له قصر رباعية ركعتين) لانه عليه
الصلاة والسلام داوم عليه بخلاف المغرب والصبح فلا يقصران اجماعا قاله
ابن المنذر (اذا فارق طمر قريته) سواء كانت البيوت داخل السور او
خارجه (او) فارق (خيام قومه) او مانسبت اليه عرفا كسكان قصور
وبساتين ونحوهم لانه عليه الصلاة والسلام انما كان يقصر اذا ارتحل ولا
يعيد من قصر بشرطه ثم رجع قبل استكمال المسافة ويقصر من اسلم او
بلغ او طهرت بسفر مبيح ولو كان الباقي دون المسافة لامن تاب اذا ولا
يقصر من شك في قصر المسافة ولا من لم يقصد جهة معينة كالتيه ولا من
سافر ليترخص ويقصر المكروه كالاسير وامرأة وعبد تبعا لزوج وسيد
(وان احرم) في الحضر (ثم سافر او) احرم (سفرا ثم اقام) اتم لانها
عبادة اجتمع لها حكم الحضر والسفر فغلب حكم الحضر وكذا لو سافر بعد
دخول الوقت اتمها وجوبا لانها وجبت تامة (او ذكر صلاة حضر في
سفر) اتمها لان القضاء معتبر بالاداء وهو اربع (او عكسها) بان ذكر
صلاة سفر في حضر اتم لان القصر من رخص السفر فبطل بزواله (او
ايتم) مسافر (بمقيم) اتم قال ابن عباس تلك السنة رواه احمد ومنه لو
ايتم مسافر بمسافر فاستخلف مقيما لعذر فيلزمه الاتمام (او) ايتم مسافر
(بمن يشك فيه) اي في اقامته وسفره لزمه ان يتم وان بان ان الامام
مسافر لعدم نيته لكن اذا علم او غلب على ظنه ان الامام مسافر
بامارة كهية لباس وان امامه نوى القصر فله القصر عملا بالظاهر
وان قال ان اتم اتمت وان قصر قصرتم لم يضر (او احرم بصلاة يلزمه
اتمامها) لكونه اقتدى بمقيم او لم ينو قصرها مثلا (ففسدت) بحدث او

نحوه (واعادها) اتمها لانها وجبت عليه تامة بتلبسها (او لم ينو القصر
عند احرامها) لزمه ان يتم لانه الاصل واطلاق النية ينصرف اليه (او
شك في نيته) اي نية القصر اتم لان الاصل انه لم ينو (او نوى اقامة
اكثر من اربعة ايام) اتم وان اقام اربعة ايام فقط قصر لما في المتفق عليه
من حديث جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة
اربعة من ذي الحجة فاقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى
الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وكان يقصر الصلاة في هذه الايام
وقد اجمع على اقامتها (او) كان المسافر (ملاحا) اي صاحب سفينة (معه
اهله لا ينو الاقامة ببلد لزمه ان يتم) لان سفره غير منقطع مع انه
غير ظاعن عن وطنه واهله ومثله مكار وراع ورسول سلطان ونحوهم
ويتم المسافر اذا مر بوطنه او ببلد له بها امرأة او كان قد تزوج فيه او نوى
الاتمام ولو في اثناها بعد نية القصر (وان كان له طريقان) بعيد وقريب
(فسلك ابعدهما) قصر لانه مسافر سفرا بعيدا (او ذكر صلاة سفر في)
سفر (اخر قصر) لان وجوبها وفعلها وجدا في السفر كما لو قضاها فيه
نفسه قال ابن تيميم وغيره وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها
اقتصر عليه في المبدع وفيه شيء (وان حبس) ظمأ او بمرض او مطر
ونحوه (ولم ينو اقامة) قصر ابدا لان ابن عمر رضي الله عنه اقام
بأذر بيجان ستة اشهر يقصر الصلاة وقد حال الثلج بينه وبين الدخول رواه
الاثرم والاسير . اذا علم انه لا ينك الا بعد اربعة ايام لا يقصر ما اقام
عند العدو (او اقام لقضاء حاجة بلا نية اقامة) لا يدري متى
تنقضي (قصر ابدا) غلب على ظنه كثرة ذلك او قلته لانه عليه
السلام اقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه احمد وغيره واسناده
ثقات وان ظن ان لا تنقضي الا فوق اربعة ايام اتم وان نوى مسافر
القصر حيث لم يحج لم تنقضي صلاته كما لو نواه مقيما **فصل** في
في الجمع (يحوز الجمع بين الظهرين) اي الظهر والعصر في وقت
احدهما (و) يحوز الجمع (بين العشائين) اي المغرب والعشاء
(في وقت احدهما في سفر قصر) لما روى معاذ ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس اخر الظهر حتى
يجمعها الى العصر يصليهما جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر

والعصر جميعا ثم سار وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب وعن انس مضاء متفق عليه (و) يباح الجمع بين ما ذكر (لمريض يلحقه بتركه) اى ترك الجمع (مشقة) لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفي رواية من غير خوف ولا سفر رواهما مسلم من حديث ابن عباس ولا عذر بعد ذلك الا المرض وقد ثبت جواز الجمع للمستحاضة وهي نوع مرض ويجوز ايضا لمريض مشقة كثرة نجاسة ونحو مستحاضة وعاجز عن طهارة او تيمم لكل صلاة او عن معرفة وقت كاعشى ونحوه ولعذر او شغل يبيح ترك جمعة وجماعة (و) يباح الجمع (بين العشاءين) خاصة (لمطر يبل الثياب) وتوجد معه مشقة والتج والبرد والجليد مثله (ولوحل وريح شديدة باردة) لانه عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة رواه البخارى باسناده وفعله ابو بكر وعمر وعثمان وله الجمع لذلك (ولو صلى في بيته او في مسجد طريقه تحت سباط) ونحوه لان الرخصة العامة يستوى فيها حال وجود المشقة وعدمها كالسفر (والافضل) لمن له الجمع (فعل الارفق به من) جمع (تأخير) بان يؤخر الاولى الى الثانية (و) جمع (تقديم بان) يقدم الثانية فيصلها مع الاولى لحديث معاذ السابق فاذا استويا فالتأخير افضل والافضل بعرفة التقديم وبمزدلفة التأخير مطلقا وترك الجمع في سواهما افضل ويشترط للجمع ترتيب مطلقا (فان جمع في وقت الاولى اشترط) له ثلاثة شروط (نية الجمع عند احرامها) اى احرام الاولى دون الثانية (و) الشرط الثانى الموالاة بينهما (فلا يفرق بينهما الا بمقدار اقامة) صلاة (ووضوء خفيف) لان معنى الجمع المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل بخلاف اليسير فانه معفو عنه (ويبطل) الجمع (براتبة) يصلها (بينهما) اى بين المجموعتين لانه فرق بينهما بصلاة فتبطل كما لو قضى فائنة وان تكلم بكلمة او كلمتين جاز (و) الثالث (ان يكون العذر) المبيح (موجودا عند افتتاحهما وسلام الاولى) لان افتتاح الاولى موضع النية وفراغها واقتتاح الثانية موضع الجمع ولا يشترط دوام العذر الى فراغ الثانية في جمع المطر ونحوه

(و) قوله او كلمتين مفهومه انه ان زاد على كلمتين لم يجز وليس كذلك حيث تقدم انه له ان يفرق بينهما بمقدار اقامة صلاة ووضوء خفيف اهـ

(بخلاف)

بخلاف غيره وان انقطع السفر في الاولى بطل الجمع والقصر مطلقا فيهما ونصح فرضا وفي الثانية يتمها نفلا ونصح الاولى فرضا (وان جمع في وقت الثانية اشترط) له شرطان (نية الجمع في وقت الاولى) لانه متى اخرها عن ذلك بغير نية صارت قضاء لاجما (ان لم يضق وقتها عن فعلها) لان تأخيرها الى ما يضيق عن فعلها حرام وهو يتنافى الرخصة (و) الثانى (استمرار العذر) المبيح (الى دخول وقت الثانية) فان زال العذر قبله لم يجز الجمع لزوال مقتضيه كالمرضى يبرا والمسافر يقدم والمطر ينقطع ولا بأس بالتطوع بينهما ولو صلى الاولى وحده ثم الثانية اماما او مأموما او صلاحها خلف امامين او من لم يجمع فصل وصلاة الخوف صححت عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفات كلها جائزة به قال الاثرم قلت لابي عبدالله تقول بالاحاديث كلها او تختار واحدا منها قال انا اقول من ذهب اليها كلها فحسن واما حديث سهل فانا اختاره وشرطها ان يكون العدو مباح القتال سفرا كان او حضرا مع خوف هجومهم على المسلمين وحديث سهل الذى اشار اليه هو صلاته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع طائفة صفت معه وطائفة وقفت وجاء العدو فصلى بالتى معه ركعة ثم ثبت قائما واتموا لانفسهم ثم انصرفوا وصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التى بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا واتموا لانفسهم ثم سلم بهم متفق عليه واذا اشتد الخوف صلوا رجلا وركبانا للقبلة وغيرها يؤمئون طائفتهم وكذا حالة حرب مباح من عدو او سيل ونحوه او خوف فوت عدو يطلبه او وقت وقوف بعرفة (ويستحب ان يحمل معه في صلاتها من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يشغله كسيف ونحوه) كسكين لقوله تعالى وليأخذوا اسلحتهم ويجوز حمل سلاح نجس في هذه الحالة للحاجة بلا اعادة **ب** باب صلاة الجمعة **ب** سميت بذلك لجمعها الخلق الكثير ويومها افضل ايام الاسبوع وصلاة الجمعة مستقلة وهي افضل من الظهر وفرض الوقت فلو صلى الظهر اهل بلد مع بقاء وقت الجمعة لم تصح وتؤخر فائنة لخوف فوتها والظهر بدل عنها اذا قاتت (تلزم) الجمعة (كل ذكر) ذكره ابن المنذر اجماعا لان المرأة ليست من اهل الحضور في مجامع الرجال (حر) لان العبد محبوس على سيده (مكلف مسلم) لان الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا تجب على

محجرون ولا صبي لما روى طارق ابن شهاب مرفوعا الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض رواه ابو داود (مستوطن ببناء) معتاد ولو كان فراسخ من حجر او قصب ونحوه ولا يرتحل عنه شتاء ولا صيفا (اسمه) اي البنا (واحد ولو تفرق) البنا حيث شمله اسم واحد كما تقدم (ليس بينه وبين المسجد) اذا كان خارجا عن المصر (اكثر من فرسخ) تقريبا فتلزمه بغيره كمن بخيام ونحوها ولا تنعقد به ولم يجز ان يؤم فيها واما من كان في البلد فيجب عليه السعي اليها قرب او بعد سماع النداء او لم يسمعه لان البلد كالشيء الواحد (ولا تجب) الجمعة (على مسافر سفر قصر) لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل احد منهم الجمعة فيه مع اجتماع الخلق الكثير وكما لا تلزمه بنفسه لا تلزمه بغيره فان كان عاصيا بسفره او كان سفره فوق فرسخ ودون المسافة واقام ما يمنع القصر ولم ينوى استيطاننا لزمته بغيره (ولا تجب) الجمعة (على عبد) ومبعض (وامرأة) لما تقدم ولا ختنى لانه لا يعلم كونه رجلا (ومن حضرها منهم اجزائه) لان اسقاطها عنهم تخفيف (ولم تنعقد به) لانه ليس من اهل الوجوب وانما صحت منه تبعا (ولم يصح ان يؤم فيها) لثلا يصير التابع متبوعا (ومن سقطت عنه لعذر) غير سفر كمرض وخوف ان حضرها (وجبت عليه وانعقدت به) وجاز ان يؤم فيها لان سقوطها لمشقة السعي وقدرت (ومن صلى الظهر) وهو (ممن) يجب (عليه حضور الجمعة قبل صلاة الامام) اي قبل ان تقام الجمعة او مع الشك فيه (لم تصح) ظهره لانه صلى ما لم يخاطب به وترك ما خوطب به واذا ظن انه يدرك الجمعة سعى اليها لانها فرضه والا انتظر حتى يتيقن انهم صلوا الجمعة فيصلى الظهر (وتصح) الظهر (ممن لا تجب عليه) الجمعة لمرض ونحوه فيصلى الظهر ولو زال عذره قبل تجميع الامام الا الصبي اذا بلغ (والافضل) تأخير الظهر (حتى يصلي الامام) الجمعة وحضورها لمن اختلف في وجوبها عليه كعبد افضل وندب تصدق بدينار او نصفه لتاركها بلا عذر (ولا يجوز ان تلزمه) الجمعة (السفر في يومها بعد الزوال) حتى يصلي ان لم يخف فوت رفقته وقبل الزوال يكره ان لم يأت بها في طريقه (فصل يشترط لصحتها) اي صحة الجمعة اربعة شروط (ليس منها اذن الامام) لان عليا صلى بالناس وعثمان

محصور فلم ينكره احد وصوبه عثمان رواه البخاري بمعناه (احدها) اي احد الشروط (الوقت) لانها صلاة مفروضة فاشترط لها الوقت كبقية الصلوات فلا تصح قبل الوقت ولا بعده اجماعا قاله في المبدع (واوله اول وقت صلاة عيد) لقول عبدالله ابن سيدان . شهدت الجمعة مع ابي بكر فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته الى ان اقول قد انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى ان اقول قد زال النهار فما رايت احدا عاب ذلك ولا انكره رواه الدارقطني واحمد واحتج به قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية انهم صلوا قبل الزوال ولم ينكر (واخره اخر وقت صلاة الظهر) بلا خلاف قاله في المبدع وفعلها بعد الزوال افضل (فان خرج وقتها قبل التحريمة) اي قبل ان يكبروا للاحرام بالجمعة (صلاوا ظهرا) قال في الشرح لا نعلم فيه خلافا (والا) بان احرموا بها في الوقت (فجمعة) كسائر الصلوات تدرك بتكبير الاحرام في الوقت ولا تسقط بشك في خروج الوقت فان بقي من الوقت قدر الخطبة والتحريمة لزمهم فعلها والا لم تجز الشرط (الثاني حضور اربعين من اهل وجوبها) وتقدم بيسانهم بالخطبة والصلاة قال احمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب ابن عمير الى اهل المدينة فلما كان يوم الجمعة جمع بهم وكانوا اربعين وكانت اول جمعة جمعت بالمدينة وقال جابر مضت السنة ان في كل اربعين فما فوق جمعة وانحى وفطر رواه الدارقطني وفيه ضعف قاله في المبدع الشرط الثالث ان يكونوا (بقرية مستوطنين) بها مبنية بما جرت به العادة فلا تتم من مكانين متقاربين ولا تصح من اهل الخيام وبيوت الشعر ونحوهم لان ذلك لم يقصد للاستيطان غالبا وكانت قبائل العرب حوله عليه السلام ولم يأمرهم بها وتصح بقرية خراب عزموا على اصلاحها والاقامة بها (وتصح) اقامتها (فيما قارب البنيان من الصحرا) لان اسعد ابن زرارة اول من جمع في حرة بني بياضة اخرج ابو دواد والدارقطني قال البيهقي حسن الاسناد صحيح قال الخطابي حرة بني بياضة على ميل من المدينة واذا راي الامام وحده العدد فنقص لم يجز ان يؤمهم ولزمه استخلاف احدهم وبالعكس لا تلزم واحدا منهم (فان نقصوا) عن الاربعين (قبل اقامتها) لم يتموها جمعة لفقد شرطها (واستأنفوا ظهرا) ان لم تكن اعادتها جمعة وان بقي منه العدد بعد

انقضاء بعضهم ولو ممن لم يسمع الخطبة ولحقوا بهم قبل نقصهم أتموا
جمعة (ومن أحرم في الوقت وأدرك مع الإمام منها) أي من الجمعة (ركعة
أتمها جمعة) لحديث أبي هريرة مرفوعاً من أدرك ركعة من الجمعة فقد
أدرك الصلاة رواه الأثرم (وان أدرك أقل من ذلك) بأن رفع الإمام
رأسه من الثانية ثم دخل معه (أتمها ظهراً) لمفهوم ما سبق (إذا كان
نوى ظهراً) ودخل وقته لحديث وإنما لكل امرء ما نوى والآن أتمها نقلاً
ومن أحرم مع الإمام ثم زحم عن السجود لزمه السجود على ظهر إنسان
أو رجله فإن لم يمكنه فإذا زال الزحام وإن أحرم ثم زحم وأخرج عن
الصف ف صلى فإذا لم تصح وإن أخرج في الثانية نوى مفارقتها وأتمها جمعة
الشرط الرابع تقدم خطبتين وأشار إليه بقوله (ويشترط تقدم خطبتين)
لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله والذكر هو الخطبة ولقول ابن عمر كان
النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بجلوس
متفق عليه وهما بدل ركعتين لأن الظهر (ومن شرط صحتهما حمد الله)
بلفظ الحمد لله لقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يبدؤ فيه بالحمد لله
فهو اجنم رواه أبو داود عن أبي هريرة (والصلاة على رسول الله)
محمد (صلى الله عليه وسلم) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى
افتقرت إلى ذكر رسوله كالآذان ويتعين لفظ الصلاة (وقراءة آية) كاملة
لقول جابر بن سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آيات ويذكر
الناس رواه مسلم قال أحمد يقرأ ما يشاء وقال أبو المعالي لو قرأ آية لا تستقل
بمعنى أو حكم كقوله تعالى ثم نظر أو مدهامتان لم يكف والمذهب لا بد من
قراءة آية ولو جنباً مع تحريمها فلو قرأ ما تضمن الحمد والموعظة ثم صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم اجزأ (والوصية بتقوى الله عز وجل) لأنه
المقصود قال في المبدع ويبدأ بالحمد لله ثم بالصلاة ثم بالموعظة ثم
القرأة في ظاهر كلام جماعة ولا بد في كل واحدة من الخطبتين من هذه
الأركان (و) يشترط (حضور العدد المشترط) لسمع القدر الواجب لأنه
ذكر اشترط للصلاة فاشترط له العدد كتكبيره الأحرام فإن نقصوا وعادوا
قبل فوت ركن منها بنوا وإن كثرت التفريق أو فات منها ركن أو أحدث
قطعه استأنف مع سعة الوقت ويشترط أيضاً لهما الوقت وإن يكون الخطيب
يصلح إماماً فيها والجمهور بهما بحيث يسمع العدد المعبر حيث لا مانع والنية

والاستيطان للقدر الواجب منهما والمؤالة بينهما وبين الصلاة (ولا يشترط
لهما الطهارة) من الحدثين والخس ولو خطب بمسجد لأنهما ذكر تقدم
الصلاة أشبه الأذان وتحريم لبث الجنب بالمسجد لا تعلق له بواجب العبادة
وكذلك لا يشترط لهما ستر العورة (ولا أن يتولاهما من يتولى
الصلاة) بل يشترط ذلك لأن الخطبة منفصلة عن الصلاة أشبه الصلاتين
ولا يشترط أيضاً حضور متولى الصلاة الخطبة وبطلانها كلام محرم ولو
يسيراً ولا تجزئ بغير العربية مع القدرة (ومن سننهما أي الخطبتين) أن
يخطب على منبر (لفعله عليه الصلاة والسلام وهو بكسر الميم من المنبر وهو
الارتفاع واتخاذ سنة مجمع عليها قاله في شرح مسلم ويصعده على تؤدة
إلى الدرجة التي تلي السطح (أو) يخطب على (موضع عال) أن عدم المنبر
لأنه في معناه عن تبيين مستقبل القبلة بالحرايب وإن خطب بالأرض فعن
يسارهم (وإن يسلم على المؤمنين إذا قبل عليهم) لقول جابر كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر سلم رواه ابن ماجه ورواه الأثرم
عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن الزبير ورواه البخاري عن عثمان كسلامه
على من عنده في خروجه (ثم) يسن أن (يجلس إلى فراغ الأذان) لقول
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ
المؤذن ثم يقوم فيخطب رواه أبو داود (وإن يجلس بين الخطبتين) لحديث
ابن عمر السابق (وإن يخطب قائماً لما تقدم ويعتمد على سيف أو قوس أو
عصى) لفعله عليه السلام رواه أبو داود عن الحكم ابن حرب وفيه إشارة
إلى أن هذا الدين قح به قال في الفروع ويتوجه باليسرى والآخرى
بحرف المنبر فإن لم يعتمد أمسك عينه بشماله أو أرسلهما (و) أن (يقصد
تلقاء وجهه لفعله عليه السلام ولأن في التفاته إلى أحد جانبيه إعراساً عن
الآخر وإن استدبرهم كره ويخرفون إليه إذا خطب لفعل التحية ذكره في
المبدع (و) أن (يتنفس الخطبة) لما روى مسلم عن عمار مرفوعاً أن طول
صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاطيلوا الصلاة وقصروا الخطبة وإن
تكون الثانية أقصر ورفع صوته قدر أمكانه (و) أن (يدعوا للمسلمين)
لأنه مسنون في غير الخطبة ففيها أولى وبإباح الدعاء لمعين وإن يخطب
من صحيفة قال في المبدع وينزل مسرعاً وإذا غلب الخوارج على بلد فقاموا فيه
الجمعة جاز اتباعهم نصاً وقال ابن أبي موسى يصلي معهم الجمعة ويعيدها ظهراً

فصل في صلاة الجمعة ركعتان اجما حكا ابن المنذر (يسن ان يقرأ جهرا) لفعله عليه الصلاة والسلام (في الركعة الاولى بالجمعة) بعد الفاتحة (في الركعة الثانية بالمناقين) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما رواء مسلم عن ابن عباس وان يقرأ في فجرها في الاولى آلم السجدة وفي الثانية هل اتى لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما متفق عليه من حديث ابى هريرة (وتحرم اقامتها) اى الجمعة وكذا العيد (في اكثر من موضع من البلد) لانه عليه الصلاة والسلام واصحابه لم يقيموها في اكثر من موضع واحد (الا لحاجة) كسعة البلد وتباعد اقطاره او بعد الجامع او ضيقه او خوف فتنة فيجوز التعدد بحسبها فقط لانها تفعل في الامصار العظيمة في مواضع من غير تكبر فكان اجما ذكره في المبدع (فان فعلوا) اى صلوا في موضعين او اكثر بلا حاجة (فالحاجة ما يشرها الامام او اذن فيها) ولو تأخرت وسوا قلنا اذنه شرط او لا اذ في احتج غيرهما اذيات عليه وتقويت لجمعه (فان استويا في اذن او عدمه فالثانية باطلة) لان الاستغنا حصل بالاولى فانيط الحكم بها ويعتبر السابق بالا حرام (وان وقعتا معا) ولا مزية لاحداها بطلنا لانه لا يمكن تحميمهما ولا تصحيح احدهما فان امكن اعادة جمعة فعلاوا والا صلوا ظهرا (اوجهلت الاولى منهما بطلنا) ويصلون ظهرا لاحتمال سبق احدهما فتصح ولا تعاد وكذا لو اقيمت في المصر جمعان وجهل كيف وقعت واذا وافق العيد يوم الجمعة سقطت عن حضره مع الامام كمرض دون الامام فان اجتمع معه العدد المعبر اقامها والا صلى ظهرا وكذا العيد بها اذا عزموا على فعلها سقط (واقل السنة) الاربعة (بعد الجمعة ركعتان) لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بعد الجمعة ركعتين متفق عليه من حديث ابن عمر (واكثرها ست) ركعات لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله رواء ابو داود ويصلها مكانه بخلاف سائر السنن فبيته افضل ويسن فصل بين فرض وسنة بكلام او انتقال من موضعه ولا سنة لها قبلها اى رتبة قال عبد الله رايت ابى يصلى في المسجد اذا اذن المؤذن ركعات (ويسن ان يغتسل لها في يومها) لخبر عائشة لو انكم تطهروا ليومكم هذا وعن جماعة وعند مضى افضل (وتقدم) فيه نظر (و) يسن (تنظيف وتطيب) لما روى البخارى عن ابى سعيد مرفوعا لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن ويئس من طيب

امراته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلى ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى (و) ان (يلبس احسن ثيابه) لوروده في بعض الالفاظ وافضلها البياض ويعتم ويرتدى (و) ان (يكر اليها ماشيا) لقوله عليه الصلاة والسلام ومشى ولم يركب ويكون بسكينة ووقار بعد طلوع الفجر الثانى (و) ان (يدنو من الامام) مستقبلا القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنى من الامام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة يخطوها اجر سنة عمل صيامها وقيامها رواء احمد وابو داود واسناده ثقات ويشتمل بالصلاة والذكر والقران (و) ان (يقرأ سورة الكهف في يومها) لما روى البيهقي باسناد حسن عن ابى سعيد مرفوعا من قرا سورة الكهف يوم الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين (و) ان (يكثر الدعاء) رجاء ان يصادف ساعة الاجابة (و) ان (يكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لقوله عليه الصلاة والسلام اكثروا على من الصلاة يوم الجمعة رواء ابو داود وغيره وكذا ليلتها (ولا يتخطى رقاب الناس) لما روى احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر راى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت (الا ان يكون) المتخطى (الامام) فلا يكره للحاجة والحق به في الغنية المؤذن (او) يكون المتخطى (الى فرجة) لا يصل اليها الا به فيتخطى لانهم اسقطوا حق انفسهم بتاخرهم (وحرم ان يقيم غيره) ولو عبده او ولده الكبير (فيجلس مكانه) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يقيم الرجل اخاه من مقعده ويجلس فيه متفق عليه ولكن يقول افسحوا قاله في التخييص (الا) الصغير (و) من قدم صاحبها له فجلس في موضع يحفظه له) وكذا لو جلس لحفظه بدون اذنه قال في الشرح لان النائب يقوم باختياره لكن ان جلس في مكان الامام او طريق المارة او استقبال المصلين في مكان ضيق اقيم قاله ابو المعالى وكره ايثاره غيره بمكانه الفاضل لا قبوله وليس لغير المؤثر سبقه (وحرم رفع مصلى مفروش) لانه كالتائب عنه (ما لم تحضر الصلاة) فيرفعه لانه لا حرمة له بنفسه ولا يصلى عليه (ومن قام من موضعه لعارض لحقه ثم عاد اليه قريبا فهو احق به) لقوله عليه السلام من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به رواء مسلم ولم يقيد الاكثر بالعود قريبا (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب لم

(يجلس) ولو كان وقت نهى (حتى يصلى ركعتين يوحز فيهما) لقوله عليه السلام اذا جاء احدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين متفق عليه زاد مسلم وليتجوز فيهما فان جلس قام فأتى بهما ما لم يطل الفصل فتسن تحية المسجد لمن دخله غير وقت نهى الا الخطيب وداخله لصلاة عيد او بعد شروع في اقامة وقية وداخل المسجد الحرام لان تحيته الطواف (ولا يجوز الكلام والامام يخطب) اذا كان منه بحيث يسمعه لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولقوله عليه الصلاة والسلام من قال سه فقد انا ومن لغا فلا جمعة له رواه احمد (الاله) اي للامام فلا يحرم عليه الكلام (اول من يكلمه لمصلحة) لانه عليه الصلاة والسلام كلم سائلا وكلمه هو ويجب التحذير ضرير وغافل عن هلكة (ويجوز) الكلام (قبل الخطبة وبعدها) واذا سكت بين الخطبتين او شرع في الدعاء وله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعها من الخطيب وتسنى سرأ كدعاء وتأمين عليه وحده خفية اذا عطس ورد سلام وتتميت عاتس واشارة اخرس اذا فهمت كلام لا تسكيت متكلم باشارة ويكره العبث والشرب حال الخطبة اذا سمعها والا جاز نص عليه **باب صلاة العيدين** سمي به لانه يعود ويتكرر لاوقاته او تفاولا وجمعه اعياد (وشي) اي صلاة العيدين (فرض كفاية) لقوله تعالى فصل لربك وانحر وكان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس يداومون عليها (اذا تركها اهل بلدة قاتلهم الامام) لانها من اعلام الدين الظاهرة (و) اول (وقتها كصلاة الضحى) لانه عليه الصلاة والسلام ومن بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس ذكره في المبدع (واخره اي اخر وقتها) الزوال (اي زوال الشمس) فان لم يعلم بالعيد الا بعده (اي بعد الزوال) صلوا من الغد قضا لما روى ابو عمير ابن انس عن عمومة له من الانصار قال غم علينا هلال شوال فاصبحنا صياما فجاء ركب في اخر النهار فشهدوا انهم رؤا الهلال بالامس فامر النبي صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا من يومهم وان يخرجوا غدا لعيدهم رواه احمد وابو داود والدارقطني وحسنه (وتسنى صلاة العيد في الصحراء) قريبة عرفا لقول ابي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج في الفطر والاضحى الى المصلى متفق عليه وكذلك الخلفاء بعده (و) يسن (تقديم صلاة الاضحى وعكسه الفطر) فيوخرها لما

روى الشافعي مرسلأ ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم ان عمل الاضحى واخر الفطر وذكر الناس (و) يسن (اكله قبلها) اي قبل الخروج لصلاة الفطر لقول بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر بفطر ولا يعطى يوم النحر حتى يصلى رواه احمد والافضل على تمرات وترا والتوسعة على الاهل والصدقة (وعكسه) اي يسن الامساك (في الاضحى ان ضحى) حتى يصلى لياكل من اضحيته لما تقدم والاولى من كبدها (وتكره) صلاة العيد (في الجامع بلا عذر) الا بمكة المشرفة لمخالفة فعله عليه السلام ويستحب للامام ان يستخلف من يصلى بضعة الناس في المسجد لفعل على ويخطب لهم ولهم فعلها قبل الامام وبعده وايهما سبق سقط به الفرض وجازت التضيعة (ويسن تكبير مأموم اليها) ليحصل له الدنو من الامام وانتظار الصلاة فيكثر ثوابه (ماشيا) لقول علي رضي الله عنه من السنة ان يخرج الى العيد ماشيا رواه الترمذي وقال العمل على هذا عند اهل العلم (بعد) صلاة (الصبح و) يسن (تأخر امام الى وقت الصلاة) لقول ابي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى فاوّل شيء يبدأ به الصلاة رواه مسلم ولان الامام ينتظر ولا ينتظر ويخرج (على احسن هيئة) اي لابسا اجمل ثيابه لقول جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعم ويلبس برده الاحمر في العيدين والجمعة رواه ابن عبد البر (الا المعتكف فيخرج في ثياب اعتكافه) لانه اثر عبادة فاستحب بقاؤه (ومن شرطها) اي شرط صحة صلاة العيد (استيطان وعدد الجمعة) فلا تقام الا حيث تقام الجمعة لان النبي صلى الله عليه وسلم وافق العيد في يوم حجة فلم يصل (لا اذن الامام) فلا يشترط كالجمعة (ويسن) اذا غدا من طريق (ان يرجع من طريق اخرى) لما روى البخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج الى العيد خالف الطريق وكذا الجمعة قال في شرح المنتهى ولا يمتنع ذلك ايضا في غير الجمعة وقال في المبدع الظاهر ان المخالفة فيه شرعت لمعنى خاص فلا يلتحق به غيره (ويصلها ركعتين قبل الخطبة) لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان يصلون العيد قبل الخطبة متفق عليه فلو قدم الخطبة لم يعتد بها (يكبر في الاولى بعد) تكبيرة الاحرام و (الاستفتاح وقبل التعوذ والقراءة سنا)

زوائد (وفي) الركعة (الثانية قبل القراءة خمسا) لما روى احمد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد اثنى عشرة تكبيرة سبعا في الاولى وخمسا في الاخرة اسناده حسن قال احمد اختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير وكله جائر (يرفع يديه مع كل تكبيرة) لقول وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه مع التكبير قال احمد فارى ان يدخل فيه هذا كله وعن عمر انه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجنازة والعيد وعن زيد كذلك رواها الاثرم (ويقول) بين كل تكبيرتين (الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله وبحمده بكرة واصيلا وصلى الله على سيدنا محمد النبي واله وسلم تسليما) لقول عقبة بن عامر سالت ابن مسعود عما يقوله بعد تكبيرات العيد قال يحمد الله وينشئ عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رواه الاثرم وحرب واحتج به احمد (وان احب قال غير ذلك) لان الغرض الذكر بعد التكبير واذا شك في عدد التكبير بنى على اليقين واذا نسي التكبير حتى قرأ سقط لانه سنة فات محلها وان ادرك الامام ركعا احرم ثم ركع ولا يشتغل بقضاء التكبير وان ادركه قائما بعد فراغه من التكبير لم يقضه وكذا ان ادركه في اثنائه سقط ما فات (ثم يقرأ جهرا) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في العيدين والاستسقاء رواه الدارقطني (في الركعة الاولى بعد الفاتحة بسج وبالغاشية في الثانية) لقول سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسج اسم ربك الاعلى وهل اناك حديث الغاشية رواه احمد (فاذا سلم من الصلاة خطب خطبتين كخطبة الجمعة) في احكامها حتى في الكلام الا التكبير مع الخاطب (ينتع الاول بتسع تكبيرات) قائما نسقا (والثانية بسبع تكبيرات) كذلك لما روى سعيد عن عبدالله بن عبدالله بن عتبة قال يكبر الامام يوم العيد قبل ان يخطب تسع تكبيرات وفي الثانية سبع تكبيرات (يحثهم في) خطبة (الفطر على الصدقة) لقوله عليه السلام اغنوهم بها عن السؤال في هذا اليوم (وبين لهم ما يخرجون) جنسا وقدرأ والوجوب والوقت (ويرغبهم في خطبة) الاضحية في الاضحية (وبين لهم حكمها) لانه ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الاضحية كثيرا من احكامها من رواية ابي سعيد والبراء وجابر وغيرهم (والتكبيرات الزوائد) سنة (والذكر

بينها) اي بين التكبيرات سنة ولا يسن بعد التكبيرة الاخيرة في الركعتين (والخطبتان سنة) لما روى عطاء عن عبد الله ابن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انا نخطب فمن احب ان يجلس للخطبة فليجاس ومن احب ان يذهب فليذهب رواه ابن ماجة واسناده ثقات ولو وجبت لوجب حضورها واستماعها والسنة لمن حضر العيد من النساء حضور الخطبة وان يفردن بموعظة اذا لم يستعن خطبة الرجال (ويكره التفل) وقضاء فائنة (قبل الصلاة) اي صلاة العيد (وبعدها في موضعها) قبل مفارقتها لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها متفق عليه (ويسن لمن فاتته) صلاة العيد (او) فاتة (بعضها قضاها) في يومها قبل الزوال او بعده (على صفتها) لفعل انس وكسائر الصلوات (ويسن التكبير المطلق) اي الذي لم يقيد بادبار الصلوات واطهاره وجهر غير اثني به (في ليالي العيدين) في البيوت والاسواق والمساجد وغيرها ويجهر به في الخروج الى المصلى الى فراغ الامام من خطبته (و) التكبير (في عيد فطر اكد) لقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله (و) يسن التكبير المطلق ايضا (في كل عشر ذي الحجة) ولو لم ير بهيمة الانعام (و) يسن التكبير (المقيد عقب كل فريضة في جماعة في الاضحية) لان ابن عمر كان لا يكبر اذا صلى وحده قال ابن مسعود انما التكبير على من صلى في جماعة رواه ابن المنذر فيلتفت الامام الى المؤمنين ثم يكبر لفعله عليه السلام (من صلاة الفجر يوم عرفة) روى عن ابن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم (وللمحرم من صلاة الظهر يوم النحر الى اخر ايام التشريق) لانه قبل ذلك مشغول بالتلبية والجهر به مسنون للمرأة وتأتي به كالذكر عقب الصلاة قدمه في المبدع واذا فاتته صلاة من عامه فقضاها فيها في جماعة كبر لبقا وقت التكبير (وان نسيه) اي التكبير (قضاء) مكانه فان قام او ذهب عاد جلس (ما لم يحدث او يخرج من المسجد) او يطل الفصل لانه سنة فات محلها ويكبر المأموم اذا نسيه الامام والمسبوق اذا قضى كالذكر والدعاء (ولا يسن) التكبير (عقب صلاة العيد) لان الاثر انما جاء في المكتوبات ولا عقب نافلة ولا فريضة صلاحا منفردا لما تقدم (وصفته) اي التكبير (شفعنا الله اكبر الله اكبر لاله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ويجزى مرة واحدة وان زاد فلا

بأس وان سكره ثلاثا فحسن لانه عليه السلام كان يقول كذلك رواء الدارقطني وقاله على وحكاه ابن المنذر عن عمر ولا بأس بقوله لغيره تقبل الله منا ومنك كالجواب ولا بالتعريف عشية عرفة بالامصار لانه دعاء وذكر وأول من فعله ابن عباس وعمر بن حريث **باب صلاة الكسوف** **قال كسفت بفتح الكاف وضحا ومثله خسفت وهو ذهاب ضوء الشمس والقمر او بعضه وفعلها ثابت بالسنة المشهورة واستتبطها بعضهم من قوله تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجد والشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن (تسن) صلاة الكسوف (جماعة) وفي جامع افضل لقول عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقام وكبر وصف الناس وراه متفق عليه (وفرادى) كسائر النوافل (اذا كسف احد النيرين) الشمس والقمر ووقتها من ابتدائه الى التجلى ولا تقضى كاستسقا وتحية مسجد فيصل (ركعتين) ويسن الغسل لها (يقرا في الاولى جهرا) ولو في كسوف الشمس (بعد الفاتحة سورة طويلة) من غير تعيين (ثم يركع) ركوعا (طويلا) من غير تقدير (ثم يرفع) راسه (ويسبح) اى يقول سمع الله لمن حمده في رفعه (ويحمد) اى يقول ربنا ولك الحمد بعد اعتداله كغيرها (ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الاولى ثم يركع فيطيل) الركوع وهو دون الاول ثم يرفع فيسبح ويحمد كما تقدم ولا يطيل (ثم يسجد سجدين طويلتين) ولا يطيل الجلوس بين السجدين (ثم يصلى) الركعة (الثانية) الركعة (الاولى) لكن دونها في كل ما يفعل فيها (ثم يتشهد ويسلم) لفعله عليه الصلاة والسلام كما روى عنه ذلك من طرق بعضها في الصحيحين ولا يشرع لها خطبة لانه عليه الصلاة والسلام امر بها دون الخطبة ولا تعاد ان فرغت قبل التجلى بل يدعو ويذكر كما لو كان وقت نهى (فان تجلى الكسوف فيها) اى الصلاة (اتمها خفيفة) لقوله عليه السلام فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم متفق عليه من حديث بن مسعود (وان غابت الشمس كاسفة او طلعت) الشمس او طلع الفجر (والقمر خاسف) لم يصل لانه ذهب وقت الانتفاع بهما ويعمل بالاصل في بقاءه وذهابه (او كانت اية عذاب غير الزلزلة لم يصل) لعدم نقله عنه وعن اصحابه عليه السلام مع انه وجد في زمانهم انشقاق القمر وهبوب الرياح والصواعق واما الزلزلة وهى رجة الارض واضطرابها وعدم سكونها فيصلى لها ان**

دامت لفعل ابن عباس رواء سعيد والبيهقي وروى الشافعي عن علي نحوه وقال لو ثبت هذا الحديث لقلنا به (وان اتى) مصلى الكسوف (في كل ركعة بثلاث ركوعات او اربع او خمس جاز) رواء مسلم من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ست ركوعات بربع سجعات ومن حديث ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ثمانى ركوعات في اربع سجعات وروى ابو داود عن ابى ابن كعب انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة خمس ركوعات وسجدين واتفقت الروايات على ان عدد الركوع في الركعتين سوا قال النووي وبكل نوع قال بعض الصحابة وما بعد الاول سنة لا تدرك به الركعة ويصح فعلها كسافلة وتقدم جنازة على كسوف وعلى جمعة وعيد امن فوتهما وتقدم تراويح على كسوف ان تعذر فعلهما ويتصور كسوف الشمس والقمر في كل وقت والله على كل شىء قدير فان وقع بعرفة صلى ثم دفع **باب صلاة الاستسقا** وهو الدعاء بطلب السقي على صفة مخصوصة اى الصلاة لاجل طلب السقي على الوجه الآتى (اذا جذبت الارض) اى امحلت والجذب نقيض الحصب (وقط) اى احتبس المطر وضر ذلك وكذا اذا اضرهم غور ماء عيون وانهار (صلوها جماعة وفردى) وهى سنة مؤكدة لقول عبد الله بن زيد خرج النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فتوجه الى القبلة يدعو وحول رداءه ثم صلى ركعتين جهرا فيهما بالقرأة متفق عليه والافضل جماعة حتى يسفر ولو كان القحط في غير ارضهم ولا استسقا لانقطاع مطر عن ارض غير مسكونة ولا مسلوكة لعدم الضرر (وصفتها في موضعها واحكامها) صلاة (عيد) قال ابن عباس سنة الاستسقا سنة العيدين فتسن في الصحرا ويصلى ركعتين يكبر في الاولى ستا زوايد وفي الثانية خمسا من غير اذان ولا اقامة قال ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلى العيد وقال الترمذى حديث حسن صحيح ويقرا في الاولى بسبع وفي الثانية بالغاشية وتقل وقت صلاة العيد (واذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس) اى ذكرهم بما يلين قلوبهم من الثواب والعقاب وامرهم (بالتوبة من المعاصي والخروج من المظالم) بردها الى مستحقها لان المعاصي سبب القحط والتقوى سبب البركات (و) امرهم (بترك التشاحن) من الشجاء وهى العداوة لانها تحمل على المعصية والبهت وتمنع نزول الخير لقوله عليه الصلاة

والسلام خرجت اخبركم بيلة القدر فتلاحي فلان وفلان فرفعت (و) امرهم (بالصيام) لانه وسيلة الى نزول الغيث ولحديث دعوة الصائم لا ترد (و) امرهم (بالصدقة) لانها متضمنة للرحمة (ويعدهم) اى يعين لهم (يوما يخرجون فيه) ليتهيئوا للخروج على الصفة المسنونة (ويتنظف) لها بالغسل وازالة الروائح الكريهة وتقليم الاظفار لئلا يؤذى (ولايتطيب) لانه يوم استكانة وخضوع (ويخرج) الامام كغيره (متواضعا متخشعا) اى خاضعا (متذللا) من الذل وهو الهوان (متضرعا) اى مستكنا لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقا متذللا متواضعا متخشعا متضرعا قال الترمذى حديث حسن صحيح (ومعه اهل الدين والصلاح والشيوخ) لانه اسرع لاجابتهم (والصبيان المميزون) لانهم لا ذنوب لهم وارج خروج طفل وعجوز وبيمة والتوسل بالصالحين (وان خرج اهل الذمة منفردين عن المسلمين) بئكان لقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة (لا) ان انفردوا (بيوم) لئلا يتفق نزول غيث يوم خروجهم وحدهم فيكون اعظم لفتنتهم وربما افتتن بهم غيرهم (لم يمنعوا) اى اهل الذمة لانه خروج لطلب الرزق (فيصلى بهم) ركعتين كالعيد لما تقدم (ثم يخطب) خطبة (واحدة) لانه لم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب باكثر منها ويخطب على منبر ويجلس للاستراحة ذكره الاكثر كالعيد فى الاحكام والناس جلوس قاله فى المبدع (يفتحها بالتكبير كخطبة العيد) لقول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستسقا كما صنع فى العيد (ويكثر فيها الاستغفار وقرأة الايات التى فيها الامر به) كقوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الايات قال فى المحرر والفروع ويكثر فيها الدعا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك معونة على الاجابة (ويرفع يديه) استحبابا فى الدعا لقول انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه فى شئ من دعائه الا فى الاستسقا وكان يرفع حتى يرى بياض ابطيه متفق عليه وظهورها نحو السماء لحديث رواه مسلم (فيدعوا بدعا النبي صلى الله عليه وسلم) تأسيا به (ومنه) ما رواه ابن عمر (اللهم اسقنا) بوصل الهمزة وقطعها (غيثا) اى مطرا (مغيثا) اى منقذا من الشدة يقال غائنه واغائنه (الى اخره) اى اخر الدعا اى هنيئا مريئا غدا محملا سحا عاما طبقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا مع القانطين اللهم سقيا رحمة

لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم ان بالعباد والبلاد من اللآوا والجهد والضنك مالا نشكوه الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وانزل علينا من بركاتك اللهم ارفع عنا الجوع والجهد والعري واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه احد غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويسن ان يستقبل القبلة فى اثناء الخطبة ويحول رداءه فيجعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن ويفعل الناس كذلك ويتركونه حتى ينزعوه مع ثيابهم ويدعوا سرا فيقول اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما امرتنا فاتجب لنا كما وعدتنا فان سقوا والا طادوا ثانيا وثالثا (وان سقوا قبل خروجهم شكروا الله وسألوه المزيد من فضله) ولا يصلون الا ان يكونوا تاهبوا للخروج فيصلونها شكرا لله ويسألونه المزيد من فضله (وينادى) لها (الصلاة جامعة) كالكسوف والعيد بخلاف جنازة وتراويح والاول منصوب على الاغرا والثانى على الحال وفى الرطابة برفعهما وبنصبهما (وليس من شرطها اذن الامام) كالعيدين وغيرها (ويسن ان يقف فى اول المطر واخراج رحله وثيابه ليصيحها) لقول انس اصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطر خسر ثوبه حتى اصابه من المطر فقلنا لم صنعت هذا قال لانه حديث عهد بربه رواه مسلم وذكر جماعة ويتوضا ويفتسل لانه روى انه عليه الصلاة والسلام كان يقول اذا سال الوادى اخرج جوابنا الى الذى جعله الله طهورا فتطهر به وفى معناه ابتداء زيادة النيل ونحوه (واذا زادت المياه وخيف منها سن ان يقول اللهم حوالينا) اى اتزله حوال المدينة فى مواضع النبات (ولا علينا) فى المدينة ولا فى غيرها من المباني (اللهم على الطراب) اى الروابى الصفار (والأكام) بفتح الهمزة تليها مدة على وزن آصال وبكسر الهمزة بغير مد على وزن جبال قال مالك هى الجبال الصفار (وبطون الاودية) اى الامكنة المنخفضة (ومنابت الشجر) اى اصولها لانه انفع لها لما فى الصحيح انه عليه السلام كان يقول ذلك (ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به) اى لا تكلفنا من الاعمال ما لا نطيق (الآية) اى واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ويستحب ان يقول مطرا بفضل الله ورحمته ويحرم بنوه كذا ويباح فى نوء كذا وازافة المطر الى النوء دون الله كقراجا ما قاله فى المبدع

كتاب الجنائز

بفتح الحيم جمع جنازة بالكسر والفتح لغة اسم لبيت أو للنش عليه ميت فإن لم يكن عليه ميت فلا يقال نعى ولا جنازة بل سرير قاله الجوهرى واشتقاقه من جنز إذا ستر وذكره هنا لأن أهم ما يفعل بالبيت الصلاة ويسن الأكثر من ذكر الموت والاستعداد له لقوله عليه السلام أكثروا من ذكر هادم اللذات وهو بالذال المعجمة ويكره الأئمة وتخي الموت ويباح التداوى بمباح وتركه أفضل ويحرم بمحرم ما كحل وغيره من صوت ملهاة وغيره ويجوز ببول أبل فقط قاله في المبدع ويكره أن يستطب مسلم ذمياً لغير ضرورة وأن يأخذ منه دوا أن لم يبين له مفرداته المباحة (وتسن عيادة المريض) والسؤال عن حاله للاخبار ويغيب بها وتكون بكرة أو عشياً يأخذ بيده ويقول لا بأس عليك طهور أن شاء الله تعالى لفعله عليه السلام وينفس له في أجله لخبر رواه ابن ماجه عن أبي سعيد فإن ذلك لا يرد شيئاً ويدعوا له بما ورد (و) يسن (تذكيره التوبة) لأنها واجبة على كل حال وهو أحوج إليها من غيره (والوصية) لقوله عليه السلام ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه عن ابن عمر (وإذا نزل به) أي نزل به الملك لقبض روحه (سن تعاهد) أرفق أهله وأتقاهم لربه (ببل حلقه بماء أو شراب وتندى شفثيه بقطنة) لأن ذلك يطفى ما نزل به من الشدة ويسهل عليه النطق بالشهادة (ولقنه لا اله الا الله) لقوله عليه السلام لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم عن أبي سعيد (مرة ولم يزد على ثلاث) لئلا يضجره (الا ان يتكلم بعده فيعيد تلقينه) ليكون آخر كلامه لا اله الا الله ويكون (برفق) أي بلطف ومدارات لأنه مطلوب في كل موضع فهنا أولى (ويقرأ عنده) سورة (يسن والقرآن الكريم) لقوله عليه السلام اقروا على موتاكم سورة يس رواه أبو داود ولأنه يسهل خروج الروح ويقرأ عنده الفاتحة (ويوجهه الى القبلة) لقوله عليه السلام عن البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً رواه أبو داود وعلى جنبه الأيمن أفضل أن كان المكان واسعاً والا فعلى ظهره مستلقياً ورجلاه الى القبلة ويرفع رأسه قليلاً ليصير وجهه الى القبلة (فاذا مات سن تغميضه) لأنه عليه

(السلام)

السلام انمض ابا سلة وقال إن الملائكة يؤمنون على ما تقولون رواه مسلم ويقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغمض ذات محرم ويغمضه ويكره من حائض وجنب وإن يقرباه ويغمض الأئمة مثلها أو صبي (وشد لحية) لئلا يدخله الهوام (وتأبين مفاصله) ليسهل تنسيه فيرد ذراعيه الى عضديه ثم يردهما الى جنبه ثم يردهما ويرد ساقيه الى فخذه وعما الى بطنه ثم يردهما ويكون ذلك عقب موته قبل قسوتها فإن شق ذلك تركه (وخلع ثيابه) لئلا يحمى جسده فيسرع اليه الفساد (ويستره بثوب) لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجد بيده حبرة متفق عليه وينبئ أن يعطف فاضل الثوب عند رأسه ورجليه لئلا يرتفع بالريح (ووضع حديدته) أو نحوها (على بطنه) لقول انس وضعوا على بطنه شيئاً من حديد ولئلا يتفتح بطنه (ووضعه على سرير غسله) لأنه يبعد عن الهوام (متوجهاً) الى القبلة على جنبه الأيمن (متحذراً نحو رجله) أي يكون رأسه أعلى من رجله لينصب عنه الماء وما يخرج منه (واسراع تجهيزه أن مات غير فجأة) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ينبغي لحيفة مسلم أن تجس بين ظهراني أهله رواه أبو داود ولا بأس أن ينتظر به من يحضره من وليه أو غيره أن كان قريباً ولم يخش عليه أو يشق على الحاضرين فإن مات فجأة أو شك في موته انتظر به حتى يعلم موته بانحساف صدغيه وسيل أنفه وانفصال كفيه واسترخاء رجله (وانفاذ وصيته) لما فيه من تعجيل الأجر (ويجب) الأسراع (في قضاء دينه) سواء كان لله تعالى أو لادمي لما روى الشافعي وأحمد والترمذي وحسنه عن أبي هريرة مرفوعاً نفس المؤمن معاقبة بدينه حتى يقضى عنه ولا بأس بتقبيله والنظر اليه ولو بعد تكفينه ثم فصل غسل الميت ✽ المسلم (وتكفينه) فرض كفاية لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته راحلته اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه متفق عليه عن ابن عباس (والصلاة عليه) فرض كفاية لقوله عليه السلام صلوا على من قال لا اله الا الله رواه الخلال والدارقطني وضعفه ابن الجوزي (ودفنه فرض كفاية) لقوله تعالى ثم اماته فاقبره قال ابن عباس معناه أكرمه بدفنه وحمله أيضاً فرض كفاية واتباعه سنة وكره الإمام للفاصل والحفار أخذ اجرة على عمله إلا أن يكون محتاجاً فيعطى من بيت المال فإن تعذر أعطى بقدر عمله قاله في المبدع والأفضل أن يختار لنفسه نفقة

الحج: ١٠٥

حارف بأحكامه (وأولى الناس بغسله وصيه) العدل لان ابا بكر اوصى ان
تغسله امراته اسماً واوصى انس ان يغسله محمد بن سيرين (ثم ابوه)
لاختصاصه بالحنو والشفقة (ثم جده) وان (على) لمشاركته الاب في المعنى
(ثم الاقرب فالاقرب من عصبته) فيقدم الابن ثم ابنته وان نزل ثم الاخ
لابوين ثم الاخ للاب على ترتيب الميراث (ثم ذوو ارحامه) كالميراث ثم
الاجانب واجنبي اولى من زوجة وامة واجنبي اولى من زوج وسيد وزوج
اولى من سيد وزوجة اولى من ام ولد (و) الاولى بغسل (انثى وصيتها) العدل
(ثم القربى فالقربى من نساها) فتقدم امها وان علت ثم بنتها وان نزلت
ثم القربى كالميراث وعمتها وخالتها سوا وكذا بنت اخيها وبنت اختها
لاستوائهما في القرب والحرمية (ولكل واحد من الزوجين) ان لم تكن الزوجة
ذمية (غسل صاحبه) لما تقدم عن ابي بكر وروى ابن المنذر ان عليا غسل
فاطمة ولان آثار النكاح من عدة الوفاة والارث باقية فكذلك الغسل ويشتمل
ما قبل الدخول وانها تغسله وان لم تكن في عدة كما لو ولدت عقب موته
والمطلقة الرجعية اذا البحت له (وكذا سيد مع سريره) اى امته المباحة له
ولو ام ولد (ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط) ذكرنا
كان او انثى لانه لا عورة له ولان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
غسله النساء مجردا بغير سترة وفس عورته وتنظر اليها (وان مات رجل
بين نسوة) ليس فيهن زوجة ولا امة مباحة له يعم (او عكسه) بان ماتت
امراته بين رجال ليس فيهم زوج ولا سيد لها (يعمت كخنتى مشكل) لم
تحضره امة له فيقيم لانه لا يحصل بالغسل من غير مس تنظيف ولا ازالة
لنجاسة بل ربما كثرت وعلم منه انه لا مدخل للرجال في غسل الاقارب من
النساء ولا بالعكس (ويحرم ان يغسل مسلم كافراً) وان يحمله او يكفنه او يتبع
جنازة كالمصلاة عليه لقوله تعالى لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم (او
يدفنه) للآية (بل يوارى) وجوبا (لعدم من يواريه) لالقاء قتلى بدر في
القليب ويشترط لغسله طهورية ماء واباحته واسلام غاسل الا نائبا عن مسلم
نواه وعقله ولو عمزا او حائضا او جنبا (واذا اخذ) اى شرع (في غسله
ستر عورته) وجوبا وهى ما بين سرته وركبته (وجرده) ندبا لانه امكن
في تغسله وابلغ في تطهيره وغسل صلى الله عليه وسلم في قميص لان فضلاته
ظاهرة فلم يخش تنجيس قميصه (وستره عن الميون) تحت ستر في خيمة

او بيت ان امكن لانه استر له (ويكره لغير معين في غسله حضوره) لانه
ربما كان في الميت ما لا يجب اطلاع احد عليه والحاجة غير داعية الى
حضوره بخلاف المعين (ثم يرفع رأسه) اى راس الميت غير انثى حامل
(الى قرب جلوسه) بحيث يكون كالمحتضن في صدر غيره (ويعصر
بطنه برفق) ليخرج ما هو مستعد للخروج ويكون هناك
بخور (ويكثر صب الماء حينئذ) ليدفع ما يخرج بالعصر (ثم يلف) الغاسل
(على يده خرقة فينجيه) اى يسمح فرجه بها (ولا يحل مس عورة
من له سبع سنين) بغير حائل كحال الحياة لان التطهير يمكن بدون
ذلك (ويستحب ان لا يمس سايره الا بخرقه) لفعل على مع النبي صلى
الله عليه وسلم حينئذ بعد الغسل خرقين احدهما للسيلين والاخرى
لبقية البدن (ثم يوضيه ندبا) كوضوئه للصلاة لما روت ام عطية ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في غسل ابنته ابدان بيمينها وموضع الوضوء منها
رواه الجماعة وكان ينبغي تأخير عن نية الغسل كما في المنتهى وغيره (ولا
يدخل الماء في فمه ولا في انفه) خشية تحريك النجاسة (ويدخل اصبعيه)
ابهامه وسبابته (مبلوتين) اى عليهما خرقة مبلولة (بالماء بين شفتيه فيمسح
اسنانه وفي منخريه فينظفهما) بعد غسل كفى الميت فيقوم المسح فيهما مقام
غسلهما خوف تحريك النجاسة بدخول الماء جوفه (ولا يدخلهما) اى القم
والانف (الماء) لما تقدم (ثم ينوى غسله) لانه طهارة تعبدية فاشتراطتها
النية كغسل الجنابة (ويسمى) وجوبا لما تقدم (ويغسل برغوة الصدر)
المضروب (راسه ولحيته فقط) لان الراس اشرف الاعضاء والرغوة
لا تتعلق بالشعر (ثم يغسل شقه الايمن ثم) شقه (الايسر) للحديث السابق
(ثم) يغسله (كله) اى يفيض الماء على جميع بدنه يفعل ما تقدم (ثلاثا)
الا الوضوء ففي المرة الاولى فقط (يمر في كل مرة) من الثلاث (يده على
بطنه) ليخرج ما تخلف (فان لم ينق ثلاث غسلات زيد حتى ينق ولو جاوز
السبع) وكره اقتصاره في غسله على مرة ان لم يخرج منه شئ فيحرم
الاقتصار ما دام يخرج شئ على ما دون السبع وسن قطع على وتر
ولا تجب مباشرة الغسل فلو ترك تحت ميزاب ونحوه وحضر من يصلح
لغسله ونوى وسمى وعمه الماء كفى (ويجعل في الغسلة الاخيرة) ندبا
(كافورا) وسدرا لانه يصلب الجسد ويطرد عنه الهوام برائحته (والماء

(الحار) يستعمل اذا احتج اليه (والاشنان) يستعمل اذا احتج اليه (والخلال يستعمل اذا احتج اليه) فان لم يحتج اليها كرهت (ويقص شاربه ويقلم اظفاره) ندبا ان طالا ويؤخذ شعر ابطيه ويجعل المأخوذ معه كعضو ساقط وحرم حلق راسه واخذ عاتيه كحقتن (ولا يسرح شعره) اي يكره ذلك لما فيه من تقطيع الشعر من غير حاجة اليه (ثم ينشف) ندبا (بشوب) كما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويظفر) ندبا (شعرها) اي الاتى (ثلاثة قرون ويسدل وراءها) لقول ام عطية فظفرنا شعرها ثلاثة قرون والقيناه خلفها راوه البخاري (وان خرج منه) اي من الميت (شيء بعد سبع) غسالات (حتى المحل بقطن) لينع الخارج كالمستحاضة (فان لم يستمسك) بالقطن (فبطين حر) اي خالص لان فيه قوة تمنع الخارج (ثم يغسل المحل) المتجس بالخارج (ويوضا) الميت وجوبا كالجنب اذا احدث بعد الغسل (وان خرج) منه شيء (بعد تكفينه لم يعد الغسل) دفعا للمشقة ولا بأس بقول غاسل له اقلب يرحمك الله ونحوه ولا بفعله في حمام (ومحرم) محجج او عمرة (ميت كفى يغسل بماء وسدر) لا كافور (ولا يقرب طيبا) مطلقا (ولا يلبس ذكر مخيطا) من قيص ونحوه (ولا يغطي راسه ولا وجهه اني) محرمة ولا يؤخذ شيء من شعرها وظفرها لما في الصحيحين من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في محرم مات غسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تخطوه ولا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا ولا تمنع معتدة من طيب وتزال اللصوق لغسل واجب ان لم يسقط من جسده شيء بازالتها فيمسح عليها كحيرة الحى ويزال خاتم ونحوه ولو بيرده (ولا يغسل شهيد) معركة ومقتول ظلما ولو اثنين او غير مكلفين لانه صلى الله عليه وسلم في شهيد احد امر بدفنه بدمائهم ولم يغسلهم وروى ابو داود عن سعيد بن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد وصححه الترمذي (الا ان يكون) الشهيد او المقتول ظلما (جنباً) او وجب عليهما الغسل لحيض او نفاس او اسلام (ويدفن) وجوبا (بدمه) الا ان تخلطه نجاسة فيغسل او (في ثيابه) التي قتل فيها (بعد نزع السلاح والجلود عنه) لما روى ابو داود وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

امر يقتل احد ان يزرع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا في ثيابهم بدمائهم (وان سلبها كفن بغيرها) وجوبا (ولا يصلى عليه) للاخبار لكونهم احياء عند ربهم (وان سقط عن دابته) او شاهق بغير فعل العدو (او وجد ميتاً ولا اثر به) او مات حتف انفه او برفسة او عاد سهمه عليه (او حمل فاكل) او شرب او نام او بال او تكلم او عطس (او طال بقاؤه عرفاً غسل وصلى عليه) كغيره ويغسل الباغي ويصلى عليه ويقتل قاطع الطريق ويغسل ويصلى عليه ثم يصلب (والسقط اذا بلغ اربعة اشهر غسل وصلى عليه) وان لم يستهل لقوله عليه السلام والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة رواد احمد وابو داود وتستحب استميتته فان جهل اذكر هو ام انثى سمي بصالح ايما (ومن تعذر غسله) لعدم الماء او غيره كالخرق والجذام والتبضع (ييم) كالجنب اذا تعذر عليه الغسل وان تعذر غسل بعضه غسل ما امكن وييم للباقي (و) يجب (على الغاسل ستر ما رآه) من الميت (ان لم يكن حسناً) فيلزمه ستر الشر لا اظهار الخير وزجوا للمحسن ونحاف على المسيء ولا تشهد الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم ويحرم سوء الظن بمسلم ظاهر العدالة ويستحب ظن الخير بالمسلم ~~في~~ فصل ~~في~~ في الكفن (يجب تكفينه في ماله) لقوله عليه السلام في المحرم كفنوه في ثوبه (مقدما على دين) ولو برهن (وغیره) من وصية وارث لان المفلس يقدم بالكسوة على الدين فكذا الميت فيجب لحق الله وحق الميت ثوب لا يصف البشرة يستر جميعه من ملبوس مثله ما لم يوص بدونه والجديد افضل (فان لم يكن له) اي للميت (مال ف) كفته ومؤنة تجهيزه (على من تلزمه نفقته) لان ذلك يلزمه حال الحياة فكذا بعد الموت (الا الزوج لا يلزمه كفن امراته) ولو غنيا لان الكسوة وجبت عليه بالزوجية واتمكن من الاستناع وقد انقطع ذلك بالموت فان عدم مال الميت ومن تلزمهم نفقته فمن بيت المال اذا كان مسلماً فان لم يكن فعلى المسلمين العالمين بحاله قال الشيخ تقي الدين من ظن ان غيره لا يقوم به تعين عاينه فان اراد بعض الورثة ان ينفرد به لم يلزم بقية الورثة قبوله لكن ليس للبقية نبشه وسلبه من كفته بعد دفنه واذا مات انسان مع جماعة في سفر كفنوه من ماله فان لم يكن كفنوه ورجعوا على تركته او من تلزمه نفقته ان نوا الرجوع (ويستحب تكفين رجل في ثلاث لفاف بيض) من قطن

لقول عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض
سجولية جدد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادراجاً متفق عليه
ويقدم بتكفين من يقدم بغسل ونائبه كهو والاولى توليه بنفسه (تجمر) اي تجر
بعد رشها بماء ورد او غيره ليعلق (ثم يبسط بعضها فوق بعض) اوسعها
واحسنها اعلاها لان عادة الحى جعل الظاهر الفخر ثيابه (ويجعل الخنوط) وهو
اخلط من طيب بعد للميت خاصة (فيما بينها) لا فوق العليا لكرامة عمر وابنه
وابى هريرة (ثم يوضع) الميت (عليها) اي اللقائف (مستلقيا) لانه
امكن لادراجه فيها (ويجعل منه) اي من الخنوط (في قطن بين
اليته) ليرد ما يخرج عند تحريكه (ويشد فوقها خرقه مشقوقة الطرف
كالثبان) وهو السراويل بلا اكمام (تجمع اليته ومثانته ويجعل الباقي)
من القطن المخطط (على منافذ وجهه) عينيه ومنخريه واذنيه وفه لان
في جعلها على المنافذ منعا من دخول الهوام (و) على (مواضع
سجوده) ركبتيه ويديه وجهته واثفه واطراف قدميه تشريفا لها وكذا
مغابنه كطى ركبتيه وتحت ابطينه وسرته لان ابن عمر كان يتبع مغابن الميت
ومرافقه بالمسك (وان طيب) الميت (كله فحسن) لان انسا طلى بالمسك
وطلى ابن عمر ميتا بالمسك وكره داخل عينيه وان يطيب بورس وزعفران
وطليه بما يسكه كصبر مالم ينقل (ثم يرد طرف اللقافة العليا) من
الجانب الايسر (على شقه الايمن ويرد طرفها الاخر فوقه) اي فوق
الطرف الايمن (ثم) يفعل (بالثانية والثالثة كذلك) اي كالاولى (ويجعل
اكثر الفاضل) من كفته (عند راسه) لشرفه ويعيد الفاضل على وجهه
ورجليه بعد جمعه ليصير الكفن كالكبس فلا ينتشر (ثم يعقدها) لئلا
تنتشر (وتحل في القبر) لقول ابن مسعود اذا ادخلتم الميت القبر فحلوا
العقد رواء الاثرم وكره تخريق اللقائف لانه افساد لها (وان كفن في
قميص وميزر ولقافة جاز) لانه عليه السلام البس عبدالله بن ابي قيسه
لما مات رواء البخاري وعن عمرو ابن العاص ان الميت يوزر ويقمص
ويلف باللقافة وهذا عادة الحى ويكون التميمي بكمين ودخاريص لا يزر
(وتكفن المرأة) والحنثى ندبا (في خمسة اثواب) بيض من قطن
(ازار وخمار وقميص ولقافين) لما روى احمد وابو داود وفيه ضعف
عن ليلي الثقفية قالت كنت فحين غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم اللقافة ثم
ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قال احمد الحقا الازار والدرع القميص
فتوزر بالميزر ثم تلبس بالقميص ثم تخمر ثم تلف باللقافين ويكفن صبي
في ثوب ويباح في ثلاثة مالم يرثه غير مكلف وصغيرة في قميص ولقافين
(والواجب للميت) مطلقا (ثوب يستر جميعه) لان العورة المغلظة يحزى
في سترها ثوب واحد فكفن الميت اولى ويكره بصوف وشعر ويحرم بجلود
ويجوز في حرير لضرورة فقط فان لم يجد الا بعض ثوب ستر العورة
كحال الحياة والباقي بحشيش او ورق وحرم دفن حلى وثياب غير الكفن
لانه اضاءة مال وحلى اخذ كفن ميت لحاجة حر وبرد بمنه فصل
في الصلاة على الميت تسقط بمكلف وتسبى جماعة وان لاتنقص الصفوف
عن ثلاثة و (السنة ان يقوم الامام عند صدره) اي صدر ذكر (وعند
وسطها) اي وسط انثى والحنثى بين ذلك والاولى بها وصيه العدل فسيد
برقيقه فالسلطان فثأبه الامير فالحاكم فالاولى بغسل رجل فزوج بعد
ذوى الارحام ومن قدمه ولى بمنزلة لامن قدمه وصى واذا اجتمعت جنايز
قدم الى الامام افضلهم وتقدم فاسن فاسبق ويقرع مع التساوى وجمعهم
بصلاة افضل ويجعل وسط انثى حذاء صدر ذكر وحنثى بينهما (ويكبر اربعا)
كتكبير النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي اربعا متفق عليه (يقرا في الاولى)
اي بعد التكبيرة الاولى وهي تكبيرة الاحرام (بعد التعوذ) والبسلة (الفاتحة)
سراولو ليلا لما روى ابن ماجة عن ام شريك الانصارية قالت امرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ولا يستفتح
ولا يقرأ سورة معها (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في) اي بعد تكبيرة
(الثانية) كالصلاة في (التشهد) الاخير لما روى الشافعي عن ابي امامة
ابن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان السنة
في الصلاة على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة
الاولى سرا في نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء
للميت ثم يسلم (ويدعوا في الثالثة) لما تقدم (فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا
وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا انك تعلم منقلبنا ومثوانا
وانت على كل شيء قدير اللهم من احبته منا فاحبه على الاسلام والسنة
ومن توفيته منا فتوفه عليهما) رواء احمد والترمذي وابن ماجة من حديث

ابن هريرة لكن زاد فيه الموفق وانت على كل شيء قدير ولفظ السنة
 (اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله) بضم الزاي
 وقد تسكن وهو القرى بضم النون والزاي ما تبيها للضيف اول ما يقدم .
 (واوسع مدخله) بفتح الميم مكان الدخول وبفتحها الادخال (واغسله
 بالماء والتلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من
 الدنس وابد له دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجته وادخله الجنة
 واعذه من عذاب القبر وعذاب النار) رواه مسلم عن عوف ابن مالك انه
 سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك على جنازة حتى تمى ان يكون
 ذلك الميت وفيه وابد له اهلا خيرا من اهله وادخله الجنة وزاد الموفق
 لفظ من الذنوب (وافصح له في قبره ونور له فيه) لانه لا يق بالجل وان
 كان الميت انى انت الضمير وان كان حتى قال هذا الميت ونحوه ولا بأس
 بالاشارة بالاصبع حال الدعاء للميت (وان كان) الميت (صغيرا) ذكر او انا
 او بلغ مجنوننا واستمر (قال) بعد ومن توفيقه منا فتوفه عليهما (اللهم
 اجعله ذخرا لوآله وفرطا) اى سابقا مهيا لمصالح وآله في الآخرة سواء
 مات في حياة ابويه او بعدهما (وشفيعا تجابا اللهم ثقل به موازينهما واعظم
 به اجورهما والحقه بصالح سلف المؤمنين واجعله في كفالة ابراهيم وقه
 برحمتك عذاب الجحيم) ولا يستغفر له لانه شافع غير مشفوع فيه ولا جرى
 عليه قلم واذا لم يعرف اسلام والديه دعا لوالديه (ويقف بعد الرابعة قليلا)
 ولا يدعوا ولا يشهد ولا يسج (ويسلم) تسليمة (واحدة عن يمينه)
 روى الجوزجاني عن عطا ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم
 في الجنازة تسليمة واحدة ويجوز تلقاء وجهه وتانية ويسن وقوفه حتى
 ترفع (ويرفع يديه) ندبا (مع كل تكبيرة) لما تقدم في صلاة العيدين
 (وواجبها) اى الواجب في صلاة الجنازة مما تقدم (قيام) في فرضها
 (وتكبيرات) اربع (والفاحة) وتحميها الامام عن المأموم (والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ودعوة للميت والسلام) ويشترط لها النية
 فينوى الصلاة على الميت ولا يضر جهله بالذكر وغيره فان جهله نوى على
 من يصلى عليه الامام وان نوى احد الموتى اعتبار تعيينه وان نوى
 على هذا الرجل فبان امرأة او بالعكس اجز لقوة التعيين قاله
 ابو المعالي (واسلام الميت وطهارته) من الحدث والنجس

مع القدرة والا صلى عليه والاستقبال والسترة ككتوبة (وحضور الميت
 بين يديه) فلا تصح على جنازة محمولة ولا من وراء جدار . ولا من
 وراء خشب كالتابوت المغطا بخشب فلا تصح الصلاة على الميت وهو فيه
 بخلاف آله من غير ذلك فانها لا تنفع الصحة . (ومن فاتته شئ
 من التكبير قضاء) ندبا (على صفته) لان القضاء يحكى الاداء كسائر
 الصلوات والمنقضى اول صلاته يأتى فيه بحسب ذلك وان خشى رفعها تابع
 التكبير رفعت ام لا وان سلم مع الامام ولم يقضه صحت لقوله عليه السلام
 لعائشة ما فاتك لا قضا عليك (ومن فاتته الصلاة عليه) اى على الميت
 (صلى على القبر) الى شهر من دفنه لما فى الصحيحين من حديث ابن هريرة
 وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر وعن سعيد ابن
 المسيب ان ام سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها
 وقد مضى لذلك شهر رواه الترمذى ورواته ثقات قال احمد اكثر ما سمعت هذا
 وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة (و) يصلى (على غائب) عن البلد ولو
 دون مسافة قصر فيجوز صلاة الامام والاحاد عليه (بالنية الى شهر) لصلاته
 عليه السلام على النجاشى كما فى المتفق عليه عن جابر وكذا غريق واسير
 ونحوهما وان وجد بعض ميت لم يصل عليه فككله الا الشعر والظفر
 والسن فيغسل ويكفن ويصلى عليه ثم ان وجد الباقي فكذلك ويدفن بجنبه
 ولا يصلى على ما كول ببطن آكل ولا مستحيل باحراق ونحوه ولا على
 بعض حى مدة حياته (ولا) يسن ان (يصلى الامام) الاعظم ولا امام
 كل قرية وهو واليها فى القضاء (على الغال) وهو من كتم شيئا مما غنمه لما
 روى زيد بن خالد قال توفى رجل من جهينة يوم خيبر فذكر ذلك لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه القوم فلما
 راي ما بهم قال ان صاحبكم غل فى سبيل الله ففتشنا متاعه فوجدنا فيه
 خرزا من خرز اليهود ما يساوى درهمين رواه الحمسة الا الترمذى واحتج
 به احمد (ولا على قاتل نفسه) عمدا لما روى جابر بن سمرة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم جاوه برجل قد قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه رواه مسلم
 وغيره والمشاقص جمع مشقص ككبر نصل عريض او سهم فيه ذلك او نصل
 طويل او سهم فيه ذلك يرمى به الوحش (ولا بأس بالصلاة عليه) اى على
 الميت (فى المسجد) ان امن تلويثه لقول عائشة صلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم على سهل بن بيضا في المسجد رواه مسلم وصلى على ابي بكر وعمر فيه رواه سعيد والمصلي قبراط وهو امر معلوم عند الله تعالى وله تمام دفنها اخر بشرط ان لا يفارقها من الصلاة حتى تدفن **فصل** في حمل الميت ودفنه ويسقطان بكافر وغيره كتكفينه لعدم اعتبار النية (ويسن التبريع في حمله) لما روى سعيد وابن ماجة عن ابي عبيدة ابن عبد الله ابن مسعود عن ابيه قال من اتبع جنازة فلحمله بجوانب السرير كلها فانه من السنة ثم ان شاء فليطوع وان شاء فليدع اسناده ثقات الا ان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه لكن كرهه الاجرى وغيره اذا ازدحوا عليها فيسن ان يحمله اربعة والتبريع ان يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة على كتفه اليمين ثم ينتقل الى المؤخرة ثم يضع قائمته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم ينتقل الى المؤخرة (ويباح) ان يحمل به كل واحد على عاتقه (بين العمودين) لانه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وان كان الميت طفلا فلا بأس بحمله على الايدي ويستحب ان يكون على نعش فان كانت امرأة استحب تغطية نعشها بكبة لانه استر لها ويروى ان فاطمة صنع لها ذلك بامرها ويجعل فوق المكبة ثوب وكذا ان كان بالميت حذب ونحوه وكره تغطيته بغير ابيض ولا بأس بحمله على دابة لغرض **صح** كبعد قبره (ويسن الاسراع بها) دون الحطب لقوله عليه السلام اسرعوا بالجنازة فان تك صالحة فخير تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم متفق عليه (و) يسن (**صكون** المشاة امامها) قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة (و) كون (الركبان خلفها) لما روى الترمذي وصححه عن المغيرة بن شعبة مرفوعا الراكب خلف الجنازة وكره ركوب لغير حاجة وعود (ويكره جلوس تابعها حتى توضع) بالارض للدفن الا لمن بعد لقوله عليه السلام من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع متفق عليه عن ابي سعيد وكره قيام لها ان جاءت اومرت به وهو جالس ورفع الصوت معها ولو بقرأة وان تتبعها امرأة وحرم ان يتبعها مع منكر ان عجز عن ازالته والا وجبت (ويسجى) اى يغطي ندبا (قبر امرأة) وحتى (فقط) ويكره لرجل بلا عذر لقول على وقد مر يقوم دفنوا ميتا وبسطوا على قبره الثوب فجذبه وقال اغا يصنع هذا بالنساء رواه سعيد (والحد افضل من الشق) لقول سعد الحدوا الى الحد وانصبوا على اللبن

نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم والحد هو ان يحفر اذا بلغ قرار القبر في حائط القبر مكانا يسع الميت وكونه مما يلي القبلة افضل والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر او بينى جانباه وهو مكروه بلا عذر كادخاله خشبا وما مسته نار ودفن في تابوت وسن ان يوسع ويعمق قبر بلا حد ويكفى ما يمنع السباع والرايحة ومن مات في سفينة ولم يمكن دفنه اتى في البحر سلا كادخاله القبر بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه وتثقبه بشئ (ويقول مدخله) ندبا (بسم الله وعلى ملة رسول الله) لامره عليه السلام بذلك رواه احمد عن ابن عمر (ويضعه) ندبا (في لحد على شقه اليمين) لانه يشبه النائم وهذه سنته ويقدم بدفن رجل من يقدم بغسله وبعد الا جانب محارمه من النساء ثم الاجنبيات ودفن امرأة محارمها الرجال فزوج فاجانب ويجب ان يكون الميت (مستقبل القبلة) لقوله عليه السلام في الكعبة قبلتكم احياء وامواتا وينبى ان يدنى من الحائط ليلا ينكب على وجهه وان يسند من ورائه بتراب ليلا ينقلب ويجعل تحت راسه لبنة ويشرح اللحد باللبن ويتعاهد خلاله بالمدن ونحوه ثم يعطين فوق ذلك وحنو التراب عليه ثلاثا باليد ثم يمال وتلقينه والدعاء له بعد الدفن عند القبر ورشه بماء بعد وضع حصبا عليه (ويرفع القبر عن الارض قدر شبر) لانه عليه السلام رفع قبره عن الارض قدر شبر رواه الساجي من حديث جابر ويكره فوق شبر ويكون القبر (مستويا) لما روى البخار عن سفيان الثمار انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستويا لكن من دفن بدار حرب لتعذر نقله فالاولى تسويته بالارض واخفاؤه (ويكره تجصيصه) وتزويقه وتحليته وهو بدعة (والبنا) عليه لاصقه اولا لقول جابر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يحصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه رواه مسلم (و) تكره (الكتابة والجلوس والوطى عليه) لما روى الترمذي وصححه من حديث جابر مرفوعا نهى ان تجصص القبور وان يكتب عليها وان توطأ وروى مسلم عن ابي هريرة مرفوعا لان يجلس احدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير من ان يجلس على قبر (و) يكره (الاتكا اليه) لما روى احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى عمرو ابن حزم متكيا على قبر فقال لا تؤذه ودفن بهجرا افضل لانه عليه السلام كان يدفن اصحابه بالقيع سوى النبي صلى الله عليه وسلم واختار صاحباه الدفن عنده تسرفا وتبركا وجاءت اخبار تدل على دفنهم كما وقع ويكره الحديث في امر

الدنيا عند القبور والمشي بالنعل فيها الا خوف نجاسة او شوك وتبسم
وفحك اشد ويحرم اسراجها واتخاذ المساجد والتخلي عليها وبينها (ويحرم
فيه) اى فى قبر واحد (دفن اثنين فاكتر) معا او واحدا بعد آخر قبل
بلاء السابق لانه عليه السلام كان يدفن كل ميت فى قبر وعلى هذا استمر
فعل اصحابه ومن بعدهم وان حفر فوجد عظام ميت دفنها وحفر فى مكان
اخر (الا لضرورة) ككثرة الموتى وقلة من يدفنهم وخوف الفساد عليهم لقوله
عليه السلام يوم احد ادفنوا الاثنين والثلاثة فى قبر واحد رواه النسائي
ويقدم الافضل للقبلة وتقدم (ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب) ليصير
كل واحد كانه فى قبر منفرد وكره الدفن عند طلوع الشمس وقيامها
وغروبها ويجوز ليلا ويستحب جمع الاقارب فى بقعة لتسهيل زيارتهم قريبا
من الشهداء والصالحين لينتفع بمجاورتهم فى البقاع الشريفة ولو وصى ان يدفن فى
ملكه دفن مع المسلمين ومن سبق الى مسبة قدم ثم يقرع وان ماتت ذمية حاملة من
مسلم دفنها مسلم وحدها ان امكن والافغنا على جنبها الا يسرو ظهرها الى القبلة (ولا
تكره القراءة على القبر) لما روى انس مرفوعا من دخل المقابر فقرا فيها يسن خفف
عنهم يومئذ وكان له بعددهم حسنات وصح عن ابن عمر انه اوصى اذا دفن ان
يقرا عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها قاله فى المبدع (وائى قرينة) من دعاء
واستغفار وصلاة وصوم وحج وقراءة وغير ذلك (فعلها) مسلم (وجعل
ثوابها لميت مسلم او حتى نفعه ذلك) قال احمد الميت يصل اليه كل شئ من
الخير للنصوص الواردة فيه ذكره المجد وغيره حتى لو اهداها للنبي صلى
الله عليه وسلم جاز ووصل اليه ثوابها (ويسن ان يصلح لاهل الميت طعام
يبعث به اليهم) ثلاثة ايام لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد
جاءهم ما يشغلهم رواه الشافعي واحمد والترمذي وحسنه (ويكره لهم)
اى لاهل الميت (فعله) اى فعل الطعام (للناس) لما روى احمد عن
جرير قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة
واسناده ثقات ويكره الذبح عند القبور والاكل منه لخبر انس لا عقر فى
الاسلام رواه احمد باسناد صحيح وفى معناه الصدقة عند القبر فانه يحدث
وفيه رياء **فصل تسن زيارة القبور** وحكاة النووي اجماعا لقوله
عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواه مسلم والترمذي
وزاد فانها تذكر الآخرة وسن ان يقف زائر امامه قريبا منه كزيارته فى

حياته (الا للنساء) فتكره لهن زيارتها غير قبره صلى الله عليه وسلم وقبر
صاحبه رضى الله عنهما روى احمد والترمذي وصححه عن ابى هريرة ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور (و) يسن ان (يقول
اذا زارها او مر بها السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم
للاحقون يرحم الله المستقدمين منكم والمتأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية
اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم) للاخبار الواردة
بذلك وقوله ان شاء الله بكم للاحقون استتانا للتبرك او راجع للقوق لا
لموت او الى البقاع ويسمع الميت الكلام ويعرف زائره يوم الجمعة بعد الفجر
قبل طلوع الشمس وفى الغيبة يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد وتباح
زيارة قبر كافر (وتسن تعزية) المسلم (المصاب بالميت) ولو صغيرا قبل
الدفن وبعده لما روى ابن ماجة واسناده ثقات عن عمرو بن حزم مرفوعا
ما من مؤمن يعزى اخاه بمصيبة الا كساه الله من حلل الكرامة يوم
القيامة ولا تعزية بعد ثلاث فيقال لمصاب بمسلم اعظم الله اجره واحسن
عزرك وغفر لميتك وبكافر اعظم الله اجره واحسن عزرك وتحرم تعزية
كافر وكره تكرارها ويرد معزى باستجاب الله دعاءك ورحمنا واياك واذا جاءته
التعزية فى كتاب ردها على الرسول لفظا (ويجوز البكا على الميت) لقول
انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم وعيناه تدمعان وقال ان الله لا يعذب
بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او يرحم
متفق عليه ويسن الصبر والرضى والاسترجاع فيقول انا لله وانا اليه
راجعون اللهم آجرتنى فى مصيبتى واخلف لى خيرا منها ولا يلزم الرضى
بمرض وفقر وعاهة ويحرم بفعل المعصية وكره لمصاب تغيير حاله وتعطيل
معاشه لا جعل علامة عليه ليعرف فيعزى وهجره للزينة وحسن الثياب
ثلاثة ايام (ويحرم النذب) اى تعداد محاسن الميت كقول واسيداه
وانقطاع ظهراه (والنياحة) وهى رفع الصوت بالنذب (وشق الثوب
ولطم الخد ونحوه) كصراخ ونفث شعر ونشره وتسويد وجه وخشه لما
فى الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من لطم الخدود
وشق الحيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفيهما انه صلى الله عليه وسلم بره
من الصالحة والخالقة والشاقة والصائقة التى ترفع صوتها عند المصيبة وفى
صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم لعن النائحة والمستعنة

كتاب الزكاة

لغة النما والزيادة يقال زكى الزرع اذا نما وزاد وتطلق على المدح والتطهير والصلاح وسمى المخرج زكاة لانه يزيد في المخرج منه ويقيه الافات وفي الشرع حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص (تجب) الزكاة في سائمة بهيمة الانعام والخارج من الارض والاثمان وعروض التجارة ويأتى تفصيلها (بشروط خمسة) احدها (حرية) فلا تجب على عبد لانه لا مال له ولا على مكاتب لانه عبد وملكه غير تام وتجب على مبعوض بقدر حرية (و) الثاني (اسلام) فلا تجب على كافر اصلى او مرتد فلا يقضيها اذا اسلم (و) الثالث (ملك نصاب) ولو اصفير او مجنون لعموم الاخبار واقوال الصحابة فان نقص عنه فلا زكاة الا الركاز (و) الرابع (استقراره) اى تمام الملك فى الجملة فلا زكاة فى دين الكتابة لعدم استقراره لانه يملك تعجيز نفسه (و) الخامس (مضى الحول) لقول عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول رواه ابن ماجة رفقا بالمالك ليتكامل الما فيواسى منه ويعفى فيه عن نصف يوم (فى غير العشر) اى الحبوب والثمار لقوله تعالى واتوا حقه يوم حساده وكذا المعدن والركاز والعسل قياسا عليهما فان استفاد مالا بارت او هبة ونحوها فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول الا نتاج السائمة وريح التجارة ولو لم يبلغ (التاج او الرمح) نصابا فان حوّلها حول اصلهما) فيجب ضمهما الى ما عنده (ان كان نصابا) لقول عمر استد عليهم بالسخلة ولا تاخذها منهم رواه مالك ولقول على عد عليهم الصغار والكبار فلو ماتت واحدة من الامهات فتبعت سخلة انقطع بخلاف ما لو تبعت ثم ماتت (والا) يكن الاصل نصابا فحول الجميع (من كاله) نصابا فلو ملك خمسا وثلاثين شاة فتبعت شيئا فشيئا فحولها من حين تبلغ اربعين وكذا لو ملك ثمانية عشر مثقالا وربعت شيئا فشيئا فحولها منذ بلغت عشرين ولا يبنى الوارث على حول الموروث ويضم المستفاد الى نصاب بيده من جنسه او فى حكمه ويتركى كل واحد اذا تم حوله (ومن كان له دين او حق) من مفصوب او مسروق او موروث مجهول ونحوه (من صدق وغيره) كثن مبيع وقرض (على ملى) باذل (او غيره ادى زكاته اذا قبضه لما مضى) روى عن

على لانه يقدر على قبضه والانتفاع به قصد بقاءه عليه الفرار من الزكاة اولا ولو قبض دون نصاب زكاة وكذا لو كان بيده دون نصاب وباقيه دين او غصب او ضال والحوالة به و الا برا كالتقبض (ولا زكاة فى مال من عليه دين ينقص النصاب م فالدين وان لم يكن من جنس المال مانع من وجوب الزكاة فى قدره (ولو كان المال) المزكى (ظاهرا) كالمواشى والحبوب والثمار (وكفارة كذبن) وكذا نذر مطلق وزكاة ودين حج وغيره لانه يجب قضاؤه اشبه دين الادمى ولقوله عليه السلام دين الله احق بالوفاء ومتى برى ابتدا حولا (وان ملك نصابا صغارا انقعد حوله حين ملكه) لعموم قوله عليه السلام فى اربعين شاة لانها تقع على الكبير والصغير لكن لو تغذت باللبن فقط لم تجب لعدم السوم (وان نقص النصاب فى بعض الحول) انقطع لعدم الشرط لكن يعفى فى الاثنان وقيم العروض عن نقص يسير كحبة وحبطين لعدم انضباطه (او باعه) ولو مع خيار بغير جنسه انقطع الحول (او ابدله بغير جنسه لافرازا من الزكاة انقطع الحول) لما تقدم ويستأنف حولا لا فى ذهب بفضة وبالعكس لانهما كالجنس الواحد ويخرج مما معه عند الوجوب واذا اشترى عرضا لتجارة بنقد او باعه به بنق على حول الاول لان الزكات تجب فى قيم العروض وهى من جنس النقد وان قصد بذلك الفرار من الزكاة لم تسقط لانه قصد به اسقاط حق غيره فلم يسقط كالمطلق فى مرض الموت فان ادعى عدم الفرار وثم قرينة عمل بها والا فقلوه (وان ابدله) بنصاب من (جنسه) كاربعة شاة بمثلها او اكثر (بنى على حوله) والزائد تبع للاصل فى حوله كتنج فلو ابدل مائة شاة بتاتين لزمه شاتان اذا حال حول المائة وان ابدله بدون نصاب انقطع (وتجب الزكاة فى عين المال) الذى لو دفع زكاته منه اجزأت كالذهب والفضة والقر والغنم السائمة ونحوها لقوله عليه السلام فى اربعين شاة شاة وفيما سقت السماء العشر ونحو ذلك وفى للظرفية وتعلقها بالمال كتعلق ارض جنابة برقة الجاني فلمالك اخراجها من غيره والنما بعد وجوبها له وان اتلفه لزمه ما وجب فيه وله التصرف فيه ببيع وغيره فلذلك قال (ولها تعلق بالذمة) اى ذمة المزكى لانه المطالب بها (ولا) يعتبر فى (وجوبها امكان الاداء) كسائر العبادات فان الصوم يجب على المريض والحائض والصلاة تجب على الغنى عليه والتاتم فوجب فى الدين والمال الغائب

ولحواه كما تقدم لكن لا يلزمه الاخراج قبل حصوله بيده (ولا) يعتبر في وجوبها ايضا (بقاء المال) فلا تسقط بتلفه فرط او لم يفرط كدين الادمي الا اذا تلف زرع او ثمر بجائحة قبل حصاد وجذاذ (والزكاة) اذا مات من وجبت عليه (كالدين في التركة) لقوله عليه السلام فدين الله احق بالوفاء فان وجبت وعليه دين برهن وضاق المال قدم والا تحاصا ويقدم نذر معين واضحية معينة ﴿ باب زكاة هبة الانعام ﴾ وهي الابل والبقر والغنم وسميت هبة لانها لا تتكلم (تجب) الزكاة (في ابل) بجثاى او صراب (وبقر) اهلية او وحشية ومنها الجواميس (وغنم) ضان او معز اهلية او وحشية (اذا كانت) لدر ونسل لا لعمل وكانت (سائمة) اى راعية للمباح (الحول او اكثره) لحديث بهز ابن حكيم عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ابل سائمة في كل اربعين ابنة لبون رواه احمد وابوداود والنساي وفي حديث الصديق وفي الغنم في سائماتها الى آخره فلا تجب في معلوفة ولا اذا اشترى لها ما تأكله او جمع لها من المباح ما تأكله (فيجب في خمس وعشرين من الابل بنت مخاض) اجماعا وهي ما تم لها سنة سميت بذلك لان امها قد حلت والماخض الحامل وليس كون امها ماخضا شرط وانما ذكر تعريفها بغالب احوالها (و) يجب (فيما دونها) اى دون خمس وعشرين (في كل خمس شاة) بصفة الابل ان لم تكن معينة ففي خمس من الابل كرام سخان شاة كريمة سائمة وان كانت الابل معينة ففيها شاة صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص الابل ولا يحزى بعير ولا بقرة ولا نصفان شاتين وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه اجماعا في الكل (وفي ست وثلاثين بنت لبون) ما تم لها سنتان لان امها قد وضعت غالبا فهي ذات لبن (وفي ست واربعين حقة) ما تم لها ثلاث سنين لانها استحققت ان يطررها الفحل وان يحمل عليها وتركب (وفي احدى وستين جذعة) بالذال المعجمة ما تم لها اربع سنين لانها تجذع اذا سقط سنها وهذا اعلا سن يجب في الزكاة (وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان) اجماعا (فاذا زادت عن مائة وعشرين واحدة فثلاث بنات لبون) لحديث الصدقات الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند ال عمر ابن الخطاب رواه ابو داود والترمذى وحسنه (ثم في كل اربعين بنت لبون

(وفي كل خمسين حقة) ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين حقتان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وهكذا فاذا بلغت مائتين خير بين اربع حقتان وخمس بنات لبون ومن وجبت عليه بنت لبون مثلاً وعدمها او كانت معينة فله ان يعدل الى بنت مخاض ويدفع حبرانا او الى حقة ويأخذها وهو شاتان او عشرون درهما ويجزى شاة وعشرة دراهم ويتعين على ولي محجور عليه اخراج ادون مجزى ولا دخل لحيران في غير ابل ﴿ فصل ﴾ في زكاة البقر وهي مشتقة من بقرت الشئ اذا شققته لانها تبقر الارض بالحراثة (ويجب في ثلاثين من البقر) اهلية كانت او وحشية (تبيع او تبيعة) لكل منهما سنة ولا شئ فيما دون الثلاثين لحديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن (و) يجب (في اربعين مسنة) لها سنتان ولا يحزى مسن ولا تبيعان (ثم) يجب (في كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة) فاذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كاية وعشرين خير لحديث معاذ رواه احمد (ويجزى الذكر هنا) وهو التبيع في الثلاثين من البقر لورود النص فيه (و) يحزى (ابن لبون) وحق وجذع (مكان بنت مخاض) عند عدمها (و) يحزى الذكر (اذا كان النصاب كله ذكورا) سواء كان من ابل او بقر او غنم لان الزكاة مواساة فلا يكلفها من غير ماله ﴿ فصل ﴾ في زكاة الغنم (ويجب في اربعين من الغنم) ضانا كانت او معزا اهلية او وحشية (شاة) جذع ضان او ثنى معز ولا شئ فيما دون الاربعين (وفي مائة وحدى وعشرين شاتان) اجماعا (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ثم) تستقر الفريضة (في كل مائة شاة) ففي خمسمائة خمس شياه وفي ستماية ست شياه وهكذا ولا تؤخذ عرمة ولا معينة لا ينسحق بها الا ان كان الكل كذلك ولا حامل ولا الربا التى تربى ولدها ولا طروقة الفحل ولا كريمة ولا اكولة الا ان يشأ ربها وتؤخذ مريضة من مراض وصغيرة من صغار غنم لا ابل وبقر فلا يحزى فصلا وعجاجيل وان اجتمع صغار وكبار وصحاح ومعيات وذكور واناث اخذت اثنى صحيفة كبيرة على قدر قيمة المالين وان كان النصاب نوعين كجثاى وعمران وبقر وجواميس وضان ومعز اخذت الفريضة من احدها على قدر قيمة المالين (والحلطة) بضم الحاء اى الشركة (تصير المالين) المختلطين

(كا) لمال (الواحد) ان كانا نصابا من ماشية والخليطان من اهل وجوبها سواء كانت خلطة اعيان بكونه مشاعا بان يكون لكل نصف او نحوه او خلطة اوصاف بان تميز ما لكل واشتركا في مراح بضم الميم وهو المبيت والماوى ومسرح وهو ما تجتمع فيه لذهب للرعى ومحلب وهو موضع الحلب وغل بان لا يختص بطرق احد المالكين ومرعى وهو موضع الرعى ووقته لقوله عليه السلام لا يجتمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية رواه الترمذى وغيره فلو كان لانسان شاة ولاخر تسعة وثلاثون او لاربعة رجال اربعون شاة لكل واحد شاة واشتركا حولا تاما فعليه شاة على حسب ملكهم واذا كان لثلاثة مائة وعشرون شاة لكل واحد اربعون ولم يثبت لاحدهم حكم الانفراد فى شى من الحول فعلى الجميع شاة اثلاثا ولا اثر للخلطة من ليس من اهل الزكاة ولا فيما دون نصاب ولا خلطة منصوب واذا كانت سائمة الرجل متفرقة فوق مسافة قصر فلكل محل حكمه ولا اثر للخلطة ولا للتفريق فى غير ماشية ويحرمان فرارا لما تقدم باب زكاة الجبوب والثمار محمد قال تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض والزكاة تسمى نفقة (تجب) الزكاة (فى الجبوب كلها) كالخلطة والشعير والارز والدخن والباقلا والعدس والحمص وسائر الجبوب (ولو لم تكن قوتا) كحب الرشاد والفجل والقرطم والابازير كلها كالسفرة والكمون وبزر الكتان والقثا والخيار لعموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء والعيون العشر رواه البخارى (وفى كل ثمر يكال ويدخر) لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فدل على اعتبار التوسيق وما لا يدخر لا تكمل فيه النعمة لعدم النفع به مالا (كتمر وزبيب) ولوز وفستق وبندق ولا تجب فى سائر الثمار ولا فى الحضر والبقول والزهور ونحوها غير صعتر واشنان وسناق وورق شجر يقصد كسده وخطمى وآس فيجب فيها لانها مكية مدخرة (ويعتبر) لوجوب الزكاة فى جميع ذلك (بلوغ نصاب قدره) بعد تصفية حب من قشره وجفاف غيره خمسة اوسق لحديث ابى سعيد الخدرى يرفعه ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواه الجماعة والوسق ستون صاعا وتقدم انه خمسة ارطال وثلاث عراقى فهى (الف وستماية رطل عراقى) والف واربعماية

وثمانية وعشرون رطلا واربعة اسباع رطل مصرى وثلاث مائة واثنان واربعون رطلا وستة اسباع رطل دمشق ومائتان وسبعة وخمسون رطلا وسبع رطل قدسى والوسق والصاع والمد مكاييل نقلت الى الوزن لتحفظ وتقل وتعتبر بالبر الرزين فمن اتخذ مكيلا يسع صاعا منه عرف به ما بالغ حد الوجوب من غيره (وتضم) انواع الجنس من (ثمرة العام الواحد) وزرعه (بعضها الى بعض) ولو مما يحصل فى السنة هليين (فى تكميل النصاب) لعموم الخبر وكما لو بدا صلاح احداها قبل الاخرى سواء اتفق وقت اطلاعها او ادراكها او اختلف تعدد البلد او لا (لاجنس الى اخر) فلا يضم بر لشعير ولا تمر لزبيب فى تكميل نصاب كالمواشى (ويعتبر) ايضا لوجوب الزكاة فيما تقدم (ان يكون النصاب مملوكا له وقت وجوب الزكاة) وهو بدو الصلاح (فلا تجب فيما يكتسبه اللقاط او يأخذه بمصاده) وكذا ماملuke بعد بدو الصلاح بشرا او ارث او غيره (ولا فيما يحتنيه من المباح كالبعطم والزعل) بوزن جعفر وهو شعير الجبل (وبزر قطونا) وحب غام (ولو نبت فى ارضه) لانه لا يملكه بملكه الارض فان نبت بنفسه ما يزرعه الاذى كمن سقط له حب خلطة فى ارضه او ارض مباحة ففيه الزكاة لانه يملكه وقت الوجوب وهو فصل يجب عشره وهو واحد من عشرة (فما سقى بلا مؤنة) كالغيث والسيوح والبعل الشارب بعروقه (و) يجب (نصفه) اى نصف العشر (معها) اى مع المؤنة كالدولاب تديره البقر والنواضح يستقى عليها لقوله عليه السلام فى حديث ابن عمر وماسقى بالنضح نصف العشر رواه البخارى (و) يجب (ثلاثة ارباعه) اى ارباع العشر (بهما) اى فيما يشرب بلا مؤنة وبمؤنة نصفين قال فى المبدع بغير خلاف نعلمه (فان تفاونا) اى السقى بمؤنة وبغيرها فالاعتبار (بأكثرها نفعا) وغوا لان اعتبار عدد السقى وما يسقى به فى كل وقت مشقة فاعتبر الاكثر كالسوم (ومع الجهل) بأكثرها نفعا (العشر) ليخرج من عهدة الواجب بيتين واذا كان له حائطان احدهما يسقى بمؤنة والاخر بغيرها ضحا فى النصاب ولكل منهما حكم نفسه فى سقيه بمؤنة وبغيرها ويصدق مالك فيما سقى به (واذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة) لانه يقصد للاكل والاقليات كاليابس فلو باع الحب او الثمرة او تلفا بتمديه بعد ان سقط وان قطعتهما او باعهما قبله فلا زكاة ان لم يقصد الفرار منها (ولا يستقر

الوجوب الا يجعلها في اليد (ونحوه) وهو موضع تيسرها وتيسرها لانه قبل ذلك في حكم ما لم تثبت اليد عليه (فان تلفت) الحبوب او الثمار (قبله) اي قبل جعلها في اليد (بغير تعد منه) ولا تفريط (سقطت) لانها لم تستقر وان تلف البعض فان كان قبل الوجوب زكى الباقي ان بلغ نصابا والا فلا وان كان بعده زكى الباقي مطلقا حيث بلغ مع التالف نصابا ويلزم اخراج حب مصفى وغر يابس ويحرم شرا زكاته او صدقته ولا يصح ويزكى كل نوع على حدته (ويجب العشر) او نصفه (على مستاجر الارض) دون مالكيها كالمستعير لقوله تعالى واتوا الحق يوم حصاده ويجمع العشر والخراج في ارض خراجية ولا زكاة في قدر الخراج ان لم يكن له مال آخر (واذا اخذ من ملكه او موات) كرؤس الجبال (من العسل مائة وستين رطلا حراقيا ففيه عشرة) قال الامام اذهب الى ان في العسل زكاة العشر قد اخذ صر منهم الزكاة ولا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر كالمثل والترجيل ومن زكى ما ذكر من المعشرات مرة فلا زكاة فيه بعد لانه غير مرصود للبقاء والمعدن ان كان ذهبيا او فضة ففيه ربع عشرة ان بلغ نصابا وان كان غيرهما ففيه ربع عشر قيمته ان بلغت نصابا بعد سبك وتصفيه ان كان المخرج له من اهل وجوب الزكاة (والركاز ما وجد من دفن الجاهلية) بكسر الدال اي مدفونهم او من تقدم من كفار عليه او على بعضه علامة كفر فقط (فيه الخمس) في قليله وكثيره ولو عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الخمس متفق عليه عن ابي هريرة ويصرف مصرف الفيء المطلق للمصالح كلها وبقية لواجده ولو اجبرا لغير طلبه وان كان على شئ منه علامة المسلمين فلقطة وكذا ان لم تكن علامة ^{في} باب زكاة التقدين ^{في} اي الذهب والفضة (يجب في الذهب اذا بلغ عشرين مثقالا وفي الفضة اذا بلغت مائتي درهم) اسلامي (ربع العشر منهما) لحديث ابن عمر وعائشة مرفوعا انه كان ياخذ من كل عشرين مثقالا نصف مثقال رواه ابن ماجة وعن علي بنحوه وحديث انس مرفوعا في الرقة ربع العشر متفق عليه والاعتبار بالدرهم الاسلامي الذي وزنه ستة دوانق والعشرة من الدراهم سبعة مثاقيل فالدرهم نصف مثقال وخمسه وهو خمسون حبة وخمسا حبة شعير والعشرون مثقالا خمسة وعشرون دينارا وسبعا دينار وتسعة على التحديد بالذي زنته درهم وثمان درهم ويزكى مغشوش اذا بلغ خالصه نصابا وزنا (ويضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب) بالاجزاء فلو ملك عشرة

مثاقيل ومائة درهم فكل منهما نصف نصاب ومجموعهما نصاب ويجزى اخراج زكاة احدهما من الاخر لان مقاصدهما وزكاتها متفقة فهما كنوعى جنس ولا فرق بين الحاضر والدين (وتضم قيمة العروض) اي عروض التجارة (الى كل منهما) كن له عشرة مثاقيل ومتاع قيمته عشرة اخرى او له مائة درهم ومتاع قيمته مثلها ولو كان ذهب وفضة وعروض ضم الجميع في تكميل النصاب ويضم جيد كل جنس ومضروبه الى رديه وتبره ويخرج من كل نوع بحصته والافضل من الاعلى ويجزى اخراج ردى عن اعلى مع الفضل (ويباح للذكر من الفضة الخاتم) لانه عليه السلام اتخذ خاتما من ورق متفق عليه والافضل جعل فسه مما يلي كفه وله جعل فسه منه ومن غيره والاولى جعله في يساره ويكره بسبابة ووسطى ويكره ان يكتب عليه ذكر الله قرانا او غيره ولو اتخذ لنفسه عدة خواتم لم تسقط الزكاة فيما خرج عن العادة الا ان يتخذ ذلك لولده او عبده (و) يباح له (قيعة السيف) وهي ما يجعل على طرف القبضة قال انس كانت قيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة رواء الاثرم (و) يباح له (حلية المنطقة) وهي ما يشد به الوسط وتسمى العامة الحياصة واتخذ الصحابة المناطق محلاة بالفضة (ونحوه) اي نحو ما ذكر كحلية الجوشن والحدودة والخف والزان وحمايل سيف لان ذلك يساوى المنطقة معنى فوجب ان يساويها حكما قال الشيخ تقي الدين وتركاش النشاب والكلاليب لانه يسير تابع ولا يباح غير ذلك كحلية المراكب ولباس الخيل كاللجم وتحلية الدواة والمقلمة والكمران والمشط والمكحلة والميل والمرآة والقنديل (و) يباح للذكر (من الذهب قيعة السيف) لان عمر كان له سيف فيه سبابك من ذهب وعثمان بن حنيف كان في سيفه سمار من ذهب ذكرها احمد وقيدتها باليسير مع انه ذكر ان قيعة سيف النبي صلى الله عليه وسلم كان وزنها ثمانية مثاقيل فيحتمل انها كانت ذهبا وفضة وقد رواه الترمذى كذلك (وما دعت اليه ضرورة كانت ونحوه) كرباط اسنان لان عرجة بن اسعد قطع انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا من فضة فانتن عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انفا من ذهب رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم وروى الاثرم عن موسى ابن طلحة وابي حمزة الضبي وابي رافع وثابت البناني واسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن

عبد الله انهم شدوا اسنانهم بالذهب (ويباح للنساء من الذهب والفضة ما جرت عادتهن بلبسه ولو كثر) كالطوق والخال والسوار والقرط وما في الخانق والمقالد والتاج وما اشبه ذلك لقوله عليه السلام احل الذهب والحرير للاناث من امتي وحرم على ذكورها ويباح لهما تحل بجهوه ونحوه وكره تختمهما بحديد وصفر ونحاس ورماس (ولا زكاة في حلبيهما) اى حلى الذكر والانثى المباح (المند للاستعمال او العارية) لقوله عليه السلام ليس في الحلى زكاة رواه الطبراني عن جابر وهو قول انس وجابر وابن عمر وعائشة واسما اختها حتى ولو اتخذ الرجل حلى النساء لعارتهن او بالعكس ان لم يكن فرراً (وان اعد) الحلى (للكرى او النفقة او كان محرماً) كسرج ولجام وانية (ففيه الزكاة) ان بلغ نصاباً وزناً لانها انما سقطت عما اعد للاستعمال بصرفه عن جهة التما فبقى ما اعداه على مقتضى الاصل فان كان معداً للتجارة وجبت الزكاة في قيمته كالعروض ومباح الصناعة اذا لم يكن للتجارة يعتبر في النصاب بوزنه وفي الاخراج بقيته ويحرم ان يحسلى مسجد او عيوة سقف او حائط بنقد ويجب ازالته وزكاته بشرطه الا اذا استهلك فلم يجتمع منه شيء (باب زكاة العروض) جمع عرض باسكان الزاء وهو ما اعد لبيع وشراء لاجل ربح سمي بذلك لانه يعرض لبيع ويشترى او لانه يعرض ثم يزول (اذا ملكها) اى العروض (بفعله) كالبيع والنكاح والخلع وقبول الهبة والوصية واسترداد المبيع (بنية التجارة) عند التملك او استحباب حكمها فيما تعرض عن عرضها (وبلغت قيمتها نصاباً) من احد التقدين (زكى قيمتها) لانها محل الوجوب لا اعتبار النصاب بها ولا تجزى الزكاة من العروض (فان ملكها) غير فعله كـ (ارث او) ملكها (بفعله بغير نية التجارة ثم نواها) اى التجارة بها (لم تصر لها) اى للتجارة لانها خلاف الاصل في العروض فلا تصير لها بمجرد النية الا حلى لبس اذا نواه لقنية ثم نواه للتجارة فيزكيه (وتقوم) العروض (عند) تمام (الحول بالاحظ للفقرا من عين) اى ذهب (او ورق) اى فضة فان بلغت قيمتها نصاباً باحد التقدين دون الآخر اعتبر ما تبلغ به نصاباً (ولا يعتبر ما اشترت به) لا قدرأ ولا جنساً روى عن عمر وكما لو كان عرضاً وتقوم المغنية ساذجة والخصى بصفته ولا عبرة بقية آية ذهب وفضة (وان اشترى عرضاً بنصاب من اثنان او عروض

بنى على حوله) لان وضع التجارة على القلب والاستبدال بالعروض والاثنان فلو انقطع الحول لبطلت زكاة التجارة (وان اشتراه) او باعه () نصاب (سائمة لم يبين) على حوله لاختلافهما في النصاب والواجب الا ان يشترى نصاب سائمة للتجارة بمنزلة للقنية لان السوم سبب للزكاة قدم عليه زكاة التجارة لقوتها فبزوال المعارض يثبت حكم السوم لظهوره ومن ملك نصاباً من السائمة لتجارة فعليه زكاة تجارة وان لم تبلغ قيمتها نصاب تجارة فعليه زكاة السوم واذا اشترى ما يصنع به ويبقى اثره كزعران ونيل ونحوه فهو عرض تجارة يقوم عند حوله وكذا ما يشتريه دباغ ليدبغ به كحفص وما يدهن به لثمن وملح ولا شئ في الات الصباغ وامتعة التجار وقوارير المطار الا ان يريد بيعها منها ولا زكاة في غير ما تقدم ولا في قيمة ما اعد للكرى من عقار وحيوان وظاهر كلام الاكثر ولو اكثر من شراء العقارات فارأ (باب زكاة الفطر) هو اسم مصدر من افطر الصائم افطاراً وهذه يراد بها الصدقة عن البدن وازادتها الى الفطر من اضافة الشئ الى سببه (تجب على كل مسلم) من اهل البوادي وغيرهم وتجب في مال يتيم لقول ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من بر او صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين وامر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة متفق عليه ولفظه البخاري (فضل له) اى عنده (يوم العيد وليلته صاع عن قوته وقوت عياله) لان ذلك اهم فيجب تقديمه لقوله عليه السلام ابداء بنفسك ثم بمن تعول ولا يعتبر لوجوبها ملك نصاب وان فضل بعض صاع اخرجه حديث اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم (و) يعتبر كون ذلك كله بعد (حوائجه الاصلية) لنفسه او لمن تلزمه مؤنته من مسكن وعبد ودابة وثياب بذلة ونحو ذلك (ولا يمنعها الدين) لانها ليست واجبة في المال (الا بطلبه) اى طلب الدين فيقدمه اذا لان الزكاة واجبة مواساة وتضاء الدين اهم (فيخرج) زكاة الفطر (عن نفسه) لما تقدم (و) عن (مسلم يمونه) من الزوجات والاقارب وخدام زوجته ان لزمته مؤنته وزوجة عبده وقريبه الذي يلزمه اعضائه لعموم قوله عليه السلام ادوا الفطرة عن تمونون ولا تلزمه فطرة من يمونه من الكفار لانها طهيرة للمخرج عنه والكافر لا يقبلها

لانه لا يطهره الا الاسلام ولو عبداً ولا تلزمه فطرة اجير وظئر استاجرهما
بطعامهما ولا من وجبت نفقته في بيت المال (ولو) تبرع بمونة شخص
جميع (شهر رمضان) ادى فطرته لعموم الحديث السابق بخلاف ما لو
تبرع به بمض الشهر (فان عجز عن البعض) وقدر على البعض (بدا بنفسه)
لان نفقة نفسه مقدمة فكذا فطرتها (فامراته) لوجوب نفقتها مطلقا
ولا كديتها ولانها معاوضة (فرقيقه) لوجوب نفقته مع الاعسار ولو
مرهوناً او مغضوباً او غائباً او لتجارة (قامه) لتقديمها في البر (قايه)
لحديث من ابر يا رسول الله (فولده) لوجوب نفقته في الجملة (فاقرب في
ميراث) لانه اولى من غيره فان استوى اثنان فاكثر ولم يفضل الا صاع
اقرع (والعبد بين شركاء عليهم صاع) بحسب ملكهم فيه كنفقته وكذا
حر وجبت نفقته على اثنين فاكثر يوزع الصاع بينهم بحسب النفقة لان
الفطرة تابعة للنفقة (ويستحب) ان يخرج عن الجنين لفعل عثمان رضي الله عنه
ولا تجب عليه لانها لو تعلقت به قبل ظهوره لتعلقت الزكاة باجته السوايم
(ولا تجب) لزوجة (ناشر) لانه لا تجب عليه نفقتها وكذا من لم تجب
نفقتها لصغر ونحوه لانها كالأجنبية ولو حاملا ولا لامة تسلمها ليلا فقط
وتجب على سيدها (ومن لزمت غيره فطرته) كالزوجة والنسيب المعسر
(فاخرج عن نفسه بغير اذنه) اي اذن من تلزمه (اجزات) لانه المخاطب
بها ابتداء والغير متمثل ومن اخرج عن لا تلزمه فطرته باذنه اجزا والا
فلا (وتجب) الفطرة (بغروب الشمس ليلة) عيد (الفطر) لاضافتها الى
الفطر والاضافة تقتضي الاختصاص والسببية واول زمن يقع فيه الفطر من
جميع رمضان مغيب الشمس من ليلة الفطر (فن اسلم بعده) اي بعد
الغروب (او ملك عبدا) بعد الغروب (او) تزوج (زوجة) ودخل
بها بعد الغروب (او ولد له) بعد الغروب (لم تلزمه فطرته) في جميع ذلك
لعدم وجود سبب الوجوب (و) ان وجدت هذه الاشيا (قبله) اي قبل
الغروب (تلزم) الفطرة لمن ذكر لوجود السبب (ويجوز اخراجها) معجلة
(قبل العيد بيومين فقط) لما روى البخاري باسناده عن ابن عمر فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان وقال في اخره
وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم او بيومين وعلم من قوله فقط انها لا تجزى
قبلها لقوله عليه السلام اغنوهم عن العطب في هذا اليوم ومتى قدمها

بازمن الكثير فأت الاغنى المذكور (و) اخراجها (يوم العيد قبل) مضيه
الى (الصلاة افضل) لحديث ابن عمر السابق اول الباب (وتكره في باقيه
اي باقي يوم العيد بعد الصلاة) ويقضيها بعد يومه (ويكون) (آثا)
بتأخيرها عنه لخالفته امره عليه السلام بقوله اغنوهم في هذا اليوم رواه
الدارقطني من حديث ابن عمر ولمن وجبت عليه فطرة غيره اخراجها
مع فطرته مكان نفسه (فصل) ويجب (في الفطرة) (صاع) اربعة
امداد وتقدم في الغسل (من بر او شعير او دقيقهما او سويقهما) اي
سويق البر او الشعير وهو ما يخص ثم يطحن ويكون الدقيق او السويق
بوزن حبه (او) صاع من (تمر او زبيب او اقط) يعمل من اللبن الخبيض
لقول ابى سعيد الخدري كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا
من زبيب او صاعا من اقط متفق عليه والافضل تمر فزبيب فبر فانفع فشعير
فدقيقهما فسويقهما فاقط (فان عدم الحنص) المذكورة (اجزا كل حب)
يقتات (وغريقات) كالذرة والدخن والارز والعدس والتين اليابس و
(لا) يجزى (معيب) كمسوس ومبلول وقديم تغير طعمه وكذا مختلط
بكثير مما لا يجزى فان قل زاد بقدر ما يكون المصفي صاعا لقلة مشقة تنقيته
وكان ابن سيرين يحب ان ينقى الطعام قال احمد وهو احب الى (ولا) يجزى
(خبز) خروجه عن الكيل والادخار (ويجوز ان يعطى الجماعة) من اهل
الزكاة (ما يلزم الواحد وعكسه) بان يعطى الواحد ما على جماعة والافضل
ان لا ينقص معطى عن مدبر او نصف صاع من غيره واذا دفعها الى مستحقها
فاخرجها اخذها الى دافعها او جمعت الصدقة عند الامام ففرقها على اهل
السهم فعادت الى انسان صدقته جاز ما لم يكن حيلة (باب اخراج
الزكاة) يجوز لمن وجبت عليه الزكاة الصدقة تطوعا قبل اخراجها
(ويجب) اخراج الزكاة (على الفور مع امكانه) كنذر مطلق وكفارة
لان الامر المطلق يقتضى الفورية وكما لو طالب بها الساعي ولان حاجة
الفقر تاجزة والتأخير مخل بالمقصود وربما ادى الى الفوات (الا لضرر)
كخوف رجوع ساع او على نفسه او ماله ونحوه وله تأخيرها لاشد حاجة
وقريب وجار ولتعدد اخراجها من المال لنية ونحوها (فان منعها) اي
الزكاة (جمعا لوجوبها كهر طرف بالحكم) وكذا جاهل عرف فلم واصر

وكذا جاحد وجوبها ولولم يتنع من ادائها (واخذت) الزكاة منه (وقتل)
لردته بتكذيبه لله ورسوله بعد ان يستتاب ثلاثا (او بخلا) اى ومن منعها
بخلا من غير جحد (اخذت منه) فقط قهرا كدين الادى ولم يكفر
(وعذر) ان علم تحريم ذلك وقوتل ان احتج اليه ووضعها الامام مواضعها
ولا يكفر بقتاله للامام ومن ادى اداها او بقاء الحول او نقص النصاب
او ان ما بيده لغيره ونحوه صدق بلايين (وتجب) الزكاة (فى مال صبي
ومجنون) لما تقدم (فيخرجها وليها) فى مالهما كصرف نفقة واجبة عليهما لان
ذلك حق تدخله النيابة ولذلك صح التوكيل فيه (ولا يجوز اخراجها) اى
الزكاة (الابنة) من مكلف لحديث انما الاعمال بالنيات والاولى قرن النية
بدفع وله تقديمها بزمان يسير كصلاة فينوى الزكاة او الصدقة الواجبة
ونحو ذلك واذا اخذت منه قهرا اجزأت ظاهرا وان تعذر وصول الى
المالك لحبس او نحوه فاخذها الامام او نائبه اجزأت ظاهرا وباطنا
(والافضل ان يفرقها بنفسه) ليكون على يقين من وصولها الى
مستحقها وله دفعها الى السامى ويسن اظهارها (و) ان (يقول عند
دفعها هو) اى مؤديها (واخذها ما ورد) فيقول دافعها اللهم اجعلها
مفتحا ولا تجعلها مغرما ويقول اخذها اجره الله فيها اعطيت وبارك لك فيها
ابقيت وجعله لك طهورا وان وكل مسلما ثقة جاز واجزأت نية موكل مع
قرب والا نوى موكل عند دفع لوكيل ووكيل عند دفع لفقير ومن علم
اهلية اخذ كره اعلامه بها ومع عدم عاده لا يجزيه الدفع له الا ان اعلمه
(والافضل اخراج زكاة كل مال فى فقرا بلده) ويجوز نقلها الى دون مسافة
قصر من بلد المال لانه فى حكم بلد واحد (ولا يجوز نقلها) مطلقا (الى
ما تقصر فيه الصلاة) لقوله عليه السلام لمعاذ لما بعثه لليمن اعلمهم ان الله
قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم بخلاف نذر
وكفارة ووصية مطلقة (فان فعلها) اى نقلها الى مسافة قصر (اجزأت)
لانه دفع الحق الى مستحقه فبرى من عهده ويأثم (الا ان يكون) المال
(فى بلد) او مكان (لا فقرا فيه فيفرقها فى اقرب البلاد اليه) لانهم اولى
وعليه مؤنة نقل ودفع وكيل ووزن (فان كان) المالك (فى بلد وماله فى)
بلد (آخر اخراج زكاة المال فى بلده) اى بلد به المال كل الحول او اكثره
دون ما نقص عن ذلك لان الاطماع انما تتعلق به غالبا بمضى زمن الوجوب

او ما قاربته (و) اخراج (فطرته فى بلد هو فيه) وان لم يكن له به مال
لان الفطرة انما تتعلق بالبدن كما تقدم ويجب على الامام بعث السعاة قرب
زمن الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر كالسائمة والزرع والتجار لئلا عليه
السلام وفعل الخلفاء رضى الله عنهم بعده (ويجوز تعجيل الزكاة لحولين
فاقل) لما روى ابو عبيد فى الاموال باسناده عن على ان النبي صلى الله
عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين ويعضده رواية مسلم فبى على
ومثلها وانما يجوز تعجيلها اذا كمل النصاب لا عما يستفيدة واذا تم الحول
والنصاب ناقص قدر ما عجله صح واجزاء لان المعجل كالموجود فى ملكه
فلو عجل عن مائتى شاة شاتين فتحت عند الحول سخلة لزمته ثالثة وان
مات قابض معجلا او استغنى قبل الحول اجزأت لا ان دفعها الى من يعلم
غناه فانفق اعتبارا بحال الدفع (ولا يستحب) تعجيل الزكاة ولمن اخذ
السامى منه زيادة ان يعتد بها من قابله قال الموفق ان نوى التعجيل
باب اهل الزكاة وهم (ثمانية) اصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم
من بناء المساجد والقناطر وسد البثوق وتكفين الموتى ووقف المصاحف
وغيرها من جهات الخير لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية
احدهم (الفقراء وهم) اشد حاجة من المساكين لان الله بدا بهم وانما يبدأ
بالاهم فالاهم فهم (من لا يجدون شيئا) من الكفاية (او يجدون بعض
الكفاية) اى دون نصفها وان تفرغ قادر على التكسب للعلم لا للعبادة
وتعذر الجمع اعطى (و) الثانى (المساكين) الذين (يجدون اكثرها)
اى اكثر الكفاية (او نصفها) فيعطى الصنفان تمام كفايتهما مع عايلتهما سنة ومن
ملك ولو من اثنان مالا يقوم بكفايته فليس بغنى (و) الثالث (العاملون
عليها وهم) السعاة الذين يبعثهم الامام لاختد الزكاة من اربابها
(كجبايتها وحفاظتها) وكتابها وقسامها وشرط كونه مكلفا مسلما
امينا كافيا من غير ذوى القربى ويعطى قدر اجرته منها ولو غنيا
ويجوز كون حاملها وراعيها ممن منع منها الصنف (الرابع المؤلف
قلوبهم) جمع مؤلف وهو السيد المطاع فى عشيرته (ممن يرجى اسلامه
او كف شره او يرجى بعطيته قوة ايمانه) او اسلام نظيره او جبايتها
ممن لا يعطيا او دفع عن المسلمين ويعطى ما يحصل به التأليف عند الحاجة
فقط فتترك عمر وعثمان وعلى اعطاهم لعدم الحاجة اليه فى خلافتهم لا لسقوط

٣٣٣هم فان تعذر الصرف اليهم رد على بقية الاصناف (الخامس الرقاب وهم المكاتبون) فيعطى المكاتب وفاء دينه لمجزه عن وفاء ما عليه ولو مع قدرته على التكسب ولو قبل حلول نجم ويجوز ان يشتري منها رقبة لا تعتق عليه فيعتقها لقول ابن عباس (و) يجوز ان (يترك منها الاسير المسلم) لان فيه فك رقبة من الاسر لا ان يعتق قته او مكاتبه عنها (السادس الغارم) وهو نوعان احدهما غارم (لاصلاح ذات البين) اى الوصل بان يقع بين جماعة عظيمة كقبيلتين او اهل قريتين تشاجر في دماء واموال ويحدث بسببها الشح والعداوة فيتوسط الرجل بالصلح بينهما ويلتزم في ذمته مالا عوضا عما بينهم ليطفى النار فهذا قد ان معروفنا عظيما فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة لئلا يخفف ذلك بسادات القوم المصلحين او يوهن عزائمهم فجاء الشرع باباحة المسئلة فيها وجعل لهم نصيبا من الصدقة (ولو مع غنى) ان لم يدفع من ماله النوع الثانى ما اشير اليه بقوله (او) تدين (لنفسه) فى شراء من كفار او مباح او محرم وتاب (مع النقر) ويعطى وفاء دينه ولو لله ولا يجوز له صرفه فى غيره ولو فقيرا وان دفع الى الغارم لفقره جاز ان يقضى منه دينه (السابع فى سبيل الله وهم الغزاة المتطوعة اى) الذين (لادبوان لهم) او لهم دون ما يكفيهم فيعطى ما يكفيه لغزوه ولو غنيا ويجزى ان يعطى منها شئ فرض فقير وصمرته لا ان يشتري منها فرسا يحبسها او عقارا يقفه على الغزاة وان لم يفر رد ما اخذه نفل عبد الله اذا خرج فى سبيل الله اكل من الصدقة (الثامن ابن السبيل) وهو (المسافر المنقطع به) اى بسفره المباح او المحرم اذا تاب (دون المنشى للسفر من بلده) الى غيرها لانه ليس فى سبيل لان السبيل هى الطريق فسمى من لزمها ابن السبيل كما يقال ولد الليل لمن يكثر خروجه فيه وابن الماء لطيره لما لزمته له (فيعطى) ابن السبيل (ما يوصله الى بلده) ولو وجد مقرضا وان قصد بلدا واحتاج قبل وصوله اليها اعطى ما يصل به الى البلد الذى قصده وما يرجع به الى بلده وان فضل مع ابن سبيل او غاز او غارم او مكاتب شئ رده وغيرهم يتصرف بما شاء للملكة له مستقرا (ومن كان ذا عيال اخذ ما يكفيهم) لان كل واحد من عائلته مقصود دفع حاجته ويشد من ادعى عيالا او فقرا ولم يعرف بغنى (ويجوز صرفها) اى الزكاة (الى صنف واحد) لقوله تعالى وان تحفوها وتؤتوها

الفقراء فهو خير لكم ولحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فقال اعلمهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم متفق عليه فلم يذكر فى الآية والخبير الا صنف واحد ويجزى الاقتصار على انسان واحد ولو غريمه او مكاتبه ان لم يكن حيلة لانه عليه السلام امر بنى زريق بدفع صدقتهم الى سلمة بن صخر وقال لقيصة اقم يا قيصة حتى تأتينا الصدقة فانصر لك بها (ويسن) دفعهما (الى اقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم) كخاله وخالته على قدر حاجتهم الاقرب فالاقرب لقوله عليه السلام صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة ~~فصل ولا يجزى~~ ان (تدفع الى هاشمى) اى من ينسب الى هاشم بان يكون من سلالة فدخل فيهم آل عباس وآل على وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبدالمطلب وآل ابى لهب لقوله عليه السلام ان الصدقة لا تنبى لآل محمد انما هى اوساخ الناس اخرجه مسلم لكن تجزى اليه ان كان غازيا او غارما لاصلاح ذات البين او مؤلفا ولا الى (مطلقى) لمشاركتهم لبني هاشم فى الخمس اختاره القاضى واصحابه وصححه ابن المنجا وحزم به فى الوجيز وغيره والاصح تجزى اليهم اختاره الخرقى والشحان وغيرهم وحزم به فى المنتهى والاقناع لان اية الاصناف وغيرها من العمومات يتناولهم ومشاركتهم لبني هاشم فى الخمس ليس لمجرد قرابتهم بدليل ان بنى نوفل وبنى عبد شمس مثلهم ولم يمتطوا شيئا من الخمس وانما شاركوهم بالنصرة مع القرابة كما اشار اليه عليه السلام بقوله لم يفارقوني فى جاعلية ولا اسلام والنصرة لا تقتضى حرمان الزكاة (و) لا الى (مواليهما) لقوله عليه السلام وان امولى القوم منهم رواء ابو داود والنسائى والترمذى وصححه لكن على الاصح تجزى الى موالى بنى المطلب كاليهم ولكل اخذ صدقة تطوع ووصية او نذر لنقر لا كفارة (ولا الى فقيرة تحت غنى متفق) ولا الى فقير ينفق عليه من وجبت عليه نفقته من اقاربه لاستغنائه بذلك (ولا الى فرعه) اى ولده وان سئل من ولد الابن او ولد البنت (و) لا الى (اصله) كبيه وجده وامه وجدته من قبلهما وان علوا الا ان يكونوا عمالا او مؤلفين او خزاة او غارمين لذات بين ولا يجزى ايضا الى سائر من تلزمه نفقته مالم يكن عاملا او غازيا او مؤلفا او مكاتب او ابن سبيل او غارما لاصلاح ذات بين

وتجزى الى من تبرع بنفقته بضمه الى عياله او تعذرت نفقته من زوج او قريب فهو غيبة او امتناع (ولا) تجزى (الى عبد) كامل رق غير عامل او مكاتب (و) لا الى (زوج) فلا يجزيها دفع زكاتها اليه ولا بالعكس وتجزى الى ذوى ارحامه من غير عمودى النسب (وان اعطاها لمن ظنه غير اهل لاخذها فبان اهلا) لم تجزى لعدم جزمه بنية الزكاة حال دفعها لمن ظنه غير اهل لها (او بالعكس) بان دفعها لغير اهلها طائفا انه اهلها (لم تجزى) لانه لا يخفى حاله غالبا وكدين الادمى (الا اذا دفعها لغنى ظنه فقيرا) فتجزى لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الرجلين الجليلين وقال ان شئتما اعطيتكما منها ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب (وصدقة التطوع مستحبة) حث الله عليها في كتابه العزيز في آيات كثيرة وقال عليه السلام ان الصدقة لتطفى غضب الرب وتدفع ميتة السوء رواء الترمذى وحسنه (و) هي (في رمضان) وكل زمان ومكان فاضل كالعشر والحرمين افضل لقول ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل الحديث متفق عليه (و) في (اوقات الحاجات افضل) وكذا على ذى رحم لاسيما مع عداوة وجار لقوله تعالى يتيما ذا مقربة او مسكينا ذا متربة ولقوله عليه السلام الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم اثنتان صدقة وصلة (وتسب) الصدقة (بالفاضل عن كفايته وكفاية من يمونه) لقوله عليه السلام اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة عن ظهر غنا متفق عليه (ويأثم) من تصدق (بما ينقصها) اى ينقص مؤنة تلزمه وكذا لو اضر بنفسه او غريمه او كفيله لقوله عليه السلام كفى بالمرء اثما ان يضيع من يقوته ومن اراد الصدقة بماله كله وله عائلة لهم كفاية او يكفهم بمكسبه فله ذلك لقصة الصديق وكذا لو كان وحده ويعلم من نفسه حسن التوكل والصبر على المسئلة والا حرم

كتاب الصيام

لغة مجرد الامساك يقال للساكت صائم لامساكه عن الكلام ومنه انى نذرت للرحمن صوما وفي الشرع امساك بنية عن اشياء مخصوصة وهى مفسداته

(فى)

فى زمن معين من شخص مخصوص وفرض صوم رمضان فى السنة الثانية من الهجرة قال ابن حجر فى شرح الاربعين فى شعبان انتهى فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضان اجماعا (يجب صوم رمضان برؤية هلاله) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته والمستحب قول شهر رمضان كما قال الله تعالى ولا يكره قول رمضان (فان لم ير) الهلال (مع محو ليلة الثلاثين) من شعبان (اصبحوا مفطرين) وكره الصوم لانه يوم الشك المنهى عنه (وان حال دونه) اى دون هلال رمضان بان كان فى مطلقه ليلة الثلاثين من شعبان (غيم او قتر) بالتحريك اى غيرة وكذا دخان (فظاهر المذهب يجب صومه) اى صوم يوم تلك الليلة حكما ظنيا احتياطا بنية رمضان قال فى الانصاف وهو المذهب عند الاصحاب ونصروه وصنفوا فيه التصانيف وردوا حجج المخالف وقالوا نصوص احمد تدل عليه انتهى وهذا قول عمرو ابنه وعمرو ابن العاص وابى هريرة وانس ومعاوية وعائشة واسما ابنتى ابى بكر الصديق رضى الله عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم انما الشهر تسع وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له قال نافع كان عبد الله ابن عمر اذا مضى من الشهر تسعة وعشرون يوما يبعث من ينظر له الهلال فان رأى فذلك وان لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر اصبح مفطرا وان حال دون منظره سحب او قتر اصبح صائما ومعنى اقدروا له اى ضيقوا بان يجعل شعبان تسعا وعشرين وقد فسر ابن عمر بفعله عليه السلام وهو راويه واعلم بمعناه فيجب الرجوع الى تفسيره ويجزى صوم ذلك اليوم ان ظهر منه وتصلى التراويح تلك الليلة ويجب امساكه على من لم يبيت النية لا عتق او طلاق معلق برب رمضان (وان رؤى) الهلال (نهارا) ولو قبل الزوال (فهو لليلة المقبلة) كما لو رؤى اخر النهار وروى البخارى فى تاريخه مرفوعا من اشراط الساعة ان يروا الهلال يقولون ابن ليلتين (واذا رآه اهل بلد) اى متى ثبت رؤيته ببلد (لزم الناس كلهم الصوم) لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وهو خطاب للامة كافة فان رآه جماعة ببلد ثم سافروا لبلد بعيد فلم ير الهلال به فى اخر الشهر افطروا (ويصام) وجوبا (برؤية عدل) مكلف ويكفى خبره بذلك لقول ابن عمر ترا الناس الهلال فاخبرت

رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رأيت فصام وامر الناس بصيامه رواء
ابو داود (ولو) كان (انى) او عبدا او بدون لفظ الشهادة ولا يختص
بحاكم فيلزم الصوم من سمع عدلا يخبر برؤيته وتثبت بقية الاحكام ولا يقبل
في شوال وسائر الشهور الا ذكران بلفظ الشهادة ولو صاموا ثمانية
وعشرين يوما ثم رأوه قضا يوما فقط (فان صاموا بشهادة واحد ثلاثين
يوما فلم ير الهلال) لم يفطروا لقوله عليه السلام وان شهد اثنان
فصوموا وافطروا (او صاموا لاجل غيم) ثلاثين يوما ولم ير الهلال
(لم يفطروا) لان الصوم انما كان احتياطا والاصل بقاء رمضان وعلم منه
انهم لو صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوما ولم يروه افطروا صحوا كان او
غيا كما تقدم (ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله) لزمه الصوم
وجميع احكام الشهر من طلاق وغيره معلق به لعلمه انه من رمضان (او
رأى) وحده (هلال شهر شوال صام) ولم يفطر لقوله عليه السلام
الفطر يوم يفطر الناس والا ففى يوم يفطر الناس رواء الترمذى ومحميه
وان اشتهت الاشهر على نحو مأسور تحرى وصام واجزاء ان لم يعلم انه تقدمه
ويقضى ما وافق عيدا او ايام تشريق (ويلزم الصوم) في شهر رمضان لكل
مسلم (لا كافر ولو اسلم في اثنائه قضى الباقي فقط) مكاف (لا صغير
ومجنون) قادر (لا مريض يعجز عنه للاية وعلى ولى صغير مطابق امره
به وضربه عليه ليعتاده) واذا قامت البينة في اثناء النهار (برؤية الهلال
تلك الليلة) وجب الامساك والقضا (لذلك اليوم الذى افطره) على
كل من صار في اثنائه اهلا لوجوبه (اى وجوب الصوم وان لم يكن
حال الفطر من اهل وجوبه) وكذا حائض ونفسا طهرتا (في اثناء
النهار فيمساك ويقضيان) (و) كذا (مسافر قدم مفطرا) يسلك ويقضى
وكذا لو برى مريض مفطرا او بلغ صغير في اثنائه مفطرا امسك وانضى
فان كانوا صائمين اجزاءهم وان علم مسافر انه يقدم غدا لزمه الصوم
لاصغير علم انه يبلغ غدا لعدم تكليفه (ومن افطر لكبير او مريض لا يرجى
برؤيه اطعم لكل يوم مسكينا) ما يجزى في كفارة مد من بر او نصف صاع
من غيره لقول ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ليست
منسوخة هي للكبير الذى لا يستطيع الصوم رواء البخارى والمريض الذى
لا يرجى برؤيه في حكم الكبير لكن ان كان الكبير او المريض الذى لا يرجى

برؤيه مسافرا فلا فدية لفطره بعذر معتاد ولا قضا لجزءه عنه (وسن)
الفطر (لمريض يضره) الصوم (ولمسافر يقصر) ولو بلا مشقة لقوله
تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ويكره لهما الصوم
ويجوز وطى لمن به مرض ينتفع به ولا كفارة فيه اوبه سبق ولم تندفع
شهوته بدون وطى ويخاف تشقق انثيه ولا كفارة ويقضى ما لم يتعذر
لسبق فيطعم ككبير وان سافر ليفطر حرما (وان نوى حاضر صوم يوم
ثم سافر في اثنائه فله الفطر) اذا فارق بيوت قريته ونحوها لظاهر الاية
والاخبار الصريحة والافضل عدمه (وان افطرت حامل او) افطرت
(مرضع خوفا على نفسها) فقط او مع الولد (قضاه) اى قضنا الصوم
(فقط) من غير فدية لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (و) ان
افطرتا خوفا (على ولديهما) فقط (قضنا) عدد الايام (واطعمتا) اى
وجب على من يمون الولدان يطعم عنهما (لكل يوم مسكينا) ما يجزى في
كفارة لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس
كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام ان يفطرا
ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحلبى والمرضع اذا خافا على اولادها افطرتا
واطعمتا رواء ابو داود وروى عن ابن عمر وتجزى هذه الكفارة الى
مسكين واحد جملة ومتى قبل رضيع ندى غيرها وقدر ان يستاجر له لم
نفطر وظنركام ويجب الفطر على من يحتاجه لا نقاذ معصوم من هلكة
كفرق وليس لمن ابع له الفطر برمضان صوم غيره فيه (ومن نوى الصوم
ثم حن او اغمى عليه جميع النهار ولم يفق جزء منه لم يصح صومه) لان
الصوم الشرعى الامساك مع النية فلا يضاف للمجنون ولا للمغمى عليه فان
افاق جزءا من النهار صح الصوم سواء كان من اول النهار او اخره (لان
نام جميع النهار) فلا ينسحق صومه لان النوم عادة ولا يزول به الاحساس
بالكلية (ويلزم المغمى عليه القضا) اى قضا الصوم الواجب زمن الاغما
لان مدته لا تطول غالبا فلم يزل به التكليف (فقط) بخلاف المجنون فلا
قضاء عليه لزوال تكليفه (ويجب تعيين النية) بان يعتقد انه يصوم من رمضان
او قضائه او نذر اى كفارة لقوله عليه السلام واذا لكل امرء ما نوى (من
الليل) لما روى الدارقطى باسناد عن عمرة عن عائشة مرفوعا من
لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له وقال اسناده كلهم ثقات ولا

فرق بين اول الليل او وسطه او اخره ولو آتى بعدها ليلا بمناف للصوم من نحو اكل ووطى (لصوم كل يوم واجب) لان كل يوم عبادة مفردة لا يفسد صومه بفساد صوم غيره (لانية الفرضية) اى لا يشترط ان ينوى كون الصوم فرضا لان التعيين يحجز عنه ومن قال انا صائم غدا ان شاء الله مترددا فسدت نيته لا متبركا كما لا يفسد ايمانه بقوله انا مؤمن ان شاء الله غير متردد في الحال ويكفى في النية الاكل والشرب بنية الصوم (ويصح) صوم (النفل بنية من النهار قبل الزوال او بعده) لقول معاذ وابن مسعود وحذيفة وحديث عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شئ فقلنا لا قال فاني اذا صائم رواء الجماعة الا البخارى وامر بصوم عاشوراء في اثنا عشر ويحكم بالصوم الشرعى المثاب عليه من وقتها (ولو نوى ان كان غدا من رمضان فهو فرضي لم يحجزه) لعدم جزمه بالنية وان قال ذلك ليلة الثلاثين من رمضان وقال والا فانا مفطر فبان من رمضان اجزاء لانه بنى على اصل لم يثبت زواله (ومن نوى الافطار افطر) اى صار كمن لم ينو لقطعه النية وليس كمن اكل او شرب فيصح ان ينويه نفلا بغير رمضان ومن قطع نية نذر او كفارة ثم نواه نفلا او قلب نيتهما الى نفل صح كما لو انتقل من فرض صلاة الى نفلها **باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة** وما يتعلق بذلك (من اكل او شرب او استعط) بدهن او غيره فوصل الى حلقه او دماغه (او احتقن او اكتمل بما يصل) اى بما علم وصوله (الى حلقه) لرطوبته او حدثه من كحل او صبر او قطور او ذرور او ائمد كثير او يسير مطيب فسد صومه لان العين منفذ وان لم يكن معتادا (او ادخل الى جوفه شيئا) من اى موضع كان (غير احليله) فلو قطر فيه او غيب فيه شيئا فوصل الى المثانة لم يبطل صومه (او استقاء) اى استدعى التقي فقا فسد ايضا لقوله عليه السلام من استقاء عمدا فليقض حسنه الترمذى (او استنى) فامنى او امذى (او باشر) دون الفرج او قبل او لمس (فامنى او امذى او كرر النظر فانزل) منيا فسد صومه لا ان امذى (او حجم او احتجم وظهر دم عامدا ذاكرا) في الكل (لصومه فسد) صومه لقوله عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم رواه احمد والترمذى قال ابن خزيمة ثبتت الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ولا يفطر بفصد ولا

شرط ولا رعايف (لا) ان كان (ناسيا او مكرها) ولو بوجور مغمى عليه معالجة فلا يفسد صومه واجزاء لقوله عليه السلام عفى لامنى عن الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه ولحديث ابى هريرة مرفوعا من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه متقى عليه (او طار الى حلقه ذباب او غبار) من طريق او دقيق او دخان لم يفطر لعدم امكان التحرز من ذلك اشبه النائم (او فكر فانزل) لم يفطر لقوله عليه السلام عفى لامنى ما حدثت به انفسها ما لم تعمل به او تتكلم به وقياسه على تكرار النظر غير مسلم لانه دونه (او احتلم) لم يفسد صومه لان ذلك ليس بسبب من جهته وكذا لو ذرعه التقي اى غلبه (او اصبح في فيه طعام فلفظه) اى طرحه لم يفسد صومه وكذا لو شق عليه ان يلفظه قبله مع ريقه من غير قصد لم يفسد لما تقدم وان تميز عن ريقه وبلعه باختياره افطر ولا يفطر ان لطح باطن قدميه بشئ فوجد طعمه في حلقه (او اغتسل او تيمضمض او استنثر) يعنى استنشق (او زاد على الثلاث) في المضمضة او الاستنشاق (او بالغ) فيهما (فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه) لعدم القصد وتكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم وتقدم وكرها له عبثا او اسرافا او لحرا او عطش كغوصه في ماء لغير غسل مشروع او تبرد ولا يفسد صومه بما دخل حلقه من غير قصد (ومن اكل) او شرب او جامع (شاكا في طلوع فجر) ولم يتبين له طلوعه (صح صومه) ولا قضا عليه ولو تردد لان الاصل بقاء الليل (لا ان اكل) ونحوه (شاكا في غروب الشمس) من ذلك اليوم الذى هو صائم فيه ولم يتبين بعد ذلك انها غربت فعليه قضا الصوم الواجب لان الاصل بقاء النهار (او) اكل ونحوه (متعقدا انه ليل فبان نهارا) اى فبان طلوع الفجر او عدم غروب الشمس قضى لانه لم يتم صومه وكذا يقضى ان اكل ونحوه يعتقده نهارا فبان ليلا ولم يحدد نية الواجب لا من اكل ظانا غروب شمس ولم يتبين له الخطا **باب فصل ومن جامع في نهار رمضان** ولو في يوم لزمه امساكه او راي الهلال ليلته وردت شهادته فغيب حشفة ذكره الاصلى (في قبل) اصلى (او دبر) ولو ناسيا او جاهلا او مكرها (فعليه القضاء والكفارة) انزل او لا ولو اوج حشى مشكل ذكره في قبل حشى مشكل او قبل امرأة او اوج رجل ذكره في قبل حشى مشكل لم يفسد صوم واحد منهما الا ان ينزل كالغسل

وكذا اذا انزل محبوب او امرأتان بمساحقة (وان جامع دون الفرج) ولو عمدا (فانزل) نيا او مذبا (او كانت المرأة) الجامعة (معدومة) بجمل او نسيان او اكراه فالقضا ولا كفارة وان طاوعت عالة عامدة فالكفارة ايضا (او جامع من نوى الصوم في سفره) المباح فيه القصر او في مرض يبيح الفطر (افطر ولا كفارة) لانه صوم لا يلزمه المغنى فيه اشبه التطوع لانه يفطر بنية الفطر فيقع الجماع بعده (وان جامع في يومين) متفرقين او متواليين (او كرره) اى كرر الوطى (في يوم ولم يكفر) للوطى الاول (فكفارة واحدة في الثانية) وهى ما اذا كرر الوطى في يوم قبل ان يكفر قال في المغنى والشرح بغير خلاف (وفي الاولى) وهى ما اذا جامع في يومين (اثنان) لان كل يوم عبادة مفردة (وان جامع ثم كفر ثم جامع في يومه فكفارة ثانية) لانه وطى محرم وقد تكرر فتكرر هى كاللحج (وكذلك من لزمه الامساك) كمن لم يعلم برؤية الهلال الا بعد طلوع الفجر او نسي النية او اكل عامدا (اذا جامع) فعليه الكفارة لهتك حرمة الزمن (ومن جامع وهو مضاف ثم مرض او جن او سافر لم تسقط) الكفارة عنه لاستقرارها كما لو لم يطرا العذر (ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام رمضان لانه لم يرد به نص وغيره لا يساويه والنزع جماع والازال بالمساحقة كالجماع على ما في المنتهى (وهى) اى كفارة الوطى في نهار رمضان (عتق رقبة) مؤمنة سليمة من العيوب الضارة بالعمل (فان لم يجد) رقبة فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع (الصوم) فاطعام ستين مسكينا) لكل مسكين مدبر او نصف صاع من تمر او زبيب او شعير او اقط (فان لم يجد) شيئا يطعمه للمساكين (سقطت) الكفارة لان الاعرابي لما دفع اليه النبي صلى الله عليه وسلم التمر ليطعمه للمساكين فاخبره بحاجته قال اطعمه اهلك ولم يأمره بكفارة اخرى ولم يذكر له بقاها في ذمته بخلاف كفارة حج وظهار وعين ونحوها ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه باذنه ^{في باب} ما يكره وما يستحب في الصوم (وحكم القضاء) اى قضاء الصوم (يكراه) لصائم (جمع ريقه فيبتله) للخروج من خلاف من قال بفطره (ويحرم) على الصائم (بلع الحماة) سواء كانت من جوفه او صدره او دماغه (ويفطر بها فقط) اى لا بالريق (ان وصلت الى فيه) لانها من غير الفم وكذلك اذا تجس فيه بدم اوقى ونحوه قبله وان قل لامكان

التحرز منه وان اخرج من فيه حصاة او درهما او خيطا ثم اعاده فان كثر ما عليه افطر والا فلا ولو اخرج لسانه ثم اعاده لم يفطر بما عليه ولو كثر لانه لم ينفصل عن محله ويفطر بريق اخرجه الى بين شفتيه ثم بلعه (ويكره ذوق طعام بلا حاجة) قال المجتهد المنصوص عنه انه لا بأس به لحاجة ومصلحة وحكامه هو البخاري عن ابن عباس (و) يكره (مضغ علك قوى) وهو الذى كل مامضته صلب وقوى لانه يجلب الغم ويجمع الريق ويورث العطش (وان وجد طعمهما) اى طعم الطعام والعلك (في حلقه افطر) لانه اوصله الى جوفه (ويحرم) مضغ (العلك المتحلل) مطلقا اجماعا قاله في المبدع (ان بلع ريقه) والا فلا هذا معنى ما ذكره في المقنع والمغنى والشرح لان المحرم ادخال ذلك الى جوفه ولم يوجد وقال في الانصاف والصحيح من المذهب انه يحرم مضغ ذلك ولو لم يباع ريقه وجزم به الاكثر انتهى وجزم به في الاقناع والمنتهى ويكره ان يدع بقايا الطعام بين اسنانه وشم ما لا يؤمن ان يجذبه نفسه كسحيق مسك (وتكره القبلة) ودواعى الوطى (لمن تحرك شهوته) لانه عليه السلام نهى عنها شابا ورخص لشخ رواه ابو داود من حديث ابى هريرة ورواه سعيد عن ابى هريرة وابى الدرداء وكذا عن ابن عباس باسناد صحيح وكان صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم لما كان مالكا لاربه وغير ذى الشهوة في معناه اى في معنى الشخ وتحرم ان ظن انزالا (ويجب) مطلقا (اجتناب كذب وغيبة) ونجاسة (وشتم) ونحوه لقوله عليه السلام من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه رواه احمد والبخاري وابو داود وغيرهم قال احمد ينبغي للصائم ان يتعاهد صومه من لسانه ولا يمارى ويصون صومه وكانوا اذا صاموا قعدوا في المساجد وقالوا نحفظ صومنا ولا نفتاب احدا ولا نعمل عملا نخرج به صومنا (ويسن) له كثرة قراءة وذكر وصدقة وكف لسانه عما يكره ويسن (لمن شتم قوله) جهرا (انى صائم) لقوله عليه السلام فان شاته احد او قاتله فليقل انى امرء صائم (و) يسن (تأخير سحور) ان لم يخش طلوع فجر ثان لقول زيد ابن ثابت تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم قمنا الى الصلاة قلت كم كان بينهما قال قدر خمسين اية متفق عليه وكره جماع مع شك في طلوع فجر لا سحور (و) سن (تعجيل فطر) لقوله عليه السلام لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه والمراد اذا تحقق

ضروب الشمس وله الفطر بقلبة الفطن وتحصل فضيلته بشرب وكألهابا كل ويكون
(على رطب) لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على
رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن فعلى تمرات فان لم تكن تمرات حتى خثوات من
ماء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب (فان عدم) الرطب (فتمر
فان عدم) على (ماء) لما تقدم (وقول ما ورد) عند فطره ومنه اللهم لك
صمت وعلى رزقك افطرت سبحانك وبمحمدك اللهم تقبل مني انك انت
السميع العليم (ويستحب القضاء) اي قضاء رمضان فورا (متابعا) لان القضاء
يحكي الاداء وسواء افطر بسبب محرم اولا وان لم يقض على الفور
وجب العزم عليه (ولا يجوز) تأخير قضائه الى رمضان اخر من
غير عذر (لقول عائشة كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع ان
اقضيه الا في شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه فلا يجوز
التطوع قبله ولا يصح (فان فعل) اي اخره بلا عذر حرم عليه وحينئذ
(فعليه مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم) ما يجزى في كفارة رواه
سعيد باسناد جيد عن ابن عباس والدارقطني باسناد صحيح عن ابي هريرة
وان كان لعذر فلا شيء عليه (وان مات) بعد ان اخره لعذر فلا شيء عليه
ولغير عذر اطعم عنه لكل يوم مسكين كما تقدم (ولو بعد رمضان اخر)
لانه باخراج كفارة واحدة زال تفريطه والا طعام من راس ماله اوصى به
او لا وان مات وعليه صوم كفارة اطعم عنه كصوم متعة ولا يقضى عنه
ما وجب باصل الشرع من صلاة وصوم (وان مات وعليه صوم) نذر
(او حج) نذر (او اعتكاف) نذر (او صلاة نذر استحب لوليه قضاءه)
لما في الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان
امى مات وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال نعم ولان النيابة تدخل في
العبادة بحسب حقها وهو اخف حكما من الواجب في اصل الشرع والولى
هو الوارث فان صام غيره جاز مطلقا لانه تبرع وان خالف تركه وجب
الفعل فليفعله الولي او يدفع الى من يفعله عنه ويدفع في الصوم عن كل
يوم طعام مسكين وهذا كله فيمن امكنه صوم ما نذره فلم يصمه فلو امكنه
بعضه قضى ذلك البعض فقط والعمره في ذلك كاللحج باب صوم التطوع به
وفيه فضل عظيم لحديث كل عمل ابن ادم له الحسنة بعشر امثالها الى سبع مائة
ضعف فيقول الله تعالى الا الصيام فانه لي وانا اجزي به وهذه الاضافة

للتشريف والتعظيم (يسن صيام) ثلاثة ايام من كل شهر والافضل ان يجعلها
(ايام) الليالي البيض لما روى ابو ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا صمت
من الشهر ثلاثة ايام فصم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة رواه
الترمذي وحسنه وسميت بيضا لا يبيضاض ليا لها كلها بالقمح (و) صوم
(الاثنين والخميس) لقوله عليه السلام ما يومان تعرض فيهما الاعمال
على رب العالمين واحبان يعرض عملي وانا صائم رواه احمد والنسائي (و) سن
صوم (ست من شوال) لحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال
فكانما صام الدهر اخرجه مسلم ويستحب تتابعها وكونها عقب العيد لما فيه
من المسارعة الى الخير (و) يسن صوم (شهر المحرم) لحديث افضل الصيام
بعد رمضان شهر الله المحرم رواه مسلم (واكداه العاشر ثم التاسع) لقوله
عليه السلام لئن بقيت الى قابل لا صوم من التاسع والعاشر احب به احمد
وقال ان اشبه عليه اول الشهر صام ثلاثة ايام ليستيقن صومها وصوم
عاشوراء كفارة سنة ويسن فيه التوسعة على العيال (و) صوم (تسع
ذى الحجة) لقوله عليه السلام ما من ايام العمل الصالح فيهن احب الى
الله من هذه الايام العشر قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله
قال ولا الجهاد في سبيل الله تعالى الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع
من ذلك بشيء رواه البخاري (و) اكده (يوم عرفة لغير حاج بها)
وهو كفارة سنتين لحديث صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر
السنة التي قبله والسنة التي بعده وقال في صيام يوم عاشوراء اني احتسب
على الله ان يكفر السنة التي قبله رواه مسلم وبلى يوم عرفة في الاكدية
يوم التروية وهو الثامن (وافضله) اي افضل صوم التطوع (صوم
يوم وفطر يوم) لامره عليه السلام عبدالله ابن عمر وقال هو افضل
الصيام متفق عليه وشروطه ان لا يضعف البدن حتى يعجز عن ما هو
افضل من الصيام كالقيام بحقوق الله تعالى وحقوق عباده اللازمة والا
فتركه افضل (ويكره افراد رجب) بالصوم لان فيه احياء لشعار الجاهلية
فان افطر منه او صام معه غيره زالت الكراهة وكره افراد يوم الجمعة
لقوله عليه السلام لا تصوموا يوم الجمعة الا وقله يوم او بعده يوم متفق
عليه (و) افراد يوم (السبت) لحديث لا تصوموا يوم السبت الا فيما
افترض عليكم رواه احمد وكره صوم يوم النيروز والمهرجان وكل عيد

للكفار او يوم يفرّدونه بالتعظيم (و) يوم (الشك) وهو يوم الاثنين
من شعبان اذا لم يكن غيم ولا نحوه لقول عمار من صام اليوم الذي يشك
فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والترمذي وصححه
البخاري تعليقا ويكره الوصال وهو ان لا يفطر بين اليومين او الايام ولا
يكره الى السحر وتركه اولى (ويحرم صوم) يومى (العيدين) اجاءا
لاننى المتفق عليه (ولو فى فرض و) يحرم (صيام ايام التشريق)
لقوله عليه السلام ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله رواه مسلم
(الا عن دم متعة او قران) فيصح صيام ايام التشريق لمن عدم الهدى لقول
ابن عمر وعائشة لم يرخص فى ايام التشريق ان يصمت الا لمن لم يجد الهدى
رواه البخاري (ومن دخل فى فرض موسع) من صوم او غيره (حرم
قطعه) كالمضيّق فيحرم خروجه من الفرض بلا عذر لان الخروج من
عهدة الواجب متعين ودخلت التوسعة فى وقته رفقا ومظنة للحاجة فاذا
شرع تعينت المصلحة فى اتمامه (ولا يلزم) الا تمام (فى الفل) من صوم
وصلاة ووضوء وغيرها لقول عائشة يا رسول الله اهدى لنا حيس وهو التمر مع السم
فقال ارنه فلقد اصحبت صائما فاكل رواه مسلم وغيره وزاد النسائي باسناد جيد
اذا مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان شاء
امضاها وان شاء حبسها وكره خروجه منه بلا عذر (ولا قضاء
قاسده) اى لا يلزم قضاء ما فسد من الفل الا الحج والعمرة فيجب اتمامهما
لانمقاد الاحرام لازما فان افسدها او فسد لزمه القضاء (وترجى ليلة القدر
فى العشر الاخير) من رمضان لقوله عليه السلام تحروا ليلة القدر فى العشر
الاولى من رمضان متفق عليه وفى الصحيحين من قام ليلة القدر ايمانا
واحسابا غفر له ما تقدم من ذنبه زاد احمد وما تأخر وسميت بذلك لانه
يقدر فيها ما يكون فى تلك السنة او لعظم قدرها عند الله او لان للطاعة
فيها قدرا عظيما وهى افضل الليالى وهى باقية لم ترفع للاخبار (واوتاره
أكد) لقوله عليه السلام اطلبوها فى العشر الاواخر فى ثلاث بقين او
خمس بقين او سبع بقين او تسع بقين (ليلة سبع وعشرين باغ) اى ارجاها
لقول ابن عباس وابى ابن كعب وغيرها وحكمة اخفائها عتهدوا فى به
(ويدعو فيها) لان الدعاء مستجاب فيها بما ورد عن عائشة قالت
يا رسول الله ان وافقتها فبم ادعو قال قولى (اللهم) انك عفو تحب العفو

فاعف عنى رواه احمد وابن ماجه والترمذي معناه وصححه ومعنى العفو الترك
والنسائي من حديث ابى هريرة مرفوعا سلوا الله العفو والعافية والمعافاة
الدائمة فما اوتى احد بعد يقين خيرا من معافاة فالشر الماضى يزول بالعفو
والحاضر بالعافية والمستقبل بالمعافاة لتضمنها دوام العافية **باب الاعتكاف**
وهو **لغة لزوم الشئ** ومنه يعكفون على اصنام لهم واصطلاحا
(لزوم مسجد) اى لزوم مسلم عاقل ولو مميزا لا غسل عليه مسجدا ولو
ساعة (لطاعة الله تعالى) ويسمى جوارا ولا يبطل باغماء وهو (مسنون)
كل وقت اجاءا لفعله عليه السلام ومداومته عليه واعتكف ازواجه بعده
ومعه وهو فى رمضان أكد لفعله عليه السلام واكد فى عشره الاخير
(ويصح) الاعتكاف (بلا صوم) لقول عمر يا رسول الله انى نذرت فى
الجاهلية ان اعتكف ليلة بالمسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
اوف بنذرك رواه البخاري ولو كان الصوم شرطا لما صح اعتكاف الليل
(ويلزمان) اى الاعتكاف والصوم (بالنذر) فمن نذر ان يعتكف صائما
او يصوم معتكفا او باعتكاف لزمه الجمع وكذا لو نذر ان يصلى معتكفا
ونحوه لقوله عليه السلام من نذر ان يطيع الله فليطعه رواه البخاري وكذا
لو نذر صلاة بسورة معينة ولا يجوز لزوجة اعتكاف بلا اذن زوجها ولا
لقن بلا اذن سيده ولهما تحليهما من تطوع مطلقا اى سواء اذنا فيه او لم
ياذنا ومن نذر بلا اذن (ولا يصح) الاعتكاف (الا) بنية لحديث انما
الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا يصح الا (فى مسجد) لقوله
تعالى واتم عاكفون فى المساجد (يجمع فيه) اى تقام فيه الجماعة لان
الاعتكاف فى غيره يفضى اما الى ترك الجماعة او تكرار الخروج اليها كثيرا
مع امكان التحرز منه وهو مناف للاعتكاف (الا) من لا تلزمه الجماعة
كا (المرأة) والمعذور والعبد فيصح اعتكافهم (فى كل مسجد) للآية وكذا
من اعتكف من الشروق الى الزوال مثلا (سوى مسجد بيتها) وهو
الموضع الذى تتخذ لصلاتها فى بيتها لانه ليس بمسجد حقيقة ولا حكما
لجواز لبثها فيه حايضا وجنبا ومن المسجد ظهره ورجته المحوطة ومنارته
التي هى او بابها فيه وما زيد فيه والمسجد الجامع افضل لرجل يتخلل
اعتكافه جمعة (ومن نذره) اى الاعتكاف (او الصلاة فى مسجد غير)
المساجد (الثلاثة) مسجد مكة والمدينة والاقصى (وافضلها) المسجد

(الحرام فمسجد المدينة فالأقصى) لقوله عليه السلام صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه الجماعة إلا أبا داود (لم يلزمه) جواب من أى لم يلزمه الاعتكاف أو الصلاة (فيه) أى فى المسجد الذى عينه ان لم يكن من الثلاثة لقوله عليه السلام لا تشد الرجل الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى فلو تأمن غيرها بتعيينه لزمه المضى اليه واحتاج لشد الرجال اليه لكن ان نذر الاعتكاف فى جامع لم يجزه فى مسجد لا تقام فيه الجمعة (وان عين) لا اعتكافه أو صلاته (الأفضل) كالمسجد الحرام (لم يجز) اعتكافه أو صلاته (فيما دونه) كمسجد المدينة أو الأقصى (وعكسه بعكسه) فن نذر اعتكافا أو صلاة بمسجد المدينة أو الأقصى اجزأ بالمسجد الحرام لما روى أحمد وأبو داود عن جابر ان رجلا قال يوم الفتح يا رسول الله انى نذرت ان فتح الله عليك مكة ان اصى فى بيت المقدس فقال صل هاهنا فسأله فقال صل هاهنا فسأله فقال شأنك اذا (ومن نذر) اعتكافا (زمتنا معينا) كعشر ذى الحجة (دخل معتكفه قبل ليلة الاولى) فدخل قبيل الغروب من اليوم الذى قبله (وخرج) من معتكفه (بعد اخره) أى بعد غروب الشمس اخر يوم منه وان نذر يوما دخل قبل فجره وأخر حتى تغرب شمس وان نذر زمنا معينا تابعه ولو اطاق وعددا فله تفريقه ولا تدخل ليلة يوم نذره كيوم ليلة نذرها (ولا يخرج المعتكف) من معتكفه (الا لما لا بد) له (منه) كآنيانه بما كل ومشرب لعدم من يأتيه بهما وكفى بفته وبول وغائط وطهارة واجبة وغسل متنجس يحتاجه وإلى جمعة وشهادة لزمته والاولى ان لا يبكر الجمعة ولا يطيل الجلوس بعدها وله المشى على عادته وقصد بيته لحاجة ان لم يجد مكانا يليق به بلا ضرر ولا منة وغسل يده بمسحور فى اناء من وسخ ونحوه لا بول وفصد وحجامة باناء فيه أو فى هوايه (ولا يعود مريضا ولا يشهد جنازة) حيث وجب عليه الاعتكاف متتابعا ما لم يتعين عليه ذلك لعدم من يقوم به (الا ان يشترطه) أى يشترط فى ابتدا اعتكافه الخروج الى عيادة مريض أو شهود جنازة وكذا كل قرينة لم تتعين عليه وما له منه بد كمشا وميت بيته لا الخروج للتجارة ولا التكسب بالصنعة فى المسجد ولا الخروج لما شاء وان قال متى مرضت أو مرض لى عارض خرجت فله شرطه واذا زال العذر وجب الرجوع الى اعتكاف

واجب (وان وطى) المعتكف (فى فرج) أو ائزل بمباشرة دونه (فسد اعتكافه) ويكفر كفارة يمين ان كان الاعتكاف مندورا لافساد نذره لا لوطئه ويبطل ايضا اعتكافه بخروجه لما له منه بد ولو قل (وليستحب اشتغاله بالقرب) من صلاة وقراءة وذكر ونحوها (واجتناب ما لا يعنيه) بفتح الياء أى يهمه لقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ولا بأس ان تزوره زوجته فى المسجد وتحدث معه وتصلح رأسه أو غيره ما لم يتلذذ بشئ منها وله ان يتحدث مع من يأتيه ما لم يكثر ويكره الصمت الى الليل وان نذره لم يف به وينبغى لمن قصد المسجد ان ينوى الاعتكاف مدة لبثه فيه لا سيما ان كان صائما ولا يجوز البيع ولا الشرافيه للمعتكف وغيره ولا يصح

كتاب المناسك

جمع منسك بفتح السين وكسرهما وهو التبعيد يقال تنسك تنسك وغلب اطلاقها على متعبدات الحج والمنسك فى الاصل من النسكة وهى الذبيحة (الحج) بفتح الحاء فى الاشهر عكس شهر ذى الحجة فرض سنة آتبع من الهجرة وهو لغة القصد وشرعا قصد مكة لعمل مخصوص فى زمن مخصوص (والعمرة) لغة الزيارة وشرعا زيارة البيت على وجه مخصوص وهما واجبان لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ولحديث عائشة يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه احمد وابن ماجه باسناد صحيح واذا ثبت ذلك فى النساء فالرجال اولى اذا تقرر ذلك فيجبان (على) الحر (المسلم المكلف القادر) أى المستطيع (فى عمره مرة) واحدة لقوله عليه السلام الحج مرة فمن زاد فهو متطوع رواه احمد وغيره فلا سلام والعقل شرطان للوجوب والحجة والبلوغ وكال الحرية شرطان للوجوب والاجزا دون الصحة والاستطاعة شرط للوجوب دون الاجزا فمن كملت له الشروط وجب عليه السعى (على الفور) ويأثم ان اخره بلا عذر لقوله عليه السلام تعجلوا الى الحج يعنى الفريضة فان احدثكم لا يدري ما يعرض له رواه احمد (فان زال الرق) بان عتق العبد محرما (و) زال (الجنون) بان افاق المجنون واحرم ان لم يكن محرما (و) زال (الصبا) بان بلغ الصغير وهو محرم (فى الحج) وهو (بعرفة) قبل الدفع منها أو بعده ان

عاد فوقف في وقته ولم يكن سعى بعد طواف القدوم (وفي) اى او وجد ذلك في احرام (العمرة قبل طوافها صح) اى الحج والعمرة فيما ذكر (فرضا) فجزيه عن حجة الاسلام وعمرته ويمتد باحرام ووقوف موجودين اذا وما قبله تطوع لم يتقلب فرضا وقال بعضهم ينقصد موقوفا فاذا زال الرق انقلب فرضا فان كان الصغير او القن سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف لم يجزه الحج ولو اعاد السعى لانه لا يشرع بمجاوزة عدده ولا تكراره بخلاف الوقوف فانه لا قدر له محدود وتشرع استدامته وكذا ان بلغ او عتق في اثناء طواف العمرة لم يجزه ولو اعاده (و) يصح (فعلهما) اى الحج والعمرة (من الصبي) نفلا لحديث ابن عباس ان امرأة رفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم صبيا فقالت هذا حج قال نعم ولك اجر رواء مسلم ويحرم الولي في مال عمن لم يميز ولو محرما او لم يحج ويحرم يميز باذنه ويفعل ولي ما يعجزها لكن يبدا الولي في رمي بنفسه ولا يمتد برمي حلال ويطاق به لعجز راكبا او محمولا (و) يصحان (من العبد نفلا) لعدم المانع ويلزمان بنذره ولا يحرم به ولا زوجة الا باذن سيد وزوج فان عقداه فلهما تحليلهما ولا ينعمها من حج فرض كملت شروطه ولكل من ابوى حر بالغ منعه من احرام بنفل كفيل جهاد ولا يحملانه ان احرم (والقادر) المراد فيما سبق (من امكنه الركوب ووجد زادا) و (راحلة) بالتهما (صالحين لمثله) لما روى الدارقطني باسناده عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة وكذا لو وجد ما يحصل به ذلك (بعد قضاء الواجبات) من الديون حاة او مؤجلة والزكوات والكفارات والنذور (و) بعد (النفقات الشرعية) له ولعاليه على الدوام من عقار او بضاعة او صناعة (و) بعد (الحوائج الاصلية) من كتب ومسكن وخادم ولباس مثله وغفاروطا ونحوها ولا يصير مستطيعا ببذل غيره له ويعتبر امن الطريق بلا خفارة يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد وسعة وقت يمكن السير فيه على العادة (وان اعجزه) عن السعى (كبر او مرض لا يرجي برؤه) او ثقل لا يقدر معه على ركوب الا بمشقة شديدة او كان نضو الخلفة لا يقدر يثبت على راحلة الا بمشقة غير محتملة (لزمه ان يقيم من يحج ويعتمر عنه) فورا (من حيث وجبا) اى من بلده لقول ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان ابى ادر كته فريضة الله تعالى في الحج

شجنا كبيرا لا يستطيع ان يستوى على الراحلة افا حج عنه قال حجي عنه متفق عليه (ويجزى) الحج والعمرة (عنه) اى عن المتوى عنه اذا (وان عوفى بعد الاحرام) قبل فراغ نائيه من النسك او بعده لانه اتى بما امر به فخرج من العهدة ويسقطان عن من لم يجد نائبا ومن لم يحج عن نفسه لم يحج عن غيره ويصح ان يستنيب قادر وغيره في ظل حج وبعضه والنائب امين فيما يعطاه ليحج منه ويحتسب له نفقة رجوعه وخادمه ان لم يخدم مثله نفسه (ويشترط لوجوبه) اى الحج والعمرة (على المرأة وجود محرما) لحديث ابن عباس لا تسافر امرأة الا مع محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعها محرم رواء احمد باسناد صحيح ولا فرق بين الشابة والعجوز وقصير السفر وطويله (وهو) اى محرم السفر (زوجها او من تحرم عليه على التأيد لنسب) كاخ مسلم مكلف (او سبب مباح) كاخ من رضاع كذلك وخرج من تحرم عليه بسبب محرم كام المزنى بها وبنتها وكذا ام الموطوءة بشبهة وبنتها والملاعن ليس محرما للملاعة لان تحريمها عليه ابداء عقوبة وتقليظ عليه لا لحرمتها ونفقة المحرم عليها فيشترط لها ملك زاد وراحلة لهما ولا يلزمه مع بذلها ذلك سفر معها ومن ايسر منه استنابت وان حجت بدونه حرم واجزا (وان مات من لزماء) اى الحج والعمرة (اخرجها من تركته) من رأس المال اوصى به اولا ويحج النساب من حيث وجبا على الميت لان القضا يكون بصفة الاداء وذلك لما روى البخارى عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ان امي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت افا حج عنها قال نعم حجي عنها ارايت لو كان على امك دين اكننت قاضيته له اقضوا الله فالله احق بالوفاء ويسقط الحج اجنبى عنه لا عن حى بلا اذنه وان ضاق ماله حج به من حيث بلغ وان مات في الطريق حج عنه من حين مات ~~حج~~ باب المواقيت ~~في~~ الميقات لغة الحد واصطلاحا موضع العبادة وزمنها (وميقات اهل المدينة ذوا الحليفة) بضم الحاء وفتح اللام بينها وبين المدينة ستة اميال او سبعة وهى ابعد المواقيت من مكة بينها وبين مكة عشرة ايام (و) ميقات (اهل الشام ومصر والمغرب المحمفة) بضم الحاء وسكون الخاء المهملة قرب رابغ بينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل (و) ميقات (اهل اليمن ظلم) بينه وبين مكة ليلتان (و) ميقات (اهل نجد) والطائف (قرن) بسكون الراء ويقال قرن المنازل وقرن الثعالب على يوم وليلة من

مكة (و) ميقات (اهل المشرق) اى العراق وخراسان ونحوها (ذات عرق) منزل معروف سمي بذلك لان فيه عرقا وهو الجبل الصغير وبينه وبين مكة نحو مرحلتين (وهى) اى هذه المواقيت (لاهلها) المذكورين (ولمن مر عليها من غيرهم) اى من غير اهلها ومن منزله دون هذه المواقيت يحرم منه الحج وهرمة (ومن حج من اهل مكة) فانه يحرم (منها) لقول ابن عباس وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام المحففة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن يلزم من اهلها ولمن اتى عليهم من غير اهلهم ممن يريد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمحلها من اهلها وكذلك اهل مكة يهلون منها متفق عليه ومن لم يمر بميقات احرم اذا علم انه اذا اقربها منه لقول عمر انظروا الى حذوها من قيد رواء البخارى ويسن ان يحتاط فان لم يحاذ ميقاتا احرم من مكة بمرحلتين (وعمرته) اى عمرة من كان بمكة يحرم بها (من الحل) لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عبد الرحمن ابن ابي بكر ان يعمر عائشة من التعميم متفق عليه ولا يحل لحر مسلم مكلف اراد مكة او النسك تجاوز الميقات بلا احرام الا لقتال مباح او خوف او حاجة تتكرر كخطاب ونحوه فان تجاوزه لغير ذلك لزمه ان يرجع ليحرم منه ان لم يخف فوت حج او على نفسه وان احرم من موضعه فعليه دم وان تجاوزه غير مكلف ثم كلف احرم من موضعه وكره احرام قبل ميقات وحج قبل اشهره وينعقد (واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة) منها يوم العحر وهو يوم الحج الاكبر **باب الاحرام** **الحج** لغة نية الدخول في التحريم لانه يحرم على نفسه بنيت ما كان مباحا له قبل الاحرام من النكاح والطيب ونحوها وشرعا (نية النسك) اى نية الدخول فيه لانيته ان يحج او يعتمر (سن لمريده) اى مريد الدخول في النسك من ذكر واثى (غسل) ولو حايضا ونفسا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر استمات (عيمس وهى نفسا ان تغسل رواء مسلم وامر عائشة ان تغسل لاهلال الحج وهى حايض (او تيمم لعدم) اى عدم الماء او تعذر استعماله لنحو مرض (و) سن له ايضا (تنظيف) باخذ شعر وظفر وقطع رايحة كريهة لئلا يحتاج اليه في احرامه فلا يتمكن منه (و) سن (تطيب) في بدنه بمسك او بخور او ماء ورد ونحوها لقول عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا حرامه قبل ان يحرم وحله قبل ان يطوف بالبيت وقالت كاتى انظر الى وبيص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق عليه وكره ان يتطيب في ثوبه وله استدامة لبسه ما لم يزرعه فان زرعه فليس له ان يلبسه قبل غسل الطيب منه ومتى تعمد مس ما على بدنه من الطيب او نجاه عن موضعه ثم رده اليه او نقله الى موضع اخر فدى لان سال بعرق او شمس (و) سن له ايضا (تجرد من مخيط) وهو كذا يخاط على قدر الملبوس عليه كالقميص والسراويل لانه عليه السلام تجرد لاهلاله رواء الترمذى (و) سن له ايضا ان يحرم (في ازار ورداء ابيضين) نظيفين وناعين لقوله عليه السلام وليحرم احدكم في ازار ورداء وناعين رواء احمد والمراد بالناعين التأسومة ولا يجوز له لبس السرموزة والجمجم قاله في الفروع (و) سن (احرام عقب ركعتين) نفلا او عقب فريضة لانه عليه السلام اهل دبر صلاة رواء النسائي (ونيت شرط) فلا يصح محرما بمجرد التجرد او التلبية من غير نية الدخول في النسك لحديث اغا الاعمال بالنيات (ويستحب قوله اللهم انى اريد نسك كذا) اى ان يعين ما يحرم به ويلفظ به وان يقول (فيسرهلى) وتقبله منى وان يشترط فيقول (وان حبسنى حابس فمحلى حيث حبستى) لقوله صلى الله عليه وسلم لضباعة بنت الزبير حين قالت له انى اريد الحج واجدنى وجعة فقال حجى واشترطى وقولى اللهم محلى حيث حبستى متفق عليه زاد النسائي في رواية اسنادها جيد فان لك على ربك ما استتيت فتى حبس بمرض او عدو او ضل عن الطريق حل ولا شئ عليه ولو شرط ان يحل متى شاء او ان افسده لم يقضه لم يصح الشرط ولا يبطل الاحرام بخن أو اغماء او سكر كموت ولا ينعقد مع وجود احدها والانسك تمتع وافراد وقران (وافضل الانسك التمتع) فالافراد فالقران قال احمد لا اشك انه عليه السلام كان قارنا والمتعة احب الى انتهى وقال لانه اخر ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم امر اصحابه لما طافوا وسعوا ان يجعلوها عمرة الا من ساق هديا وثبت على احرامه لسوقه الهدى وتأسف بقوله لو استقبلت من امرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولا حلت معكم (وصفته) اى التمتع (ان يحرم بالعمرة في اشهر الحج ويفرغ منها ثم يحرم بالحج في عامه) من مكة او قريبا او بعيد منها والافراد ان يحرم بالحج ثم بعمرة بعد فراغه منه والقران ان

يحرم بهما معا او بهائم يدخله عليها قبل شروع في طوافها ومن احرم به
ثم ادخلها عليه لم يصح احرامه بها (و) يجب (على الافقي) وهو من كان
مسافة قصر فاكتر من الحرم ان احرم متمما او قارنا دم) نسك لاجبران بخلاف
اهل الحرم ومن هو منه دون المسافة فلا شيء عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم
يكن اهله حاضر المسجد الحرام ويشترط ان يحرم بها من مققات او مسافة قصر
فاكثر من مكة وان لا يسافر بينهما فان سافر مسافة قصر فاحرم فلا دم عليه وسن
لفرد وقارن فسح نيتهما بحج وينويان باحرامهما ذلك عمرة مفردة لحديث
الصحيحين السابق فاذا احراما به ليصيرا متمعين مالم يسوقا هديا او يقفا بعرفة
وان ساقه متمتع لم يكن له ان يحل فيحرم بحج ان طاف وسعى لعمرة قبل
حلق فاذا ذبحه يوم النحر حل منهما (وان حاضت المرأة) المتمتع قبل طواف
العمرة فحشيت فوات الحج احرمت به (وجوبا) وصارت قارنة (لما روى
مسلم ان عائشة كانت متمتع فحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهل باله
وكذا لو خشي غيرها ومن احرم واطلق صح وصرقه لما شاء وبثل ما احرم فلان
انقعد بمنه وان جهله جعله عمرة لانها اليقين ويصح احرمت يوما او بنصف نسك
لان احرم فلان قائما محرم لعدم جزمه (واذا استوى على راحلته قال)
قطع به جماعة والاصح عقب احرامه (ليك اللهم ليك) اي انا مقيم
على طاعتك واجابة امرك (ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك
والملك لاشريك لك) روى ذلك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حديث متفق عليه وسن ان يذكر نسكه فيها وان يبدأ القارن
بذكر عمرته واكثر التلبية وتؤكد التلبية اذا علا نشزا او هبط واديا او صلى
مكتوبة او اقبل ليل او نهار او التقت الرفاق او سمع ملبيا او فعل محظورا
ناسيا او ركب دابته او نزل عنها او رأى البيت (بصوت بها الرجل) اي
يجهر بالتلبية لحبر السائب ابن خلاد مرفوعا اتاني جبريل فامرني ان امر
اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالاehl والتلبية وصححه الترمذي واغا يسن
الجهر بالتلبية في غير مساجد الحل وامصاره وفي غير طواف القدوم
والسعي بعده وتشرع بالعربية لقادر والا فبلغته ويسن بعدها دعاء وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم (وتخفيها المرأة) بقدر ما تسمع رفيقتها ويكره
جهرها فوق ذلك مخافة الفتنة ولا تكره التلبية لحلال باب محظورات
الاحرام اي المحرمات بسببه (وهي) اي محظوراته (تسعة)

احدها (حلق الشعر) من جميع بدنه بلا عذر يعني ازالته بحلق او نتف
او قلع لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (و) الثاني
(تقليم الاظفار) او قصه من يد او رجل بلا عذر فان خرج بعينه شعر
او كسر ظفره فزالهما او زالا مع غيرها فلا فدية وان حصل الاذى بقرح
او قمل ونحوه فزال شعره لذلك فدى ومن حلق رأسه باذنه او سكت ولم
ينبه فدى ويباح لمحرم غسل شعره بسدر ونحوه فن (حلق) شعرة
واحدة او بعضها فعليه طعام مسكين وشعرتين او بعض شعرتين فطعام
مسكينين وثلاث شعرات فعليه دم (او قلم) ظفرا فطعام مسكين وظفرين
فطعام مسكينين و (ثلاثة فعليه دم) اي شاة او اطعام ستة مساكين او
صيام ثلاثة ايام وان خلل شعره وشك في سقوط شيء به استحبت (الثالث)
تغطية راس الذكر اجماعا واثار اليه بقوله (ومن غطى راسه بتلاصق
فدى) سواء كان معتادا كعمامة وبرنس ام لا كقرطاس وطمين ونورة
وحناء او عصبة بسير او استظل في حمل راكبا او لا ولو لم يلاصقه ويحرم
ذلك بلا عذر لا ان حمل عليه او استظل بخيمة او شجرة او بيت (الرابع)
لبسه الخيط واليه الاشارة بقوله (وان لبس ذكر خيطا فدى) ولا يعقد
عليه رداء ولا غيره الا ازاره ومنطقته وهما فيهما نفقة مع حاجة لعقد
وان لم يجد نعلين لبس خفين او لم يجد ازارا لبس سراويل الى ان يجد
ولا فدية (الخامس) الطيب وقد ذكره بقوله (وان طيب) محرم (بدنه
او توبه) او شيئا منهما او استعماله في اكل او شرب (او ادهن)
او اكحل او استعط (بمطيب او شم) قصدا (طيبا او تبخر بعود ونحوه)
او شمه قصدا ولو بنحو الكعبة اثم و (فدى) ومن الطيب مسك وكافور
وعنبر وزعفران وورس وورد وبنفسج وليمون وبان وماء ورد
وان شمها بلا قصد او مس مالا يعلق كقطع كافور او شم فواكه او عودا
او شيئا او ريحانا فارسيا او غاما او ادهن بدهن غير مطيب فلا فدية
(السادس) قتل صيد البر او اصابه وقد اشار اليه بقوله (وان قتل
صيدا ما كولا برياً اصلا) حكماء وبط ولو استانس بخلاف ابل وبقر اهلية
ولو توحشت (ولو تولد منه) اي من الصيد المذكور (ومن غيره)
كالتولد بين الماكول وغيره او بين الوحشي وغيره تغليبا للخطر (او تلف)
الصيد المذكور (في يده) بمباشرة او سبب كاشارة ودلالة واعانة ولو تناولته

اله او بجناية دابة وهو متصرف فيها (فعليه جزاؤه) وان دل ونحوه
محرم محرماً فالجزاء بينهما ويحرم على المحرم اكله مما صاده او كان له اثر
في صيده او ذبح او صيد لاجله وما حرم عليه لنحو دلالة او صيد له
لا يحرم على محرم غيره ويضمن بيض صيد ولبنه اذا حلبه بقيقته ولا يملك
المحرم ابتداء صيدا بغير ارث وان احرم وبملكه صيد لم يزل ولا يده
الحكمية بل تزال يده المشاهدة بارساله (ولا يحرم) باحرام او حرم
(حيوان انسي) كدجاجة وبيضة الانعام لانه ليس بصيد وقد كان النبي
صلى الله عليه وسلم يذبح البدن في احرامه بالحرم (ولا يحرم صيد
البحر) ان لم يكن بالحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه وطير
الماء برى (ولا) يحرم بحرم ولا احرام (قتل محرم الاكل) كالاسد
والنمر والكلب الا المتولد كما تقدم (ولا) يحرم قتل الصيد (الصايل)
دفعاً عن نفسه او ماله سواء خشي التلف او الضرر بجرحه او لا لانه
التحق بالمؤذيات فصار كالكلب العقور ويسن مطلقاً قتل كل مؤذ غير
ادمي ويحرم باحرام قتل قل وصيدانه ولو برمييه ولا جزاء فيه لابرأيت
وقراد ونحوهما ويضمن جراد بقيقته ولحرم احتاج لفعل محذور فماله ويفدى
وكذا لو اضطر الى اكل صيد فله ذبحه واكله كمن بالحرم ولا يباح الا لمن
له اكل الميتة (السابع) عقد النكاح وقد ذكره بقوله (ويحرم عقد
نكاح) فلو تزوج المحرم او زوج محرمة او كان وليا او وكبلاً في النكاح
حرم (ولا يصح) لما روى مسلم عن عثمان مرفوعاً لا ينكح المحرم ولا
ينكح (ولا فدية) في عقد النكاح كشرأ الصيد ولا فرق بين الاحرام
الصحيح والفساد ويكره للمحرم ان ينكح امرأة كخطبة عقده او حضوره
او شهادته فيه (وتصح الرجعة) اي لو راجع المحرم امراته صحت بلا كراهة
لانه امساك وكذا شراء امة للوطي (الثامن) الوطي واليه الإشارة بقوله
(وان جامع) المحرم بان غيب الحشفة في قبل او دبر من ادمي او غيره
حرم لقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث قال ابن عباس هو الجماع
وان كان الوطي (قبل التحلل الاول فسد نسكهما) ولو بعد الوقوف
بعرفة ولا فرق بين العامد والساهي لقضاء بعض الصحابة رضى الله عنهم بفساد
الحج ولم يستفصل (ويتضيان فيه) اي يجب على الوطي والموطوءة المضى
في النسك الفاسد ولا يخرج ان منه بالوطي روى عن عمر وعلى وابن

هريرة وابن عباس فسكهم كالا حرام الصحيح لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة
لله (ويقضيان) وجوبا (ثاني عامه) روى عن ابن عباس وابن عمر وغير
المكلف يقضى بعد تكليفه وحجة الاسلام فوراً من حيث احرم او لا
ان كان قبل ميعات والا فنه وسن تفرقهما في قضاء من موضع وطئ الى
ان يحلوا والوطي بعد التحلل الاول لا يفسد النسك وعليه شاة ولا فدية
على مكرهة ونفقة حجة قضائها عليه لانه المفسد لنسكها (التاسع)
المباشرة دون الفرج وذكرها بقوله (وتحرم المباشرة) اي مباشرة الرجل
المرأة (فان فعل) اي باشرها (فانزل لم يفسد حجه) كما لو لم ينزل ولا
يصح قياسها على الوطي به لانه يجب به الحد دونها (وعليه بدنة) ان انزل
بمباشرة او قبلة او تكرار نظر او لمس لشهوة او امنى باستمنا قياساً على
بدنة الوطي وان لم ينزل فشاة كفدية اذا وخطأ في ذلك كعمد و امرأة
مع شهوة كرجل في ذلك (لكن يحرم) بعد ان يخرج (من المال)
ليجمع في احرامه بين الحل والحرم (لطواف الفرض) اي ليطوف
طواف الزيادة محرماً وظاهر كلامه ان هذا في المباشرة دون الفرج اذا انزل
وهو غير متجه لانه لم يفسد احرامه حتى يحتاج لتجديده فالمباشرة كسائر
المحرمات غير الوطي هذا مقتضى كلامه في الاقناع كالمتهنى والمقنع والتقيج
والانصاف والمبدع وغيرها وانما ذكرها هذا الحكم فيمن وطئ بعد التحلل
الاول الا ان يكون على وجه الاحتياط مراعاة للقول بالافساد
(واحرام المرأة) فيما تقدم (كالرجل الا في اللباس) اي لباس الخيط
فلا يحرم عليها ولا تغطية الرأس (وتجنب البرقع والقفازين) لقوله
عليه السلام لا تتقب امرأة ولا تلبس القفازين رواه البخاري
وغیره والقفازان شئ يعمل لليدين يدخلان فيه يستترهما من الحر
كما يعمل للبراة ويفدى الرجل والمرأة بلبسهما وتجنب (تغطية وجهها) لقوله
صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها فتضع
الثوب فوق راسها وتسد له على وجهها لمروء الرجال قريباً منها (ويباح
لها التحلل) بالتحلل والسوار والدمالج ونحوها ويسن لها خضاب عند احرام
وكره بعده وكره لهما اكتحال بأثمد لزيئتهما لبس معصفر وكلى وقطع راحية
كرهية بغير طيب والتجار وعمل صنعة مالم يشغلا عن واجب او مستحب و
لبس خاتم ويحبتان الرفث والفسوق والجذال وتسن قلة الكلام الا فيما

باب الفدية ✎ أى أقسامها وقدر ما يجب والمستحق لآخذها (ينحر بفدية) أى فى فدية (حلق) فوق شعرتين (وتقليم) فوق ظفرين (وتغطية راس وطيب ولبس مخيط بين صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين مدبر أو نصف صاع من تمر أو شعير أو ذبح شاة) لقوله صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة لعلك آذاك هوام راسك قال نعم يا رسول الله فقال احلق راسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو انسك شاة متفق عليه أو للتخير والحلق الباقي بالحلق (و) ينحر (بجزأ صيدتين) ذبح (مثل ان كان) له مثل من النعم (أو تقويمه) أى المثل بمحل التلف أو قربه (بدراهم يشتري بها طعاما) يحزى فى فطرة أو يخرج بدله من طعامه (فيطعم كل مسكين مدا) ان كان الطعام برا والا فدين (أو يصوم عن كل مد) من البر (يوما) لقوله تعالى جزأ مثل ما قتل من النعم الآية وان بقى دون مد صام يوما (و) ينحر (بما لا مثل له) بعد ان يقومه بدراهم لتعذر المثل ويشتري بها طعاما كما مر (بين اطعام) كما مر (وصيام) على ما تقدم (وأما دم متعة وقران فيجب الهدى) بشرطه السابق لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى واقارن بالقياس على التمتع (فان عدمه) أى عدم الهدى أو عدم غنه ولو وجد من يقرضه (فصيام ثلاثة أيام) فى الحج (والافضل كون آخرها يوم عرفة) وان آخرها عن أيام منى صامها بعد وعليه دم مطلقا (و) صيام (سبعة أيام اذا رجع الى اهله) قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم وله صومها بعد أيام منى وفراغه من افعال الحج ولا يجب تتابع ولا تفريق فى الثلاثة ولا السبعة (والمحصر) يذبح هديا بنية التحلل لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى و (اذا لم يجد هديا صام عشرة أيام) بنية التحلل (ثم حل) قياسا على التمتع (ويجب بوطنى فى فرج فى الحج) قبل التحلل الاول (بدنة) وبعده شاة فان لم يجد البدنة صام عشرة أيام ثلاثة فى الحج وسبعة اذا رجع لقضاء الصحابة (و) يجب بوطنى (فى العمرة شاة) وتقدم حكم المباشرة (وان طاوعته زوجته لزمها) أى ما ذكر من الفدية فى الحج والعمرة وفى نسخة لزمها أى البدنة فى الحج والشاة فى العمرة والمكرهة لا فدية عليها وتقدم حكم المباشرة دون الفرج ولا شئ على من فكر فانزل والد الم واجب لفوات أو ترك واجب كمتعة ✎ فصل ومن كرر محظورا

من جنس ✎ واحد بان حلق أو قلم أو لبس مخيطا أو تطيب أو وطى ثم اعاده (ولم يفد) لما سبق (فدى مرة) سوا فعله متابعا أو متفرقا لان الله تعالى اوجب فى حلق الراس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع فى دفعة او دفعات وان كفر عن السابق ثم اعاده لزمته الفدية ثانيا (بخلاف صيد) ففيه بعده ولو فى دفعة لقوله تعالى جزاء مثل ما قتل من النعم (ومن فعل محظورا من اجناس) بان حلق وقلم اظفاره ولبس المخيط فدى لكل مرة أى لكل جنس الفدية الواجبة فيه سواء (رفض احرامه أولا) اذا التحل من الحج لا يحصل الا باحد ثلاثة اشياء كمال افعاله أو التحلل عند الحصر أو بالعذر اذا شرطه فى ابتدائه وماعدا هذه لا يتحلل به ولو نوى التحلل لم يحل ولا يفسد احرامه برفضه بل هو باق يلزمه احكامه وليس عليه لرفض الاحرام شئ لانه مجرد نية (ويسقط بنسيان) أو جهل أو اكراه (فدية لبس وطيب وتغطية راس) لحديث عفى لامتى الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه ومتى زال عذره ازاله فى الحال (دون) فدية (وطى) وصيد وتقليم وحلق) فوجب مطلقا لان ذلك اتلاف فاستوى عمدته وسهوه كمال الادى فان استدام لبس مخيط احرم فيه ولو لحظة فوق المعتاد من خلعه فدى ولا يشقه (وكل هدى أو اطعام) يتعلق بحرم أو احرام كجزأ صيد ودم متعة وقران ومنذور وما وجب لترك واجب أو فعل محظور فى الحرم فانه يلزمه ذبحه فى الحرم قال احمد مكة ومنى واحد والافضل نحر ما يحج بتمنى وما بعمره بالمرودة ويلزمه تفرقة لحمه أو اطلاقه (لمساكين الحرم) لان القصد التوسعة عليهم وهو المقيم به والمجتاز من حاج وغيره ممن له اخذ زكاة لحاجة وان سلمه لهم حيا فذبحوه اجزاء والا رده وذبحه (وفدية الاذى) أى الحلق (واللبس ونحوها) كطيب وتغطية راس وكل محظور فعله خارج الحرم (ودم الاحصار حيث وجد سببه) من حل أو حرم لانه عليه السلام نحر هديه فى موضعه بالحديبية وهى من الحل ويحزى بالحرم ايضا (ويحزى الصوم) والحلق (بكل مكان) لانه لا يتعدى نفعه لاحد فلا فائدة لتخصيصه (والدم) المطلق (شاة) كاضحية جذع ضان أو شئ معز (أو سبع بدنة) أو بقرة فان ذبحها فافضل وتجب كلها (وتجزى عنها) أى عن البدنة (بقرة) ولو فى جزأ صيد كككسه وعن سبع شياه بدنة أو بقرة مطلقا ✎ باب جزأ الصيد ✎ أى مثله فى

الجملة ان كان والا فقيته فيجب المثل من النعم فيما له مثل لقوله تعالى
فجزاء مثل ما قتل من النعم وجعل النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع كبشا
ويرجع فيما قضت فيه الصحابة الى ما قضوا به فلا يحتاج ان يحكم عليه
مرة اخرى لانهم اعرف وقولهم اقرب الى الصواب ولقوله عليه السلام
احسبوا كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ومنه (في النعامة بدنة) روى عن
عمر وعثمان وعلي وزيد وابن عباس ومعاوية لانها تشبهها (و) في
(حمار الوحش بقرة) روى عن عمر (و) في (بقرة) اي الواحدة
من بقر الوحش (بقرة) روى عن ابن مسعود (و) في (الابل)
على وزن قنب وخب وسيد (بقرة) روى عن ابن عباس (و) في
(التيتل بقرة) قال الجوهري التيتل الوعل المسن (و) في (الوعل
بقرة) يروى عن ابن عمر انه قال في الاروى بقرة قال في الصحاح الوعل
هي الاروى وفي القاموس الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرهما وسكونها
تيس الحيل (و) في (الضبع كبش) قال الامام حكم فيها رسول الله صلى
الله عليه وسلم بكبش (و) في (الغزال عتر) روى عن جابر عنه صلى
الله عليه وسلم انه قال في الظبي شاة (و) في (الوبر) وهو دويبة كحلا
دون السنور لاذنب لها جدي (و) في (الضب جدي) قضى به عمر
واربد والجدي الذكر من اولاد المعز له ستة اشهر (و) في (اليربوع
جفرة) لها اربعة اشهر روى عن عمر و ابن مسعود (و) في (الارنب
عناق) روى عن عمر والعناق الانثى من اولاد المعز اصغر من الجفرة
(و) في (الحمامة شاة) حكم به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ونافع
ابن عبد الحارث في حمام الحرم وقيس عليه حمام الاحرام والحمام كل
ماعب الماء وهدر . قال الجوهري العباس شرب الماء من غير مص والحمام يشرب
الماء عابا كما تعب الدواب وهدر اي صوت وقال غيره هدر غرد ورجع
صوته كانه يسبح مطالع الماء وهدر . فيدخل فيه الفواخت والوراشين والتطا
والقمري والدبسي وما لم تقض فيه الصحابة يرجع فيه الى قول عدلين
خيرين وما لا مثل له كباقي الطيور ولو اكبر من الحمام فيه القيمة وعلي
جماعة اشتركوا في قتل صيد جزاء واحد باب حكم (صيد
الحرم) اي حرم مكة (يحرم صيده على المحرم والحلال) اجماعا لحديث
ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا

البلد حرمه الله يوم خالق السموات والارض فهو حرام بحرمه الله الى
يوم القيامة (وحكم صيده كصيد المحرم) فيه الجزاء حتى على الصغير
والكافر لكن بحريمه لاجزاء فيه ولا يملكه ابتداء بغير ارض (ولا يلزم
المحرم جزاءن ويحرم قطع شجره) اي شجر الحرم (وحشيشه الاخضرين)
الذين لم يزرعهما ادمي لحديث ولا يعضد شجرها ولا يحش حشيشها
وفي رواية ولا يختل شوكتها ويجوز قطع اليابس والثمرة وما زرعه الادمي
والكمأة والفقع وكذا الاذخر كما اشار اليه بقوله (الا الاذخر) قال في القاموس
حشيش طيب الريح لقوله عليه السلام الا الاذخر ويباح انتفاع بما زال
او انكسر بغير ادمي ولو لم يبن وتضمن شجرة صغيرة عرفا بشاة وما
فوقها ببقرة روى عن ابن عباس ويفعل فيها كجزاء صيد ويضمن حشيش وورق
بقيته وغصن بما نقص فان استخلف شيء منها سقط ضمانه كرد شجرة فقتل
لكن يضمن نقصها وكره اخراج تراب الحرم وحجارتها الى الحلى لا ماء
زمزم ويحرم اخراج تراب المساجد وطبيها للتبرك وغيره (ويحرم صيد)
حرم (المدينة) حديث على المدينة حرام ما بين عير الى ثور لا يختل
خلاها ولا ينفر صيدها ولا يصلح ان تقطع منها شجرة الا ان يعلمف
رجل بعيره رواه ابو داود (ولا جزاء فيه) اي فيما حرم من صيدها
وشجرها وحشيشها قال احمد في رواية بكر ابن محمد لم يبلغنا ان النبي صلى
الله عليه وسلم ولا احدا من اصحابه حكموا فيه بجزاء (ويباح الحشيش)
من حرم المدينة (للعلف) لما تقدم (و) يباح اتخاذ (اله الحرت ونحوه)
كالمسند واله الرحل من شجر حرم المدينة لما روى احمد عن جابر ابن
عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله انا
اصحاب عمل واصحاب نضح وانا لانستطيع ارضا غير ارضنا فرخص لنا فقال
القائماتن والوسادة والعارضة والمسند فاما غير ذلك فلا يعضد ولا ينجبط منها
شيء والمسند عود البكرة ومن ادخلها صيدا فله امساكه وذبحه (وحرمها)
بريد في بريد وهو (ما بين عير) جبل مشهور بها (الى ثور) جبل صغير
لونه الى الحمرة فيه تدوير ليس بالمستطيل خلف احد من جهة الشمال
وما بين عير الى ثور هو ما بين لابتها واللابة الحرة وهي ارض تركها
حجارة سود واستحب المجاورة بكة وهي افضل من المدينة قال في الفنون
الكعبة افضل من مجرد الحجرة فاما والنبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا والله

ولا العرش وحملته ولا الجنة لان بالحجرة جسدا لو وزن به لرجح انتهى
وتضاعف الحسنة والسيئة بمكان وزمان فاضل **باب** **الحج** ذكر (دخول مكة) وما يتعلق به من الطواف والسعي (يسن) دخول مكة (من اعلاها) والخروج من اسفلها (و) يسن دخول (المسجد) الحرام (من باب بني شيبه) لما روى مسلم وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ارتفاع الفحى واماخ راحلته عند بني شيبه ثم دخل ويسن ان يقول عند دخوله بسم الله وبالله ومن الله والى الله اللهم افتح لى ابواب فضلك ذكره فى اسباب الهداية (فاذا راي البيت رفع يديه) لفعله عليه السلام رواه الشافعى عن ابن جريج (وقال ماورد) ومنه اللهم انت السلام ومنك السلام حيننا ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وبراً وزد من عظمه وشرفه من حجه واعتمره تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وبراً الحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو اهله وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله والحمد لله الذى بلغنى بيته ورانى لذلك اهلا والحمد لله على كل حال اللهم انك دعوت الى حجاج بيتك الحرام وقد جئتك لذلك اللهم تقبل منى واعف عني واصلح لى شأنى كله لا اله الا انت يرفع بذلك صوته (ثم يطوف مضطجعا) فى كل اسبوعه استحبابا ان لم يكن حامل معذور بردائه والاضطباع ان يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الايمن وطرفيه على عاتقه الايسر واذا فرغ من الطواف ازال الاضطباع (يتبدي المعتمر بطواف العمرة) لان الطواف تحية المسجد الحرام فاستحب البدأ به لفعله عليه السلام (و) يطوف (القارن والمفرد للقدوم) وهو الورود (فيحاذى الحجر الاسود بكلمه) اى بكل بدنه فيكون مبدا طوافه لانه عليه السلام كان يتبدي به (ويستلمه) اى يمسح الحجر بيده اليمنى وفى الحديث انه نزل من الجنة اشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بنى آدم رواه الترمذى وصححه (ويقبله) لما روى عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الحجر ووضع شفتيه عليه يبكي طويلا ثم التفت فاذا بعمر ابن الخطاب يبكي فقال يا عمر هاهنا تسكب العبرات رواه ابن ماجه نقل الاثرم ويسجد عليه وفعله ابن عمر وابن عباس (فان شق) استلامه وتقبيله لم يزاحم واستلمه بيده (وقبل يده) لما روى مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل يده (فان شق) استلمه بشئ وقبله لما روى عن ابن عباس فان شق (اللمس اشار اليه) اى

الى الحجر بيده او بشئ ولا يقبله لما روى البخارى عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير فلما اتى الحجر اشار اليه بشئ فى يده وكبر (ويقول) مستقبل الحجر بوجهه كلما استلمه (ماورد) ومنه بسم الله والله اكبر اللهم ايماننا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لحديث عبدالله ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند استلامه (ويجعل البيت عن يساره) لانه عليه السلام طاف كذلك وقال خذوا عني مناسككم (ويطوف سبعا يرمي الاقنى) اى المحرم من بعيد من مكة (فى هذا الطواف) فقط ان طاف ماشيا فيسرع المشى ويقارب الخطا (ثلاثا) اى فى ثلاثة اشواط (ثم) بعد ان يرمي الثلاثة اشواط (يمشى اربعا) من غير رمل لفعله عليه السلام ولا يسن رمل لحامل معذور ونساء ومحرم من مكة او قربها ولا يقضى الرمل ان فات فى الثلاثة الاول والرمل اولى من البدن من البيت ولا يسن رمل ولا اضطباع فى غير هذا الطواف ويسن ان يستلم الحجر والركن اليماني كل مرة) عند محاذاتهما لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع ان يستلم الركن اليماني والحجر فى طوافه قال نافع وكان ابن عمر يفعلوه رواه ابو داود فان شق استلامهما اشار اليهما لا الشامى وهو اول ركن يمر به ولا الغربى وهو ما يليه ويقول بين الركن اليماني والحجر الاسود ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفى بقية طوافه اللهم اجعله حجيا مبرورا وسعيامشكورا وذنبامغفورا رب اغفر وارحم واهدنى السبيل الاقوم وتجاوز عما تعلم وانت الاعز الاكرم وتسبى القراءة فيه (ومن ترك شيئا من الطواف) ولو يسيرا من شوط من السبعة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم طاف كاملا وقال خذوا عني مناسككم (او لم ينو) اى ينوى الطواف لم يصح لانه عبادة اشبه الصلاة والحديث انما الاعمال بالنيات (او) لم ينو (نسكه) بان احرم مطلقا وطاف قبل ان يصرف احرامه لنسك معين لم يصح طوافه (او طاف على الشاذروان) بفتح الذال وهو ما فضل عن جدار الكعبة لم يصح طوافه لانه من البيت فاذا لم يطف به لم يطف بالبيت جميعه (او) طاف على (جدار الحجر) بكسر الحاء المهملة لم يصح طوافه لانه صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر

والشاذروان وقال خذوا عني مناسككم (او) طاف وهو (عريان او نجس) او محدث (لم يصح) طوافه لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة الا انكم تتكلمون فيه رواه الترمذي والاثم عن ابن عباس ويسن فعل باقي المناسك كلها على طهارة وان طاف المحرم لابس مخيط صحيح وفدي (ثم) اذاتم طوافه (يصلي ركعتين) فلا يقرأ فبهما بالكافرين والاخلاص بعد الفاتحة وتجزي مكتوبة عنهما وحيث ركعهما جاز والافضل كونهما (خلف المقام) لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى (فصل ثم) بعد الصلاة يعود و (يستلم الحجر) لفعله عليه السلام ويسن الاكثر من الطواف كل وقت (ويخرج الى الصفا من بابه) اي باب الصفا ليسعى (فيرقاه) اي الصفا (حتى يرى البيت) فيستقبله (ويكبر ثلاثا ويقول ماورد) ثلاثا ومنه الحمد لله على ما هدانا لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لاله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ويدعو بما احب ولا ياي (ثم ينزل) من الصفا (ماشيا الى) ان يبقى بينه وبين (العلم الاول) وهو الميل الاخضر في ركن المسجد نحو ستة اذرع (ثم يسعي) ماشيا سعي (شديدا الى) العلم (الاخر) وهو الميل الاخضر بقاء المسجد حذاء دار الجاس (ثم يتشى ويرقى المروة ويقول ما قاله على الصفا ثم ينزل) من المروة (فيشئ في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه الى الصفا يفعل ذلك) اي ما ذكر من المشى والسعي (سعي اذابه سمية ورجوعه سعية) يفتح بالصفا ويختم بالمروة ويجب استيعاب ما بينهما في كل مرة فيلصق عقبه باصلهما ان لم يرقهما فان ترك مما بينهما شيئا ولو دون ذراع لم يصح سعيه (فاذا بدأ بالمروة سقط الشوط الاول) فلا يحتسبه ويكثر من الدعاء والذكر في سعيه قال ابو عبد الله كان ابن مسعود اذا سعى بين الصفا والمروة قال رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وانت الاعز الاكرم ويشترط له نية وموالة وكونه بعد طواف نسك ولو مسنونا (وتسن فيه الطهارة) من الحدث والنجس (والستارة) اي ستر العورة فلو سعى محدثا او نجسا او عريانا اجزاء (و) تسن (الموالة) بينه وبين الطواف والمرأة لا ترقى الصفا ولا المروة ولا تسعى سعي شديدا وتسن مبادرة معتر بذلك (ثم ان كان

متنا لاهدى معه قصر من شعره) ولو لبده ولا يحلقه ندبا ليوفره للحج (وتحلل) لانه تمت عمرته (والا) بان كان مع المتنع هدى لم يقصر و (حل اذا حج) فدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا والمعتمر غير المتنع يحل سواء كان معه هدى او لم يكن في اشهر الحج او غيرها (والمتنع والمعتمر اذا شرع في الطواف قطع التلبية) لقول ابن عباس يرفعه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ولا بأس بها في طواف القدوم سرا (باب صفة الحج والعمرة يسن للمحلبين بمكة) وقربها حتى متنع حل من عمرته (الاحرام بالحج يوم التروية) وهو ثامن ذي الحجة سمي بذلك لان الناس كانوا يتروون فيه الماء لما بعده (قبل الزوال) فيصلى بطن الظهر مع الامام ويسن ان يحرم (منها) اي من مكة والافضل من تحت الميزاب (ويجزي) احرامه (من بقية الحرم) ومن خارجه ولا دم عليه والمتنع اذا عدم الهدى واراد الصوم سن له ان يحرم يوم السابع ليصوم الثلاثة محرما (ويبيت بطن) ويصلى مع الامام استجابا (فاذا طلعت الشمس) من يوم عرفة (سار) من منى (الى عرفة) فاقام بكرة الى الزوال يخطب بها الامام او نائبه خطبة قصيرة مفتحة بالتكبير لعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة (وكلها) اي كل عرفة (موقف الا بطن عرنة) لقوله عليه السلام كل عرفة موقف وارفعوا عن بطن عرنة رواه ابن ماجه (وسن ان يجمع) بعرفة من له الجمع (بين الظهر والعصر) تقديما (و) ان (يقف راكبا) مستقبل القبلة (عند الصخرات وحبل الرحمة) لقول جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل بطن ناقته التقوى الى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة ولا يشرع صعود جبل الرحمة ويقال له جبل الدعاء (ويكثر من الدعاء ومما ورد) كقوله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمي نورا ويسر لي امرى ويكثر الدعاء والاستغفار واتضرع والخشوع واظهار الضعف والافتقر ولبح في الدعاء ولا يستبطن الاجابة (ومن وقف) اي حصل بعرفة (ولو لحظة) او نائما او مارا او جاهلا انها

عرفة (من فجر يوم عرفة الى فجر يوم النحر وهو اهل له) اى للحجيج بان يكون مسلما محرما بالحج ايس سكران ولا مجنونا ولا مغمى عليه (صح حجه) لانه حصل بعرفة في زمن الوقوف (والا) يقف بعرفة او وقف في غير زمنه او لم يكن اهلا للحج (فلا) يصح حجه لفوات الوقوف المعتد به (ومن وقف) بعرفة (نهرا ودفع منها قبل الغروب ولم يعد) اليها (قبله) اى قبل الغروب ويستمر بها اليه (فعليه دم) اى شاة لانه ترك واجبا فان عاد اليها واستمر للغروب او عاد بعده قبل الفجر فلا دم عليه لانه اتى بالواجب وهو الوقوف بالليل والنهار (ومن وقف ليلا فقط فلا) دم عليه قال في شرح المقنع لا نعلم فيه خلافا . قتل النبي صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفات باليل فقد ادرك الحج (ثم يدفع بعد الغروب) مع الامام او نائبه على طريق المأزمين (الى مزدلفة) وهى ما بين المأزمين ووادي محسر ويسن كون دفعه (بسكينة) لقوله عليه السلام ايها الناس السكينة السكينة (ويسرع في الفجوة) لقول اسامة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العتي فاذا وجد فجوة نص اى اسرع لان العتي انبساط السير والنصر فوق العتي (ويجمع بها) اى بمزدلفة (بين العشائين) اى يسن لمن دفع من عرفة ان لا يصلى المغرب حتى يصل الى مزدلفة فيجمع بين المغرب والشا من يجوز له الجمع قبل حط رحله وان صلى المغرب بالطريق ترك السنة واجزاء (وببيتها) لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وقال خذوا عني مناسككم (وله الدفع) من مزدلفة قبل الامام (بعد نصف الليل) لقول ابن عباس كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضفة اهله من مزدلفة الى منى متفق عليه (و) الدفع (قبله) اى قبل نصف الليل (فيه دم) على غير سقاة ورةا سواء كان غاما بالحكم او جاهلا عامدا او ناسيا (كوصوله اليها) اى الى مزدلفة (بعد الفجر) فعليه دم لانه ترك نسكا واجبا (لا) ان وصل اليها قبله اى قبل الفجر فلا دم عليه وكذا ان دفع من مزدلفة قبل نصف الليل وعاد اليها قبل الفجر لا دم عليه (فاذا اصبح) بها (صلى الصبح) بفلس ثم اتى المشعر الحرام (وهو جبل صفيير بالمزدلفة سمي بذلك لانه من علامات الحج) فبقاه او يقف عنده ويحمد الله ويكبره . وبهاله (ويقرأ فاذا افضتم من عرفات الايتين ويدعوا حتى يسفر) لان في حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل

واقفا عند المشعر الحرام حتى اسفر جدا فاذا اسفر سار قبل طلوع الشمس بسكينة (فاذا بلغ محسرا) وهو واد بين مزدلفة ومنى سمي بذلك لانه يحسر سالكه (اسرع) قدرا رمية حجر (ان كان ماشيا والا حرك دابته) لانه صلى الله عليه وسلم لما اتى بطن محسر حرك قايلا كما ذكره جابر (واخذ الحصا) اى حصا الجمار من حيث شاء وكان ابن عمر ياخذ الحصا من جمع وقعه سعيدي بن جبير وقال كانوا يتزودون الحصا من جمع اى مكان يقال له ذلك والرمى تحية منى فلا يبدأ بشئ قبله (وعدده) اى عدد حصا الجمار (سبعون) حصاة كل واحدة (بين الحصص والبندق) كحصا الخرف فلا تجزى صغيرة جدا ولا كبيرة ولا يسن غسله (فاذا وصل الى منى) وهى (من وادى محسر الى جرة العقبة) بدا بحجرة العقبة (فرماها بسبع حصيات متعاقبات) واحدة بعد واحدة فلو رمى دفعة واحدة لم يجزأ الا عن واحدة ولا يجزى الوضع (يرفع يده) التخي حال الرمي (حتى يرى بياض ابطة) لانه اعون على الرمي (ويكبر مع كل حصاة) ويقول اللهم اجعله حجيا مبرورا وسعييا مشكورا وذنبيا مغفورا (ولا يجزى الرمي بغيرها) اى غير الحصاة كجوهر وذئب ومعادن (ولا) يجزى الرمي (بها ثانيا) لانه استعملت في عبادة فلا تستعمل ثانيا كما هو الوضوء (ولا يقف عند جرة) العقبة بعد رميها لضيق المكان وندب ان يستبطن الوادى وان يستقبل القبلة وان يرمى على جانبه الايمن وان وقعت الحصاة خارج المرمى ثم تدرجت فيه اجزأت (ويقطع التلبية قبلها) لقول الفضل ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة اخرجاء في التخييين (ويرمى) ندبا (بعد طلوع الشمس) لقول جابر رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده اخرجه مسلم (ويجزى) رميها (بعد نصف الليل) من ليلة النحر لما روى ابوداود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ام سلمة ليلة النحر فرمت جرة العقبة قبل الفجر ثم مضت فافاضت فان غربت شمس يوم الاثني قبل رميه رمى من غد بعد الزوال (ثم نحر هديا ان كان معه) واجبا كان او تطوعا فان لم يكن معه هدى وعليه واجب اشتراه وان لم يكن عليه واجب سن له ان يتطوع به واذا نحر الهدى فرقه على مساكين الحرم (ويحلق) وسن ان يستقبل القبلة ويبدا بشقه الايمن (او يقصر من جميع شعره) لا من كل شعرة بعينها

ومن لب راسه او ضفره او عقمه فكثيره وبأى شئ قصر الشعر اجزاء وكذا ان تمفه او ازاله بنورة لان التقصير نزالته لكن السنة الحاق او التقصير (وتقصير منه المرأة) اى من شعرها (قدر اثلة) فاقول لحديث ابن عباس يرفعه ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير رواه ابو داود فقصر من كل قرن قدر اثلة او اقل وكذا العبد ولا يخلق الا باذن سيده وسن لمن حاق او قصر اخذ ظفر وشارب وعانة وابط (ثم) اذارمى وحقاق او قصر (فقد حل له كل شئ) كان محظورا بالاحرام (الا النساء) وطأ ومباشرة وقبله ولمسا لشهوة وعقد نكاح لما روى سعيد عن عائشة مرفوعا اذا رميت وحلقتم فقد حل لكم الطيب والياب وكل شئ الا النساء (والحلق والتقصير) ممن لم يحاق (نسك) في تركهما دم لقوله صلى الله عليه وسلم فليقصّر ثم ليحل (لا يلزمه بتأخير) اى الحلق او التقصير عن ايام منى (دم ولا تقديه على الرمي والنحر) ولان نحر او طاف قبل رميه ولو علما لما روى سعيد عن عطا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قدم شئاً قبل شئ فلاحرج ويحصل التحلل الاول باثنين من حاق ورمى وطواف والتحلل الثانى بما بقى مع سعى ثم يخطب الامام حتى يوم النحر خطبة يفتتحها بالكبير يعلمهم فيها النحر والافاضة والرمي ثم فصل ثم يفيض الى مكة يطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة ثم ويقال طواف الافاضة فيعيّنه بالنية وهو ركن لا يتم حج الاب وظاهره انهما لا يطوفان للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل وكذا المتع يطوف للزيارة فقط كمن دخل المسجد واقامت الصلاة فانه يكتفى بها عن تحية المسجد واختاره الموفق والشخ تقي الدين وابن رجب ونص الامام واختاره الاكثر ان القارن والمفرد ان لم يكونا دخلا قبل يطوفان للقدوم برمل ثم للزيارة وان المتع يطوف للقدوم ثم للزيارة بلا رمل (واول وقته) اى وقت طواف الزيارة (بعد نصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك بعرفات والا فبعد الوقوف (ويسن) فعله (في يومه) لقول ابن عمر افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر متفق عليه ويستحب ان يدخل البيت فيكبر في نواحيه ويصلى فيه ركعتين بين العمودين تلقاء وجهه ويدعو الله عز وجل (وله تأخير) اى تأخير الطواف عن ايام منى لان اخر وقته غير محدود كالسعى (ثم يسعى بين الصفا والمروة ان كان متعماً) لان سعيه اولا كان للعمرة فيجب ان يسعى للحج (او)

كان (غيره) اى غير متمتع بان كان قارنا او مفردا (ولم يكن سعى مع طواف القدوم) فان كان سعى بعده لم يعد له لانه لا يستحب التطوع بالسعى كسائر الانساك غير الطواف لانه صلاة (ثم قد حل له كل شئ) حتى النساء وهذا هو التحلل الثانى (ثم يشرب من ماء زمزم لما احب ويتضلع منه) ويرش على بدنه وثوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا (ويدعو بما ورد) فيقول باسم الله اللهم اجعلنا لنا علما نافعا ورزقا واسعا ورياء وشيئا وشفاء من كل داء واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك (ثم يرجع) من مكة بعد الطواف والسعى (ف) يصلى ظهر يوم النحر حتى (بيت بنى ثلاث ليل) ان لم يتجمل وليلتين ان تعجل في يومين ويرمى الجمرات بنى ايام التشريق (فيرمى الجمرة الاولى وتلى مسجد الخيف بسبع حصيات) متعاقبات يقل كما تقدم في جرة العقبة (ويجعلها) اى الجمرة (عن يساره ويتأخر قليلا) بحيث لا يهيبه الحصا (ويدعو طويلا) رافعا يديه (ثم) يرمى الوسطى (مثانها) بسبع حصيات ويتأخر قليلا ويدعو طويلا لكن يجعلها عن يمينه (ثم) يرمى الجرة الثالثة (بسبع كذلك) ويجعلها عن يمينه ويستبطن الوادى ولا يقف عندها يفعل هذا (الرمي للجمار الثلاث على الترتيب والكيفية المذكورين) في كل يوم من ايام التشريق بعد الزوال (فلا يجزى قبله ولا ليلا لغير سقاة ورعاة والافضل الرمي قبل صلاة الظهر ويكون) مستقبلا القبلة (في الكل) مرتبا (اى يجب ترتيب الجمرات الثلاث على ما تقدم) (فان رماه كله) اى رمى حصا الجمار السبعين كله (في) اليوم (الثالث) من ايام التشريق (اجزاء) الرمي اداء لان ايام التشريق كلها وقت للرمي (ويرتبه بنية) فيرمى لليوم الاول بنية ثم للثاني مرتبا وهلم جرا كالفوات من الصلاة (فان اخره) اى الرمي (عنه) اى عن ثالث ايام التشريق فمليه دم (اولم يبت بها) اى بنى (فمليه دم) لانه ترك نسكا واجبا ولا مييت على سقاة ورعاة ويخطب الامام ثانيا ايام التشريق خطبة يعلمهم فيها حكم التعجيل والتأخير والتوديع (ومن تعجل في يومين خرج قبل الغروب) ولا اثم عليه وسقط عنه رمى اليوم الثالث ويدفن حصاه (والا) يخرج قبل الغروب (لزمه المييت والرمي من الغد) بعد الزوال قال ابن المنذر وثبت عن عمر انه قال من ادركه المساء في اليوم الثانى فليقم الى الغد حتى ينشر مع الناس (فاذا اراد الخروج من مكة) بعد عوده اليها (لم يخرج

حتى يطوف للوداع) اذا فرغ من جميع اموره لقول ابن عباس امر الناس ان يكون اخر عهدهم بالبيت طوافا الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه ويسمى طواف الصدر (فان اقام) بعد طواف الوداع (او اتجر بعده اعاده) اذا عزم على الخروج وفرغ من جميع اموره ليكون اخر عهده بالبيت كما جرت العادة في توديع المسافر اهله واخوانه (وان تركه) اى طواف الوداع (غير حائض رجع اليه) بلا احرام ان لم يبعد عن مكة ويحرم بعمره ان يبعد عن مكة فبطوف ويسمى للعمرة ثم للوداع (فان شق) الرجوع على من يبعد عن مكة دون مسافة قصر او يبعد عنها مسافة قصر فاكثر فعليه دم ولا يلزمه الرجوع اذا (اولم يرجع) الى الوداع (فعليه دم) لتركه نسكا واحبا وان اخر طواف الزيارة (ونصه او القدوم) فانه عند الخروج اجزا عن (طواف) الوداع (لان المأمور به ان يكون اخر عهده بالبيت وقد فعل فان نوى بطوافه الوداع لم يجزئه عن طواف الزيارة ولا وداع على حائض ونساء الا ان تظهر قبل مفارقة البنيان (ويقف غير الحائض) والنفساء بعد الوداع في الملتزم وهو اربعة اذرع (بين الركن) اى الذى به الحجر الاسود (والباب) ويلصق به وجهه وصدره وذراعيه وكفيه مبسوطتين (داعيا بما ورد) ومنه اللهم هذا بيتك وانا عبدك وابن عبدك وابن امك حملتى على ما سخرت لى من خالقك وسيرتى فى بلادك حتى بلغتى بعمتك الى بيتك واعتنتى على اداء نسكى فان كنت رضىت عني فازدد عني رضى والا فمن الان قبل ان تنأى عن بيتك دارى وهذا اوان انصرافى ان اذنت لى غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى العافية فى بدنى والصحبة فى جسمى والعصمة فى دينى واحسن منقائى وارزقنى طاعتك ما بقيتني واجمع لى بين خبرى الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير ويدعو بما احب ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويأتى الحطيم ايضا وهو تحت الميزاب فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم ويستلم الحجر ويقبله ثم يخرج (وتقف الحائض) والنفساء (ببابه) اى باب المسجد (وتدعو بالدعاء) الذى سبق (ويستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه رضى الله عنهما) حديث من حج فزار قبري بعد وقائي فكأنما زارني في حاتي رواه الدارقطني فيسلم عليه مستقبلا له ثم يستقبل

القبلة ويجعل الحجرة عن يساره ويدعو بما احب ويحرم الطواف بها ويكره التمسح بالحجرة ورفع الصوت عندها واذا ادار وجهه الى بلده قال لا اله الا الله آيئون تايبون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده (وصفة العمرة ان يحرم بها من الميقات) ان كان مارا به (او من ادنى الحل) كالشعيب (من) مكى (ونحوه) ممن بالحرم و (لا) يجوز ان يحرم بها (من الحرم) لمخالفة امره صلى الله عليه وسلم وينعقد وعليه دم (فاذا طاف وسعى وحلق او قصر حل) لاتيانه بافعالها (وتباح) العمرة (كل وقت) فلا تكره بشهر الحج ولا يوم النحر او عرفة ويكره الاكثار والمواالة بينها باتفاق السلف قاله في المبدع ويستحب تكرارها في رمضان لانها تعدل حجة (وتجزى) العمرة (كل وقت) من التمتع وعمره القارن (عن) عمرة (الفرض) التى هى عمرة الاسلام (واركان الحج) اربعة (الاحرام) الذى هو نية الدخول فى النسك لحديث انما الاعمال بالنيات (والوقوف) بعرفة لحديث الحج عرفة (وطواف الزيارة) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعى) لحديث اسعوا فان الله كتب عليكم السعى رواه احمد (وواجباته) سبعة (الاحرام من الميقات) (والمبيت) وقد تقدم (والوقوف بعرفة الى الغروب) على من وقف نهارا (والمبيت لغير اهل السعاية والرعاية) بنى ليالى ايام التشريق على ما مر (و) المبيت (بمزدلفة الى بعد نصف الليل) لمن ادركها قبله على غير انسقاء والرعاة (والرمى) مرتبا (والحلاق) او التقصير (والوداع) والباقي (من افعال الحج واقواله السابقة سنن كطواف القدوم والمبيت بنى ليلة عرفة والاضطباع والرمي فى موضعيهما وتقبيل الحجر والاذكار والادعية وصعود الصفا والمروة (واركان العمرة) ثلاثة (احرام وطواف وسعى) كالحج (وواجباتها الحلاق) او التقصير (والاحرام من ميقاتها) لما تقدم (فمن ترك) الاحرام (لم ينعقد نسكه) حجا كان او عمرة كالصلاة لا تنعقد الا بالنية (ومن ترك ركنا غيره) اى غير الاحرام (او نيته) حيث اعتبرت (لم يتم نسكه) اى لم يصح الا به اى بذلك الركن المتروك هو او نيته المعتبرة وتقدم ان الوقوف بعرفة يجزى حتى من نائم وجاهل انها عرفة (ومن ترك واجبا) ولو سهوا (فعليه دم) فان عدمه فكصوم المتعة (او سنة) اى ومن ترك سنة (فلا شئ عليه) قال فى الفصول

وغيره ولم يشرع الدم عنها لان جبران الصلاة ادخل فيتعدى الى صلاته من صلاة غيره كما لو سهى الامام فاته يتعدى الى صلاة المأموم ﴿ باب الفوات والاحصار ﴾ الفوات كالفوت مصدر فات اذا سبق فلم يدرك والاحصار مصدر احصره مرضا كان او عدوا ويقال حصره ايضا (من فاته الوقوف) بان طلع فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة (فاته الحج) لقول جابر لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال ابو الزبير فقات له اقل رسول الله ذلك قال نعم رواه الاثرم (وتحلل بعمره) فيطوف ويسعى ويحلق او يقصر ان لم يختار البقاء على احرامه ليحج من قابل (ويقضى) الحج الفات (ويهدى) هديا يذبحه في قضائه ان لم يكن (اشترط) في ابتداء احرامه لقول عمر لابي ايوب لما فاته الحج اصنع ما يصنع المعتبر ثم قد حلت فان ادركت الحج قابلا فحج واهد ما استيسر من الهدى رواه الشافعي والقارن وغيره سواء ومن اشترط بان قال في ابتداء احرامه وان حبسني حابس فمحلى حيث حبستني فلا هدى عليه ولا قضاء الا ان يكون الحج واجبا فيؤديه وان اخطأ الناس فوقفوا في الثامن او العاشر اجزاهم وان اخطأ بعضهم فاته الحج (ومن) احرم (فصدده عدو عن البيت) ولم يكن له طريق الى الحج (اهدى) اى نحر هديا في موضعه (ثم حل) لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى سواء كان في حج او عمرة او قارنا وسواء كان الحصر عاما في جميع الحاج او خاصا بواحد كمن حبس بغير حق (فان فنده) اى الهدى (صام عشرة ايام) بنية التحلل (ثم حل) ولا اطعام في الاحصار وظاهر كلامه كالحرق وغيره عدم وجوب الحلق او التقصير وقدمه في المحرر وشرح ابن رزين (وان) صد عن (عرفة) دون البيت (تحلل بعمره) ولا شئ عليه لان قلب الحج عمرة جائز بلا حصر فمه اولى وان حصر عن طواف الافاضة فقط لم تحلل حتى يطوف وان حصر عن واجب التحلل وعليه دم (وان) احصره مرض او ذهاب نفقة او ضل الطريق (بقى محرما) حتى يقدر على البيت لانه لا يستفيد بالاحلال التخلص من الاذى الذى به بخلاف حصر العدو فان قدر على البيت بعد فوات الحج تحلل بعمره ولا ينحر هديا معه الا بالحرم هذا (ان لم يكن اشترط) في ابتداء احرامه ان محلى حيث حبستني والا فله التحلل مجانا في الجميع ﴿ باب الهدى

والاضحية ﴿ والعقيقة الهدى ما يهدى للحرم من نعم وغيرها سمي بذلك لانه يهدى الى الله سبحانه وتعالى والاضحية بضم الهمزة وكسرهما واحدة الاضاحى ويقال ضحية واجمع المسلمون على مشروعتيهما (وافضلها ابل ثم بقر) ان اخرج كاملا لكثرة الثمن ونفع الفقراء (ثم غنم) وافضل كل جنس اسمن فاغلا ثمننا لقوله تعالى . ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب فاشهب وهو الا ملح اى الابيض او ما بياضه اكثر من سواده فاصفر فاسود (ولا يجزى فيها الاجذع ضان) ماله ستة اشهر كما يأتى (وثنى سواء) اى سوى الضان من ابل وبقر ومعز (فالابل) اى السن المعتبر لا جزاء ابل (خمس) سنين (ولبقر سنتان ولمعز سنة واضان نصفها) اى نصف سنة لحديث الجذع من الضان اضحية رواه ابن ماجه (وتجزى الشاة عن واحد) واهل بيته وعياله لحديث ايوب كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته فياكلون ويطعمون قال في شرح المقنع حديث صحيح (و) تجزى (البدنة والبقرة عن سبعة) لقول جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقرة كل سبعة في واحد منهما رواه مسلم وشاة افضل من سبع بدنة او بقرة (ولا تجزى العورا) بينة العور بان انحسفت عينها في الهدى ولا الاضحية ولا العميا (و) لا (العجفا) الهزيلة التى لا يحج فيها (و) لا (العرجا) التى لا تطيق مشيا مع صحبة (و) لا (الهما) التى ذهبت ثناياها من اصلها (و) لا (الجدا) ماشاب ونشف ضرعها (ولا المريضة) بينة المرض لحديث البراء بن عازب قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا تجوز في الاضاحى العورا البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجا البين ظلعها والعجفا التى لا تنقى رواه ابو داود والنسائي (و) لا (العضباء) التى ذهب اكثر اذنها او قرنهما (بل تجزى البترأ) التى لا ذنب لها (خلقة) او مقطوعا والصمماء وهى صغيرة الاذن (والجماء) التى لم يخلق لها قرن (وخصى غير محبوب) بان قطع خصيتاه فقط (و) يجزى مع الكراهة (ما باذنه او قرنه) خرق او شق او قطع (اقل من النصف) او النصف فقط على مانص عليه فى رواية حنبل وغيره قال فى شرح المنتهى وهذا المذهب (والسنة نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيطعن بها بالحربة)

او نحوها (في الوهدة التي بين اصل العنق والصدر) لفعله عليه السلام
وفعل اصحابه كما رواه ابو داود عن ابن عبد الرحمن ابن سابط (و)
السنة ان (يذبح غيرها) اي غير الابل على جنبها الايسر موجهة الى
القبلة (ويجوز عكسها) اي ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح لانه لم يتجاوز محل
الذبح ولحديث ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل (ويقول) حين
يحرك يده بالنحر او الذبح (بسم الله) وجوبا (والله اكبر) استحبابا
(اللهم هذا منك ولك) ولا باس بقوله اللهم تقبل من فلان ويذبح
واجبا قبل نفل (ويتولاها) اي الاضحية (صاحبها) ان قدر (او
يوكل مسلما ويشهدها) اي يحضر ذبحها ان وكل فيه وان استتاب ذميا
في ذبحها اجزأت مع الكراهة (ووقت الذبح) لاضحية وهدي نذر او
تطوع او متعة او قران (بعد صلاة العيد) بالبلد فان تعددت فباسبق
صلاة فان فاتت الصلاة بالزوال ذبح وان كان بمحل لا تصلى فيه العيد فالوقت
بعد (قدره) اي قدر زمن صلاة العيد ويستمر وقت الذبح (الى) اخر
(يومين بعده) اي بعد يوم العيد قال احمد ايام النحر ثلاثة عن غير واحد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذبح في اليوم الاول عقب
الصلاة والخطبة وذبح الامام افضل ثم ما يليه (ويكره) الذبح (في
ليتهما) اي ليلتي اليومين بعد يوم العيد خروجا من خلاف
من قال في عدم الاجزا فيهما (فان فات) وقت الذبح (قضى واجبه)
وفعل به كالاداء وسقط التطوع لفوات وقته ووقت ذبح واجب بفعل
محذور من حينه فان كان اراد فعله لعذر فله ذبحه قبله وكذا ما وجب لترك
واجب وقته من حينه فصل ويتعنان **✽** اي الهدى والاضحية
(بقوله هذا هدى او اضحية) او لله لانه لفظ يقتضى الايجاب فترتب عليه
مقتضاه وكذا يتعين باشعاره او بتقليده بنيتها لابل (لنية) حال الشرا او السوق
كاخراجها مالا للصدقة به (واذا) تعين هديا او اضحية (لم يجز بيعها
ولا هبتها) لتعلق حق الله تعالى بها كالمندور عتقه نذر تبرر (الا ان يبدلها
بخير منها) فيجوز وكذا لو نقل الملك فيها واشترى خيرا منها جاز نصا
واختاره الاكثر لان المقصود نفع الفقرا وهو حاصل بالبدل ويركب لحاجة
فقط بلا ضرر (ويجز صوفها ونحوه) كشعرها ووبرها (ان كان)
جزءه (انفع لها ويتصدق به) وان كان بقاءه انفع لها لم يجز جزؤه ولا يشرب

من لبنها الا ما فضل عن ولدها (ولا يعطى جازرها اجرته منها) لانه
معاوضة ويجوز ان يهدي له او يتصدق عليه منها (ولا يبيع جلدها ولا شيئا
منها) سواء كانت واجبة او تطوعا لانها تعينت بالذبح (بل ينتفع به) اي
بجلدها او يتصدق به استحبابا لقوله عليه السلام لا تتبعوا لحوم الاضاحي
والهدى وتصدقوا واستمتعوا بجلودها وكذا حكم جلها (وان تعينت) بعد
تعينها (ذبحها واجزأتها) وان تلفت او عابت بفعله او تفريطه لزمه البدل
كسائر الامانات (الا ان تكون واجبة في ذمته قبل التعين) ككفدية
ومندور في الذمة عين عنه صحيحا فتعيب وجب عليه نظيره مطلقا وكذا
لو سرق او ضل ونحوه وليس له استرجاع معيب وضال ونحوه وجده
(والاضحية سنة) مؤكدة على المسلم وتجب بنذر (وذبحها افضل من
الصدقة بثمنها) كالهدي والعقيقة لحديث ما عمل ابن ادم يوم النحر عملا احب
الى الله من اراقة الدم (وسن ان يأكل) من الاضحية (ويهدي ويتصدق
اثلاثا) فياكل هو واهل بيته الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث حتى
من الواجبة وما ذبح ليتيم او مكاتب لاهدية ولا صدقة منه وهدي التطوع
والمتعة والقران كالاضحية والواجب بنذر او تعين لا يأكل منه (وان اكلها)
اي الاضحية (الاوقية تصدق بها جاز) لان الامر بالاكل والاطعام مطلق
(والا) يتصدق منها باوقية بان اكلها كلها (ضمنها) اي الاوقية بمنائها لحما
لانه حق يجب عليه اذاؤه مع بقاءه فلزمته غرامته اذا تلفت كالوديعة (ويحرم على
من يضحي) او يضحي عنه (ان يأخذ في العشر) الاول من ذي الحجة
(من شعره) او ظفره (او بشرته شيئا) الى الذبح لحديث مسلم عن ام سلمة
مرفوعا اذا دخل العشر واراد احكم ان يضحي فلا يأخذ من شعره ولا
من اظفاره شيئا حتى يضحي وسن حلقه بعده **✽** فصل تسن العقيقة **✽**
اي الذبيحة عن المولود في حق اب ولو معسرا ويقترض قال احمد العقيقة
سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرق عن الحسن والحسين وفعله
اصحابه (عن الغلام شاتان) متقاربتان سناوشبها فان عدم فواحدة (وعن
الجارية شاة) لحديث ام كرز الكعبية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول عن الغلام شاتان متقاربتان متكافيتان وعن الجارية شاة (تذبح
يوم سابعه) اي سابع المولود ويحلق فيه راس ذكر ويتصدق بوزنه ورقا
ويسمى فيه ويسن تحسين الامم ويحرم بنحو عبد الكعبة وعبد النبي ويكره

ينحو حرب ويسار واحب الاسماء عبدالله وعبد الرحمن (فان فات) الذبح يوم السابع (ففي اربعة عشر فان فات ففي احدى وعشرين) من ولادته يروى عن عائشة ولا تعتبر الاسابيع بعد ذلك فيعق في اي يوم اراد (تنزع جدولا) جمع جدل بالدال المهملة اي اعضا (ولا يكسر عظمها) تفاولا بالسلامة كذلك قالت عائشة رضى الله عنها وطبخها افضل ويكون منه مجلو (وحكمها) اي حكم العقيقة فيما يجزى ويستحب ويكره والاكل والهدية والصدقة (كالاضحية) لكن يباع جلد ورأس وسواقط ويتصدق بثمنه (الا انه لا يجزى فيها) اي في العقيقة (شرك في دم) فلا تجزى بدنة ولا بقرة الا كاملة قال في النهاية وافضلها شاة (ولا تسن الفرعة) بفتح الفا والرا نحر اول ولد الناقة (ولا) تسن (العتيرة) ايضا وهي ذبيحة رجب لحديث ابي هريرة مرفوعا لا فرع ولا عتيرة متفق عليه ولا يكرهان والمراد بالخبر نفى كونهما سنة .

كتاب الجهاد

مصدر جاهد اي بالغ في قتل عدوه وشرعا قتال الكفار (وهو فرض كفاية) اذا قام به من يكفي سقط عن سائر الناس والا اثم الكل ويسن بتاكيد مع قيام من يكفي به وهو افضل متطوع به ثم النفقة فيه (ويجب) الجهاد (اذا حضره) اي حضر صف القتال (او حصر بلده عدو) او احتج اليه (او استنفره الامام) حيث لا عذر له لقوله تعالى اذا لقيتم فئة فاثبتوا وقوله ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى الارض واذا نودى الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم يتأخر احد بلا عذر (وتام الرباط اربعون يوما) لقوله عليه السلام تمام الرباط اربعون يوما رواه ابو الشيخ في كتاب الثواب والرباط لزوم ثغر الجهاد تقوية للمسلمين واقله ساعة وافضله باشد الثغور خوفا وكره نقل اهله الى مخوف (واذا كان ابواه مسلمين) حزين او احدهما كذلك (لم يجاهد تطوعا الا باذنها) لقوله عليه السلام فيهما مجاهد صححه الترمذي ولا يعتبر اذنها لواجب ولا اذن جد ولا جدة وكذا لا يتطوع به مدين ادى لا وفاء له الا مع اذن او رهن محرز او كفيل مليء (ويتفق الامام) وجوبا (جيشه عند المسير ويمنع) من لا يصلح لحرب من رجال وخيل كا (لخذل) الذي يفند

الناس عن القتال ويذهبهم فيه (والمرجف) كالذي يقول هلكت سرية المسلمين وما لهم مدد او طاقة وكذا من يكتب باخبارنا او يرمى بيننا بفتن ويعرف الامير عليهم العرفا ويعقد لهم الاولوية والرايات ويتخير لهم المنازل ويحفظ مكانها ويبعث العيون ليتعرف حال العدو (وله ان ينفل) اي يعطى زيادة على السهم في (بداية) اي عند دخوله ارض العدو ويبعث سرية تغير ويجعل لها (الربع) فاقل (بعد الخمس وفي الرجعة) اي اذا رجع من ارض العدو وبعث سرية وجعل لها (الثلث) فاقل (بعده) اي بعد الخمس ويقسم الباقي في الجيش كله لحديث حبيب بن مسلمة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربع في البداية والثلث في الرجعة رواه ابو داود (ويلزم الجيش طاعته) والنصح (والصبر معه) لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم (ولا يجوز) التعاف والاحتطاب و (الغزو الا باذنه الا) ان (يفجأهم عدو) يخافون (كلبه) بفتح اللام اي شره واذا لان المصلحة تتعين في قتاله اذا ويجوز تبيت الكفار ورميهم بالخنثيق ولو قتل بلا قصد صبي ونحوه ولا يجوز قتل صبي ولا امرأة وختى وراهب وشيخ فان وزمن واعمى لا راي لهم ولم يقاتلوا او يجرضوا ويكونون ارقاء بسبي والمسي غير بالغ منفردا او مع احدا بويه مسلم وان اسلم او مات احد ابوي غير بالغ بدارنا فسلم وكغير البالغ من بلغ مجنونا (وتلك الغنمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب) ويجوز قسمتها فيها لثبوت ايدينا عليها وزوال ملك الكفار عنها والغنمة ما اخذ من مال حربى قهرا بقتال وما الحق به مشتقة من الغنم وهو الرمح (وهي لمن شهد الواقعة) اي الحرب (من اهل القتال) بقصده قاتل او لم يقاتل حتى تجار العسكر واجرائهم المستعدين للقتال لقول عمر الغنمة لمن شهد الواقعة (فيخرج) الامام او نائبه (الخمس) بعد دفع سلب لقاتل واجرة جمع وحفظ وحمل وجعل من دل على مصلحة ويجعله خمسة اسهم منها سهم لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ومصرفه كفى وسهم لى هاشم وبني المطلب حيث كانوا غنيهم وفقيرهم وسهم لفقراء اليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل يع من بجميع البلاد حسب الطاقة (ثم يقسم باقى الغنمة) وهو اربعة اخماسها بعد اعطاء النفل والرخخ لخواص ومميز على ما يراه (للراجل سهم و) لو كافرا (وللفارس ثلاثة اسهم

سهم له وسهمان لفرسه) ان كان عربيا لانه صلى الله عليه وسلم اسهم
يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم سهمان لفرسه وسهم له متفق عليه عن ابن
عمر ولل فارس على فرس غير عربي سهمان فقط ولا يسهم لكثر من
فرسين اذا كان مع رجل خيل ولا شيء لغيرها من البهائم لعدم وروده
عنه عليه السلام (ويشارك الجيش سراياه) التي بعث منه من دار
الحرب (فيما غنمت ويشاركونه فيما غنم) قال ابن المنذر روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال وترد سراياهم على قعدهم وان بعث الامام
من دار الاسلام جيشين او سريتين انفردت كل بما غنمت
(والغال من الغنمة) وهو من كتم ما غنمه او بعضه لايحرم
سهمه (ويحرق) وجوبا (رحله كله) ما لم يخرج عن ملكه (الا السلاح
والمصحف وما فيه روح) وآلة ونفقة وكتب علم وثيابه التي عليه وما لا
تأكله النار فله قال يزيد ابن يزيد ابن جابر السنة في الذي يغل ان يحرق
رحله رواه سعيد في سننه (واذا غنموا) اي المسلمون (ارضا) بان (فتحوها)
غنوة (بالسيف) فاجلوا عنها اهليها (خير الامام بين قسمها) بين الغانين
(ووقفها على المسلمين) بلفظ من الفاظ الوقف (ويضرب عليها خراجا
مستمرا يؤخذ ممن هي بيده) من مسلم وذمي يكون اجرة لها في كل عام
كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتحه من ارض الشام والعراق ومصر وكذا
الارض التي جلوا عنها خوفا منا او صالحناهم على انها لنا ونقرها معهم
بالخراج بخلاف ما صولحوا على انها لهم ولنا الخراج عنها فهي كجزية تسقط
باسلامهم (والمرجع في مقدار الخراج والجزية) حين وضعهما (الى اجتهاد
الامام) الواضع لهما فيضعه بحسب اجتهاده لانه اجرة يختلف باختلاف
الازمنة فلا يلزم الرجوع الى ما وضعه عمر رضي الله عنه وما وضعه هو
او غيره من الائمة ليس لاحد تغييره ما لم يتغير السبب كما في الاحكام
السلطانية لان تقديره ذلك حكم والخراج على ارض لها ما تسقى به ولو لم
تزرع لا على مساكن (ومن عجز عن عمارة ارضه) الخراجية (اجبر
على اجارتها او رفع يده عنها) باجارة او غيرها لان الارض للمسلمين
فلا يجوز تعطيلها عليهم (ويجرى فيها الميراث) فتقل الى وارث من كانت
بيده على الوجه التي كانت عليه في يد مورثه فان آثر بها احدا صار الثاني
احق بها كالمستأجرة ولا خراج على مزارع مكة والحرم (وما اخذ) بحق

بغير قتال (من مال مشرك) اي كافر (كجزية وخراج وعشر) تجارة
من حرى او نصفه من ذمي اتجر اليها (وما تركوه فزعا) منا او تخلف
عن ميت لا وارث له (وخمس خمس الغنية ف) هو (في) سمي بذلك لانه
رجع من المشركين الى المسلمين واصل النبي الرجوع (يصرف في مصالح
المسلمين) ولا يختص بالمقاتلة ويبدأ بالاهم فالاهم من سد بئق او تعزيل
نهر وعمل قطرة ورزق نحو قضاة ويقسم فاضل بين احرار المسلمين غنيهم
وفقيرهم (فصل) ويصح الامان من مسلم عاقل مختار غير سكران
ولو قنا او اتى بلا ضرر في عشر سنين فاقبل منجزا و معلقا من امام
لجميع المشركين ومن امير لاهل بلدة جعل بازانهم ومن كل احد لقافلة
وحصن صغيرين عرفا ويحرم به قتل ورق واسر ومن طلب الامان
ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام لزم اجابته ثم يرد الى مأمنه
والهدنة عقد الامام او نائبه على ترك القتال مدة معلومة ولو طالته
بقدر الحاجة وهي لازمة يجوز عقدها لمصلحة حيث جاز تأخير الجهاد لنحو
ضعف بالمسلمين ولو بمال منا ضرورة ويجوز شرط رد رجل جاء منهم
مسلما للحاجة وامره سرا بقتالهم والفرار منهم ولو هرب قن فاسلم لم يرد
وهو حر ويؤخذون بخبايتهم على مسلم من مال وقود وحد ويجوز
قتل رهائنهم ان قتلوا رهائننا وان خيف نقض عهدهم اعلمهم انه لم يبق
بينه وبينهم عهد قبل الاغارة عليهم (باب عقد الذمة واحكامها)
الذمة لغة العهد والضمان والامان ومعنى عقد الذمة اقرار بعض الكفار
على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام احكام الملة والاصل فيها قوله
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (لا يعقد) اي لا يصح
عقد الذمة (لغير المجوس) لانه يروى انه كان لهم كتاب فرفع فصار
لهم بذلك شبهة ولانه صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر
رواه البخاري عن عبدالرحمن بن عوف (واهل الكتابين) اليهود
والنصارى على اختلاف طوائفهم (ومن تبعهم) فتدين باحد الدينين
كالسامرة والفرنج والصابئين لعموم قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب
من قبلكم (ولا يعقدها) اي لا يصح عقد الذمة (الا) من (امام او
نائبه) لانه عقد مؤبد فلا يفتات على الامام فيه ويجب اذا اجتمعت
شروطه (ولا جزية) وهي مال يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام

بدلاً عن قتلهم واقامتهم بدارنا (على صبي ولا امرأة) ومجنون وزمن
واعمى وشيخ فان وختى مشكل (ولا عبد ولا فقير يعجز عنها) وتجب
على عتيق ولو لمسلم (ومن صار اهلاً لها) اى للجزية (اخذت منه
فى آخر الحول) بالحساب (ومتى بذلوا الواجب عليهم) من الجزية
(وجب قبوله) منهم (وحرم قتالهم) واخذ مالهم ووجب دفع من
قصدهم باذى مالم يكونوا بدار حرب ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه
(ويمتنعون عند اخذها) اى اخذ الجزية (ويطل وقوفهم وتجبر)
ايديهم (وجوباً لقوله تعالى وهم صاغرون ولا يقبل ارسالها
فصل في احكام اهل الذمة (ويلزم الامام اخذهم) اى
اخذ اهل الذمة (بحكم الاسلام فى) ضمان (النفس والمال والعرض
واقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه) كالزنا (دون ما يعتقدون حله)
كالحمل لان عقد الذمة لا يصح الا بالانزام احكام الاسلام كما تقدم وروى
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى يهوديين قد فجرآ بعد احصائيهما
فرجهما (ويلزمهم التميز عن المسلمين) بالقبور بان لا يدفنوا فى مقابرنا
والحلى بحذف مقدم رؤسهم لأكهاده الاشراف ونحو شد زنار ولدخول
حمامنا بجلجل او نحو خاتم رصاص برقابهم (ولهم ركوب غير خيل)
كالحمير (بغير سرج) فيركبون (باكاف) وهو البرذعة لما روى الخلال
ان عمر امر بجز نواصى اهل الذمة وان يشدوا المناطق وان يركبوا
الاكف بالعرض (ولا يجوز تصديرهم فى المجالس ولا القيام لهم ولا
بدانهم بالسلام) او بكيف اصحت او امسيت او حالك ولا تنهيتهم وتعزيتهم
وعبادتهم وشهادة اعيادهم لحديث ابى هريرة مرفوعاً لا تبدؤا اليهود
والنصارى بالسلام فاذا لقيتم احدهم فى الطريق فاضطروهم الى اضيقها
قال الترمذى حديث حسن صحيح (ويمنعون من احداث كنائس وبيع)
ومجتمع لصلاة فى دارنا (و) من (بناء ما نهى الله منها ولو ظناً) لما روى
كثير بن مرة قال سمعت عمر ابن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تبني الكنيسة فى الاسلام ولا يجدد ما خرب منها (و) يمنعون
ايضاً (من تعلية بنيان على مسلم) ولو رضى لقوله عليه السلام الاسلام
يعلو ولا يعلى عليه وسواء لاصقه او لا اذا كان يعد جارا له فان على وجب
نقضه و (لا) يمنعون من (مساواته) اى البنيان (له) اى لبناء المسلم لان

ذلك لا يقضى العلو وماملوكوه عالياً من مسلم لا ينقض ولا يعاد عالياً لو انهدم
(و) يمنعون ايضاً (من اظهار خمر وخزير) فان فعلوا اتلفناها (و)
من اظهار (ناقوس وجهر بكتابهم) ويرفع صوت على ميت ومن قراءة
قرآن ومن اظهار اكل وشرب بنهار رمضان وان صولحوا فى بلادهم على
جزية او خراج لم يمنعوا شيئاً من ذلك وليس لكافر دخول مسجد ولو
اذن له مسلم وان تحاكموا الينا فلنا الحكم والترك لقوله تعالى فان جؤك فاحكم
بينهم او اعرض عنهم وان اتجر الينا حربى اخذ منه العشر وذمى نصف
العشر لفعل عمر رضى الله عنه مرة فى السنة فقط ولا تعشر اموال المسلمين
(وان تهود نصرانى او عكسه) بان تنصر يهودى (لم يقر) لانه انتقل الى
دين باطل قد اقر بطلانه شبه المرتد (ولم يقبل منه الا الاسلام اودينه)
الاول فان اباهما هدد وحبس وضرب قيل للامام ان قتله قال لا فصل
فيما ينقض العهد (فان ابى الذمى بذل الجزية) او الصغار (او التزام حكم
الاسلام) او قاتلنا (او تمدى على مسلم بقتل او زنا) بمسلة وقياسه للواط
(او) تعدى (بقطع طريق او تجسس او ايواء جاسوس او ذكر الله
او رسوله او كتابه) او دينه (بسوء انتقض عهده) لان هذا ضرر يع
المسلمين وكذا لو حرق بدار حرب لان اظهار منكرا او قذف مسلماً وينقض
بما تقدم عهده (دون) عهد نساءه واولاده (فلا ينقض عهدهم تبعاً له
لان النقض وجد منه فاختص به) وحل دمه (ولو قال تبت فيخير فيه
الامام كاسير حربى بين قتل ورق ومن وفدى بمال او اسير مسلم (و) حل
(ماله) لانه لاحرمته له فى نفسه بل هو تابع لمالكه فيكون فياً وان
اسلم حرم قتله

كتاب البيع

جائز بالاجماع لقوله تعالى واحل الله البيع (وهو) فى اللغة اخذ شئ
واعطاء شئ قاله ابن هبيرة مأخوذ من الباع لان كل واحد من المتبايعين
يعد باعه للاخذ والاعطاء وشرعاً (مبادلة مال ولو فى الذمة) بقول
او معاطاة والمال عين مباحة النفع بلا حاجة (او منفعة مباحة) مطلقاً
(كمر) فى دار او غيرها (بمثل احدها) متعلق بمبادلة اى بمال او منفعة
مباحة فتناول تسع صور عين بعين او دين او منفعة دين بعين او دين

بشرط الحلول والتقابض قبل التفرق او بمنفعة منفعة بعين او دين او منفعة وقوله (على التابيد) يخرج الاجارة (غير ربا وقرض) فلا يسميان بيعا وان وجدت فيهما المبادلة لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا والمقصود الاعظم في القرض الارفاق وان قصد فيه التملك ايضا (وينعقد) البيع (باليجاب وقبول) بفتح القاف وحكى ضمها (بعده) اى بعد الايجاب فيقول البائع بعثك او ملكتك او نحوه بكذا ويقول المشتري ابتعت او قبلت ونحوه (و) يصح القبول ايضا (قبله) اى قبل الايجاب بلفظ امر او ماض مجرد عن استفهام ونحوه لان المعنى حاصل به ويصح القبول (متراخيا عنه) اى عن الايجاب ما دام (فى مجلسه) لان حالة المجلس كحالة العقد (فان تشاغلا بما يقطعه) عرفا او انقضى المجلس قبل القبول (بطل) لانهما صارا معرضين عن البيع وان خالف القبول الايجاب لم ينعقد (وهى) اى الصورة المذكورة اى الايجاب والقبول (الصيغة القولية) للبيع (و) ينعقد ايضا (بمعاطاة وهى) الصيغة (الفعلية) مثل ان يقول اعطى بهذا خبرا فيعطيه ما يرضيه او يقول البائع خذ هذا بدرهم فياخذه المشتري او وضع ثمنه حادة واخذه عقبه فتقوم المعاطاة مقام الايجاب والقبول للدلالة على الرضى لعدم التعبد فيه وكذا حكم الهبة والهدية والصدقة ولا بأس بذوق المبيع حال الشراء (ويشترط) للبيع سبعة شروط احدها (التراضى منهما) اى من المتعاقدين (فلا يصح) البيع (من مكره بلا حق) لقوله عليه السلام انما البيع عن تراض رواه ابن حبان فان اكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء دينه صح لانه حمل عليه بحق وان اكره على وزن مال فباع ملكه كره الشراء منه وصح (و) الشرط الثانى (ان يكون العاقد) وهو البائع والمشتري (جازا التصرف) اى حرا مكلفا رشيدا (فلا يصح تصرف صغير وسفيه بغير اذن ولى) فان اذن صح لقوله تعالى وابتلوا اليتامى اى اختبروهم وانما يتحقق بتفويض البيع والشرا اليه ويحرم الاذن بلا مصلحة وينفذ تصرفهما فى الشيء اليسير بلا اذن وتصرف العبد باذن سيده (و) الشرط الثالث (ان تكون العين) المعقود عليها او على منفعتها (مباحة النفع من غير حاجة) بخلاف الكلب لانه انما يقتنى لصيد او حرث او ماشية وبخلاف جلد ميتة ولو مدبوغا لانه انما يباح فى يابس والعين هنا مقابلة المنفعة فتناول ما فى الذمة (كالبلغل والحمار) لان الناس يتبايعون ذلك فى

كل عصر من غير تكبير (وكدود القز) لانه حيوان طاهر يقتنى لما يخرج منه (وكبزره) لانه ينتفع به فى المالك (وكالفيل وسباع البهائم التى تصلح للصيد) كالفهد والصقر لانه يباح نفعها واقتناؤها مطلقا (الا الكلب) فلا يصح بيعه لقول ابن مسعود نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب متفق عليه ولا يبيع آلة لهو وخمر ولو كانا ذميين (والحشرات) لا يصح بيعها لانه لا نفع فيها الا علقا لمص الدم وديدانا لصيد سمك وما يصاد عليه كبومة تجعل شباشا (والمصحف) لا يصح بيعه ذكر فى المبدع ان الاشهر لا يجوز بيعه قال احمد لا نعلم فى بيع المصحف رخصة قال ابن عمر وددت ان الايدي تقطع فى بيعها ولان تعظيمه واجب وفى بيعه ابتذال له ولا يكره ابداله وشراؤه استنقاذا وفى كلام بعضهم يعنى من كافر ومقتضاه انه ان كان البائع مسلما حرم الشرى منه لعدم دعا الحاجة اليه بخلاف الكافر ومفهوم التنقيح والمنتهى يصح بيعه لمسلم (والميتة) لا يصح بيعها لقوله عليه السلام ان الله حرم بيع الميتة والخمر والاصنام متفق عليه ويستثنى منها السمك والجراد (و) لا (السرجين النجس) لانه كالميتة وظاهره انه يصح بيع الطاهر منه قاله فى المبدع (و) لا (الادهان النجسة ولا المتنجسة) لقوله عليه السلام ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وللامر باراقه (ويجوز الاستصباح بها) اى بالمتنجسة على وجه لا تتعدى نجاسته كالاستنقا بجلد الميتة المدبوغ (فى غير مسجد) لانه يودى الى تجنيسه ولا يجوز الاستصباح بنجس العين ولا يجوز بيع سم قاتل (و) الشرط الرابع (ان يكون) العقد (من مالك) للمعقود عليه او من يقوم مقامه (كالوكيل والولى) لقوله عليه السلام لحكيم ابن حزم لا تبع ما ليس لك رواه ابن ماجة والترمذى وخص منه المأذون فيه لقيامه مقام المالك (فان باع ملك غيره) بغير اذنه لم يصح ولو مع حضوره وسكوته ولو اجازه المالك ما لم يحكم به من يراه (او اشترى بعين ماله) اى مال غيره (بلا اذنه لم يصح) ولو اجيز لفوات شرطه (وان اشترى له) اى لغيره (فى ذمته بلا اذنه ولم يسمه فى العقد صح) العقد لانه متصرف فى ذمته وهى قابلة للتصرف ويصير ملكا لمن اشترى (له) من حين العقد (بالاجازة) لانه اشترى لاجله ونزل المشتري نفسه منزلة الوكيل فملكه من اشترى له كما لو اذن (ولزم) العقد (المشتري بعدمها) اى عدم الاجازة لانه لم ياذن فيه فتعين كونه

للمشتري (ملكا) كما لو لم ينو غيره وان سمي في العقد من اشترى له لم يصح وان باع ما يظنه لغيره فان البائع وارثا او وكيلًا صح (ولا يباع غير المساكن مما فتح عنوة كارض الشام ومصر والعراق) وهو قول عمر وعلى وابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم لان عمر رضى الله عنه وقفها على المسلمين واما المساكن فيصح بيعها لان الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة في زمن عمر وبنوها مساكن وتبايعوها من غير نكير ولو كانت التها من ارض العنوة او كانت موجودة حال الفتح وكارض العنوة في ذلك ما جلوا عنه فزعا منا وما صولحوا على انها لنا ونقرها معهم بالخراج بخلاف ما صولحوا على انها لهم كالحيرة والديس وبانقيا وارض بني صلوبا من اراضى العراق فيصح بيعها كالتي اسلم اهلها عليها كالمدينة (بل) يصح ان (توجر) ارض العنوة ونحوها لانها موجرة في ايدي اربابها بالخراج المضروب عليها في كل عام واجارة الموجر جائزة ولا يجوز بيع ربايع مكة ولا اجارتها لما روى سعيد بن منصور عن مجاهد مرفوعا ربايع مكة حرام بيعها حرام اجارتها وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا مكة لا تباع ربايعها ولا تكري بيوتها رواه الاثرم فان سكن باجرة لم ياتم بدفعها جزم به في المغنى وغيره (ولا يصح بيع تقع الير) وماء العيون لان ماءها لا يملك لحديث المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار رواه ابو داود وابن ماجه بل رب الارض احق به من غيره لانه صار في ملكه (ولا) يصح بيع (ما يثبت في ارضه من كلا وشوك) لما تقدم وكذا معادن جارية كنفط وملح وكذا لو عشت في ارضه طير لانه لا يملكه به فلم يجز بيعه (ويملكه اخذه) لانه من المباح لكن لا يجوز دخول ملك غيره بغير اذنه وحرم منع مستاذن بلا ضرر (و) الشرط الخامس (ان يكون) المتقود عليه (مقدورا على تسليمه) لان ما لا يقدر على تسليمه شبه بالمعدوم فلم يصح بيعه (فلا يصح بيع آبق) علم خبره او لا لما رواه احمد عن ابى سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء العبد وهو آبق (و) لا بيع (شارد و) لا طير في هواء) ولو الف الرجوع الا ان يكون بمثل ولو طال زمن اخذه (و) لا بيع (سمك في ماء) لانه غرر مالم يكن مرءيا يجوز يسهل اخذه منه لانه معلوم يمكن تسايه (ولا) يصح بيع (مغصوب من غير غاصبه او قادر على اخذه) من غاصبه لانه لا يقدر على تسليمه فان

باعه من غاصبه او قادر على اخذه صح لعدم الغرر فان عجز بعد فله الفسخ (و) الشرط السادس (ان يكون) المبيع (معلوما) عند المتعاقدين لان جهالة المبيع غرر ومعرفة المبيع اما (برؤية) له او لبعضه الدال عليه مقارنة او متقدمة بزمن لا يتغير فيه المبيع ظاهرا ولحق بذلك ما عرف نكسه او شحه او ذوقه (او صفة) تكفى في السلم فتقوم مقام الرؤية في بيع ما يجوز السلم فيه خاصة ولا يصح بيع الاغوذج بان يريه صاعا مثلا وبيعه الصبرة على انها من جنسه ويصح بيع الاعمى وشراؤه بالوصف والشم والذوق فيما يعرف به كتوكيله (فان اشترى مالم يره) بلا وصف (او رآه وجهه) بان لم يعلم ماهو (او وصف له بما لا يكفى سلا لم يصح) البيع لعدم العلم بالمبيع (ولا يباع حمل في بطن ولبن في ضرع منفردين) للجهالة فان باع ذات لبن او حمل دخلا تبعا (ولا) يباع (مسك في قارته) اى الوعا الذى يكون فيه للجهالة (ولا نوى في ثمر) للجهالة (و) لا (صوف على ظهر) لانه عليه السلام عنه في حديث ابن عباس ولانه متصل بالحيوان فلم يجز افراده بالعقد كاعضائه (و) لا يبيع (جمل ونحوه) مما المقصود منه مستر بالارض (قبل قلعه) للجهالة (ولا يصح بيع الملامسة) بان يقول بعتك ثوبى هذا على الك متى لمسته فهو عليك بكذا او يقول اى ثوب لمسته فهو لك بكذا (و) لا يبيع (المنابذة) كان يقول اى ثوب نبذته الى اى طرحته فذلك بكذا لقول ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنابذة متفق عليه وكذا بيع الحصاة كارمها فعلى اى ثوب وقعت فلك بكذا ونحوه (ولا) يبيع (عبد) غير معين (من عبيده ونحوه) كشاة من قطع وشجرة من بستان للجهالة ولو تساوت القيم (ولا) يصح (استأؤه الا معينا) فلا يصح بعتك هؤلاء العبيد الا واحدا للجهالة ويصح الا هذا ونحوه لانه عليه السلام نهى عن الثنيا الا ان تعلم قال الترمذى حديث صحيح (وان استثنى بائع من حيوان يوكل راسه وجلده واطرافه صح) لفعله عليه السلام في خروجه من مكة الى المدينة رواه ابو الخطاب فان امتنع المشتري من ذبحه لم يجبره بلا شرط ولزمته قيمته على التقريب وللمشتري الفسخ ببيع يختص هذا المستثنى (وعكسه) اى عكس استثناء الاطراف في الحكم استثناء (الشحم والحل) ونحوه مما لا يصح افراده بالبيع فيبطل البيع باستثنائه وكذا لو استثنى منه رطلا من

لحم او نحوه (ويصح بيع ما مأكوله في جوفه كرمان ويطبخ) وبيض لدعاء الحاجة لذلك ولكونه مصلحة لفساده بازالته (و) يصح بيع (الباقل ونحوه) كاللحم والجوز واللوز (في قشره) يعني ولو تعدد قشره لانه مفرد مضاف فيم وعبرة الاصحاب في قشره لانه مستور بحائل من اصل خلقته اشبه الرمان (و) يصح بيع (الحب المشتد في سنبله) لانه عليه السلام جعل الاشتداد غاية للبيع وما بعد العاية يخالف ما قبلها فوجب زوال المنع (و) الشرط السابع (ان يكون الثمن معلوما) للمتعاقدين ايضا كما تقدم لانه احد العوضين فاشتراط العلم به كالبيع (فان باعه برقه) اي ثمنه المكتوب عليه وهما يجهلان او احدهما لم يصح للجهالة (او) باعه (بالف درهم ذهباً وفضة لم يصح لان مقدار كل جنس منهما مجهول (او) باعه (بما ينقطع به السعر) اي بما يقف عليه من غير زيادة لم يصح للجهالة (او) باعه (بما باع) به (زيد وجهلاه او) جهله (احدهما لم يصح) البيع للجهل بالثمن وكذا لو باعه كما يبيع الناس او بدينار او درهم مطلق وثم تقود متساوية رواجاً وان لم يكن الا واحداً او غلب صح وصرف اليه ويكفي علم الثمن بالمشاهدة كصبرة من دراهم او فلوس ووزن صنجة وملء كيل مجهولين (وان باع ثوباً او صبرة) هي الكومة المجموعة من الطعام (او) باع (قطعاً كل ذراع) من الثوب بكذا (او) كل (قفيز) من الصبرة بكذا (او) كل (شاة) من القطيع (بدرهم صح) البيع ولو لم يعلم قدر الثوب والصبرة والقطيع لان المبيع معلوم بالمشاهدة والثمن معلوم لاشارته الى ما يعرف مبلغه من جهة لا تتعلق بالمتعاقدين وهي الكيل والعد والذرع (وان باع من الصبرة كل قفيز بدرهم) لم يصح لان من التبعض وكل للعدد فيكون مجهولاً بخلاف ما سبق لان المبيع الكل لا البعض فانتفت الجهالة وكذا لو باعه من الثوب كل ذراع بكذا او من القطيع كل شاة بكذا لم يصح لما ذكر (او) باعه (بمائة درهم الا ديناراً) لم يصح (وعكسه) بان باع بدينار او دينارين الا درهما لم يصح لان قيمة المستثنى مجهولة فيلزم الجهل بالثمن اذ استثنى المجهول من المعلوم يصير مجهولاً (او باع معلوماً ومجهولاً يتعذر علمه) كهذه الفرس وما في بطن اخرى (ولم يقل كل منهما بكذا لم يصح) البيع لان الثمن يوزع على المبيع بالقيمة والمجهول لا يمكن تقويمه فلا طريق الى معرفة ثمن المعلوم (وكذا لو باعه بمائة ورطل خمر وان قال كل

منهما بكذا صح في المعلوم بثمنه للعلم به (فان لم يتعذر) علم مجهول ابيع مع معلوم (صح في المعلوم بقسطه) من الثمن لعدم الجهالة وهذه احدى مسائل تفريق الصفقة الثلاث والثانية اشير اليها بقوله (ولو باع مشاعاً بينه وبين غيره كعبد) مشترك بينهما (او ما ينقسم عليه الثمن بالاجزاء) كقفيزين متساويين لهما (صح) البيع (في نصيبه بقسطه) من الثمن لفقد الجهالة في الثمن لانقسامه على الاجزاء ولم يصح في نصيب شريكه لعدم اذنه والثالثة ذكرها بقوله (وان باع عبده وعبد غيره بغير اذنه او) باع (عبداً وحرّاً او) باع (خلا وخمراً صفقة واحدة) بثمن واحد (صح) البيع (في عبده) بقسطه (وفي الخل بقسطه) من الثمن لان كل واحد منهما له حكم ينحصر فاذا اجتمعا بقيا على حكمهما ويقدر خمر خلا وحر عبداً ليتقسط الثمن (ولمشتر الخيار ان جهل الحال) بين امساك ما يصح فيه البيع بقسطه من الثمن وبين رد المبيع لتبعض الصفقة عليه وان باع عبده وعبد غيره باذنه او باع عبديه لاثنيين او اشترى عبدين من اثنين او وكيلهما بثمن واحد صح وقسط الثمن على قيمتهما وكيع اجارة ورهن وصلاح ونحوها فصل ولا يصح البيع ولا الشراء (ممن تلزمه الجمعة بعد نداءها الثاني) اي الذي عند المنبر عقب جلوس الامام على المنبر لانه الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختص به الحكم لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والنهي يقتضي الفساد وكذا قبل النداء لمن منزله بعيد في وقت وجوب السعي عليه وتحرم المساومة والمناذات اذن لانهما وسيلة للبيع المحرم وكذا لو تضايق وقت مكتوبة (ويصح) بعد النداء المذكور البيع لحاجة كمضطر الى طعام او سترة ونحوها اذا وجد ذلك يباع ويصح ايضاً (النكاح وسائر العقود) كالقرض والرهن والضمان والاجارة وامضاً ببيع خيار لان ذلك يقل وقوعه فلا تكون اباحتها ذريعة الى فوات الجمعة او بعضها بخلاف البيع (ولا يصح بيع عصير) ونحوه (ممن يتخذ خمر) لقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان (ولا) بيع (سلاح في فتنة) بين المسلمين لانه عليه السلام نهى عنه قاله احمد قال وقد يقتل به ولا يقتل به وكذا بيعه لاهل حرب او قطاع طريق لانه اعانة على معصية ولا بيع ما كول ومشموم لمن يشرب عليهما المسكر ولا قدح لمن يشرب به خمر ولا جوز وبيض لقمار ويحرم اكله ونحو ذلك (ولا) بيع

(عبد مسلم لكافر اذا لم يتق عليه) لانه ممنوع من استدامة ملكه عليه لما فيه من الصغار فنع من ابتدائه فان كان يعتق عليه بالشراء صح لانه وسيلة الى حريته (وان اسلم) قن (في يده) اى يد كافر او عند مشتريه منه ثم رده لنحو عيب (اجبر على ازالة ملكه) عنه بنحو بيع او هبة او عتق لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (ولا تكفى مكاتبه) لانها لا تزال ملك سيده عنه ولا يبيعه بخيار لعدم انقطاع علقه عنه (وان جمع) في عقد (بين بيع وكتابة) بان باع عبده شيئا وكتبه بعوض واحد صفقة واحدة (او جمع بين) بيع وصرف (او اجارة او خلع او نكاح بعوض واحد) (صح) البيع وما جمع اليه (في غير الكتابة) فيبطل البيع لانه باع ماله لماله وتصح هي لان البطلان وجد في البيع فاقتصر به (ويقسط العوض عليهما) اى على المبيع وما جمع اليه بالقيم (ويحرم بيعه على بيع اخيه) المسلم (كان يقول لمن اشترى سلعة بعشرة انا اعطيك مثلها بتسعة) لقوله عليه السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض (و) يحرم ايضا (شراؤه على شراؤه) كان يقول لمن باع سلعة بتسعة عندى فيها عشرة) لانه في معنى البيع عليه المنهى عنه ومحل ذلك اذا وقع في زمن الخيارين (ليفسخ) المقول له العقد (ويعقد معه) وكذا سومه على سومه بعد الرضى صريحا لا بعد رد (ويبطل العقد فيهما) اى في البيع على بيعه والشرا على شرايه ويصح في السوم على سومه والاجارة كالبيع في ذلك ويحرم بيع حاضر لباد ويبطل ان قدم ليبيع سلعته بسعر يومها جاهلا بسعرها وقصده الحاضر وبالناس حاجة اليها (ومن باع ربويا بنسيئة) اى موجل وكذا حال لم يقبض (واعتاض عن ثمنه ما لا يباع به نسيئة) كمن بر اعتاض عنه برا او غيره من المكيلات لم يجز لانه ذريعة لبيع الربوى بالربوى نسيئة وان اشترى من المشتري طعاما بدارهم وسلمها اليه ثم اخذها منه وفا او لم يسلمها اليه لكن تقاصا جاز (او اشترى شيئا) ولو غير ربوى (تقدا بدون ما باع به نسيئة) او حالا لم يقبض (لا بالعكس لم يجز) لانه ذريعة الى الربا ليبيع الفأ بمخمسايه وتسمى مسئلة العينة وقوله لا بالعكس يعنى لا ان اشترى باكثر مما باعه به فانه جائز كما لو اشترى بمثله واما عكس مسئلة العينة بان باع سلعة بنقد ثم اشترى بها باكثر منه نسيئة فنقل ابو داود يجوز بلا حيلة ونقل حرب انها مثل مسئلة العينة وجزم به المصنف في الاقناع

وصاحب المنهى وقدمه في المبدع وغيره قال في شرح المنهى وهو المذهب لانه يتخذ وسيلة للربا كمسئلة العينة وكذا العقد الاول فيهما حيث كان وسيلة الى الثانى فيحرم ولا يصح (وان اشترى) اى اشترى المبيع في مسئلة العينة او عكسها (بغير جنسه) بان باعه بذهب ثم اشترى بفضة او بالعكس (او) اشترى (بعد قبض ثمنه او بعد تغير صفته) بان هزل العبد او نسي صنعته او تخرق الثوب (او) اشترى (من غير مشتريه) بان باعه مشتريه او وهبه ونحوه ثم اشترى بائنه ممن صار اليه جاز (وان اشترى ابوه) اى ابو بائنه (او ابنه) او مكاتبه او زوجته (جاز) الشراء ما لم يكن حيلة على التوصل الى فعل مسئلة العينة ومن احتاج الى نقد فاشترى ما يساوى مائة باكثر ليتوسع بثمنه فلا باس وتسمى مسئلة التورق ويحرم التسعير والاحتكار في قوت ادمى ويجبر على بيعه كما يبيع الناس ولا يكره ادخار قوت اهله ودوابه ويسن الاشهاد على البيع ^{بالحجر} باب الشروط في البيع ^{بالحجر} والشروط هنا الزام احد المتعاقدين الاخر بسبب العقد ماله فيه منفعة ومحل المعتبر منها صلب العقد وهى ضربان ذكر الاول منهما بقوله (منها صحيح) وهو ما وافق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها شرط مقتضى البيع كالتقابض وحلول الثمن فلا يؤثر فيه لانه بيان وتأكيد لمقتضى العقد فلذلك اسقطه المصنف الثانى شرط ما كان من مصلحة العقد (كالرهن) المعين او الضامن المعين (وكساجيل ثمن) او بعضه الى مدة معلومة (و) كشرط صفة في انبيع (ككون العبد كاتباً او خصياً او مسلماناً) او خياطاً مثلاً (والامة بكراً) او تحيض والدابة هملاجة والفهد او نحوه صيودا فيصح فان وفا بالشرط والا فلصاحبه الفسخ او ارش فقد الصفة وان تعذر رد تعين ارش وان شرط صفة فبان اعلا منها فلا خيار (و) الثالث شرط بايع نفعا معلوما في مبيع غير وطى ودواعيه (نحو ان يشترط البايع سكنى الدار) او نحوها (شهرا و حملان البعير) او نحوه المبيع (الى موضع معين) لما روى جابر انه باع النبي صلى الله عليه وسلم جملا واشترط ظهره الى المدينة متفق عليه واخرج في التعليق والانتصار وغيرها بشرآ عثمان من صهيبي ارضا وشرط وقفها عليه وعلى عقبه ذكره في المبدع ومقتضاء صحة الشرط المذكور ولبايع اجارة واعارة ما استثنى وان تعذر انتفاعه بسبب مشتر فعليه اجرة المثل له (او شرط المشتري على البايع) نفعا معلوما في

مبيع (كحمل الحطب) المبيع الى موضع معلوم (او تكسيه او خياطة الثوب) المبيع (او تفصيله) اذا بين نوع الخياطة او التفصيل واحتج احمد لذلك بما روى ان محمد بن مسلمة اشترى من نبطي جرزة حطب وشارطه على حملها ولانه يبيع واجارة فالبايع كالاجير وان تراضيا على اخذ اجرة ولو بلا عذر جاز (وان جمع بين شرطين) من غير النوعين الاولين كحمل حطب وتكسيه وخياطة ثوب وتفصيله (بطل البيع) لما روى ابو داود والترمذي عن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيع ماليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح والضرب الثاني من الشروط اشار اليه بقوله (ومنها فاسد) وهو ما ينافي مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها (يبطل العقد) من اصله (كاشتراط احدهما على الاخر عقدا اخر كسلف) اى سلم (وقرض وبيع واجارة وصرف) للثمن او غيره وشركة وهو بيعتان في بيعة المنهى عنه قاله احمد الثاني ما يصح معه البيع وقد ذكره بقوله (وان شرط ان لا خسارة عليه او متى نفق المبيع والا رده او) شرط ان (لا يبيع) المبيع (ولا يهبه ولا يعتقه او) شرط (ان عتق فالولا له) اى للبايع (او) شرط البايع على المشتري (ان يفعل ذلك) اى ان يبيع المبيع او يهبه ونحوه (بطل الشرط وحده) لقوله عليه السلام من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط متفق عليه والبيع صحيح لانه صلى الله عليه وسلم في حديث بريرة ابطل الشرط ولم يبطل العقد (الا اذا شرط) البايع (العتق) على المشتري فيصح الشرط ايضا ويجبر المشتري على العتق ان اباه والولا له فان اصر اعتقه حاكم وكذا شرط رهن فاسد كخمر ومجهول وخيار او اجل مجهولين ونحو ذلك فيصح البيع ويفسد الشرط (و) ان قال البايع (بعثك) كذا بكذا (على ان تنقضي الثمن الى ثلاث) ليال مثلا او على ان ترهنه بثمنه (والا) تفعل ذلك (فلا بيع بيننا) وقبل المشتري (صح) البيع والتعليق كما لو شرط الخيار وينفسخ ان لم يفعل (و) الثالث ما لا ينعقد معه بيع نحو (بعثك ان جيتي بكذا او) ان (رضي زيد) بكذا وكذا تعليق القبول (او يقول) الراهن (للمرتهن ان جيتك بحقك) في محله (والا فالرهن لك لا يصح البيع) لقوله عليه السلام لا يعلق الرهن من صاحبه رواه

الاثرم وفسره احمد بذلك وكذا كل بيع علق على شرط مستقبل غير ان شاء الله وغير بيع العربون بان يدفع بعد العقد شيئا ويقول ان اخذت المبيع اتممت الثمن والا فهو لك فيصح لفعل عمر رضى الله عنه والمدفوع للبايع ان لم يتم البيع والاجارة مثله (وان باعه) شيئا (وشرط) في البيع (البراة من كل عيب مجهول) او من عيب كذا ان كان (لم يبرأ البايع فان وجد المشتري بالمبيع عيبا فله الخيار لانه انما يثبت بعد البيع فلا يسقط باسقاطه قبله وان سعى البايع العيب او ابراه المشتري بعد العقد برى (وان باعه دارا) او نحوها مما يذرع (على انها عشرة اذرع فبانت اكثر) من عشرة (او اقل) منها (صح) البيع والزيادة للبائع والنقص عليه (ولمن جهله) اى الحال من زيادة او نقص (وفات غرضه الخيار) فلكل منهما الفسخ ما لم يعط البائع الزيادة للمشتري مجانا في المسئلة الاولى او يرض المشتري بالنقص باخذه بكل الثمن في الثانية لعدم فوات الغرض وان تراضيا على المعاوضة عن الزيادة او النقص جاز ولا يجبر احدهما على ذلك وان كان المبيع نحو صبرة على انها عشرة اقفة فبانت اقل او اكثر صح البيع ولا خيار والزيادة للبائع والنقص عليه ~~باب الخيار~~ وقبض المبيع والاقالة الخيار اسم مصدر اختار اى طلب خير الامرين من الامضا والفسخ (وهو) ثمانية (اقسام الاول خيار المجلس) بكسر اللام موضع الجلوس والمراد هنا مكان التبايع (يثبت) خيار المجلس (في البيع) لحديث ابن عمر يرفعه اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا او يخير احدهما الاخر فان خير احدهما الاخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع متفق عليه لكن يستثنى من البيع الكتابة وتولى طرفي العقد وشراء من يعتق عليه او اعترف بحريته قبل الشراء (و) كالبيع (الصالح بمعناه) كما لو اقر بدين او عين ثم صالحه عنه بعوض وقسمه التراضي والهبة على عوض لانها نوع من البيع (و) كبيع ايضا (اجارة) لانها عقد معاوضة اشبهت البيع (و) كذا (الصرف والسلم) لتناول البيع لهما (دون سائر العقود) كالمساقاة والحوالة والوقف والرهن والضمان (ولكل من المتبايعين) ومن في معناها ممن تقدم (الخيار ما لم يتفرقا صرفا بابدانها) من مكان التبايع فان كانا في مكان واسع كصحراء

فبان يمشى احدهما مستديرا لصاحبه خطوات وان كانا في دار كبيرة ذات مجالس وبيوت فبان يفارقه من بيت الى بيت او الى نحو صفة وان كانا في دار صغيرة فاذا صعد احدهما السطح او خرج منها فقد افترقا وان كانا في سفينة كبيرة فبصعود احدهما اعلاها ان كانا اسفل او بالعكس وان كانت صغيرة فبخروج احدهما منها ولو حيز بينهما بحاجز كحائط او ان نال ما لم يعد تفرقا لبقائهما بإبدانهما بمحل العقد ولو طالت المدة (وان نفيها) اى الخيار بان تبايعا على ان لا خيار بينهما لزم بمجرد العقد (او اسقطاه) اى الخيار بعد العقد (سقط) لان الخيار حق للعاقد فسقط باسقاطه (وان اسقطه احدهما) اى احد المتبايعين او قال لصاحبه اختر سقط خياره و (بقي خيار الاول) لانه لم يحصل منه اسقاط لخياره بخلاف صاحبه وتحرم الفرقة خشية الفسخ وينقطع الخيار بموت احدهما لا بجنونه (واذا مضت مدته) بان تفرقا كما تقدم (لزم البيع) بلا خلاف القسم (الثاني) من اقسام الخيار خيار الشرط : (ان يشترطاه) اى يشترط المتعاقدان الخيار (في) صلب (العقد) او بعده في مدة خيار المجلس او الشرط (مدة معلومة ولو طويلة) لقوله عليه السلام المسلمون على شروطهم ولا يصح اشتراطه بعد لزوم العقد ولا الى اجل مجهول ولا في عقد حيلة ليربح في قرض فيحرم ولا يصح البيع (وابتداؤها) اى ابتداء مدة الخيار (من العقد) ان شرط في العقد والا فمن حين اشترط (واذا مضت مدته) اى مدة الخيار ولم يفسخ لزم البيع (او قطعا) اى قطع المتعاقدان الخيار (بطل) ولزم البيع كما لو لم يشترطاه (ويثبت) خيار الشرط (في البيع والصالح) والقسمة والهبة (وما بمعناه) اى بمعنى البيع كالصالح بعوض عن عين او دين مقربه وقسمة التراضي وهبة الثواب لانها انواع من البيع (و) في (الاجارة في الذمة) كخياطة ثوب (او) اجارة (على مدة لا تلي العقد) كسنة ثلاث في سنة اثنين اذا شرطه مدة تنقضي قبل دخول سنة ثلاث فان وليت المدة العقد كشهريه من الان لم يصح شرط الخيار لئلا يودى الى قنات بعض المنافع المعقود عليها او استيفائها في مدة الخيار وكلاهما غير جائز ولا يثبت خيار الشرط في غير ما ذكر كصرف وسلم وضمان وكفالة ويصح شرطه للمتعاقدين ولو وكيلين (وان شرطاه لاحدهما دون صاحبه صح) الشرط وثبت له الخيار وحده لان

الحق لهما فكيف ما ترضيا به جاز (و) ان شرطاه (الى الغد او الليل) صح و (يسقط باوله) اى اول الغد او الليل لان الى لانه الغاية فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها و الى الصلاة يسقط بدخول وقتها (و) يجوز (لمن له الخيار الفسخ ولو مع غيبة) صاحبه (الاخر و) مع (سخطه) كالطلاق (و الملك) في المبيع (مدة الخيارين) اى خيار الشرط وخيار المجلس (المشتري) سواء كان الخيار لهما او لاحدهما لقوله عليه السلام من باع عبد اوله مال فماله للبايع الا ان يشترطه المبتاع رواه مسلم فجعل المال للمبتاع باشرطه وهو عام في كل بيع فشمل بيع الخيار (وله) اى للمشتري (غائه) اى غا المبيع (المنفصل) كالثمره (وكسبه) في مدة الخيارين ولو فسخاه بعد لانه غاء ملكه الداخل في ضمانه لحديث الجراح بالضمحان صححه الترمذي واما النماء المتصل كالسمن فانه يتبع العين مع الفسخ لتعذر انفصاله (ويحرم ولا يصح تصرف احدهما في المبيع و) لا في (عوضه المعين فيها) اى في مدة الخيارين (بغير اذن الاخر) فلا يتصرف المشتري في المبيع بغير اذن البائع الا معه كان آجره له ولا يتصرف البائع في الثمن المعين زمن الخيارين الا باذن المشتري او معه كان استأجر منه به عينا هذا ان كان التصرف (لغير تجربة المبيع) فان تصرف بها لتجربته كركوب دابة لينظر سيرها وحلب دابة ليعلم قدر لبنها لم يبطل خياره لان ذلك هو المقصود من الخيار كاستخدام الرقيق (الا عتق المشتري) لمبيع زمن الخيار فينفذ مع الحرمة ويسقط خيار البائع حينئذ (وتصرف المشتري) في المبيع بشرط الخيار له في زمنه بنحو وقف او بيع او هبة او لمس لامة مبتاعة لشهوة ونحوه (فسخ خياره) وامضاء للبيع لانه دليل الرضى به بخلاف تجربة المبيع واستخدامه وتصرف البائع في المبيع اذا كان الخيار له وحده ليس فسخا للبيع ويبطل خيارهما مطلقا بتلف مبيع بعد قبض وباتلاف مشتراه مطلقا . سواء قبضه او لم يقبضه (ومن مات منهما) اى من البائع او المشتري في شرط الخيار (بطل خياره) فلا يورث ان لم يكن طالب به قبل موته كالشفعة وحد القذف (الثالث) من اقسام الخيار خيار الغبن (اذا غبن في البيع غنا يخرج عن العادة) لانه لم يرد الشرع بتحديد فرجع فيه الى العرف وله ثلاث صور احداها تلقى الركبان لقوله عليه السلام لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فاذا اتى السوق فهو بالخيار رواه مسلم (و) الثانية المشار اليها بقوله (بزيادة الناجش) الذي

لا يريد شراء ولو بلا مواطاة ومنه اعطيت كذا وهو كاذب لتغيره المشتري
الثالثة ذكرها بقوله (والمسترسل) وهو من جهل القيمة ولا يحسن بما كس
من استرسل اذا اطمأن واستأنس فاذا غبن ثبت له الخيار ولا ارش مع
امساك والغبن محرم وخياره على التراخي (الرابع) من اقسام
الخيار (خيار التدليس) من الدلسة وهي الظلمة فيثبت بما يزيد به الثمن
(ككتويد شعر الجارية وتجييده) اى جعله جعدا وهو ضد
السبط (وجع ماء الرحي) اى الماء الذى تدور به الرحي (وارساله عند
عرضها) للبيع لانه اذا ارسله بعد حبسه اشتد دوران الرحي حين ذلك
فيظن المشتري ان ذلك عادتيا فيزيد فى الثمن فاذا تبين له التدليس ثبت
له الخيار وكذا تهريب اللبن فى ضرع بئمة الانعام لحديث ابى هريرة
يرفعه لاتصروا الابل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها
ان شاء امسك وان شاء ردها وصاعا من تمر متفق عليه وخيار التدليس
على التراخي الا المصرة فيخير ثلاثة ايام منذ علم بين امساك بلا ارش
ورد مع صاع تمر سليم ان حلبها فان عدم التمر فقيته ويقبل رد اللبن
بحاله (الخامس) من اقسام الخيار (خيار العيب) وما بمعناه (وهو)
اى العيب (ما ينقص قيمة المبيع) عادة فما عده التجار فى عرفهم منقصا
انيط الحكم به وما لا فلا والعيب (كمرضه) على جميع حالاته فى جميع
الحيوانات (وفقد عضو) كاصبع (وسن او زيادتهما وزنا الرقيق)
اذا بلغ عشرةا من عبد او امة (وسرقته) وشربه مسكرا (واباقه وبوله
فى الفراش) وكونه اعسر لا يعمل بيمينه عملها المعتاد وعدم ختان ذكر
كبير وعثرة مركوب وحرنه ونحوه وبخر وحول وخرس وطرش وكلف
وقرع وحمل امة وطول مدة نقل ما فى دار مبيعة عرفا وكونها يتزلها
الجند لاسقوط ايات يسيرة بمصحف ونحوه ولا حى وصداع يسيرين ولا
ثيوبة او كفر او عدم حيض ولا معرفة غنا (فاذا علم المشتري العيب
بعد) العقد (امسكه بارشه) ان شاء لان المتبايعين تراضيا على ان
العوض فى مقابلة المبيع فكل جزء منه يقابله جزء من الثمن ومع العيب
فات جزء من المبيع فله الرجوع ببدله وهو الارش (وهو) اى الارش
(قسط ما بين قيمة الصحة والعيب) فيقوم المبيع صحيحا ثم معيبا ويؤخذ
قسط ما بينهما من الثمن فان قوم صحيحا بعشرة ومعيبا بثمانية رجع بخمس

الثلث قليلا كان او كثيرا وان افضى اخذ الارش الى ربا كشرآ حلى فضة
بزنته دراهم امسك مجانا ان شاء او رده (و اخذ الثمن) المدفوع للبائع
وكذا لو ابرى المشتري من الثمن او وهب له ثم فسخ البيع لعيب او غيره
رجع بالثمن على البائع وان علم المشتري قبل العقد بعيب المبيع او حدث
العيب بعد العقد فلا خيار له الا فى مكيل ونحوه تعيب قبل قبضه (وان
تلف المبيع) المعيب (او عتق العبد) او لم يعلم عيبه حتى صبغ الثوب
او نسج او وهب المبيع او باعه او بعضه (تعين الارش) لتعذر الرد
وعدم وجود الرضى به ناقصا وان دلس البائع بان علم العيب وشمته عن
المشتري فات المبيع او ابق ذهب على البائع لانه غره ورد للمشتري ما اخذ
(وان اشترى ما لم يعلم عيبه بدون كسره كجوز هند وبيض نعام فكسره
فوجده فاسدا فامسكه فله ارشه وان رده رد ارش كسره) الذى تبقى له
معه قيمة واخذ ثمنه لان عقد البيع يقتضى السلامة ويتعين ارش مع كسر
لا تبقى معه قيمة (وان كان) المبيع (كبيض دجاج) فكسره فوجده فاسدا
(رجع بكل الثمن) لانا تبينا فساد العقد من اصله لكونه وقع على ما لا نفع
فيه وليس عليه رد فاسد ذلك الى بايعه لعدم الفائدة فيه (وخيار عيب
متراخ) لانه لدفع ضرر متحقق فلم يبطل بالتأخير (ما لم يوجد دليل
الرضى) كتصرف فيه باجارة او اعارة او نحوها علما بعيبه واستعماله لغير
تجربة (ولا يفتقر) النسخ للعيب (الى حكم ولا رضى ولا حضور
صاحبه) اى البائع كالطلاق والمشتري مع غيره معينا او بشرط خيار الفسخ
فى نصيبه ولو رضى الآخر والمبيع بعد فسخ امانة بيد مشتر (وان اختلفا)
اى البائع والمشتري فى معيب (عند من حدث العيب) مع الاحتمال
(فقول مشتر مع يمينه) ان لم يخرج عن يده لان الاصل عدم القبض فى
الجزء الفات فكان القول قول من ينفيه فيحلف انه اشتراه وبه العيب او
انه ما حدث عنده ويرده (وان لم يحتل الا قول احدهما) كالاصح
الزايدة والجرح الطرى الذى لا يحتل ان يكون قبل العقد (قبل) قول
المشتري فى المثال الاول والبائع فى المثال الثانى (بلا يمين) لعدم الحاجة
اليه ويقبل قول البائع ان المبيع المعيب ليس المردود الا فى خيار شرط
فقول مشتر وقول قابض فى ثابت فى ذمة من ثمن وقرض وسلم ونحوه
ان لم يخرج عن يده وقول مشتر فى عيب ثمن معين بعقد ومن اشترى

متاعا فوجده خيرا مما اشترى فعليه رده الى بايعه (السادس) من اقسام الخيار (خيار في البيع بتخير الثمن متى بان) الثمن (اقل او اكثر) مما اخبر به (ويثبت) في انواعه الاربعة (في التولية) وهي البيع براس المال (و) في (الشركة) وهي بيع بعضه بقسطه من الثمن واشركتك ينصرف الى نصفه (و) في المراجعة وهي بيعه بثمنه ورجع معلوم وان قال على ان اربح في كل عشرة درهما كره (و) في (المواضعة) وهي بيعه براس ماله وخسران معلوم (ولا بد في جميعها) اى الصور الاربعة (من معرفة المشتري) والبايع (راس المال) لان ذلك شرط لصحة البيع فان فات لم يصح وما ذكره من ثبوت الخيار في الصور الاربعة تبع فيه المقنع وهو رواية والمذهب انه متى بان راس المال اقل حط الزايد ويحط قسطه في مراجعة وينقصه في مواضعة ولا خيار للمشتري ولا تقبل دعوى بايع غلطا في راس المال بلا بينة (وان اشترى) السلعة (بثمن موجد او) اشترى (ممن لا تقبل شهادته له) كبيه وابنه وزوجته (او) اشترى شيئا (باكثر من ثمنه حيلة) او محابة او لرغبة تخصه او موسم فات (او باع بعض الصفقة بقسطها من الثمن) الذى اشتراها به (ولم يبين ذلك) للمشتري (في تخيره بالثمن فليشتر الخيار بين الامساك والرد) كالتدليس والمذهب فيما اذا بان الثمن موجلا انه يوجب على المشتري ولا خيار لزوال الضرر كما في الاقناع والمنتهى (وما يزداد في ثمن او يحط منه) اى من الثمن (في مدة خيار) مجلس او شرط (او يوجب ارشال عيب او لجناية عليه) اى على المبيع ولو بعد لزوم البيع (يلحق براس ماله و) يجب ان (يخبر به) كاصله وكذا ما يزداد في مبيع او اجل او خيار او ينقص منه في مدة خيار فليحق بعقد (وان كان ذلك) اى ما ذكر من زيادة او حط (بعد لزوم البيع) بفوات الخيارين (لم يلحق به) اى بالعقد فلا يلزم ان يخبر به • ويخبر بارشال عيب والجناية عليه مطلقا لانه بدل جزء من المبيع • ولان حتى المبيع فقده المشتري لانه لم يزد به المبيع ذاتا ولا قيمة (وان اخبر بالحال) بان يقول اشتريته بكذا او زدته او نقصته كذا ونحوه (فحسن) لانه ابلغ في الصدق ولا يلزم الاخبار باخذ نكاح واستخدام ووطى ان لم ينقصه وان اشترى شيئا بعشرة مثلا وعمل فيه صنعة او دفع اجرة كيله او مخزنه اخبر بالحال ولا يجوز ان يجمع ذلك ويقول تحصل على بكذا وما باعه انسان

مراجعة فتمه بحسب ملكيها لا على راس مالهما (السابع) من اقسام الخيار (خيار) يثبت (لاختلاف المتبايعين) في الجملة (فاذا اختلفا) هما او ورثتهما او احدهما او ورثة الاخر (في قدر الثمن) بان قال بايع بعثك بمائة وقال مشتر بثمانين ولا بينة لهما او تعارضت بينتهما (تحالفا) ولو كانت السلعة تالفة (فيحلف بايع اولا ما بعته بكذا وانما بعته بكذا ثم يحلف المشتري ما اشتريته بكذا وانما اشتريته بكذا) وانما بدى بالنفي لانه الاصل في اليمين (ولكل) من المتبايعين بعد التحالف (الفسخ اذا لم يرض احدهما بقول الاخر) وكذا اجارة وان رضى احدهما بقول الاخر او حلف احدهما ونكل الاخر اقر العقد (فان كانت السلعة) التى فسخ البيع فيها بعد التحالف (تالفة رجعا الى قيمة مثليها) ويقبل قول المشتري فيها لانه غارم وفي قدر المبيع (فان اختلفا في صفتها) اى صفة السلعة التالفة بان قال البائع كان العبد كاتباً وانكره المشتري (فقول مشتر) لانه غارم واذا تحالفا في الاجارة وفسخت بعد فراغ المدة فاجرة المثل وفي اثنائها بالقسط (واذا فسخ العقد) بعد التحالف (انفسخ ظاهراً وباطناً) في حق كل منهما كالرد بالعيب (وان اختلفا في اجل) بان يقول المشتري اشتريته بكذا مؤجلا وانكره البائع (او) اختلفا في (شرط) صحيح او فاسد كرهن او ضمين او قدرهما (فقول من ينفيه) بيمينه لان الاصل عدمه (وان اختلفا في عين المبيع) كبعتى هذا العبد قال بل هذه الجارية (تحالفا وبطل) اى فسخ (البيع) كما لو اختلفا في الثمن وعنه القول قول بائع بيمينه لانه كالغارم وهي المذهب وحزم بها في الاقناع والمنتهى وغيرها وكذا لو اختلفا في قدر المبيع وان سمي نقداً و اختلفا في صفته اخذ نقد البلد ثم غلبه رواجاً ثم الوسط ان استوت (وان ابى كل منهما تسليم ما بيده) من المبيع والثمن (حتى يقبض العوض) بان قال البائع لاسلم المبيع حتى اقبض الثمن وقال المشتري لاسلم الثمن حتى اسلم المبيع (والثمن عين) اى معين (نصب عدل) اى نصبه الحاكم (يقبض منهما) المبيع والثمن (ويسلم المبيع) للمشتري (ثم الثمن) للبائع لجرىان عادة الناس بذلك (وان كان) الثمن (ديناً حلالاً اجبر بايع) على تسليم المبيع لتعلق حق المشتري بعينه (ثم) اجبر (مشتر ان كان الثمن في المجلس) لوجوب دفعه عليه فوراً لتمكنه منه (وان كان) ديناً (غائباً في البلد) او فيما

دون مسافة القصر (حجر عليه) أي على المشتري (في المبيع وبقية ماله حتى يحضره) خوفاً من أن يتصرف في ماله تصرفاً يضر بالبائع (وان كان) المال (غائباً بعيداً) مسافة القصر أو غيبه مسافة القصر (عنها) أي عن البلد (والمشتري ميسر) يعني أو ظهر أن المشتري ميسر (فالبائع انفسخ) لتعذر الثمن عليه كما لو كان المشتري مفلساً وكذا مؤجر بنقد حال (ويثبت الخيار للخالف في الصفة) إذا باعه شيئاً موصوفاً (ولتعير ما تقدمت رؤيته) العقد وبذلك تمت أقسام الخيار ثمانية

فصل في التصرف في المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه
(ومن اشترى مكيناً ونحوه) وهو الموزون والمعدود والمذروع (صح) البيع (ولزم بالعقد) حيث لا خيار (ولم يصح تصرفه فيه) ببيع أو هبة أو اجارة أو رهن أو حوالة (حتى يقبضه) لقوله عليه السلام من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه متفق عليه ويصح عتقه وجعله مهراً أو عوض خلع ووصيته به وان اشترى المكيل ونحوه جزافاً صح التصرف فيه قبل قبضه لقول ابن عمر رضي الله عنهما مضت السنة أن ما دركته الصفقة حبا مجموعاً فهو من مال المشتري (وان تلف) المبيع بكيل ونحوه أو بعضه (قبل) قبضه (فمن ضمان البائع) وكذا لو تعيب قبل قبضه (وان تلف) المبيع المذكور (بآفة سماوية) لا صنع لادمي فيها (بطل) أي انفسخ (البيع) وان بقي البعض خير المشتري في الحذف بتسقطه من الثمن (وان اتلفه) أي المبيع بكيل أو نحوه (أي) سواء كان هو البائع أو اجنبياً (خير مشتر بين فسخ) البيع ورجوع البائع بما اخذ من ثمنه (و) بين (ابضاء ومطالبة متلفه ببدله) أي بمثله ان كان مثلياً أو قيمته ان كان متقوماً وان تلف بفعل مشتر فلا خيار له لان اتلافه كقبضه (وما عدا) أي عدا ما اشترى بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع كالعبد والدار (يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه) لقول ابن عمر كنا نبيع الابل بالبيع بالدراهم فناخذ عنها الدنانير وبالعكس فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس ان تاخذ بسهم يومها ما لم يتفرقا وبينهما شيء رواه الحنابلة إلا المبيع بصفة أو روية متقدمة فلا يصح التصرف فيه قبل قبضه (وان تلف ما عدا المبيع بكيل ونحوه فمن ضمانه) أي ضمان المشتري لقوله عليه السلام الخراج بالضمان وهذا المبيع للمشتري فضمانه عليه

وهذا (ما لم ينعه بائع من قبضه) فان منعه حتى تلف ضمنه ضمان غصب واثر على الشجر والمبيع بصفة أو روية سابقة من ضمان بائع ومن تعين ملكه في موروث أو وصية أو غنية فله التصرف فيه قبل قبضه (ويحصل قبض ما بيع بكيل) بالكيل (أو) بيع (بوزن) بالوزن (أو) بيع (بعدد) بالعدد (أو) بيع (بذرع) صح (بذلك) لحديث عثمان يرفعه اذا بعث فكل واذا البتة فاكلت رواه الامام وشروطه حضور مستحق أو نائبه ويصح استنابة من عليه الحلف للمستحق ومونة كيال ووزان وعداد ونحوه على باذل ولا يضمن ناقد حاذق أمين خطأ (و) يحصل القبض (في صبرة وما ينقل) ككتاب وحيوان (بنقله و) يحصل القبض في (ما يتناول) كالجواهر والاشنان (بتناوله) اذا عرف فيه ذلك (وغيره) أي غير ما ذكر كالعقار والثمره على الشجر قبضه (بتخلية) بلا حائل بان يفتح له باب الدار أو يسلمه مفتاحها ونحوه وان كان فيها متاع للبائع قاله الزركشي ويعتبر لجواز قبض مشاع ينقل - اذن شريكه (والاقالة) مستحبة لما روى ابن ماجة عن ابي هريرة مرفوعاً من اقال مسلماً اقال الله عز وجل عثرته يوم القيامة وهي (فسخ) لانها عبارة عن الرفع والازالة يقال اقالك الله عثرته أي ازالها فكانت فسخاً للبيع لا بيعاً (فتجوز قبل قبض المبيع) ولو نحو مكيل ولا تجوز الا (بمثل الثمن) الاول قدراً ونوعاً لان العقد اذا ارتفع رجع كل منهما بما كان له وتجوز بعد نداء الجمعة ولا يلزم إعادة كيل أو وزن ونصح من مضارب وشريك وبلغظ صلح وبيع ومعاطاة ولا يحنث بها من حلف لا يبيع (ولا خيار فيها) أي لا يثبت في الاقالة خيار مجلس ولا خيار شرط ونحوه (ولا شفعة) فيها لانها ليست بيعاً ولا تصح مع تلف ثمن أو موت ما تد أو لا زيادة على ثمن أو نقصه أو غير جنسه ومونة رد مبيع نقايلاه على بائع تجوز باب الربا والصرف بغير الربا مقصور وهو لغة الزيادة لقوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت أي علت وشرعاً زيادة في شيء مخصوص والاجماع على تحريمه لقوله تعالى وحرم الربا والصرف بيع نقد بنقد قبل سمي به لصريفهما وهو تصويتهما في الميزان وقيل لا نصرافهما عن مقتضى البيعات من عدم جواز التفرق قبل القبض ونحوه والربا نوعان ربا فضل وربا نسيئة (فيحرم ربا الفضل في) كل (مكيل) بيع بجنسه مطعوماً كان كالبر أو غيره كالاشنان (و) كل (موزون) بيع بجنسه مطعوماً كان كالسكر أو لا كالكتان لحديث عبادة

ابن الصامت مرفوعا الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد رواه احمد ومسلم ولا ربا في ماء ولا فيا لا يوزن صرفا لصناعته كفلس غير ذهب وفضة ولا في مطعوم لا يكال ولا يوزن كيض وجوز (ويجب فيه) اي يشترط في بيع مكيل او موزون مجنسه مع التماثل (الحلول والتبض) من الجانبين بالمجلس لقوله عليه السلام فيما سبق يدا بيد (ولا يباع مكيل بمجنسه الا كيلا) فلا يباع بمجنسه وزنا ولو تمر تمر (ولا) يباع (موزون بمجنسه الا وزنا) فلا يصح كيلا لقوله عليه السلام الذهب بالذهب وزنا بوزن والفضة بالفضة وزنا بوزن والبر بالبر كيلا بكيل والشعير بالشعير كيلا بكيل رواه الاثر من حديث عبادة ولان ما نولف مقيار الشرع لا يتحقق فيه التماثل والجهل به كالعلم بالتفاضل ولو كيل الكيل او وزن الموزون فكانا سواء صح (ولا) يباع (بعضه) اي بعض المكيل او الموزون (ببعض) من جنسه (جزافا) لما تقدم مالم يعلم تساويهما في المقيار الشرعي فلو باعه صبرة باخرى وعلم كيلهما وتساويهما او تبايعهما مثلا بمثل وكيلا فكانا سواء صح وكذا زبرة حديد باخرى من جنسها (فان اختلف الجنس) كبر شعير وحديد بنحاس (جازت الثلاثة) اي الكيل والوزن والجزاف لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه الاشياء فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواه مسلم وابوداود (والجنس ماله اسم خاص يشمل انواعا) فالجنس هو الشامل لاشياء مختلفة بانواعها والنوع هو الشامل لاشياء مختلفة باشخاصها وقد يكون النوع جنسا وبالعكس والمراد هنا الجنس الاخص والنوع الاخص فكل نوعين اجتماعا في اسم خاص فهو جنس وقد مثله بقوله (كبر ونحوه) من شعير وتمر وملح (وفروع الاجناس كالادقة والابخاز والادهان) اجناس لان الفرع يتبع الاصل فلما كانت اصول هذه اجناسا وجب ان تكون هذه اجناسا فدقيق الحنطة جنس ودقيق الذرة جنس وكذا البواقي (واللحم اجناس باختلاف اصوله) لانه فرع اصول هي اجناس فكان اجناسا كالاخاز والضان والمغز جنس واحد ولحم البقر والجواميس جنس ولحم الابل جنس وهكذا (وكذا اللبن) اجناس باختلاف اصوله لما تقدم (واللحم والشحم والكبد) والقلب والالية والطحال والرية والكارع (اجناس) لانها مختلفة في الاسم والحلقة فيجوز بيع جنس منها باخر متفاضلا (ولا يصح

بيع لحم بحيران من جنسه) لما روى مالك عن زيد ابن اسلم عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان (ويصح) بيع اللحم بحيران من (غير جنسه) كالحكم ضان ببقرة لانه ليس اصله ولا جنسه تجاز كما لو ابيع بغير ما كوله (ولا يجوز بيع حب) كبر (بدقيقه ولا سويقه) لتعذر التساوي لان اجزاء الحب تنقشر بالنار والنار قد اخذت من السويق وان ابيع الحب بدقيق او سويق من غير جنسه صح لعدم اعتبار التساوي اذا (و) لا يبيع (زينة بمطبوخة) كالحنطة بالهريسة او الحنيز بالنشاء لان النار تعقد اجزاء المطبوخ فلا يصل التساوي (و) لا يبيع (اصله بعصيره) كزيتون بزيت وسهم بشعير رغيب بعصيره (و) لا يبيع (خالصه بمشوبة) كحنطة فيها شعير بخالصة ولبن مشوب بخالص لانتفاء التساوي المشروط الا ان يكون الخلط يسيرا وكذا يبيع اللبن بالكشك ولا يبيع الهريسة والحريرة والفالودج والسنبوسك بعضه ببعض ولا يبيع نوع منها بنوع اخر (و) لا يبيع (رطبه بيباسه) كبيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب لما روى مالك وابوداود عن سعد بن ابى وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر قال ينتقص الرطب اذا يبس قالوا نعم فنهى عن ذلك (ويجوز بيع دقيقه) اي دقيق الربوى (بدقيقه اذا استويا في النعومة) لانهما تساويا حال العقد على وجه لا ينفرد احدهما بالنقصان (و) يجوز بيع (مطبوخه بمطبوخة) كسمن بشري بسمن بقرى مثلا بمثل (و) يجوز بيع (خبزه بخبزه اذا استويا في النشاف) فان كان احدهما اكثر رطوبة من الاخر لم يحصل التساوي المشروط ويعتبر التماثل في الخبز بالوزن كالنشاف لانه يقدر به عادة ولا يمكن كيله لكن ان يبس ودق وصار قتيلا يبيع بمثله كيلا (و) يباع (عصيره بعصيره) كماء عنب بماء عنب او رطبه برطبه كالرطب والعنب بمثله لتساويهما ولا يصح بيع الحاقلة وهي بيع الحب المشتد في سنبله بمجنسه ويصح بغير جنسه ولا يبيع المزبنة وهي بيع الرطب على النخل بالتمر الا في العرايا بان يبيعه حزضا بمثل ما يؤول اليه اذا جف كيلا فيما دون خمسة او سق محتاج لرطب ولا ثمن معه بشرط الحلول والتقاض قبل التفرق ففي نخل بخلية وفي تمر بكيل ولا تصح في بقية الثمار (ولا يباع ربوى بمجنسه ومعه) اي احد العوضين (او معهما من غير جنسه) كمد عجوة ودرهم بدرهمين او بمدى عجوة او بمد ودرهم

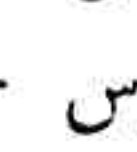
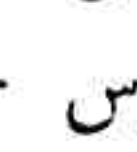
لما روى ابو داود عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم
بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير او سبعة دنانير فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينهما قال فردده حتى يميز بينهما
فان كان مامع الربوى يسيراً لا يقصد كخبز فيه ملح بمثله فوجوده كعدمه
(ولا) يباع (تمر بلا نوى بما) اى تمر (فيه نوى) لا اشتباه احدهما
على ما ليس من جنسه وكذا لو نزع النوى ثم باع التمر وانه تمر وانه
(ويباع النوى تمر فيه نوى و) يباع (لبن و) يباع (صوف بسنة
ذات لبن وصوف) لان النوى فى التمر واللبن والصوف فى الشاة غير
مقصود كدار بموه سقفها بذهب بذهب صح وكذا درهم فيه نحاس بمثله
او بنحاس ونخلة عليها تمر بثمنها او تمر ويصح بيع نوعى جنس بنوعيه
او نوعه كخنطة حمرا وسودا بيضا وتمر معقل وبرنى بابراهيمى وصيحانى
(ومرد) اى مرجع (الكيل لعرف المدينة) على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم (و) مرجع (الوزن لعرف مكة) زمن النبي صلى الله
عليه وسلم لما روى عبد الملك بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم المكيال
مكيال المدينة والميزان ميزان مكة (وما / عرف / الك) اى بالمدينة
ومكة (اعتبر عرفه فى سؤده) لان ما لا عرف له فى التسرع يرجع
فيه الى عرف الناس والخرز فان اختلفت البلاد اعتبر الغالب فان لم
يكن رد الى اقرب ما يشبهه بالحجاز وكل ما يبيع مكيل ويجوز التعامل بكيل
لم يعهد به فصل ويحرم ربا النسيئة من النساء بالمد وهو التأخير
(فى بيع كل جنسين اتفقا فى علة ربا الفضل) وهى الكيل والوزن
(ليس احدهما) اى احد الجنسين (نقدا) فان كان احدهما نقدا فكديد
بذهب او فضة جاز النساء والا لا نسد باب السلم فى الموزونات غالبا
الا صرف فلوس نافقة بنقد فيستقط فيه الحلول والقبض واختار ابن
عقيل وغيره لا وتبعه فى الاقناع (كالمكيلين والموزونين) ولو من جنسين
فاذا ابيع بر بشعير او حديد بنحاس اعتبر الحلول والتقايض قبل التفرق
(وان تفرقا قبل القبض بطل) العقد لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه
الاصناف فبيعوا كيف شئتم يدا بيد والمراد به القبض (وان باع مكيلا
بموزون) او عكسه (جاز التفرق قبل القبض و) جاز (النساء) لانهما
مجموعا فى احد وصفى علة ربا الفضل اشبه الثياب بالحيوان (وما لا كيل

فيه ولا وزن كالثياب والحيوان يجوز فيه النساء) لامر النبي صلى الله عليه
وسلم عبدالله بن عمرو ان ياخذ على قلايس الصدقة فكان ياخذ البعير
بالبعيرين الى ابل الصدقة رواه احمد والدارقطنى وصححه واذا جاز فى
الجنس الواحد فى الجنسين اولى (ولا يجوز بيع الدين بالدين) حكا
ابن المنذر اجماعا لحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ
بالكالئ وهو بيع مافى الذمة بثمن مؤجل لمن هو عليه وكذا بحال لم
يقبض قبل التفرق وجعله راس مال سلم فصل ومتى افرق
المصارفان بحد بينهما كما تقدم فى خيار المجلس (قبل قبض الكل)
اى كل العوض المعقود عليه فى الجانبين (او) قبل قبض (البعض)
منه (بطل العقد فيما لم يقبض) سواء كان الكل او البعض لان القبض
شرط لصحة العقد لقوله عليه السلام وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا
بيد ولا يضر طول المجلس مع تلازمهما ولو مشيا الى منزل احدهما
مصطحبين صح وقبض الوكيل قبل مفارقة موكله فى المجلس كقبض موكله ولومات
احدهما قبل القبض فسد العقد (والدراهم والدنانير تتعين بالتعيين فى
العقد) لانها عوض مشاراليه فى العقد فوجب ان تتعين كسائر الاعراض (فلا
تبدل) بل يلزمه تسليمها اذا طوّل بها لوقوع العقد على عينها (فان
وجدتها مغصوبة بطل) العقد كالمبيع اذا ظهر مستحقا وان تلفت قبل
القبض فمن مال بائع ان لم تتحج لوزن او عد (و) ان وجدها (معيبة
من جنسها) كالوضوح فى الذهب والسواد فى الفضة (امسك) بلا ارش
ان تعاقد على مثلين كدرهم فضة بمثله والا فله اخذه فى المجلس وكذا
بعده من غير الجنس (اورد) العقد للعيب وان وجدها معيبة من غير
جنسها كما لو وجد الدراهم بنحاس بطل العقد لانه باعه غير مسمى له (ويحرم
الربا بين المسلم والحربي) بان ياخذ المسلم زيادة من الحربي لعموم ما تقدم
من الادلة (و) يحرم الربا بين المسلمين مطلقا بدار اسلام او حرب) لما تقدم
الا بين سيد ورقيقه واذا كان له على آخر دنانير فقضاء دراهم شيئا فشيئا
فان كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدينار صح وان لم يفعل ذلك ثم تحاسبا
بعد فصارفه بها وقت المحاسبة لم يحز لانه بيع دين بدين وان قبض احدهما
من الاخر ماله عليه ثم صارفه بعين وذمة صح باب بيع الاصول
والثمار الاصول جمع اصل وهو ما يتفرع عنه غيره والمراد هنا

الدور والارض والشجر والثمار جميع ثمر كليل وجبال وواحد الثمر ثمرة
 (اذا باع دارا) او وهبها او رهنها او وقفها او اقر او وصى بها (شمل)
 العقد (ارضها) اي اذا كانت الارض يصح بيعها فان لم يجز كمسواد العراق
 فلا (و) شمل بناها وسقفها) لانها داخلان في معنى الدار (و) شمل
 (الباب المنصوب) وحلقته (والسلم والرف المسمرين والحاجية المدفونة)
 والرحى المنصوبة لانه متصل بها لتصليتها شبه الحيطان وكذا المعدن الجامد
 وما فيها من شجر وعرض (دون ما هو مودع فيها من كثر) وهو
 المال المدفون (وحجر) مدفون (ومنصل منها كبل ودلو وكبرة وقفل
 وفرش ومفتاح) ومعدن جار وماء تليج وحجر رحي فوقاني لانه غير متصل
 بها واللفظ لا يتناولها ولو كانت الصيغة الملتصقة بها العاجنة او المعصرة دخل
 التوقاني كالتحتاني (وان باع ارضا) او وهبها او وقفها او اقر او وصى بها
 (ولو لم يقل بشقوقها شمل) العقد (غرسها وبناها) لانها من حقوقها
 وكذا ان باع ونحوه بستانا لانه اسم للارض والشجر والحائط (وان كان
 فيها زرع) لا يخصص الا مرة (كبر وشعير فلبائع) ونحوه (مبقى) الى الاول
 وقت اخذ بلا اجرة سالم بشرطه مشتر (وان كان) الزرع (شجر)
 مرارا كرطبة وبقول (او يلقط مرارا) كقفا وباذنجان وكذا نحو ورد
 (فاصوله المشتري) لانها تراد للبقا فهي كالشجر (والحزرة والمقطة الظاهران
 عند البيع للبائع) وكذا زهر تفتح لانه كالثمر المؤثر وعلى البائع قطعها
 في الحال (واذا اشترط ذلك مع) الشرط وكان له كالثمر المؤثر اذا اشترطه
 مشتري الشجر ويثبت الخيار لمشتريه دخول ما ليس له من زرع وغر
 كالو جهل وجودها ولا شمل بيع قرية مزارعها بلا نص او قرية
 فصل ومن باع بقر او وهب او رهن (لمحلا تشقق طمعه) ولو لم
 يؤثر فالثمر (لبائع مبقى الى الجذاذ الا ان يشترطه مشتر) ونحوه لقوله
 عليه السلام من ابتاع نخلا بعد ان تؤبر ثمرتها للذي باعها الا ان يشترط
 المتاع متفق عليه والتاثير التلج وانما نص عليه والحكم منوط بالتشقق
 لملازمته له غالبا وكذا لو صالح بالنخل او جعله اجرة او صداقا او عوض
 خلع بخلاف وقف ووصية فان الثمرة تدخل فيهما ابرت او لم تؤبر كفسخ لعيب
 ونحوه (وكذلك) اي كانخل (شجر العنب والتوت والرماني وغيره) كجوز
 من كل شجر لا يفسر على ثمرته فاذا ابيع ونحوه بعد ظهور الثمرة كانت للبائع ونحوه

(و) كذا (ما ظهر من نوره كالشمس والفتاح وما خرج من اكمامه)
 جمع كـ وهو الغلاف (كالورد) والبسج (والطن) الذي يحمل في كل
 سنة لان ثمره بمثابة تشقق الطلع (وما قبل ذلك) اي قبل التشقق
 في الطلع والظهور في نحو العنب والتوت والشمس والخروج من الاكمام
 في نحو الورد والطن (والورد فاشتر) ونحوه لمفهوم الحديث السابق
 في النخل وما عداه فبالقياس عليه وان تشقق او ظهر بعض ثمرة ولو من
 نوع واحد فهو لبائع وغيره لمشتري الا في شجرة فلكل البائع ونحوه ولكل
 السقي نقطة ولو تفرق الآخر (ولا يباع ثمر قبل بدو صلاحه) لانه
 عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري
 متفق عليه والنهي يقتضي الفساد (ولا) يباع (زرع قبل اشتداد حبه)
 لما روى مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 النخل حتى ترهق وعن بيع السبل حتى يبيض ويأمن العاكة نهى البائع
 والمشتري (ولا) يباع (رطبة وقفل ولا قفا ونحوه كباذنجان دون
 الاصل) اي منفردة عن اصولها لان ما في الارض مستور غيب وما
 يحدث منه معدوم فلم يجز بيعه كالذي يحدث من الثمرة قبل ابيع الثمر قبل
 بدو صلاحه باصوله او الزرع الاخضر بارضه او ايما كانت اصلها او
 ابيع قفا ونحوه مع اصله صح البيع لان الثمر اذا ابيع مع الشجر والزرع
 اذا ابيع مع الارض دخلا تبعا في البيع فلم يضر احتمال الثمر واذا ايما
 لملك الاصل فقد حصل التسليم للمشتري على الكمال (الا) اذا باع الثمرة
 قبل بدو صلاحها او الزرع قبل اشتداد حبه (بشرط التمتع في الحال)
 فيصح ان اشترى بها لان الشئ من البيع يحوف التمتع وحدوث العاكة
 وهذا مامون فيما يتطوع (او) الا اذا باع الرطبة والبقول (حبرة) موجودة
 (حبرة) فيصح لانه معلوم لا جهالة فيه ولا غرر (او) الا اذا باع الثمر
 ونحوها (نقطة) موجودة لما تقدم وما لم يخلق لم يجز بيعه (والفساد)
 زرع والجذاذ ثمر (والمقاط) لثما ونحوها (على المشتري) لانه نقل
 للملكة وتفرغ ملك البائع عنه فهو كمنقل العظام (وان باعه) اي الثمر قبل
 بدو صلاحه او الزرع قبل اشتداد حبه او الثما ونحوه (مطلقا) اي من
 غير ذكر قطع ولا تبعية لم ينعى البيع لما تقدم (او) باعه ذلك (بشرط البقا)
 لم ينعى البيع لما تقدم (او اشترى ثمر لم يبد صلاحه بشرط القطع وتركه

حتى بدا (صلاحه بطل البيع بزيادته ليلا يجعل ذلك ذريعة الى شرا الثمرة قبل بدو صلاحها وتركها حتى يبدو صلاحها وكذا زرع اخضر بيع بشرط القطع ثم ترك حتى اشتد جبه (او) اشترى (حبة) ظاهرة من بقل او رطبة (او) اشترى (لقطعة) ظاهرة من قنأ ونحوها ثم تركها (فتمتا) بطل البيع ليلا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها والقنأ بغير شرط القطع (او اشترى ما بدا صلاحه) من ثمر (وحصل) معه (آخر واشتبه) بطل البيع قدمه في المقنع وغيره والصحيح ان البيع صحيح وان علم قدر الثمرة الحادثة دفع للبائع والباقي للمشتري والا اصطحا ولا يبطل البيع لان المبيع اختلط بغيره ولم يتعذر تسليمه والفرق بين هذه والتي قبلها اتخاذ حيلة على شرا الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم (او) اشترى رطبا (عريية) وتقدمت صورتها في الربا فتركها (فآمرت) اي صارت تمرا (بطل) البيع لانه انما جاز للحاجة الى اكل الرطب فاذا آتمر تبينا عدم الحاجة سواء كان الترك لعذر او لا (والكل) اي الثمرة وما حدث معها على ما سبق (للبائع) لفساد البيع (واذا بدا) اي ظهر (ما له صلاح في الثمرة واشتد الحب جاز بيعه) اي بيع ما ذكر من الثمرة والحب (مطلقا) اي من غير شرط (و) جاز بيعه (بشرط التبقية) اي تبقية الثمر الى الجذاذ والزرع الى الحصاد لا من العاهة يبدو صلاح (والمشتري تبقية الى الحصاد والجذاذ) وله قطعه في الحال وله بيعه قبل جذه (ويلزم البائع سقيه) بسقى الشجر الذي هو عليها (ان احتاج الى ذلك) اي الى السقي وكذا لو لم يحتج اليه لانه يجب عليه تسليمه كاملا فلزمه سقيه (وان تضرر الاصل) بالسقي ويجوز ان ابا بخلاف ما اذا باع الاصل وعليه ثمر للبائع فانه لا يلزم المشتري سقيها لان البائع لم يملكها من جهته (وان تلفت) ثمرة ابعت بعد بدو صلاحها دون اصلها قبل اوان جذاها (باقة سماوية) وهي ما لا صنع لادمي فيها كالريح والحر والعطش (رجع) ولو بعد القبض (على البائع) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوايح رواء مسلم ولان التخلية في ذلك ليست بقبض تام وان كان التالف يسيرا لا ينضبط فأت على المشتري (وان اتلفه) اي الثمر المبيع على ما تقدم (ادمي) ولو البائع (خير مشتر بين فسخ) ومطالبة البائع بما دفع من الثمن (والا مضا) اي البقا على البيع (ومطالبة المتلف) بالبدل (وصلاح بعض)

ثمرة (الشجرة صلاح لها وليسائر النوع الذي في البستان) لان اعتبار الصلاح في الجميع يشق (وبدو الصلاح في ثمر النخل ان تحمر او تصفر) لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو قيل لانس وما زهوها قال تحمار او تصفار (وفي الغناب ان يتموه حلوا) لقول انس نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغناب حتى يسود رواء احمد ورواته ثقات قاله في المبدع (وفي بقية الثمرات) كالتفاح والبطيخ ان (يبدو فيه انضج ويطيب اكله) لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب متفق عليه والصلاح في نحو قنأ ان يوكل عادة وفي حب ان يشتد او يبض (ومن باع عبدا) او امة (له مال فماله لبائعه الا ان يشترطه المشتري) لحديث ابن عمر مرفوعا من باع عبدا وله مال فماله لبائعه الا ان يشترطه المبتاع رواء مسلم (فان كان قصده) اي المشتري (المال) الذي مع العبد (اشترط علمه) اي العلم بالمال (وسائر شروط البيع) لانه مبيع مقصود اشبه ماله ضم اليه عينا اخرى (والا) يكن قصده المال (فلا) يشترط له شروط البيع وصح شرطه ولو كان مجهولا لانه دخل تبعا اشبه اساسات الحيطان وسواء كان مثل اثنان او فوقة او دونه واذا شرط مال العبد ثم رده باقالة او غيرها رده معه (وثياب الجمال) التي على العبد المبيع (للبائع) لانها زيادة على العادة ولا يتعلق بها حاجة العبد (و) ثياب لبس (العادة للمشتري) لجريان العادة ببيعها معه ويشمل بيع دابة كفرس لحاما ومقودا ونعلا  باب السلم  هو لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق وسمى سلا لتسليم راس المال في المجلس وسلفا لتقديعه (وهو) شرعا (عقد على موصوف) ينضبط بالصفة (في الذمة) فلا يصح في عين كهذه الدار (مؤجل) باجل معلوم (بئمن مقبوض بمجلس العقد) وهو جاز بالاجماع لقوله عليه السلام من اسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه (ويصح) السلم (بالفاظ البيع) لانه بيع حقيقة (و) بلفظ (السلم والسلف) لانها حقيقة فيه اذ هما اسم للبيع الذي عجل ثمنه واجل ثمنه (بشروط سبعة) زائدة على شروط البيع والجار متعلق بيبص (احدها انضباط صفاته) التي يختلف الثمن باختلافها اختلافا كثيرا ظاهرا لان مالا يمكن ضبط صفاته يختلف

كثيرا فيفضى الى المنازعة والمشاقة (بكيل) اى ككيل من حبوب
ونار وخل ودهن ولبن ونحوها (وموزون) من قطن وحرير وصوف
ونحاس وزئبق وشب وكبريت وشحم ولحم لى وانواع عظيمة ان عين
موضع قطع (ومذروع) من ثياب وخيوط (واما المعدود المختلف
كالقواكه) المعدودة كرمان فلا يصح السلم فيه لاختلافه بالصغر والكبر
(و) ك (القول) لانها تختلف ولا يمكن تقديرها بالجزم (و) ك (الجلود)
لانها تختلف ولا يمكن ذرعها لاختلاف الاطراف (و) ك (الرؤس)
والاكارع لان اكثر ذلك العظام والمشافر (و) ك (الاواني المختلفة
الرؤس والايواسط كالتماقم والاسطال الضيقة الرؤس) لاختلافها (و)
ك (الجواهر) والؤلؤ والمقيق ونحوه لانها تختلف اختلافا متباينا
بالصغر والكبر وحسن التدوير وزيادة الضوء وانصاف (و) ك (الحامل
من الحيوان) كامة حامل لان الصفة لاتأتى على ذلك والولد مجهول
غير محقق وكذا لو سلم في امة وولدها لثمة جهمها الصفة (وكل
مغشوش) لان غشه يمنع العلم بالقدر المقصود منه فان كانت الاثان
خالصة مع السلم فيها ويكون رأس المال غير ما يصح السلم في فلويس
ويكون رأس المال عرضا (وما يجمع اخلاطا) مقصودة (غير مقبولة
كالغالبية) راند (والمعاجين) التي يتداوى بها (فلا يصح السلم فيه)
لعدم انضباطه (واصح) السلم (في الحيوان) ولو ادعى حديث ابي رافع
ان النبي صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرا رواد مسلم (و)
اصح ايضا في (الثياب المنسوجة من نوعين) كالكتان والقطن ونحوها
لان ضبطها ممكن وكذا ثياب ونبل مریشان وخفاف ورمال (و)
اصح ايضا في (ما خلطه) بكسر الحاء (غير مقصود كالطين) فيه الخشبة
(وخل التمر) فيه الماء (والسككين) فيه الخلل (ونحوها) كالشعير
والخبز والتجيين الشرط (الثانى ذكر الجنس والنوع) اى حاش
المسلم فيه ونوعه (وكل وصف يختلف به) اى بسببه (اثمن) اختلافا
(ظاهرا) كلونه وقدره وبلده (وحدائته وقدمه) ولا يجب استقصاء
كل الصفات لانه قد يتعذر ولاما لا يختلف به اثمن لعدم الاحتياج اليه
(ولا يصح شرط) المتعاقدين (الاردى او الاجود) لانه لا يخصر اذ
ما من ردى او جيد الا ويحتمل وجود اردى او اجود منه (بل)

يصح شرط (جيد وردى) ويجزى ما صدق عليه انه جيد او ردى
فيتزل الوصف على اقل درجة (فان جاء) المسلم اليه (بما شرط) للمسلم
لزمه اخذه (او) جاءه () اجود منه) اى من المسلم فيه (من نوعه
ولو قبل محله) اى حلولة (ولا ضرر في قبضه لزمه اخذه) لانه جاءه
بما تناوله العقد وزيادة تنفعه وان جاءه بدون ما وصف او بغير نوعه
من جنسه فله اخذه ولا يلزمه وان جاءه بجنس اخر لم يجز له قبوله
وان قبض المسلم فيه فوجد به عيبا فله رده وامساكه مع الارش الشرط
(الثالث ذكر قدره) اى قدر المسلم فيه (بكيل) معهود فيها يكال (او
وزن) معهود فيها يوزن لحديث من اسلف فى شىء فليسف فى كيل
معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه (او ذرع يعلم) عند
العامه لانه اذا كان مجهولا تصدر الاستيفاء به عند التلف فيفوت العلم
بالمسلم فيه فان شرطا مكيلا غير معلوم بعينه او صنعة غير معلومة
بعينها لم يصح وان كان معلوما مع السلم دون التعيين (وان اسلم
في المكيل) كالبر والشعير (وزنا او في الموزون) كالحديد
(مكيلا لم يصح) السلم لانه قدره بغير ما هو مقدر به فلم يجز كذا
اسلم في المذروع وزنا ولا يصح في فواكه معدودة كرمان وسفرجل
ولو وزنا الشرط (الرابع ذكر اجل معلوم) للحديث السابق ولان
الجلول يخرج به عن اسمه ومعناه ويستبر ان يكون الاجل (له وقع فى اثمن)
عادة كخمر (فلا يصح) السلم ان اسلم (حالا) لما سبق (ولا) ان اسلم
الى اجل مجهول ك (الى الحصاد والجداد) وقدم الحاج لانه يختلف فلم
يكن معلوما (ولا) يصح السلم (الى) اجل قريب ك (يوم) ونحوه لانه
لا وقع له فى اثمن (الا) ان يسلم (فى شىء يأخذه منه كل يوم) اجزا
معلومة (كخبز ولحم ونحوها) من كل ما يصح السلم فيه اذا الحاجة داعية
الى ذلك فان قبض البعض وتعذر الباقي رجع بقسطه من اثمن ولا يعمل
للباق فضلا على المقبوض تماثل اجزائه بل يقسط اثمن عليهما بالسوية
الشرط (الخامس ان يوجد) المسلم فيه (غالبا فى محله) بكسر الحاء اى
وقت حلولة لوجوب تسليمه اذا كان لا يوجد فيه او يوجد نادرا كاسلم
والرطب الى الشتاء لم يصح (و) يعتبر ايضا وجود المسلم فيه فى (مكان الوقت)
غالبا فلا يصح ان اسلم فى ثمرة بستان صغير معين او قرية صغيرة او فى نتاج

من فحل بنى فلان او غنمه او مثل هذا الثوب لانه لا يومن تلفه وانقطاعه و
(لا) يعتبر وجود المسلم فيه (وقت العقد) لانه ليس وقت وجوب التسليم
(فان) اسلم الى محل يوجد فيه غالبا ف (تعذر) المسلم فيه بان لم تحمل
الثمار تلك السنة (او) تعذر (بعضه فله) اي لرب السلم (الصبر) الى
ان يوجد فيطالب به (او فسخ) العقد في (الكل) ان تعذر الكل (او)
في (البعض) المتعذر (وياخذ الثمن الموجود او عوضه) اي عوض الثمن
التالف لان العقد اذا زال وجب رد الثمن ويجب رد عينه ان كان باقيا
وعوضه ان كان تالفا اي مثله ان كان مثليا وقيته ان كان متقوما هذا ان
فسخ في الكل فان فسخ في البعض فبقسطه الشرط (السادس) ان يقبض الثمن
تاما (لقوله عليه السلام من اسلف في شئ فليسلف الحديث اي فليعط
قال الشافعي لانه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ما اسلفه قبل ان يفارق
من اسلفه ويشترط ان يكون راس مال السلم (معلوما قدره ووصفه)
كالمسلم فيه فلا يصح بصيرة لا يعلمان قدرها ولا بجوهر ونحوه مما لا ينضبط
بالصفة ويكون القبض (قبل التفرق) من المجلس وكل ما لين حرم النساء
فيهما لا يجوز اسلام احدهما في الآخر لان السلم من شرطه التاحيل (وان
اقبض البعض) من الثمن في المجلس (ثم افترقا) قبل قبض الباقي (بطل
فيما عداه) اي عدا المقبوض وصح في المقبوض ولو جعل ديننا سلما لم يصح
وامانة او عينا مغصوبة او عارية يصح لانه في معنى القبض (وان اسلم)
ثمنا واحدا (في جنس) كبر (الى اجلين) كرجب وشعبان مثلا (او
عكسه) بان اسلم في جنسين كبر وشعير الى اجل كرجب مثلا (صح)
السلم (ان بين) قدر (كل جنس وثمانه) في المسئلة الثانية بان
يقول اسلمتك دينارين احدهما في اردب قمح صفته كذا واجله كذا
والثاني في اردبين شعيرا صفته كذا والاجل كذا (و) صح ايضا
ان بين (قسط كل اجل) في المسئلة الاولى بان يقول اسلمتك دينارين
احدهما في اردب قمح الى رجب والاخر في اردب وربع مثلا الى شعبان
فان لم يبين ما ذكر فيهما لم يصح لان مقابل كل من الجنسين او الاجلين
مجهول الشرط (السابع) ان يسلم في الذمة فلا يصح (السلم) (في عين)
كدار وشجرة لانها ربما تلفت قبل اوان تسليمها (و) لا يشترط ذكر
مكان الوفا لانه عليه السلام لم يذكره بل (يجب الوفا موضع العقد)

لان العقد يقتضى التسليم في مكانه وله اخذه في غيره ان رضيا ولو قال خذه
واجرة حمله الى موضع الوفا لم يجز (ويصح شرطه) اي الوفا (في غيره) اي
غير مكان العقد لانه بيع فصيح شرط الايفا في غير مكانه كبيع الاعيان وان
شرطا الوفا موضع العقد كان تاكيدا (وان عقد) السلم (ببر) ية (او بحر
شرطا) اي مكان الوفا لزوما والا فسد السلم لتعذر الوفا موضع العقد وليس
بعض الاماكن سواء اولى من بعض فاشترط تعيينه بالقول كالكيل وقيل قول
المسلم اليه في تعيينه مع يمينه (ولا يصح بيع المسلم فيه) لمن هو عليه او غيره
(قبل قبضه) لنيه عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا) تصح ايضا (هبته)
لغير من هو عليه لعدم القدرة على تسليمه (ولا) الحوالة (به) لانها لا تصح الا
على دين مستقر والسلم عرضة للفسخ (ولا) الحوالة (عليه) اي على المسلم
فيه او راس ماله بعد فسخ (ولا اخذ عوضه) لقوله عليه السلام من اسلم
في شئ فلا يصرفه الى غيره وسواء فيما ذكر اذا كان المسلم فيه موجودا او
معدوما والعوض مثله في القيمة او اقل او اكثر وتصح الاقالة في السلم (ولا
يصح) اخذ (الرهن والكفيل به) اي بدين السلم رويت كراهيته عن علي
وابن عباس وابن عمر اذ وضع الرهن للاستيناف من ثمنه عند تعذر الاستيفاء
من الغريم ولا يمكن استيفاء المسلم فيه من عين الرهن ولا من ذمة الضامن
حذرا من ان يصرفه الى غيره ويصح بيع دين مستقر كقرض او ثمن مبيع
لمن هو عليه بشرط قبض عوضه في المجلس وتصح هبة كل دين
لمن هو عليه ولا يجوز لغيره وتصح استنابة من عليه الحق للمستحق
باب القرض بفتح القاف وحكى كسرهما ومعناه لغة القطع
واصطلاحا دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله وهو جاز بالاجماع (وهو
مندوب) لقوله عليه السلام في حديث ابن مسعود ما من مسلم يقرض
مسلم قرضا مرتين الا كان كصدقة مرة وهو مباح للمقترض وليس من
المسئلة المكروهة لفعله عليه السلام (وما يصح بيعه) من نقد او عرض
(صح قرضه) مكايلا كان او موزونا او غيرها لانه عليه السلام استسلف
بكرا (الا بنى ادم) فلا يصح قرضهم لانه لم يتقل ولا هو من المرافق
ويقتضى الى ان يقترض جارية يطاوها ثم يردّها ويشترط معرفة قدر القرض
ووصفه وان يكون المقرض ممن يصح تبرعه ويصح بلفظه ولفظ السلف
وكما ادى معناها وان قال ملكتك ولا قرينة على رد بدل فهبة (ويملك)

القرض (بقضه) كالهبة ويتم بالقبول وله الشرا به من مقرضه (فلا يلزم رد عينه) للزومه بالقبض (بل يثبت بدله في ذمته) اى ذمة المقرض (حالا ولو اجله) المقرض لانه عقد منع فيه من التفاضل فنفع الاجل فيه كالصرف قال الامام القرض حال وينبغي ان يفي بوعده (فان رده المقرض) اى رد القرض بعينه (لزوم) المقرض (قبوله) ان كان مثليا لانه رده على صفة حقه سواء تغير سعره او لا حيث لم يتعيب وان كان متقوما لم يلزم المقرض قبوله وله الطلب بالقيمة (وان كانت) الدراهم التى وقع القرض عليها (مكسرة او) كان القرض (فلوسا فنفع السلطان المعاملة بها) اى بالدراهم المكسرة او الفلوس (فله) اى للمقرض (القيمة وقت القرض) لانه كالبيع فلا يلزمه قبولها وسواء كانت باقية او استهلكها وتكون القيمة من غير جنس الدراهم وكذلك المغشوشة اذا حرّمها السلطان (ويرد) المقرض (المثل) اى مثل ما اقترضه (في المثليات) لان المثل اقرب شياً من القيمة فيجب رد مثل فلوس غلت او رخصت او كسدت فان اعوز اى المثل لزمته قيمته يوم اعوازه (و) يرد (القيمة في غيرها) من المتقومات وتكون القيمة في جوهر ونحوه يوم قبضه وفيما يصح سلم فيه يوم قرضه (فان اعوز) اى تعذر (المثل فالقيمة اذا) اى وقت اعوازه لانها حينئذ تثبت في الذمة (ويحرم) اشتراط (كل شرط جر نفعاً) كان يسكنه داره او يقضيه خيراً منه لانه عتد ارفاق وقربة فاذا شرط فيه الزيادة اخرجته عن موضوعه (وان بدا به) اى بما فيه نفع كسكنى داره (بلا شرط) ولا مواطاة بعد الوفا جاز لا قبله (او اعطاء اجود) بلا شرط جاز لانه عليه السلام استسلف بكراً فرد خيراً منه وقال خيركم احسنكم قضاء متفق عليه (او) اعطاء (هدية بعد الوفا جاز) لانه لم يجعل تلك الزيادة عوضاً في القرض ولا وسيلة اليه (وان تبرع) المقرض (لمقرضه قبل وفائه بشئ لم تجر هادته به) قبل القرض (لم يجز الا ان ينوى) المقرض (مكافاته) على ذلك الشئ (او احتسابه من دينه) فيجوز له قبوله لحديث انس مرفوعاً قال اذا اقترض احدكم قرضاً فاهدى اليه او حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجه وفي سنده جهالة (وان اقترضه اثماً فطالبه بها ببلد اخر لزمته) الاثان اى مثلها لانه امكنه قضا الحق من غير ضرر فلزمه ولان القيمة لا

تختلف فانتفى الضرر (و) تجب (فيما لحمله مؤنة قيمته) ببلد القرض لانه المكان الذى يجب التسليم فيه ولا يلزمه المثل في البلد الاخر لانه لا يلزمه حملها اليه (ان لم تكن) قيمته (ببلد القرض انقص) صوابه اكثر فان كانت القيمة ببلد القرض اكثر لزم مثل المثل لعدم الضرر اذا ولا يجبر رب الدين على اخذ قرضه ببلد اخر الا فيما لا مؤنة لحمله مع امن البلد والطريق واذا قال اقترض لى مائة ولك عشرة صح لانها في مقابلة ما بذله من جأهه ولو قال اخضنى فيها ولك ذلك لم يحسن ^{بج} باب الرهن ^{بج} هو لغة الثبوت والدوام يقال ماء راهن اى راكد ونعمة راهنة اى دائمة وشرعاً توثقة دين بعين يمكن استيفاءه منها او من ثمنها وهو جاز بالاجماع ولا يصح بدون الحجاب وقبول او ما يدل عليهما ويعتبر معرفة قدره وجنسه وصفته وكون راهن جاز التصرف مالكا للمرهون او ماذونا له فيه (و) يصح (الرهن) في كل عين يجوز بيعها (لان القصد منه الاستيثاق بالدين ليتوصل الى استيفائه من ثمن الرهن عند تعذره من الراهن وهذا متحقق في كل عين يجوز بيعها (حتى المكاتب) لانه يجوز بيعه ويمكن من الكسب وما يؤديه من النجوم رهن معه وان عجز ثبت الرهن فيه وفي كسبه وان عتق بقى ما اداه رهنه ولا يصح شرط منعه من التصرف والمعلق عتقه بصفة ان كانت توجد قبل حلول الدين لم يصح رهنه والا صح ويصح الرهن (مع الحق) بان يقول بعثك هذا بعشرة الى شهر ترهنتى بها عبدك هذا فيقول اشتريت منك ورهنته لان الحاجة داعية لجوازه اذا (و) يصح (بعده) اى بعد الحق بالاجماع ولا يجوز قبله لانه وثيقة بحق فلم يجز قبل ثبوته ولانه تابع للحق فلا يسبقه ويعتبر ان يكون (بدين ثابت) او ماله اليه حتى على عين مضونة كعمارية ومقبوض بعقد فاسد ونفع اجارة في ذمة لاعلى دين كتابة او دية على عاقلة قبل الحول ولا بعهد مبيع وثن واجرة معينين او نفع نحو دار معينة (ويلزم) الرهن بالقبض (في حق الراهن فقط) لان الحظ فيه لغيره فلزم من جهته كالضمان في حق الضامن (ويصح رهن المشاع) لانه يجوز بيعه في محل الحق ثم ان رضى الشريك والمرتهن بكونه في يد احدهما او غيرها جاز وان اختلفا جعله حاكم بيد امين امانة او باجرة (ويجوز رهن المبيع) قبل قبضه (غير المكيل والموزون) والمذروع

والمعدود (على ثمنه وغيره) عند بآيعه وغيره لانه يصح بيعه بخلاف
المكيل ونحوه لانه لا يصح بيعه قبل قبضه فكذلك رهنه (وما
لا يجوز بيعه) كالوقف وام الولد (لا يصح رهنه) لعدم حصول
مقصود الرهن منه (الا الثمرة والزرع الاخضر قبل بد صلاحهما
بدون شرط القطع) فيصح رهنهما مع انه لا يصح بيعهما بدون
لان النهى عن البيع لعدم الامن من العاهة ولهذا امر بوضع الجوائح
وبتقدير تلفهما لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة الراهن
ويصح رهن الجارية دون ولدها وعكسه ويباعان ويختص المرتهن بما قابل
الرهن من الثمن (ولا يلزم الرهن) في حق الراهن (الا بالقبض)
كقبض المبيع لقوله تعالى فرهن مقبوضة ولا فرق بين المكيل وغيره
وسواء كان القبض من المرتهن او من اتفقا عليه والرهن قبل القبض صحيح
وليس بلازم فللراهن فسخه والتصرف فيه فان تصرف فيه بنحو بيع
او عتق بطل ونحو اجارة او تدبير لا يبطل لانه لا يقع من البيع
(واستدامته) اى القبض (شرط) في لزوم اللاية وكالاتدا (فان
اخرجه) المرتهن (الى الراهن باختياره) ولو كان نيابة عنه (زال
لزومه) لزوال استدامة القبض وبقي العقد كانه لم يوجد فيه قبض ولو آجره
او اعاره لمرتهن او غيره باذنه فلزومه باق (فان رده) اى رد الراهن
الرهن (اليه) اى الى المرتهن (عاد لزومه اليه) لانه اقبضه باختياره فلزم
كالاتداء ولا يحتاج الى تجديد عقد لبقائه ولو استعار شيئا ليرهنه جاز ولربه
الرجوع قبل اقباضه لابعده لكن له مطالبة الراهن بفكائه مطلقا ومتى حل
الحق ولم يقضه فله مرتهن ببيع واستيفاء دينه منه ويرجع المعير بقيمته او مثله
وان تلف ضمنه الراهن وهو المستعير ولو لم يفرط المرتهن (ولا ينفذ
تصرف واحد منهما) اى من الراهن والمرتهن (فيه) اى فى الرهن
المقبوض (بغير اذن الاخر) لانه يفوت على الاخر حقه فان لم يتفقا
على المنافع لم يجز الانتفاع وكانت معطلة وان اتفقا على الاجارة او الاعارة
جاز ولا يمنع المرتهن الراهن من سقى شجر وتلقيج ومداواة وفصد وانزاحل على
مرهونة بل يمنع من قطع سلعة خطيرة (الا عتق الراهن) المرهون (فانه
يصح مع الاثم) لانه مبنى على السراية والتغليب (وتؤخذ قيمته) حال
الاعتاق من الراهن لانه ابطال حق المرتهن من الوثيقة وتكون (رهنا

مكانه) لانها بدل عنه وكذا لو قتله او احبل الامة بلا اذن المرتهن او اقر
باعتق وكذبه (وغاء الرهن) المتصل والمنفصل كالسكن وتعلم الصنعة والولد
والثمره والصوف (وكسبه وارث الجناية عليه ملحق به) اى بالرهن فيكون
رهنا معه ويباع معه لوفاء الدين اذا بيع (وموته) اى الرهن (على
الراهن) لحديث سعيد ابن المسيب عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا يغلط الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه
الشافعى والدارقطنى وقال اسناده حسن متصل (و) على الراهن ايضا
(كفنه) ومونة تجهيزه بالمعروف لان ذلك تابع لمؤنته (و) عليه ايضا (اجرة
مخزنه) ان كان مخزونا واجرة حفظه (وهو امانة فى يد المرتهن) للخبر
السابق ولوقبل عقد الرهن كبعد الوفاو (ان تلف من غير تعد) ولا تفريط
(منه) اى من المرتهن (فلا شئ عليه) قاله على رضى الله عنه لانه امانة فى يده
كالوديعة فان تعدى او فرط ضمن (ولا يسقط بهلاكه) اى الرهن (شئ من دينه)
لانه كان ثابتا فى ذمة الراهن قبل التلف ولم يوجد ما يسقطه فبقى بحاله وكما لو دفع
اليه عبدا ليبيعه ويستوفى حقه من ثمنه فمات (وان تلف بعضه) اى الرهن (فباقيه
رهن بجميع الدين) لان الدين كله متعلق بجميع اجزاء الرهن (ولا ينفك
بعضه مع بقاء بعض الدين) لما سبق سواء كان مما تمكن قسمته اولا وقبل
قول المرتهن فى التلف وان ادعاه بحادث ظاهر كلف بينة بالحادث وقبل قوله
فى التلف وعدم التفريط ونحوه (وتجوز الزيادة فيه) اى فى الرهن
بان رهنه عبدا بمائة ثم رهنه عليها ثوبا لانه زيادة استيثاق (دون) الزيادة فى
(دينه) فاذا رهنه عبدا بمائة لم يصح جعله رهنا بخمسين مع المائة ولو كان
يساوى ذلك لان الرهن اشتغل بالمائة الاولى والمشغول لا يشغل (وان
رهن) واحد (عند اثنين شيئا) على دين لهما (فوفى احدهما) انفك
فى نصيبه لان عقد الواحد مع اثنين بمنزلة عقدين فكانه رهن كل واحد
منهما النصف منفردا ثم ان طلب المقاسمة اجيب اليها ان كان الرهن مكيلا
او موزونا (او رهناه شيئا فاستوفى من احدهما انفك فى نصيبه) لان
الراهن متعدد فلو رهن اثنان عبدا لهما عند اثنين بالف فهذه اربعة
عقود ويصير كل ربع منه رهنا بمائتين وخمسين ومتى قضى بعض دينه او ابرى
منه وبيع بعضه رهن او كفيل فعمما نواه فان اطلق صرفه الى ايهما شاء
(ومتى حل الدين) لزم الراهن الايفاء كالدين الذى لا رهن به (و) ان

(امتنع من وفاقه فان كان الراهن اذن للمرتهن او العدل) الذي تحت يده
الرهن (في بيعه باعه) لانه ماذون له فيه فلا يحتاج لتجديد اذن من
الراهن وان كان البائع العدل اعتبر اذن المرتهن ايضاً (ووفقا الدين)
لانه المقصود بالبيع وان فضل من ثمنه شئ فلما لكه وان بقي منه شئ فعلى
الراهن (والا) ياذن في البيع ولم يوف (اجبره الحاكم على وفاقه او بيع
الرهن) لان هذا شان الحاكم فان امتنع حبسه او عذره حتى يفعل (فان
لم يفعل) اى اصر على الامتناع او كان غايبا او تغيب (باعه الحاكم ووفقا
دينه) لانه حق تعين عليه فقام الحاكم مقامه فيه وليس للمرتهن بيعه الا
بذن ربه او الحاكم **فصل** ويكون **الرهن** عند من اتفقا عليه امانة
فاذا اتفقا ان يكون تحت يد جاز التصرف صح وقام قبضه مقام قبض
المرتهن ولا يجوز تحت يد صبي او عبد بغير اذن سيده او مكاتب بغير
جعل الا باذن سيده وان شرط جعله بيد اثنين لم ينفرد احدهما بحفظه
وليس للراهن ولا للمرتهن اذا لم يتفقا ولا للحاكم نقله عن يد العدل الا ان
يتغير حاله وللوكيل رده عليهما لا على احدهما (وان اذنا له في البيع)
اى بيع الرهن (لم يبع الا بنقد البلد) لان الحظ فيه لرأجه فان تعدد
باع بجنس الدين فان عدم فيما ظنه اصلح فان تساوت عينه حاكم وان عينا
نقدا تعين ولم تجز مخالفتها فان اختلفا لم يقبل قول واحد منهما ويرفع
الامر للحاكم ويامر ببيعه بنقد البلد سواء كان من جنس الحق او لم يكن
وافق قول احدهما او لا (وان) باع باذنهما و (قبض اثنان فتسلف في
يده) من غير تفريط (فمن ضمان الراهن) لان اثنان في يد العدل امانة
فهو كالوكيل (وان ادعى) العدل (دفع اثنان الى المرتهن فانكره ولا بينة)
للعديل بدفعه للمرتهن (ولم يكن) الدفع (بحضور الراهن ضمن) العدل
لانه فرط حيث لم يشهد ولانه انما اذن له في قضاء مبرئ ولم يحصل فيرجع
المرتهن على رآه ثم هو على العدل وان كان القضاء بينة لم يضمن لعدم
تفريطه سواء كانت البينة قائمة او معدومة كما لو كان بحضرة الراهن لانه
لا يعد مفراطا (كوكيل) في قضاء الدين فحكمه حكم العدل فيما تقدم
لانه في معناه (وان شرط ان لا يبيعه) المرتهن (اذا حل الدين) ففاسد
لانه شرط ينافي مقتضى العقد كشرطه ان لا يستوفي الدين من ثمنه او لا
يباع ما خيف تلفه (او) شرط (ان جاء بحقه في وقت كذا والا فالرهن له)

اى للمرتهن بدينه (لم يصح ان شرط وحده) لقوله عليه السلام لا يعلق
الرهن رواه الاثرم وفسره الامام بذلك ويصح الرهن للخبر (ويقبل قول
راهن في قدر الدين) بان قال المرتهن هو رهن بالف وقال الراهن بل
بماية فقط (و) يقبل قوله ايضا في قدر (الرهن) فاذا قال المرتهن
رهنتى هذا العبد والامة وقال الراهن بل العبد وحده فقوله لانه منكر
(و) يقبل قوله ايضا في (رده) بان قال المرتهن رددته اليك وانكر
الراهن فقوله لان الاصل معه والمرتهن قبض العين لمنفعته فلم يقبل قوله
في الرد كالمستاجر (و) يقبل قوله ايضا في (كونه عصيراً لا خيراً) في
هقد شرط فيه بان قال بعثك كذا بكذا على ان ترهنتى هذا العصور وقبل
على ذلك واقبضه له ثم قال المرتهن كان خيراً فلى فسخ البيع وقال الراهن
بل كان عصيراً فلا فسخ فقوله لان الاصل السلامة (وان اقر) الراهن
(انه) اى ان الرهن (ملك غيره) قبل على نفسه دون المرتهن فيلزمه رده للمقر له
اذا انفك الرهن (او) اقر (انه) اى ان الرهن (جنى قبل) اقرار
الراهن (على نفسه) لا على المرتهن ان كذبه لانه متهم في حقه وقول
الغير على غيره غير مقبول (وحكم باقراره بعد فكه) اى فك الرهن
بوفاء الدين او الابراء منه (الا ان يصدقه المرتهن) فيبطل الرهن لوجود
المقتضى السالم عن المعارض ويسلم للمقر له به **فصل** وللمرتهن ان
يركب **ي** من الرهن (ما يركب و) ان (يحلب ما يحلب بقدر نفقته)
متخرياً للعدل (بلا اذن) راهن لقوله عليه السلام الظاهر يركب بنفقته
اذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا وعلى الذى
يركب ويشرب النفقة رواه البخارى وتسترضع الامة بقدر نفقتها وما عدا
ذلك من الرهن لا ينتفع به الا باذن مالكة (وان انفق على) الحيوان
(الرهن بغير اذن الراهن مع امكانه) اى امكان استيذانه (لم يرجع)
على الراهن ولو نوى الرجوع لانه متبرع او مفراط حيث لم يستاذن
المالك مع قدرته عليه (وان تعذر) استيذانه وانفق بنية الرجوع (رجع)
على الراهن (ولو لم يستاذن الحاكم) لاحتياجه لحراسة حقه (وكذا
وديعة) وعارية (ودواب مستاجرة هرب رباها) فله الرجوع اذا انفق على
ذلك بنية الرجوع عند تعذر اذن مالكة بالاقبل مما انفق او نفقة المثل
(ولو خرب الرهن) ان كان دارا (فعمره) المرتهن (بلا اذن) الراهن

(رجع بالته فقط) لانها ملكه لا بما يحفظ به مالية الدار و اجرة المعمارين لان العمارة ليست واجبة على الراهن فلم يكن لغيره ان ينوب عنه فيها بخلاف نفقة الحيوان لحرمة في نفسه وان جنى الرهن ووجب مال خير سيده بين فدايه وبيعه وتسليمه الى ولي الجناية فيملكه فان فداه فهو رهن بحاله وان باعه او سلمه في الجناية بطل الرهن وان لم يستغرق الارش قيمته بيع منه بقدره وباقه رهن وان جنى عليه فالخصم سيده فان اخذ الارش كان رهنا وان اقتص فعليه قيمة اقل العبدان الجاني والمجنى عليه قيمة تكون رهنا مكانه **باب الضمان** **في** ماخوذ من الضمن لان ذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه ومغناه شرعا التزام ماوجب على غيره مع بقائه وما قد يجب ويصح بلفظ ضمين وكفيل وقيل وحمل وزعيم وتحملت دينك او ضمنته او هو عندي ونحو ذلك وبشارة مفهومة من اخرس و (لا يصح) الضمان (الا من جاز التصرف) لانه ايجاب مال فلا يصح من صغير ولا سفيه ولا يصح من مفلس لانه تصرف في ذمته ومن قن ومكاتب باذن سيدها ويؤخذ ما يبد مكاتب وما ضمنه قن من سيده (ولرب الحق مطالبة من شاء منهما) اي من المضمون والضامن (في الحياة والموت) لان الحق ثابت في ذمتهما فلك مطالبة من شاء منهما لحديث الزعيم غارم رواه ابو داود والترمذي وحسنه (فان برئت ذمة المضمون عنه) من الدين المضمون ببراء او قضاء او حوالة ونحوها (برئت ذمة الضامن) لانه تبع له (لا عكسه) فلا يبرأ المضمون ببراءة الضامن لان الاصل لا يبرأ ببراء التبع واذا تعدد الضامن لم يبرأ احدهم ببراء الاخر ويبرؤن ببراء المضمون عنه (ولا تعتبر معرفة الضامن للمضمون عنه ولا) معرفته للمضمون (له) لانه لا يعتبر رضاها فكذا معرفتهما (بل) يعتبر (رضى الضامن) لان الضمان تبرع بالتزام الحق فاعتبر له الرضى كالتبرع بالاعيان (ويصح ضمان المجهول اذا آل الى العلم) لقوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم وهو غير معلوم لانه يختلف (و) يصح ايضا ضمان ما يؤل الى الوجوب ك (العواري والمغصوب والمقبوض بسوم) ان ساومه وقطع ثمنه او ساومه فقط ليريه اهله ان رضوه والا رده وان اخذه ليريه اهله بلا مساومة ولا قطع عن فقير مضمون (و) يصح ضمان (عهدة مبيع) بان يضمن الثمن اذا

استحق المبيع او رد بعيب او الارش ان خرج معيبا او يضمن الثمن للبايع قبل تسليمه وان ظهر به عيب او استحق فيصح لدعاء الحاجة اليه والفاظ ضمان العهدة ضمننت عهده او دركه ونحوها ويصح ايضا ضمان ما يجب بان يضمن ما يلزمه من دين او ما يداينه زيد وعمرو ونحوه وللضامن ابطاله قبل وجوبه (لاضمان الامانات) كوديعة ومال شركة وعين مؤجرة لانها غير مضمونة على صاحب اليد فكذا ضامنه (بل) يصح ضمان (التعدي فيها) اي في الامانات لانها حينئذ تكون مضمونة على من هي بيده كالمغصوب وان قضى الضامن الدين بنية الرجوع رجع والا فلا وكذا كفيل وكل مؤد عن غيره ديننا واجبا غير نحو زكاة **فصل** **في** الكفالة وهي التزام رشيد احضار من عليه حق مالي لربه وتنقذ بما ينقذ به ضمان وان ضمن معرفته اخذ به (وتصح الكفالة ب) بدن (كل) انسان عنده (عين مضمونة) كعارية ليردها او بدلها (و) تصح ايضا (ببدن من عليه دين) ولو جهله الكفيل لان كلا منهما حق مالي فصحت الكفالة به كالضمان و (لا) تصح ببدن من عليه (حد) لله تعالى كالزنا او لادمي كالقذف لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لا كفالة في حد (ولا) ببدن من عليه (قصاص) لانه لا يمكن استيفاؤه من غير الجاني ولا بزوجة وشاهد ولا بجهول او الى اجل مجهول وتصح اذا قدم الحاج فانا كفيل بزيد شهرا (ويعتبر رضى الكفيل) لانه لا يلزمه الحق ابتداء الا برضاه (لا) رضى (مكفول به) او له كالضمان (فان مات) المكفول برى الكفيل لان الحضور سقط عنه (او تلفت العين بفعل الله تعالى) قبل المطالبة برى الكفيل لان تلفها بمنزلة موت المكفول به فان تلفت بفعل ادمي فعلى المتلف بدلها ولم يبرأ الكفيل (او سلم) المكفول (نفسه برى الكفيل) لان الاصل ادى ماعلى الكفيل اشبه مالمو قضى المضمون عنه الدين وكذا يبرأ الكفيل اذا سلم المكفول بمحل العقد وقد حل الاجل او لا بلا ضرر في قبضه وليس ثم يد حائلة ظالمة وان تعذر احضار المكفول مع حياته او غاب ومضى زمن يمكن احضاره فيه ضمن ماعليه ان لم يشترط البراءة منه ومن كفله انسان فسلمه احدهما لم يبرأ الاخر وان سلم نفسه برياً **باب الحوالة** **في** مشتقة من التحول

لأنها تحول الحق من ذمة الى ذمة اخرى وتنعقد باحتلك واتبعك
بدينك على فلان ونحوه و (لا تصح) الحوالة (الا على دين
مستقر) اذ مقتضاها الزام المحال عليه بالدين مطلقا وما ليس بمستقر عرضة
للسقوط فلا تصح على مال كتابة او سلم او صداق قبل الدخول او ثمن
مبيع مدة خيار ونحوها وان احاله على من لا دين عليه فهي وكالة والحوالة
على ماله في الديوان او الوقف اذن في الاستيفاء (ولا يعتبر استقرار
المحال فيه) فان احال المكاتب سيده او الزوج زوجته صح لان له تسليمه بنفسه
وحوالته تقوم مقام تسليمه (ويشترط) ايضا للحوالة (اتفاق الدينين)
اي قائلهما (جنسا) كدنانير بدنانير او دراهم بدراهم فان احال من عليه
ذهب بفضة او عكسه لم يصح (ووصفا) كصحاح بصحاح او مضروبة بثلثها فان
اختلفا لم يصح (ووقتا) اي حلولا او تاجيلا اجلا واحدا فلو كان احدهما
حالا والاخر موجلا او احدهما يحل بعد شهر والاخر بعد شهرين لم يصح
(وقدر) فلا يصح بخمسة على ستة لانها ارفاق كالقرض فلو جوزت مع
الاختلاف لصار المطلوب منها الفضل فتخرج عن موضوعها (ولا يؤثر
الفاضل) في بطلان الحوالة فلو احاله بخمسة من عشرة على خمسة او بخمسة
على خمسة من عشرة صححت لاتفاق ما وقعت فيه الحوالة والفاضل باق بلا احالة
لربه (واذا صححت) الحوالة بان اجتمعت شروطها (نقل الحق الى ذمة
المحال عليه وبرى المحيل) بمجرد الحوالة فلا يملك المحتال الرجوع على المحيل
بمحال سواء امكن استيفاء الحق او تعذر لمطل او فلس او موت
او غيرها وان تراضى المحتال والمحال عليه على خير من الحق او دونه في
الصفة او تعجيله او تاجيله او عوضه جاز (ويعتبر) لصحة الحوالة (رضاه)
اي رضى المحيل لان الحق عليه فلا يلزمه اداؤه من جهة الدين على
المحال عليه ويعتبر ايضا علم المال وان يكون مما يثبت مثله في الذمة بالاتلاف
من الاغان والحبوب ونحوها و (لا) يعتبر (رضى المحال عليه) لان
للمحيل ان يستوفي الحق بنفسه وبوكيله وقد اقام المحتال مقام نفسه في
القبض فلزم المحال عليه الدفع اليه (ولا رضى المحتال) ان احيل (على
ملى) ويجبر على اتباعه لحديث ابى هريرة يرفعه مطل الغنى ظم واذا اتبع
احدكم على ملى فليتبع متفق عليه وفي لفظ من احيل بحقه على ملى فيحتل
والملى القادر بماله وقوله وبدنه فماله القدرة على الوفا وقوله ان لا يكون

مماطلا وبدنه امكان حضوره الى مجلس الحكم قاله الزركشى (وان كان)
المحال عليه (مفلسا ولم يكن) المحتال (رضى) بالحوالة عليه (رجوع به) اي
بدينه على المحيل لان الفلاس عيب ولم يرض به فاستحق الرجوع كالمبيع
المعيب فان رضى بالحوالة عليه فلا رجوع له ان لم يشترط الملاءة لتفريطه
(ومن احيل بثن مبيع) بان احال المشتري البائع به على من له عليه دين
فبان البيع باطلا فلا حوالة (او احيل به) اي بالثن (عليه) بان احال
البائع على المشتري مدينه بالثن (فبان البيع باطلا) بان كان المبيع مستحقا
او حرا او خمر (فلا حوالة) لظهور ان لاثن على المشتري لبطلان البيع
والحوالة فرع على لزوم الثمن ويبقى الحق على ما كان عليه اولا (واذا
فسخ البيع) بتقاييل او خيار عيب او نحوه (لم تبطل) الحوالة لان عقد
البيع لم يرتفع فلم يسقط الثمن فلم تبطل الحوالة والمشتري الرجوع على
البائع لانه لما رد المعوض استحق الرجوع بالعوض (ولهما ان يحيل) اي
للبائع ان يحيل المشتري على من احاله المشتري عليه في الصورة الاولى
وللمشتري ان يحيل المحتال عليه على البائع في الثانية واذا اختلفا فقال
احلتك قال بل وكلتني او بالعكس فقول مدعى الوكالة وان اتفقا
على احلتك او احلتك بديني وادعى احدهما ارادة الوكالة صدق وان
اتفقا على احلتك بدينك فقول مدعى الحوالة واذا طالب الدائن المدين
فقال احلت فلانا الغائب وانكر رب المال قبل قوله مع يمينه ويعمل بالينة
باب الصلح وهو لغة قطع المنازعة وشرعا معاودة يتوصل بها
الى اصلاح بين المتخاصمين والصلح في الاموال قسمان على اقرار وهو
المشار اليه بقوله (اذا اقر له بدين او عين فاسقط) عنه من الدين بعضه
(او وهبه) من العين (البعض وترك الباقي) اي لم يبرى منه ولم يهبه
(صح) لان الانسان لا يمنع من اسقاط بعض حقه كما لا يمنع من استيفائه
لانه عليه السلام كلم غرما جابر ليضعوا عنه ومحل صحة ذلك ان لم يكن
بلفظ الصلح فان وقع بلفظه لم يصح لانه صالح عن بعض ماله ببعض فهو
هضم للحق ومحله ايضا (ان لم يكن شرطا) بان يقول بشرط ان تعطيني
كذا او على ان تعطيني او تعوضني كذا ويقبل على ذلك فلا يصح لانه
يفضى الى المعاوضة فكانه عاوض بعض حقه ببعض واسم يكن ضمير الشأن وفي
بعض النسخ ان لم يكن شرطا اي بشرط ومحله ايضا ان لا يمنع حقه

بدونه والا بطل لانه اكل مال الغير بالباطل (و) محله ايضا ان لا يكون ممن (لا يصح تبرعه) كمكاتب وناظر وقف وولى صغير ومجنون لانه تبرع وهؤلاء لا يملكونه الا ان انكر من عليه الحق ولا بينة لان استيفاء البعض عند العجز عن استيفاء الكل اولى من تركه (وان وضع) رب دين (بعض) الدين (الحال واجل باقيه صح الاسقاط فقط) لانه اسقط عن طيب نفسه ولا مانع من صحته ولم يصح التاجيل لان الحال لا يتاجل وكذا لو صالحه عن مائة صحاح بخمسين مكسرة فهو ابراء من الخمسين ووعد في الاخرى ما لم يقع بلفظ الصلح فلا يصح كما تقدم (وان صالح عن المؤجل ببعضه حالا) لم يصح في غير الكتابة لانه يبذل القدر الذى يحطه عوضا عن تعجيل ما في ذمته وبيع الحلول والتاجيل لا يجوز (او بالعكس) بان صالح عن الحال ببعضه موقلا لم يصح ان كان بلفظ الصلح كما تقدم فان كان بلفظ البراء ونحوه صح الاسقاط دون التاجيل وتقدم (او اقرله بيت) ادعاه (فصالحه على سكناه) ولو مدة معينة كسنة (او) على ان (يبنى له فوقه غرفة) او صالحه على بعضه لم يصح الصلح لانه صالحه عن ملكه على ملكه او منفعة وان فعل ذلك كان تبرعا متى شاء اخرجته وان فعله على سبيل المصالحة معتقدا وجوبه عليه بالصلح رجع عليه باجرة ماسكن واخذ ما كان بيده من الدار لانه اخذه بعقد فاسد (او صالح مكلفا ليقر له بالعبودية) اى بانه مملوكه لم يصح (او) صالح (امرأة لتقر له بالزوجة بعوض لم يصح) الصلح لان ذلك صلح يحل حراما لان ارقاق النفس وبذل المرأة نفسها بعوض لا يجوز (وان بذلاها) اى دفع المدعى عليه العبودية والمرأة المدعى عليها الزوجية عوضا (له) اى للمدعى (صلحا عن دعواه صح) لانه يجوز ان يعتق عبده ويفارق امرأته بعوض ومن علم بكذب دعواه لم يجز له اخذ العوض لانه اكل لمال الغير بالباطل (وان قال اقرلى بدنى واعطيك منه كذا ففعل) اى فاقر بالدين (صح الاقرار) لانه اقر بحق يحرم عليه انكاره (ولا) يصح (الصلح) لانه يجب عليه الاقرار بما عليه من الحق فلم يحل له اخذ العوض عليه فان اخذ شيئا رده وان صالحه عن الحق بغير جنسه كمالو اعترف له بعين او دين فعوضه عنه ما يجوز تعويضه صح فان كان بنقد عن نقده فصرف وان كان بعرض فيبيع يعتبر له ما يعتبر فيه ويصح بلفظ صلح وما يودى معناه وان كان بمنفعة كسكنى دار فاجارة وان صالحت المعترفة بدين او عين بتزويج

نفسها صح و يكون صدقا وان صالح عما في الذمة بشئ في الذمة لم يجز التفرق قبل القبض لانه يبيع دين بدين وان صالح عن دين بغير جنسه جاز مطلقا وبجنسه لا يجوز باقل او اكثر على وجه المعاوضة ويصح الصلح عن مجهول تعذر علمه من دين او عين بمعلوم فان لم يتعذر علمه فكبراءة من مجهول **فصل** في القسم الثاني صلح على انكار وقد ذكره بقوله (ومن ادعى عليه بعين او دين فسكت او انكر وهو يجهله) اى يجهل مادعى به عليه (ثم صالح) عنه (بمال) حال او مؤجل (صح) الصلح لمعموم قوله عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل حراما رواه ابو داود والترمذى وقال حسن صحيح وصححه الحاكم ومن ادعى عليه بوديعة او تفريط فيها او قرض فانكر وصالح على مال فهو جائز ذكره في الشرح وغيره (وهو) اى صلح الانكار (للمدعى ببيع) لانه يعتقده عوضا عن ماله فلزمه حكم اعتقاده (يرد معيه) اى معيب ما اخذه من العوض (وينسخ الصلح) كما لو اشترى شيئا فوجده معيبا (ويؤخذ منه) العوض ان كان شقصا (بشفعة) لانه يبيع وان صالح ببعض عين المدعى به فهو فيه كنكر (و) الصلح (للآخر) المنكر (ابراء) لانه دفع المال افتداء ليمينه وازالة للفسرر عنه لاعوضا عن حق يعتقده (فلا رد) لما صالح عنه بعيب يجده فيه (ولا شفعة) فيه لاعقاده انه ليس بعوض (وان كذب احدهما) فى دعواه او انكاره وعلم بكذب نفسه (لم يصح) الصلح (فى حقه باطنا) لانه عالم بالحق قادر على ايصاله لمستحقه غير معتقد انه محق (وما اخذه حرام) عليه لانه اكل لمال بالباطل وان صالح عن المنكر اجنبى بغير اذنه صح ولم يرجع عليه ويصح الصلح عن قصاص وسكنى دار وعيب بقليل وكثير (ولا يصح) الصلح (بعوض عن حد سرقة وقذف) او غيرها لانه ليس بمال ولا يؤول اليه (ولا) عن (حق شفعة) او خيار لانهما لم يشرعا لاستفادة مال وانما شرع الخيار للنظر فى الاحظ والشفعة لازالة الضرر بالشركة (و) لا عن (ترك شهادة) بحق او باطل (وتسقط الشفعة) اذا صالح عنها لرضاه بتركها ويرد العوض (و) كذا حكم (الحد) والخيار وان صالحه على ان يجرى على ارضه او سطحه ماء معلوما صح لدعاء الحاجة اليه فان كان بعوض مع بقاء ملكه فاجارة

والا فيبيع ولا يشترط في الاجارة هنا بيان المدة للحاجة ويجوز شراء
 عمر في ملكه وموضع في حائط يجعله باباً او بقعة يحفرها بيراً وعملو بيت
 يبنى عليه بنياناً موصوفاً ويصح فعله صلحاً ابداً او اجارة مدة معلومة
 (وان حصل غصن شجرته في هواء غيره) الخاص به او المشترك (او)
 حصل غصن شجرته في (قراره) اى قرار غيره الخاص او المشترك
 اى في ارضه وطالبه بازالة ذلك (ازاله) وجوباً اما بقطعه او ليه الى
 ناحية اخرى (فان ابى) مالك الغصن ازالته (لواء) مالك الهواء
 (ان امكن والا) يمكن (فله قطعه) لانه اخلا ملكه الواجب اخلاؤه
 ولا يفتقر الى حاكم ولا يجبر المالك على الازالة لانه ليس من فعله وان
 اتلفه مالك الهواء مع امكان ليه ضمنه وان صالحه على بقاء الغصن
 بعوض لم يجز وان اتفقا على ان الثمرة بينهما ونحوه صح جازاً وكذا
 حكم عرق شجرة حصل في ارض غيره (ويجوز في الدرب النافذ فتح
 الابواب الاستطراق) لانه لم يتعين له مالك ولا ضرر فيه على المجتازين
 و (لا) يجوز (اخراج روشن) على اطراف خشب او نحوه مدفونة
 في الحائط (و) لا اخراج (ساباط) وهو المستوفى للطريق كله على
 جدارين (و) لا اخراج (دكة) بفتح الدال وهى الدكان والمصطبة
 بكسر الميم (و) لا اخراج (ميزاب) ولو لم يضر بالمارة الا ان ياذن
 امام او نائبه ولا ضرر لانه نائب المسلمين فجري مجرى اذنهم (ولا
 يفعل ذلك) اى لا يخرج روشنا ولا ساباط ولا دكة ولا ميزابا (في
 ملك جار ودرب مشترك) غير نافذ (بلا اذن المستحق) اى الجار او
 اهل الدرب لان المنع لحق المستحق فاذا رضى باسقاطه جاز ويجوز
 نقل باب في درب غير نافذ الى اوله بلا ضرر لا الى داخل ان لم
 ياذن من فوقه ويكون اعارة وحرم ان يحدث بملكه ما يضر بجاره
 كحمام ورحى وتنور وله منعه كدق وسقى يتعدى وحرم ان يتصرف في
 جدار جار او مشترك بفتح طاق او ضرب وتد ونحوه الا باذنه (وليس
 له وضع خشبة على حائط جاره) او حائط مشترك (الا عند الضرورة)
 فيجوز (اذا لم يمكنه التسقيف الا به) ولا ضرر لحديث ابى هريرة
 يرفعه لا يمنع جار جاره ان يضع خشبه على جداره ثم يقول ابو هريرة
 مالى اراكم عنها معرضين والله لارمين بها بين اكتافكم متفق عليه

(وكذلك) حائط (المسجد وغيره) كحائط نحو يتيم فيجوز لجاره وضع
 خشبه عليه اذا لم يمكن تسقيف الا به بلا ضرر لما تقدم (واذا انهدم
 جدارها) المشترك او سقفتها (او خيف ضرره) بسقوطه (فطلب
 احدهما ان يعمره الاخر معه اجبر عليه) ان امتنع لقوله عليه السلام
 لا ضرر ولا ضرار فان ابى اخذ حاكم من ماله وانفق عليه وان بناء
 شريك شركة بنية رجوع رجوع (وكذا النهر والدولاب والقناة)
 المشتركة اذا احتاجت لعمارة ولا يمنع شريك من عمارة فان فعل قلما
 على الشركة وان اعطى قوم قناتهم او نحوها لمن يعمرها وله منها جزء
 معلوم صح ومن له علو لم يلزمه عمارة سفله اذا انهدم بل يجبر عليه مالكة
 ويلزم الا على ستره تمنع مشاركة الاسفل فان استويا اشتركا ^{في} باب
 الحجير وهو في اللغة التضييق والمنع ومنه سمي الحرام والعقل
 حجراً وشراً منع انسان من تصرفه في ماله وهو ضربان حجير لحق
 الغير كعلى مفلس وحجير لحق نفسه كعلى نحو صغير (ومن لم يقدر على وفاء
 شئ من دينه لم يطالب به وحرم حبسه) وملازمته لقوله تعالى وان
 كان ذو عسرة فظفرة الى ميسرة فان ادعى العسرة ودينه عن عوض
 كتمن وقرض او لا وعرف له مال سابق الغالب بقاؤه او كان اقر
 بالملاءة حبس ان لم يقيم بينة تخبر باطن حاله وتسمع قبل حبس وبعده
 والا حلف وخلي سبيله (ومن له قدرة على وفاء دينه لم يحجر عليه) لعدم
 الحاجة الى الحجير عليه (وامر) اى وجب على الحاكم امره (بوفايه)
 بطلب غريمه لحديث مظل الغنى ظم ولا يترخص من سافر قبله ولغيره
 من اراد سفراً منعه من غير جهاد متعين حتى يوثق برهن يحرز او
 كفيل ملى (فان ابى) القادر وفا الدين الحال (حبس بطلب ربه)
 ذلك لحديث لى الواجد ظم يحل عرضه وعقوبته رواه احمد وابو داود
 وغيرهما قال الامام قال وكيع عرضه شكواه وعقوبته حبسه فان ابى
 عزره مرة بعد اخرى (فان اصر) على عدم قضاء الدين (ولم يبع
 ماله باعه الحاكم وقضاه) لقيامه مقامه ودفعاً لضرر رب الدين بالتأخير
 (ولا يطلب) مدين (:) دين (مؤجل) لانه لا يلزمه ادائه قبل
 حلوله ولا يحجر عليه من اجله (ومن ماله لا يفي بما عليه) من الدين
 (حالا وجب) على الحاكم (الحجير عليه بسؤال غريمه) كلهم (او

(بعضهم) لحديث كعب ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجب
على معاذ وباع ماله رواء الخلال باسناده (ويستحب اظهاره) اى اظهار
حجر الفلس وكذا السفة ليعلم الناس بحاله فلا يعاملوه الا على بصيرة
(ولا ينفذ تصرفه) اى المحجور عليه للفلس (فى ماله) الموجود
والحادث بارث او غيره (بعد الحجر) بغير وصية او تدبير (ولا اقراره
عليه) اى على ماله لانه محجور عليه واما تصرفه فى ماله قبل الحجر
عليه فصحيح لانه رشيد غير محجور عليه لكن يحرم عليه الاضرار بغيره
(ومن باعه او اقرضه شيئا) قبل الحجر ووجده باقيا بحاله ولم ياخذ
شيئا من ثمنه فهو احق به لقوله عليه السلام من ادرك متاعه عند
انسان افلس فهو احق به متفق عليه من حديث ابى هريرة وكذا لو
اقرضه او باعه شيئا (بعده) اى بعد الحجر عليه (رجع فيه) اذا
وجده بعينه (ان جهل حجره) لانه معذور بجهل حاله (والا)
يجهل الحجر عليه (فلا) رجوع له فى عينه لانه دخل على بصيرة ويرجع
بثمن المبيع وبذل القرض اذا انفك حجره (وان تصرف) المفلس (فى ذمته)
بشرا او ضمان او نحوها (او اقر) المفلس (بدين او) اقر : (بجناية
توجب قودا او مالا صح) تصرفه فى ذمته واقراره بذلك لانه اهل للتصرف
والحجر متعلق بما له لا بذمته (ويطالب به) اى بما لزمه من ثمن مبيع
ونحوه وما اقر به (بعد فك الحجر عنه) لانه حق عليه وانما منعنا تعلقه
بما له لحق الغرما فاذا استوفى فقد زال العارض (ويبيع الحاكم ماله) اى
مال المفلس الذى ليس من جنس الدين بثمن مثله او اكثر (ويقسم ثمنه)
فوراً (بقدر ديون غرمايه) الحالة لان هذا هو حل المقصود من الحجر
عليه وفى تأخيره مظل وهو ظلم لهم (ولا يحل) دين (موجب بفلس)
مدين لان الاجل حق للمفلس فلا يستقط بفلسه كساير حقوقه (ولا)
يحل مؤجل ايضا (بموت) مدين (ان وثق ورثته برهن) يحرز (او
كفيل ملى) باقل الامرين من قيمة التركة او الدين لان الاجل حق
لميت فورث عنه كساير حقوقه فان لم يوثقوا حل لغلبة الضرر (وان ظهر
غريم) للمفلس (بعد القسمة) لماله لم تنقض و (رجع على الغرماء بقسطه)
لانه لو كان حاضرا شاركهم فكذا اذا ظهر وان بقى على المفلس بقية وله
صنعة اجبر على التكسب لوفائها كوقف وام ولد يستغنى عنهما (ولا يفك

حجره الا حاكم) لانه ثبت بحكمه فلا يزول الا به وان وفى ما عليه انفك
الحجر بلا حاكم لزوال موجهه فصل في المحجور عليه لحظه
(ويحجر على السفه والصغير والمجنون لحظهم) اذ المصلحة تعود عليهم
بخلاف المفلس والحجر عليهم عام فى ذمتهم ومالههم ولا يحتاج لحاكم فلا يصح
تصرفهم قبل الاذن (ومن اعطاهم ماله بيعا او قرضا) او وديعة ونحوها
(رجع بعينه) ان بقى لانه ماله (وان) تلف فى ايديهم او (اتلفوه
لم يضمنوا) لانه سلطهم عليه برضاه علم بالحجر اولا لتفريطه (ويلزمهم ارش
الجناية) ان جنوا لانه لا تفريط من الجنى عليه والاتلاف يستوى فيه
الاهل وغيره (و) يلزمهم ايضا (ضمان مال من لم يدفعه اليهم) لانه
لا تفريط من المالك والاتلاف يستوى فيه الاهل وغيره (وان تم لصغير
خمس عشرة سنة) حكم ببلوغه لما روى ابن عمر قال عرضت على النبي
الله صلى الله عليه وسلم يوم احده وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يهزنى
وعرضت عليه يوم الحندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازنى متفق عليه
(او نبت حول قبله شعر خشن) حكم ببلوغه لان سعد ابن معاذ لما حكم
فى بنى قريظة بقتلهم وبنى ذرارهم امر ان يكشف عن موتزهم فن
انبت فهو من المقاتلة ومن لم ينبت فهو من الذرية وبلغ ذلك النبي صلى
الله عليه وسلم فقال لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة اربعة متفق عليه
(او انزل) حكم ببلوغه لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم
فليستأذنوا (او عقل مجنون ورشدا) اى من بلغ وعقل (او رشده سفيه
زال حجرهم) لزوال علته قال تعالى فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم
اموالهم (بلا قضا) حاكم لانه ثبت بغير حكمه فزال لزوال موجه بغير
حكمه (وتريد الجارية) على الذكر (فى البلوغ بالحيض) لقوله عليه
السلام لا يقبل الله صلاة حايض الا بخمار رواء الترمذى وحسنه (وان
حملت) الجارية (حكم ببلوغها) عند الحمل لانه دليل انزالها لان الله
تعالى اجرى العادة بخلق الولد من ماثهما فاذا ولدت حكم ببلوغها من
سته اشهر لانه اليقين (ولا ينفك) الحجر عنهم (قبل شروطه) السابقة
بحال ولو صار شيخا (والرشد الصلاح فى المال) لقول ابن عباس فى قوله
تعالى فان آنستم منهم رشدا اى اصلاحا فى اموالهم فعلى هذا يدفع اليه ماله
وان كان مفسداً لدينه ويؤنس رشده (بان يتصرف مرارا فلا يغبن)

غنا فاحشا (غالبا ولا يبذل ماله في حرام) كخمر والأت لهو (او في غير
فايدة) كفنا ونفط لان من صرف ماله في ذلك عد سفيها (ولا يدفع اليه)
اي الى الصغير (ماله حتى يختبر) ليعلم رشده (قبل بلوغه بما يليق به) لقوله
تعالى وابتلوا اليتامى الآية والاختبار يختص بالمراهق الذي يعرف المعاملة
والمصلحة (ووليهم) اي ولي السفيه الذي بلغ سفيها واستمر والصغير
والمجنون (حال الحجر الاب) الرشيد العدل ولو ظاهرا لكمال شفقتة
(ثم وصيه) لانه نايبه ولو بجعل و ثم متبرع (ثم الحاكم) لان الولاية
انقطعت من جهة الاب فتعينت للحاكم ومن فك عنه الحجر فسفه اعيد
عليه ولا ينظر في ماله الا الحاكم لمن جن بعد بلوغ ورشد (ولا يتصرف
لاحدهم وليه الا بالاحظ) لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي
هي احسن والسفيه والمجنون في معناه (ويتجر) ولي المحجور عليه (له مجانا)
اي اذا تجر ولي اليتيم في ماله كان الربح كله لليتيم لانه نماء ماله فلا يستحقه
غيره الا بعقد ولا يعقد الولي لنفسه (وله دفع ماله) لمن يتجر فيه (مضاربة بجزء)
معلوم (من الربح) للعامل لان عائشة ابضعت مال محمد بن ابي بكر رضى
الله عنهم ولان الولي نائب عنه فيما فيه مصلحته وله البيع نسا والقرض
برهن وايداعه وشراء العقار وبنائه لمصلحة وشراء الاخوية لموسر وتركه
في المكتب باجرة ولا يبيع عقاره الا لضرورة او غبطة (وياكل الولي
الفقير من مال موليه) لقوله تعالى ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف
(الاقل من كفايته او اجرة) اي اجرة عمله لانه يستحق بالعمل
والحاجة جميعا فلم يجز ان ياخذ الا ما وجدا فيه (مجانا) فلا يلزمه عوضه
اذا ايسر لانه عوض عن عمله فهو فيه كالاخير والمضارب (ويقبل قول
ولي) بيمينه (والحاكم) بغير يمين (بعد فك الحجر في النفقة) وقدرها ما لم
يخالف عادة وعرفا ولو قال انفقت عليك منذ سنتين فقال منذ سنة قدم
قول الصبي لان الاصل موافقته قاله في المبدع (و) يقبل قول الولي
ايضا في وجود (الضرورة والغبطة) اذا باع عقاره وادعاهما ثم انكره
(و) يقبل قول الولي ايضا في (التلف) وعدم التفريط لانه امين
والاصل برأته (و) يقبل قوله ايضا في (دفع المال) اليه بعد رشده
لانه امين وان كان بجعل لم يقبل قوله في دفع المال لانه قبضه لنفعه
كلمتهم ولولي مميز وسيده ان ياذن له في التجارة فينفك عنه الحجر في قدر

ما اذن له فيه (وما استدان العبد لزم سيده) ادآؤه (ان اذن له) في
استدانته ببيع او قرض لانه غير الناس بمعاملته (والا) يكن استدان باذن
سيده فما استدانه (في رقبته) بخير سيده بين بيعه وفدايه بالاقل من قيمته
او دينه ولو اعتقه وان كانت العين باقية ردت لربها (كاستيداعه) اي
اخذه وديعة فيتلفها (وارش جنايته وقيمة متلفه) فيتعلق ذلك كله برقبته
ويخير سيده في ذلك كما تقدم ولا يتبرع الماذون له بدراهم ولا كسوة بل باهداء
ما كول واعارة دابة وعمل دعوة بلا اسراف وغير الماذون له الصدقة من
قوته بنحو الرغيف اذا لم يضره والمرأة الصدقة من بيت زوجها بذلك
ما لم تضطرب العادة او يكن بخيلا وتشك في رضاه ^{بم} باب الوكالة ^{بم}
بفتح الواو وكسرهما التفويض تقول وكلت امرى الى الله اي فوضته اليه
واصطلاحا استتابة جاز التصرف مثله فيما تدخله النيابة (تصح) الوكالة
(بكل قول يدل على الاذن) كافعل كذا او اذنت لك في فعله ونحوه وتصح
موقته ومعلقة بشرط كوصية واباحة اكل وولاية قضاء وامارة (ويصح
القبول على الفور والتراخي) بان يوكله في بيع شئ فيبيعه بعد سنة او يبلغه
انه وكله بعد شهر فيقول قبلت (بكل قول او فعل دال عليه) اي على
القبول لان قبول وكلايه عليه السلام كان بفعالهم وكان متراخيا عن
توكيله اياهم قاله في المبدع ويعتبر تعيين الوكيل (ومن له التصرف في
شئ) لنفسه (فله التوكيل) فيه (والتوكيل فيه) اي جاز ان يستنيب
غيره وان ينوب عن غيره لانتفاء المنسدة والمراد فيما تدخله النيابة
ويأتى ومن لا يصح تصرفه بنفسه فنايبه اولى فلو وكله في بيع ما سئل
او طلاق من يتزوجها لم يصح ويصح توكيل امرأة في طلاق نفسها
وغيرها وان يتوكل واجد الطول في قبول نكاح امة لمن تباح له وغنى
لفقير في قبول زكاة وفي قبول نكاح اخته ونحوها لاجنبي (ويصح التوكيل
في كل حق ادعى من العقود) لانه عليه السلام وكل عروة بن الجعد في
الشراء وسائر العقود كالاجارة والقرض والمضاربة والابراء ونحوها في
معناه (والفسوخ) كالخلع والاقالة (والعق والطلاق) لانه يجوز التوكيل
في الانشاء فجاز في الازالة بطريق الاولى (والرجعة وتلك المباحات
من الصيد والحشيش ونحوه) كاحياء الموات لانها تملك مال بسبب لا يتعين
عليه فجاز كالاتباع (لا الظهار) لانه قول منكر وزور (واللعان والايان

والنذر والقسامة والقسم بين الزوجات والشهادة والرضاع والالتقاط والاعتنام والغصب والجنابة فلا تدخلها النيابة (و) تصح الوكالة ايضا (في كل حق لله تدخله النيابة من العبادات) كتفرقة صدقة وزكاة ونذر وكفارة لانه عليه السلام كان يبعث عماله لقبض الزكاة وتفريقها وكذا حج وعمره على ما سبق واما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم والطهارة من الحدث فلا يجوز التوكيل فيها لانها تتعلق ببدن من هي عليه لكن ركعتا الطواف تتبع الحج (و) تصح في (الحدود في اثباتها واستيفائها) لقوله عليه السلام واغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فاعترفت فامر بها فرجعت متفق عليه ويجوز الاستيفاء في حضرة الموكل وغيبته (وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل فيه) اذا كان يتولاه مثله ولم يعجزه لانه لم ياذن له في التوكيل ولا تضمنه اذنه لكونه يتولى مثله (الا ان يجعل اليه) بان ياذن له في التوكيل او يقول اصنع ما شئت ويصح توكيل عبد باذن سيده (والوكالة عقد جائز) لانها من جهة الموكل اذن ومن جهة الوكيل بذل نفع وكلاهما غير لازم فلكل واحد منهما فسخها (وتبطل بفسخ احدها وموته) وجنونه المطبق لان الوكالة تعتمد الحياة والعقل فاذا انتفيا انتفت صحتها واذا وكل في طلاق الزوجة ثم وطئها او في عتق العبد ثم كاتبه او دبره بطلت (و) تبطل ايضا (بعزل الوكيل) ولو قبل علمه لانه رفع عقد لا يفقر الى رضى صاحبه فصح بغير علمه كالطلاق ولو باع او تصرف فادعى انه عزله قبله لم يقبل الا ببينة (و) تبطل ايضا (بحجر لسفه) لزوال اهلية التصرف لا بالحجر لفلس لانه لم يخرج عن اهلية التصرف لكن ان حجب على الموكل وكانت في اعيان ماله بطلت لانقطاع تصرفه فيها (ومن وكل في بيع او شراء لم يبع ولم يشتر من نفسه) لان العرف في البيع بيع الرجل من غيره فعملت الوكالة عليه ولانه تلحقه تهمة (و) لا من (ولده) ووالده وزوجه ومكاتبه وسائر من لا تقبل شهادته له لانه متهم في حقهم ويميل الى ترك الاستقصاء عليهم في الثمن كتهمة في حق نفسه وكذا حاكم وامينه وناظر وقف ووصي ومضارب وشريك عنان ووجوه (ولا يبيع) الوكيل (بعرض ولا نسيئا ولا بغير نقد البلد) لان عقد الوكالة لم يقتضه فان كان في البلد نقدان باع باغلبهما رواجاً فان تساوى خير (وان باع بدون ثمن المثل) ان لم يقدر له

ثمن (او) باع (بدون ما قدره له) الموكل صح (او اشترى له باكثر من ثمن المثل) صح وضمن الزائد وان كان لم يقدر له ثمن (او بما قدره له صح) الشراء لان من صح منه ذلك بثمن مثله صح بغيره (وضمن النقص في مسألة البيع) (و) ضمن (الزيادة) في مسألة الشراء لانه مفطر والوصى وناظر الوقف كالوكيل في ذلك ذكره الشيخ تقي الدين وان قال بعه بدرهم فباعه بدينار صح لانه زاده خيرا (وان باع) الوكيل (بازيد) مما قدره له الموكل صح (او قال) الموكل (ببع بكذا موجلا فباع) الوكيل (به حالا) صح (او) قال الموكل (اشترى بكذا حالا فاشترى به موجلا ولا ضرر فيهما) اي فيما اذا باع الموجل حالا او اشترى بالحال موجلا (صح) لانه زاده خيراً فهو كما لو وكله في بيعه بعشرة فباعه باكثر منها (والا فلا) اي وان لم يبيع او يشتر بمثل ما قدره له بلا ضرر بان قال بعه بعشرة مؤجلة فباعه بتسعة حالة او باعه بعشرة حالة وعلى الموكل ضرر بحفظ الثمن في الحال او قال اشترى بعشرة حالة فاشترى باحد عشر مؤجلة او بعشرة مؤجلة مع ضرر لم ينفذ تصرفه لمخالفته موكله وقدم في الفروع ان الضرر لا يمنع الصحة وتبعه في المنتهى والتتبع في مسألة البيع وهو ظاهر المنتهى ايضا في مسألة الشراء وقد سبق لك ان يبيع الوكيل باقص مما قدر له وشراءه باكثر منه صحيح ويضمن ~~في~~ فصل وان اشترى ~~بكم~~ الوكيل (ما يعلم عيبه لزمه) اي لزم الشراء الوكيل فليس له رده لدخوله على بصيرة (ان لم يرض) به (موكله) فان رضيه كان له لنيته بالشراء وان اشترى بعين المال لم يصح (فان جهل) عيبه (رده) لانه قائم مقام الموكل وله ايضا رده لانه ملكه فان حضر الموكل قبل رد الوكيل ورضى بالعيب لم يكن للوكيل رده لان الحق له بخلاف المضارب لان له حقا فلا يسقط برضى غيره فان طلب البايع الامهال حتى يحضر الموكل لم يلزم الوكيل ذلك وحقوق العقد كتسليم الثمن وقبض المبيع والرد بالعيب وضمان الدرك تتعلق بالموكل (ووكيل البيع يسلمه) اي يسلم المبيع لان اطلاق الوكالة في البيع يقتضيه لانه من تمامه (ولا يقبض) الوكيل في البيع (الثمن) بغير اذن الموكل لانه قد يوكل في البيع من لا يأمنه على قبض الثمن (بغير قرينة) فان دلت القرينة على قبضه مثل توكيله في بيع شيء في سوق غائب عن الموكل او موضع يضع الثمن بترك قبض الوكيل له كان

اذا في قبضه فان تركه ضمه لانه يعد مفرطا هذا المذهب عند الشيخين وقدم في التنقيح وتبعه في المنتهى لا يقبضه الا باذن فان تعذر لم يلزم الوكيل شيء لانه ليس بمفرط لكونه لا يملك قبضه (ويسلم وكيل المشتري الثمن) لانه من تمته وحقوقه كتسليم المبيع (فلو اخره) اي اخر تسليم الثمن (بلا عذر وتلف) الثمن (ضمه) لتعديده بالتأخير وليس لو وكيل في بيع ثقله على مشتر الا بحضرته والا ضمن (وان وكله في بيع فاسد) لم يصح ولم يملكه لان الله تعالى لم ياذن فيه ولان الموكل لا يملكه (ف) لو (باع) الوكيل اذا بيعا (صحيحا) لم يصح لانه لم يوكل فيه (او وكله في كل قليل وكثير) لم يصح لانه يدخل فيه كل شيء من هبة ماله وطلاق نسائه واعتاق رقيقه فيعظم الغرر والضرر (او) وكله في (شراء ماشاء او عينا بما شاء ولم يعين) نوعا وثنيا (لم يصح) لانه يكثر فيه الغرر وان وكله في بيع ماله كله او ماشاء منه صح قال في المبدع وظاهر كلامهم في بيع من ماله ماشئت له بيع ماله كله (والوكيل في الخصومة لا يقبض) لان الاذن لم يتناوله نطقا ولا عرفا لانه قد يرضى الخصومة من لا يرضاه للقبض (والعكس بالعكس) فان الوكيل في القبض له الخصومة لانه لا يتوصل اليه الا بها فهو اذن فيها عرفا (و) ان قال الموكل (اقبض حتى من زيد) ملكه من وكيله لانه قايم مقامه و (لا يقبض من ورثته) لانه لم يؤمر بذلك ولا يقتضيه العرف (الا ان يقول) الموكل للوكيل اقبض حتى (الذي قبله) او عليه فله القبض من وارثه لان الوكالة اقتضت قبض حقه مطلقا وان قال اقبضه اليوم لم يملكه غدا (ولا يضمن وكيل) في (الايداع اذا) اودع و (لم يشهد) وانكر المودع لعدم الفائدة في الاشهاد لان المودع يقبل قوله في الرد والتلف واما الوكيل في قضاء الدين اذا كان بغير حضور الموكل ولم يشهد ضمن اذا انكر رب الدين وتقدم في الضمان

فصل والوكيل امين لا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط ^ب لانه نائب المالك في اليد والتصرف فالحلاك في يده كالحلاك في يد المالك ولو يجعل فان فرط او تعدى او طلب منه المال فامتنع من دفعه لغير عذر ضمن (ويقبل قوله) اي الوكيل (في نفيه) اي نفى التفريط ونحوه (و) في (الهلاك مع يمينه) لان الاصل براءة ذمته لكن ان ادعى التلف بامر ظاهر كحريق عام ونهب جيش كلف اقامة البينة عليه ثم يقبل قوله

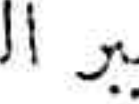
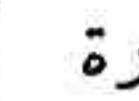
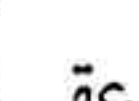
فيه وان وكله في شراء شيء واشتراه واختلفا في قدر ثمنه قبل قول الوكيل وان اختلفا في رد العين او ثمنها الى الموكل فقول وكيل متطوع وان كان بجعل فقول موكل واذا قبض الوكيل الثمن حيث جاز فهو امانة في يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يضمنه بتأخيره ويقبل قول الوكيل فيما وكل فيه (ومن ادعى وكالة زيد في قبض حقه من عمرو) بلا بينة (لم يلزمه) اي عمرو (دفعه له ان صدقه) لجواز ان ينكر زيد الوكالة فيستحق الرجوع عليه (ولا) يلزمه (اليقين ان كذبه) لانه لا يقضى عليه بالتوكل فلا فائدة في لزوم تحليفه (فان دفعه) عمرو (فانكر زيد الوكالة حلف) لاحتمال صدق الوكيل فيها (وضمنه عمرو) فيرجع عليه زيد لبقاء حقه في ذمته ويرجع عمرو على الوكيل مع بقاء ما قبضه او تعديه لا ان صدقه وتلف بيده بلا تفريط (وان كان المدفوع) لمدعى الوكالة بغير بينة (وديعة اخذها) حيث وجدها لانها عين حقه (فان تلفت ضمن ايها شاء) لان الدافع ضمنها بالدفع والقابض قبض مالا يستحقه فان ضمن الدافع لم يرجع على القابض ان صدقه وان ضمن القابض لم يرجع على الدافع وكعدوى الوكالة دعوى الحوالة والوصية وان ادعى انه مات وانا وارثه لزمه الدفع اليه مع التصديق واليمين مع الانكار على نفى العلم ^ب باب الشركة ^ب بوزن سرقة ونعمة وغرة (وهي) نوطان شركة املاك وهي (اجتماع في استحقاق كشوت الملك في عقار او منفعة لاثنين فاكتر) (او) شركة عقود وهي اجتماع في (تصرف) من بيع ونحوه (وهي) اي شركة العقود وهي المقصودة هنا (انواع) خمسة فاحدها (شركة غنان) سميت بذلك لتساوي الشريكين في المال والتصرف كالفارسين اذا سويا بين فرسهما وتساويا في السير وهي (ان يشترك اثنان) اي شخصان فاكتر مسلمين او احدهما ولا تكره مشاركة كتابي لايلي التصرف (بجاليهما المعلوم) كل منهما الحاضرين (ولو) كان مال كل (متفاوتا) بان لم يتساوى المالا لان قدرا او جنسا او صفة (ليعملا فيه ببدنيهما) او يعمل في احدهما ويكون له من الربح اكثر من ربح ماله فان كان بدونه لم يصح وبقدره ابضاع وان اشتركا في مختلط بينهما شايعا صح ان علما قدر ما لكل منهما (فينفذ تصرف كل منهما فيهما) اي في المالين (بحكم الملك في نصيبه و) بحكم (الوكالة في نصيب شريكه) ويغني لفظ الشركة

عن اذن صريح في التصرف (ويشترط) لشركة الغان والمضاربة (ان يكون راس المال من التقدين المضروبين) لانهما قيم الاموال واثان البياعات فلا تصح بعروض ولا فلوس ولو نافقة وتصح بالتقدين (ولو مغشوشين يسيرا) حكمة فضة في دينار ذكره في المغنى والشرح لانه لا يمكن التحرز منه فان كان الغش كثيرا لم يصح لعدم انضباطه (و) يشترط ايضا (ان يشترطا لكل منها جزءا من الربح مشاعا معلوما) كالثلث والربع لان الربح مستحق لهما بحسب الاشتراط فلم يكن بد من اشتراطه كالمضاربة فان قالوا والربح يتنا فهو بينهما نصفين (فان لم يذكر الربح) لم تصح لانه المقصود من الشركة فلا يجوز الاخلال به (او شرطا لاحدهما جزأ مجهولا) لم تصح لان الجهالة تمنع تسليم الواجب (او) شرطا (دراهم معلومة) لم تصح لاحتمال ان لا يربحها او لا يربح غيرها (او) شرطا (ربح احد الثوبين) او احدى السفرتين او ربح تجارة في شهر او عام بعينه (لم تصح) لانه قد يربح في ذلك المعين دون غيره او بالعكس فيختص احدهما بالربح وهو مخالف لموضوع الشركة (وكذا مساقاة ومزارعة ومضاربة) فيعتبر فيها تعيين جزء مشاع معلوم للعامل لما تقدم (والوضعية) اى الحسran (على قدر المال) بالحساب سواء كانت لتلف او نقصان في الثمن او غير ذلك (ولا يشترط خلط المالين) لان القصد الربح وهو لا يتوقف على الخلط (ولا) يشترط ايضا (كونهما من جنس واحد) فيجوز ان اخرج احدهما دنائير والاخر دراهم فاذا اقتسما رجع كل بماله ثم اقتسما الفضل وما يشتره كل منهما بعد عقد الشركة فهو بينهما وان تلف احد المالين فهو من ضمانهما ولكل منهما ان يبيع ويشترى ويقبض ويطالب بالدين ويخاصم فيه ويحيل ويحتال ويرد بالعيب ويفعل كلما هو من مصلحة تجارتها لا ان يكاتب رقيتا او يزوجه او يعتقه او يحابي او يقترض على الشركة الا باذن شريكه وعلى كل منهما ان يتولى ما جرت العادة بتوليته من نشر ثوب وطيه واحرازه وقبض النقد ونحوه كغلق الدكان فان استاجر له فالاجرة عليه **فصل** النوع (الثانى المضاربة) من الضرب في الارض وهو السفر للتجارة قال الله تعالى واخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله وتسمى قراضا ومعاملة وهى دفع مال معلوم (لتجر)

اى لمن تجر (به ببعض ربحه) اى بجزء معلوم مشاع منه كما تقدم فلو قال خذ هذا المال مضاربة ولم يذكر سهم العامل فالربح كله لرب المال والوضعية عليه وللعامل اجرة مثله وان شرط جزء من الربح لعبد احدهما او لعبيهما صح وكان لسيدته وان شرطاه للعامل ولاجنبي معا ولو ولد احدهما او امراته وشرطا عليه عملا مع العامل صح وكانا عاملين والا لم تصح المضاربة (فان قال) رب المال للعامل اتجر به (والربح يتنا فصفان) لانه اضافه اليهما اضافة واحدة ولا مرجح فاقتضى التسوية (وان قال) اتجر به (ولى) ثلاثة ارباعه او ثلثه (او) قال اتجر به (لك ثلاثة ارباعه او ثلثه صح) لانه متى علم نصيب احدهما اخذه (والباقي للآخر) لان الربح مستحق لهما فاذا قدر نصيب احدهما منه فالباقي للآخر بمفهوم اللفظ (وان اختلفا لمن) الجزء (المشروط) فهو (لعامل) قليلا كان او كثيرا لانه يستحقه بالعمل وهو يقل ويكثر وانما تتقدر حصته بالشرط بخلاف رب المال فانه يستحقه بماله ويحلف مدعيه وان اختلفا في قدر الجزء بعد الربح فقول مالك بيمينه (وكذا مساقاة ومزارعة) اذا اختلفا في الجزء المشروط او قدره لما تقدم ومضاربة كشركة عنان فيما تقدم وان فسدت فالربح لرب المال وللعامل اجرة مثله وتصح موقنة ومعاقبة (ولا يضارب) العامل (بمال لاخر ان اضر الاول ولم يرض) لانه تنعقد على الحفظ والتماء فلم يحجز له ان يفعل ما يمنعه وان لم يكن فيها ضرر على الاول او اذن جاز (فان فعل) بان ضارب لاخر مع ضرر الاول بغير اذنه (ردت حصته) من ربح الثانية (فى الشركة) الاولى لانه استحق ذلك بالمنفعة التى استحققت بالعقد الاول ولا نفقة لعامل الا بشرط (ولا يقسم) الربح (مع بقاء العقد) اى المضاربة (الا باتفاقهما) لان الحق لا يخرج عنهما والربح وقاية لراس المال (وان تلف راس المال او) تلف (بمضه) قبل التصرف انسخت فيه المضاربة كالتالف قبل القبض وان تلف (بعد التصرف) جبر من الربح لانه دار فى التجارة وشرع فيما قصد بالعقد من التصرفات المودية الى الربح (او خسر) فى احدى سلعين او سفرتين (جبر) ذلك (من الربح) اى وجب جبر الحسran من الربح ولم يستحق العامل شيئا الا بعد كمال راس المال لانها مضاربة واحدة (قبل قسمته) ناضا (او تنضيضه) مع محاسبته فاذا احتسبا وعلم ما لهما لم يجبر الحسran

بعد ذلك مما قبله تنزيلاً للتنقيض مع المحاسبة منزلة المقاسمة وان الفسخ
العقد والمال عرض او دين فطلب رب المال تنقيضه لزم العامل وتبطل
بموت احدهما فان مات عامل او مودع او وصى ونحوه وجهل بقاء
ما بيدهم فهو دين في التركة لان الاخفاء وعدم التعيين كالغصب ويقبل
قول العامل فيما يدعيه من هلاك وخسران وما يذكر انه اشتراه لنفسه
او للمضاربة لانه امين والقول بقول رب المال في عدم رده اليه
فصل الثالث شركة الوجوه **بسم الله** سميت بذلك لانهما يعاملان فيها
بوجهيهما اي جاهيهما والجاه واحد وهي ان يشتركا على (ان يشتريا
في ذمتيهما من غير ان يكون لهما مال (بجاهيهما فما ربحاه) فهو (بينهما)
على ما شرطاه سواء عين احدهما لصاحبه ما يشتره او جنسه او وقته
اولا فلو قال ما اشتريت من شئ فبيننا صح (وكل واحد منهما وكيل
صاحبه وكفيل عنه بالثمن) لان مباحها على الوكالة والكفالة (والمالك
بينهما على ما شرطاه) لقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم (والوضعية
على قدر ملكيهما) كشركة العنان لانها في معناها (والرجح على ما شرطاه)
كالعنان وهما في تصرف كشريكي عنان (الرابع شركة الابدان) وهي (ان
يشتركا فيما يكتسبان بابدانهما) اي يشتركان في كسبيهما من صنايعهما
فما رزق الله فهو بينهما (فما قبله احدهما من عمل يلزمهما فعله) وبطلان
به لان شركة الابدان لا تنعقد الا على ذلك وتصح مع اختلاف الصنائع
كقصار مع خياط ولكل واحد منهما طاب الاجرة والمستاجر دفعهما الى
احدهما ومن تلفت بيده بغير تفريط لم يضمن (وتصح) شركة الابدان (في
الاحتشاش والاحتطاب وسائر المباحات) كالثمار الماخوذة من الجبال
والمعادن والتلصص على دار الحرب لما روى ابو داود باسناده عن عبد الله
قال اشتركت انا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجب انا وعمار بشئ وجاء سعد
باسيرين قال احمد اشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم (وان مرض احدهما
فالكسب) الذي عمله احدهما (بينهما) احتج الامام بحديث سعد وكذا لو
ترك العمل لغير عذر (وان طالبه الصحيح ان يقيم مقامه لزمه) لانهما دخلا
على ان يعمل فاذا تعذر عليه العمل بنفسه لزمه ان يقيم مقامه توفية للعقد
بما يقتضيه والآخر الفسخ وان اشتركا على ان يحملا على دابتيهما والاجرة
بينهما صح وان اجراهما باعيانهما فلكل اجرة دابته ويصح دفع دابة ونحوها

لمن يعمل عليها وما رزقه الله بينهما على ما شرطاه (الخامس شركة
المفاوضة) وهي (ان يفوض كل منهما الى صاحبه كل تصرف مالي وبدني
من انواع الشركة) بيعا وشراء ومضاربة وتوكيلا وابتعا في الذمة
ومسافرة بالمال وارتهانا وضمان ما يرى من الاعمال او يشتركا في كل
ما يثبت لهما وعليهما (والرجح على ما شرطاه والوضعية بقدر المال) لما
سبق في العنان (فان ادخلا فيها كسباً او غرامة نادرين) كوجدان لقطة
او ركاز او ميراث او ارش جنابة (او ما يلزم احدهما من ضمان غصب او
نحوه فسدت) لكثرة الغرر فيها ولانها تضمنت كفالة وغيرها مما لا يقتضيه
العقد **بسم الله** باب المساقاة **بسم الله** من السقي لانه اهم امرها بالحجاز وهي دفع
شجر له ثمر ما كول ولو غير مغروس الى اخر ليقوم بسقيه وما يحتاج اليه
بجزء معلوم له من ثمره (تصح) المساقاة (على شجر له ثمر يوكل) من نخل
وغيره لحديث ابن عمر عامل النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر بشرط
ما يخرج منها من ثمر او زرع متفق عليه وقال ابو جعفر عامل النبي صلى
الله عليه وسلم اهل خيبر بالشطر ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم
اهلهم الى اليوم يعطون الثلث او الربع ولا تصح على ما لا ثمر له كالحور
او له ثمر غير ما كول كالصنوبر والقرظ (و) تصح المساقاة ايضا (على) شجر
ذو (ثمرة موجودة) لم تكمل تنمي بالعمل كالزراعة على زرع نابت لانها
اذا جازت في المعدوم مع كثرة الغرر ففي الموجد وقلة الغرر اولى
(و) تصح ايضا (على شجر يغرسه) في ارض رب الشجر (ويعمل عليه
حتى يثمر) احتج الامام بحديث خيبر ولان العوض والعمل معلومان فصحت
كالمساقاة على شجر مغروس (بجزء من الثمرة) مشاع معلوم وهو متعلق
بقوله تصح فلو شرط في المساقاة الكل لاحدهما او اصعا معلومة او ثمرة
شجرة معينة لم تصح وتصح المناصبة والمغارسة وهي دفع ارض وشجر لمن
يغرسه كما تقدم بجزء معلوم مشاع من الشجر (وهو) اي عقد المساقاة والمغارسة
والمزراعة (عقد جائز) من الطرفين قياساً على المضاربة لانها عقد على
جزء من الثا في المال فلا يفتقر الى ذكر مدة ولكل منهما فسخها متى شاء
(فان فسح المالك قبل ظهور الثمرة فللعامل الاجرة) اي اجرة مثله لانه
منعه من اتمام عمله الذي يستحق به العوض (وان فسحها هو) اي فسح
العامل المساقاة قبل ظهور الثمرة (فلا شئ له) لانه رضى باسقاط حقه

وان انفسخت بعد ظهور الثمرة فهي بينهما على ما شرطنا ويلزم العامل تمام العمل كالمضارب (ويلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة من حرث وسقى وزبار) بكسر الزاي وهو قطع الاغصان الرديئة من الكرم (وتلقيح وتشميس واصلاح موضعه) واصلاح (طرق الماء وحصاد ونحوه) كالة حرث وبقره وتفریق زبل وقطع حشيش مضر وشجر يابس وحفظ ثمر على شجر الى ان يقسم (وعلى رب المال ما يصلحه) اى ما يحفظ الاصل (كسد حايط واجراء الانهار) وحفر الير (والدولاب ونحوه) كالثمة التى تديره ودوابه وشرى ما يلحق به وتحصيل ماء وزبل والجذاذ عليهما بقدر حصتهما الا ان يشترطه على العامل والعامل فيها كالمضارب فيما يقبل ويرد وغير ذلك فصل وتصح المزارعة  لحديث خبير السابق وهي دفع ارض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه او حب مزروع ينمى بالعمل لمن يقوم عليه (بحزء) مشاع (معلوم النسبة) كالثلث او الربع ونحوه (مما يخرج من الارض لربها) اى لرب الارض (او للعامل والباقي للآخر) اى ان شرط الجزء المسمى لرب الارض فالباقي للعامل وان شرط للعامل فالباقي لرب الارض لانهما يستحقان ذلك فاذا عين نصيب احدهما منه لم ان يكون الباقي للآخر (ولا يشترط) فى المزارعة والمغارسة (كون البذر والغراس من رب الارض) فيجوز ان يخرج العامل فى قول عمر وابن مسعود وغيرها ونص عليه فى رواية منها وصححه فى المغنى والشرح واختاره ابو محمد الجوزى والشيخ اتقى الدين (وعليه عمل الناس) لان الاصل المعول عليه فى المزارعة قصة خبير ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان البذر على المسلمين وظاهر المذهب اشتراطه نص عليه فى رواية جماعة واختاره عامة الاصحاب وقدمه فى التنقيح وتبعه المصنف فى الاقناع وقطع به فى المنتهى وان شرط رب الارض ان ياخذ مثل بذره ويقتسم الباقي لم يصح وان كان فى الارض شجر فزارعه على الارض وساقاه على الشجر صح وكذا لو اجره الارض وساقاه على شجرها فصح ما لم يتخذ حيلة على بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وتصح مساقاة ومزارعة بلفظهما ولفظ المعاملة وما فى معنى ذلك ولفظ اجارة لانه مود للمغنى وتصح اجارة ارض بحزء مشاع مما يخرج منها فان لم تزرع نظر الى معدل المغل فيجب القسط المسمى  باب الاجارة  مشتقة من الاجر وهو العوض ومنه سمي الثواب اجراوه عقد على منفعة

مباحة معلومة من عين معينة او موصوفة فى الذمة مدة معلومة او عمل معلوم بعوض معلوم وتنقصد بلفظ الاجارة والكرا وما فى معناها ولفظ بيع ان لم يضاف للعين و (تصح) الاجارة (بثلاثة شروط) احدها (معرفة المنفعة) لانها المعقود عليها فاشتراط العلم بها كالمبيع وتحصل المعرفة اما بالعرف (كسكنى دار) لانها لا تكرر الا لذلك فلا يعمل فيها حدادة ولا قصارة ولا يسكنها دابة ولا يجعلها مخزنا لطعام ويدخل ماء بئر تبعها وله اسكان ضيف وزائر (و) ك (خدمة ادمى) فيخدم ما جرت به العادة من ليل ونهار وان استأجر حرة او امة صرف وجهه عن النظر (و) يصح استئجار ادمى لعمل معلوم ك (تعليم علم) وخياطة ثوب او قصارته او ليدل على طريق ونحوه لما فى الجارى عن عائشة فى حديث الهجرة واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر رجلا هو عبد الله بن ارقط وقيل بن اريقط كان كافرا من بنى الديل هاديا خريتا والحريت الماهر بالهداية واما بالوصف كحمل زبرة حديد وزنها كذا الى موضع معين وبناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه والته الشرط (الثانى معرفة الاجرة) بما تحصل به معرفة الثمن لحديث احمد عن ابى سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استئجار الاجير حتى يبين له اجره فان اجره الدار بعمارتها او عوض معلوم وشرط عليه عمارتها خارجا عن الاجرة لم تصح ولو اجرها بجمعين على ان ينفق المستأجر ما تحتاج اليه محتسبا به من الاجرة صح (وتصح) الاجارة (فى الاجير والظئر بطعامهما وكسوتهما) روى عن ابى بكر وعمر وابى موسى فى الاجير واما الظئر فلقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ويشترط لصحة العقد العلم بمدة الرضاع ومعرفة الطفل بالمشاهدة وموضع الرضاع ومعرفة العوض (وان دخل حاملا او سفينة) بلا عقد (او اعطى ثوبه قصارا او خياطا) ليعملاه (بلا عقد صح باجرة العادة) لان العرف الجارى بذلك يقوم مقام القول وكذا لو دفع متاعه لمن يبيعه او استعمل حمالا ونحوه فله اجرة مثله ولو لم يكن له عادة باخذ الاجرة الشرط (الثالث الاباحة فى) نفع (العين) المقدور عليه المقصود كاجارة دار يجعلها مسجدا وشجر لنشر ثياب او قعوده بظله (فلا تصح) الاجارة (على نفق محرم كالزنا والزمر والغنا وجعل داره كنيسة اوليع الحرم)

لان المنفعة المحرمة مطلوب ازالتهما والاجارة تنافيهما وسواء شرط ذلك في العقد اولا اذا ظن الفعل ولا تصح اجارة طير ليوقفه للصلاة لانه غير مقدور عليه ولا شمع وطعام ليتجمل به ويرده ولا ثوب يوضع على نعش ميت ذكره في المغنى والشرح ولا نحو تفاحة لشم (ولا تصح اجارة حائط لوضع اطراف خشبه) المعلوم (عليه) لا باحة ذلك (ولا تؤجر المرأة نفسها) بعد عقد النكاح عليها (بغير اذن زوجها) لتفويت حق الزوج ^{في} فصل ويشترط في العين الموجرة ^{بم} خمسة شروط احدها (معرفتها بروية او صفة) ان انضبطت بالوصف ولهذا قال (في غير الدار ونحوها) مما لا يصح فيه السلم فلو استأجر حماما فلا بد من رويته لان الغرض يختلف بالصغر والكبر ومعرفة مائه ومشاهدة الايوان ومطرح الرماد ومصرف الماء وكره احمد كرى الحمام لانه يدخله من تنكشف عورته فيه (و) الشرط الثاني (ان يعقد على نفعها) المستوفى (دون اجزائها) لان الاجارة هي بيع المنافع فلا تدخل الاجزاء فيها (فلا تصح اجارة الطعام للاكل ولا الشمع ليشعله) ولو اكرى شجرة ليشعل منها ويرد بقيتها وثن مذهب واجرة الباقي فهو فاسد (ولا حيوان لياخذ لبنه) او صوفه او شعره او وبره (الا في الظئر) فيجوز وتقدم (ونقع البئر) اى ماؤها المستنقع فيها (وماء الارض يدخلان تبعا) كحبر ناسخ وخيوط خياط وكل كحال ومرهم طيب ونحوه (و) الشرط الثالث (القدرة على التسليم) كالبيع (فلا تصح اجارة) العبد (الا بقى و) الجمل (الشارد) والطير في الهواء ولا المفصوب ممن لا يقدر على اخذه ولا اجارة المشاع مفردا لغير الشريك (و) ولا يؤجر مسلم لخدمته وتصح لغيرها (و) الشرط الرابع (اشتغال العين على المنفعة فلا تصح اجارة بئمة زمرة لجل ولا ارض لا تنبت للزراع) لان الاجارة عقد على المنفعة ولا يمكن تسليم هذه المنفعة من هذه العين (و) الشرط الخامس (ان تكون المنفعة) مملوكة (للمؤجر او ماذونا له فيها) فلو تصرف فيما لا يملكه بغير اذن مالكة لم يصح كبيعها (وتجوز اجارة العين) المؤجرة بعد قبضها اذا اجرها المستأجر (لمن يقوم مقامه) في الانتفاع او دونه لان المنفعة لما كانت مملوكة له جاز له ان يستوفيه بنفسه ونائبه (لا باكثر منه ضررا)

(و) قوله لغير الشريك قال الفقهاء وعنه بلى وهو اظهر وعليه العمل اه

(لانه)

لانه لا يملك ان يستوفيه بنفسه فبناؤه اولى وليس للمستعير ان يؤجر الا باذن مالك والاجرة له (وتصح اجارة الوقف) لان منافعه مملوكة للموقوف عليه فجاز له اجارتها كالمستأجر (فان مات المؤجر فانتقل) الوقف (الى من بعده لم تنسخ) لانه اجر ملكه في زمن ولايته فلم تبطل بموته كمالك المطلق (وللمأني حصته من الاجرة) من حين موت الاول فان كان قبضها رجع في تركته بحصته لانه تبين عدم استحقاقه لها فان تعذر اخذها فظاهر كلامهم انها تسقط قالة في المبدع وان لم تقبض فمن مستأجر وقدم في التمتع انها تنسخ ان كان المؤجر الموقوف عليه باصل الاستحقاق وكذا حكم مقطع اجر اقطاعه ثم اقطع لغيره وان اجر الناظر العام او من شرط له وكان اجنبيا لم تنسخ الاجارة بموته ولا عزله وان اجر الولى اليتيم او ماله او السيد العبد ثم بلغ الصبي ورشد وعتق العبد او مات الولى او عزل لم تنسخ الاجارة الا ان يؤجره مدة يعلم بلوغه او عتقه فيها فتتسخ من حينها (وان اجر الدار ونحوها) كالارض (مدة) معلومة (ولو طويلة يغلب على الظن بقاء العين فيها صح) ولو ظن عدم العاقد فيها ولا فرق بين الوقف والمالك لان المعبر كون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها غالبا وليس لو كمل مطلق اجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوها قال الشيخ تقي الدين ولا يشترط ان تلى المدة العقد فهو آجره سنة خمس في سنة اربع صح ولو كانت العين مؤجرة او مرهونة حال عقد ان قدر على تسليمها عند وجوبه (وان استأجرها) اى العين (لعمل كدابة لركوب الى موضع معين او بقر لحث) ارض معلومة بالمشاهدة لاختلافها بالصلابة والرخاوة (او دياس ذرع) معين او موصوف لانها منفعة مباحة مقصودة (او) استأجر (من يده على طريق اشترط معرفة ذلك) العمل (وضبطه بما لا يختلف) لان العمل هو العقود عليه فاشترط فيه العلم كالبيع (ولا تصح) الاجارة (على عمل يختص ان يكون فاعله من اهل القرية) اى مسلما كاللج والاذان وتعليم القرآن لان من شرط هذه الافعال كونها قرينة الى الله تعالى فلم يجز اخذ الاجرة عليها كما لو استأجر قوما يصلون خلفه ويجوز اخذ رزق على ذلك من بيت المال وجعالة واخذ بلا شرط ويكره للحرق اكل اجرة على

حجامة ويطعمه الرقيق والبهائم (و) يجب (على المؤجر كل ما يتمكن به)
المستأجر (من النفع كزمام الجمل) وهو الذي يقوده به (ورحله
وحزامه) بكسر الحاء المهملة (والشد عليه) أى على الرجل (وشد
الاحمال والمحامل والرفع والحط ولزوم البعير) لينزل المستأجر لصلاة
فرض وقضاء حاجة انسان وطهارة ويدع البعير واقفا حتى يقضى ذلك
(ومفاتيح الدار) على المؤجر لان عليه التحكين من الانتفاع وبه يحصل
وهى امانة فى يد المستأجر (و) على المؤجر ايضا (عمارتها) فلو سقط
حائط او خشبة فعليه اعادته (فاما تفريغ البالوعة والكنيف) وما فى
الدار من زبل او قمامة ومصارف حمام (فيلزم المستأجر اذا تسلمها
فارغة) من ذلك لانه حصل بفعله فكان عليه تنظيفه ويصح كراء العقبة
بان يركب فى بعض الطريق ويمشى فى بعض مع العلم به اما بالفراخ او
الزمان وان استأجر انسان جملا يتعاقبان عليه صح وان اختلفا فى البادى
منهما اقرع بينهما فى الاصح قاله فى المبدع ^م فصل وهى ^م أى
الاجارة (عقد لازم) من الطرفين لانها نوع من البيع فليس لاحدهما
فسخها لغير عيب او نحوه (فان اجره شيئا ومنعه) أى منع المؤجر
المستأجر الشئ المؤجر (كل المدة او بعضها) بان سلمه العين ثم حوله
قبل تقضى المدة (فلا شئ له) من الاجرة لانه لم يسلم له ماتنا وله عقد
الاجارة فلم يستحق شيئا (وان بدا الاخر) أى المستأجر فتحول (قبل
انقضائها) أى انقضاء مدة الاجارة (فعليه) جميع الاجرة لانها عقد
لازم فترتب مقتضاها وهو ملك المؤجر الاجر والمستأجر المنافع
(وتفسخ) الاجارة (بتلف العين المؤجرة) كدابة وعبد مانا لان
المنفعة زالت بالكلية وان كان التلف بعد مضى مدة لها اجرة انفسخت
فيما بقى ووجب للمضى القسط (و) تفسخ الاجارة ايضا (بموت المرتضع)
لتعذر استيفاء المعقود عليه لان غيره لا يقوم مقامه لاختلافهم فى الرضاع
(و) تفسخ الاجارة ايضا بموت (الراكب ان لم يخلف بدلا) أى من
يقوم مقامه فى استيفاء المنفعة بان لم يكن له وارث او كان غائبا كمن يموت
بطريق مكة ويترك جملة فظاهر كلام احمد انها تفسخ فى الباقي لانه قد جاء
امر غالب منع المستأجر منفعة العين اشبه ما لو غصبت هذا كلامه فى المنع
والذى فى الاقناع والمنتهى وغيرها انها لا تبطل بموت راکب (و) تفسخ

(ايضا)

ايضا : (انفلاق ضرر) اكترى لقلعه (او برئه) لتعذر استيفاء المعقود
عليه فان لم يبرأ وامتنع المستأجر من قلعه لم يجبر (ونحوه) أى تفسخ
الاجارة بنحو ذلك كاستيجار طيب ليداويه فيبرئ (ولا) تفسخ (بموت
المتعاقدين او احدهما) مع سلامة المعقود عليه للزومها (ولا) تفسخ بعذر
لاحداهما مثل (ضياع نفقة المستأجر) للشيخ (ونحوه) كاحتراق متاع من
اكترى دكانا لبيعه فيه (وان اكترى دارا فانهدمت او) اكترى (لزراع فاقطع
ماؤها او غرقت انفسخت الاجارة فى الباقي) من المدة لان المقصود بالعقد
قد فات اشبه ما لو تلف وان اجره ارضا بلا ماء صح وكذا ان اطلق مع
علمه بحالها وان ظن وجوده بالامطار وزيادة الانهار صح كالعلم وان غصبت
الموجرة خير المستأجر بين الفسخ وعليه اجرة ما مضى وبين الامضاء
ومطالبة الغاصب باجرة المثل ومن استوجر لعمل شئ فرض اقيم مقامه
من ماله من يعمل ما لم تشترط مباشرة او يختلف فيه القصد كالنسخ فيتخير
المستأجر بين الصبر والفسخ (وان وجد) المستأجر (العين معيبة او
حدث بها) عنده (عيب) وهو ما يظهر به تفاوت الاجر (فله الفسخ)
ان لم يزل بلا ضرر يلحقه (وعليه اجرة ما مضى) لاستيفائه المنفعة فيه
وله الامضاء مجانا والخيار على التراخي ويجوز بيع العين الموجرة ولا
تفسخ الاجارة به وللمشتري الفسخ ان لم يعلم (ولا يضمن اجير خاص) وهو
من استوجر مدة معلومة يستحق المستأجر نفعه فى جميعها سوى فعل الخس
بسننها فى اوقاتها وصلاة جمعة وعيد وسمى خاصا لاختصاص المستأجر بنفعه
تلك المدة (ولا) يضمن (ما جنت يده خطأ) لانه نائب المالك فى صرف
منافعه فيما امر به فلم يضمن كالوكيل وان تعدى او فرط ضمن (ولا) يضمن
ايضا (حجام وطيب وبيطار) وختان (لم تجن ايديهم ان عرف حذقهم)
اى معرفتهم صنعتهم لانه فعل فعلا مباحا فلم يضمن سرايته ولا فرق بين
خاصهم ومشتركهم فان لم يكن لهم حذق فى الصنعة ضمنوا لانه لا يحل لهم
مباشرة القطع اذا وكذا لو كان حاذقا وجنت يده بان تجاوز بالختان الى
بعض الحشفة او بالة كالة او تجاوز بقطع السلعة موضعها ضمن لانه اتلاف
لا يختلف ضمانه بالعمد والخطأ (ولا) يضمن ايضا (راع لم يتعد) لانه
مؤمن على الحفظ كالمودع فان تعدى او فرط ضمن (ويضمن) الاجير
(المشترك) وهو من قدر نفعه بالعمل كخياطة ثوب وبناء حائط سعى

مشاركاً لانه يتقبل اعمالاً للجماعة في وقت واحد يعمل لهم فيشتركون في نفعه كالحايك والقصار والصباغ والحمال فكل منهم ضامن (ما تلف بفعله) كتحريق الثوب وغلظه في تفصيله روى عن عمر وعلى وشريح والحسن رضى الله عنهم لان عمله مضمون عليه لكونه لا يستحق العوض الا بالعمل وان الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له اجرة فيما عمل به بخلاف الخاص والمتولد من المضمون مضمون وسواء عمل في بيته او بيت المستاجر او كان المستاجر على المتاع او لا (ولا يضمن) المشترك (ما تلف من حرزه او بغير فعله) لان العين في يده امانة كالمودع (ولا اجرة له) فيما عمل فيه لانه لم يسلم عمله الى المستاجر فلم يستحق عوضه سواء كان في بيت المستاجر او غيره بناء كان او غيره وان حبس الثوب على اجرة فلتلف ضمنه لانه لم يرهنه عنده ولا اذنه في امساكه فلهذه الضمان كالغاصب وان ضرب الدابة بقدر العادة لم يضمن (وتجب الاجرة بالعقد) ككسب وصدق وتكون حالة (ان لم تؤجل) باجل معلوم فلا تجب حتى يحل (وتستحق) اى يملك الطلب بها (بتسليم العمل الذى فى الذمة) ولا يجب تسليمها قبله وان وجبت بالعقد لانها عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم المعوض كالصدق وتستقر كاملة باستيفاء المنفعة وتسليم العين ومضى المدة مع عدم المانع او فراغ عمل ما بيد مستاجر ودفعه اليه وان كانت لعمل فيبذل تسليم العين ومضى مدة يمكن الاستيفاء فيها (ومن تسلم عينا باجارة فاسدة وفرغت المدة لزمه اجرة المثل) لمدة بقاءها في يده سكن او لم يسكن لان المنفعة تلفت تحت يده بعوض لم يسلم للموَجَر فرجع الى قيمتها **باب السبق** هو تحريك الباء العوض الذى يسابق عليه وبسكونها المسابقة اى المجارة بين حيوان وغيره (يصح) اى يجوز السباق (على الاقدام وسائر الحيوانات والسفن والمزاريق) جمع مزراق وهو الرمح القصير وكذا المناجيق ورمى الاحجار بمقاليع ونحو ذلك لانه عليه السلام سابق عائشة رواه احمد وابو داود وصارع ركانة فصرعه رواه ابو داود وسابق سلمة بن الاكوع رجلاً من الانصار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم (ولا تصح) اى لا تجوز المسابقة (بعوض الا فى ابل وخیل وسهام) لقوله عليه السلام لاسبق الا فى نصل او خف او حافر رواه الخمسة عن ابى هريرة ولم يذكر ابن ماجة او نصل واسناده

حسن قاله فى المبدع (ولا بد) لصحة المسابقة (من تعيين المركوبين) لا الراكبين لان القصد معرفة سرعة عدو الحيوان الذى يسابق عليه (و) لا بد من (اتحادهما) فى النوع فلا تصح بين عربى وهجيين (و) لا بد فى المناضلة من تعيين (الرماة) لان القصد معرفة حذقهم ولا يحصل الا بالتعيين بالروية ويعتبر فيها ايضا ككون القوسيين من نوع واحد فلا تصح بين قوس عربية وفارسية (و) لا بد ايضا من تحديد (المسافة) بان يكون لا ابتدا عدوها واخره غاية لا يختلفان فيه ويعتبر فى المناضلة تحديد مسدى رمى (بقدر معتاد) فلو جملا مسافة بعيدة تتعذر الاصابة فى مثلها غالبا وهو ما زاد على ثلاث مائة ذراع لم تصح لان الغرض يفوت بذلك ذكره فى الشرح وغيره (وهى) اى المسابقة (جمالة لكل واحد) منهما (فسئها) لانها عقد على ما لم تحقق القدرة على تسليمه الا ان يظهر الفضل لاحدهما فله الفسخ دون صاحبه (وتصح المناضلة) اى المسابقة بالرمى من النضل وهو السهم التام (من معينين) سواء كانا اثنين او جماعتين لان القصد معرفة الحذق كما تقدم (يحسنون الرمى) لان من لا يحسنه وجوده كعدمه ويشترط لها ايضا تعيين عدد الرمى والاصابة ومعرفة قدر الغرض كطولاه وعرضه وسماكته وارتفاعه من الارض والسنة ان يكون لهما غرضان اذا بدا احدهما بغرض بدا الاخر بالثانى لفعل الصحابة رضى الله عنهم **باب العارية** بتخفيف الياء وتشديدها من العرى وهو التجرد سميت عارية لتجردها عن العوض (وهى اباحة نفع عين) يحل الانتفاع بها (تبقى بعد استيفائه) ليردها على مالكيها وتنقذ بكل لفظ او فعل يدل عليها ويشترط اهلية المعير للتبرع شرعا واهلية المستعير للتبرع له وهى مستحبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى (وتباح اعادة كل ذى نفع مباح) كالدار والعبد والدابة والثوب ونحوها (الا البضع) لان الوطى لا يجوز الا فى نكاح او ملك عين وكلاهما منتف (و) الا (عبدا مسلما لكافر) لانه لا يجوز له استخدامه (و) الا (صيدا ونحوه) كخيط (لمحررم) لقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان (و) الا (امة شابة لغير امرأة او محرم) لانه لا يؤمن عليها ومحل ذلك ان خشى المحرم والا كره فقط ولا باس بشوها وكبيرة لا تشبهى ولا باعاريها لامرأة او ذى محرم لانه مأمون عليها وللمعير الرجوع متى شاء ما لم ياذن فى شغله بشئ يستضر المستعير برجوعه فيه كسفينه

لحل متاعه فليس له الرجوع ما دامت في لجة البحر وان اعاره حائطا ليضع عليه اطراف خشبه لم يرجع مادام عليه (ولا اجرة لمن اعار حائطا) ثم رجع (حتى يسقط) لان بقاءه بحكم العارية فوجب كونه بلا اجرة بخلاف من اعار ارضا للزرع ثم رجع فيبقى الزرع باجرة المثل لحصاده جمعا بين السامين (ولا يرد) الخشب (ان سقط) الحائط لهدم او غيره لان الاذن تناول الاول فلا يتعمده لغيره (الا باذنه) اي اذن صاحب الحائط او عند الضرورة الى وضعه اذا لم يتضرر الحائط كما تقدم في الصلح (وتضمن العارية) المقبوضة اذا تلفت في غير ما استعيرت له لقوله عليه السلام وعلى اليد ما اخذت حتى تؤديه رواه الخمسة وصححه الحاكم وروى عن ابن عباس وابي هريرة لكن المستعير من المستأجر او لكتب علم ونحوها موقوفة لا ضمان عليه ان لم يفرط وحيث ضمنها المستعير (فبقيتها يوم تلفت) ان لم تكن مثلية والا فبئلهما كما تضمن في الاتلاف (ولو شرط نفي ضمانها) لم يسقط لان كل عقد اقتضى انضمان لم يغيره الشرط وعكسه نحو وديعة لاتصير مضمونة بالشرط وان تلفت هي او اجزاؤها في انتفاع بمعروف لم تضمن لان الاذن في الاستعمال تضمن الاذن في الاتلاف وما اذن في اتلافه غير مضمون (وعليه) اي على المستعير (مؤنة ردها) اي رد العارية لما تقدم من حديث على اليد ما اخذت حتى تؤديه واذا كانت واجبة الرد وجب ان تكون مؤنة الرد على من وجب عليه الرد (لا المؤجرة) فلا يجب على المستأجر مؤنة ردها لانه لا يلزمه الرد بل يرفع يده اذا انقضت المدة ومؤنة الدابة المؤجرة والمعاراة على المالك والمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله لانه نائبه (ولا يعيرها) ولا يؤجرها لانه اباحه المنفعة فلم يجز ان يلجها غيره كإباحة الطعام (فان) اعارها و (تلفت عند الثاني) استقرت عليه قيمتها ان كانت متقومة سواء كان عالما بالحال او لا لان التلف حصل في يده (و) استقر (على معيرها) اجرتها (للمعير الاول) ان لم يكن المستعير الثاني عالما بالحال والا استقرت عليه ايضا (و) للمالك ان (يتضمن ايها) شاء (من المعير لانه سلط على اتلاف ماله او المستعير لان التلف حصل تحت يده) وان اركب (دابته) منقطعا (طلبا) للثواب لم يتضمن (لان يدر بها) لم تزل عليها كرهيفه ووكيله ولو سلم شريك شريكه الدابة

قتلقت بلا تفريط ولا تعد لم يضمن ان لم ياذن له في الاستعمال فان اذن له فيه فكعارية وان كان باجرة فاجارة فلو سلمها اليه ليعملها ويقوم بمصالحها لم يضمن (واذا قال) المالك (اجرتك) و (قال) من هي بيده (بل اعرتني او بالعكس) بان قال اعرتك قال بل اعرتني فقول المالك في الثانية وترد اليه في الاول ان اختلفا (عقب العقد) اي قبل مضي مدة لها اجرة (قبل قول مدعي الاعارة) مع يمينه لان الاصل عدم عقد الاجارة وحينئذ ترد العين الى مالكها ان كانت باقية (و) ان كان الاختلاف (بعد مضي مدة) لها اجرة فالحقول (قول المالك) مع يمينه لان الاصل في مال الغير الضمان ويرجع المالك حينئذ (باجرة المثل) لما مضى من المدة لان الاجارة لم تثبت (وان قال) الذي في يده العين (اعرتني او قال آجرتني وقال) المالك (بل غصبتني) فقول مالك كما لو اختلفا في ردها (او قال) المالك (اعرتك) و (قال) من هي بيده (بل اعرتني) والبيعة تالفة (فقول مالك لانهما اختلفا في صفة القبض والاصل فيما يقبضه الانسان من مال غيره الضمان للآثر ويقبل قول الغارم في القيمة (او اختلفا في رد فقول المالك) لان المستعير قبض العين لحظ نفسه فلم يقبل قوله في الرد وان قال اودعتني فقال غصبتني او قال اودعتك قال بل اعرتني صدق المالك بيمينه وعليه الاجرة بالانتفاع ^ب باب الغصب ^ب مصدر غصب يغصب بكسر الصاد (وهو) لغة اخذ الشيء ظلما واصطلاحا (الاستيلاء) عرفا (على حق غيره) مالا كان او اختصاصا (قهرا بغير حق) فخرج بقيد القهر المسروق والمنتهب والمختلس وبغير حق استيلاء الولي على مال الصغير ونحوه والحاكم على مال المفلس وهو محرم لقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل (من عقار) بفتح العين الضيعة والنخل والارض قاله ابو السعادات (ومنقول) من ائاث وحيوان ولو ام ولد لكن لا تثبت اليد على بضع فيصح تزويجها ولا يضمن نفعه ولو دخل دارا قهرا واخرج ربه فغاصب وان اخرج قهرا ولم يدخل او دخل مع حضور ربه وقوته فلا وان دخل قهرا ولم يخرج غصب ما استولى عليه وان لم يرد الغصب فلا وان دخلها قهرا في غيبة ربه فغاصب ولو كان فيها قاشه ذكره في المبدع (وان غصب كلبا يقتي) ككلب صيد وماشية وزرع (او)

غصب (خمر ذمي) مستورة (ردها) لان الكلب يجوز الانتفاع به واقتناؤه وخمر الذمي يقر على شربها وهي مال عنده (ولا) يلزم ان (يرد جلد ميتة) غصب ولو بعد الدبغ لانه لا يظهر بدبغ وقال الحارثي يردده حيث قلنا يباح الانتفاع به في اليابسات قال في تصحيح الفروع وهو الصواب (واتلاف الثلاثة) اي الكلب والحمر المحرمة وجلد الميتة (هدر) سواء كان المتلف مسلماً او ذمياً لانه ليس لهما عوض شرعي لانه لا يجوز بيعها (وان استولى على حر) كبير او صغير (لم يضمنه) لانه ليس بمال (وان استعمله كرها) فعليه اجرة لانه استوفى منافعه وهي متقومة (او حبسه) مدة لملئها اجرة (فعليه اجرة) لانه فوت منفعة وهي مال يجوز اخذ العوض عنها وان منعه العمل من غير غصب او حبس لم يضمن منافعه (ويلزم) غاصبا (رد المغصوب) ان كان باقيا وقدر على رده لقوله عليه السلام لا ياخذ احدكم متاع اخيه لا لعباً ولا جاداً ومن اخذ عصي اخيه فليردها رواه ابو داود وان زاد لزمه رده (بزيادته) متصلة كانت او منفصلة لانها من ثماء المغصوب وهو المالك فلزمه رده كالأصل (وان غرم) على رد المغصوب (اضعافه) لكونه بنى عليه او بعد ونحوه (وان بنى في الارض) المغصوبة (او غرس لزمه القلع) اذا طالبه المالك بذلك لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق (و) لزمه (ارش نقصها) اي نقص الارض (وتسويتها) لانه ضرر حصل بفعله (والاجرة) اي اجرة مثلها الى وقت التسليم وان بذل ربهما قيمة الغراس والبناء ليملكه لم يلزم الغاصب قبوله وله قلعهما وان زرعهما وردها بعد اخذ الزرع فهو للغاصب وعليه اجرتها وان كان الزرع قائماً فيها خير ربهما بين تركه الى الحصاد باجرة مثله وبين اخذه بنفقته وهي مثل بذره وعوض لواحقه (ولو غصب جارحاً او عبداً او فرساً ففصل بذلك) الجارح او العبد او الفرس (صيد فمالك) اي مالك الجارح ونحوه لانه بسبب ملكه فكان له وكذا لو غصب شبكة او شركاً او فخاوصاد به ولا اجرة لذلك وكذا لو كسب العبد بخلاف ما لو غصب منجلاً وقطع به شجرة او حشيشاً فهو للغاصب لانه آلة فهو كالجل يربط به (وان ضرب المصنوع) المغصوب (ونسج الغزل وقصر الثوب او صبغه ونجر الحشبة) باباً (ونحوه او صار الحب زرعاً) صارت (البيضة فرخاً) صار (النوى غرساً رده وارش نقصه) ان نقص (ولا

شئ للغاصب) نظير عمله ولو زاد به المغصوب لانه تبرع في ملك غيره والمالك اجباره على اعادة ما امكن رده الى الحالة الاولى كحلي ودرهم ونحوها (ويلزمه) اي الغاصب (ضمان نقصه) اي المغصوب ولو بذبات حية امرد فيغرم ما نقص من قيمته وان جنى عليه ضمنه باكثر الامرين ما نقص من قيمته وارش الجناية لان سبب كل واحد منهما قد وجد فوجب ان يضمنه باكثرهما (وان خصى الرقيق رده مع قيمته) لان الخصيتين يجب فيهما كمال القيمة كما يجب فيهما كمال الدية من الحر وكذا لو قطع منه ما فيه دية كيديه او ذكره او انفه (وما نقص بسعر لم يضمن) لانه رد العين بحالها لم ينقص منها عين ولا صفة فلم يلزمه شئ (ولا) يضمن نقصاً حصل (بمرض) اذا (عاد) الى حاله (ببريه) من المرض لزوال موجب الضمان وكذا لو انقلع سنه ثم عاد فان رد المغصوب معيماً وزال عيبه في يد ماله وكان اخذ الارش لم يلزمه رده لانه استقر ضمانه برد المغصوب وان لم يأخذه لم يسقط ضمانه كذلك (وان عاد) النقص (بتعليم صنعة) كما لو غصب عبداً ستمينا قيمته مائة فهزل فصار يساوي تسعين وتعلم صنعة فزادت قيمته بها عشرة (ضمن النقص) لان الزيادة الثانية غير الاولى (وان تعلم) صنعة زادت بها قيمته عند الغاصب (او ضمن) عنده (فزادت قيمته ثم نسي) الصنعة (او هزل فنقصت) قيمته (ضمن الزيادة) لانها زيادة في نفس المغصوب فلزم الغاصب ضمانها كما لو طالبه بردها فلم يفعل (و) كما لو عادت من غير جنس الاول (بان غصب عبداً فضمن وصار يساوي مائة ثم هزل فصار يساوي تسعين فتعلم صنعة فصار يساوي مائة ضمن نقص الهزال لان الزيادة الثانية غير الاولى (و) ان كانت الزيادة الثانية (من جنسها) اي جنس الزيادة الاولى كما لو نسي صنعة ثم تعلمها ولو صنعة بدل صنعة (لا يضمن) لان ما ذهب عاد فهو كما لو مرض ثم برى (الا اكثرها) يعني اذا نسي صنعة وتعلم اخرى وكانت الاولى اكثر ضمن الفضل بينهما لفواته وعدم عوده وان جنى المغصوب فعلى غاصبه ارش جنايته ~~فصل~~ وان خلط ~~ب~~ المغصوب بما يتميز كخطة بشعر وقر بزبيب لزم الغاصب تخليصه ورده واجرة ذلك عليه (و) بما لا يتميز كزيت او خطة بمثلها (لزمه مثله منه لانه مثلي فيجب مثل مكيله وبدونه

او خير منه او بغير جنسه كزيت بشيرج فهما شريكان بقدر ملكيهما
 فيباع ويعطى كل واحد قدر حصته وان نقص المغصوب عن قيمته منفردا
 ضمنه الغاصب (او صبغ) الغاصب (الثوب اولت سويقا) مغصوبا
 (بدهن) من زيت او نحوه (او عكسه) بان غصب دهنًا ولت به سويقا
 (ولم تنقص القيمة) اى قيمة المغصوب (ولم تزد فهما شريكان بقدر
 مالهما فيه) لان اجتماع المالكين يقتضى الاشتراك فيباع ويوزع الثمن
 على القيمين (وان نقصت القيمة) فى المغصوب (ضمنها) الغاصب لتعديده
 (وان زادت قيمة احدهما فلصاحبه) اى لصاحب الملك الذى زادت
 قيمته بها لانها تبع للاصل (ولا يجبر من ابى قلع الصبغ) اذا طلبه صاحبه
 وان وهب الصبغ لمالك الثوب لزمه قبوله (ولو قلع غرس المشتري او
 بناؤه لاستحقاق الارض) اى لخروج الارض مستحقة للغير (رجع)
 الغارس او البانى اذا لم يعلم بالحال (على بائعها) له (بالغرامة) لانه غره
 واوهمه انها ملكه يبيعها له (وان اطعمه) الغاصب (لعالم بغصبه فالضمان عليه
 لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تقرير وللمالك تضمين الغاصب لانه حال بينه
 وبين ماله وقرار الضمان على الاكل (وعكسه بعكسه) فان اطعمه لغير عالم فقرار
 الضمان على الغاصب لانه غر الاكل (وان اطعمه) الغاصب (للمالك او وهبه)
 للمالك (او اودعه) للمالك (او اجره اياه لم يبرا) الغاصب (الا ان يعلم) للمالك
 انه ملكه فيبرا الغاصب لانه حينئذ يملك التصرف فيه على حسب اختياره وكذا
 لو استأجره الغاصب على قصارته او خياطته (ويبرا) الغاصب (باعارته)
 المغصوب للمالك من ضمان عينه علم انه ملكه او لم يعلم لانه دخل على
 انه مضمون عليه والايدى المترتبة على يد الغاصب كلها ايدى الضمان فان
 علم الثانى فقرار الضمان عليه والا فعلى الاول الا ما دخل الثانى على
 انه مضمون عليه فيستقر عليه ضمانه (وما تلف) او اتلف من مغصوب
 (او تغيب) ولم يمكن رده كعبد ابق وفرس شرد (من مغصوب
 مثلى) وهو كل مكيل او موزون لاصناعة فيه مباحة يصح السلم
 فيه (غرم مثله اذا) لانه لما تعذر رد العين لزمه رد ما يقوم مقامها
 والمثل اقرب اليه من القيمة وينبغى ان يستثنى منه الماء فى المفازة فانه يضمن
 بقيمته فى مكانه ذكره فى المبدع (والا) يمكن رد مثل المثلى لاعوازه
 (بقيمته يوم تعذر) لانه وقت استحقاق الطلب بالمثل فاعتبرت القيمة اذا

(ويضمن غير المثلى) اذا تلف او اتلف (بقيمته يوم تلفه) فى بلده من
 تقدمه او غالبه لقوله عليه السلام من اعتق شركا له فى عبد قوم عليه ولو
 اخذ حوائج من بقال ونحوه فى ايام ثم يحاسبه فانه يعطيه بسعر يوم اخذه
 وان تلف بعض المغصوب فنقصت قيمة باقيه كزوجى خف تلف احدهما رد
 الباقي وقيمة التالف وارش نقصه (وان تخمر عصير) مغصوب (ف) على
 الغاصب (المثل) لان ماليتها زالت تحت يده كما لو اتلفه (فان انقلب خلا
 دفعه) للمالك لانه عين ملكه (و) دفع (معه نقص قيمته) حين كان (عصيرا)
 ان نقص لانه نقص حصل تحت يده ويسترجع الغاصب ما اداه بدلا عنه
 واذا كان المغصوب مما جرت العادة باجارته لزم الغاصب اجرة مثله مدة
 بقائه بيده استوفى المنافع او تركها تذهب (فصل وتصرفات الغاصب
 الحكيمية) اى التى لها حكم من صحة وفساد كالخج والطهارة ونحوها
 والبيع والاجارة والنكاح ونحوها (باطالة) لعدم اذن المالك وان اتجر
 بالمغصوب فالرجح للمالك (والقول فى قيمة التالف) قول الغاصب لانه غارم
 (او قدره) اى قدر المغصوب (او صفته) بان قال غصبتى عبدا كاتبيا
 وقال الغاصب لم يكن كاتبيا (فقوله) اى قول الغاصب لما تقدم (و) القول
 (فى رده او تعييه) بان قال الغاصب كانت فيه اصبع زائدة او نحوها
 وانكره مالكة (فقوله ربه) لان الاصل عدم الرد والعيب وان شهدت
 البيعة ان المغصوب كان معيبا وقال الغاصب كان معيبا وقت غصبه وقال المالك تعيب
 عندك قدم قول الغاصب لانه غارم (وان جهل) الغاصب (ربه) اى رب المغصوب
 سلمه الى الحاكم فبرى من عهده ويلازمه تسلمه او (تصدق به عنه مضمونا)
 اى بنية ضمانه ان جاء ربه فاذا تصدق به كان ثوابه لربه وسقط عنه اثم
 الغصب وكذا حكم رهن ووديعة ونحوها اذا جهل ربهها وليس لمن هب
 عنده اخذ شئ منها ولو كان فقيرا (ومن اتلف) لغيره مالا (محترما) بغير
 اذن ربه ضمنه لانه فوته عليه (او فتح قفصا) عن طائر فطار ضمنه (او)
 فتح (بابا) ففزع ما كان مغلقا عليه بسببه (او حل وكاء) زق مايع او جامد
 فاذا بته الشمس او القته ريح فاندفق ضمنه (او) حل (رباطا) عن فرس
 (او) حل (قيذا) عن مقيد (فذهب ما فيه او اتلف) ما فيه (شيا
 ونحوه) اى نحو ما ذكر (ضمنه) لانه تلف بسبب فعله (وان ربط دابة
 بطريق ضيق فعثر به انسان) او اتلفت شيئا (ضمن) لتعديده بالربط ومثله

لو ترك في الطريق طينا او خشبة او حجراً او كيس دراهم او اسند خشبة الى حايط (ك) ما يضمن مقتى الكلب العقور لمن دخل بيته باذنه او عقره خارج منزله (لانه متعدد باقتناه فان دخل منزله بغير اذنه لم يضمنه لانه متعدد بالدخول وان اتلف العقور شيئاً بغير العقر كما لو ولغ او بال في اناء انسان فلا ضمان لان هذا لا يختص بالعقور وحكم اسد ونمر وذئب وهم تاكل الطيور وتقلب القدور في العادة حكم كلب عقور وله قتل هر ياكل لحماً ونحوه كالفواسق وان حفر في فناءه بئراً لنفسه ضمن ما تلف بها وان حفرها لنفع المسلمين بلا ضرر في سابلة لم يضمن ما تلف بها لانه محسن وان مال حايطه ولم يهدمه حتى اتلف شيئاً لم يضمنه لان الميل حادث والسقوط بغير فعله (وما اتلفت البهيمة من الزرع) والشجر وغيرها (ليلا ضمنه صاحبها وعكسه النهار) لما روى مالك عن الزهري عن حزام بن سعد ان ناقة للبراء دخلت حايط قوم فافسدت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت بالليل فهو مضمون عليهم (الا ان ترسل) نهارة (بقرب ما تتلفه عادة) فيضمن مرساها لتفريطه واذا طرد دابة من زرعه لم يضمن الا ان يدخلها مزرعة غيره فاذا اتصلت المزارع صبر ليرجع على ربه ولو قدر ان يخرجها وله منصرف غير المزارع فتركها فهدر (وان كانت) البهيمة (بيد راكب او قائد او سائق ضمن جنايتها بمقدمها) كيدها وفها (لا) ما جنت (بموخرها) كرجلها لما روى سعيد مرفوعاً الرجل جبار وفي رواية ابي هريرة رجل العجما جبار ولو كان السبب من غيرهم كخنس وتنخير ضمن فاعله فلو ركبها اثنان فالضمان على المتصرف منهما (وباقى جناياتها هدر) اذا لم يكن يد احد عليها لقوله عليه السلام العجما جبار اي هدر الا الضارية والجوارح وشبهها (كقتل الصائل عليه) من ادمى او غيره ان لم يندفع الا بالقتل فاذا قتله لم يضمنه لان قتلهم بدفع جائز لما فيه من صيانة النفس (وككسر مرمار) او غيره من الات للهو (وصليب وانية ذهب وفضة وانية خمر غير محترمة) لما روى احمد عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ياخذ مديّة ثم خرج الى اسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد جلبت من الشام فشقت بحضرته وامر اصحابه بذلك ولا يضمن كتابا فيه احاديث ردية ولا حلياً محرماً على رجال اذا لم يصلح للنساء

باب الشفعة ^م باسكان الفاء من الشفع وهو الزوج لان الشفيع بالشفعة يضم المبيع الى ملكه الذي كان منفرداً (وهي استحقاق) الشريك (انتزاع حصة شريكه ممن انتقلت اليه بعوض مالى) كالبيع والصلح والهبة بمعناه فياخذ الشفيع نصيب البايع (بثمنه الذى اتقر عليه العقد) لما روى احمد والبخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرف الطرق فلا شفعة (فان انتقل) نصيب الشريك (بغير عوض) كالارث والهبة بغير ثواب والوصية (او كان عوضه) غير مالى بان جعل (صدقا او خلعاً او صلحا عن دم عمد فلا شفعة) لانه مملوك بغير مال اشبه الارث ولان الخبر ورد في البيع وهذه ليست في معناه ويحرم التحيل لاسقاطها قال الامام لا يجوز شئ من الحيل في ابطالها ولا ابطال حق مسلم واستدل الاصحاب بما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فقتلوا محارم الله بادنى الحيل (وتثبت) الشفعة (لشريك في ارض تجب قسمتها) فلا شفعة في منقول كسيف ونحوه لانه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص ولا فيما لا تجب قسمته كحمام ودور صغيرة ونحوها لقوله عليه السلام لا شفعة في فناء ولا طريق ولا منقبة رواه ابو عبيد في الغريب والمنقبة طريق ضيق بين دارين لا يمكن ان يسلكه احد ويتبينها اي الارض (الغراس والبناء) فثبت الشفعة فيهما تبعا للارض اذا بيعا معها لا ان ابيعا منفردين (لا الثرة والزرع) اذا بيعا مع الارض فلا يؤخذان بالشفعة لان ذلك لا يدخل في البيع فلا يدخل في الشفعة كقماش الدار فلا شفعة لجار (لحديث جابر السابق) وهى (اي الشفعة) على الفور وقت علمه فان لم يطلبها اذن اي وقت علم الشفيع بالبيع (بلا عذر بطلت) لقوله عليه السلام الشفعة لمن واثبها وفي رواية الشفعة كل العقار رواه ابن ماجه فان لم يعلم بالبيع فهو على شفيعه ولو مضى سنون وكذا لو اخر اعذر بان علم ليلا فاحذر الى الصباح او حاجة اكل او شرب او طهارة او اغلاق باب او خروج من حمام او لبائى بالصلاة وسننها وان علم وهو غائب اشهد على الطلب بها ان قدر (وان قال) الشفيع (للمشترى بعنى ما اشتريت) او صاحبه (سقطت الموات الفور) (او كذب العدل) الخبر له بالبيع سقطت لتراخي عن الاخذ بلا عذر فان كذب فاسقاً لم تسقط لانه لم يعلم الحال على وجهه (او

(طالب) الشفيع (اخذ البعض) أى بعض الحصة المبيعة (سقطت) شفيعته لأن فيه اضراراً بالمشتري بتبعض الصفقة عليه والضرر لا يزال مثله ولا تسقط الشفعة ان عمل الشفيع دلالاً بينهما او توكل لاحدهما او استقطها قبل البيع (والشفعة) شريكين (اثنين بقدر حقيهما) لانها حق يستناد بسبب الملك فكانت على قدر الاملاك فدار بين ثلاثة نصف وثلاث وسدس فباع رب الثلث فالمسئلة من ستة والثلث يقسم على اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد (فان عفى احدهما) أى احد الشفيعين (اخذ الآخر الكل او ترك) الكل لأن فى اخذ البعض اضراراً بالمشتري ولو وهبها لشريكه او غيره لم يصح وان كان احدهما غائباً فليس للحاضر ان يأخذ الا الكل او يترك فان اخذ الكل ثم حضر النائب قاسمه (وان اشترى اثنان حق واحد) فللشفيع اخذ حق احدهما لأن المتقدم مع اثنين بمنزلة عقدين (او عكسه) بان اشترى واحد حق اثنين صفقة فللشفيع اخذ احدهما لأن تعدد البائع كتعدد المشتري (او اشترى واحد شقين) بكسر الشين أى حصتين (من ارضين صفقة واحدة فللشفيع اخذ احدهما) لأن الضرر قد يلحقه بارض دون ارض (وان باع شقاً وسيفاً) فى عقد واحد فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن لأنه تجب فيه الشفعة اذا بيع منفرداً فكذا اذا بيع مع غيره (او تلب بعض المبيع فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن) لأنه تمذر اخذ الكل فجاز له اخذ الباقي كما لو اتلفه ادمى فلو اشترى داراً بالثمن تساوى الفين فباع بابها او هدمها فبقيت بالثمن اخذها الشفيع بخمسماية (ولا شفعة بشركة وقف) لأنه لا يؤخذ بالشفعة فلا تجب به ولأن مستحقة غير تام الملك (ولا) شفعة ايضا (غير ملك) للرقبة (سابق) بان كان شريكاً فى المنفعة كالموصى له بها او ملك الشريكان داراً صفقة واحدة فلا شفعة لاحدهما على الآخر لعدم الضرر (ولا) شفعة (لكافر على مسلم) لأن الاسلام يعلم ولا يعلم مؤلف فصل وان تصرف مشتريه بمكة أى مشتري شقص ثبتت فيه الشفعة (بوقفه او هبته او رهنه) او صدقة به (لا بوعية سقطت الشفعة) لما فيه من الاضرار بالموقوف عليه والموهوب له ونحوه لأنه ملكه بغير عوض ولا تسقط الشفعة بمجرد الوصية به قبل قبول الموصى له بعد موت

الموصى لعدم لزوم الوصية (و) ان تصرف المشتري فيه (ببيع فله) أى للشفيع (اخذه باحد البيمين) لأن سبب الشفعة الشراء وقد وجد فى كل منهما ولأنه شفيع فى العقدين فان اخذ بالاول رجع الثانى على بائعه بما دفع له لأن العوض لم يسلم له وان اجره فللشفيع اخذه وتشفع به الاجارة هذا كله ان كان التصرف قبل الطلب لأنه ملك المشتري وثبوت حق التملك للشفيع لا يمنع من تصرفه واما تصرفه بعد الطلب فباطل لأنه ملك الشفيع اذا (والمشتري الثالثة) الحاصلة قبل الاخذ (و) له ايضا (التما المنفصل) لأنه من ملكه والخراج بالضممان (و) له ايضا (الزرع واثرة الظاهرة) أى الموهبة لأنه ملكه ويبقى الى الحصاد والجذاذ لأن ضرره لا يبقى ولا اجرة عليه وعلم منه ان التما المتصل كالشجر اذا كبر والطلع اذا لم يوبر يتبع فى الاخذ بالشفعة كالرد بالغيب (فان بنى) المشتري (او غرس) فى حال يعذر فيه الشريك بالتأخير بان قاسم المشتري وكيل الشفيع او رفع الامر للحاكم فقاومه او قاسم الشفيع لاظهاره زيادة فى الثمن ونحوه ثم غرس او بنى (فللشفيع تملكه بتيته) دفعا للضرر فتقوم الارض مغروسة او مبنية ثم تقوم خالية منهما فما بينهما فهو قيمة الغراس والبناء (و) للشفيع قلعه وبغرم نقصه (أى ما نقص من قيمته بالقلع لزوال الضرر به فان ابى فلا شفعة (ولربه) أى رب الغراس او البناء (اخذه) ولو اختار الشفيع تملكه بتيته (بلا ضرر) يلحق الارض باخذه وكذا مع ضرر كما فى المنتهى وغيره لأنه ملكه والضرر لا يزال بالضرر (وان مات الشفيع قبل الطلب بطالت) الشفعة لأنه نوع خيار للتملك اشبه خيار القبول (و) ان مات (بعده) أى بعد الطلب ثبتت (لو ارثه) لأن الحق قد تقرر بالطلب ولذلك لا تسقط بتأخير الاخذ بعده (وياخذ) الشفيع الشقص (بكل الثمن) الذى استقر عليه المقدم لحديث جابر فهو احق به بالثمن رواه ابو اسحق الجوزجاني فى المترجم (فان عجز عن) الثمن او (بعضه سقطت شفيعته) لأن فى اخذه بدون دفع كل الثمن اضراراً بالمشتري والضرر لا يزال بالضرر وان احضر رهنا او كفيلاً لم يلزم المشتري قبوله وكذا لا يلزمه قبول عوض عن الثمن والمشتري حبسه على ثمنه قاله فى الترغيب وغيره لأن الشفعة قهرى والبيع عن رضا ويهمل ان تعذر فى الحال ثلاثة ايام (و) الثمن (الموجل

(ياخذ) الشفيع (الملى به) لان الشفيع يستحق الاخذ بقدر الثمن وصفته والتاويل من صفته (وضده) اى ضد الملى وهو المعسر ياخذ اذا كان الثمن مؤجلا (بكفيل ملى) دفعا للضرر وان لم يعلم الشفيع حتى حل فهو كالحال (ويقبل فى الخلف) فى قدر الثمن (مع عدم اليقينة) لو احدى منهما (قول المشتري) مع يمينه لانه العاقد فهو اعلم بالثمن والشفيع ليس بغارم لانه لا شئ عليه وانما يريد قللك الشقص بثمنه بخلاف الغاصب ونحوه (فان قال) المشتري (اشتريته بالف اخذه الشفيع به) اى بالالف (ولو اثبت البائع) ان البيع (باكثر) من الف مواخذة للمشتري باقراره فان قال غلطت او كذبت او نسيت لم يقبل لانه رجوع عن اقراره ومن ادعى على انسان شفعة فى شقص فقال ليس لك ملك فى شركتى فعلى الشفيع اقامة اليقينة بالشركة ولا يكتفى بمجرد وضع اليد (وان اقر البائع بالبيع) فى الشقص المشفوع (وانكر المشتري) شراءه (وجبت) الشفعة لان البائع اقر بمحقين حق للشفيع وحق للمشتري (فاذا سقط حقه بانكاره ثبت حق الاخر فيقبض الشفيع من البائع ويسلم اليه الثمن ويكون درك الشفيع على البائع وليس له ولا للشفيع محاكمة المشتري وعهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع) فى غير الصورة الاخيرة فاذا ظهر الشقص مستحقا او معييا رجع الشفيع على المشتري بالثمن او بارش العيب ثم يرجع المشتري على البائع فان ابى المشتري قبض المبيع اجبره الحاكم ولا شفعة فى بيع خيار قبل انقضاءه ولا فى ارض السواد ومهر والشام لان عمر وقفها الا ان يحكم ببيعها حاكم او يفصله الامام او نائبه لانه مختلف فيه وحكم الحاكم ينفذ فيه (باب الوديعة) من ودع الشئ اذا تركه لانها متروكة عند المودع والايداع توكيل فى الحفظ تبرعا والاستيداع توكل فيه كذلك ويعتبر لها ما يعتبر فى وكالة ويستحب قبولها لمن علم انه ثقة قادر على حفظها ويكره لغيره الا برضى ربه (و) (اذا تلفت) الوديعة (من بين ماله ولم يتعد ولم يفرط لم يضمن) لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع وديعة فلا ضمان عليه رواد ابن ماجة وسواء ذهب معها شئ من ماله اولا (ويلزمه) اى المودع (حفظها فى حرز مثلها) عرفا كما يحفظ ماله لانه تعالى امر بادائها ولا يمكن ذلك الا

بالحفظ قال فى الرعاية من استودع شيئا حفظه فى حرز مثله عاجلا مع القدرة والا ضمن (فان عينه) اى الحرز (صاحبها فاحرزها بدونه ضمن) سواء ردها اليه اولا لمخالفته له فى حفظ ماله (و) ان احرزها (بمثله او احرزها) فوفقه (فلا) ضمان عليه لان تقييده بهذا الحرز يقتضى ما هو مثله فما فوفقه من باب اولى (وان قطع العلف عن الدابة) المودعة (بغير قول صاحبها ضمن) لان العلف من كمال الحفظ بل هو الحفظ بعينه لان العرف يقتضى علفها وسقيها فكانه مأمور به عرفا وان نهى المالك عن علفها لم يضمن لاذنه فى اتلافها اشبه ماله امره بقتلها لكن ياتى بترك علفها اذا حرمة الحيوان (وان عين جيبه) بان قال احفظها فى جيبك (فتركها فى كمه او يده ضمن) لان الجيب احرز وربما نسي فسقط ما فى كمه او يده (وعكسه بعكسه) فاذا قال اتركها فى كمك او يدك فتركها فى جيبه لم يضمن لانه احرز وان قال اتركها فى يدك فتركها فى كمه او بالعكس او قال اتركها فى بيتك فشدها فى ثيابه واخرجها ضمن لان البيت احرز (وان دفعها الى من يحفظ ماله) عادة كزوجته وعبد (او) ردها لمن يحفظ (مال ربه لم يضمن) لجريان العادة به ويصدق فى دعوى التلف والرد كالمودع (وعكسه الاجنبى والحاكم) بلا عذر فيضمن المودع بدفعها اليهما لانه ليس له ان يودع من غير عذر (ولا يطالبان) اى الحاكم والاجنبى بالوديعة اذا تلفت عندهما بلا تفريط (ان جهلا) جزم به فى الوجيز لان المودع ضمن بنفس الدفع والا عراض عن الحفظ فلا يجب على الثانى ضمان لان دفعا واحدا لا يوجب ضمانين وقال القاضى له ذلك فلذلك مطالبة من شاء منهما ويستقر الضمان على الثانى ان علم والا فعلى الاول وجزم بمجانة فى المنتهى (وان حدث خوف او حدث للمودع) سفر ردها على ربه (او وكيله فيها لان فى ذلك تخليصا له من دركها فان دفعها للحاكم اذن ضمن لانه لا ولاية له على الحاضر (فان غاب) ربه (حملها) المودع (معه) فى السفر سواء كان لضرورة اولا (ان كان احرز) ولم ينه عنه لانه لا قصد الحفظ وهو موجود هنا وله مانع نية الرجوع قاله القاضى (والا) يكن السفر احفظ لها او كان نهى عنه دفعها الى الحاكم لان فى السفر بها غررا لانه عرضة

لأنه وبغيره والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فإن أودعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لأنه لا ولاية له فإن تعذر حاكم أهل (أودعها ثقة) لنفعه عليه السلام لما أراد أن يهاجر أودع الودائع التي كانت عنده لام ابن رضى الله عنها ولأنه موضع حاجة وكذا حكم من حضره الموت (ومن) تعدى في الوديعة بأن (أودع دابة فركبها لغير نفعها) أى علفها وسقيها (أو) أودع (ثوبا فلبسه) لغير خوف من عث أو نحوه (أو) أودع (دراهم فخرجها من محرز ثم ردها) إلى حرزها (أو رفع الختم) عن كيسها أو كانت مشدودة فزال الشد ضمن أخرج منها شيئا أولا لهتك الحرز (أو خلطها بغير متميز) كدراهم بدراهم وزيت بزيت في ماله أو غيره (فضاع الكل ضمن) الوديعة لتعديده وإن ضاع البعض ولم يدر أيهما ضاع ضمن أيضا وإن خلطها بمتميز كدراهم بدنانير لم يضمن وإن أخذ درهما من غير محرز ثم رده فضاع الكل ضمنه وحده وإن رد بدله غير متميز ضمن الجميع ومن أودعه صبي وديعة لم يبرأ إلا بردها لوليه ومن دفع لصبي ونحوه وديعة لم يضمنها مطلقا ولعبد ضمنها بالتلاف في رقبته فصل ويقبل قول المودع في ردها إلى ربها (أو من يحفظ ماله) (أو غيره بأذنه) بأن قال دفعتها لفلان بأذنك فانكر مالكها بالأذن أو الدفع قبل قول المودع كما لو ادعى ردها على مالكها (و) يقبل قوله أيضا في (تلفها وعدم التفريط) بيمينه لأنه أمين لكن إن ادعى التلف بظاهر كلف به بينة ثم قبل قوله في التلف وإن أخر ردها بعد طلبها بلا عذر ضمن ويمهل لأكل ونوم وهضم طعام بقدره وإن أصره بالدفع إلى وكيله فتمكن وابن ضمن ولو لم يطلبها وكيله (فإن قال لم تودعني ثم ثبت) الوديعة (بينة أو اقرار ثم ادعى ردها أو تلفا سابقين لم يحجوه لم يقبل) (ولو بينة) لأنه مكذب للينة وإن شهدت بأحدهما ولم تعين وقتا لم تسمع (بل) يقبل قوله بيمينه في الرد والتلف (في) ما إذا أجاب (قوله مالك عندي شيء ونحوه) كما لو أجاب بقوله لاحق لك قبل أو لا تستحق على شيئا (أو) ادعى الرد أو التلف (بعده) أى بعد جمحوده (بها) أى بالينة لأن قوله لا ينافي ما شهدت به الينة ولا يكذبها (وإن) مات المودع و (ادعى وارثه الرد منه) أى من وارث المودع لربها (أو من مورثه) وهو المودع (لم يقبل إلا بينة) لأن صاحبها لم

ياتنه عليها بخلاف المودع (وإن طلب أحد المورثين نصيبه من مكبل أو موروثين يتقسم) بلا ضرر (أخذه) أى أخذ نصيبه فيسلم إليه لأن قسمة مكنته بغير ضرر ولا غبن (والمودع والمشارب والمورثين والمستاجر) إذا غصبت العين منهم (مضاربة غصب العين) لأنهم مأمورون بحفظها وذلك منه وإن صادف سلطان أو أخذها منه قهرا لم يضمن قوله أبو الخطاب (باب أحياء الموات) بفتح الميم والواو (وهي) مشتقة من الموت وهو عدم الحياة واسطلاحا (الأرض المنفكة عن الاختصاصات ومالك معصوم) بخلاف الطرق والأقنية ومسبل المياه والاحتياجات ونحوها وما جرى عليه ملك معصوم بشرأ أو عطية أو غيرها فلا يملك شيء من ذلك بالأحيا (فمن أحيها) أى الأرض الموات (ملكها) حيث يورث برفعة من أحيها أرضا ميتة فهي له روى أحمد والترمذي والنسائي وعن عائشة روى مالك وأبو داود قال ابن عبد البر هو مستند صحيح متفق إجماع عند فقهاء المدينة وغيرهم (من مسلم وكافر) ذى مكلف وغيره المموم ما تقدم لكن على الذمى خراج ما أحي من موات عبوة (بأذن الإمام) فى الأحيا (وعنده) المموم الحديث ولأنها عين مباحة فلا يفتقر ملكها إلى إذن (فى دار الإسلام وغيرها) جميع البلاد سواء فى ذلك (والعروة) كالأرض مصر والشام والعراق (وغيرها) كما أسلفنا عليه أو سؤلوا عليه إلا ما أحياه مسلم من أرض كافر سؤلوا على أنها لهم ولما أخرج (ويملك بالأحيا ما قرب من عامر إن لم يتعلق بيمينه) المموم ما تقدم واستقنا المانع لأن الملقى بمصاحبه كقبرته وملقى كناسه ونحوها لم يملك وكذا موات الحرم وعمرات لا يملك بالأحيا وإذا وقع فى الطريق وقت الاستبراء نزاع فالحيا سنة الذرع ولا تغير بعد وضعها ولا يملك معدن خاص كالحجر والفضة والذهب والفضة وليس للإمام اقتطاعه وما نصب عنه الماء من الجرارى ينجى بالبناء لأنه يرد الماء إلى الجانب الآخر فيضرب بأهله وينقطع به نحو ذرع (ومن أخذ مواتا) بأن أدار حوله حائطا منيعا بما جرت العادة به فقد أحياه سواء أرادها للبناء أو غيره لقوله عليه السلام من أحاط حائطا على أرض فهي له روى أحمد وأبو داود عن جابر (أو حفر بئرا فوصل إلى الماء) فقد أحياه (أو أجراه) أى الماء (إليه) أى إلى الموات (من عين ونحوها أو حيسه) أى الماء (عنه) أى عن الموات إذا كان لا يزرع منه (يزرع

(فقد احياء) لان نفع الارض بذلك أكثر من الحايط ولا احياء بحرث وزرع (ويملك) المحي (حريم البئر العادية) بتشديد الياء اى القديمة منسوبة الى عاد ولم يرد عادا بعينها (خمسين ذراعا من كل جانب) اذا كانت انطمت وذهب ماؤها فجدد حفرها وعمارتها او انقطع ماؤها فاستخرجها (وحريم البديعة) المحدث (نصفها) خمسة وعشرون ذراعا لما روى ابو عبيد في الاموال عن سعيد بن المسيب قال السنة في حريم القليب العادى خمسون ذراعا والبدي خمسة وعشرون ذراعا وروى الحلال والدارقطنى نحوه مرفوعا وحريم شجرة قدر مد اغصانها وحريم دار من موات حولها مطرح تراب وكناسة وثلج وماء ميزاب ولا حريم لدار مخوفة بملك ويتصرف كل منهم بحسب العادة ومن تتجبر مواتا بان ادار حوله احجارا ونحوها لم يملكه وهو احق به ووارثه من بعده وليس له بيعه (وللإمام اقطاع موات لمن يحويه) لانه عليه السلام اقطع بلال بن الحرث العقيق (ولا يملكه) بالاقطاع بل هو احق من غيره فاذا احياء ملكه وللإمام ايضا اقطاع غير موات تملكها وانتفاعا للمصلحة (و) له (اقطاع الجلوس) للبيع والشرا (فى الطرق الواسعة) ورحبة مسجد غير محوطة (ما لم يضر بالناس) لانه ليس للإمام ان ياذن فيما لا مصلحة فيه فضلا عما فيه مضرة (ويكون) المقطع (احق بجلوسها) ولا يزول حقه بنقل متاعه منها لانه قد استحق باقطاع الإمام وله التظليل على نفسه بما ليس ببناء بلا ضرر ويسمى هذا اقطاع ارفاق (ومن غير اقطاع) للطرق الواسعة والرحبة غير المحوطة الحق (لمن سبق بالجلوس ما بقى قاشه فيها وان طال) جزم به فى الوجيز لانه سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فلم يمنع فاذا نقل متاعه كان لغيره الجلوس وفى المنتهى وغيره فان اطاله ازيل لانه يصير كالمالك (وان سبق اثنان) فأكثر اليها وضائق (اقتربا) لانهما استويا فى السبق والقرعة مميزة ومن سبق الى مباح من صيد او حطب او معدن ونحوه فهو احق به وان سبق اليه اثنان قسم بينهما (ولمن فى اعلا الماء المباح) كماء مطر (السقى وحبس الماء الى ان يصل الى كعبه ثم يرسله الى من يليه) فيعمل كذلك وهلم جرا فان لم يفضل عن الاول او من بعده شئ فلا شئ للاخر لقوله عليه السلام اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر متفق عليه وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال نظرنا الى قول النبي

صلى الله عليه وسلم ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر فكان ذلك الى الكمين فان كان الماء مملوكا قسم بين الملاك بقدر النفقة والعمل وتصرف كل واحد فى حصته بما شاء (وللإمام دون غيره حى مرعى) اى ان يمنع الناس من مرعى (لدواب المسلمين) التى يقوم بحفظها كخيل الجهاد والصدقة (ما لم يضرهم) بالتضييق عليهم لما روى عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم حى البقيع لحيل المسلمين رواه ابو عبيد وما حماه النبي صلى الله عليه وسلم ليس لاحد نقضه وما حماه غيره من الائمة يجوز نقضه ولا يجوز لاحد ان ياخذ من ارباب الدواب عوضا عن مرعى موات او حى لانه عليه السلام شرك الداس فيه ومن جلس فى نحو جامع لفتوى او اقراء فهو احق بمكانه مادام فيه او غاب لعذر وعاد قريبا ومن سبق الى رباط او نزل فقيه بمدرسة او صوفى بخانقاة لم يبطل حقه بخروجه منه لحاجة من باب الجمالة . بتثليث الحيم قاله ابن مالك قال ابن فارس الجمل والجمالة والجعية ما يعطاه الانسان على امر يفعله (وهى) اصطلاحا (ان يعمل) جائز التصرف (شيئا) متولا (معلوما لمن يعمل له عملا معلوما) كرد عبده من محل كذا او بنا حائط كذا (او) عملا (شهولا مدة معلومة) كشهر كذا (او) مدة (مجهولة) فلا يشترط العلم بالعمل ولا المدة ويجوز الجمع بينهما هنا بخلاف الاجارة ولا تعيين العامل للحاجة ويقوم العمل مقام القبول لانه يدل عليه كالكالة ودليلها قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وحديث اللديغ والعمل الذى يؤخذ الجمل عليه (كرد عبدا ولقطة) فان كانت فى يده فحمل له مالكتها جملا ليردها لم يجز له اخذه (و) كرخياطة وبنا حائط (وسائر ما يستاجر عليه من الاعمال) فلن فعله بعد علمه بقوله (اى بقول صاحب العمل من فعل كذا فله كذا) (استحقه) لان العقد استقر تمام العمل (والجماعة) اذا عملوه (يقتسمونه) بالسوية لانهم اشتركوا فى العمل الذى يستحق به العوض فاشتركوا فيه (و) ان يملكه الجمل (فى اثنائه) اى اثناء العمل (ياخذ قسط تمامه) لان ما فعله قبل بلوغ الخبر غير مأذون فيه فلم يستحق به عوضا وان لم يبلغه الا بعد العمل لم يستحق شيئا لذلك (و) الجمالة عقد جائز (لكل) منهما (فسخها) كالمضاربة (ف) متى كان الفسخ (من العامل) قبل تمام العمل فانه (لا يستحق شيئا) لانه اسقط حق نفسه حيث لم يأت بما شرط عليه (و) ان كان الفسخ (من الجاعل بعد الشروع) فى العمل

(للعامل اجرة) مثله (عمله) لانه عمله يعوض لم يسلم له وقبل التسرع في العمل الاشياء للعامل وان زاد او نقص قبل التسرع في العمل جز لانها عقد جائز (ومع الاختلاف في اسمه) اي اصل العمل (او قدره قبل قول الجاعل) لانه منكر والاصل براءة ذمته (ومن رد الفعلة او ضالة او عمل غيره عملا غير سهل) ولا اذن (لم يستحق عوضا) لانه بذلك منعه من غير عوض فلم يستحقه ولا يلا يلزم الانسان ما لم يقرمه (الا) في تخلص متاع غيره من هلكة فله اجرة المثل ترغيبا والا (مستاريا) او اتي غسر درهما عن رد الايق (من الغسر او خارجه روى عن عمر وعلى وابن مسعود لقول ابن ابي مليكة وعمر بن دينار ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في رد الايق اذا جاء به من طريق الحرم دينارا (ويرجع) رد الايق (بثقلته ايضا) لانه ما دون في الاتفاق مسرعا لحرمه النفس ومعه ان لم ينو التبرع ولو ضرب منه في الطريق وان مات السيد رجع في تركته وعلم منه جواز اخذ الايق لمن وجدته وهو امانة يده ومن ادماه ففسده المبد اخذه فان لم يجد سيده دفعه الى الامام او نائبه ليحفظه لصاحبه وله بيعه الحظية ولا يملكه منقطة بالتسريف كقنوات الابل وان باعه ففاسد في باب النقطة بكم يضم اللام ونحو القاف ويقال لقنطة بضم اللام والنقطة بفتح اللام والقاف (وهي مال او شخص حال عن ربه) قال بعضهم وهي مختصة بشي الحيوان ويسمى ضالة (و) يعتبر فيها بغير امره ان تتبعه عمة اوساط الناس) بان يمشون في طلبه (فالما الرقيق والسوط) وهو الذي يضرب به وفي شرح الهندب هو فوق القنطير ودون العصا (ونحوها) كشع النمل (فيك) بالانقضاء (بلا تعريف) ويباح الانتفاع به لما روى جابر قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والحبل يلتقطه الرجل يتمتع به رواده ابو داود وكذا اثمرة والحرقمة وما لا يخطر له ولا يلزمه دفعه يده (وما امتنع من سبع صغير) ككبي وبرد الماء (كشور وجمل ونحوها) كالفضال والحير والظبا والطيور والقهود ويقال لها الضوايا والهوامي والهوامل (حرم اخذه) لقوله عليه السلام لما سئل عن ضالة الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها رباها متفق عليه وقال عمر من اخذ الضالة فهو ضال اي

مخطي قال اخذها ضلتها وكذا نحو حمر طاحون وحطب كبير (وله القنطير غير ذلك) اي غير ما تقدم من التسوال ونحوها (من حيوان) كغنم وفصيلان وعجاجيل وافلا (وبغيره) ككائن وميتع (ان امن نفسه على ذلك) وقوى على تعريفها حديث زيد بن خالد الجهني قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقعة الذهب والورق فقال اعرف وكادها وعنادها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستغنى عنها وانكثرت عندك فان جاء طائها يوما من الدهر فادفنها اليه وسأله عن الشاة فقال اخذها فانها هي لك او لاخيك او لغيرك متفق عليه مختصرا والافضل تركها روى عن ابن عباس وابن عمر (والا) يامن نفسه عليها (فهو كغاصب) فليس له اخذها لما فيه من تضيق مال غيره واستحباب ان تملك فرط او لم يفرط ولا يملكها وان عرفها ومن اخذها ثم ردها الى موقوفها او فرط فيها صحتها ونحوها في الشاة ونحوها بين ذبحها وعليه القيمة او بينها ويحفظ غنما او ينفق عليها من ماله بنية الرجوع وما ينفي فسادها له بيده وحفظ ثمة او اكله بغيره او تحريف ما يمكن تحريفه (ويعرف السبيع) وجوبا لحديث زيد السابق منها (في جميع الناس) كلاسواق وابواب المساجد في اوقات العداوات لان الماسود اشاعة ذكرها واظهارها ليعلم عليها صاحبها (غير المساجد) فلا تعرف فيها (حولا) كما روى عن عمر وعلى وابن عباس غيب الانقضاء لان صاحبها يملكها اذا كل يوم اسبوعا ثم عرفها واجرة الشاة على النقط (ويملك بسمه) اي به التعريف (حكما) اي من غير اختيار كالحيوان غيبا كن لو شيدا لمعوم ماسبق ولا يملكها بدون تعريف (لكن لا يتصرف فيها قبل معرفة صفاتها) اي حتى يعرف وملكها ووكاها وقدرها وملكها وملكها واستحب ذلك عند وجدتها والاشهاد عليها (كفي جاء طائها فوضفها ثم دفعها اليه) بلا ينة ولا بين وان لم يملك على ثلثة صدقة حديث زيد وفيه فان جاء صاحبها فعرف غنماها وعددها ووكاها فاعطها اياه والا فهي لك رواء مسلم والبخاري تلقها وتقتضيها بعد الحول مسافرا لا قبله ان يفرط (والسفيه والسبي يعرف القنطير واليهما) لقيامه مقامهما ويلزمه اخذها منها قال تركها في يدك فقلت ضلتها فان لم تعرف فهي لها وان وجدتها عبد عدل فليس له اخذها منه وتركها معه يعرفها

فان لم يامن سيده عليها سترها عنه وسلمها الحاكم ثم يدفعها الى سيده بشرط الضمان والمكاتب كالحرق ومن بعضه حر فبي بينه وبين سيده (ومن ترك حيواناً) لأعبداً او متاعاً (بفلاة لا تقطاعه اى عجز ربه عنه ملكه اخذه) بخلاف عبد ومتاع وكذا ما يلحق فى البحر خوفاً من غرق فيملكه اخذه وان انكسرت سفينة فاستخرج به قوم فهو لربه وعليه اجرة المثل (ومن اخذ نعله ونحوه) من متاعه (ووجد موضعه غيره فاقطعه) وياخذ حقه منه بعد تعريفه واذا وجد غنيرة على الساحل فهو له ^{بم} باب اللقيط ^{بم} بمعنى ملقوطة (وهو) اصطلاحاً (طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نبذ) اى طرح فى شارع او غيره (او ضل) و (اخذه فرض كفاية) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ويسن الاشهاد عليه (وهو حر) فى جميع الاحكام لان الحرية هى الاصل والرق عارض (وما وجد معه) من فراش تحته او ثياب فوقه او مال فى جيبه (او تحته ظاهراً او مدفوناً طرماً او متصلاً به حيوان وغيره) مشدود بثيابه (او) مطروحاً (قريباً منه ف) هو (له) عملاً بالظاهر ولان له يداً صحيحة كالبالغ (وينفق عليه منه) ملتقطه بالمعروف لولايتة عليه (والا) يكن معه شئ (فن بيت المال) لقول عمر رضى الله عنه اذهب فهو حر ولك ولاؤك وعائنا نفقته وفى لفظ وعائنا رضاعه ولا يجب على الملتقط فان تمذر الاتفاق من بيت المال فعلى من علم حاله من المسلمين فان تركوه اثموا (وهو مسلم) اذا وجد فى دار الاسلام وان كان فيها اهل ذمة تقليباً للاسلام والدار وان وجد فى بلد كفار لا مسلم فيها فكفار تبعاً للدار (وحضائته لواجده الامين) لان عمر اقر اللقيط فى يد ابى جيلة حين قال له عريفة انه رجل صالح (وينفق عليه) مما وجد معه من نقد او غيره (بغير اذن حاكم) لانه وليه وان كان فاسقاً او رقيقاً او كافراً واللقيط مسلم او بدوي ينتقل فى المواضع او وجده فى الحضر فاراد نقله الى البادية لم يقر بيده (وميراثه وديته) كدية حر (لبيت المال) ان لم يخلف وارثاً كغير اللقيط ولا ولاء عليه لحديث انا الولاء لمن اعتق (ووليه فى) القتل (العمد) العدوان (الامام) يتخير بين القصاص والدية (لبيت المال لانه ولي من لاولى له وان قطع طرفه عمداً انتظر بلوغه

ورشده ليقترض او يعفو وان ادعى انسان انه مملوكه ولم يكن بيده لم يقبل الا بينة تشهد ان امته ولدته فى ملكه ونحوه (وان اقر رجل او امرأة) ولو (ذات زوج مسلم او كافر انه ولده لحق به) لان الاقرار به محض مصلحة للطفل لاتصال نسبه ولا منشرة على غيره فيه وشرطه ان ينفرد بدعوته وان يمكن كونه منه حراً كان او عبداً و اذا ادعته المرأة لم يلحق بزوجها كعكسه (ولو بعد موت اللقيط) فيلحقه وان لم يكن له ثوم او ولد احتياطاً للنسب (ولا يتبع) اللقيط (الكافر) المدعى انه ولده (فى دينه) الا ان يقيم بينة تشهد انه ولد على فراشه لان اللقيط محكوم باسلامه بظاهر الدار فلا يقبل قول الكافر فى كفره بغير بينة وكذا لا يتبع رقيقاً فى رقه : وان اعترف اللقيط (بالرق مع سبق مناف) للرق من بيع ونحوه او عدم سبقه لم يقبل لانه يبطل حق الله من الحرية المحكوم بها سواء اقر ابتداء لانسان او جواباً بالدعوى عليه (او قال) اللقيط بعد بلوغه (انه كافر لم يقبل منه) لانه محكوم باسلامه ويستتاب فان تاب والا قتل (وان ادعاء جماعة قدم ذوالبينة) مسلماً او كافراً حراً او عبداً لانها تظهر الحق وتبينه (والا) يكن لهم بينة او تعارضت عرض منهم على القافة (فن الحقته القافة به) لحقه لقضاء عمر به بحضرة الصحابة رضى الله عنهم وان الحقته باثنين فاكثر لحق بهم وان الحقته بكافر او امة لم يحكم بكفره ولا رقه ولا يلحق باكثر من ام والقافة قوم يعرفون الانساب بالشبه ولا يختص ذلك بقبيلة معينة ويكفى واحد وشرطه ان يكون ذكراً عدلاً مجرباً فى الاصابة ويكفى مجرد خبره وكذا ان وطئ اثنان امرأة بشبهة فى طهر واحد واتت بولد يمكن ان يكون منهما

كتاب الوقف

يقال وقف الشئ وحبسه واحبسه وسببه بمعنى واحد ووقفه لغة شاذة وهو مما اختص به المسلمون ومن القرب المسندوب اليها (وهو تحميس الاصل وتسجيل المنفعة) على بر او قرينة والمراد بالاصل مال يمكن الاتناع به مع بقاء عينه وشرطه ان يكون الواقف جازئ التصرف (وليصح) الوقف (بالقول وبالفعل الدال عليه) عرفاً (كمن جعل ارضه مسجداً واذن للناس

(في الصلاة فيه) او اذن فيه واقام (او) جبل ارضه (مقبرة وان)
 للناس (في الدفن فيها) او سفاية وشرعها لهم لان العرف جار بذاك
 وفيه دلالة على الوقف (وصريحه) أي صريح القول (وقتت وحاسبت
 وسببت) فتي أي بسينة منها صار وقفا من غير الضمان امر زائد (وكنايته
 تصدقت وحرمت وابتدت) لانه لم يثبت لها فيه عرف لغوي ولا شرعي
 (فتشترط البية مع الكناية او اقتران) الكناية (واحد الاقنط الحقة)
 الباقية من الصريح والكناية كتصدقت بكذا صدقة موقوفة او محبسة
 او مسبلة او محرمة او مؤبدة لان اللفظ يترشح بذلك لارادة الوقف
 (او) اقترانها (بحكم الوقف) كقولها تصدقت بكذا صدقة لاتباع
 ولا تورث (ويشترط فيه) اربعة شروط الاول (المنفعة) أي ان تكون
 العين ينتفع بها (دائما من عين) فلا يصح وقف شيء في الذمة كبعد
 ودار ولو وصفه كالهبة (ينتفع به مع بقاء عبثه كغفار وحيوان ونحوهما)
 من اثار وسلاح ولا يصح وقف المنفعة لخدمة عبد موصى له بها ولا عين
 لا يصح بيعها كبر وام ولد ولا مالا ينتفع به مع بقاء كطعام لا كل ولا يصح
 وقف المصحف والماء والاشاع (و) الشرط الثاني (ان يكون على بر)
 اذا كان على جهة عامة لان المقصود منه التقرب الى الله تعالى وانما لم
 يكن على بر لم يحصل المقصود (كالمساجد والقنطرة والمساكين) والستائات
 وكتب العلم (والاقارب من مسلم وذمي) لان التقرب الذمي موضع
 التقربة بدليل جواز الصدقة عليه ووقفت صنية رضى الله عنها على اخيها
 يهودى فصيح الوقف على كافر مدين (غير حرى او مرتد لا شاء الدولة
 لانها مقتولان عن قرب (و) غير) كنيسة وبيعة وبيت بار وصومعة
 فلا يصح الوقف عليها لانها يثبت للكفر والمسلم والذمي في ذلك سواء
 (و) غير (نسخ التورية والاشجيل وكتب زندقية) ويصح مضاة فلا يصح
 الوقف على ذلك لانه امانة على معصية وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم
 حين رأى مع عمر شربا استكتبه من التورية وقال اني شئت ان اكون الخياط
 لم ات بها بيضاء نقية ولو كان اخي موسى حيا ما وسعه الا اتباعي ولا يصح
 ايضا على قطاع الطريق والمنغاني او فقرا اهل الذمة او التنسوير على
 قبر او تضييره او على من يقيم عنده او يخدمه ولا وقف ستور لنبي الكعبة
 (وكذا الوصية) فلا يصح على من لا يصح الوقف عليه (و) كذا

(الوقف على نفسه (ه)) قال الامام لا اعرف الوقف الا ما اخرجه
 لله تعالى او في سبيله فان وقفه عليه حتى يموت فلا اصرفه لان الوقف
 اما تملك للرقبة او المنفعة ولا يجوز له ان يملك نفسه من نفسه ويصرف
 في الحال لمن بعده كمنقطع الابتدا فان وقف على غيره واستثنى
 كل الغلة او بعضها او الاكل منه مدة حياته او مدة معلومة صح الوقف
 والشرط كشرط عمر رضى الله عنه اكل الوالى منها وكان هو الوالى عليها
 وفعله جماعة من الصحابة والشرط الثالث ما اشار اليه بقوله (ويشترط في غير)
 الوقف على (المسجد ونحوه) كالرباط والقنطرة (ان يكون على معين يملك)
 ملكا ثابتا لان الوقف تملك فلا يصح على مجهول كرجل ومسجد ولا على
 احد هذين ولا على عبد ومكاتب و (لا) على (ملك) وجنى وميت
 (وحيوان وحمل) اصاله ولا على من سيولد ويصح على ولده ومن يولد له
 ويدخل الحمل والمعدوم تبعا الشرط الرابع ان يقف ناجزا فلا يصح موقفا
 ولا معلقا الا بموت واذا شرط ان يبيعه متى شاء او يهبه او يرجع فيه
 بطل الوقف والشرط قاله في الشرح (لا قبوله) أي قبول الوقف فلا
 يشترط ولو كان على معين (ولا اخراجه عن يده) لانه ازالة ملك يمنع
 البيع فلم يعتبر فيه ذلك كالتق وان وقف على عبده ثم المساكين صرف
 في الحال لهم وان وقف على جهة تنقطع كاولاده ولم يذكر ما لا اوقال
 هذا وقف ولم يعين جهة صح وصرف بعد اولاده لورثة الواقف نسبا على
 قدر ارثهم وقفوا عليهم لان الوقف مصرفه البر واقاربه اولى الناس ببره
 فان لم يكونوا فعلى المساكين **فصل** ويجب العمل بشرط الواقف **فصل** لان
 عمر رضى الله عنه وقف وقفا وشرط فيه شروطا ولو لم يجب اتباع شرطه
 لم يكن في اشتراطه فائدة (في جمع) بان يقف على اولاده واولاد اولاده
 ونسله وعقبه (وتقديم) بان يقف على اولاده مثلا يقدم الاقنه او الادين
 او المريض ونحوه (وضد ذلك) فصد الجمع بان يقف على ولده زيد ثم
 اولاده وضد التقديم التاخير بان يقف على ولد فلان بعد بنى فلان
 (واعتبار وصف وعدمه) بان يقول على اولاده الفقهاء فيختص بهم او
 يطلق فيعمهم وغيرهم (والترتيب) بان يقول على اولادى ثم اولادهم ثم

(ه) قوله على نفسه الخ وعنه يصح الوقف على النفس قال المقنع اخاره جماعة وعليه
 العمل وهو اظهر اه منتهى

اولاد اولادهم (ونظر) بن يقول الناظر فلان فان مات فلان لان عمر
رضى الله عنه جعل وقفه الى حفصة تليه ما عاشت ثم يليه ذو الراى من
اهلها (وغير ذلك) كشرط ان لا يوجر او قدر مدة الاجارة او ان
لا ينزل فيه فاسق او شرير او متجوه ونحوه وان نزل مستحق تنزيلا
شرعيا لم يحز صرفه بلا موجب شرعى (فان اطلق) فى الموقوف عليه
(ولم يشترط) وصفا (استوى الغنى والذكر وضدها) اى الفقير والاثنى
لعدم ما يقتضى التخصيص (والنظر) فيما اذا لم يشترط النظر لاحد او شرط
لاسان ومات (للموقوف عليه) المعين لانه ملكه وغلته له فان كان واحدا
استقل به مطلقا وان كانوا جماعة فهو بينهم على قدر حصصهم وان كان
صغيرا او نحوه قام وليه مقامه فيه وان كان الوقف على مسجد او من لا يمكن
حصصهم كالمساكين فللحاكم وله ان يستنيب فيه (وان وقف على ولده) او
اولاده (او ولد غيره ثم على المساكين فهو لولده) الموجودين حين الوقف
(الذكور والاناث) والختانى لان اللفظ يشملهم (بالسوية) لانه شرك بينهم
واطلاقها يقتضى التسوية كما لو اقر لهم بشئ ولا يدخل فيهم الولد المنفى
بلعان لانه لا يسمى ولده (ثم) بعد اولاده (ولد بنيه) وان سفلوا لانه
ولده ويستحقونه مرتبا وجدوا حين الوقف او لا (دون) ولد (بناته)
فلا يدخل ولد البنات فى الوقف على الاولاد الا بنص او قرينة لعدم
دخولهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم (كما لو قال على ولد ولده
وذريته لصلبه) او عقبه او نسائه فيدخل ولد البنين وجدوا حالة الوقف
او لا دون ولد البنات الا بنص او قرينة والعطف بـ ثم للترتيب فلا يستحق
البطن الثانى شيئا حتى يقرض الاول الا ان يقول من مات عن ولد
فصبيه لولده والعطف بالواو للتشريك (ولو قال على بنيه او بنى فلان
اختص بذكورهم) لان لفظ البنين وضع لذلك حقيقة قال تعالى اله البنات
ولكم البنون (الا ان يكونوا قبيلة) كبنى هاشم وتميم وقضاعة (فيدخل
فيه النساء) لان اسم القبيلة يشمل ذكرها وانثاها (دون اولادهم من
غيرهم) لانهم لا ينتسبون الى القبيلة الموقوف عليها (والقراية) اذا وقف
على قرايته او قراية زيد (واهل بيته وقومه) ونسبائه (يشمل الذكر
والاثنى من اولاده و) اولاد (ابيه و) اولاد (جده و) اولاد (جد
ابيه) فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاوز بنى هاشم بسهم ذوى

القرى ولم يعط قراية امه وهم بنو زهرة شيئا ويستوى فيه الذكر والاثنى
والكبير والصغير والقريب والبعيد والغنى والفقير لشمول اللفظ لهم ولا
يدخل فيهم من يخالف دينه وان وقف على ذوى رحمه شمل كل قراية له
من جهة الاباء والامهات والاولاد لان الرحم يشملهم والموالى يتساول
المولى من فوق واسفل (وان وجدت قرينة تقتضى ارادة الاناث او)
تقتضى (حرمانهن عمل بها) اى بالقرينة لان دلالتها كدلالة اللفظ
(واذا وقف على جماعة يمكن حصصهم) كاولاده او اولاد زيد وليسوا
قبيلة (وجب تعميمهم والتساوى) بينهم لان اللفظ يقتضى ذلك وقد امكن
الوفاء به فوجب العمل بمقتضاه فان كان الوقف فى ابتدائه على من يمكن
استيعابه فصار مما لا يمكن استيعابه كوقف على رضى الله عنه وجب تعميم
من امكن منهم والتسوية بينهم (والا) يمكن حصصهم واستيعابهم كبنى
هاشم وتميم لم يجب تعميمهم لانه غير ممكن و (جاز التفضيل) لبعضهم على
بعض لانه اذا جاز حرمانه جاز تفضيل غيره عليه (والاقتصار على احدهم)
لان مقصود الواقف بر ذلك الجنس وذلك يحصل بالدفع الى واحد منهم
وان وقف مدرسة او رباطا او نحوها على طائفة اختصت بهم وان عين
اماما او نحوه تعين والوصية فى ذلك كالوقف على فصل والوقف عقد
لازم يجب بمجرد القول وان لم يحكم به حاكم كالعتق لقوله عليه السلام
لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث قال الترمذى العمل على هذا الحديث
عند اهل العلم (لا يجوز فسحه) باقالة ولا غيرها لانه موبد (ولا يباع)
ولا يناقل به (الا ان تتعطل منافعه) بالكلية كدار انهدمت او ارض خربت
وعادت مواتا ولم تمكن عمارتها فيباع لما روى ان عمر رضى الله عنه كتب الى
سعد لما بلغه ان بيت المال الذى بالكوفة تقب ان انقل المسجد الذى بالمارين
واجعل بيت المال فى قبلة المسجد فانه لن يزال فى المسجد مصلى وكان هذا
بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان كالاجماع ولو شرط الواقف ان
لا يباع اذن ففاسد (ويصرف ثمنه فى مثله) لانه اقرب الى غرض الواقف
فان تعذر مثله فى بعض مثله ويصير وقفا بمجرد الشراء وكذا فرس حيس
لا يصلح لغزو (ولو انه) اى الوقف (مسجد) ولم ينتفع به فى موضعه فيباع
اذا خربت محلاته (واهل بيته) اى ويجوز بيع بعضه وصرفه فى عمارته (وما
فضل عن حاجته) من حصصه وزيته ونفقته ونحوها (جاز صرفه الى مسجد

(آخر) لانه انتفاع به في جنس ما وقف له (والصدقة به على فقرا المسلمين) لان شيبه بن عثمان الحنفي كان يتصدق بخلقان الكعبة وروى الحلال باسناده ان عائشة امرته بذلك ولانه مال لله تعالى لم يبق له مصرف فصرف الى المساكين وفضل موقوف على معين استحقيقه مقدر يتعين ارضاءه ونص فحين وقف على قطرة فانحرف الماء يرصد لعله يرجع وان وقف على ثغر فاختل صرف في ثغر مثله وعلى قياسه مسجد ورباط ونحوهما ولا يجوز غرس شجرة ولا حفر بئر بالمسجد واذا غرس الناظر او بنى في الوقف من مال الوقف او من ماله ونواه للوقف فللوقف قال في الفروع ويتوجه في غرس اجنبي انه للوقف بنيته ^{في} باب الهبة والعتية ^{في} الهبة من هبوب الريح اى مروره يقال وهبت له شيئا وهبا باسكان الهاء وفتحها وهبة والاتهاب قبول الهبة والاستيهاب سوال الهبة والعتية هنا الهبة في مرض الموت (وهى التبرع) من جائز التصرف (بتلك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره) مفعول تلك بما يعد هبة عرفا فخرج بالتبرع عقود المعاوضات كالباع والجاره وبالتكليف الاباحة كالعارية وبالمال نحو الكلب وبالمعلوم المجعول وبالموجود المعدوم فلا تصح الهبة فيها وبالحياة الوصية (وان شرط) العاقد (فيها عوضا معلوما ف) ^ي (بيع) لانه تلك بعوض معلوم ويثبت الخيار والشفعة فان كان العوض مجهولا لم تصح وحكمها كالباع الفاسد فيردها بزيادتها مطلقا وان تلفت رد قيمتها والهبة المطلقة لا تقتضى عوضا سواء كانت مثله او دونه او اعلا منه وان اختلفا في شرط عوض فقول منكر بيمينه (ولا يصح) ان يهب (مجهولا) كالحمل في البطن واللبن في الضرع (الا ما تعذر علمه) كما لو اختلف مال اثنين على وجه لا يتميز فوهب احدهما لرفيقه نصيبه منه فيصح الحاجة كالصلح ولا يصح ايضا هبة مالا يقدر على تسليمه كالا بى والشارد (وتنعقد) الهبة (بالايجاب والقبول) بان يقول وهبتك او اهديتك او اعطيتك فيقول قبلت او رضيت ونحوه (و) (المعاطات الدالة عليها) اى على الهبة لانه عليه السلام كان يهدى ويهدى اليه ويعطى ويعطى ويفرق الصدقات ويامر سمعته باخذها وتفريقها وكان اصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم ايجاب ولا قبول ولو كان شرطا لنقل عنهم نقلا متواترا او مشتهرا (وتلزم بالقبض باذن

(واهب) لما روى مالك عن عائشة ان ابا بكر نحلها جزاذا عشرين وسقا من ماله بالعالية فلما مرض قال يا بنية كنت نحلكت جزاذا عشرين وسقا ولو كنت حزتيه او قبضتيه كان لك فانما هو اليوم مال وارث فانتسموه على كتاب الله تعالى وروى ابن عينة عن عمر نحوه ولم يعرف لهما في الصحابة مخالف (الا ما كان في يد متب) وديعة او غصبا ونحوها لان قبضه مستدام فاغنى عن الابتداء (ووارث الواهب) اذا مات قبل القبض (يقوم مقامه) في الاذن والرجوع لانه عقد يؤل الى اللزوم فلم يفسخ بالموت كالبيع في مدة الخيار وتبطل بموت المتب ويقبل ويقبض للصغير ونحوه وليه وما اتهمه عبد غير مكاتب وقبله فهو لسيده ويصح قبوله بلا اذن سيده (ومن ابرا غريمه من دينه) ولو قبل وجوبه (بالفظ الاحلال او الصدقة او الهبة ونحوها) كالاسقاط او الترك او التملك او العفو (برت ذمته ولو) رده ولو (لم يقبل) لانه اسقاط حق فلم يقتصر الى القبول كالعتق ولو كان المبرأ منه مجهولا لكن لو جهله ربه وكتمه المدين خوفا من انه لو علمه لم يبريه لم تصح البراءة ولو ابرا احد غريمه او من احد دينيه لم تصح لابهام المحل (ويجوز هبة كل عين تباع) وهبة جزء مشاع منها اذا كان معلوما (و) هبة (كلب يقتنى) ونجاسة يباح نفعها كالوصية ولا تصح معلقة ولا موقوفة الا نحو جعلتها لك عمرك او حياتك او عمري او ما بقيت فتصح وتكون لموهوب له ولورثته بعده وان قال سكتاه لك عمرك او غلته او خدمته لك او منتكك فعارية لانها هبة المنافع ومن باع او وهب فاسدا ثم تصرف في العين بعقد صحيح صحح الثاني لانه تصرف في ملكه ^{في} فصل يجب التعديل في عطية اولاده بقدر ارثهم ^{في} للذكر مثل حظ الانثيين اقتداء بقسمة الله تعالى وقياسا لحال الحياة على حال الموت قال عطا ما كانوا يقسمون الا على كتاب الله تعالى وسائر الاقارب في ذلك كالأولاد (فان فضل بعضهم) بان اعطاءه فوق ارثه او حصته (سوى) وجوبا (برجوع) حيث امكن (او زيادة) المفضل ليساوى الفاضل او اعطاء ليستوا لقوله عليه السلام اتقوا الله واعدوا بين اولادكم متفق عليه مختصرا وتحريم الشهادة على التخصيص او التفضيل تحملا واداء ان علم وكذا كل عقد فاسد عنده مختلف فيه (فان مات) الواهب (قبله) اى قبل الرجوع او الزيادة

(ثبت) للمعطي فليس لبقية الورثة الرجوع الا ان يكون بمرض الموت فيقف على اجازة الباقي (ولا يجوز لواهب ان يرجع في هبته اللازمة) لحديث ابن عباس مرفوعا العايد في هبته كالكلب يقي ثم يعود في قيئه متفق عليه (الا الاب) فله الرجوع قصد التسوية او لا مسلما كان او كافرا لقوله عليه السلام لا يحل للرجل ان يعطي العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده رواء الخمسة وشمحة الترمذي من حديث عمر وابن عباس ولا يمنع الرجوع نقص العين او تلف بعضها او زيادة منفصلة ويمنعه زيادة متصلة وبيعه وهبته ورهنه ما لم ينفك (وله) اي لاب حر (ان ياخذ ويملك من مال ولده مالا يضره ولا يحتاجه) لحديث عائشة مرفوعا ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم رواء سعيد والترمذي وحسنه وسواء كان الوالد محتاجا او لا وسواء كان الولد كبيرا او صغيرا ذكرا او انثى وليس له ان يملك ما يضر بالولد او تعلقت به حاجته ولا ما يسيئه ولدا اخر ولا في مرض موت احدهما الخوف (فان تصرف) والده (في ماله) قبل تملكه وقبضه (ولو فيما وهبه له) اي لولده واقبضه اياه (ببيع) او هبة (او عتق او ابراء) غريم ولده من دينه لم يصح تصرفه لان ملك الولد على مال نفسه تام يصح تصرفه فيه ولو كان للغير او مشتركا لم يجز (او اراد اخذه) اي اراد الوالد اخذ ما وهبه لولده (قبل رجوعه) في هبته بالقول كرجعت فيها (او) اراد اخذ مال ولده قبل (تملكه بقول او نية وقبض معتبر لم يصح) تصرفه لانه لا يملكه الا بالقبض مع القول او النية فلا ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك (بل بعده) اي بعد القبض المعتبر مع القول او النية لصيرورته ملكا له بذلك وان وطى جارية ابنه فاحبلها صارت ام ولد له وولده حر ولا حد ولا مهر عليه ان لم يكن الابن وطئها (وليس للولد مطالبة ابيه بدين ونحوه) كقيمة متاع وارث جناية لما روى الخلال ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بابيه يقتضيه دينا عليه فقال انت ومالك لابيك (الا بنفقته الواجبة عليه فان له مطالبة بها وحبسها عليها) لضرورة حفظ النفس وله الطلب بعين مال له بيد ابيه فان مات الابن فليس لورثته مطالبة الاب بدين ونحوه كمورثهم وان مات الاب رجع الابن بدينه في تركته والصدقة

وهي ما قصد به ثواب الاخرة والهدية وهي ما قصد به اكراما وتوددا ونحوه نوعان من الهبة حكمهما حكمها فيما تقدم ووعاء هدية كهي مع عرف ^{في} فصل في تصرفات المريض ^{بهم} بمطية او نحوها (من مرضه غير مخوف كوجع ضرس وعين وصداع) اي وجع راس يسير (فتصرفه لازم كـ) تصرف الصحيح ولو (صار مخوفا و) مات منه (اعتبارا بحال العطية لانه اذ ذاك في حكم الصحيح) وان كان (المرض الذي اتصل به الموت) مخوفا كبرسام (وهو بخار يرتقي الى الراس ويؤثر في الدماغ فيختل عقل صاحبه) وذات الجنب (قروح بباطن الجنب) ووجع قلب (ورثة لا تسكن حركتها) ودوام قيام (وهو المبطلون الذي اصابه الاسهال ولا يمكنه امساكه) و دوام (رعاف) لانه يصفى الدم فتذهب القوة (واول فالج) وهو داء معروف يرخي بعض البدن (واخر سل) بكسر السين (والحمى المطبقة و) حمى (الربيع وما قال طيبان مسلمان عدلان انه مخوف) فعطاياه كوصية لقوله عليه السلام ان الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث اموالكم زيادة لكم في اعمالكم رواء ابن ماجة (ومن وقع الطاعون ببلده) او كان بين الصنفين عند التحام حرب وكل من الطائفتين مكافئة للآخرى او كان من المقهورة او كان في لجة البحر عند هيجانه او قدم او حبس لقتل (ومن اخذها الطاق) حتى تنجو (لا يلزم تبرعه لو ارث بشئ ولا بما فوق الثالث) وار لاجنبى (الا باجازة الورثة لها ان مات منه) كوصية لما تقدم لان توقع التلف من اولئك كتوقع المريض (وان عوفى) من ذلك (فكصحح) في نفوذ عطائيه كلها لعدم المانع (ومن امتد مرضه بجذام او سل) في ابتدائه (او فالج) في انتهائه (ولم يقطعه بفراش) عطائيه (من كل ماله) لانه لا يخاف تعجيل الموت منه كالهرم (والعكس) بان لزم الفراش (بالعكس) فعطاياه كوصية لانه مريض صاحب فراش يخشى منه التلف (ويعتبر الثالث عند موته) لانه وقت لزوم الوصايا واستحقاقها وثبوت ولاية قبولها وردها فان ضاق ثلثه عن العطية والوصية قدمت العطية لانها لازمة وشاء العطية من القبول الى الموت تبع لها ومما وضعت المريض بثمن المثل من راس المال والمحاباة كعطية (و) تفارق العطية الوصية في اربعة اشياء احدها انه (يسوى بين المتقدم والمتأخر في الوصية) لانها تبرع بعد الموت يوجد دفعة واحدة (ويبدأ بالاول فالاول

في العطية (لوقوعها لازمة (و) الثاني انه (لا يملك الرجوع فيها) اى في العطية بعد قبضها لانها تقع لازمة في حق المعطى وتنقل الى المعطى في الحياة ولو كثرت وانما منع من التبرع بالزايد على الثلث لحق الورثة بخلاف الوصية فانه يملك الرجوع فيها (و) الثالث ان العطية (يعتبر القبول لها عند وجودها) لانها تملك في الحال بخلاف الوصية فانها تملك بعد الموت فاعتبر عند وجوده (و) الرابع ان العطية (يثبت الملك) فيها (اذن) اى عند قبولها كالهبة لكن يكون مراعا لانا لانعلم هل هو مرض الموت او لا ولا نعلم هل يستفيد مالا او يتلف شئ من ماله فتوقفنا لنعلم عاقبة امره فاذا خرجت من الثلث تبينا ان الملك كان ثابتا من حينه والا فبقدره (والوصية بخلاف ذلك) فلا تملك قبل الموت لانها تملك بعده فلا تتقدمه واذا ملك المريض من يعتق عليه هبة او وصية او اقرانه اعتق ابن عمه في صحته عتقا من راس المال وورثا لانه حر حين موت مورثه لا مانع به ولا يكون عتقهم وصية ولو دبر ابن عمه عتق ولم يرث وان قال انت حر آخر حياتي عتق وورث

كتاب الوصايا

جمع وصية مأخوذة من وصيت الشئ اذا وصلته فالموصى وصل ما كان له في حياته بما بعد موته واصطلاحا الامر بالتصرف بعد الموت او التبرع بالمال بعده وتصح الوصية من البالغ الرشيد ومن العبي العاقل والسفيه بالمال ومن الاخرس بشارة مفهومة وان وجدت وصية انسان بخطه الثابت بينة او اقرار ورثة صحت ويستحب ان يكتب وصيته ويشهد عليها و (يسن لمن ترك خيرا وهو المال الكثير) عرفا (ان يوصى بالخمسة) روى عن ابي بكر وعلى وهو ظاهر قول السلف قال ابو بكر رضيت بما رضى الله به لنفسه يعنى في قوله تعالى واعلموا انما غنمنا من شئ فان الله خمس (ولا تجوز) الوصية (باكثر من الثلث لاجنبى) لمن له وارث (ولا لوارث بشئ الا باجازة الورثة لهما بعد الموت) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال اوصى بما لى كله قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وقوله عليه السلام لا وصية لوارث رواه احمد وابو داود والترمذى وحسنه وان وصى لكل وارث

بمعين بقدر ارثه جاز لان حق الوارث في القدر لا في العين والوصية بالثلث فما دون لاجنبى تلزم بلا اجازة واذا اجاز الورثة ما زاد على الثلث او لوارث (ف) انها (تصح تنفيذا) لانها امضاء لقول المورث بلفظ اجزت او امضيت او نفذت ولا تعتبر لها احكام الهبة (وتكره وصية فقير) عرفا (وارثه محتاج) لانه عدل عن اقاربه المحايج الى الاجانب (وتجاوز) الوصية (بالكل لمن لا وارث له) روى عن ابن مسعود لان المنع فيما زاد على الثلث لحق الورثة فاذا عدموا زال المانع (وان لم يف الثلث بالوصايا) ولم تجز الورثة (فالنقص) على الجميع (بالقسط) فيتحاصون ولا فرق بين متقدمها ومتاخرها والعتق وغيره لانهم تساوا في الاصل وتفاوتوا في المقدار فوجبت الخاصة كمسائل العول (وان اوصى لوارث فصار عند الموت غير وارث) كاخ حجب بابن تجدد (صحت) الوصية اعتبارا بحال الموت لانه الحال الذي يحصل به الانتقال الى الوارث والموصى له (والعكس بالعكس) فمن اوصى لاخته مع وجود ابنة فثابت ابنة بطلت الوصية ان لم تجز باقى الورثة (ويعتبر) لملك الموصى له المعين الموصى به (القبول) بالقول او ما قام مقامه كالهبة (بعد الموت) لانه وقت ثبوت حقه وهو على التراخي فيصح (وان طال) الزمن بين القبول والموت و (لا) يصح القبول (قبله) اى قبل الموت لانه لم يثبت له حق وان كانت الوصية لغير معين كالفقراء او من لا يمكن حصرهم كبنى تميم او مصلحة مسجد ونحوه او حج لم تقتصر الى قبول ولزمت بمجرد الموت (ويثبت الملك به) اى بالقبول (عقب الموت) قدمه في الرعاية والصحيح ان الملك حين القبول كسائر العقود لان القبول سبب والحكم لا يتقدم سببه فما حدث قبل القبول من غاء منفصل فهو للورثة والمتصل يتبعها (ومن قبلها) اى الوصية (ثم ردها) ولو قبل القبض (لم يصح الرد) لان ملكه قد استقر عليها بالقبول الا ان يرضى الورثة بذلك فتكون هبة منه لهم تعتبر شروطها (ويجوز الرجوع في الوصية) لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا وصية لوارث الا باجازة الورثة لهما بعد الموت (لقول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال اوصى بما لى كله قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وقوله عليه السلام لا وصية لوارث رواه احمد وابو داود والترمذى وحسنه وان وصى لكل وارث

الثاني معلقا بالشرط وقد وجد (و) ان قدم زيد (بعدها) اى بعد حياة الموصى فالوصية (لعمرو) لانه لما مات قبل قدومه استقرت له لعدم الشرط في زيد لان قدومه انما كان بعد ملك الاول وانقطاع حق الموصى منه (ويخرج) وصى فوارث فحكم (الواجب كله من دين وجع وغيره) كزكاة ونذر وكفارة (من كل ماله بعد موته وان لم يوص به) لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين ولقول على قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية رواء الترمذى (فان قال ادوا الواجب من ثلثي بدى به) اى بالواجب (فان بقي منه) اى من الثلث (شئ اخذه صاحب التبرع) لتعيين الموصى (والا) يفضل شئ (سقط) التبرع لانه لم يوص له بشئ الا ان يحيز الورثة فيعطى ما اوصى له به وان بقي من الواجب شئ تم من راس المال باب الموصى له تصح الوصية (لمن يصح تملكه) من مسلم وكافر لقوله تعالى الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفا قال محمد بن الحنفية هو وصية المسلم لليهودى والنصرانى وتصح لمكاتبه و مدبره و ام ولده (ولعبده بمشاع كثلته) لانها وصية تضمنت العتق بثلاث ماله (ويعتق منه بقدره) اى بقدر الثلث فان كان ثلثه مائة وقيمة العبد مائة فاقل عتق كله لانه يملك من كل جزء من المال ثلثه مشاعا ومن جعلته نفسه فيملك ثلثها فيعتق ويسرى الى بقيته (وياخذ الفاضل) من الثلث لانه صار حرا وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث (و) ان وصى (بمائة او بجمعين) كدار وثوب (لا تصح) هذه الوصية (له) اى لعبده لانه يصير ملكا للورثة فما وصى له به فهو لهم فكانه وصى لورثته بما يرثونه فلا فائدة فيه ولا تصح لعبده غيره (وتصح الوصية (بحمل) تحقق وجوده قبلها لجريانها مجرى الارث (و) تصح ايضا (لحمل تحقق وجوده قبلها) اى قبل الوصية بان تضعه لاقل من ستة اشهر من الوصية ان كانت فراشا او لاقل من اربع سنين ان لم تكن كذلك ولا تصح لمن تحمل به هذه المرأة (واذا اوصى من لا حج عليه ان يحج عنه بالف صرف من ثلثه مونة حجة بعد اخرى حتى ينفذ) الالف راكبا او راجلا لانه وصى بها في جهة قريبة فوجب صرفها فيها فلو لم يكف الالف او البقية حج به من حيث يبلغ وان قال حجة بالف دفع لمن يحج به واحدة عملا بالوصية حيث خرج من الثلث والا فبقدره

وما فضل منها فهو لمن يحج لانه قصد ارفاقه (ولا تصح) الوصية (لملك) وجنى (وبهية وميت) كالهبة لهم لعدم صحة تملكهم (فان وصى لحي وميت يعلم موته فالكل للحي) لانه لما اوصى بذلك مع علمه بموته فكانه قصد الوصية للحي وحده (وان جهل) موته (ف) للمحيى (النصف) من الموصى به لانه اضاف الوصية اليهما ولا قرينة تدل على عدم ارادة الاخر ولا تصح الوصية لكنيسة وبيت نار او عمارتهما ولا لكتب التورية والانجيل ونحوها (وان وصى بماله لابنيه واجنبى فردا) وصيته (فله التسع) لانه بالرد رجعت الوصية الى الثلث والموصى له ابنان والاجنبى فله ثلث الثلث وهو تسع وان وصى لزيد والفقراء والمساكين بثلثه فلزيد التسع ولا يدفع له شئ بالفقر لان العطف يقتضى المغايرة ولو اوصى بثلثه للمساكين وله اقارب محاييج غير وارثين لم يوص لهم فهم احق به باب الموصى به تصح بما يعجز عن تسليمه كابق وطير فى هواء وحمل فى بطن وابن فى ضرع لانها تصح بالمعدوم فهذا اولى (و) تصح (بالمعدوم ك) وصية (بما يحمل حيوانه) وامته (وشجرته ابداء اومدة معينة) كسنة ولا يلزم الوارث السقى لانه لم يضمن تسليمها بخلاف بائع (فان) حصل شئ فهو للموصى له بمقتضى الوصية وان (لم يحصل منه شئ بطلت الوصية) لانها لم تصادف محلا (وتصح ب) ما فيه نفع مباح من (كلب صيد ونحوه) كحرث وماشية (وبزيت متنجس) لغير مسجد (و) للموصى (له ثلاثهما) اى ثلث الكلب والزيت المتنجس (ولو كثر المال ان لم تجز الورثة) لان موضوع الوصية على سلامة ثلثي التركة للورثة وليس من التركة شئ من جنس الموصى به وان وصى بكلب ولم يكن له كلب لم تصح الوصية (وتصح بتجهول كعبد وشاة) لانها اذا صححت بالمعدوم فالتجهول اولى (ويعطى) الموصى له (ما يقع عليه الاسم) لانه اليقين كالاقرار فان اختلف الاسم بالحقيقة والعرف قدم (العرفى) فى اختيار الموفق وجزم به فى الوجيز والتبصرة لانه المتبادر الى الفهم وقال الاصحاب تغلب الحقيقة لانها الاصل (واذا وصى بثلثه) او نحوه (فاستحدث مالا ولو دية) بان قتل عمدا او خطأ واخذت دينه (دخل) ذلك (فى الوصية) لانها تجب لليت بدل نفسه ونفسه له فكذا بدلها ويقضى منها دينه ومؤنة تجهيزه (ومن اوصى له بمعين فثلث) قبل موت الموصى او بعده

قبل القبول (بطلت) الوصية لزوال حق الموصى له (وان تلف المال)
 كله (غيره) اى غير المعين الموصى به (فهو للموصى له) لان حقوق الورثة
 لم تتعلق به لتعيينه للموصى له (ان خرج من ثلث المال الحاصل للورثة)
 والا فبقدر الثلث والاعتبار فى قيمة الوصية ليعرف خروجها من
 الثلث وعدمه بحالة الموت لانها حالة لزوم الوصية وان كان ماعدا
 المعين ديناً او فائداً اخذ الموصى له ثلث الموصى به وكل ما اقتضى
 من الدين او حضر من الغائب شئ ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى
 يملكه كله **باب الوصية بالانصاء والاجزاء** **الانصاء** جمع نصيب
 والاجزاء جمع جزء (اذا اوصى بمثل نصيب وارث معين فله
 مثل نصيبه مضموماً الى المسئلة) فتصح مسئلة الورثة وتزيد عليها
 مثل نصيب ذلك المعين فهو الوصية وكذا لو اسقط لفظ مثل (فاذا
 اوصى بمثل نصيب ابنه) او بنصبيه (وله ابنان فله) اى للموصى له
 (الثلث) لان ذلك مثل ما يحصل لابنه (وان كانوا ثلاثة فـ) للموصى
 (له الربع) لما سبق (وان كان معهم بنت فله التسمان) لان المسئلة
 من سبعة لكل ابن سهمان وللانثى سهم ويزاد عليها مثل نصيب
 ابن فتصير تسعة فالانثى منها تسعان (وان وصى له بمثل نصيب
 احد ورثته ولم يبين) ذلك الوارث (كان له مثل ما لاقلمهم نصيباً)
 لانه اليقين وما زاد مشكوك فيه (فع ابن وبنت) له (ربع) مثل
 نصيب البنت (ومع زوجة وابن) له (تسع) مثل نصيب الزوجة
 وان وصى بضعف نصيب ابنه فله مثلاه وبضعفيه فله ثلاثة امثاله
 وبثلاثة اضعافه فله اربعة امثاله وهكذا (و) ان اوصى (بسهم من
 ماله فله سدس) بمنزلة سدس مفروض وهو قول على وابن مسعود
 لان السهم فى كلام العرب السدس قاله اياس بن معاوية وروى ابن
 مسعود ان رجلاً اوصى لآخر بسهم من المال فاعطاه النبي صلى الله
 عليه وسلم السدس (و) ان اوصى (بشئ او جزء او حظ) او
 نصيب او قسط (اعطاه الوارث ماشاء) مما يؤول لانه لاحد له فى
 اللغة ولا فى الشرع فكان على اطلاقه **باب الموصى اليه**
 لابس بالدخول فى الوصية لمن قوى عليه ووثق من نفسه لفعل
 الصحابة رضى الله عنهم (تصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف عدل رشيد

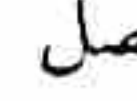
(ولو) امرأة او مستورا او عاجزا ويضم اليه امين او (عبداً) لانه
 تصح استنابته فى الحياة فصح ان يوصى اليه كالحرة (ويقبل) عبد غير
 الموصى (باذن سيده) لان منافعه مستحقة له فلا يفوتها عليه بغير اذنه
 (واذا اوصى الى زيد و) اوصى (بعده الى عمرو ولم يزل زيدا
 اشتركا) كما لو اوصى اليهما معا (ولا ينفرد احدهما بتصرف لم يجعله)
 موص (له) لانه لم يرض بنظره وحده كالكيلين وان غاب احدهما او
 مات اقام الحاكم مقامه امينا وان جعل لاحدهما او لكل منهما ان ينفرد
 بالتصرف صح ويصح قبول الموصى اليه الوصية فى حياة الموصى وبعد
 موته وله عزل نفسه متى شاء وليس للموصى اليه ان يوصى الا ان يجعل
 اليه (ولا تصح وصية الا فى تصرف معلوم) ليعلم الوصى ما وصى اليه
 به ليحفظه ويتصرف فيه (يملكه الموصى كقضاء دينه وتفرقة ثلثه
 والنظر لصغاره) لان الوصى يتصرف بالاذن فلم يحز الا فيما يملكه
 الموصى كالوكالة (ولا تصح) الوصية (بما لا يملكه الموصى كوصية المرأة
 بالنظر فى حق اولادها الاصاغر ونحو ذلك) كوصية الرجل بالنظر
 على بالغ رشيد فلا تصح لعدم ولاية الموصى حال الحياة (ومن وصى)
 اليه (فى شئ لم يصير وصيا فى غيره) لانه استفاد التصرف بالاذن
 فكان مقصورا على ما اذن فيه كالوكيل ومن اوصى بقضاء دين معين
 فابى الورثة او جحدوا وتعذر اثباته قضاء باطنا بغير علمهم وكذا
 ان اوصى اليه بتفريق ثلثه وابوا او جحدوا اخرجه مما فى يده باطنا وتصح
 وصية كافر الى مسلم ان لم تكن تركته نحو خمر والى عدل فى دينه (وان
 ظهر على الميت دين يستغرق) تركته (بعد تفرقة الوصى) الثالث الموصى اليه
 بتفرقة (لم يضمن) الوصى لرب الدين شيئا لانه معذور بعدم علمه بالدين
 وكذا ان جهل موصى له فتصدق به هو او حاكم ثم علم (وان قال ضع
 ثلثى حيث شئت) او اعطه لمن شئت او تصدق به على من شئت
 (لم يحل) للموصى اخذه (له) لانه تملك ملكه بالاذن فلا يكون قابلا
 له كالوكيل (ولا) دفعه (لولده) ولا ساير ورثته لانه متهم فى حقهم
 اغنياء كانوا او فقراء وان دعت الحاجة الى بيع بعض العقار لقضاء
 دين او حاجة صغار وفى بيع بعضه ضرر فله البيع على الصغار
 والكبار ان امتنعوا او غابوا (ومن مات بمكان لاحاكم به ولا وصى

جاز لبعض من حضره من المسلمين بيع تركته وعمل الاصلح حينئذ فيها
من بيع وغيره) لانه موضع ضرورة ويكفنه منها فان لم تكن
فمن عنده ويرجع عليها او على من تلزمه نفقته ان نواه لداء
الحاجة لذلك

كتاب الفرائض

جمع فريضة بمعنى مفروضة اى مقدرة فهي نصيب مقدر شرعا لمستحقه وقد
حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال تعلموا الفرائض وعلموها الناس
فانى امرء مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في
الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما رواء احمد والترمذى والحاكم ولفظه
له (وهى) اى الفرائض (العلم بقسمة الموارث) جمع ميراث وهو المال
المنحرف عن ميت ويقال له ايضا التراث ويسمى العارف بهذا العلم فارضا
وفريضا وفرضيا وفرائضيا وقد منعه بعضهم ورده غيره (اسباب
الارث) وهو انتقال مال الميت الى حى بعده ثلاثة احدها (رحم)
اى قرابة قربت او بعدت قال تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض
(و) الثانى (نكاح) وهو عقد الزوجية الصحيح قال تعالى ولكم نصف
ما ترك ازواجكم الاية (و) الثالث (ولاء) عتق لحديث الولاء لجهة كلحمة
النسب رواء ابن حبان فى صحيحه والحاكم وصححه والمجمع على توريتهم من
الذكور عشرة الابن وابنه وان نزل والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا
وابن الاخ لا من الام والعم لغير ام وابنه والزوج وذو الولاء ومن الاناث
سبع البنت وبنت الابن وان نزل والام والجدة والاخت والزوجة والمعتقة
(والورثة) ثلاثة (ذو فرض وعصبة و) ذو (رحم) ويأتى بيانهم واذا
اجتمع جميع الذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وجميع النساء
ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والشقيقة ويمكن الجمع
من الصنفين ورث الابوان والولدان واحد الزوجين (فذوا الفروض عشرة
الزوجان والابوان والجدة والبنات) الواحدة فاكثر (وبنات الابن)
كذلك (والاخوات من كل جهة) كذلك (والاخوة من الام) كذلك
ذكورا كانوا او اناثا (فللزوجة النصف) مع عدم الولد وولد الابن (ومع
وجود ولد) وارث (او ولد ابن) وارث (وان نزل) ذكرا كان او انثى

(واحدا)

واحدا او متعددا (الربع) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان
لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع (وللزوجة فاكثر نصف
حاليه فيهما فلها ربع مع عدم الفرع الوارث وثمن معه لقوله تعالى ولهن
الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن (ولكل
من الاب والجدة السدس بالفرض مع ذكور الولد او ولد الابن) اى مع
ذكر فاكثر من ولد الصلب او ذكر فاكثر من ولد الابن لقوله تعالى
ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد (ويرثان بالتعصيب
مع عدم الولد) الذكر والانثى (و) عدم (ولد الابن) كذلك لقوله تعالى
فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فاضاف الميراث اليهما ثم جعل
للأم الثلث فكان الباقي للاب (و) يرثان (بالفرض والتعصيب مع اناهما)
اى اناث الاولاد او اولاد الابن واحدة كن او اكثر فمن مات عن اب
وبنت او جد فلبنت النصف والاب او الجدة السدس فرضا لما سبق والباقي
تعصبا لحديث الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فهو لاولى رجل ذكر
فصل والجدة لاب وان علا  يتخص الذكور (مع ولد ابوين او)
ولد (اب) ذكر او انثى واحد او متعدد (كاخ منهم) فى مقاسمتهم المال
او ما اقبلت الفروض لانهم تساوا فى الادلاء بالاب قساووا فى الميراث
وهذا قول زيد بن ثابت ومن وافقه نجد واخت له سهمان ولها سهم جد
واخ لكل سهم جد واختان له سهمان ولهما سهمان جد وثلاث اخوات
له سهمان ولكل منهن سهم جد واخ واخت للجد سهمان وللأخ سهمان
وللاخت سهم وفى جد وجدة واخ للجدة السدس والباقي للجد والاخ مقاسمة
والاخ لام فاكثر ساقط بالجد كما يأتى (فان نقصته) اى الجدة (المقاسمة عن
ثلث المال) اذا لم يكن معهم صاحب فرض (اعطيه) اى اعطى ثلث المال كجد
واخوين واخت فاكثر له الثلث والباقي لهم للذكر مثل حظ الانثيين وتستوى
له المقاسمة والثلث فى جد واخوين وجد واربع اخوات وجد واخ واختين
(ومع ذى فرض) كبنت او بنت ابن او زوج او زوجة او ام او جدة يعطى
الجد (بعده) اى ببد ذى الفرض واحدا كان او اكثر (لاحظ من المقاسمة)
كزوجة وجد واخت من اربعة للجد سهمان وللزوجة سهم وللأخت سهم
(او ثلث ما بقى) كام وجد وخمس اخوة من ثمانية عشر للام ثلاثة اسهم
وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل اخ سهمان (او سدس الكل) كبنت وام

وجد وثلاثة اخوة (فان لم يبق) بعد ذوى الفروض (سوى السدس)
 كنت وبنت ابن وام وجد واخوة (اعطيه) اى اعطى الجد السدس الباقي
 (وسقط الاخوة) مطلقاً لاستغراق الفروض التركية (الا) الاخت (فى
 الاكدرية) وهى زوج وام واخت وجد للزوج النصف وللأم الثلث يفضل
 سدس ياخذ الجد ويفرض للاخت النصف فتعول لتسعة ثم يرجع الجد
 والاخت للمقاسمة وسهامهما اربعة على ثلاثة عدد رؤسهما فتصح من سبعة
 وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة سميت الاكدرية
 لتكديرها لاصول زيد فى الجد والاخوة (ولا يعول) فى مسايل الجد
 غيرها (ولا يفرض لاخت معه) اى مع الجد ابتداء (الابهى) اى بالاكدرية
 واما مسايل المعادة فيفرض فيها للشقيقة بعد اخذ نصيبه (وولد الاب)
 ذكر اكان او انثى واحدا او اكثر (اذا انفردوا) عن ولد الابوين (معه)
 اى مع الجد (كولد الابوين) فيما سبق (فان اجتمعوا) اى اجتمع الاشقاء
 وولد الاب عادة ولد الابوين الجد بولد الاب فاذا (قاسموه) اخذ عصبة ولد
 الابوين ما بيد ولد الاب) كجد واخ شقيق واخ لاب فلجد سهم والباقي
 للشقيق لانه اقوى تعصياً من الاخ للاب (و) تاخذ (انشاهم) اذا كانت
 واحدة فقط (تمام فرضها) وهو النصف (وما بقى لولد الاب) فجد وشقيقة
 واخ لاب تصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة خمسة وللأخ لاب ما بقى
 وهو سهم فان كانت الشقيقات اثنتين فاكثر لم يتصور ان يبقى لولد الاب شئ
 فصل في احوال الام (وللأم السدس مع ولد او ولد ابن)
 ذكر او انثى واحد او متعدد لقوله تعالى ولا يوهى لكل واحد منهما السدس
 مما ترك ان كان له ولد (او اثنتين) فاكثر من (من اخوة او اخوات) او
 منهما لمفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس (و) لها (الثلث
 مع عدمهم) اى عدم الولد وولد الابن والعهد من الاخوة والاخوات
 لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث (و) ثلث الباقي
 وهو فى الحقيقة اما (السدس مع زوج وابوين) فتصح من ستة (و) اما
 (الربع مع زوجة وابوين وللأب مثلاًها) اى مثلاً النصيبين فى المسئلتين
 ويسميان بالغراوين والعمريتين قضى فيما عمر بذلك وتبعه عثمان وزيد
 ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم وولد الزنا والمنفى بلعان عصته بعد
 ذكور ولده عصبة امه فى ارث فقط فصل فى ميراث الجدة

(ترث ام الام وام الاب وام ابى الاب) فقط (وان علون امومة السدس) لما
 روى سعيد فى سننه عن ابن عينة عن منصور عن ابراهيم النخعي ان
 النبى صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة
 من قبل الام واخرجه ابو عبيد والدارقطنى (فان انفردت واحدة
 منهن اخذته وان اجتمع اثنتان او الثلاث (وتحاذين) اى تساوين فى
 القرب او البعد من الميت (ف) السدس (بينهما) لعدم المرجح لاحداهن
 عن الاخرى (و من قربت) من الجدات (ف) السدس (لها وحدها)
 مطلقاً وتسقط البعدى من كل جهة بالقربى (وترث ام الاب و) ام
 (الجدة معها) اى مع الاب والجد (ك) ما يرثان (مع الم) روى
 عن عمر وابن مسعود وابى موسى وعمران بن حصين وابى الطفيل رضى
 الله عنهم (وترث الجدة) المدلية (بقرايتين) مع الجدة ذات القرابة
 الواحدة (ثلثى السدس) وللأخرى ثلثه (فلو تزوج بنت خالته) فأت
 بولد (فجدته ام ام ام ولدها وام ام ابيه وان تزوج بنت عمته) فأت بولد
 (فجدته ام ام ام وام ابى ابيه) فترث بالقرايتين ولا يمكن ان ترث جدة
 بجهة مع ذات ثلاث فصل فى ميراث البنات وبنات الابن
 والاخوات (والنصف فرض بنت) اذا كانت (وحدها) بان انفردت
 عمن يساويها او يعصبها لقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف (ثم هو)
 اى النصف (لبنت ابن وحدها) اذا لم يكن ولد صلب وانفردت عمن
 يساويها او يعصبها او يحجبها (ثم) عند عدمهما (لاخت لابوين) عند انفرادها
 عمن يساويها او يعصبها او يحجبها (او) اخت (لاب وحدها) عند عدم
 الشقيقة وانفرادها (والثلثان لثنتين من الجميع) اى من البنات وبنات
 الابن او الشقيقات او الاخوات لاب (فاكثر) لقوله تعالى فان كن نساء
 فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك واعطى النبى صلى الله عليه وسلم بنتى سعد
 الثلثين وقال تعالى فى الاخنتين فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك (اذا لم
 يعصبن بذكر) بازائهن او انزل من بنات الابن عند احتياجهن اليه كما
 يأتى فان عصبن بذكر فالمال او ما ابقت الفروض بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين (والسدس لبنت ابن فاكثر) وان نزل ابوها تكمة الثلثين (مع
 بنت) واحدة لقضاء ابن مسعود وقوله انه قضاء رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيها رواه البخارى (ولاخت فاكثر لاب مع اخت) واحدة (لابوين)

السدس تكملة الثلثين كبت الابن مع بنت الصلب (مع عدم معصب
فيهما) اى فى مسئلتى بنت الابن مع بنت الصلب والاخت لاب مع الشقيقة
فان كان مع احدهما معصب اقتسما الباقي للذكر مثل حظ الانثيين (فان
استكمل الثلثين البنات) بان كن ثنتين فاكثر يسقط بنات الابن ان لم يعصب
(او) استكمل الثلثين (هما) اى بنت وبنت ابن (سقط من دونهن)
كبنات ابن ابن (ان لم يعصبهن ذكر بآرائهن) اى بدرجتهن (او انزل
منهن) من بنى الابن ولا يعصب ذات فرض اعلى منه ولا من هى انزل
منه (وكذا الاخوات من الاب) يسقطن (مع اخوات الابوين) اثنتين
فاكثر (ان لم يعصبهن اخوهن) المساوى لهن وابن الاخ لا يعصب اخته
ولا من فوقه (والاخت فاكثر) شقيقة كانت او لاب واحدة او اكثر
(ترث بالتعصيب ما فضل عن فرض البنت) او بنت الابن (فازيد) اى فاكثر
فالاخوات مع البنات او بنات الابن عصبات ففى بنت واخت شقيقة واخ
لاب للبنت النصف وللشقيقة الباقي ويسقط الاخ لاب بالشقيقة لكونها
صارت عصبة مع البنت (وللذكر) الواحد (او الاثنى) الواحدة
او الاثنى (من ولد الام السدس ولاثنين) منهم ذكرين او اثنتين
او خنتين او مختلفين (فازيد الثلث بينهم بالسوية) لا يفضل ذكرهم على
انثاهم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت
فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث
اجمع العلماء على ان المراد هنا ولد الام فصل فى الحجب وهو
لغة المنع واصطلاحاً منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية او من
اوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو المراد هنا (تسقط الاجداد
بالاب) لادلائهم به (و) يسقط (الا بعد) من الاجداد (بالاقراب)
كذلك (و) تسقط (الجدات) من قبل الام والاب (بالام) لان الجدات
يرثن بالولادة والام اولاهن لمباشرتها الولادة (و) يسقط (ولد الابن
بالابن) ولو لم يدل به لقربه (و) يسقط (ولد الابوين) ذكرا كان او انثى
(بابن وابن ابن) وان نزل (واب) حكام ابن النذر اجماعاً (و)
يسقط (ولد الاب بهم) اى بالابن وابنه وان نزل والاب (وبالاخ لابوين)
وبالاخت لابوين اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن (و) يسقط
(ولد الام بالولد) ذكرا كان او انثى (وبولد الابن) كذلك (وبالباب

وابيه وان علا (ويسقط به) اى بابى الاب وان علا (كل ابن اخ و)
كل (عم) وابنه لقربه ومن لا يرث لرق او قتل او اختلاف دين لا يحجب
حرماناً ولا نقصاناً باب العصبات فصل فى من العصب وهو الشد
سموا بذلك لشد بعضهم ازر بعض (وهم كل من لو انفرد لآخذ المال بجهة
واحدة كالابن وابن الابن والعم ونحوهم واحترز بقوله بجهة واحدة عن
ذى الفرض فانه اذا انفرد ياخذ بالفرض والرد فقد اخذه بجهتين (ومع
ذى فرض ياخذ ما بقى) بعد ذوى الفروض ويسقط اذا استغرقت الفروض
التركة فالعصبة من يرث بلا تقدير ويقدم اقرب العصبة (فاقربهم ابن قابنه
وان نزل) لانه جزء الميت (ثم الاب) لان سائر العصبات يدلون به
(ثم الجد) ابوه (وان علا) لانه اب وله ايلاد (مع عدم اخ لابوين
او لاب) فان اجتمع معهم فعلى ما تقدم (ثم هما) اى ثم الاخ لابوين ثم
لاب (ثم بنوها) اى ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وان نزلوا
(ابدأ ثم عم لابوين ثم عم لاب ثم بنوها كذلك) فيقدم بنو العم الشقيق
ثم بنوا العم لاب (ثم اعمام ابيه لابوين ثم) اعمام ابيه (لاب ثم بنوهم
كذلك) يقدم ابن الشقيق على ابن الاب (ثم اعمام جده ثم بنوهم
كذلك) ثم اعمام ابى جده ثم بنوهم كذلك وهكذا (لا يرث بنو اب
اعلا) وان قربوا (مع بنى اب اقرب وان نزلوا) لحديث ابن عباس يرفعه
الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر متفق عليه واولى هنا بمعنى
اقرب لا بمعنى احق لما يلزم عليه من الابهام والجهالة (فاخ لاب) وابنه
وان نزل (اولى من عم) ولو شقيقاً (و) من (ابنه و) اخ لاب اولى
من (ابن اخ لابوين) لانه اقرب منه (وهو) اى ابن اخ لابوين
(او ابن اخ لاب اولى من ابن ابن اخ لابوين) لقربه (ومع الاستواء)
فى الدرجة كاخوين وعمين (يقدم من لابوين) على من لاب لقوة القرابة
(فان عدم عصبة النسب ورث المعتق) ولو انثى لقوله عليه السلام الولاء
لمن اعتق متفق عليه (ثم عصبته) الاقرب فالاقرب كنسب ثم مولى المعتق
ثم عصبته كذلك ثم الرد ثم ذوو الارحام فصل فى يرث الابن فصل فى مع
البنت مثلها (و) يرث (ابنه) اى ابن الابن مع بنت الابن مثلها لقوله
تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين (و) يرث (الاخ
لابوين) مع اخت لابوين مثلها (و) يرث اخ (لاب مع اخته مثلها)

لقوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساءً فللذكر مثل حظ الانثيين (وكل عصبه غيرهم) اى غير هؤلاء الاربعة كابن الاخ او الم وابن الم وابن المعتق واخيه (لا ترث اخته معه شيئاً) لانها من ذوى الارحام والعصبه مقدم عليهم (وابنا عم احدهما اخ لام) لليثة (او زوج) لها (له فرضه) اولاً (والباقي) بعد فرضه (لهما) تعصيباً فلو ماتت امرأة عن بنت وزوج هو ابن عم فتركتها بينهما بالسوية وان تركت معه بنتين فالمال بينهما اثلاثاً (ويبدأ به) ذوى (الفروض) فيعطون فروضهم (وما بقى للعصبه) لحديث الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فلاولى رجل عصبه (ويسقطون) اى العصباء اذا استغرقت الفروض التركة لما سبق حتى الاخوة الاشقاء (فى الحمازية) وهى زوج وام واخوة لام واخوة اشقاء للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث وتسقط الاشقاء لاستغراق الفروض التركة روى عن على وابن مسعود وابى بن كعب وابن عباس وابى موسى رضى الله عنهم وقضى به عمر اولاً ثم وقعت ثانياً فاسقط ولد الابوين فقال بعضهم يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حماراً اليست امنا واحدة فشارك بينهم ولذلك سميت بالحمازية **باب اصول المسائل** والعول والرد اصل المسئلة مخرج فرضها او فروضها و (الفروض ستة نصف وربع وثلثان وثلث وسدس) هذه الفروض القرآنية وثلث الباقي ثبت بالاجتهاد (والاصول سبعة) اربعة لا عول فيها وثلاثة قد تعول (فصفان) من اثنين كزوج واخت شقيقة او لاب ويسميان اليتيمين (او نصف وما بقى) كزوج وعم (من اثنين) مخرج النصف (وثلثان) وما بقى من ثلاثة مخرج الثلثين كبنين وعم (وثلث وما بقى) كام واب من ثلاثة مخرج الثلث (اوها) اى الثلثان والثلث كاختين لام واختين لغيرها (من ثلاثة) لتساوى مخرج الفرضين فيكتفى باحدهما (وربع) وما بقى كزوج وابن من اربعة مخرج الربع (او ثلث وما بقى) كزوجة وابن من ثمانية مخرج الثمن (او ربع) مع النصف (كزوج وبنت) من اربعة (لدخول مخرج النصف فى مخرج الربع) و (ثلث مع نصف كزوجة وبنت وعم) من ثمانية (لدخول مخرج النصف فى الثمن) فهذه اربعة (اصول) لا تعول (لان العول ازدحام الفروض ولا يتصور وجوده فى واحد من هذه الاربعة) والنصف مع الثلثين (كزوج واختين لغير ام

من ستة لتباين المخرجين وتعول لسبعة (او) النصف مع (الثلث) كزوج وام وعم من ستة لتباين المخرجين (او) النصف مع (السدس) كبن وام وعم من ستة لدخول مخرج النصف فى السدس (او هو) اى السدس (وما بقى) كام وابن (من ستة) مخرج السدس (وتعول) الستة (الى عشرة شفعاً ووتراً) فتعول الى سبعة كزوج واخت لغير ام وجدة ولثمانية كزوج وام واخت لغيرها والى تسعة كزوج واختين لام واختين لغيرها والى عشرة كزوج وام واخوين لام واختين لغيرها وتسمى ذات الفروخ لكثرة عولها (والرابع مع الثلثين) كزوج وبنتين وعم من اثني عشر لتباين المخرجين (او) الربع مع (الثلث) كزوجة وام وعم من اثني عشر كذلك (او) الربع مع (السدس) كزوج وام وابن (من اثني عشر) للتوافق (وتعول) الاثنا عشر (الى سبعة عشر وتراً) فتعول لثلاثة عشر كزوج وبنتين وام ولخمسة عشر كزوج وبنتين وابوين والى سبعة عشر كثلاث زوجات وجدتين واربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين وتسمى ام الارامل وام الفروج (والثلث مع سدس) كزوجة وام وابن من اربعة وعشرين لتوافق المخرجين (او الثلث مع) ثلثين (كزوجة وبنتين واخ شقيق) من اربعة وعشرين (لتباين) (وتعول) مرة واحدة (الى سبعة وعشرين) ولذلك تسمى الجيلة كزوجة وابوين وابنتين وتسمى المنبرية (وان بقى بعد الفروض شئ ولا عصبه) معهم (رد) الفاضل (على كل) ذى (فرض بقدره) اى بقدر فرضه لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض (غير الزوجين) فلا يرد عليهما لانهما ليسا من ذوى القرابة فان كان من يرد عليه واحدا اخذ الكل فرضاً وردا وان كانوا جماعة من جنس كبنات او جدات فبالسوية وان اختلف جنسهم فخذ عدد سهامهم من اصل ستة واجعل عدد السهام الماخوذة اصل مسئلتهم فجدة واخ لام من اثنين وام واخ لام من ثلاثة وام وبنت من اربعة وام وابنتان من خمسة وان كان معهم زوج او زوجة قسم الباقي بعد فرضه على مسئلة الرد فان انقسم كزوجة وام واخوين لام والا ضربت مسئلة الرد فى مسئلة الزوجية كزوج وجدة واخ لام اصل مسئلة الزوج من اثنين له واحد يبقى واحد على مسئلة الرد اثنين لا ينقسم فتضرب اثنين فى اثنين فتصح من اربعة للزوج سهمان وللجدة سهم وللأخ سهم **باب التصحيح والمناسبات وقسمه**

التركات $\frac{1}{2}$ الصحيح تحصيل اقل عدد ينقسم على الورثة بلا كسر (اذا انكسر سهم فريق) اى صنف من الورثة (عليهم ضربت عددهم ان باين سهامهم) كثلاث اخوات لغير ام وعم لهن سهمان على ثلاثة لا تنقسم وتباين فتضرب عددهن في اصل المسئلة ثلاثة فتصح من تسعة لكل اخت سهمان وللم ثلاثة (او) تضرب (وفقه) اى وفق عددهم (ان وافقه) اى عدد سهامهم (بحجزه كثلاث ونحوه) كربع ونصف وثن (في اصل المسئلة وعولها ان عالت فما بلغ صحت منه) المسئلة كزوج وست اخوات لغير ام اصل المسئلة من ستة وعالت لسبعة وسهام الاخوات منها اربعة توافق عددهن بالنصف فتضرب ثلاثة في سبعة تصح من احد وعشرين للزوج تسعة ولكل اخت سهمان (ويصير للواحد) من الفريق المنكسر عليه (ما كان لجماعته) عند التباين كالمثال الاول (او) يصير لواحداهم (وفقه) اى وفق ما كان لجماعته عند التوافق كالمثال الثانى وان كان الانكسار على فريقين فاكثر نظرت بين كل فريق وسهامه وثبت المباين ووفق الموافق ثم تنظر بين المثبتات بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم عليها فما كان يسمى جزء السهم تضربه في المسئلة بعولها ان عالت فما بلغ منه تصح كجديتين وثلاثة اخوة لام وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهامها ستة وتصح من ستة وثلاثين لكل جدة ثلاثة ولكل اخ اربعة ولكل عم ثلاثة $\frac{1}{2}$ فصل $\frac{1}{2}$ والمناسخات جمع مناسخة من النسخ بمعنى الابطال او الازالة او التغيير او النقل وفي الاصطلاح موت ثان فاكثر من ورثة الاول قبل قسم تركته (اذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فان ورثوه) اى ورثه ورثة الثانى (كالاول) اى كما يرثون الاول (كاخوة) اشقا او لاب ذكور او ذكور واثاث ماتوا واحدا بعد واحد حتى بقى ثلاثة مثلاً (فاقسمها) اى التركة (على من بقى) من الورثة ولا تلتفت للاول (وان كان ورثة كل ميت لا يرثون غيره كاخوة لهم بنون فصحيح) المسئلة (الاولى واقسم سهم كل ميت على مسئلته) وهى عدد بنيه (وصحيح المنكسر كما سبق) كما لو مات انسان عن ثلاثة بنين ثم مات الاول عن ابنين ثم الثانى عن ثلاثة ثم الثالث عن اربعة فالمسئلة الاولى من ثلاثة ومسئلة الثانى من اثنين وسهمه يباينها ومسئلة الثالث

من ثلاثة وسهمه يباينها ومسئلة الرابع من اربعة وسهمه يباينها والاثنان داخلان في الاربعة وهى تباين الثلاثة فتضربها فيها تبلغ اثني عشر تضربها في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنها تصح للاول اثنا عشر لابنيه وللثانى اثنا عشر لابنيه الثلاثة وللثالث اثنا عشر لابنيه الاربعة (وان لم يرثوا الثانى كالاول) بان اختلف ميراثهم منها (صححت) المسئلة (الاولى) للميت الاول وعرفت سهام الثانى منها وعلمت مسئلة الثانى (وقسمت اسهم الثانى) من الاول (على) مسئلة (ورثته فان انقسمت صححتا من اصلها) كرجل خلف زوجة وبنتا واخا ثم ماتت البنت عن زوج وبنت وعم فالمسئلة الاولى من ثمانية وسهام البنت منها اربعة ومسئلتها ايضا من اربعة فصحتا من الثمانية لزوج ابنيها سهم ولزوجها سهم ولبناتها سهمان ولعمها اربعة ثلاثة من اخيه وسهم منها (وان لم تنقسم) سهام الثانى على مسئلته (ضربت كل الثانية) ان باينتها سهام الثانى (او) ضربت (وفقها للسهام) ان وافقتها (فى الاولى) فما بلغ فهو الجامعة (ومن له شئ منها) اى من الاولى (فاضربه فيما ضربته فيها) وهو الثانية عند التباين او وفقها عند التوافق (ومن له من الثانية شئ فاضربه فيما تركه الميت) الثانى اى فى عدد سهامه من الاولى عند المباينة (او وفقه) عند الموافقة. ومن يرث منهما تجمع ماله منهما فما اجتمع (فهو له) مثال الموافقة ان تكون الزوجة اما للبنت الميتة فى المثال السابق فتصير مسئلتها من اثني عشر توافق سهامها الاربعة من الاولى بالربع فتضرب ربعها ثلاثة فى الاولى وهى ثمانية تكن اربعة وعشرين للزوجة من الاولى سهم فى ثلاثة وفق الثانية بثلاثة ومن الثانية سهمان فى واحد وفق سهام البنت باثنين فيجتمع لها خمسة وللأخ من الاولى ثلاثة فى ثلاثة وفق الثانية بتسعة ومن الثانية واحد فى واحد بواحد فله عشرة ولزوج الثانية ثلاثة ولبناتها ستة ومثال المباينة ان تموت البنت فى المثال المذكور عن زوج وبنتين وام فان مسئلتها تعول لثلاثة عشر تباين سهامها الاربعة فتضربها فى الاولى تكن مائة واربعة للزوجة من الاولى سهم فى الثانية بثلاثة عشر ولها من الثانية سهمان مضروبان فى سهامها من الاولى اربعة بثمانية فيجتمع لها احد وعشرون وللأخ فى الاولى ثلاثة فى ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ولا شئ له من الثانية

وللزوج من الثانية ثلاثة في اربعة باثني عشر ولبنتها من الثانية ثمانية في اربعة باثني عشر وثلاثين (وتعمل في الميت (الثالث فاكثركم في الميت (الثاني مع الاول) فتصح الجامعة للاولين وتعرف سهام الثالث منها وتقسمها على مسئلة فان انقسمت لم تنجح لضرب وتقسم كما سبق وان لم تنقسم فاضرب الثالثة او وفقها في الجامعة ثم من له شيء من الجامعة الاولى اخذه مضروباً في مسئلة الثالث او وفقها ومن له شيء من الثالثة اخذه مضروباً في سهامه او وفقها وهكذا ان مات رابع فاكثركم فصل في قسمة التركات والقسمة معرفة نصيب الواحد من المقسوم (اذا امكن نسبة سهم كل وارث من المسئلة بجزء) كنصف وعشر (فله) اي فلذلك الوارث من التركة (كنسبته) فلو ماتت امرأة عن تسعين ديناراً وخلفت زوجاً وابوين وابنتين فالمسئلة من خمسة عشر للزوج منها ثلاثة وهي خمس المسئلة فله خمس التركة ثمانية عشر ديناراً ولكل واحد من الابوين اثنان وها ثلثا خمس المسئلة فيكون لكل منهما ثلثا خمس التركة اثنا عشر ديناراً ولكل من البنين اربعة وهي خمس المسئلة وثلث خمسها فلهما كذلك من التركة اربعة وعشرون ديناراً وان ضربت سهام كل وارث في التركة وقسمت الحاصل على المسئلة خرج نصيبه من التركة وان قسمت على القرايط فهي في عرف اهل مصر والشام اربعة وعشرون قيراطاً فاجعل عددها كتركة معلومة واقسم كما مر باب ذوى الارحام وهم كل قريب ليس بنذى فرض ولا عصبة و (يرثون بالتزويل) اي بتزويلهم منزلة من ادلوا به من الورثة (الذكر والاثني) منهم (سواء) لانهم يرثون بالرحم المجردة فاستوى ذكرهم وانثاهم كولد الام (فولد البنات وولد بنات البنين وولد الاخوات) مطلقاً (كامهاتهن وبنات الاخوة) مطلقاً كابائهن (و) بنات (الاعمام لابوين او لاب) كابائهن (وبنات بنينهم) اي بنى الاخوة او بنى الاعمام كابائهن (وولد الاخوة لام كابائهم والاخوال والخاللات وابو الام كالام والعمات والعم لام كاب وكل جدة ادلت باب بين امين هي احداها كام ابي ام او باب اعلا من الجد كام ابي الجد وابو ام اب وابو ام ام واخوها واختها بمنزلتهم فيجعل حق كل وارث) بفرض او تعصيب (لمن ادلى به) من ذوى الارحام ولو بعد فان كان واحداً اخذ المال كله وان كانوا جماعة

قسمت المال بين من يدلون به فما حصل لكل وارث فهو لمن يدلى به وان ابقى من سهام المسئلة شيء رد عليهم على قدر سهامهم (فان ادلى جماعة بوارث) بفرض او تعصيب (واستوت منزلتهم منه بلا سبق كاولاده فنصيبه لهم) كارتهم منه لكن الذكر كالاثني (فابن وبنت لاخت مع بنت لاخت اخرى) لهذه المنفردة (حق) اي ارث (امها وللأوليين حق امهما) سوية بينهما (وان اختلفت منازلهم منه جعلتهم معه) اي مع من ادلوا به (كمت اقسما ارثه) على حسب منازلهم منه (فان خلف ثلاث خالات متفرقات) اي واحدة شقيقة وواحدة لاب وواحدة لام (وثلاث عمات متفرقات) كذلك (فالثلاث) الذي كان للام (للخاللات اخماساً) لانهن يرثن الام كذلك (والثلاث) اللذان كانا للاب (للعمات اخماساً) لانهن يرثنه كذلك (وتصح من خمسة عشر) للاجترأ باحدى الخمسين لئلا يلهما واضربها في اصل المسئلة ثلاثة الخالات من ذلك خمسة للشقيقة ثلاثة وللتى لاب سهم وللتى لام سهم وللعمات عشرة لتى من قبل الابوين ستة وللتى من قبل الاب سهمان وللتى من قبل الام سهمان (وفي ثلاثة اخوال متفرقين) اي احدهم شقيق الام والآخر لابيها والآخر لامها (لذى الام السدس) كما يرثه من اخته لو ماتت (والباقي لذى الابوين) وحده لانه يسقط الاخ لاب (فان كان معهم) اي مع الاخوال (ابو ام اسقطهم) لان الاب يسقط الاخوة (وفي ثلاث بنات عمومة متفرقين) اي بنت عم لابوين و بنت عم لاب و بنت عم لام (المال لتي للابوين) لقيامهن مقام ابائهن فبنت العم لابوين بمنزلة ابائها (وان ادلى جماعة بجماعة قسمت المال بين المدلى بهم كانهن احياء) فما صار لكل واحد) من المدلى بهم (اخذه المدلى به من ذوى الارحام لانه وارثه) وان سقط بعضهم ببعض عملت به (فعممة وبنت اخ المال للعممة لانها تدلى بالاب وبنت الاخ تدلى بالاخ ويسقط بعيد من وارث باقرب منه الا ان اختلفت الجهة فينزل بعيد حتى يلحق بوارث سقط به اقرب اولاً (والجهات) التي ترث بها ذوا الارحام ثلاثة (ابوة) ويدخل فيها فروع الاب من الاجداد والجدات السواقط وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات الاعمام والعمات وعمات الاب والجد (وامومة) ويدخل فيها فروع الام من الاخوال والخاللات واعمام الام واعمام ابائها وامها وعمات الام وعمات ابائها وجدها وامها واخوال

الام وخالاتها (وبنوة) ويدخل فيها اولاد البنات واولاد بنات الابن ومن ادلى بقرابتن ورث بهما ولزوج او زوجة مع ذى رحم فرضه كاملا بلا حجب ولا عول والباقي لذى الرحم ولا يعول هنا الا اصل ستة الى سبعة كخالة وبتى اختين لابوين وبتى اختين لام للخالة سهم ولبنتى الاختين لابوين اربعة ولبنتى الاختين لام سهمان ^{باب ميراث الحمل} ^{بفتح} الحاء والمراد ما فى بطن الادمية يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبل (و) ميراث (الختى المشكل) الذى لم تتضح ذكوره ولا انوثته (من خلف ورثة فيهم حمل) يرثه (فطلبوا القسمة وقف للحمل) ان اختلف ارثه بالذكورة والانوثة (الاكثر من ارث ذكرين او اثنيين) لان وضعهما كثير معتاد وما زاد عليهما نادر فلم يوقف له شى فى زوجة حامل وابن للزوجة الثمن وللان ثلث الباقي ويوقف للحمل ارث ذكرين لانه اكثر وتصح من اربعة وعشرين وفى زوجة حامل وابوين يوقف للحمل نصيب اثنين لانه اكثر ويدفع للزوجة الثمن عايلا لسبعة وعشرين ولللاب السدس كذلك وللأم السدس كذلك (فاذا ولد اخذ حقه) من الموقوف (ومابقى فهو المستحقه) وان اعوز شى بان وقفنا ميراث ذكرين فولدت ثلاثة رجع على من هو بيده (ومن لا يحجبه) الحمل (ياخذ ارثه) كاملا (كالجدة) فان فرضها السدس مع الولد وعدمه (ومن ينقصه) الحمل (شيئا) يعطى (اليقين) كالزوجة والام فيعطيان الثمن والسدس ويوقف الباقي (ومن سقط به) اى بالحمل (لم يعط شيئا) للشك فى ارثه (ويرث) المولود (ويورث ان استهل صارخا) لحديث ابى هريرة مرفوعا اذا استهل المولود صارخا ورث رواء احمد وابو داود (او عطس او بكى او رضع او تنفس وطال زمن التنفس او وجد) منه (دليل) على (حياته) كحركة طويلة او سعال لان هذه الاشياء تدل على الحياة المستقرة (غير حركة) قصيرة (واختلاج) لعدم دلالتها (على الحياة المستقرة) وان ظهر بعضه فاستهل (اى صوت) ثم مات وخرج لم يرث (ولم يورث كما لو لم يستهل) وان جهل المستهل من التوأمين (اذا استهل احدهما دون الاخر ثم مات المستهل وجهل وكانا ذكرا و انثى) واختلف ارثهما (بالذكورة والانوثة يعين بقرعة) كما لو طلق احدى نساءه ولم تعلم عينها وان لم يختلف ميراثهما كولد الام اخرج السدس لورثة الجنين بغير قرعة لعدم

الحاجة اليها ولو مات كافر بدارنا عن حمل منه لم يرثه لحكمنا باسلامه قبل وضعه ويرث صغير حكم باسلامه بموت احد ابويه منه (والختى) من له شكل ذكر رجل وفرج امرأة او ثقب فى مكان الفرج يخرج منه البول ويعتبر امرء ببوله من احد الفرجين فان بال منهما فبسببه فان خرج منهما معا اعتبر اكثرهما فان استويا فهو (المشكل) فان رجا كشفه لصغر اعطى ومن معه اليقين ووقف الباقي لتظهر ذكوريته بنات لحيته او امنا من ذكره او تظهر انوثيته بمبيض او تفلك ثدى او امنا من فرج فان مات او بلغ بلا امانة (يرث نصف ميراث ذكر) ان ورث بكونه ذكرا فقط كولد اخ او عم ختى (ونصف ميراث انثى) ان ورث بكونه انثى فقط كولد اب ختنى مع زوج واخت لابوين وان ورث بهما متفاضلا اعطى نصف ميراثهما فتعمل مسألة الذكورية ثم مسألة الانوثة وتنظر بينهما بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما وتضربه فى اثنين عدد حالى الختنى ثم من له شى من احدى المسئلتين فاضربه فى الاخرى او وقفها فان وولد ختنى مشكل مسألة الذكورية من اثنين والانوثة من ثلاثة وهما متباينان فاذا ضربت احدهما فى الاخرى كان الحاصل ستة فاضربها فى اثنين تصح من اثنى عشر للذكر سبعة وللختى خمسة وان صالح الختنى من معه على ماوقف له صح ان صح تبرعه ^{باب ميراث المفقود} ^{بفتح} وهو من انقطع خبره فلم تعلم له حياة ولا موت (من خفى خبره باسر او سفر غالبه السلامة كتجارة) وسياحة (انتظر به تمام تسعين سنة منذ ولد) لان الغالب انه لا يعيش اكثر من هذا وان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم (وان كان غالبه الهلاك كمن غرق فى مركب فسلم قوم دون قوم او فقد من بين اهله او فى مفازة مهلكة) كدرب الحجاز (انتظر به تمام اربع سنين منذ تلف) اى فقد لانها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار فانقطاع خبره عن اهله يغلب على الظن هلاكه اذ لو كان حيا لم ينقطع خبره الى هذه الغاية (ثم يقسم ماله فيهما) اى فى مسئلتى غلبة السلامة بعد التسعين وغلبة الهلاك بعد الاربع سنين فان رجع بعد قسم ماله اخذ ما وجد ورجع على من اتلف شيئا به (فان مات مورثه فى مدة التربص) السابقة (اخذ كل وارث اذا) اى حين الموت (اليقين) وهو ما لا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود او موته (ووقف مابقى)

حتى يتبين امر المفقود فاعمل مسألة حياته ومسألة موته وحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما فيأخذ وارث منهما لا ساقط في احدهما اليقين (فان قدم) المفقود (اخذ نصيبه) الذي وقف ماله (وان لم يات) اى ولم تعلم حياته حين موت مورثه (حكمه) اى حكم ما وقف له (حكم ماله) الذي لم يخلفه مورثه فيقضى منه دينه وينفق على زوجته منه مدة تربسه لانه لا يحكم بموته الا عند انقضاء زمن انتظاره (ولباق الورثة ان يصطلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقتسونه) على حسب ما يتفقون عليه لانه لا يخرج عنهم ^{في} باب ميراث الفرق ^{في} جمع غريق وكذا من خفي موته فلم يعلم السابق منهم (اذا مات متوارثان كاخوين لآب بهدم او غرق او غربة او نار) معا فلا توارث بينهما (و) ان (جهل السابق بالموت) او علم ثم نسي (ولم يختلفوا فيه) بان لم يدع ورثة كل سبق موت الاخر (ورث كل واحد) من الغرق ونحوهم (من الاخر من تلاد ماله) اى من قديمه وهو بكسر التاء (دون ما ورثه منه) اى من الاخر (دفعا للدور) هذا قول عمر وعلى رضى الله عنهما فيقدر احدهما مات اولا ويورث الاخر منه ثم يقسم ماورثه على الاحيا من ورثته ثم يصنع بالثاني كذلك ففي اخوين احدهما مولى زيد والاخر مولى عمر وماتا وجهل الحال يصير مال كل واحد لمولى الاخر وان ادعى كل من الورثة سبق موت الاخر ولا بينة تحالفا ولم يتوارثا ^{في} باب ميراث اهل الممل ^{في} جمع ملة بكسر الميم وهى الدين والشريعة من موانع الارث اختلاف الدين (لا يرث المسلم الكافر الا بالولاء) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده او امته رواه الدارقطني والا اذا اسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم فيرث (ولا) يرث (الكافر المسلم الا بالولاء) لقوله عليه السلام لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر متفق عليه وخص بالولا فيرث به لانه شعبة من الرق (و) اختلاف الدارين ليس بمانع (يتوارث الحربى والذمى والمستامن) اذا اتحدت اديانهم لعموم النصوص (واهل الذمة يرث بعضهم بعضا مع اتفاق اديانهم لا مع اختلافها وهم ملل شتى) لقوله عليه السلام لا يتوارث اهل ملتين شتى (والمرتد لا يرث احدا) من المسلمين ولا من الكفار لانه لا يقر على ما هو عليه فلم يثبت له حكم دين من الاديان (وان مات) المرتد

(على رده فماله فى) لانه لا يقر على ما هو عليه فهو مباين لدين اقراره (ويرث الجوس بقرابتين) غير محجوبتين فى قول عمر وعلى وغيرهما (ان اسلموا او تحاكموا الينا قبل اسلامهم) فلو خلف امه وهى اخته بان وطى ابوه ابنته فولدت هذا الميت ورثت الثلث بكونها اما والنصف بكونها اختا (وكذا حكم المسلم بظا ذات رحم محرم منه بشبهة) نكاح او تسر ويثبت النسب (ولا ارث بنكاح ذات رحم محرم) كامه وبنته وبنت اخيه (ولا) ارث (بعقد) نكاح (لا يقر عليه لو اسلم) كطلقة ثلاثا وام زوجته واخوته من الرضاع ^{في} باب ميراث المطلقة ^{في} رجعي او باينا يتهم فيه بقصد الحرمان (من ابان زوجته فى صحته) لم يتوارثا (او) ابنتها فى (مرضه غير الخوف ومات به) لم يتوارثا لعدم التهمة حال الطلاق (او) ابنتها فى مرضه (الخوف ولم يمت به لم يتوارثا) لا تقطاع النكاح وعدم التهمة (بل) يتوارثان (فى طلاق رجعى لم تنقض عدته) سواء كان فى المرض او الصحة لان الرجعية زوجة (وان ابنتها فى مرض موته الخوف متبعا بقصد حرمانها) بان ابنتها ابتداء او سالتة اقل من ثلاث فطلقها ثلاثا (او علق ابنتها فى صحته على مرضه او) علق ابنتها (على فعل له) كدخوله الدار (ففعله فى مرضه) الخوف (ونحوه) كما لو وطى عاقل حماته بمرض موته الخوف (لم يرثها) ان ماتت لقطعه نكاحها (وترثه) هى (فى العدة وبعدها) لقضا عثمان رضى الله عنه (ما لم تزوج او ترتد) فيسقط ميراثها ولو اسلمت بعد لانها فعلت باختيارها ما ينال نكاح الاول ويثبت الارث له دونها ان فعلت فى مرض موتها الخوف ما يفسخ نكاحها ما دامت فى العدة ان اتهمت بقصد حرمانه ^{في} باب الاقرار بمشارك فى الميراث اذا اقر كل الورثة ^{في} المكلفين (ولو انه) اى الوارث المقر (واحد) منفرد بالارث (بوارث الميت) من ابن او نحوه (وصدق) المقر به (او كان) المقر به (صغيرا او مجنون او مقر به مجهول النسب ثبت نسبه) بشرط ان يمكن كون المقر به من الميت وان لا ينزع المقر فى نسب المقر به (و) ثبت (ارثه) حيث لا مانع لان الوارث يقوم مقام الميت فى بيناته ودعاويه وغيرها فكذلك فى النسب ويعتبر اقرار زوج ومولى ان ورثا (وان اقر) به بعض الورثة ولم يثبت نسبه بشهادة عدلين منهم او من غيرهم ثبت نسبه من مقر فقط واخذ الفاضل بيده او ما فى يده ان

اسقطه فلو اقر (احد ابنيه باخ مثله) اى مثل المقر (فله) اى للمقر به
 (ثلث ما بيده) اى يد المقر لان اقراره تضمن انه لا يستحق اكثر من
 ثلث التركة وفى يده نصفها فيكون السدس الزايد للمقر به (وان اقر باخت
 فلها خمسة) اى خمس ما بيده لانه لا يدعى اكثر من خمس المال وذلك
 اربعة اخماس النصف الذى بيده يبقى خمسة فيدفعه لها وان اقر ابن ابن
 بابن دفع له كل ما بيده لانه يحجبه وطريق العمل ان تضرب مسألة
 الاقرار او وقفها فى مسألة الانكار وتدفع لمقر سهمه من مسألة الاقرار
 فى مسألة الانكار او وقفها ولنكر سهمه من مسألة الانكار فى مسألة
 الاقرار او وقفها وللمقر به ما فضل ^{في} باب ميراث القتاتل والمبعض
 والولاء ^{في} بفتح الواو والمد اى ولاء العاقلة (فمن انفرد بقتل
 مورثه او شارك فيه مباشرة او سبياً) كحفر بئر تصديا ونصب
 سكين (بلا حق لم يرثه ان لزمه) اى القتاتل (قود او دية
 او كفارة) على ما يأتى فى الجنايات لحديث عمر سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول ليس للقاتل شئ رواه مالك فى موطاه واحد (والمكلف
 وغيره) اى غير المكلف كالصغير والمجنون فى هذا (سواء) لعموم ما سبق
 (وان قتل بحق قودا او حدا او كفرا) اى غير ردة (او ببغى) اى
 قطع طريق لثلاث ينكر مع ما يأتى (او) : (صيانة او حراية او شهادة
 وارثه) بما يوجب القتل (او قتل العادل الباغى وعكسه) كقتل
 الباغى العادل (ورثه) لانه فعل ماذون فيه فلم يمنع الميراث (ولا يرث
 الرقيق) ولو مدبرا او مكاتبا او ام ولد لانه لو ورث لكان لسيد
 وهو اجنبى (ولا يورث) لانه لا مال له (ويرث من بعضه حر ويورث
 ويحجب بقدر مافيه من الحرية) لقول على وابن مسعود وكسبه
 وارثه بحريته لورثته فابن نصفه حر وام وعم حران لابن نصف
 ماله لو كان حرا وهو ربع وسدس وللأم ربع والباقي للعم (ومن اعتق
 عبداً) او امة او اعتق بعضه فسرى الى الباقي او عتق عليه برحم او
 كتابة او ايلاد او اعتقه فى زكاة او كفارة (فله عليه الولاء) لقوله
 عليه السلام الولاء لمن اعتق متفق عليه وله ايضا الولاء على اولاده
 وان سفلوا من زوجة عتيقة او سرية وعلى من له اولهم ولاؤه
 لانه ولى نعمتهم وبسيه عتقوا ولان الفرع يتبع اصله ويرث

ذو الولاء مولا (وان اختلف دينهما) لما تقدم فيرث المعتق
 عتيقه عند عدم عصبة النسب ثم عصبة بعده الاقرب فالاقرب على ما سبق
 (ولا يرث النساء بالولاء الا من اعتقن) اى باشرن عتقه او عتق
 عليهن بنحو كتابة (او اعتقه من اعتقن) اى عتيق عتيقهن او اولادهن
 لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا ميراث الولاء للكبر
 من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الا ولاء من اعتقن والكبر بضم
 الكاف وسكون الموحدة اقرب عصبة السيد اليه يوم موت عتيقه والولاء
 لا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به ولا يورث فلو مات السيد عن
 ابنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات عتيقه فارثه لابن سيده وحده ولو
 مات ابنا السيد وخلف احدهما ابنا والاخر تسعة ثم مات العتيق
 فارثه على عددهم كالنسب ولو اشترى اخ واخته اباهما فعتق عليهما
 ثم ملك قنا فاعتقه ثم مات الاب ثم العتيق ورثه الابن بالنسب دون اخته
 بالولاء وتسمى مسألة القضاة يروى عن مالك انه قال سالت سبعين قاضيا من
 قضاة العراق عنها فاخطاؤا فيها

كتاب العتق

هو لغة الخلوص وشرعا تحرير الرقبة وتخليصها من الرق (وهو من
 افضل القرب) لان الله تعالى جعله كفارة للقتل والوطى فى نهار
 رمضان والايمان وجعله النبي صلى الله عليه وسلم فكاكا لمعتقه من النار
 وافضل الرقاب انفسها عند اهلها وذكر وتعدد افضل (ويستحب
 عتق من له كسب) لانتفاعه به (وعكسه بعكسه) فيكره عتق من
 لا كسب له وكذا من يخاف منه زنا او فساد وان علم ذلك منه او ظن حرم
 وصريحه نحو انت حر او محرر او عتق او معتق او حررتك او اعتقتك
 وكناياته نحو خلتك والحق باهلك ولا سبيل ولا سلطان لى عليك وانت
 لله او مولاي وملكتك نفسك ومن اعتق جزأ من رقيقه سرى الى باقيه
 ومن اعتق نصيبه من مشترك سرى الى الباقي ان كان موسرا مضمونا بقيته
 ومن ملك ذا رحم محرم عتق عليه بالملك ويصح معلقا بشرط فيعتق اذا وجد
 (ويصح تعليق العتق بموت وهو التدبير) سمي بذلك لان الموت دبر
 الحياة ولا يبطل بإبطال ولا رجوع ويصح وقف المدبر وهبته وبيعه ورهنه

وان مات السيد قبل بيعه عتق ان خرج من ثلثه والا فبقدره ^ب باب
الكتابة وهي ^ب مشتقة من الكتب وهو الجمع لانها تجمع نجومها وشرعا
(بيع) سيد (عبده نفسه بمال) معلوم يصح السلم فيه (موجد في ذمته)
باجلين فاكثر (وتسكن) الكتابة (مع امانة السيد وكسبه) لقوله تعالى
فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا (وتكره) الكتابة (مع عدمه) اي عدم
الكسب لئلا يصير كلا على الناس ولا يصح عتق وكتابة الا من جاز
التصرف وتنقذ بكتابتك على كذا مع قبول العبد وان لم يقل فاذا ادبت
فانت حر ومتى ادى ما عليه او ابراه منه سيده عتق ويملك كسبه ونفعه
وكل تصرف يصلح ماله كبيع واجارة (ويجوز بيع المكاتب) لقصة بريرة
ولانه قن ما بقي عليه درهم (ومشتريه يقوم مقام مكاتبه) بكسر التاء (فان
ادى) المكاتب للمشتري ما بقي من مال الكتابة (عتق ولاؤه له) اي
للمشتري (وان عجز) المكاتب عن اداء جميع مال الكتابة او بعضه
لمن كاتبه او اشتراه (عاقبا) فاذا حل نجم ولم يوده المكاتب فليسده
الفسخ كما لو اعسر المشتري ببعض الثمن ويلزم انتظاره ثلاثا لنحو بيع
عرض ويجب على السيد ان يودي الى من وفي كتابته ربهما لما روى
ابو بكر باسناده عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى واتوهم
من مال الله الذي اناكم قال ربع الكتابة وروى موقوف على علي
^ب باب احكام امهات الاولاد ^ب اصل ام امهات ولذلك جمعت على
امهات باعتبار الاصل (اذا اولد حرامته) ولو مدبرة او مكاتبه (او)
اولد (امة له ولغيره) ولو كان له جزء يسير منها (او امة لولده)
كلها او بعضها ولم يكن الابن وطئها قد (خلق ولده حرا) بان حملت به
في ملكه (حيا ولد او ميتا قد تبين فيه خلق الانسان) ولو خفيا
(لا) بالقاء (مضغة او جسم بلا تخطيط صارت ام ولد له تعتق بموته
من كل ماله) ولو لم يملك غيرها لحديث ابن عباس يرفعه من وطئ امته
فولدت فهي معتقة عن دبر منه رواه احمد وابن ماجه وان اصابها في
ملك غيره بنكاح او شبهة ثم ملكها حاملا عتق الحمل ولم تصرف ام ولد
ومن ملك امة حاملا فوطئها حرم عليه بيع الولد ويعتقه (واحكام ام
الولد) كـ (احكام الامة) القن (من وطئ) وخدمة واجارة ونحوه
كاعارة وايداع لانها مملوكة له مادام حيا (لا في نقل الملك في رقبتها

ولا بما يراه له) اي لنقل الملك فلاول (كوقف وبيع) وهبة وجعلها
صدقا ونحوه (و) الثاني كـ (رهن و) كذا (نحوها) اي نحو
المذكورات كالوصية بها لحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن
يستع منها السيد مادام حيا فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطني وتصح
كتابتها فان ادت في حياته عتقت وما بقي بيدها لها وان مات وعليها
شيء عتقت وما بيدها للورثة ويتبعها ولدها من غير سيدها بعد ايلادها
فيعتق بموت سيدها واذا جنت فديت بالاقل من قيمتها يوم الفدا
او ارش الجنابة وان قتلت سيدها عمدا او خطأ عتقت وللورثة القصاص
في العمد او الدية فيلزمها الاقل منها او من قيمتها كالحطأ وان اسلمت
ام ولد كافر منع من نسيانها وحيل بينه وبينها حتى يسلم واجبر على نفقتها
ان عدم كسبها

كتاب النكاح

هو لغة الوطئ والجمع بين الشئئين وقد يطلق على العقد فاذا قالوا
نكح فلانة او بنت فلان ارادوا تزويجها وعقد عليها واذا قالوا نكح
امراته لم يريدوا الا الجماعه وشرعا عقد يعتبر فيه لفظ انكاح او
تزوج في الجملة والمعقود عليه منفعة الاستمتاع (وهو سنة) لذى شهوة
لا يخاف زنا من رجل وامرأة لقوله عليه السلام يامعشر الشباب من
استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم
يستطع فعليه بالصوم فانه وجاء رواه الجماعة ويباح لمن لاشهوة له
كالعنين والكبير (وفعله مع الشهوة افضل من نوافل العبادة) لاشتماله
على مصالح كثيرة كتحصين فرجه وفرج زوجته والقيام بها وتحصيل
النسل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك
ومن لاشهوة له نوافل العبادة افضل له (ويجب النكاح على من يخاف
زنا بتركه) ولو ظنا من رجل وامرأة لانه طريق اعفاف نفسه وصونها
عن الحرام ولا فرق بين القادر على الانفاق والعاجز عنه ولا يكتفى
بمرة بل يكون في مجموع العمر ويحرم بدار حرب الا لضرورة فيباح
لغير اسير (ويسن نكاح واحدة) لان الزيادة عليها تعريض للمحرم

قال الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم (دينة)
 لحديث ابى هريرة مرفوعا تنكح المرأة لاربعة لما لها ولحبسها ولجمالها ولدينها
 فاظفر بذات الدين تربت يداك متفق عليه (اجنبية) لان ولدها يكون
 انجب ولانه لا يامن الطلاق فيفضى مع القرابة الى قطعة الرحم (بكر)
 لقوله عليه السلام لجابر فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك متفق عليه
 (ولود) اى من نساء يعرفن بكثرة الاولاد لحديث انس يرفعه تزوجوا
 الودود الولود فاني مكاثركم الامم يوم القيمة رواه سعيد (بلا ام)
 لانها ربما افسدتها عليه ويسن ان يتخير الجميلة لانه انض لبصره (و)
 يباح (له) اى لمن اراد خطبة امرأة وغلب على ظنه اجابته (نظر
 ما يظهر غالبا) كوجه ورقبة ويد وقدم لقوله عليه السلام اذا خطب
 احدكم امرأة فقدر ان يرى منها بعض ما يدعوه الى نكاحها فليغفل
 رواه احمد وابو داود (مرارا) اى يكرر النظر (بلا خلو) ان
 امن ثوران الشهوة ولا يحتاج الى اذنها ويباح نظر ذلك ورأس وساق
 من امة وذات محرم ولبعد نظر ذلك من مولاته ولشاهد ومعامل
 نظر وجه مشهود عليها ومن تعامله وكفها حاجة لطيب ونحوه
 نظر ولمس مادعت اليه حاجة ولا امرأة نظر من امرأة ورجل الى
 ماعدى ما بين سريرة وركبة ومحرم خلوة ذكر غير محرم وامرأة (ويحرم
 التصريح بخطبة المعتدة) كقوله اريد ان اتزوجك لمفهوم قوله تعالى
 لاجناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وسواء كانت المعتدة (من
 وفاة والمبانة) حال الحياة (دون التعريض) فيباح لما تقدم ويحرم
 التعريض كالتصريح لرجعية (ويباحان لمن ابانها بدون الثلاثة) لانه
 يباح له نكاحها في عدتها (كرجعيته) فان له رجعتها في عدتها (ويحرمان)
 اى التصريح والتعريض (منها على غير زوجها) فيحرم على الرجعية ان
 تجيب من خطبها في عدتها تصريحاً او تعريضاً واما البائن فيباح لها
 اذا خطبت في عدتها التعريض دون التصريح (والتعريض اى فى مثلك
 لراغب وتجييه) اذا كانت بائنا (ما يرغب عنك ونحوهما) كقوله لا تفوتاني
 بنفسك وقولها ان قضى شئ كان (فان اجاب ولى محبرة) ولو تعريضا
 لمسلم (او اجابت غير المحبرة لمسلم حرم على غيره خطبتها) بلا اذنه
 لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى ينكح

او يترك رواء البخارى والنسائى (وان رد) الخاطب الاول (او اذن)
 او ترك او استأذن الثانى الاول فسكت (او جهل الحال) بان لم يعلم
 الثانى اجابة الاول (جاز) للثانى ان يخطب (ويسن العقد يوم الجمعة
 مساء) لان فيه ساعة الاجابة ويسن بالمسجد ذكره ابن القيم ويسن
 ان يخطب قبله (بخطبة ابن مسعود) وهى ان الحمد لله نحمده ونستعينه
 ونستغفره ونتوب اليه ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا
 من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له واشهد ان لا اله
 الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويسن ان يقول لمزوج بارك
 الله لكما وعليكما وجع بينكما فى خير وعافية فاذا زفت اليه قال
 اللهم انى اسئلك خيرا وخير ما جبلتها عليه واعوذ بك من شرها وشر
 ما جبلتها عليه ثم فصل واركانه ثم اى اركان النكاح ثلاثة احدها
 الزوجان الحاليان من الموانع كالمعتدة (و) الثانى (الايجاب) وهو اللفظ
 الصادر من الولي او من يقوم مقامه (و) الثالث (القبول) وهو اللفظ
 الصادر من الزوج او من يقوم مقامه (ولا يصح) النكاح (ممن يحسن)
 اللغة (العربية بغير لفظ زوجت او انكحت) لانهما اللفظان اللذان ورد
 بهما القران ولامته اعتقتك وجعات عتقتك صدقتك ونحوه لقصة صفية
 (و) لا يصح قبول الا باللفظ (قبلت هذا النكاح او تزوجتها او تزوجت
 او قبلت) او رضيت ولفظ النكاح من هازل وتلئة (ومن جهلها) اى
 عجز عن الايجاب والقبول بالعربية (لم يلزمه تعلمها وكفاه معناها الخاص
 بكل لسان) لان المقصود هنا المعنى دون اللفظ لانه غير متعبد بتلاوته
 وينسقد من اخرس بكتابة واشارة مفهومة (فان تقدم القبول) على
 الايجاب (لم يصح) لان القبول انما يكون بعد الايجاب فتنى وجد قبله لم
 يكن قبولا (وان تاخر) اى تراخى القبول (عن الايجاب صح ما دام فى
 المجلس ولم يتشاغلا بما يقسمه) عرفا ولو طال الفصل لان حكم المجلس
 حكم حالة العقد (وان تفرقا قبله) اى قبل القبول او تشاغلا بما يقسمه
 عرفا (بطل) الايجاب للاعراض عنه وكذا لو جن او اغشى عليه قبل
 القبول لا ان نام ثم فصل وله شروط ثم اربعة (احدها تعيين
 الزوجين) لان المقصود فى النكاح التعيين فلا يصح بدونه كزوجتك بنتى
 وله غيرها حتى يميزها وكذا لو قال زوجتها ابنك وله بنون (فان اشار

الولى الى الزوجة او سماها (باسمها) او وصفها بما تتميز به (كالطوبى او
الكبيرة صح النكاح لحصول التمييز (او قال زوجتك بنتى وله) بنت
(واحدة لا اكثر صح) النكاح لعدم الالتباس ولو سماها بغير اسمها ومن سمي
له فى العقد غير مخطوبته فقبل يظنها اياها لم يصح ^{في} فصل ^{في} الشرط
الثانى (رضاها) فلا يصح ان اكره احدها بغير حق كالبيع (الا البالغ
المجنون) فيزوجه ابوه او وصيه فى النكاح (و) الا (المجنونة والصغير
والبكر ولو مكلفة لا الثيب) اذا تم لها تسع سنين (فان الاب ووصيه فى
النكاح يزوجانهم بغير اذنهم) كتيب دون تسع لعدم اعتبار اذنهم (كالسيد
مع امائه) فيزوجهن بغير اذنهن لانه يملك منافع بضعهن (و) كالسيد مع
(عبده الصغير) فيزوجه بغير اذنه كولد الصغير (ولا يزوج باقى الاوليا)
كالجد والاخ والعم (صغيرة دون تسع) بحال بكرة كانت او ثيبا (ولا)
يزوج غير الاب ووصيه فى النكاح (صغيرا) الا الحاكم لحاجة (ولا)
يزوج غير الاب ووصيه فيه (كبيرة عاقلة) بكرة او ثيبا (ولا بنت تسع)
سنين كذلك (الا باذنهما) لحديث ابى هريرة مرفوعا تستامر اليتيمة فى
نفسها فان سكنت فهو اذنها وان ابت لم تكره رواء احمد واذن بنت تسع
معتبر لقول عائشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة رواء احمد
ومعناه فى حكم المرأة (وهو) اى الاذن (صحت البكر) ولو ضحك او
بكت (ونطق الثيب) بوطى فى القبل لحديث ابى هريرة يرفعه لا تنكح
الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف
اذنها قال ان تسكت متفق عليه ويعتبر فى استيذان تسمية الزوج على وجه
تقع به المعرفة ^{في} فصل ^{في} الشرط (الثالث الولى) لقوله عليه
السلام لا نكاح الا بولى رواء الخمسة الا النساءى وصححه احمد وابن معين
(وشروطه) اى شروط الولى سبعة (التكليف) لان غير المكلف يحتاج لمن
ينظر له فلا ينظر لغيره (والذكورية) لان المرأة لا ولاية لها على نفسها
ففى غيرها اولى (والحرية) لان العبد لا ولاية له على نفسه ففى غيره اولى
(والرشد فى العقد) بان يعرف الكفو ومصالح النكاح لا حفظ المال
فرشد كل مقام بحسبه (واتفاق الدين) فلا ولاية لكافر على مسلمة ولا
لنصرانى على مجوسية لعدم التوارث بينهما (سوى ما يذكر) كام ولد
لكافر اسلمت وامة كافرة لمسلم والسلطان يزوج من لا ولى لها

من اهل الذمة (والعدالة) ولو ظاهرا لانها ولاية نظرية فلا يستبد
بها الفاسق الا فى سلطان وسيد يزوج امته اذا تقرر ذلك (فلا تزوج
امراة نفسها ولا غيرها) لما تقدم (ويقدم ابو المرأة) الحرية (فى انكاحها)
لانه اكمل نظرا واشد شفقة (ثم وصيه فيه) اى فى النكاح لقيامه مقامه
(ثم جدها لاب وان علا) لانه له ايلادا وتعصيا فاشبه الاب
(ثم ابنها ثم بنوه وان نزلوا) الاقرب فالاقرب لما روت ام سلمة انها
لما انقضت عدتها ارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطبتها فقالت
يا رسول الله ليس احد من اوليائى شاهدا قال ليس من اوليائك شاهد
ولا غايب يكره ذلك فقالت قم يا عمر (فزوج رسول الله فزوجه رواء النساءى
(ثم اخوها لابوين ثم لاب) كالميراث (ثم بنوها كذلك) وان نزلوا يقدم
من لابوين على من لاب ان استووا فى الدرجة الاقرب فالاقرب (ثم عمها
لابوين ثم لاب) لما تقدم (ثم بنوها كذلك) على ما سبق فى الميراث (ثم
اقرب عصبة نسب كالارث) واحق عصبة بعد الاخوة بالميراث احقهم
بالولاية لان مبنى الولاية على الشفقة والنظر وذلك معتبر بمظنته وهو
القربة (ثم المولى المنعم) بالعق لانه يرثها ويعقل عنها (ثم اقرب عصبة
نسبا) على ترتيب الميراث (ثم) ان عدموا فمصبية (ولاء) على ما تقدم
(ثم السلطان) وهو الامام او نائبه قال احمد والقاضى احب الى من
الامير فى هذا فان عدم الكل زوجها ذو سلطان فى مكانها فان تعذر وكلت
وولى امة سيدها ولو فاسقا ولا ولاية لاه من ام ولا خال ونحوه من
ذوى الارحام (فان عضل) الولى (الاقرب) بان منعها كفوا رضيته
ورغب بما صح مهرا ويفسق به ان تكرر (او لم يكن) الاقرب (اهلا)
لكونه طفلا او كافرا او فاسقا او عبدا (او غاب) الاقرب (غيبة منقطعة
لا تقطع الا بكلفة ومشقة) فوق مسافة القصر او جهل مكانه (زوج
الحرية) الولى (الا بعد) لان الاقرب هنا كالمعدوم (وان زوج الا بعد
او) زوج (اجنبى) ولو حاكما (من غير عذر) للاقرب (لم يصح)
النكاح لعدم الولاية من العاقد عليها مع وجود مستحقها فلو كان الاقرب
لا يعلم انه عصبة او انه صار او عاد اهلا بعد مناف صح النكاح استحبابا
الاصل ووكيل كل ولى يقوم مقامه غايبا وحاضرا بشرط اذنها للوكيل

بعد توكيله ان لم تكن محيرة ويشترط في وكيل ولى ما يشترط فيه ويقول
 الولي او وكيله لو كبل الزوج زوجت موكلتك فلانا فلانة ويقول وكيل
 الزوج قبلته فلان او لموكلتي فلان وان استوى وليان فاكثر سن تقديم
 افضل فاسن فان تشاحوا اقرع ويتعين من اذنت له منهم ومن زوج ابنة
 بنت اخيه ونحوه صح ان يتولى طرفي العقد ويكفي زوجت فلانا فلانة
 وكذا ولى عاقلة تحل له اذا تزوجها باذنها كفى قوله تزوجتها فصل
 الشرط (الرابع الشهادة) الحديث جابر مرفوعا لا نكاح الا بولي
 وشاهدي عدل رواه البرقاني وروى معناه عن ابن عباس ايضا (فلا يصح)
 النكاح (الا بشاهدين عدلين) ولو ظاهرا لان الفرض اعلان النكاح
 (ذكرين مكلنين سميعين ناطقين) ولو انهما خسريران او عدوا الزوجين
 ولا يبطله تواصل بكتانه ولا تشترط الشهادة بخلوها من الموانع او اذنها
 والاحتياط الا لشهاد فان انكرت الاذن صدقت قبل دخول لا بعده
 (وليس الكفائة وهي) لغة المساوات وهنا (دين) اي اداء الفرائض
 واجتناب النواهي (ومنصب وهو النسب والحرية) وصناعة غير زرية
 ويسار بحسب ما يجب لها (شرطا في صحته) اي صحة النكاح لامر النبي
 صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس ان تكح اسامة بن زيد فكحها بامر
 متفق عليه بل شرط للزوم (فلو زوج الاب عفيفة بفاجر او عربية
 بعجمي) او حرة بعبد (فلن لم يرض من المرأة او الاوليا) حتى من
 حدث (الفسخ) فيفسخ اخ مع رضى اب لان المار عليهم اجمعين وخيار الفسخ
 على التراخي لا يسقط الا باسقاط عصة او بما يدل على رضاها من قول او
 فعل باب المحرمات في النكاح كمن وهن ضربان احدهما من تحرم على
 الابد وقد ذكره بقوله (تحرم ابدا الام وكل جدة) من قبل الام او الاب
 (وان علت) لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم (والبنت وبنت الابن وبنتاهما)
 اي بنت البنت وبنت بنت الابن (من حلال وحرام وان سفلن)
 وارثة كانت او لا لعموم قوله تعالى وبنااتكم (وكل اخت) شقيقة كانت
 او لاب او لام لقوله تعالى واخواتكم (وبنتها) اي بنت الاخت
 مطلقا وبنت ابنها (وبنت ابنتها) وان تزالت لقوله تعالى وبناات الاخت
 (وبنت كل اخ وبنتها وبنت ابنه) اي ابن الاخ (وبنتها) اي بنت
 بنت ابن اخيه (وان سفلت) لقوله تعالى وبناات الاخ (وكل عممة وخالة

وان علتنا) من جهة الاب او الام لقوله تعالى وعماتكم وخالاتكم
 (والملاعة على الملاءن) ولو اكذب نفسه فلا تحل له بنكاح ولا ملك
 عيين (ويحرم بالرضاع) ولو محرما (ما يحرم بالنسب) من الاقسام
 السابقة لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق
 عليه (الا ام اخته) وام اخيه من رضاع (و) الا (اخت ابنه) من
 رضاع فلا تحرم المرضعة ولا بنتها على ابى المرتضع واخيه من نسب ولا
 ام المرتضع واخته من نسب على ابى المرتضع وابنه الذي هو اخو المرتضع
 لانهم في مقابلة من يحرم بالمصاهرة لا بالنسب (ويحرم) بالمصاهرة
 (بالعقد) وان لم يحصل دخول ولا خلوة (زوجة ابيه) ولو من رضاع
 (و) زوجة (كل جد) وان علا لقوله تعالى ولا تسكحوا ما نكح آباؤكم
 من النساء (و) تحرم ايضا بالعقد (زوجة ابنه وان نزل) ولو من
 رضاع لقوله تعالى وحلائل ابنائكم (دون بناتهن) اي بنات حلائل
 آباءه وابنائهن (و) دون (امهاتهن) فتحل له ربيبة والده وولده وام
 زوجة والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم (وتحرم)
 ايضا (ام زوجته وجدها) ولو من رضاع (بالعقد) لقوله تعالى
 وامهات نسائكم (و) تحرم ايضا الرباب وهن (بناتها) اي بنت
 الزوجة (وبناات اولادها) الذكور والاناث وان نزلن من نسب او
 رضاع (بالدخول) لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم
 اللاتي دخلتم بهن (فان بان الزوج) قبل الدخول ولو بعد الخلوة
 (او ماتت بعد الخلوة ابين) اي الرباب لقوله تعالى فان لم تكونوا
 دخلتم بهن فلا جناح عليكم ومن وطئ امرأة بشبهة او زنا حرم عليه امها
 وبنتها وحرمت على ابيه وابنه فصل في الضرب الثاني من
 المحرمات (وتحرم الى امد اخت معتدته واخت زوجته وبنتها) اي بنت
 اخت معتدته وبنت اخت زوجته (وعمتها وخالتها) وان علتنا من نسب
 او رضاع وكذا بنت اخيهما وكذا اخت مستبراته وبنت اخيها او اختها
 او عمتها او خالتها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقوله عليه السلام
 لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه عن ابى هريرة
 ولا يحرم الجمع بين اخت شخص من ابيه واخته من امه ولا بين مبانة
 شخص وبنته من غيرها ولو في عقد فان طاعت المرأة (وفرغت العدة

(ابن) اى اختها او عمتها او خالتها ونحوهن امدد المانع ومن وطئ اخت زوجته بشبهة او زنا حرمت عليه زوجته حتى تنقضى عدة الموطوءة (وان تزوجهما) اى تزوج الاختين ونحوهما (فى عقد) واحد لم يصح (او) تزوجهما فى (عقدين معا بطلا) لانه لا يمكن تصحيحهما فيهما ولا مزينة لاحداهما على الاخرى وكذا لو تزوج خمسا فى عقد او عقود معا (فان تاخر احدهما) اى احد المقدين بطل متأخر فقط لان الجمع حصل به (او وقع) العقد الثانى (فى عدة الاخرى وهى باين او رجعية بطل) الثانى لئلا يجتمع ماؤه فى رحم اختين او نحوهما وان جهل اسبق المقدين فسحوا ولا حداهما نصف مهرها بقرعة ومن ملك اخت زوجته ونحوها صح ولا يطأها حتى يفارق زوجته وتنقضى عدتها ومن ملك نحو اختين صح وله وطئ ايها ما شاء وتحرم به الاخرى حتى يحرم الموطوءة باخراج من ملكه او تزويج بعد استبراء وليس لحر ان يتزوج باكثر من اربع ولا لعبد ان يتزوج باكثر من اثنتين (وتحرم المعتدة) من الغير لقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله (و) كذا (المستبراة من غيره) لانه لا يومن ان تكون حاملا فينقضى الى اختلاط المياها واشتباها الانساب (و) تحرم (الزانية) على زان وغيره (حتى تتوب وتنقضى عدتها) لقوله تعالى والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك وتوبتها ان تراود فتمتنع (و) تحرم (مطلقته ثلاثا) حتى يطأها زوج غيره (بنكاح صحيح) لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (و) تحرم (المحرمة حتى تحل) من احرامها لقوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب رواه الجماعة الا البخارى ولم يذكر الترمذى الخطبة (ولا ينكح كافر مسلمة) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا (ولا) ينكح (مسلم ولو عبدا كافرة) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن (الا حرة كتابية) ابواها كتابيان لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم (ولا ينكح حر) مسلم (امة مسلمة الا ان يخاف غت العزوبية لحاجة المتعة او الخدمة) لكونه كبيرا او مريضاً او نحوها ولو مع صغر زوجته الحرة او غيبتها او مرضها (ولا يعجز عن طول) اى مهر (حرة وثمن امة) لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا الاية واشترط العجز عن ثمن الامة اختاره جمع كثير قال فى التنقيح وهو اظهر وقدم انه لا يشترط وتبعه فى المنتهى (ولا ينكح عبد

(سيدته) قال ابن المنذر اجمع اهل العلم عليه (ولا) ينكح (سيد امته) لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا يجتمع معه عقد اضعف منه (وللحر نكاح امة ابية) لانه لا ملك للابن فيها ولا شبهة ملك (دون) نكاح (امة ابنة) فلا يصح نكاحه امة ابنة لان الاب له التملك من مال ولده كما تقدم (وليس للحر نكاح عبد ولدها) لانه لو ملكت زوجها او بعضه لانقسخ النكاح وعلم مما تقدم ان للعبد نكاح امة ولو لابنه وللأمة نكاح عبد ولو لابنها (وان اشترى احد الزوجين) الزوج الاخر او ملكه بارث او غيره (او) ملك (ولده الحر او) ملك (مكاتبه) اى مكاتب احد الزوجين او مكاتب ولده (الزوج الاخر او بعضه انقسخ نكاحهما) ولا ينقص بهذا الفسخ عدد الطلاق (ومن حرم وطوها بعقد) كالمعتدة والمحرمة والزانية والمطلقة ثلاثا (حرم) وطئها (بملك يمين) لان النكاح اذا حرم لكونه طريقا الى الوطئ فلان يحرم الوطئ بطريق الاولى (الا امة كتابية) فتحل لدخولها فى عموم قوله تعالى او ما ملكت ايما نكم (ومن جمع بين محالة ومحرمة فى عقد صح فمين تحل) و بطل فمين تحرم فلو تزوج ايماء ومزوجة فى عقد صح فى الايم لانها محل النكاح (ولا يصح نكاح حتى مشكل قبل تبين امره) لعدم تحقيق ميع النكاح **باب الشروط** فى النكاح (والعيوب فى النكاح) والمعتبر من الشروط ما كان فى صلب العقد او اتفقا عليه قبله وهى قسمان صحيح واليه اشار بقوله (اذا شرطت طلاق ضررتها او ان لا يتسرى او ان لا يتزوج عليها او) ان (لا يخرجها من دارها او بلدها) او ان لا يفرق بينها وبين اولادها او ابويها او ان ترضع ولدها الصغير (او شرطت نقدا معيناً) تاخذ منه مهرها (او) شرطت (زيادة فى مهرها صح) الشرط وكان لازما فليس للزوج فكه بدون ابانتها ويسن وفاقؤه به (فان خالفه فلها الفسخ) على التراخى لقول عمر للذى قضى عليه بلزوم الشرط حين قال اذا يطلقنا مقاطع الحقوق عند الشروط وان شرط ان لا يخرجها من منزل ابويها فمات احدها بطل الشرط القسم الثانى فاسد وهو انواع احدها نكاح الشغار وقد ذكره بقوله (واذا تزوجه وليته على ان يزوجه الاخر وليته ففعلا) اى زوج كل منهما الاخر وليته (ولا مهر) بينهما (بطل النكاحان) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه

الاخر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه وكذا لو جعلوا بضع كل واحدة مع دراهم معلومة مهرا للآخرى (فان سمي لهما) اى لكل واحدة منهما (مهر) مستقل غير قليل بلا حيلة (صح) النكاحان ولو كان المسمى دون مهر المثل وان سمي لاحدهما دون الاخرى صح نكاح من سمي لهما فقط والثانى نكاح المحلل واليه اشار بقوله (وان تزوجها بشرط انه متى حلها للاول طلقها او نواه) اى التحليل (بلا شرط) يذكر في العقد او اتفقا عليه قبله ولم يرجع بطل النكاح لقوله عليه السلام الا اخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له راوه ابن ماجة (او قال) ولى (زوجتك اذا جاء راس الشهر) وان رضيت امها (او نحوه مما علق فيه النكاح على شرط مستقبل فلا ينقذ النكاح غير زوجت او قبلت ان شاء الله فيصح كقوله زوجتك اذا كانت بنتى او ان انقضت عدتها وهما يعلمان ذلك او ان شئت قتال شئت وقبلت ونحوه فانه صحيح (او) قال ولى زوجتك و (اذا جاء غدا) او وقت كذا (فطلقها او وقته بمدة) بان قال زوجتكها شهرا او سنة او يتزوج الغريب بنية طلاقها اذا خرج (بطل الكل) وهذا النوع هو نكاح المتعة قال سبرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهانا عنها رواه مسلم **فصل** وان شرط ان لامهر لها او **فصل** ان (لانفقة) لها (او) شرط (ان يقسم لها اقل من ضررتها او اكثر) منها (او شرط فيه) اى فى النكاح (خيارا او) شرط (ان جاء بالمهر فى وقت كذا والا فلا نكاح بينهما) او شرطت ان يسافر بها او ان تستدعيه لوطئ عند ارادتها او لا تسلم نفسها الى مدة كذا ونحوه (بطل الشرط) لمناقته مقتضى العقد واتخذته اسقاط حق يجب به قبل انعقاده (وصح النكاح) لان هذه الشروط تعود الى معنى زايد فى العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فيه (وان شرطها مسلة) او قال وليها زوجتك هذه المسلة او ظنها مسلة ولم تعرف بتقدم كفر (فبانت كتابية) فله الفسخ لفوات شرطه (او شرطها بكرا او جميلة او نسبية او) شرط (نفي عيب لا يفسخ به النكاح) بان شرطها سيمعة او بصيرة (فبانت بخلافه فله الفسخ) لما تقدم وان شرط صفة فبانت اعلا منها فلا فسخ ومن تزوج امرأة وشرط او ظن انها حرة ثم تبين انها امة فان كان ممن يحل له نكاح الاما فله الخيار والا فرق بينهما

وما ولدته قبل العلم حر يفديه بتمتته يوم ولادته وان كان المغرور عبدا فولده حر ايضا يفديه اذا عتق ويرجع زوج بالفداء والمهر على من غره ومن تزوجت رجلا على انه حر او تظنه حرا فبان عبدا فلها الخيار (وان عتقت) امة (تحت حر فلا خيار لها) لانها كفالات زوجها فى الكمال كما لو اسلمت كتابية تحت مسلم (بل) يثبت لها الخيار ان عتقت كلها (تحت عبد) كله لحديث بريرة وكان زوجها عبدا اسود رواه البخارى وغيره عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم فتقول فسخت نكاحى او اخترت نفسى ولو متراخيا ما لم يوجد منها دليل رضى كتمكين من وطئ او قبلة ونحوها ولو جاهلة ولا يحتاج فسخها لحاكم فان فسخت قبل دخول فلا مهر وبعده هو لسيدها **فصل** فى العيوب فى النكاح واقسامها ثلاثة قسم يختص بالرجال وقد ذكره بقوله (ومن وجدت زوجها مجبوا) قطع ذكره كله (او) بعضه (وبقي له ما لا يبطا به فلها الفسخ وان ثبتت عنته باقراره او) ثبتت (بينة على اقراره اجل سنة) هلالية (منذ تحاكا) روى عن عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة لانه اذا مضت الفصول الاربعة ولم يزل علم انه خلقة (فان وطئها فيها) اى فى السنة (والا فلها الفسخ) ولا يحتسب عليه منها ما اعترته فقط (وان اعترفت انه وطئها) فى القبل فى النكاح الذى ترافعا فيه ولو مرة (فليس بعين) لاعترافها بما ينافى الغنة وان كان ذلك بعد ثبوت الغنة فقد زالت (ولو قالت فى وقت رضيت به عينا سقط خيارها ابدا) لرضاها به كما لو تزوجته عاتمة عنته **فصل** القسم الثانى يختص بالمرأة وهو (الرقيق) بان يكون فرجها مسدودا لا يسلكه ذكر باصل الخلقة (والقرن) لحم زايد يثبت فى الفرج فيسدده (والعقل) ورم فى اللحمة التى بين مسلكى المرأة فيضيق منها فرجها فلا ينفذ فيه الذكر (والنفق) انخراق ما بين سبيلها او ما بين مخرج بول ومنى (واستطلاق بول ونحو) اى غايظ منها او منه (وقروح سيالة فى فرج) واستحاضة (و) من القسم الثالث وهو المشترك (باسور وناصور) وهما داآن بالمتعدة (و) من القسم الاول (خصا) اى قطع الخصيتين (وسل) لهما (ووجا) لهما لان ذلك يمنع الوطئ او يضعفه (و) من المشترك (كون احدهما حثى وانحما) اما المشكل فلا يصح نكاحه كما تقدم (وجنون ولو ساعة وبرص وجذام)

وقرع راس له ربح منكرة وبخر قم (يثبت بكل واحد منهما الفسخ) لما فيه من النفرة (ولو حدث بعد العقد) والدخول كالاجارة (او كان بالآخر عيب مثله) او مغاير له لان الانسان ياتق من عيب غيره ولا ياتق من عيب نفسه (و من رضى بالعيب) بان قال رضيت به (او وجدت دلالة) من وطى او تمكين منه (مع عله) بالعيب (فلا خيار له) ولو جهل الحكم او ظنه يسيرا فبان كثيرا لانه من جنس ما رضى به (ولا يتم) اى لا يصح (فسخ احدهما الا بحاكم) فيفسخه الحاكم بطلب من ثبت له الخيار او يردده اليه فيفسخه (فان كان) الفسخ (قبل الدخول فلا مهر) لها سواء كان الفسخ منه او منها لان الفسخ ان كان منها فقد جأت الفرقة من قبلها وان كان منه فانما فسخ لعيها الذى دلسته عليه فكانه منها (و) ان كان الفسخ (بعده) اى بعد الدخول او الخلوة (لها) المهر (المستحق) فى العقد لانه وجب بالعقد واستقر بالدخول فلا يسقط (و) يرجع به على الغار ان وجد (لانه غره وهو قول عمر والغار من علم العيب وكنته من زوجة عاقلة وولى ووكيل وان طأقت قبل دخول او مات احدهما قبل الفسخ فلا رجوع على الغار) والصغيرة والمجنونة والامة لا تزوج واحدة منهن بمعيب (يرد به فى النكاح لان ولهن لا ينظر لهن الا بما فيه الحفظ والمصلحة فان فعل لم يصح ان علم والا صح وفسخ اذا علم وكذا ولى صغير او مجنون ليس له تزويجهما بمعية ترد فى النكاح فان فعل فكما تقدم (فان رضيت) العاقلة (الكبيرة مجبوا او عينا لم تمنع) لان الحق فى الوطى لها دون غيرها (بل) يمنعها ولها العاقد (من) تزوج (مجنون ومجنون وابرص) لان فى ذلك عارا عليها وعلى اهلها وضررا يخشى تعديه الى الولد (ومتى) تزوجت معيها لم تعلمه ثم علمت العيب بعد عقد لم تجبر على فسخ (او كان) الزوج غير معيب حال العقد ثم (حدث به) العيب بعده (لم يجبرها ولها على الفسخ) اذا رضيت به لان حق الولى فى ابتدا العقد لا فى دوامه (باب نكاح الكفار) من اهل الكتاب وغيرهم (حكمه كنكاح المسلمين) فى الصحة ووقوع الطلاق والظهار والاىلا ووجوب المهر والنفقة والقسم والاحصان وغيرها ويحرم عليهم من النساء من تحرم علينا (ويقرون على فاسده) اى فاسد النكاح (اذا اعتقدوا صحته فى شرعهم) بخلاف ما لا يعتقدون حله فلا يقرون عليه لانه ليس من دينهم (ولم يرتفعوا لنا) لانه عليه السلام اخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض

عليهم فى انكحتهم مع علمه انهم يستبجئون نكاح محارمهم (فان اتونا قبل عقده عقدناه على حكمنا) باليجاب وقبول وولى وشاهدى عدل منا قال تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط (وان اتونا بعده) اى بعد العقد فيما بينهم (او اسلم الزوجان) على نكاح لم نتعرض لكيفية صدوره من وجود صيغة او ولى او غير ذلك (و) اذا تقرر ذلك فان كانت (المرأة تباح اذا) اى وقت الترافع اليها او الاسلام كعقد فى عدة فرغت او على اخت زوجة ماتت او كان وقع العقد بلا صيغة او ولى او شهود (اقرا) على نكاحهما لان ابتدا النكاح حينئذ لا مانع منه فلا مانع من استدامته (وان كانت) الزوجة (ممن لا يجوز ابتدا نكاحها) حال الترافع او الاسلام كذات محرم او معتدة لم تفرغ عدتها او مطلقته ثلاثا قبل ان تسكن زوجها غيره (فرق بينهما) لان ما منع ابتدا العقد منع استدامته (وان وطى حربي حربية فاسما) او ترافعا اليها (وقد اعتقدناه نكاحا اقرا) عليه لانا لا نتعرض لكيفية النكاح بينهم (والا) يعتقدناه نكاحا (فسخ) اى فرق بينهما لانه سفاح فيجب انكاره (ومتى كان المهر صحيحا اخذته) لانه الواجب (وان كان فاسدا) كخمر او خنزير (وقبضته استقر) فلا شئ لها غيره لانهما تقابضا بحكم الشرك (وان لم تقبضه) ولا شئ منه فرض لها مهر المثل لان الخمر ونحوه لا يكون مهرا لمسلمة فيبطل وان قبضت البعض وجب قسط الباقي من مهر المثل (و) ان (لم يسم) لها مهر (فرض لها مهر المثل) لخلو النكاح عن التسمية (فصل وان اسلم الزوجان معا) بان تلقظا بالاسلام دفعة واحدة فعلى نكاحهما لانه لم يوجد منهما اختلاف دين (او) اسلم (زوج كتابية) كتابيا كان او غير كتابي (فعلى نكاحهما لان للمسلم ابتدا نكاح الكتابية) فان اسلمت هى (اى الزوجة الكتابية تحت كافر قبل دخول الفسخ النكاح لان المسلمة لا تحل للكافر) (او) اسلم (احد الزوجين غير الكتابيين) كالمجوسيين يسلم احدهما (قبل الدخول بطل) النكاح لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر (فان سبقته) بالاسلام (فلا مهر) لها لمجئ الفرقة من قبلها (وان سبقها) بالاسلام (فلها نصف المهر لمجئ الفرقة من قبله وكذا ان اسما وادعت سبقه او قالا سبق احدهما ولا نعلم عينه) (وان اسلم احدهما) اى احد الزوجين غير الكتابيين او اسلمت

كافرة تحت كافر (بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة) لما روى مالك في موطائه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان ابن امية وامراته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حينئذ والطائف وهو كافر ثم اسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث اقوى من اسناده وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فايهما اسلم قبل انقضاء العدة فهي امراته فان اسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما (فان اسلم الاخر فيها) اى فى العدة (دام النكاح) بينهما لما سبق (والا) يسلم الاخر حتى انقضت (بان فسخه) اى فسخ النكاح (منذ اسلم الاول) من الزوج او الزوجة ولها نفقة العدة ان اسلمت قبله ولو لم يسلم (وان كفرا) اى ارتدا (او) ارتد (احدهما بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة) كما لو اسلم احدهما فان تاب من ارتد قبل انقضائها فعلى نكاحهما والا تبينا فسخه منذ ارتد (و) ان ارتدا او احدهما (قبله) اى قبل الدخول (بطل) النكاح لاختلاف الدين ومن اسلم وتحتة اكثر من اربع فاسلمن او كن كتابيات اختار منهن اربعا ان كان مكلفا والا وقف الامر حتى يكلف وان ابى الاختيار اجبر بحبس ثم تعزير وان اسلم وتحتة اختار منهن واحدة ^{في} باب الصداق ^{في} يقال اصدقت المرأة ومهرتها وامهرتها وهو عوض يسمى فى النكاح او بعده (يسن تخفيفه) لحديث عائشة مرفوعا اعظم النساء بركة ايسرهن مونة رواء ابو حفص باسناده (و) تسن (تسميته فى العقد) لقطع النزاع وليست شرطا لقوله تعالى لاجنح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ويسن ان يكون (من اربعمائة درهم) من الفضة وهى صداق بنات النبي صلى الله عليه وسلم (الى خمسمائة) درهم وهى صداق ازواجه صلى الله عليه وسلم وان زاد فلا باس (و) لا يتقدر الصداق بل (كما صح) ان يكون (غنسا او اجرة صح) ان يكون (مهرا وان قل) لقوله عليه السلام التمس ولو خافا من حديد متفق عليه (وان اصدقها تعليم قرآن لم يصح) الا صداق لان الفروج لا تستباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبغوا باموالكم وروى البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة من القرآن ثم

قال لا تكون لاحد بعدك مهرا (بل) يصح ان يصدقها تعليم معين من (فقه وادب) كنحو وصرف وبيان ولغة ونحوها (وشعر مباح معلوم) ولو لم يعرفه و يتعلمه ثم يعلمها وكذا لو اصدقها تعليم صنعة او كتابة او خياطة ثوبها او رد قنفا من محل معين لانها منفعة يجوز اخذ العوض عليها فهي مال (وان اصدقها طلاق ضررتها لم يصح) لحديث لا يحل لرجل ان ينكح امرأة بطلاق اخرى (ولها مهر مثلها) لفساد التسمية (ومتى بطل المسمى) ككونه مجهولا كعبد او ثوب او خمر او نحوه (وجب مهر المثل) بالعقد لان المرأة لا تسلم الا ببذل ولم يسلم البذل وتعذر رد العوض فوجب بدله ولا يضر جهل يسير فلو اصدقها عبدا من عبيده او فرسا من خيله ونحوه فلها احدهم بقرعة وقطاراً من نحو زيت او قنبرا من نحو بر لها الوسط ^{في} فصل وان اصدقها الفا ان كان ابوها حيا والفين ان كان ميتا وجب مهر المثل ^{في} لفساد التسمية للجهالة اذا كانت حالة الاب غير معلومة ولانه ليس لها فى موت ابوها غرض صحيح (و) ان تزوجها (على ان كانت لى زوجة بالفين او لم تكن) لى زوجة (بالف يصح) النكاح (بالمسمى) لان خلوا المرأة من ضرة من اكبر اغراضها المقصودة لهما وكذا ان تزوجها على الفين ان اخرجها من بلدها او دارها والفا ان لم يخرجها (واذا اجل الصداق او بعضه) كنصفه او ثلثه (صح) التاحيل (فان عينا اجلا) انيط به (والا) بعينا اجلا بل اطلقا (فمحلها الفرقة) البايئة بموت او غيره عملا بالعرف والعادة (وان اصدقها مالا مغصوبا) يعلمانه كذلك (او) اصدقها (خنزيرا ونحوه) كنحمر صح النكاح كما لو لم يسم لها مهرا و (وجب) لها (مهر المثل) لما تقدم وان تزوجها على عبد فخرج مغصوبا او حرا فلها قيمته يوم عقد لانها رضيت به اذ ظنته مملوكا (وان وجدت) المهر (المباح معييا) كعبد به نحو عرج (خيرت بين) امساكه مع (ارشه و) بين رده واخذ (قيمته) ان كان متقوما والا فثلثه وان اصدقها ثوبا وعين ذرعه فبان اقل خيرت بين اخذه مع قيمة مانقص وبين رده واخذ قيمة الجميع والمتزوجة على عصير بان خمر مثل العصير (وان تزوجها على الف لها والف لا يها) او على ان الكل للاب (صحت التسمية) لان للوالد الاخذ من مال ولده لما تقدم ويملكه الاب بالقبض مع النية (فلو طلق) الزوج (قبل الدخول وبعد القبض)

اي قبض الزوجة الالف وايها الالف (رجع) عليها (بالالف) دون ايها وكذا اذا شرط الكل له وقبضه بالنية ثم طلق قبل الدخول رجع عليها بقدر نصفه (ولا شيء على الاب لهما) اي للمطلق والمطلقة لانا قدرنا ان الجميع صار لهما ثم اخذه الاب منها فتصير كأنها قبضته ثم اخذه منها (ولو شرط ذلك) اي الصداق او بعضه (لغير الاب) كالجد والاخ (فكل المسمى لهما) اي للزوجة لانه عوض بضعتها والشرط باطل (ومن زوج بنته ولو ثيبا بدون مهر مثلها صح) ولو كرهت لانه ليس المقصود من النكاح العوض ولا يلزم احدا تمة المهر (وان زوجها به) اي بدون مهر مثلها (ولى غيره) اي غير الاب (باذنها صح) مع رشدها لان الحق لهما وقد اسقطته (وان لم تأذن) في تزويجها بدون مهر مثلها غير الاب (ف) لهما (مهر المثل) على الزوج انفساد التسمية بعدم الاذن فيها (وان زوج ابنه الصغير بمهر المثل او اكثر صح) لازما لان المرأة لم ترض بدونه وقد تكون مصلحة الابن في بذل الزيادة ويكون الصداق (في ذمة الزوج) اذا لم يعين في العقد (وان كان) الزوج (معسرا لم يضمه الاب) لان الاب نايب عنه في التزويج والنايب لا يلزمه ما لم يلتزمه كالوكيل فان ضمنه غرمه ولا قبض صداق محجور عليها لارشيده ولو بكرا الا باذنها وان تزوج عبد باذن سيده صح وتعلق صداق ونفقة وكسوة ومسكن بذمة سيده وبلا اذنه لا يصح فان وطئ تعلق مهر المثل برقبته ^{فصل} وتعلق المرأة بجميع (صداقها بالعقد) كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه بالعقد (ولها) اي للمرأة (ثناء) المهر (المعين) من كسب وثرة وولد ونحوها ولو حصل (قبل القبض) لانه ثناء ملكها (وضده بضده) اي ضد المعين كقفيز من صبرة ورطل من زبرة بضد المعين في الحكم فثاؤه له وضمنانه عليه ولا تملك تصرفا فيه قبل قبضه كبيع (وان تلف) المهر المعين قبل قبضه (فمن ضمنها) فيفوت عليها (الا ان يمنعها زوجها قبضه فيضمنه) لانه بمنزلة الغاصب اذا (ولها التصرف فيه) اي في المهر المعين لانه ملكها الا ان يحتاج لكيل او وزن او عد او ذرع فلا يصح تصرفها فيه قبل قبضه كبيع بذلك (وعليها زكاته) اي زكاة المعين اذا حال عليه الحول من العقد وحول المهر من تعيين (وان طلق)

من اقبضها الصداق (قبل الدخول او الخلوة فله نصفه) اي نصف الصداق (حكما) اي قهرا عاياه كالميراث لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (دون ثاؤه) اي ثناء المهر (المتفصل) قبل الطلاق فتخص به لانه ثناء ملكها والثناء بعد الطلاق لهما (وفي) الثناء (المتصل) كسمن عبد امهرا اياه وتعلمه صنعة اذا طلق قبل الدخول والخلوة (له نصف قيمته) اي قيمة العبد (بدون ثاؤه) المتصل لانه ثناء ملكها فلا حق له فيه وان اختارت رشيدة دفع نصفه زايदा لزمه قبوله وان نقص بنحو هزال خير رشيد بين اخذ نصفه بلا ارش وبين نصف قيمته وان باعته او وهبته او اقبضته او رهنته او اعتقته تعين له نصف القيمة وايهما عفا لصاحبه عما وجب له وهو جازر التصرف صح عفووه وليس لولى العفو عما وجب لمولاه ذكر اكان او اتي (وان اختلف الزوجان) او ولياها (او ورثتهما) او احدهما وولى الاخر او ورثته (في قدر الصداق او عينه او فيما يستقر به) من دخول او خلوة او نحوها (فقلوه) اي قول الزوج او وليه او وارثه يمينه لانه منكر والاصل براءة ذمته وكذا لو اختلفا في جنس الصداق او صفته (و) ان اختلفا (في قبضه ف) القول (قولها) او قول وليها او وارثها مع اليمين حيث لا بينة له لان الاصل عدم القبض وان تزوجها على صداقين سر وعلانية اخذ بالزايد مطلقا وهدية زوج ليست من المهر فما قبل عقدان وعدوه ولم يفوا رجع بها ^{فصل} يصح تفويض البضع بان يزوج الرجل ابنته المجبرة ^{بمهر} بلا مهر (او تأذن المرأة لوليها ان يزوجها بلا مهر) فيصح العقد ولها مهر المثل لقوله تعالى لاجناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقرضوا لهن فريضة (و) يصح ايضا (تفويض المهر بان يزوجها على ما يشاء احدهما) اي احد الزوجين (او) يشاء (اجنبي ف) يصح العقد و (لها مهر المثل بالعقد) لسقوط التسمية بالجهالة ولها طلب فرضه (ويفرضه) اي مهر المثل (الحاكم بقدره) بطلبها لان الزيادة عليه ميل على الزوج والنقص منه ميل على الزوجة وان تراضيا ولو على قليل صح لان الحق لا يعدوها (ومن مات منهما) اي من الزوجين (قبل الابانة) والخلوة (والفرض) فلها مهر المثل وورثه الاخر (لان ترك تسمية الصداق لا يقدح في صحة النكاح) ولها مهر (مثلها من) نساها (اي قراباتها

كام وخالة وعمة فيعتبره الحاكم بمن تساويها منهن القربى فالقربى في مال
وجمال وعقل وادب وسن وبكارة او ثيوبة فان لم يكن لها اقارب فبين تشابهها
من نساء بلدها (وان طلقها) اى المفوضة او من سمى لها مهر فاسد
(قبل الدخول) والخلوة (فلها المتعة بقدر يسر زوجها وعسره) لقوله
تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فاعلاها خادم وادناها
كسوة تجزيها في صلاتها (ويستقر مهر المثل) للمفوضة ونحوها
(بالدخول) والخلوة ولمسها ونظره الى فرجها بشهوة وتقبيلها بحضرة
الناس وكذا المسمى يتقرر بذلك ويتنصف المسمى بفرقة من قبله كطلاقه
وخلعه واسلامه ويسقط كله بفرقة من قبلها كردتها وفسخها لعييه
واختيارها لنفسها بجعله لها بسؤالها (وان طلقها) اى الزوجة مفوضة
كانت او غيرها (بعده) اى بعد الدخول (فلا متعة) لها بل لها المهر
كما تقدم (واذا افترقا في) النكاح (الفاسد) المختلف فيه (قبل الدخول
والخلوة فلا مهر) ولا متعة سواء طلقها او مات عنها لان العقد الفاسد
وجوده كعدمه (و) ان افترقا (بعد احدهما) اى الدخول او الخلوة
او ما يقرر الصداق مما تقدم (يجب المسمى) لها في العقد قياسا على الصحيح
وفي بعض الفاظ حديث عائشة ولما الذي اعطاها بما اصاب منها (ويجب مهر
المثل لمن وطئت) في نكاح باطل مجمع على بطلانه كالثامسة والمعتدة او وطئت
(بشبهة او زنا كرها) لقوله عليه السلام فلها بما استحبل من فرجها اى
نال منه وهو الوطئ ولانه اتلاف للبضع بغير رضى مالكه فوجب القيمة
وهى المهر (ولا يجب معه) اى مع المهر (ارش بكارة) لدخوله في مهر
مثليها لانه يعتبر ببكر مثليها فلا يجب مرة ثانية ولا فرق فيما ذكر بين ذات
المحرم وغيرها والزانية المطاوعة لاشئ لها ان كانت حرة ولا يصح تزويج
من نكاحها فاسد قبل طلاق او فسخ فان اباعها زوج فسخه حاكم (والمرأة)
قبل دخول (منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال) مفوضة كانت او غيرها
لان المنفعة المعقود عليها تتلف بالاستيفاء فيتعذر استيفاء المهر عليها
ولم يمكنها استرجاع عوضها ولما الثقة زمنه (فان كان) الصداق
(موجلا) ولم يحل (او حل قبل التسليم) لم تملك منع نفسها لانها رضى
بتأخيرها (او سلمت نفسها تبرعا) اى قبل الطلب بالحال (فليس لها)
بعد ذلك (منعها) اى منع نفسها لرضاها بالتسليم واستقر الصداق

ولو اب الزوج تسليم الصداق حتى تسلم نفسها وابت تسليم نفسها حتى
يسلم الصداق اجبر زوج ثم زوجة ولو اقبضه لها وامتنعت بلا عذر فله
استرجاعه (فان اعسر) الزوج (بالمهر الحال فلها الفسخ) ان كانت حرة
مكلفة (ولو بعد الدخول) لتعذر الوصول الى العوض بعد قبض الموضع كما لو افلس
المشتري ما لم تكن تزوجته عاتمة بعسره ويخير سيد الامة لان الحق له بخلاف
ولى صغيرة ومجنونة (ولا يفسخه) اى النكاح لعسره بحال مهر (الا
حاكم) كالفسخ لغته ونحوها للاختلاف فيه ومن اعترف لامرأة ان هذا
ابنه منها لزمه لها مهر مثليها لانه الظاهر قاله في الترتيب باب وليمة
العرس ^١ اصل الوليمة تمام الشئ واجتماعه ثم نقلت لطعام العرس
خاصة لاجتماع الرجل والمرأة (تسن) الوليمة بعقد ولو (بشاة فاقل) من شاة
لقوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف حين قال له تزوجت او لم ولو بشاة
واولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفية بحبس وضعه على نطع صغير كما
في الصحيحين عن انس لكن قال جمع يستحب ان لا تنقص عن شاة (وتجب
في اول مرة) اى في اليوم الاول (اجابة مسلم يحرم هجره) بخلاف نحو
رافضى ومتجاهر بمعصية ان دعاه (اليها) اى الى الوليمة (ان عينه) الداعى
(ولم يكن ثم) اى في محل الوليمة (منكر) لحديث ابى هريرة يرفعه
شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من ياتها ويدعى اليها من يابها ومن لا يجيب
فقد عمى الله ورسوله رواه مسلم (فان دعاه الجفلى) بفتح الفاء كقوله
يا ايها الناس هلموا الى الطعام لم تجب الاجابة (او) دعاه (في اليوم
الثالث) كرهت اجابته لقوله عليه السلام الوليمة اول يوم حق والثانى
معروف والثالث رياء وسمعة رواه ابو داود وغيره وتسن في ثانى يوم لذلك
الحبر (او دعاه ذمى) او من فى ماله حرام (كرهت الاجابة) لان
المطلوب اذلال اهل الذمة والتباعد عن الشبهة وما فيه الحرام اثلا يوافقه
وساير الدعوات مباحة غير عقيقة فتسن وما تم فتكره والاجابة الى غير الوليمة
مستحبة غير ما تم فتكره (ومن صومه واجب) كذا وقضاء رمضان اذا
دعى للوليمة حضر وجوبا و (دعا) استحبابا (وانصرف) لحديث ابى هريرة
يرفعه اذا دعى احداكم فليجب فان كان صائما فليدع وان كان منطرا فليطعم
رواه ابو داود (و) الصائم (المتفل اذا دعى اجاب و) (يفطر ان جبر) قلب
اخيه المسلم وادخل عليه السرور لقوله عليه السلام لرجل اعتزل من

القوم ناحية وقال اني صائم دعاكم اخوكم وتكلف لكم كل يوما ثم صم يوما مكانه ان شئت (ولا يجب) على من حضر (الاكل) ولو مفطرا
 عليه السلام اذا دعى احدكم فليجب فان شاء اكل وان شاء ترك قال
 في شرح المقنع حديث صحيح ويستحب الاكل لما تقدم (واباحته) اى اباحة
 الاكل (متوقفة على صريح اذن او قرينة) ولو من بيت قريب او صديق
 لم يحرزه عنه لحديث ابن عمر من دخل على غير دعوة دخل سارقا
 وخرج مغبرا والدعا الى الوليمة وتقديم الطعام اذن فيه ولا يملكه من قدم
 اليه بل يهلك على ملك صاحبه (وان علم) المدعو (ان ثم) اى فى
 الوليمة (منكرا) كزمر وخمر والات لهو وفرش حرير ونحوها فان كان
 (يقدر على تغييره حضر وغيره) لانه يورى بذلك فرضين اجابة الدعوة
 وازالة المنكر (والا) يقدر على تغييره (اى) الحضور لحديث عمر
 مرفوعا من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يقعد على ما يدار عليها
 الحمر رواه الترمذى (وان حضر) من غير علم بالمنكر (ثم علم به ازاله)
 لوجوبه عليه ويجلس بعد ذلك (فان دام) المنكر (لعجزه) اى المدعو
 (عنه انصرف) لئلا يكون قاصدا لرؤيته او سماعه (وان علم) المدعو
 (به) اى بالمنكر (ولم يره ولم يسمعه خير) بين الجلوس والاكل او الانصراف
 لعدم وجوب الانكار حينئذ (وكره النثار والتقاطه) لما يحصل فيه من
 التهمة والتراحم وان اخذه على هذا الوجه فيه دناءة وسخف (ومن اخذه)
 اى اخذ شيئا من النثار (او وقع فى حجره) منه شئ (ف) هو (له)
 قصد تملكه اولا لانه قد حازه ومالكة قصد تملكه لمن حازه (ويسن
 اعلان النكاح) لقوله عليه السلام اعلنوا النكاح وفى لفظ اظهروا
 النكاح رواه بن ماجه (و) سن (الدف) اى الضرب به اذا كان
 لاحلق به ولا صنوج (فيه) اى فى النكاح (للنساء) وكذا ختان
 وقدم غايب وولادة واملاك لقوله عليه السلام فصل ما بين الحلال
 والحرام الصوت والدف فى النكاح رواه النسائى وتحرم كل ملهة سوى
 الدف كزمار وطنبور وجنك وعود قال فى المستوعب والترغيب سواء
 استعمل لحزن او سرور (تمة) فى جمل من اداب الاكل والشرب
 تسن التسمية جهرا على اكل وشرب والحمد اذا فرغ واكله مما يليه
 بيديه بثلاث اصابع وتخليل معلق باسنانه ومسح الصحيفة واكل ماتناثر

وغض طرفه عن جليسه وشربه ثلاثا مصا ويتنفس خارج الاناء وكره
 شربه من قم سقما وفى اثناء طعام بلا عادة واذا شرب ناوله الايمن
 وسن غسل يديه قبل طعام متقدما به ربه وبعده متاخرا به ربه وكره
 رد شئ من فمه الى الاناء واكله حارا او من وسط الصحيفة او اعلاها
 وفعله ما يستقذره من غيره ومدح طعامه وتقويته وعيب الطعام وقرانه
 فى تمر مطلقا وان انفجا قوما عند وضع طعامهم تعمدا واكله كثيرا بحيث
 يوذيه او قليلا بحيث يضره باب عشرة النساء العشرة بكسر
 العين الاجتماع يقال لكل جماعة عشرة ومعشر وهى هنا ما يكون
 بين الزوجين من الالفة والانضمام (يلزم) كلا من (الزوجين العشرة)
 اى معاشرة الآخر (بالمعروف) فلا يظلمه بحقه ولا يتكره لبذله
 ولا يتبعه اذى ومنة لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله ولهن
 مثل الذى عليهن بالمعروف وينبغى امساكها مع كراهته لها لقوله تعالى
 فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا قال
 ابن عباس ربما رزق منها ولدا فيجعل الله فيه خيرا كثيرا (ويحرم مطل
 كل واحد) من الزوجين (بما يلزمه) لزوج (الآخر والتكره لبذله)
 اى بذل الواجب لما تقدم (واذا تم العقد لزم تسليم) الزوجة (الحرة
 التى يوطأ مثلها) وهى بنت تسع ولو كانت نضوة الخلقه ويستحب بمن
 يخشى عليها كاخض (فى بيت الزوج) متعلق بتسليم (ان طلبه) اى طلب
 الزوج تسليها (ولم تشتط) فى العقد (نازها او بلدها) فان اشترطت
 عمل بالشرط لما تقدم ولا يلزم ابتداء تسليم محرمة ومريضة وصغيرة
 وحايض ولو قال لا طأ وان انكر ان وطئه يؤذيها فعليها البينة (واذا
 استمهل احدها) اى طلب المهلة ليصلح امره (امهل العادة وجوبا)
 طلبا لليسر والسهولة (لا لعمل جهاز) بفتح الجيم وكسرهما فلا تجب
 المهلة له لكن فى الغنية تستحب الاجابة لذلك (ويجب تسليم الامة)
 مع الاطلاق (ليلا فقط) لانه زمان الاستمتاع للزوج وللسيد استخدامها
 نهارا لانه زمن الخدمة وان شرط تسليمها نهارا او بذله سيد وجب
 على الزوج تسليمها نهارا ايضا (ويباشرها) اى للزوج الاستمتاع
 بزوجه فى قبل ولو من جهة العجيزة (مالم يضر) بها (او يشغلها عن فرض)
 باستمائه ولو على تنور او ظهر قتب (وله) اى للزوج (السفر بالحررة)

مع الامن لانه عليه السلام واصحابه كانوا يسافرون بنسائهم (ما لم تشتط)
 ضده (اى ان لا يسافر بها فيوفى لها بالشرط والا فلها الفسخ كما تقدم
 والامة المزوجة ليس لزوجها ولا سيدها سفر بها بلا اذن الاخر ولا
 يلزم الزوج لو بواها سيدها مسكنا ان ياتيها فيه وليس له سفر بعبد المزوج
 واستخدامه نهارا (ويحرم وطئها في الحيض) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في
 الحيض الاية وكذا بعده قبل الغسل (و) في (الدبر) لقوله عليه السلام
 ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في اعجازهن رواه ابن ماجة
 ويحرم عزل بلا اذن حرة او سيدها (وله اجبارها) اى للزوج اجبار
 زوجته (على غسل من حيض) ونفاس وجنابة اذا كانت مكلفة (و) غسل
 (نجاسة) واجتناب محرمات وازالة وسخ ودرن (واخذ ما تعافه النفس
 من شعر وغيره) كظفر ومنعها من اكل ماله رايحة كريهة كبصل وكرات وثوم
 لانه يمنع كمال الاستمتاع وسواء كانت مسلمة او ذمية ولا تجبر على عجن او
 خبز او طبخ او نحوه (ولا تجبر الذمية على غسل الجنابة) في رواية والصحيح
 من المذهب له اجبارها عليه كما في الانصاف وغيره وله منع ذمية دخول
 بيعة وكنيسة وشرب ما يسكرها لا ما دونه ولا تكره على افساد صومها
 او صلاتها او سبها ^{في} فصل ويلزمه ^{في} اى الزوج (ان يبيت عند
 الحرة ليلة من اربع) لئلا لا اذا طلبت اكثر لان اكثر ما يمكن ان يجمع
 معها ثلاثا منها وهذا قضا كعب ابن سوار عند عمر ابن الخطاب واشهر
 ولم ينكر وعند الامة ليلة من سبع لان اكثر ما يجمع معها ثلاث حرار
 وهى على النصف (و) له ان (ينفرد ان اراد) الانفراد (في الباقي)
 اذا لم يستغرق زوجاته جميع الليالي فمن تحته حرة له الانفراد في ثلاث
 ليال من كل اربع ومن تحته حرتان له ان ينفرد في ليلتين وهكذا (ويلزمه
 الوطى ان قدر) عليه (كل ثلث سنة مرة) بطلب الزوجة حرة كانت او
 امة مسلمة او ذمية لان الله تعالى قدر ذلك في اربعة اشهر في حق المولى
 فكذلك في حق غيره لان اليقين لا توجب ما حلف عليه فدل ان الوطى
 واجب بدونها (وان سافر فوق نصفها) اى نصف سنة في غير حج او
 غزو واجبين او طلب رزق يحتاجه (وطلبت قدومه وقدر لزمه) القدوم
 (فان ابى احدها) اى الوطى في كل ثلث سنة مرة او القدوم اذا سافر
 فوق نصف سنة وطلبت (فرق بينهما الحاكم بطلبها) وكذا ان ترك المبيت

كالمولى ولا يجوز الفسخ في ذلك كله الا بحكم حاكم لانه مختلف فيه (وتسكن
 التسمية عند الوطى وقول الوارد) لحديث ابن عباس مرفوعا لو ان احداكم
 حين يأتى اهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا
 فولد بينهما ولد لم يضره الشيطان ابدا متفق عليه (ويكره) الوطى متجردين
 لنيه عليه السلام عنه في حديث عتبة ابن عبد الله عند ابن ماجة وتكره
 (كثرة الكلام) حاله لقوله عليه السلام لا تكثروا الكلام عند مجامعة النساء
 فان منه يكون الخرس والفاقا (و) يكره النزاع (قبل فراغها) لقوله عليه السلام
 ثم اذا قضى حاجته فلا يعجلها حتى تقضى حاجتها (و) يكره (الوطى بمرآ احد) او
 مستعمه اى بحيث يراه احد او يستعمه غير طفل لا يعقل ولو رضيا (و) يكره (التحدث به)
 اى بما جرى بينهما لنيه عليه السلام عنه رواه ابو داود وغيره وله الجمع بين
 وطئ نساؤه او مع امائه بغسل واحد لقول انس سكبت لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم من نساؤه غسلا واحدا في ليلة واحدة (ويحرم جمع زوجتيه
 في مسكن واحد بغير رضاها) لان عليهما ضررا في ذلك لما بينهما من
 الغيرة واجتماعهما يثير الخصومة (وله منعها) اى منع زوجته (من
 الخروج من منزله) ولو لزيارة ابويها او عيادتهما او حضور جنازة احدهما
 ويحرم عليها الخروج بلا اذنه لغير ضرورة (ويستحب اذنه) اى اذن
 الزوج لها في الخروج (ان ترض محرمها) كاخيا وعمها او مات لتعوده
 (وتشهد جنازته) لما في ذلك من صلة الرحم وعدم اذنه يكون حاملا لها
 على مخالفتها وليس له منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارتها (وله
 منعها من اجارة نفسها) لانه يفوت حقه بها فلا تصح اجارتها نفسها
 الا باذنه وان آجرت نفسها قبل التكاح صحت ولزمت (و) له منعها
 (من ارضاع ولدها من غيره الا لضرورته) اى ضرورة الولد بان لم يقبل
 ثدى غيرها فليس له منعها اذا لما فيه من اهلاك نفس معصومة وللزوج
 الوطى مطلقا ولو اضر بمستاجر او مرتاض ^{في} فصل ^{في} القسم (ويجب
 عليه) اى على الزوج (ان يساوى بين زوجاته في القسم) لاني الوطى لقوله تعالى
 وعاشروهن بالمعروف وتميز احدهما ميل ويكون ليلة وليالة الا
 ان يرضين باكثر ولزوجة امة مع حرة ليلة من ثلاث (وعماده)
 اى القسم (الليل لمن معاشه النهار والعكس بالعكس) فمن معيشته بيل كحارس
 يقسم بين نساؤه بالنهار ويكون النهار في حقه كالليل في حق غيره وله ان يانين

وان يدعوهن الى محله وان ياتي بعضا ويدعوا بعضا اذا كان مسكن مثلهما
(ويقسم) وجوبا (لحايض ونفسا ومريضة ومعيبة) بخو جذام
(ومجنونة مأمونة وغيرها) كمن آل او ظاهر منها ورتقاء ومحرمة وممزة
لان القصد السكن والانس وهو حاصل بالميت عندها وليس له بداءة
في قسم ولا سفر باحداهن بلا قرعة الا برضاهن (وان سافرت)
زوجة (بلا اده او باذنه في حاجتها او ابت السفر معه او) ابت
(المبيت عنده في فراشه فلا قسم لها ولا نفقة) لانها عاصية كالناشرة
واما من سافرت لحاجتها ولو باذنه فلتعذر الاستمتاع من جهتها ويحرم
ان يدخل الى غير ذات ليلة فيها الا لضرورة وفي نهارها الا الحاجة
فان لبث او جامع لزمه القضاء (ومن وهبت قسمتها لضرتها باذنه)
اي اذن الزوج جاز (او) وهبته (له فجعله) زوجة (اخرى جاز)
لان الحق في ذلك للزوج والواهبه وقد رضى (فان رجعت) الواهبه
(قسم لها مستقبلا) لنفقة رجوعها فيه لانها هبة لم تقبض بخلاف الماضي
فقد استقر حكمه ولزوجة بذل قسم ونفقة لزوج ليملكها ويعود حقها
برجوعها وتسوية زوج في وطئ بين نسائه وفي قسم بين امائه
(ولا قسم) واجب على سيد (لامائه وامهات اولاده) لقوله تعالى
فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم (بل يطأ السيد) من شاء
منهن (متى شاء) وغايه ان لا يعضلن ان لم يرد استمتاعا بهن (وان تزوج
بكر) ومعه غيرها (اقام عندها سبعا) ولو امة (ثم دار) على نساياه (و)
ان تزوج (ثانيا) اقام عندها (ثلاثا) ثم دار لحديث ابي قلابه عن انس
من السنه اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج
الثيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال ابو قلابه لو شئت لقلت ان انسا
رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وان احبت) الثيب ان
يقيم عندها (سبعا فعل وقضى مثلن) اي مثل السبع (للبواقي) من
ضراتها لحديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها
ثلاثة ايام وقال انه ليس بك هوان على اهلك فان شيتي سبت لك وان
سبت لك سبت لنسائي رواه احمد ومسلم وغيرها فصل في
النشوز وهو (معصيتها اياه فيما يجب عليها) ماخوذ من النشز وهو
ما ارتفع من الارض فكانها ارتفعت وتعال عما فرض عليها من المعاشرة

(فاذا ظهر منها امارته بان لا تجيبه الى الاستمتاع او تجيبه متبرمة) متاقلة
(او متكرهة وعظما) اي خوفها الله تعالى وذكرها ما اوجب الله عليها
من الحق والطاعة وما يلحقها من الاثم بالخالفه (فان اصرت) على النشوز
بعد وعظما (هجرها في المضيغ) اي ترك مضاجعتها (ما شاء) هجرها (في
الكلام ثلاثة ايام) فقط لحديث ابي هريرة مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر
اخاه فوق ثلاثة ايام (فان اصرت) بعد الهجر المذكور (ضربها) ضربا
(غير مبرح) اي شديد لقوله عليه السلام لا يجلد احدكم امراته جلد العبد
ثم يضاجعها في اخر اليوم ولا يزيد على عشرة اسواط لقوله عليه السلام
لا يجلد احدكم فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله متفق عليه
ويجتنب الوجه والمواضع المخوفة وله تاديبها على ترك الفرائض وان ادعى
كل ظلم صاحبه اسكنهما حاكم قرب ثقة يشرف عليهما ويلزمهما الحق فان
تعذر وتشاقا بعث الحاكم عدلين يعرفان الجمع والتفريق والاولى من
اهلهما يوكلانهم في فعل الاصلح من جمع وتفريق بعوض او دونه
باب الخلع وهو فراق الزوجة بعوض بالفاظ مخصوصة سمي
بذلك لان المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع اللباس قال تعالى هن لباس لكم
وانتم لباس لهن (من صح تبرعه) وهو الحر الرشيد غير المجبور عليه
(من زوجة واجنبى صح بذله لعوض) ومن لا فلا لانه بذل مال في مقابلة
ماليس بمال ولا منفعة فصار كال تبرع (فاذا كرهت) الزوجة (خلق زوجها
او خلقه) ايج الخلع والخلق بفتح الخاء صورته الظاهرة وبضمها صورته
الباطنة (او) كرهت (نقص دينه او خافت اثما بترك حقه ايج الخلع) لقوله
تعالى فان خفتم ان لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وتسني
اجابتهما اذا الا مع محبتة لهما فيسن صبرها وعدم اقتديها (والا) يكن حاجة
الى الخلع بل بينهما الاستقامة (كره ووقع) لحديث ثوبان مرفوعا ايما
امراة سالت زوجها الطلاق من غير ما باس فحرام عليها رايحة الجنة رواه
الحسنه الا النسائي (فان عضلها ظلما للاقتدا) اي لتفدى منه (ولم يكن)
ذلك (لزناها او نشوزها او تركها فرضا ففعلت) اي اقتدت منه حرم
ولم يصح لقوله تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما اتيقنوهن الا ان ياتين
بفاحشة مينة فان كان لزناها او نشوزها او تركها فرضا جاز وصح لانه
ضررها بحق (او خالعت الصغيرة والمجنونة والسفينة) ولو باذن ولي (او)

خالعت (الامة بغير اذن سيدها لم يصح الخلع) خلوه عن بذل عوض ممن
يصح تبرعه (ووقع الطلاق رجعيا ان) لم يكن تم عدده و (كان) الخلع
المذكور (بلفظ الطلاق او نيته) لانه لم يستحق به عوضا فان تجرد عن
لفظ الطلاق ونيته فلفو ويقبض عوض الخلع زوج رشيد ولو مكاتبها او
محجورا عليه لفلس وولى الصغير ونحوه ويصح الخلع ممن يصح طلاقه
فصل والخلع بلفظ صريح الطلاق او كنياته اي كناية الطلاق
(وقصده) به الطلاق (طلاق باين) لانها بذلت العوض لتلك نفسها
واجابها لسوالها (وان وقع) الخلع (بلفظ الخلع او الفسخ او الفدا) بان قال
خلعت او فسخت او فاديت (ولم ينو طلاقا كان فسحا لا ينقص به عدد
الطلاق) روى عن ابن عباس واحتج بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تتكح زوجا غيره فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدها فلو كان الخلع طلاقا
لكان رابعا وكنيات الخلع باريك وابراتك وابنتك لا يقع بها الابنية
او قرينة كسوال وبذل عوض ويصح بكل لغة من اهلها لا معلقا
(ولا يقع بمعتدة من خلع طلاق ولو واجهها) الزوج (به) روى عن ابن
عباس وابن الزبير ولانه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالأجنبية (ولا
يصح شرط الرجعة فيه) اي في الخلع ولا شرط خيار ويصح الخلع فيهما
(وان خالعهما بغير عوض) لم يصح لانه لا يملك فسخ النكاح لغير مقتض
بيحه (او) خالعهما (بمحرم) يعلمانه كحمر وخنزير ومغصوب (لم يصح)
الخلع ويكون لغوا خلوه عن العوض (ويقع الطلاق) المسؤل على ذلك
رجعيا ان كان بلفظ الطلاق او نيته (خلوه عن العوض وان خالعهما على
عبد فبان حرا او مستحقا صح الخلع ولها قيمته ويصح على رضاع ولده ولو
اطلقا وينصرف الى حولين او تمتهما فان مات رجع ببقية المدة يوما فيوما
(وما صح مهر) من عين مالية ومنفعة مباحة (صح الخلع به) لعموم قوله
تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (ويكره) خالعهما (بأكثر مما اعطاها)
لقوله عليه السلام في حديث جميلة ولا تردد ويصح الخلع اذا لقوله تعالى
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (وان خالعت حامل بنفقة عدتها صح) ولو
قلنا النفقة للحمل لأنها في التحقيق في حكم المالكة لها مدة الحمل (ويصح)
الخلع (بالجهول) كالوصية ولانه اسقاط لحقه من البضع وليس بتملك

شئ والاسقاط يدخله المسامحة (فان خالعه على حمل شجرتها او حمل
(امتها او ما في يدها او بيتها من دراهم او متاع او على عبد) مطلق ونحوه
(صح) الخلع وله ما يحصل وما في بيتها او يدها (وله مع عدم الحمل)
فيما اذا خالعهما على نحو حمل شجرتها (و) مع عدم (المتاع) فيما اذا خالعهما
على ما في بيتها من المتاع (و) مع عدم (العبد) لو خالعهما على ما في بيتها
من عبد (اقل مسماء) اي اقل ما يطلق عليه الاسم من هذه الاشياء لصدق
الاسم به وكذا لو خالعهما على عبد مبهم او نحوه له اقل ما يتناوله الاسم
(و) له (مع عدم الدراهم) فيما اذا خالعهما على ما بيدها من الدراهم
(ثلاثة) دراهم لانها اقل الجمع فصل واذا قال في الزوج لزوجته
او غيرها (متى) اعطيتي الفأ (او اذا) اعطيتي الفأ (او ان اعطيتني
الفأ فانت طالق طلقت) باينا (بعطيتي) الالف (وان تراخا) الاعطا
لوجود المعلق عليه وتلك الالف بالاعطا وان قال ان اعطيتني هذا العبد
فانت طالق فاعطته اياه طالقت ولا شئ له ان خرج معيا وان بان مستحق
الدم فقتل فارش عيه ومغصوبا او حرا هو او بعضه لم تطلق لعدم صحة
الاعطا وان قال انت طالق وعليك الف او بالف او نحوه فقبلت بالمجاس
بانت واستحقه والا وقع رجعيا ولا ينقلب باينا لو بذلته بعد (وان قالت
اخلعتي على الف او) اخلعتي (بالف او) اخلعتي (ولك الف ففعل)
اي خالعهما ولو لم يذكر الالف (بانت واستحقها) من غالب نقد البلد ان
اجابها على الفور ولان السؤال كالمعاد في الجواب (و) ان قالت (طلقتني
واحدة بالف فطلقها ثلاثا استحقها) لانه اوقع ما استدعته وزيادة (وعكسه
بعكسه) فلو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق اقل منهما لم يستحق شيئا لانه لم
يجبها لما بذلت العوض في مقابلته (الا في واحدة بقيت) من الثلاث
فيستحق الالف ولو لم تعلم ذلك لانها كملت وحصلت ما يحصل بالثلاث من
البنونة والتحرير حتى تتكح زوجا غيره (وليس للاب خلع زوجة ابنة
الصغير) او المجنون (ولا طلاقها) لحديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق
رواه ابن ماجه والدارقطني (ولا) للاب (خلع ابنته بشئ) من
مالها (لانه لاحظ لها في ذلك وهو بذل المال في غير مقابلة عوض مالي
فهو كالشبرع وان بذل العوض من ماله صح كالأجنبي ويحرم خلع الحيلة
ولا يصح (ولا يسقط الخلع غيره من الحقوق) فلو خالعه على شئ لم يسقط مالها

من حقوق زوجية وغيرها بسكوت عنها وكذا لو خالعه ببعض ما عليه لم يسقط الباقي كسائر الحقوق (وان علق طلاقها بصفة) كدخول الدار (ثم ابانها فوجدت) الصفة حال بينونتها (ثم نكحها) اى عقد عليها بعد وجود الصفة (فوجدت) الصفة (بعده) اى بعد النكاح (طلقت) وكذا لو حلف بالطلاق ثم بانث ثم عادت الزوجية ووجد المحلوف عليه فتطلق لوجود الصفة ولا تحل بفعلها حال بينونة ولو كانت الاداة لا تقتضى التكرار لانها لا تحل الا على وجه يثبت به لان اليمين حل وعقد والعقد يقتضى التكرار الى الملك فكذا الحل والحنث لا يحصل بفعل الصفة حال بينونة فلا تحل اليمين به (كعتق) فلو علق عتق قنه على صفة ثم باعه فوجدت ثم ملكه ثم وجدت عتق لما سبق (والا) توجد الصفة بعد النكاح والملك (فلا) طلاق ولا عتق بالصفة حال بينونة وزوال الملك لانها اذا ليسا محلا للوقوع

كتاب الطلاق

هو فى اللغة التحلية يقال طلقت الناقة اذا سرحت حيث شات والاطلاق الارسال وشرعا حل قيد النكاح او بعضه (يباح) الطلاق (للحاجة) كسوء خلق المرأة والتضرر بها مع عدم حصول الغرض (ويكره) الطلاق (لعدمها) اى عند عدم الحاجة لحديث ابغض الحلال الى الله الطلاق ولاشتماله على ازالة النكاح المشتل على المصالح المندوب اليها (ويستحب لضرر) اى لتضررها باستدامة النكاح فى حال الشقاق وحال تحوج المرأة الى المخالعة ليزول عنها الضرر وكذا لو تركت صلاة او عفة او نحوها وهى كالرجل فيسن ان تختلع ان ترك حق الله تعالى (ويجب) الطلاق (للايلاء) على الزوج المولى اذا ابى الفية (ويحرم للبدعة) ويأتى بيانه (ويصح من زوج مكلف و) زوج (مميز بعقله) اى الطلاق بان يعلم ان النكاح يزول به لعموم حديث اغا الطلاق لمن اخذ بالساق وتقدم (ومن زال عقله معذورا) كمجنون ومغنى عليه ومن به برسام او نشاف ونائم ومن شرب مسكرا كرها او اكل نجسا ونحوه لتداوا او غيره (لم يقع طلاقه) لقول على رضى الله عنه كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه ذكره البخارى فى صحيحه (وعكسه الاثم) فيقع طلاق

(السكران)

السكران طوعا ولو خلط فى كلامه او سقط تميزه بين الاعيان ويؤاخذ بسائر اقواله وكل فعل يعتبر له العقل كاتقرار وقذف وقتل وسرقة (ومن اكراه عليه) اى على الطلاق (ظلما) اى بغير حق بخلاف مول ابى الفية فاجبره الحاكم (بايلاء) اى بعقوبة من ضرب او خنق او نحوها (له) اى للزوج (او ولده او اخذ مال يضره او هده باحدها) اى احد المذكورات من الايلاء له او ولده او اخذ مال (يضره قادر) على ما هده به بسلطنة او تغلب كلص ونحوه (يظن) الزوج (ايقاعه) اى ايقاع ما هده (به) فطلق تبعا لقوله لم يقع (الطلاق حيث لم يرفع عنه ذلك حتى يطلق حديث عائشة مرفوعا لاطلاق ولا عتاق فى اغلاق رواه احمد وابو داود وابن ماجه والاغلاق الاكراه ومن قصد ايقاع الطلاق دون رفع الاكراه وقع طلاقه كمن اكراه على طلبة فطلق اكثر (ويقع الطلاق) بايلاء لا الخلع (فى نكاح مختلف فيه) كايلى ولى ولو لم يره مطلق ولا يستحق عوضا سئل عليه ولا يكون بدعيا فى حيض ويقع الطلاق (من الغضبان) ما لم يغم عليه كغيره (ووكيله) اى الزوج فى الطلاق (كهو) فيصح توكيل مكلف ومميز بعقله (ويطلق) الوكيل (واحدة) فقط (و) يطلق فى غير وقت بدعة (متى شاء الا ان يعين له وقتا وعددا) فلا يتعداها ولا يملك تعليقا الا بجعله له (وامراته) اذا قال لها طاقى نفسك (كوكيله فى طلاق نفسها) فلها ان تطلق نفسها طلبة متى شاءت ويبطل برجوعه فلو فصل اذا طلقها مرة (اى طلبة واحدة) فى طهر لم يجامع فيه وتركها حتى تنقضى عدتها فهو سنة (اى فهذا الطلاق موافق للسنة لقوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن مسعود طاهرات من غير جماع لكن يستثنى من ذلك لو طلقها فى طهر متعقب لرجعة من طلاق فى حيض فبدعة (وتحرم الثلاث اذا) اى يحرم ايقاع الثلاث ولو بكلمات فى طهر لم يصحها فيه لا بعد رجعة او عقد روى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر فمن طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره قبل الدخول كان ذلك او بعده (وان طلق من دخل بها فى حيض او طهر وطى فيه) ولم يستبين حملها وكذا لو علق طلاقها على نحو اكلها مما يتحقق وقوعه حالتهما (فبدعة)

اي فذلك طلاق بدعة محرم و (يقع) لحديث ابن عمر انه طلق امراته وهي حايض فامرہ النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها رواه الجماعة الا الترمذی (وتسن رجعتها) اذا طلقت زمن البدعة لحديث ابن عمر (ولا سنة ولا بدعة) في زمن او عدد (لصغيرة وابسة وغير مدخول بها ومن بان) اي ظهر (حملها) فاذا قال لاحدها انت طالق للسنة طالق وللبدعة طلقة وقعتا في الحال الا ان يريد في غير الابسة اذا صارت من اهل ذلك وان قاله لمن لها سنة وبدعة فواحدة في الحال والاخرى في ضد حالها اذا (وصريحه) اي صريح الطلاق وهو ما وضع له (لفظ الطلاق وما تصرف منه) كطلقتك وطاقق ومطلقه اسم مفعول (غير امر) كطالقي (و) غير (مضارع) كتطلقين (و) غير (مطلقة اسم فاعل) فلا يقع في هذه الالفاظ الثلاثة طلاق (فيقع) الطلاق (به) اي بالصريح (وان لم ينوه جادا وهازل) لحديث ابي هريرة يرفعه ثلاثة جدهن جسد وهزلهن جسد النكاح والطلاق والرجعة رواه الخمسة الا النسائي (فان نوى بطالق) طالقا (من وثاق) بفتح الواو اي قيد (او) نوى طالقا في نكاح سابق منه او من غيره او اراد (ان يقول) طاهرا فغلط (اي سبق لسانه) لم يقبل (منه ذلك) حكما (لانه خلاف ما يقتضيه الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله لانه اعلم بنيته) ولو سيل اطلقت امراتك فقال نعم وقع (الطلاق ولو اراد الكذب او لم ينوه لان نعم صريح في الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح (او) سيل الزوج (الك امرأة فقال لا واراد الكذب) ولم ينوه به الطلاق (فلا) تطلق لانه كناية تقتقر الى نية الطلاق ولم توجد وان اخرج زوجته من دارها او لطمها او اطعمها ونحوه وقال هذا طلاقك طلقت وكان تصريحاً ومن طلق واحدة من زوجاته ثم قال عقبه لضررتها انت شريكها او مثلها فصريح فيها وان كتب صريح طلاق امراته بما يبين وقع وان لم ينوه لانها صريحة فيه فان قال لم ارد الا تجويد خطي او غم اهلي قبل وكذا لو قرا ماكتبه وقال لم اقصد الا القراءة وان اتى بصريح الطلاق من لا يعرف معناه لم يقع ^{في} فصل وكنايته ^{في} نوعان ظاهرة وخفية (فالظاهرة) هي الالفاظ الموضوعية للينونة (نحو انت خلية وبرية وباين وبته وبته) اي مقطوعة الوصلة (وانت حرة وانت الحرج) وحبلك على غاربك

وتزوجي من شئت وحلت للازواج ولا سبيل لي او لاسلطان لي عليك واعقتك وغطى شعرك وتقضى (و) الكناية (الخفية) موضوعا للطلقة الواحدة (نحو اخرجي واذهي وذوقي وتجبرعي واعتدي) ولو غير مدخول بها (واستبري واعتزلي ولست لي بامرأة والحق باهلك وما اشبهه) كلا حاجة لي فيك وما بقي شيء واغناك الله وان الله قد طلقك والله قد اراحك مني وجرى القلم ولفظ فراق وسراح وما تصرف منهما غير ما تقدم (ولا يقع بكناية ولو) كانت (ظاهرة طلاق الابنية مقارنة للفظ) لانه موضوع لما يشابهه ويجانسه فيتعين كذلك لارادته له فان لم ينو لم يقع (الا حال خصومة او) حال (غضب او) حال (جواب سوا لها) فيقع الطلاق في هذه الاحوال بالكناية ولو لم ينو للقرينة (فلو لم يرده) في هذه الاحوال (او) اراد (غيره في هذه الاحوال لم يقبل حكما) لانه خلاف الظاهر من دلالة الحال ويدين فيما بينه وبين الله تعالى (ويقع مع النية با) لكناية (الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة) لقول علماء الصحابة منهم ابن عباس وابو هريرة وعائشة رضي الله عنهم (و) يقع (بالخفية مانواه) من واحدة او اكثر فان نوى الطلاق فقط فواحدة وقوله انا طالق او باين او كلي او اشربي او اقعدي او بارك الله عليك ونحوه لغو ولو نواه طلاقا ^{في} فصل وان قال ^{في} لزوجه (انت على حرام او كظهر امي فهو ظهار ولو نوى به الطلاق) لانه صريح في تحريمها (وكذلك ما احل الله على حرام) او الحل على حرام وان قاله لمحرمه بجحش او نحوه ونوى انها محرمة به فلهغو (وان قال ما احل الله على حرام اعني به الطلاق طلقت ثلاثا) لان الالف واللام للاستغراق لعدم معهود يحمل عليه (وان قال اعني به طلاقا فواحدة) لعدم ما يدل على الاستغراق (وان قال) لزوجه (كالمية والدم والتحزير وقع مانواه من طلاق وظهار وعين) بان يريد ترك وطئها لا تحريمها ولا طلاقها فتكون عينا فيها الكفارة بالخت (وان لم ينو شيئا) من هذه الثلاثة (فظهار) لان معناه انت على حرام كالمية والدم (وان قال حلفت بالطلاق وكذب) لكونه لم يكن حلف به (لزمه) الطلاق (حكما) مؤاخذه له باقراره ويدين فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى (وان قال) لزوجه (امرك بيدك ملكك ثلاثا ولو نوى

(واحدة) لانه كناية ظاهرة وروى ذلك عن عثمان وعلى وابن عمر وابن عباس (ويتراخى) فلها ان تطلق نفسها متى شاءت ما لم يحسد لها حدا او (ما لم يطلأ او يطلق او يفسخ) ما جعله لها او ترد هي لان ذلك يبطل الوكالة (ويختص) قوله لها (اختارى نفسك بواحدة بالمجلس المتصل ما لم يزدها فيهما) بان يقول لها اختارى نفسك متى شئت او اى عدد شئت فيكون على ما قال لان الحق له وقد وكلها فيه ووكيل كل انسان يقوم مقامه واحترز بالمتصل عما لو تشاغلا بقاطع قبل اختيارها فيبطل به وصفة اختيارها اخترت نفسى او ابوى او الازواج فان قالت اخترت زوجى او اخترت فقط لم يقع شئ (فان ردت) الزوجة (او وطئها او طلقها او فسخ) خيارها قبله (بطل خيارها) كسائر الوكالات ومن طلق في قابه لم يقع وان تلفظ به او حرك لسانه وقع ومميز ومميزة بمقتلانه كبالعين فيما تقدم باب ما يختلف به عدد الطلاق وهو معتبر بالرجال روى عن عمر وعثمان وزيد وابن عباس (فيملك من كله حر او بعينه) حر (ثلاثا و) يملك (العبد اثنتين حرة كانت زوجتاها او امة) لان الطلاق خالص حق الزوج فاعتبر فيه (فاذا قال) حر (انت الطلاق او) انت (طلاق او) قال على الطلاق او قال (يلزمنى) الطلاق (وقع ثلاثا بنيتها) لان لفظه يحتمل ذلك (والا) ينوى بذلك ثلاثا (فواحدة) عملا بالعرف وكذا قوله الطلاق لازم لى او على فهو صريح منجزا ومعلقا ومحلوف به واذا قاله من معه عدد وقع بكل واحدة طلاقا ما لم تكن نية او سبب يخصصه باحدا من وان قال انت طالق ونوى ثلاثا وقعت بخلاف انت طالق واحدة فلا يقع به ثلاثا وان نواها (ويقع بلفظ) انت طالق (كل الطلاق او اكثره او عدد الحضا او الرجى او نحو ذلك ثلاث ولو نوى واحدة) لانها لا يحتملها لفظه كقوله يا مائة طالق وان قال انت طالق اغلظ الطلاق او اطوله او اعرضه او ملأ الدنيا او عظم الجبل فطاقة ان لم ينو اكثر (وان طلق) من زوجته (عضوا) كيد او اصبع (او) طلق منها (جزا مشاعا) كنصف وسدس (او) جزوا (معينا) كنصفها الفوقانى (او) جزا (مبهما) بان قال لها جزوك طالق (او قال) لزوجته انت طالق (نصف طلاق او جزا من طلاق طلقت) لان الطلاق لا يتبع بعض (وعكسه الروح والسن والشعر والظفر ونحوه) فاذا قال لها روحك او سنك

او شعرك او ظفرك او ستمك او بصرك او ريقك طالق لم تطلق وعق في ذلك كطلاق (واذا قال) لزوجته (مدخول بها انت طالق وكرره) مرتين او ثلاثا (وقع العدد) اى وقع الطلاق بعدد التكرار فان كرره مرتين وقع ثنتان وان كرره ثلاثا وقع ثلاثا لانه اتى بصريح الطلاق (الا ان ينوى) بتكراره (تاكيدا يصح) بان يكون متصلا (او ينوى افهامها) فيقع واحدة لانصراف ما زاد عليها عن الوقوع بنية التاكيد المتصل فان انفصل التاكيد وقع ايضا لفوات شرطه (وان كرره ببل) بان قال انت طالق (بل) طالق (او ثم) بان قال انت طالق ثم طالق (او بالثا) بان قال انت طالق فطالق (او قال) طالق طلاق (بعدها) طلاق (او) طلاق (قبلها) طلاق (او) طلاق (معها طلاق وقع ثنتان) في مدخول بها لان للرجعية حكم الزوجات في حقوق الطلاق (وان لم يدخل بها بانت بالاولى ولم يلزمه ما بعدها) لان البائن لا يلحقها طلاق بخلاف انت طالق طلاق معها طلاق او فوق طلاق او تحت طلاق او فوقها او تحتها طلاق فثنتان ولو غير مدخول بها (والمعلق) من الطلاق (كالمنجز في هذا) الذى تقدم ذكره فان قال ان قت فانت طالق وطالق وطالق فقامت وقع الثلاث ولو غير مدخول بها وان قت فانت طالق فطالق او ثم طالق وقامت وقع ثنتان في مدخول بها وتبين غيرها بالاولى فصل في الاستثنا في الطلاق (ويصح منه) اى من الزوج (استثناء النصف فقل من عدد الطلاق و) عدد (المطلقات) فلا يصح استثناء الكل ولا اكثر من النصف (فاذا قال انت طالق طلقين الا واحدة وقعت واحدة) لانه كلام متصل بان به ان المستثنى غير مراد بالاول قال تعالى حكاية عن ابراهيم اتى براء مما تعبدون الا الذى فطرني يريد به البراءة من غير الله عز وجل (وان قال) انت طالق (ثلاثا الا واحدة فطلقتان) لما سبق وان قال الا طلقين الا واحدة فكذلك لانه استثنى ثنتين الا واحدة من ثلاث فيقع ثنتان وان قال ثلاثا الا ثلاثا او الاثنتين وقع الثلاث (وان استثنى بقلبه من عدد المطلقات) بان قال نسائي طواق ونوى الا فلانة (صح) الاستثنا فلا تطلق لان قوله نسائي طواق عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له لان استعمال اللفظ العام في الخصوص ساين في الكلام (دون عدد المطلقات) فاذا قال هي طالق ثلاثا ونوى الا واحدة وقعت الثلاث لان العدد نص

فما يتناوله فلا يرتفع بالنية لان اللفظ اقوى من النية وكذا لو قال نسائي
 الاربع طوالق واستثنى واحدة بقلبه فيطلق الاربع (وان قال) لزواجه
 (اربعتهن الا فلانة طوالق صح الاستثنا) فلا تطلق المستثناة لخروجها منهن
 بالاستثنا (ولا يصح استثنا لم يتصل عادة) لان غير المتصل يقتضى رفع
 ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فان الاتصال
 يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ويكفي اتصاله لفظا
 او حكما كإقطاعه بنفس او سعال او نحوه (فلو انفصل) الاستثنا
 (وامكن الكلام دونه بطل) الاستثنا لما تقدم (وشرطه) اى شرط صحة
 الاستثنا (النية) اى نية الاستثنا (قبل كمال ما استثنا منه) فان قال انت
 طالق ثلاثا غير ناو للاستثنا ثم عرض له الاستثنا فقال الا واحدة لم ينفعه
 الاستثنا ووقعت الثلاث وكذا شرط متأخر ونحوه لانها صوارف لللفظ
 عن مقتضاه فوجب مقارنتها لفظا ونية باب حكم ايقاع
 (الطلاق فى) الزمن (الماضى و) وقوعه فى (الزمن المستقبل اذا قال
 لزوجته (انت طالق امس او) قال لها انت طالق (قبل ان انسحك ولم
 ينو وقوعه فى الحال لم يقع) الطلاق لانه رفع الاستباحة ولا يمكن رفعها
 فى الماضى وان اراد وقوعه الان وقع فى الحال لانه مقرر على نفسه بما هو
 اغلظ فى حقه (وان اراد) انها طالق (بطلاق سبق منه او) بطلاق
 سبق (من زيد وامكن) بان كان صدر منه طلاق قبل ذلك او كان طلاقها
 صدر من زيد (قبل) منه ذلك لان لفظه يحتمله فلا يقع عليه بذلك طلاق
 ما لم تكن قرينة كغضب او سوال طلاق (فان مات) من قال انت طالق
 امس او قبل ان انسحك (او جن او خرس قبل بيان مراده لم تطلق) عملا
 بالمتبادر من اللفظ (وان قال) لزوجته انت (طالق ثلاثا قبل قدوم زيد
 بشهر) لم تسقط نفقتها بالتعاقب ولم يحجز وطئها من حين عقد الصفة الى
 قدومه لان كل شهر يأتى يحتمل ان يكون شهر وقوع الطلاق جزم به بعض
 الاحباب (ان قدم) زيد (قبل مضيه) اى مضى شهر او معه (لم تطلق)
 كقوله انت طالق امس (و) ان قدم (بعد شهر وجزء تطلق فيه)
 اى يتسع لوقوع الطلاق فيه (يقع) اى تبين وقوعه لوجود الصفة فان
 كان وطئ فيه فهو محرم ولها المهر (فان خالها بعد التمين بيوم) مثلا
 (وقدم) زيد (بعد شهر ويومين) مثلا (صح الخلع) لانها كانت زوجة

حينه (وبطل الطلاق) المعلق لانها وقت وقوعه باين فلا يلحقها
 (وعكسهما) اى يقع الطلاق ويبطل الخلع وترجع بعوضه اذا قدم زيد
 فى المثال المذكور (بعد شهر وساعة) من التعليق اذا كان الطلاق باينا
 لان الخلع لم يعصاف عصية (وان قال) لزوجته هى (طالق قبل موتى)
 او موتك او موت زيد (طلقت فى الحال) لان ما قبل موته من حين
 عقد الصفة وان قال قيل موتى مصغرا وقع فى الجزء الذى يليه الموت
 لان التصغير دل على التقريب (وعكسه) اذا قال انت طالق (معه) اى
 مع موتى (او بعده) فلا يقع لان البينونة حصلت بالموت فلم يسبق نكاح
 يزيله الطلاق وان قال يوم موتى طلقت اوله فصل و ان قال
 (انت طالق ان طرت او صعدت السما او قلبت الحجر ذهباً ونحوه من
 المستحيل) لذاته او عادة كان رددت امسى او جمعت بين الضدين او شاء
 الميت او البهية (لم تطلق) لانه علق الطلاق بصفة لم توجد (وتطلق فى
 عكسه فورا) لانه علق الطلاق على عدم فعل المستحيل وعدمه معلوم
 (وهو) اى عكس ما تقدم تعليق الطلاق على (النفي فى المستحيل مثل)
 انت طالق (لاقتلن الميت او لا صعدت السما ونحوها) كلا شربت ماء الكوز
 ولا ماء به او لا طلعت الشمس او لا طيرن فيقع الطلاق فى الحال لما تقدم
 وعق وظهرار ويمين بالله كطلاق فى ذلك (وانت طالق اليوم اذا جاء غد)
 كلام (لغو) لا يقع به شئ لعدم تحقق شرطه لان الفقد لا يأتى فى اليوم
 بل بعد ذهابه وان قال انت طالق ثلاثا على سائر المذاهب وقعت الثلاث
 وان لم يقل ثلاثا فواحدة (واذا قال) لزوجته (انت طالق فى هذا الشهر
 او) هذا (اليوم طلقت فى الحال) لانه جعل الشهر او اليوم ظرفا له
 فاذا وجد ما يتسع له وقع لوجود ظرفه (وان قال) انت طالق (فى غد
 او) يوم (السبت او) فى (رمضان طلقت فى اوله) وهو طلوع الفجر من
 الغد او يوم السبت وغروب الشمس من اخر شعبان لما تقدم (وان قال
 اردت) ان الطلاق انما يقع (اخر الكل) اى اخر هذه الاوقات التى
 ذكرت (دين وقبل) منه حكما لان اخر هذه الاوقات ووسطها منها
 فارادته لذلك لا تخالف ظاهر لفظه بخلاف انت طالق غدا او يوم كذا
 فلا يدين ولا يقبل منه انه اراد اخرها (و) ان قال (انت طالق الى
 شهر) مثلا (طلقت عند انقضائه) روى عن ابن عباس وابى ذر فيكون

توقيتا لا يقاؤه ويرجع ذلك انه جعل الطلاق غاية ولا غاية لاخره
وانما الغاية لاوله (الا ان ينوى) وقوعه (في الحال فيقع)
في الحال (و) ان قال انت (طالق الى سنة تطلق) انقضاء (اثنى عشر
شهرا) لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا اي شهور
السنة وتعتبر بالاهلة ويكمل ما حلف في اثنايه بالعدد (فان عرفها) اي
السنة (باللام) كقوله انت طالق اذا مضت السنة (طلقت بانسلاخ
ذي الحجة) لان ال للعهد الحضورى وكذا اذا مضى شهر فانت طالق
تطلق بمضى ثلاثين يوما واذا مضى الشهر فبانسلاخه وانت طالق في اول
الشهر تطلق بدخوله وفي اخره تطلق في اخر جزؤ منه ^ب باب تعليق
الطلاق بالشروط ^ب اي ترتيبه على شئ حاصل او غير حاصل بان او
احدى اخواتها و (لا يصح) التعليق (الا من زوج) يعقل الطلاق
فلو قال ان تزوجت امرأة او فلانة فهمى طالق لم يقع بتزوجها لحديث
عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لانذر لابن ادم فيما لا يملك
ولا عتق فيما لا يملك ولا طلاق فيما لا يملك رواه احمد وابو داود والترمذى
وحسنه (فاذا علقه) اي علق الزوج الطلاق (بشرط) متقدم او متاخر
كان دخلت الدار فانت طالق او انت طالق ان قت (لم تطلق قبله) اي
قبل وجود الشرط (ولو قال عجلته) اي عجلت ما علقته لم يتعجل لان
الطلاق تعلق بالشرط فلم يكن له تغيير فان اراد تعجيل طلاق سوى الطلاق
المعلق وقع فاذا وجد الشرط الذى علق به الطلاق وهى زوجته وقع
ايضا (وان قال) من علق الطلاق بشرط (سبق لسانى بالشرط ولم ارد
وقع) الطلاق (في الحال) لانه اقر على نفسه بما هو اغلظ من غير تهمة
(وان قال) لزوجته (انت طالق وقال اردت ان قت لم يقبل) منه
(حكما) لعدم ما يدل عليه وانت طالق مريضة رفعا ونصبا يقع بمرضها
(وادوات الشرط) المستعملة غالبا (ان) بكسر الهمزة وسكون النون
وهى ام الادوات (واذا ومتى واى) بفتح الهمزة وتشديد اليا (ومن)
بفتح الميم وسكون النون (وكما وهى) اي كلما (وحدها للتكرار) لانها
تم الاوقات فهمى بمعنى كل وقت واما متى فهمى اسم زمان بمعنى اي وقت
وبمعنى اذا فلا تقتضى التكرار (وكلاهما) اي كل ادوات الشرط المذكورة
(ومهما) وحيثما (بالام) اي بدون لم (اونية فور او قرينته) اي قرينة

الفور (للتراخى و) هى (مع لم للفور) الا مع نية التراخى او قرينة
(الا ان) فانها للتراخى حتى مع لم (مع عدم نية فور او قرينة فاذا قال)
لزوجته (ان قت) فانت طالق (او اذا) قت فانت طالق (او متى)
قت فانت طالق (او اى وقت) قت فانت طالق (او من قامت) منكن
فهى طالق (او كلما قت فانت طالق فتى وجد) القيام (طلقت) عقبه
وان بعد القيام عن زمان الحلف (وان تكرر الشرط) المعلق عليه
(لم يتكرر الحث) لما تقدم (الا فى كلما) فيتكرر معها الحث عند تكرار
الشرط لما سبق (و) ان قال (ان لم اطلقك فانت طالق ولم ينو وقتا
ولم تقم قرينة بفور ولم يطلقها طلقت فى اخر حياة او لهما موتا) لانه
علق الطلاق على ترك الطلاق فاذا مات الزوج فقد وجد الترك منه وان
ماتت هى فانت طالق بموتها (و) ان قال (متى لم) اطلقك فانت طالق
(او اذا لم) اطلقك فانت طالق (او اى وقت لم) اطلقك فانت طالق
ومضى زمن يمكن ايقاعه فيه ولم يفعل طلقت (لما تقدم) (و) ان قال
(كلما لم اطلقك فانت طالق ومضى ما يمكن ايقاع ثلاث) طلقات (مرتبة)
اي واحدة بعد واحدة (فيه) اي فى الزمان الذى مضى (طلقت)
المدخول بها ثلاثا (لان كلما للتكرار) وتبين غيرها (اي غير المدخول بها
(ب) الطلقة (الاولى) فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة (وان) قال (ان
قت فقعدت لم تطلق) حتى تقوم ثم تقعد (او) قال (ان قت ثم قعدت)
لم تطلق حتى تقوم ثم تقعد (او) قال (ان قعدت اذا قت) لم تطلق
حتى تقوم ثم تقعد (او) قال (ان قعدت ان قت فانت طالق لم تطلق
حتى تقوم ثم تقعد) لان لفظ ذلك يقتضى تعليق الطلاق على القيام
مسبوقا بالعود ويسمى نحو ان قعدت ان قت اعتراض الشرط على الشرط
فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم لانه جعل الثانى فى اللفظ شرطا
للذى قبله والشرط يتقدم المشروط فلو قال ان اعطيتك ان وعدتك ان
سالتنى لم تطلق حتى تساله ثم يعدها ثم يعطيها (و) ان عطف (بالواو)
كقوله انت طالق ان قت وقعدت (تطلق بوجودها) اي القيام والعود
(ولو غير مرتين) اي سواء تقدم القيام على القعود او تاخر لان
الواو لا تقتضى ترتيبا وان عطف (باو) بان قال ان قت او قعدت فانت
طالق طلقت (بوجود احدها) اي بالقيام او القعود لان او لاحد

الشئينين^١ وان علق الطلاق على صفات فاجتمعت في عين كان رايت رجلا
فانت طالق وان رايت اسود فانت طالق وان رايت فقيها فانت طالق
فرايت رجلا اسود فقيها طالقت ثلاثا **فصل** في تعليقه بالحيض
(اذا قال) لزوجته (ان حضت فانت طالق طلقت باول حيض متيقن) لوجود
الصفة فان لم يتيقن انه حيض كالم يطمع لها تسع سنين او تقص عن اليوم والليالي
لم تطلق (و) ان قال (اذا حضت حيضة) فانت طالق (تطلق باول
الطهر من حيضة كاملة) لانه علق الطلاق بالمرّة الواحدة من الحيض
فاذا وجدت حيضة كاملة فقد وجد الشرط ولا يعتد بحيضة علق فيها
فان كانت حايضا حين التعليق لم تطلق حتى تطهر ثم تحيض حيضة مستقبله
وينقطع دمها (وفيما اذا) قال اذا حضت نصف حيضة (فانت طالق
(تطلق) ظاهرا (في نصف عادتها) لان الاحكام تتعلق بالعادة فتعلق
بها وقوع الطلاق لكن اذا مضت حيضة مستقرة تبينا وقوعه في نصفها
لان النصف لا يعرف الا بوجود الجميع لان ايام الحيض قد تطول وقد
تقصّر فاذا طهرت تبينا مدة الحيضة فيقع الطلاق في نصفها ومتى ادعت
حيضا وانكر فقولها كان اضمرت بغضى فانت طالق وادعته بخلاف نحو قيام
وان قال ان طهرت فانت طالق فاذا كانت حايضا طلقت بانقطاع الدم
والا فاذا طهرت من حيضة مستقبله **فصل** في تعليقه بالحمل
(اذا علقه بالحمل) كقولها ان كنت حاملا فانت طالق (فولدت لاقبل
من ستة اشهر) من زمن الحلف سواء كان يطا ام لا او لدون اربع سنين
ولم يطا بعد حلفه (طالقت منذ حلف) لانا تبينا انها كانت حاملا والا لم
تطلق ويحرم وطئها قبل استبرائها (وان قال) لزوجته (ان لم تكوني
حاملا فانت طالق حرم وطئها قبل استبرائها بحيضة) موجودة او مستقبله
او ماضية لم يطا بعدها وانما يحرم وطئها (في) الطلاق (البائن) دون
الرجعي (وهي) اى مسألة ان لم تكوني حاملا فانت طالق (عكس) المسئلة
(الاولى) وهي ان كنت حاملا فانت طالق (في الاحكام) فان ولدت
لاكثر من اربع سنين طلقت لانا تبينا انها لم تكن حاملا وكذا ان ولدت
لاكثر من ستة اشهر وكان يطا لان الاصل عدم الحمل وان قال ان حملت
فانت طالق لم يقع الاجمّل متجدد ولا يطاوها ان كان وطئ في طهر حلف
فيه قبل حيض ولا اكثر من مرة كل طهر (وان علق طلقه ان كانت

حاملا بذكر وطلقتين) ان كانت حاملا (بانثى فولدتها طالقت ثلاثا)
بالذكر واحدة وبالبانثى اثنتين (وان كان مكانه) اى مكان قوله ان كنت
حاملا بذكر فانت طالق طلقه وان كنت حاملا بانثى فانت طالق اثنتين
(ان كان حملك او مافي بطنك) ذكرا فانت طالق طلقه وان كان انثى فانت
طالق اثنتين وولدتها (لم تطلق بهما) لان الصيغة المذكورة تقتضى حصر
الحمل في الذكورية او الانوثة فاذا وجد المسمخص ذكوريته ولا انوثة
فلا يكون المعلق عليه موجودا **فصل** في تعليقه بالولادة
يقع معلق على ولادة بالقاء ما يتبين فيه بعض خلق انسان لا بالقاء علقه
ونحوها (اذا علق طلقه على الولادة بذكر وطلقتين) على الولادة
(بانثى) بان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طلقه وان ولدت انثى فانت
طالق طلقتين (فولدت ذكرا ثم) ولدت (انثى حيا) كان المولود (او ميتا
طلقت بالاول) معلق به فيقع في المثال طلقه وفي عكسه ثنتان (وبانت
بالبانثى ولم تطلق به) لان العدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق بانثى فلم
يقع كقولها انت طالق مع انقضاء عدتك وان ولدتها معا طلقت ثلاثا
(وان اشكل كيفية وضعهما) بان لم يعلم وضعهما معا او متفرقين
(فواحدة) اى فوقع طلقه واحدة لانها المتيقنة وما زاد عليها مشكوك
فيه **فصل** في تعليقه بالطلاق (اذا علقه على الطلاق) بان
قال ان طلقك فانت طالق (ثم علقه على القيام) بان قال ان قت
فانت طالق (او علقه على القيام ثم) علقه (على وقوع الطلاق) بان قال
ان قت فانت طالق ثم قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق (فقامت
طلقت طلقتين فيهما) اى في المسئلتين واحدة بقيامها واخرى بتعليقها
الحاصل بالقيام في المسئلة الاولى لان طلاقها بوجود الصفة
تطبيق لها وفي الثانية طلقه بالقيام وطلقه بوقوع الطلاق عليها بالقيام
وان كانت غير مدخول بها فواحدة فقط (وان علقه) اى الطلاق (على
قيامها) بان قال ان قت فانت طالق (ثم) علق الطلاق (على طلاقه لها
فقامت فواحدة) بقيامها ولم تطلق بتعليق الطلاق لانه لم يطلقها (وان
قال) لزوجته (كلما طلقك) فانت طالق (او) قال (كلما وقع عليك طلاق
فانت طالق فوجدا) اى الطلاق في الاولى او وقوعه في الثانية (طلقت
في الاولى) وهي قوله كلما طلقك فانت طالق (طلقتين) طلقه بالانجيز

وطلقة بالمعلق عليه (و) طلقت (في الثانية) وهي قوله كما وقع عليك طلاقى فانت طالق (ثلاثا) ان وقست الاولى والثانية رجعتين لان الثانية طلقة واقعة عليها فتقع بها الثالثة وان قال ان وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال انت طالق ثلاث طلقة بالتميز وتتمها من المعلق ويلغوا قوله قبله وتسمى السريحية **فصل** في تعليقه بالحلف (اذا قال) لزوجته (اذا حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال) لها (انت طالق ان قت) او ان لم تقوى او ان هذا القول لحق او كاذب ونحوه مما فيه حث او منع او تصديق خبر او تكذيبه (طلقت في الحال) لما في ذلك من المعنى المقصود بالحلف من الحث او الكف او التاكيد (لا ان علقه) اى الطلاق (بطاوع الشمس ونحوه) كقدوم زيد او بمشيها (لانه) اى التعليق المذكور (شرط لا حلف) لعدم اشتباهه على المعنى المقصود بالحلف (و) من قال لزوجته (ان حلفت بطلاقك فانت طالق او) قال لها (ان كلمتك فانت طالق واعاده مرة اخرى طلقت) طلقة (واحدة) لان اعادته حلف وكلام (و) ان اعاده (مرتين) طلقتان (ثلثان) و) ان اعاده (ثلاثا) طلقات لان كل مرة يوجد فيها شرط الطلاق وينعقد شرط طلقة اخرى ما لم يقصد افهامها في ان حلفت بطلاقك وغير المدخول بها تبين بالاولى ولا تنعقد يمينه الثانية ولا الثالثة في مسألة الكلام **فصل** في تعليقه بالكلام (اذا قال) لزوجته (ان كلمتك فانت طالق فتحققى او قال) زجرا لها (تنى او اسكتى طلقت) اتصل ذلك بيمينه او لا وكذا لو سمعها تذكره بسوء فقال الكاذب عليه لعنة الله ونحوه حث لانه كلما ما لم ينو كلاما غير هذا فعلى ما ينوى (و) من قال لزوجته (ان بداتك بالكلام فانت طالق فقالت) له (ان بداتك به) اى بكلام (فعبدى حر انحلت يمينه) لانها كلمته او لا فلم يكن كلامه لها بعد ذلك ابتداء (ما لم ينو عدم البداءة في مجلس اخر) فان نوى ذلك فعلى ما نوى ثم ان بداءة بكلام عتق عبدها وان بداها به انحلت يمينها وان قال ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمته حث ولو لم يسمع زيد كلامها لغفلة او شغل ونحوه او كان مجنونا او سكرانا او اصم يسمع لولا المانع وكذا لو كاتبته او راسلته ان لم ينو مشافهتها وكذا لو كلمت غيره وزيد يسمع تقصده بالكلام لا ان كلمته ميتا او غائبا او مغمى عليه او نائما او وهى مجنونة او اشارت اليه **فصل** في تعليقه بالاذن

(اذا)

(اذا قال) لزوجته (ان خرجت بغير اذنى او) ان خرجت (الا باذنى او) ان خرجت (حتى اذن لك او) قال لها (ان خرجت الى غير الحمام بغير اذنى فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم خرجت بغير اذنه) طلقت لوجود الصفة (او اذن لها) في الخروج (ولم تعلم) بالاذن وخرجت طلقت لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها (او خرجت) من قال لها ان خرجت الى غير الحمام بغير اذنى فانت طالق (تريد الحمام وغيره) او عدلت منه الى غيره (طلقت في الكل) لانها اذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها انها خرجت الى غير الحمام (لا ان اذن) لها (فيه) اى في الخروج (كلما شئت) فلا يحث بخروجها بعد ذلك لوجود الاذن (او قال) لها ان خرجت (الا باذن زيد فانت زيدا ثم خرجت) فلا حث عليه **فصل** في تعليقه بالمشيئة (اذا علقه) اى الطلاق (بمشيئتها بان او غيرها من الحروف) اى الادوات كذا ومتى ومهما (لم تطلق حتى تشأ) فاذا شئت طلقت (ولو تراخى) وجود المشيئة منها كسائر التعاليق فان قيد المشيئة بوقت كان شئت اليوم فانت طالق تقيدت به (فان قالت) من قال لها ان شئت فانت طالق (قد شئت ان شئت فشأ لم تطلق) وكذا ان قالت قد شئت ان طلعت الشمس ونحوه لان المشيئة امر خفى لا يصح تعليقه على الشرط (وان قال) لزوجته (ان شئت وشاء ابوك) فانت طالق (او) قال ان شئت وشاء (زيد) فانت طالق (لم يقع) الطلاق (حتى يشأ معا) اى جميعا فاذا شأ وقع ولو شاء احدهما على الفور والاخر على التراخي لان المشيئة قد وجدت منهما (وان شاء احدهما) وحده (فلا) حث لعدم وجود الصفة وهي مشيئتهما (و) ان قال لزوجته (انت طالق) ان شاء الله (او قال عبدى حر ان شاء الله) او الا ان يشاء الله او ما لم يشاء الله ونحوه (وقعا) اى الطلاق والعتق لانه تعليق على ما لا سبيل الى عمله فبطل كما لو علقه على شئ من المستحيلات (و) من قال لزوجته (ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله طلقت ان دخلت) الدار لما تقدم ان لم ينو رد المشيئة الى الفعل فان نواه لم تطلق دخلت او لم تدخل لان الطلاق اذا يمين اذ هو تعليق على ما يمكن فعله وتركه فيدخل تحت عموم حديث من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حث عليه رواه الترمذى وغيره (و) ان قال لزوجته (انت طالق لرضى زيد او) انت طالق (لمشيئته طلقت في الحال) لان معناه انت طالق لكون زيد

رضى بطلاقك (او لكونه) شاء طلاقك بخلاف انت طالق لقدم زيد ونحوه (فان قال اردت) بقولي لرضى زيد او لمشيئته (الشرط) اى تعليق الطلاق على المشيئة او الرضى (قبل حكما) لان لفظه يمتلئ لان ذلك يستعمل للشرط وحينئذ لم تطلق حتى يرضى زيد او يشأ ولو مميزا يعقلها او سكران او باشارة مفهومة من اخرس لا ان مات او غاب او جن قبلها (و) من قال لزوجته (انت طالق ان رايت الهلال فان نوى) حقيقة (رؤيتها) اى معايتها اياه (لم تطلق حتى تراه) ويقبل منه ذلك حكما لان لفظه يمتلئ (والا) ينو حقيقة رؤيتها (طلقت بعد الغروب برؤية غيرها) وكذا اقام العدة ان لم ينو العيان لان رؤية الهلال فى عرف الشرع العلم به فى اول الشهر بدليل قوله عليه السلام اذ ارايت الهلال فصوموا واذا رايتموه فافطروا **فصل** فى مسائل متفرقة (وان حلف لا يدخل دارا او لا يخرج منها فادخل) الدار بعض جسده (او اخرج) منها (بعض جسده) لم يحث لعدم وجود الصفة اذ البعض لا يكون كلا كما ان الكل لا يكون بعضا (او دخل) من حلف لا يدخل الدار (طاق الباب) لم يحث لانه لم يدخلها بجملة (او) حلف (لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه) اى من غزلها لم يحث لانه لم يلبس ثوبا كله من غزلها (او) حلف لا يشرب ماء هذا الاثناء فشرب بعضه لم يحث (لانه لم يشرب ماءه وانما شرب بعضه بخلاف ما لو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب بعضه فانه يحث لان شرب جميعه ممتنع فلا ينصرف اليه عينه وكذا لو حلف لا ياكل الخبز او لا يشرب الماء فيحث ببعضه (وان فعل المحلوف عليه) مكرها او مجبونا او منعمى عليه او نائما لم يحث مطلقا (ناسيا او جاهلا حث فى طلاق وعتاق فقط) لانهما حق ادمى فاستوى فيهما العمد والنسيان والخطا كالاتلاف بخلاف اليمين بالله سبحانه وكذا لو عقدها يظن صدق نفسه فبان خلاف ظنه يحث فى طلاق وعتاق دون عين بالله تعالى (وان فعل بعضه) اى بعض ما حلف لا يفعله (لم يحث الا ان ينويه) او تدل قرينة عليه كما تقدم فحين حلف لا يشرب ماء هذا النهر (وان حلف) بطلاق او غيره (ليفعله) اى شيئا عينه (لم يبر الا بفعله كله) فن حلف لياكلن هذا الرغيف لم يبر حتى ياكله كله لان اليمين تناولت فعل الجميع فلم يبر الا بفعله وان تركه مكرها او ناسيا **« »** لم يحث

قوله او ناسيا قطع بعدم الحث فى انتقيج مطلقا وفى الاقتناع بحث فى طلاق وعتاق اه

ومن يمتنع بيمينه كزوجة وقراة اذا قصد منعه كنفسه ومن حلف لا ياكل طعاما طبخه زيد فاكل طعاما طبخه زيد وغيره حث **باب** التاويل فى الحلف **الحلف** بالطلاق او غيره (ومعناه) اى معنى التاويل (ان يريد بلفظه ما) اى معنى (بخلاف ظاهره) اى ظاهر لفظه كنيته بنسائه طوائق بناته ونحوهن (فاذا حلف وتاول) فى (عينه نفعه) التاويل فلا يحث (الا ان يكون ظاهرا) بخلافه فلا ينفعه التاويل لقوله عليه السلام يمينك على ما يصدقك به صاحبك رواه مسلم وغيره (فان حلفه ظاهرا لمزيد عندك شئ وله) اى لزيد (عنده) اى عند الحالف (ودية يمكن) حلفو (نوى غيره) اى غير مكانها او نوى غيرها (او) نوى (بما الذى) لم يحث (او حلف) من ليس ظاهرا بخلافه (ما زيدها هنا ونوى) مكانا (غير مكانه) بان اشار الى غير مكانه لم يحث (او حلف على امراته لا سرقته من شيا فحانته فى ودية ولم ينوها) اى لم ينو الخيانة بخلافه على السرقة (لم يحث فى الكل) للتاويل المذكور ولان الخيانة ليست سرقة فان نوى بالسرقة الخيانة او كان سبب اليمين الذى هيجهما الخيانة حث **باب** الشك فى الطلاق **الحلف** اى التردد فى وجود لفظه او عدده او شرطه (من شك فى طلاق او) شك فى (شرطه) اى شرط الطلاق الذى علق عليه وجوديا كان او عدما (لم يلزمه) الطلاق لانه شك طرا على يقين فلا يزيله قال الموفق والنورع التزام الطلاق (وان) يقين الطلاق (شك فى عدده فطاقة) عملا باليقين وطرحا للشك (وتباح) المشكوك فى طلاقها ثلاثا (له) اى للشاك لان الاصل عدم التحريم ويقنع من حلف لا ياكل ثمرة معينة او نحوها اشتبهات بغيرها من اكل ثمرة مما اشتبهات به وان لم تنعه بذلك من الوطئ (فاذا قال لامراتيه احدا كما طالق) ونوى معينة (طلقت النوى) لانه عينها بنيتها فاشبه ما لو عينها بلفظه (والا) ينو معينة طلقت (من قرعت) لانه لاسبيل الى معرفة المطلقة منهما عينا فشرعت القرعة لانها طريق شرعى لاخراج المجهول (كمن طلق احداها) اى احدى زوجتيه (باينا و نسيها) فيقرع بينهما لما تقدم وتجب نفقتهما الى القرعة وان مات اقرع ورثته (وان تبين) للزوج بان ذكر (ان المطلقة) المعينة المنسية (غير التى قرعت ردت اليه) اى الى الزوج لانها زوجته لم يقع عليه منها طلاق بصريح ولا كناية (مالم

(تزوج) فلا ترد اليه لانه لا يقبل قوله في ابطال حق غيره (او) ما لم
 (تكن القرعة بحاكم) لان قرعته حكم فلا يرفعه الزوج (وان قال)
 لزوجه (ان كان هذا الطائر غربا ففلانة) اي هند مثلا (طالق وان
 كان حماما ففلانة) اي حفصة مثلا طالق (وجهل) الطائر (لم تطلقا)
 لاحتمال كون الطائر ليس غربا ولا حماما وان قال ان كان غربا ففلانة
 طالق والا ففلانة ولم يعلم وقع باحداها وامين بقرعة (وان قال لزوجه
 واجنبية اسمها هند احدا كما) طالق طلقت امراته (او) قال لهما (هند
 طالق طلقت امراته) لانه لا يملك طلاق غيرهما وكذا لو قال لهما ولها
 بنات بنتك طالق طلقت زوجته (وان قال اردت الاجنبية) دين لاحتمال
 صدقه لان لفظه يحتملهو (لم يقبل) منه (حكما) لانه خلاف الظاهر
 (الا بقرينة) دالة على ارادة الاجنبية مثل ان يدفع بذلك ظالما او يتخلص
 به من مكروه فيقبل لوجود دليله (وان قال لمن ظنها زوجته انت طالق طلقت
 الزوجة) لان الاعتبار في الطلاق بالقصد دون الخطاب (وكذا عكسها) بان قال
 لمن ظنها اجنبية انت طالق فبان زوجته طلقت لانه واجبهما بصريح الطلاق
 في باب الرجعة **باب** وهي اعادة مطلقة غير باين الى ما كانت عليه بغير
 عقد قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الحر اذا طلق دون الثلاث
 والعبد دون اثنتين ان لهما الرجعة في العدة (من طلق بلا عوض
 زوجته) بنكاح صحيح (مدخولا بها او مخلوا بها دون ماله من العدد)
 بان طلق حر دون ثلاث او عبد دون اثنتين (فله) اي للمطلق حرا
 كان او عبدا ولوليه اذا كان مجنونا (رجعتها) مادامت (في عدتها)
 (ولو كرهت) لقوله تعالى وبعولتهن احق بردهن في ذلك واما من
 طلق في نكاح فاسد او بعوض او خالع او طلق قبل الدخول والخلوة
 فلا رجعة بل يعتبر عقد بشروطه ومن طلق نهاية عدده لم تحل له
 حتى تنكح زوجا غيره وتقدم وياق وتحصل الرجعة (بلفظ راجعت
 امرأتى ونحوه) كارتجعتها وردتها وامسكتها واعدها و (لا) تصح
 الرجعة بلفظ (نكحتها ونحوه) كتزويجها لان ذلك كناية والرجعة
 استباحة بضع مقصود فلا تحصل بالكناية (ويسن الاشهاد) على
 الرجعة وليس شرطا فيها لانها لا تفتقر الى قبول فلم تفتقر الى اشهاد
 وجملة ذلك ان الرجعة لا تفتقر الى ولي ولا صداق ولا رضی المرأة

ولا عليها (وهي) اي الرجعية (زوجة) يملك منها ما يملكه ممن لم
 يطلقها و (لها) ما للزوجات من نفقة وكسوة ومسكن (وعليها حكم
 الزوجات) من لزوم مسكن ونحوه (لا كن لا قسم لها) فيصح ان
 تطلق وتلاعن وتلحقها ظهاره وايلأؤه ولها ان تتصرف له وتزين
 وله السفر والخلوة بها ووطئها (وتحصل الرجعة ايضا بوطئها) ولو لم
 ينو به الرجعة (ولا تصح معلقة بشرط) كذا جاء راس الشهر فقد
 راجعتك او كلما طلقك فقد راجعتك بخلاف عكسه فيصح (فاذا طهرت)
 المطلقة رجعا (من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فله رجعتها) روى عن
 عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم لوجود اثر الحيض المانع للزوج
 من الوطئ فان اغتسلت من حيضة ثالثة ولم يكن ارتجعتها لم تحل الا
 بنكاح جديد واما بقية الاحكام من قطع الارث والطلاق واللعان
 والنفقة وغيرها فتحصل بانقطاع الدم (فان فرغت عدتها قبل رجعتها
 بان وحرمت قبل عقد جديد) بولي وشاهدي عدل لمفهوم قوله
 تعالى وبعولتهن احق بردهن في ذلك اي في العدة (ومن طلق دون
 ما يملك) بان طلق الحر واحدة او ثنتين او طلق العبد واحدة (ثم
 راجع) المطلقة رجعا (او تزوج) البان (لم يملك) من الطلاق
 (اكثر مما بقي) من عدد طلاقه (ووطئها زوج غيره اولا) لان وطئ
 الثاني لا يحتاج اليه في الاحلال للزوج الاول فلا يغير حكم الطلاق
 كوطئ السيد بخلاف المطلقة ثلاثا اذا نكحت من اصابها ثم فارقتها ثم
 عادت للاول فانها تعود على طلاق ثلاث **باب** فصل وان ادعت **باب**
 المطلقة (انقضاء عدتها في زمن يمكن انقضائها) اي عدتها (فيه او)
 ادعت انقضاء عدتها (بوضع الحمل الممكن وانكره) اي انكر المطلق
 انقضاء عدتها (فقولها) لانه امر لا يعرف الا من قبلها فقبل قولها فيه
 (وان ادعته) اي انقضاء العدة (الحرة بالحيض في اقل من تسعة وعشرين
 يوماً و لحظة) او ادعته امة في اقل من خمسة عشر لحظة (لم تسمع
 دعواها) لان ذلك اقل زمن يمكن انقضاء العدة فيه فلا تسمع دعوى
 انقضائها فيما دونه وان ادعت انقضائها في ذلك الزمن قبل بيينة
 والا فلا لان حيضها ثلاث مرات فيه يندر جدا (وان بداته)
 اي بدات الرجعية مطلقها (فقالت انقضت عدتي) وقد مضى ما يمكن

انقضاءها فيه (فتقال) المطلق (كنت راجعتك) فتقولها لانها منكورة ودعواه
لارجعة بعد انقضاء المدة لا تقبل الا بينة انه كان راجعها قبل وكذا لو
تداعيا معا ومتى رجعت قبل كيجسد احدهما النكاح ثم يعترف به فانه يقبل منه
(او بداها به) اي بدا الزوج بقوله كنت راجعتك (فانكرته) وقالت
انقضت عدتي قبل رجعتك (فتقولها) قاله الخرقى قال في الواضح في الدعاوى
نص عليه وجزم به ابو الفرج الشيرازي وصاحب المنور والمذهب في
الثانية القول قوله كما في الانصاف وصححه في الفروع وغيره وقطع به
في الاقناع والمنتهى فصل اذا استوفى المطلق (ما يملك من
الطلاق) بان طلق الحر ثلاثا والعبد اثنتين (حرمت حتى يعاها زوج)
غيره بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زوجاً غيره بعد قوله الطلاق مرتان (في قبل) فلا يكفي العقد ولا الخلوة
ولا المباشرة دون الفرج ولا يشترط بلوغ الزوج الثاني فيكفي (ولو) كان
(مراهقاً) او لم يبلغ عشرين عاماً ما سبق (ويكفي) في حلها لمطلقها
ثلاثاً (تغيب الحشفة) كلها من الزوج الثاني (او قدرها مع جب) اي
قطع الحشفة لحصول ذوق العسيلة بذلك (في فرجها) اي قبلها (مع
انتشار وان لم ينزل) لوجود حقيقة الوطى (ولا تحل) المطلقة ثلاثاً
(بوطى دبر و) وطى (شبهة و) وطى في (ملك يمين و) وطى في (نكاح
فاسد) لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره (ولا) تحل بوطى (في حيض
ونفاس واحرام وصيام فرض) لان التحريم في هذه الصور لمعنى فيها لحق
الله تعالى وتحل بوطى محرم كمرض او ضيق وقت صلاة او في مسجد
ونحوه (ومن ادعت مطلقته المحرمة) وهي المطلقة ثلاثاً (وقد غابت) عنه
(نكاح من احلها) بوطيه اياها (و) ادعت (انقضاء عدتها منه) اي من
الزوج الثاني (فله) اي للاول (نكاحها ان صدقها) فيما ادعته (وامكن)
ذلك بان مضى زمن يتسع له لانها موثمة على نفسها .

كتاب الايلا

بالمدة اي الحلف مصدر الى يولى والالية اليمين (وهو) شرعاً (حلف
زوج) يمكنه الوطى (بالله تعالى او صفته) كالرحمن الرحيم (على ترك وطى
زوجته في قبلها) ابداً او أكثر (من اربعة اشهر) قال تعالى للذين يؤلون

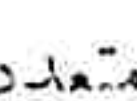
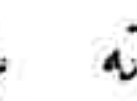
من نسائهم تربص اربعة اشهر الاية وهو محرم ولا ايلا بخلاف بنذر او
عتق او طلاق ولا بخلاف على ترك وطى سرية او رتقا (و يصح) الايلا
(من) كل من يصح طلاقه من مسلم و (كافر و) حر و (قن و) بالغ
و (مميز و غصبان و سكران و مريض و مرجو و بره و ممن) اي زوجة يمكن
وطيها ولو (لم يدخل بها) للعموم ما تقدم (ولا) يصح الايلا (من) زوج
(مجنون و مغمى عليه) لعدم القصد (و) لا من (عاجز عن وطى لجب
كامل او شلل) لان المنع هنا ليس لليمين (فاذا قال) لزوجته (والله
لا وطيتك ابداً او عين مدة تزيد على اربعة اشهر) كخمسة اشهر (او)
قال والله لا وطيتك (حتى ينزل عيسى) ابن مريم عليهما السلام (او)
حتى (يخرج الدجال او) غياه يحرم او يبذل مالها كقوله والله
لا وطيتك (حتى تشرب الخمر او تعطى دينك او تهبي مالك ونحوه) اي
نحو ما ذكر فهو (مول) تضرب له مدة الايلاء (فاذا مضى اربعة اشهر
من يمينه ولو) كان المولى (قن) للعموم الاية (فان وطى ولو بتغيب
حشفة) او قدرها عند عدمها في الفرج (فقد قن) لان الفية الجماع وقد آتى به
ولو ناسيا او جاهلا او مجنوناً او ادخل ذكر نائم لان الوطى وجد (والا)
يف بوطى من آلى منها ولم تعفه (امره) الحاكم (بالطلاق) ان طلبت ذلك
منه لقوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم (فان ابى) المولى
ان يفي وان يطلق (طلق حاكم عليه واحدة او ثلاثاً او فسخ) لقيامه مقام
المولى عند امتناعه (وان وطى) المولى من آلى منها (في الدبر او) وطىها
(دون الفرج فافاء) لان الايلا يختص بالحلف على ترك الوطى في القبل
والفية الرجوع عن ذلك فلا تحصل الفية بغيره كما لو قبلها (وان ادعى)
المولى (بقا المدة) اي مدة الايلا وهي الاربعة اشهر صدق لانه الاصل
(او) ادعى انه وطىها وهي ثيب صدق مع يمينه لانه امر خفي لا يعلم الا
من جهته (وان كانت) التي آلى منها (بكراً او ادعت البكارة وشهد
بذلك) اي ببكرتها (امرأة عدل صدقت) وان لم يشهد ببكرتها ثقة
فقوله يمينه (وان ترك) الزوج (وطىها) اي وطى زوجته (اضراراً بها
بلا يمين) على ترك وطىها (ولا عذر) له (فكمول) وكذا من ظاهر
ولم يكفر فيضرب له اربعة اشهر فان وطى والا امر بالطلاق فان ابى طاق
عليه الحاكم او فسخ النكاح كما تقدم في المولى وان انقضت مدة الايلا وباحداها

عذر يمنع الجماع امر ان يفي بلسانه متى قدرت جامعك ثم متى قدر وطى
او طلق ويهمل لصلاة فرض و تحال من احرام وهضم ونحوه ومظاهر
لطلب رقبة ثلاثة ايام

كتاب الظهار

مشتق من الظهر وخص به من بين سائر الاعضاء لانه موضع الركوب
ولذلك سمي المركوب ظهرا والمرأة مركوبة اذا غشيت (وهو محرم)
لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا (من شبه زوجته
او) شبه (بعضها) اى بعض زوجته (ببعض) من تحرم عليه (او بكل
من تحرم عليه ابدا بنسب) كامه او اخته (او رضاع) كاخته منه او
بمصاهرة حكماته او بمن تحرم عليه الى امد كاخت زوجته وعمتها (من
ظهر) بيان للبعض كان يقول انت على كظهر امي او اختي (او) انت
على (بطن) عمتي (او عضو اخر لا يفصل) كيدها اورجلها (بقوله)
متعلق بشبه (لها) اى لزوجته (انت) او ظهرك او يدك (على او معي
او مني كظهر امي او كيد اختي او وجه حماتي ونحوه او انت على حرام)
فهو مظاهر ولو نوى طلاقا او عينا (او) قال انت على (كالميتة والدم)
او الخنزير (فهو مظاهر) جواب فمن وكذا لو قال انت على كظهر
فلانة الاجنبية او ظهري ابي او اخي او زيد وان قال انت على او عندى
كامي او مثل امي واطلق فظهار وان نوى فى الكرامة ونحوها دين وقبلة
حكما وان قال انت امي او كامي فليس بظهار الا مع نية او قرينة وان
قال شعرك او سمك ونحوه كظهر امي فليس بظهار (وان قالته لزوجها)
اى قالت له نظير ما يصير به مظاهرا منها (فليس بظهار) لقوله تعالى
والذين يظهرون منكم من نسائهم فخصهم بذلك (وعليها) اى على
الزوجة اذا قالت ذلك لزوجها (كفارته) اى كفارة الظهار قياسا على
الزوج وعليها التمكن قبل التكفير ويكره ندا احد الزوجين الاخر بما
يختص بذى رحم كابي وامى (ويصح) الظهار (من كل زوجة) لا من امة او ام
ولد وعليه كفارة عين ولا يصح ممن لا يصح طلاقه فصل ويصح الظهار
معجلا  اى منجزا كانت على كظهر امي (و) يصح الظهار ايضا (معلقا
بشرط) كان مت فانت على كظهر امي (فاذا وجد) الشرط (صار مظاهرا)

(لوجود)

لوجود المعلق عليه ويصح الظهار (مطلقا) اى غير موقت كما تقدم (و)
يصح (موقتا) كانت على كظهر امي شهر رمضان (فان وطى فيه
كفر) لظهاره (وان فرغ الوقت زال الظهار) بمضيه (ويحرم) على
مظاهر ومظاهر منها (قبل ان يكفر) لظهاره (وطى ودواعيه) كالقبلة
والاستناع بما دون الفرج (ممن ظاهر منها) لقوله عليه السلام فلا تقر بها
حتى تفعل ما امرك الله به صححه الترمذى (ولا تثبت الكفارة فى الذمة)
اى فى ذمة المظاهر (الا بالوطى) اختياراً (وهو) اى الوطى (العود)
فتى وطى لزمته الكفارة ولو مجنوناً ولا تجب قبل الوطى لانها شرط
حلله فيامر بها من اراده ليستحلها بها (ويلزم اخراجها قبله) اى قبل
الوطى (عند العزم عليه) لقوله تعالى فى الصيام والعق من قبل ان
يتامسا وان مات احدهما قبل الوطى سقطت (وتلزمه كفارة واحدة
بتكريره) اى الظهار ولو بمجالس (قبل التكفير من) زوجة (واحدة)
كاليمين بالله تعالى (و) تلزمه كفارة واحدة (لظهاره من نسائه بكلمة
واحدة) بان قال لزوجاته انتن على كظهر امي لانه ظهار واحد (وان
ظاهر منهن) اى من زوجاته (بكلمات) بان قال لكل منهن انت على
كظهر امي (ف) عليه (كفارات) بعددهن لانها ايمان متكررة على
ايمان متعددة فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر  فصل
وكفارته  اى كفارة الظهار على الترتيب (عتق رقبة فان لم يجد
صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا) لقوله تعالى
والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الاية
والمعتبر فى الكفارات وقت وجوب فلو اعسر موسر قبل تكفير لم
يجزه صوم ولو ايسر معسر لم يلزمه عتق ويجزيه (ولا تلزم الرقبة)
فى الكفارة (الا لمن ملكها او امكنه ذلك) اى ملكها (بثمن مثالا)
او مع زيادة لا يحجب بماله ولو نسيئة وله مال غائب او موجد لاهية
ويشترط للزوم شراء الرقبة ان يكون ثمنها (فاضلا عن كفايته دائما
و) عن (كفاية من يمونه) من زوجة ورقيق وقريب (و) فاضلا
(عما يحتاجه) هو ومن يمونه (من مسكن و خادم) صالحين لمثله اذا
كان مثله يخدم (ومركوب وعرض بذلة) يحتاج الى استعماله (وثياب
تجمل و) فاضلا عن (مال يقوم كسبه بمؤنته) ومؤنة عماله (و كتب

(علم) يحتاج اليها (ووفاء دين) لان ما استفرقته حاجة الانسان فهو كالمعدوم (ولا يجزى في الكفارات كلها) ككفارة الظهار والقتل والوطى في نهار رمضان واليمين بالله سبحانه (الا رقية مؤمنة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة والحق بذلك سائر الكفارات (سليمة من عيب يضر بالعمل ضرراً بيناً) لان المقصود تخليق الرقيق منافعه وتعينه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضر بالعمل ضرراً بيناً (كالعمى والشلل ليد او رجل او قطعها) اى اليد او الرجل (او اقطع الاصبع الوسطى او السبابة او الابهام او الاثمة من الابهام) او اخلتين من وسطى او سبابة (او اقطع الخصر والبنصر معا) من يد واحدة (لان نفع اليد يزول بذلك وكذا اخرس لا تفهم اشارته) ولا يجزى مريض مايوس منه ونحوه (كزمن ومقعد لانهما لا يمكنهما العمل في اكثر الصناعات وكذا مغصوب) ولا (تجزى) ام ولد (لان عتقها مستحق بسبب اخر) ويجزى المدبر (والمكاتب اذا لم يؤد شيئاً) وولد الزنا والاحق والمرهون والجاني (والصغير والاعرج يسيراً) والامة الحامل ولو استثنى حملها (لان ما في هؤلاء من النقص لا يضر بالعمل) فصل يجب التتابع في الصوم ^١ لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وينقطع بصوم غير رمضان ويقع عما نواه (فان تخلله رمضان) لم ينقطع التتابع (او) تخلله (فطر يجب كعبد واياهم تشريق وحيض) ونفاس (وجنون ومرض مخوف ونحوه) كائناً جميع اليوم لم ينقطع التتابع (او افطر ناسياً او مكرهاً او لعذر مبيح الفطر) كسفر (لم ينقطع) التتابع لانه فطر لسبب لا يتعلق باختيارها ويشترط في المسكين المطعم من الكفارة ان يكون مسلماً حراً ولو اثنى (ويجزى التكفير بما يجزى في فطرة فقط) من بر وشعر وعثر وزبيب واقط ولا يجزى غيرها ولو قوت بلده (ولا يجزى) في طعام كل مسكين (من البر اقل من مد ولا من غيره) كالتمر والشعير (اقل من مدين لكل واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم) لحاجتهم كالفقير والمسكين وابن السبيل والغارم لمصلحة ولو صغيراً لم يأكل الطعام والمد رطل وثلاث بالعراق وتقدم في الغسل (وان غدا المساكين او عشاها لم يجزه) لعدم تملكهم ذلك الطعام بخلاف ما لو نذر اطعامهم ولا يجزى الخبز ولا

القيمة وسن اخراج ادم مع مجزى (وتجب النية في التكفير من صوم وغيره) فلا يجزى عتق ولا صوم ولا اطعام بلا نية لحديث انما الاعمال بالنيات ويعتبر بنية الصوم وتعيينها جهة الكفارة (وان اصاب المظاهر منها) في اثناء الصوم (ليلاً او نهاراً) ولو ناسياً او مع عذر يبيح الفطر (انقطع التتابع) لقوله تعالى فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماس (وان اصاب غيرها) اى غير المظاهر منها (ليلاً) او ناسياً او مع عذر يبيح الفطر (لم ينقطع) التتابع بذلك لانه غير محرم عليه ولا هو محل للتتابع ولا يضر وطئ مظاهر منها في اثناء اطعام مع تحريره

كتاب اللعان

مشتق من اللعن لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ان كان كاذباً وهو شهادات موكدات بايمان من الجانبين مقرونة بلعن وغضب (ويشترط في صحته ان يكون بين زوجين) مكلفين لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهن فمن قذف اجنبية حد ولا لعان (ومن عرف العربية لم يصح لعانه بغيرها) تخالفته للنص (وان جهلها) اى العربية (فبلغته) اى لاعن بلغته ولم يلزمه تعلمها (فاذا قذف امراته بالزنا) في قبل او دبر ولو في طهر وطئ فيه (فله اسقاط الحد) ان كانت محصنة والتعزير ان كانت غير محصنة (باللعان) لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الايات (فيقول) الزوج (قبلها) اى قبل الزوجة (اربع مرات اشهد بالله لقد زنت زوجتى هذه ويشير اليها) ان كانت حاضرة (ومع غيبتها يستمها وينسبها بما تتميز به) (و) يزيد (في الخامسة) وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله لقد كذب فيما رمانى به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين (وسن تلاعنها قياماً بحضرة جماعة اربعة فاكثر بوقت ومكان معظمين وان يامر حاكم من يضع يده على فم زوج وزوجة عند الخامسة ويقول اتق الله فانها الموجبة وعذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة (فان بدات) الزوجة (باللعان قبله) اى قبل الزوج لم يصح (او نقص احدهما شيئاً من الالفاظ) اى الجمل (الخمسة) لم يصح (او لم يحضرها حاكم او نائبه) عند التسلاع لم يصح (او ابدل) احدها (لفظة اشهد

بقسم (او احلف) لم يصح (او) ابدل الزوج (لفظة اللعنة بالابعاد) او الغضب ونحوه لم يصح (او) ابدلت لفظة (الغضب بالسيخط لم يصح) اللعان لخالفته النص وكذا ان علق بشرط او عدت موالات الكلمات فصل وان قذف زوجته الصغيرة او المجنونة بالزنا عزر ولا لعان ^{لانه} يمين فلا يصح من غير مكلف (ومن شرطه قذفها) اي الزوجة (بالزنا لفظا) قبله كقوله (زنت او يازانية او رايتك تزني في قبل او دبر) لان كلا منهما قذف يجب به الحد ولا فرق بين الاعشى والبصير لعموم قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن الاية (فان قال) لزوجته (وطيت بشبهة او) وطيت (مكرهة او نائمة او قال لم تزني ولكن ليس هذا الولد مني فشهدت امرأة ثقة انه ولد على فراشه لحقه نسبه) لقوله عليه السلام الولد للفراش (ولا لعان) بينهما لانه لم يقذفها بما يوجب الحد ومن شرطه ان تكذبه الزوجة (واذا تم) اللعان (سقط عنه) اي عن الزوج (الحد) ان كانت محصنة (والتعزير) ان كانت غير محصنة (وثبت الفرقة بينهما) اي بين الزوجين بتمام اللعان (بتحريم مويد) ولو لم يفرق الحاكم بينهما او اكدب نفسه بعد ويتنفي الولد ان ذكر في اللعان صريحا او تغتمنا بشرط ان لا يتقدمه اقرار به او بما يدل عليه كما لو هني به فسكت او امن على الدعا او اخر نفيه مع امكانه ومتى اكذب نفسه بعد ذلك لحقه نسبه وحد لمحصنة وعزر لغيرها والتواءمان المتفيان اخوان لام ^{فصل} فيما يلحق من النسب (من ولدت زوجته من) اي ولدا (امكن كونه منه لحقه) نسبه لقوله عليه السلام الولد للفراش وامكان كونه منه (بان تلده بعد نصف سنة منذ امكن وطئه) اياها ولو مع غيبة فوق اربع سنين (او) تلده (لدون اربع سنين منذ ابانها) زوجها (وهو) اي الزوج (ممن يولد لمثله كابن عشر) لقوله عليه السلام واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع ولان تمام عشر سنين يمكن فيه البلوغ فيلحق به الولد (ولا يحكم ببلوغه ان شك فيه) لان الاصل عدمه وانما الحقنا الولد به حفظا للنسب واحتياطا وان لم يمكن كونه منه كان انت به لدون نصف سنة منذ تزوجها وعاش او لفوق اربع سنين منذ ابانها لم يلحقه نسبه وان ولدت رجعية بعد اربع سنين منذ طلقها وقبل انقضا عدتها ولاقل من اربع سنين من انقضا عدتها لحقه نسبه (ومن

(اعترف)

اعترف بوطنى امته في الفرج او دونه) او ثبت عليه ذلك (فولدت لنصف سنة او ازيد لحقه) نسب (ولدها) لانها صارت فراشا له (الا ان يدعى الاستبراء) بعد الوطى بحیضة فلا يلحقه لانه بالاستبراء تبين برائة رحمها (ويحلف عليه) اي على الاستبراء لانه حق للولد لولا دعواه ثبت نسبه (وان قال) السيد (وطيتها دون الفرج او فيه) اي في الفرج (ولم انزل او عزلت لحقه) نسبه لما تقدم (وان اعتقها) السيد (او باعها بعد اعترافه بوطنها فانت بولد لدون نصف سنة) وعاش (لحقه) نسبه لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا انت به لدونها وعاش علم ان حملها كان قبل عتقها وبيعها حين كانت فراشا له (والبيع باطل) لانها صارت ام ولد له ولو كان استبراها لظهور انه دم فساد لان الحامل لا تحيض وكذا ان لم يستبرأها وولده لاكثر من نصف سنة ولاقل من اربع سنين وادعى مشترانه من بايع وان استبرأت ثم ولدت لفوق نصف سنة لم يلحق بايها ولا اثر لشبهه مع فراش وتبعية نسب لاب ما لم ينفعه بلعان وتبعية دين لخيرها

كتاب العدد

واحدتها عدة بكسر العين وهي التبرص المحدود شرعا ماخوذة من العدد لان ازمته العدة محصورة مقدرة (تلزم العدة كل امرأة) حرة او امة او مبعضة بالغة او صغيرة يوطأ مثلها (فارقت زوجها) بطلاق او خلع او فسخ (خلا بها مطاوعة مع علمه بها و) مع (قدرته على وطئها ولو مع ما يمنع) اي الوطى (منها) اي من الزوجين كجبه ورتقها (او من احدها حسا) كجبه او رتقها (او) يمنع الوطى (شرعا) كصوم وحيض (او وطئها) اي تلزم العدة زوجة وطئها ثم فارقتها (او مات عنها) اي تلزم العدة متوفى عنها مطلقا (حتى في نكاح فاسد فيه خلاف) كنكاح بلا ولى الحاقا له بالاحتجج ولذلك وقع فيه الطلاق (وان كان) النكاح (باطلا وفاقا) اي اجماعا كنكاح خامسة او معتدة (لم تعدد للوفاة) اذا مات عنها ولا اذا فارقتها في الحياة قبل الوطى لان وجود هذا العقد كعدمه (ومن فارقتها) زوجها (حيا قبل وطى وخلوة) بطلاق او غيره فلا عدة عليها لقوله تعالى اذا نكحتن المومنات ثم طلقتهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (او) طلقها (بعدها) اي بعد الدخول والخلوة (او) طلقها

بعد احدها وهو ممن لا يولد مثله (كائن دون عشر وكذا لو كانت لا يوطى
مثلا كبت دون تسع فلا عدة للعلم ببرائة الرحم بخلاف المتوفى عنها فتعد
مطلقا تبعا لظاهر الآية (او تحملت بما الزوج) ثم فارقتها قبل الدخول
والخلوة فلا عدة للآية السابقة وكذا لو تحملت بما غيره وجزم في المنتهى
في الصداق بوجوب العدة للحق النسب به (او قبلها) اى قبل الزوجة
(او لمسها) ولو بشهوة (بلا خلوة) ثم فارقتها في الحياة (فلا عدة) للآية
السابقة **في فصل المعتدات ست** **اي ستة اصناف احدها**
(الحامل وعدتها من موت وغيره الى وضع كل الحمل) واحدا كان او
عددا حرة كانت او امة مسلمة كانت او كافرة لقوله تعالى واولات
الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن (وانما تنقضي العدة بوضع) ما تصير
به امة ام ولد (وهو ما تبين فيه خلق انسان ولو خفيا) فان لم يلحقه (اى
يلحق الحمل الزوج) لصغره او لكونه ممسوحا او لكونها (ولدت
لدون ستة اشهر منذ نكحها) اى وامكن اجتماعهما (ونحوه) بان
تأتى به لفوق اربع سنين منذ ابانها (وعاش) من ولده لدون ستة اشهر
(لم تنقض به) عدتها من زوجها لعدم لحوقه به لانفسائه عنه يقينا
(واكثر مدة الحمل اربع سنين) لانها اكثر ما وجد (واقلمها) اى اقل
مدة الحمل (ستة اشهر) لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
والفصال انتضاء مدة الرضاع لان الولد يفصل بذلك عن امه وقال
تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين فاذا سقط الحولان التى
هى مدة الرضاع من ثلاثين شهرا بقى ستة اشهر فهى مدة الحمل وذكر
ابن قتيبة في المعارف ان عبد الملك ابن مروان ولد لستة اشهر (وغالبها)
اى غالب مدة الحمل (تسعة اشهر) لان غالب النساء يلدن فيها (ويباح)
للرأة (القاء النطفة قبل اربعين يوماً بدواء مباح) وكذا شربه لحصول
حيض لا قرب رمضان لتفطره ولقطعه لا فعل ما يقطع حيضها بها من غير
علمها **في فصل الثانية** **في المعتدات** (المتوفى عنها زوجها بلا حمل
منه) لتقدم الكلام على الحامل (قبل الدخول وبعده) يوطى مثلاً
اولاً (الحرة اربعة اشهر وعشرة) ايام بلياليها لقوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يترصدن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا (وللأمة)
المتوفى عنها زوجها (نصفها) اى نصف المدة المذكورة فعدتها شهران

وخمسة ايام بلياليها لان المحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعوا على تنصيف
عدة الأمة في الطلاق فكذا عدة الموت وعدة مبعضة بالحساب (فان مات
زوج رجعية في عدة طلاق سقطت) عدة الطلاق (وابتدأت عدة وفاة
منذ مات) لان الرجعية زوجة كما تقدم فكان عليها عدة الوفاة (وان
مات) المطلق (في عدة من ابانها في الصحة لم تنقل) عن عدة الطلاق
لانها ليست زوجة ولا في حكمها لعدم التوارث (وتعد من ابانها في
في مرض موته الا طول من عدة وفاة وطلاق) لانها مطلقة فوجب
عليها عدة الطلاق ووارثة فتجب عليها عدة الوفاة ويندرج اقلهما في اكثرهما
(ما لم تكن) المبانة (امة او ذمية او من اجاءت البيئونة منها) فتعد
(لطلاق لا لغيره) لانقطاع اثر النكاح بعدم ميراثها ومن انقضت عدتها
قبل موته لم تعد له ولو ورثت لانها اجنبية تحل للازواج (وان طلق
بعض نسائه مبهمة) كانت (او معينة ثم نسائها ثم مات) المطلق (قبل قرعة
اعتد كل منهن) اى من نسائه (سوى حامل الاطول منهما) اى من
عدة طلاق ووفاة لان كل واحدة منهن يحتمل ان تكون المخرجة بقرعة
والحامل عدتها وضع الحمل كما سبق وان ارتابت متوفى عنها زمن عدتها او
بعده بامارة حمل كحركة او رفع حيض لم يصح نكاحها حتى تزول الرية
(اثالثة) من المعتدات (الحائل ذات الاقرا وهى) جمع قرم بمعنى (الحيض)
روى عن عمرو بن عبد الله بن عباس رضى الله عنهم (المفارقة في الحياة) بطلاق او
خلع او فسخ (فعدتها ان كانت حرة او مبعضة ثلاثة قروء كاملة)
لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يعتد بجيضة
طلقت فيها (والا) بان كانت امة فعدتها (قران) روى عن عمر وابنه
وعلى رضى الله عنهم (الرابعة) من المعتدات (من فارقتها) زوجها (حيا
ولم تحض لصغر او اياس فتعد حرة ثلاثة اشهر) لقوله تعالى واللاى
يئسن من الحيض من نساىكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر
واللاى لم يحضن اى كذلك (و) عدة (امة) كذلك (شهران) لقول عمر
رضى الله عنه عدة ام الولد حيضتان ولو لم تحض كانت عدتها شهرين رواه
الاثرم واحتج به احمد (و) عدة (مبعضة بالحساب) فتريد على الشهرين من
الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرية (ويجبر الكسر) فلو كان ربها
حرا فعدتها شهران وثمانية ايام (الخامسة) من المعتدات (من ارتفع حيضها

ولم تدر سببه (اى سبب رفعه) فعدتها (ان كانت حرة) سنة تسعة اشهر للحمل (لانها غالب مدته) وثلاثة (اشهر) للعدة (قال الشافعي هذا قضاء عمر بين المهاجرين والانصار لا ينكره منهم منكر علمناه ولا تنقض العدة بعود الحيض بعد المدة (وتنقض الامة) عن ذلك (شهراً) فعدتها احد عشر شهراً (وعدة من بلغت ولم تحض) كاياسة لدخولها في عموم قوله تعالى واللاي لم يحضن (و) عدة (المستحاضة الناسية) لوقت حيضها كاياسة (و) عدة (المستحاضة المبتدأة) الحرة (ثلاثة اشهر والامة شهران) لان غالب النساء يحضن في كل شهر حيضة (وان علت) من ارتفع حيضها (ما رفعه من مرض او رضاع او غيرها فلا تزال في عدة حتى يعود الحيض فتعده به) وان طال الزمن لانها مطلقة لم تياس من الدم (او تبلغ سن الاياس) خمسين سنة (فتعده عدته) اى عدة الاياس اى عدة ذات الاياس ويقبل قول زوج انه لم يطلق الا بعد حيض او ولادة او في وقت كذا (السادسة) من المعتدات (امرأة المفقود تربص) حرة كانت او امة (ما تقدم في ميراثه) اى اربع سنين من فقده ان كان ظاهر غيبته الهلاك وتام تسعين سنة من ولادته ان كان ظاهر غيبته السلامة (ثم تعدد للوفاة » اربعة اشهر وعشرة ايام (وامة) فقد زوجها (كحرة في التربص) اربع سنين او تسعين سنة (و) اما (في العدة) للوفاة بعد التربص المذكور فعدتها (نصف عدة الحرة) لما تقدم (ولا تفقر) زوجة المفقود (الى حكم حاكم يضرب المدة) اى مدة التربص (وعدة الوفاة) كالمقامت البينة وكعدة الايالا ولا تفقر ايضا الى طلاق ولى زوجها (وان تزوجت) زوجة المفقود بعد مدة التربص والعدة (فقدم الاول قبل وطى الثانى فهى للاول) لانا تبينا بدوم بطلان نكاح الثانى ولا مانع من الرد (و) ان قدم الاول (بعده) اى بعد وطى الثانى (فله) اى للاول (اخذها زوجة بالمقد الاول ولو لم يطلق الثانى ولا يطا) وهما الاول (قبل فراغ عدة الثانى وله) اى للاول (تركها معه) اى مع الثانى (من غير تجديد عقد) للثانى وقال المنقح الاصح بعقد انتهى قال في الرعاية وان قلنا يحتاج الثانى عقدا جديدا طلقها الاول لذلك انتهى وعلى هذا فتعده بعد طلاق الاول ثم يجدد الثانى عقدا لان زوجة الانسان لا تصير زوجة لغيره بمجرد تركه لها وقد تبينا بطلان عقد الثانى بدوم الاول (وبأخذ) الزوج

الاول (قدر الصداق الذى اعطاها من) الزوج (الثانى) اذا تركها له لقضاء على وعثمان انه يخبر بينها وبين الصداق الذى ساق اليها هو (ويرجع الثانى عليها بما اخذه) الاول (منه) لانها غرامة لزمته بسبب وطئه لها فرجع بها عليها كما لو غرته ومتى فرق بين زوجين لموجب ثم بان انتفاؤه فكمنفقود فصل ومن مات زوجها الغائب لم تعتد من موته (او طلقها) وهو غائب (اعتدت منذ الفرقة وان لم تحدد) اى وان لم تات بالاحداد في صورة الموت لان الاحداد ليس شرطا لانقضاء العدة (وعدة موطوءة بشبهة او زنا او) موطوءة (بعقد فاسد كملقة) حرة كانت او امة مزوجة لانه وطى يقتضى شغل الرحم فوجبت العدة منه كالكاح الصحيح ونسبوا امة غير مزوجة بحیضة ولا يحرم على زوج وطئت زوجته بشبهة او زنا مدة زمن عدة غير وطى في فرج (وان وطئت معتدة بشبهة او نكاح فاسد فرق بينهما) اى بين المعتدة الموطوءة والوطى (واثبت عدة الاول) سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسد او وطى بشبهة ما لم تحمل من الثانى فتقتضى عدتها منه بوضع الحمل ثم تعدد للاول ولا يحتسب منها (اى من عدة الاول) مقامها عند الثانى (بعد وطئه لانقطاعها بوطئه) ثم (بعد اعتدادها للاول) (اعتدت للثانى) لانهما حقان اجتماعا لرجلين فلم يتداخلوا وقدم اسبقهما كالمواوينا في مباح غير ذلك (وتحمل) الموطوءة في عدتها بشبهة او نكاح فاسد (له) اى لو اطمئنا بذلك بعقد (بعد انقضاء العدتين) لقول على رضى الله عنه اذا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب (وان تزوجت) المعتدة (في عدتها لم تنقطع) عدتها (حتى يدخل بها) اى يطاها لان عقده باطل فلا تصير به فراشا (فاذا فارقتها) الثانى (بنت على عدتها من الاول ثم استأنفت العدة من الثانى) لما تقدم (وان اتت) الموطوءة بشبهة في عدتها (بولد من احدهما) بعينه (انقضت منه عدتها به) اى بالولد سواء كان من الاول او من الثانى (ثم اعتدت للآخر) بثلاثة قري و يكون الولد للاول اذا اتت به لدون ستة اشهر من وطى الثانى ويكون للثانى اذا اتت به لاكثر من اربع سنين منذ بانت من الاول وان اشكل عرض على القافة (ومن وطى معتدة البان) في عدتها (بشبهة استأنفت العدة بوطئه ودخلت فيها بقية) العدة (الاولى) لانهما عدتان من واحد لو طئتين ينطق النسب فيهما لحوقا

واحد فداخلا وتبين الرجعية اذا طلقت في عدتها على عدتها وان راجعها
ثم طلقها استأنفت (وان تكلم من ابائها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول) بها
(بنت) على ما مضى من عدتها لانه طلاق في نكاح ثان قبل المسيس
والخلوة فلم يوجب عدة بخلاف ما اذا راجعها ثم طلقها قبل الدخول لان
الرجعة اعادة الى النكاح الاول فصل في محرم احداث فوق ثلاث
على ميت غير زوج (ويلزم الاحداث مدة العدة كل) امرأة (متوفى زوجها
عنها في نكاح صحيح) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر ان تتحد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج اربعة اشهر
وعشرا متفق عليه وان كان النكاح فاسدا لم يلزمها الاحداث لانها ليست
زوجة ولا يعتبر للزوم الاحداث كونها وارثة او مكلفة فيلزمها (ولو ذمية
او امة او غير مكلفة) فيجنبا ولها الطيب ونحوه وسواء كان الزوج مكلفا
اولا لعموم الاحاديث واتسارهم في لزوم اجتناب المحرمات (ويباح)
الاحداث (لبائن من حي) ولا يسن لها قالة في الرعية (ولا يجب)
الاحداث (على) مطلقة (رجعية) لا على (موطوءة بشبهة او زنا او في
نكاح فاسد او) نكاح (باطل او ملك يمين) لانها ليست زوجة متوفى عنها
(والاحداث اجتناب ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها من الزينة
والطيب والتحسين) باسفيدج ونحوه (والحناء وما صبح للزينة) قبل نسج
او بعده كاحمر واصفر واخضر وازرق صافين (و) ترك (حلى وكحل
اسود) بلا حاجة (لا توتيا ونحوها ولا) ترك (نقاب و) لا ترك (ابيض
ولو كان حسنا) كبرسم لان حسنه من اصل خلقته فلا يلزم تنبيره
ولا تمنع من لبس ملون لدفع وسخ كالكحل ولا من اخذ ظفر ونحوه
ولا من تنظيف وغسل فصل ونجب عدة الوفاة في المنزل
الذي مات زوجها وهي به (حيث وجبت) فلا يجوز ان يتحول منه بلا
عذر روى عن عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وام سلمة (فان تحوات
خوفا) على نفسها او مالها (او حوات) قهرا او حوات (بحق)
يجب عليها الخروج من اجله او بتحويل مالكة لها او طلبه فوق اجرة
اولا تجد ما تكترى به الا من مالها (انتقلت حيث شأت) للضرورة
ويلزم منتقلة بلا حاجة العود وتنقضي العدة بمضي الزمان حيث كانت (ولها)
اي للتوفى عنها زمن العدة (الخروج لحاجتها نهارا لا ليلا) لانه مظنة

الفساد (وان تركت الاحداث) عمدا (اثمت وتمت عدتها بمضي زمانها)
اي زمان العدة لان الاحداث ليس شرطا في انقضاء العدة ورجعية في لزوم
مسكن كمتوفى عنها وتعتد باين بما مومن من البلد حيث شأت ولا تبين الا به
ولا تسافر وان اراد اسكانها بمنزله او غيره تحصينا لفراسه ولا محذور فيه
لزمها باب الاستبراء في ماخوذ من البرائة وهي التمييز والقطع
وسرعا تربص يقصد منه العلم ببرائة رحم ملك يمين (من ملك امة يوطا
مثلها) ببيع او هبة اوسبي او غير ذلك (من صغير وذكر وضدها) وهو
الكبير والمرأة (حرم عليه وطئها ومقدماته) اي مقدمات الوطى من قبلة
ونحوها (قبل استبرائها) لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يومن بالله
واليوم الآخر فلا يسقى مأؤه ولد غيره رواه احمد والترمذي وابو داود
وان اعتقها قبل استبرائها لم يصح ان يتزوجها قبل استبرائها وكذا ليس
لها ان تتزوج غيره ان كان بايعها يطاوها ومن وطى امه ثم اراد
تزوجها او بيعها حرما حتى يستبرئها فان خالف صح البيع دون التزويج
وان اعتق سريته او ام ولده او عتقت بموته لزمها استبرائها نفسها ان لم يكن
استبرائها (واستبرا الحامل بوضعها) كل الحمل (و) استبرا (من تحيض
بحيضة لقوله عليه السلام في سبي او طاس لا توطا حامل حتى تضع
ولا غير حامل حتى تحيض حيضة رواه احمد وابو داود (و) استبراء
(الايسة والصغيرة بمعنى شهر) لقيام الشهر مقام حيضة في العدة واستبراء
من ارتفع حيضها ولم تدر مارفعه عشرة اشهر وتصدق الامة ان قالت
حضت وان ادعت مورثة تحريمها على وارث بوطى مورثة او ادعت
مشتراة ان لها زوجا صدقت لانه لا يعرف الا من جهتها

كتاب الرضاع

وهو لغة مص اللبن من الثدي وشرعا مص من دون الحولين لبنا تاب عن حمل
او شربه ونحوه (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) لحديث عائشة
مرفوعا يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة رواه الجماعة (والمحرّم)
من الرضاع (خمس رضعات) لحديث عائشة قالت انزل في القران عشر
رضعات معلومات يحرم من فسح من ذلك خمس رضعات وصار الى خمس
رضعات معلومات يحرم من فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على

ذلك رواء مسلم وتحرم الحنس اذا كانت (في الحولين) لقوله تعالى والوالدات
يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة ولقوله عليه
السلام لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعا وكان قبل الفطام قال الترمذي
حديث حسن صحيح ومتى امتص ثم قطعه لتنفس او انتقال الى ثدى اخر
ونحوه فرضة فان عاد ولو قريبا فتنان (والسعوط) في اقب
(والوجور) في فم محرم كرضاع (ولبن) المرأة (الميتة) كلبن الحية
(و) لبن (الموطوءة بشبهة او بعقد فاسد) كالموطوءة بنكاح صحيح (او باطل)
اي الموطوءة بنكاح باطل اجماعا (او بزنا محرم) لكن يكون مرتضع ابنا لها
من الرضاع فقط في الاخيرتين لانه لما لم تثبت الابوة من النسب لم يثبت
ما هو فرعها (وعكسه) اي عكس اللبن المذكور لبن (البهيمة) لبن (غير
حلي ولا موطوء) فلا يحرم فلو ارتضع طفل وطفلة من بهيمة او رجل
او ختنى مشكل او بمن لم تحمل لم يصيرا اخوين (فتى ارضعت امرأة طفلا)
دون الحولين (صار) المرتضع (ولدها في) تحريم (النكاح و) اباحة
(النظر والحلوة) في (المحرمية) دون وجوب النفقة والعقل والولاية
وغيرها (و) صار المرتضع ايضا فيما تقدم فقط (ولد من نسب لبنها اليه
بحمل) اي بسبب حملها منه ولو تحملها ماؤه (او وطى) بنكاح او شبهة
بخلاف من وطى زنا لان ولدها لا ينسب اليه فالمرتضع كذلك (و)
صارت (محارمه) اي محارم الواطى اللاحق به النسب كابائه وامهاته
واجدادهم وجداتهم واخوتهم واخواتهم واولادهم واعمامهم وعماتهم واخواله وخالاته
(محارمه) اي محارم المرتضع وصارت محارمها اي محارم المرضعة كابائها
واخواتها واعمامها ونحوهم (محارمه) اي محارم المرتضع (دون ابويه
واصولهما وفروعهما) فلا تنسب الحرمة لاولئك (فتباح المرضعة لابي
المرتضع واخيه من النسب) تباح (امه واخته من النسب لابي واخيه)
من الرضاع اجماعا كما يحل لاخيه من ابيه (اخته من امه) ومن حرمت
عليه بنتها (كامه وجدته واخته) فارضعت طفلة حرمتها عليه (ابا
(ونسخت نكاحها منه ان كانت زوجة) له لما تقدم من انه يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب ومن ارضع خمس امهات اولاده بلبنه زوجة له صغرى
حرمت عليه لثبوت الابوة دون امهات اولاده لعدم ثبوت الامومة (وكل
امراة افسدت نكاح نفسها) بسبب (رضاع قبل الدخول فلا مهر لها)

لحجى الفرقة من جهتها (وكذا ان كانت) الزوجة (طفلة فثبت فرضت
من) ام او اخت له (نائمة) انفسح نكاحها ولا مهر لها لانه لا فعل للزوج
في الفسخ (و) ان افسدت نكاح نفسها (بعد الدخول فمهرها بحاله)
لاستقرار المهر بالدخول (وان افسده) اي نكاحها (غيرها فلها على
الزوج نصف المسمى قبله) اي قبل الدخول لانه لا فعل لها في الفسخ
(و) لها (جميعه بعده) اي بعد الدخول لاستقراره به (ويرجع الزوج
به) اي بما غرمه من نصف او كل (على المفسد) لانه اغرمه فان تعدد
المفسد وزع الغرم على الرضعات المحرمة (ومن قال لزوجته انت اختي
لرضاع بطل النكاح) حكما لانه اقر بما يوجب فسخ النكاح بينهما فلزمه
ذلك (فان كان) اقراره (قبل الدخول وصدقه) انها اخته (فلا مهر)
لها لانهما اتفقا على ان النكاح باطل من اصله (وان اكذبت) في قوله
انها اخته قبل الدخول (فلها نصفه) اي نصف المسمى لان قوله غير
مقبول عليها في اسقاط حقها (ويجب) المهر (كله) اذا كان اقراره بذلك
(بعده) اي بعد الدخول ولو صدقه ما لم تكن مكنته من نفسها مطاوعة
(وان قالت هي ذلك) اي قالت لزوجها انت اخي من الرضاع
(واكذبتا فهي زوجته حكما) اي ظاهرا لان قولها لا يقبل عليه في فسخ
النكاح لانه حقه واما باطنا فان كانت صادقة فلا نكاح والا فهي زوجته
ايضا (واذا شك في الرضاع او) شك في (كاله) اي كونه خمس رضعات
(او شككت المرضعة) في ذلك (ولاينة فلا تحريم) لان الاصل عدم
الرضاع المحرم وان شهدت به امرأة مرضية ثبت وكرم استرضاع فاجرة وسيدة
الخلق وجذماء وبرصاء

كتاب النفقات

جمع نفقة وهي كفاية من يمونه خبزا وادما وكسوة ومسكنا وتوابعها
(يلزم الزوج نفقة زوجته قوتا) اي خبزا وادما (وكسوة ومسكنا بما يصلح
لنالتها) لقوله عليه السلام ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواء
مسلم وابوداود (ويعتبر الحاكم) تقدير (ذلك بحالهما اي بيسارهما او
اعسارهما او يسار احدهما واعسار الاخر) عند التنازع (بينهما
(فيفرض) الحاكم (للموسرة تحت الموسر قدر كفايتها من ارفع خبز

البلد وادمه و) يفرض لها (لهما عادة الموسرين بحملهما و) يفرض للموسرة تحت الموسر من الكسوة (ما يلبس مثلها من حرير وغيره) ككيد كتان وقطن واقل ما يفرضه من الكسوة قميص وسراويل وطراحة ومقنعة ومداس ومضربة للشتا (وللنوم فراش ولحاف وازار للنوم في محل جرت العادة به فيه) ومخدة وللجلوس حصير جيد وزلي (اي بساط ولا بد من معاون الدار ويكتفى بخزف وخشب والعدل ما يليق بها ولا يلزمه ملخفة وخف لخروجها) ويفرض الحاكم (للفقيرة تحت الفقير من ادنى خبز البلد و) من (ادم يلائمها) وتنقل متبرمة من ادم الى اخر (و) يفرض للفقيرة من الكسوة (ما يلبس مثلها ويجلس) وينام (عليه و) يفرض للمتوسطة مع المتوسط والغنية مع الفقير وعكسها (كفقيرة تحت غني) ما بين ذلك عرفا (لان ذلك هو اللائق بحالهما) وعليه (اي على الزوج) مونة نظافة زوجته (من دهن وسدر وخن ماء ومشط واجرة قيمة (دون) ما يعود بنظافة (خادمها) فلا يلزمه لان ذلك يراد للزينة وهي غير مطلوبة من الخادم (ولا) يلزم الزوج لزوجته (دوا واجرة طبيب) اذا مرضت لان ذلك ليس لحاجتها الضرورية المعادة وكذا لا يلزمه ثمن طيب وحناء وخضاب ونحوه ومن اراد منها تزينا به او قطع رائحة كريهة واتى به لزمها وعليه لمن يخدم مثلها خادم واحد وعليه ايضا مونة حاجة فصل ونفقة المطاوعة الرجعية وكسوتها وسكنائها كالزوجة (لانها زوجة بدليل قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن في ذلك) ولا قسم لهما (اي للرجعية وتقدم (والباين بفسخ او طلاق) ثلاث او على عوض (لهما ذلك) اي النفقة والكسوة والسكن (ان كانت حاملا) لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن ومن انفق يظنها حاملا فبات حائلا رجع ومن تركه يظنها حائلا فبات حاملا لزمه ماضى ومن ادعت حملا وجب اتفاق ثلاثة اشهر فان مضت ولم يبين رجع (والنفقة) للباين الحامل (للحمل) نفسه (لا لهما من اجله) لانها تجب بوجوده وتسقط بعدمه فتجب لحامل ناشز ولحامل من وطئ شهوة او نكاح فاسد او ملك يمين ولو اعتقها وتسقط بمضى الزمان قال النكاح ما لم تستدن باذن حاكم او تنفق بنية رجوع (ومن) اي اي زوجة حبست ولو ظلم او نشزت او تطوعت بلا اذنه بصوم او حج او احرمت بنذر حج او (نذر) صوم

او صامت عن كفارة او) عن (قضاء رمضان مع سعة وقته) بلا اذن زوج (او سافرت لحاجتها ولو باذنه سقطت) نفقتها لانها منعت نفسها عنه بسبب لا من جهته فسقطت نفقتها بخلاف من احرمت بفريضة من صوم او حج او صلاة ولو في اول وقتها بسنتها او صامت قضاء رمضان في اخر شعبان لانها فعلت ما اوجب الشرع عليها وقدرها في حجة فرض كحضر وان اختلفا في نشوز او اخذ نفقة فقولها (ولا نفقة ولا سكنى) من تركه (لم يوفى عنها) ولو حاملا لان المال انتقل عن الزوج الى الورثة ولا سبب لوجوب النفقة عليهم فان كانت حاملا فالنفقة من حصة الحمل من التركة ان كانت والا فعلى وارثه الموسر (ولها) اي لمن وجبت لها النفقة من زوجة ومطابقة رجعية وباين حامل ونحوها (اخذ نفقة كل يوم من اوله) يعني من طلوع الشمس لانه اول وقت دفع الحاجة اليه فلا يجوز تأخيرها عنه والواجب دفع قوت من خبز وادم لاحب و (لا قيمتها) اي قيمة النفقة (ولا) يجب (عليها اخذها) اي اخذ قيمة النفقة لان ذلك معاوضة فلا يجبر عليه من امتنع منهما ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم الا براضيهما (فان اتفقا عليه) اي على اخذ القيمة (او) اتفقا (على تأخيرها او تعجيلها مدة طويلة او قليلة جاز) لان الحق لا يعدوها (ولها الكسوة كل عام مرة في اوله) اي اول العام من زمن الوجوب لانه اول وقت الحاجة الى الكسوة فيعطىها كسوة السنة لانه لا يمكن ترديد الكسوة عليها شيئا فشيئا بل هو شيء واحد يستدام الى ان يبلى وكذا غطاء ووطاء وستارة يحتاج اليها واختار ابن نصر الله انها كمعاون الدار ومشط تجب بقدر الحاجة ومتى انقضت العام والكسوة باقية فعليه كسوة الجديد (وان غاب) اي الزوج او كان حاضرا (ولم ينفق) على زوجته (لزمته نفقة ماضى) وكسوته ولو لم يفرضها الحاكم ترك الاتفاق لعذر او لا لانه حق يجب مع اليسار والاعسار فلم يسقط بمضى الزمان كالاجرة (وان انفقت) الزوجة (في غيبته) اي غيبة الزوج (من ماله فبان ميتا غرمها الوارث) للزوجة (ما انفقت بعد موته) لانقطاع وجوب النفقة عليه بموته فاقبضته بعده لاحق لهما فيه فيرجع عليها ببذله فصل ومن تسلم زوجته (او بذله التي يوطا مثلها وجبت عليه نفقتها) او بذات (تسليم) نفسها (او بذله وليها) ومثلها يوطا (بان تم لها تسع سنين) وجبت نفقتها (وكسوتها

(ولو مع صغر زوج ومرضه وجبه وعنته) ويجبر الولي مع صغر الزوج على بذل نفقتها وكسوتها من مال الصبي لان النفقة كارش جنائته ومن بذلت التسليم وزوجها غايب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم ويجزى زمن يمكن قدومه في مثله (ولها) اى الزوجة (منع نفسها) من الزوج (حتى تقبض صداقها الحال) لانه لا يمكنها استدراك منفعة البضع لو عجزت عن اخذه بعد ولها النفقة في مدة الامتناع لذلك لانه بحق (فان سلت نفسها طوطا) قبل قبض حال الصداق (ثم ارادت المنع لم تملكه) ولا نفقة لها مدة الامتناع وكذا لو تساكنا بعد العقد فلم يطلبها ولم تبذل نفسها فلا نفقة (واذا اعسر) الزوج (بنفقة القوت او) اعسر (بالكسوة) اى كسوة المعسر (او) اعسر (ببعضها) اى بعض نفقة المعسر او كسوته (او) اعسر (بالمسكن) اى مسكن معسر او صار لا يجد النفقة الا يوماً دون يوم (فلها فسخ النكاح) من زوجها المعسر لحديث ابى هريرة مرفوعاً في الرجل لا يجد ما ينفق على امراته قال يفرق بينهما رواه الدارقطني فتفسخ فوراً او متراخياً باذن الحاكم ولها الصبر مع منع نفسها وبدونه ولا يمنعها تكسباً ولا يحبسها (فان غاب) زوج ولو موسراً (ولم يدع لها نفقة وتعذر اخذها من ماله) تعذرت (استدانتها عليه فلها الفسخ باذن الحاكم) لان الانفاق عليها من ماله متعذر فكان لها الخيار كحال الاعسار وان منع موسر نفقة او كسوة او بعضهما وقدرت على ماله اخذت كفايتها وكفاية ولدها وخادمها بالمعروف بلا اذنه فان لم تقدر اجبره الحاكم فان غيب ماله وصبر على الحبس فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من تباها ^{في} باب نفقة الاقارب والمماليك ^{في} من الادميين والبهائم (تجب) النفقة كاملة اذا كان المنفق عليه لا يملك شيئاً (او تمتها) اذا كان يملك البعض (لابيويه وان علوا) لقوله تعالى وبالوالدين احساناً ومن الاحسان الانفاق عليهما (و) تجب النفقة او تمتها (لولده وان سفل) ذكر اكان او ائى لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن (حتى ذوى الارحام منهم) اى من ابائهم وامهاتهم كاجدادهم المدلين باناث وجداتهم الساقطات ومن اولاده كولد البنت سواء (حجبته) اى الغنى (معسر) فمن له اب وجد معسران وجبت عليه نفقتهما ولو كان محجوباً من الجد بابيه المعسر (اولاً) بان لم يحجب احد كمن له جد معسر ولا اب له فعليه نفقة جده

(لانه)

لانه وارثه (و) تجب النفقة او اكملها (لكل من يرثه) المنفق (بفرض) كولد الام (او تمصيب) كاخ وعم لغير ام (لا) لمن يرثه (برحم) كخال وخالة (سوى عمودى نسبه) كما سبق (سواء ورثه الاخر كاخ) المنفق (اولاً كعمة وعتيق) وتكون النفقة على من تجب عليه (بمعروف) لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ثم قال وعلى الوارث مثل ذلك فوجب على الاب نفقة الرضاع ثم اوجب مثل ذلك على الوارث وروى ابو داود ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم من ارى قال املك واباك واخاك وفى لفظ ومولاك الذى هو ادناك حقاً واجباً ورثها موصولاً ويشترط لوجوب نفقة القريب ثلاثة شروط الاول ان يكون المنفق وارثاً من ينفق عليه وتقدمت الاشارة اليه الثانى فقر المنفق عليه وقد اشار اليه بقوله (مع فقر من تجب له) النفقة وعجزه عن تكسب (لان النفقة انما تجب على سبيل المواساة والغنى بملكه او قدرته على التكسب مستغن عن المواساة ولا يعتبر فقعه فتجب الصحيح مكلف لاجرفة له الثالث غنى المنفق واليه الاشارة بقوله (اذا فضل) ما ينفقه عليه (عن قوت نفسه وزوجته ورقيقه يومه ولياته وعن كسوة وسكنى) لنفسه وزوجته ورقيقه (من حاصل) فى يده (او متحصل) من صناعة او تجارة او اجرة عقار او ربح وقت ونحوه لحديث جابر مرفوعاً اذا كان احدكم فقيراً فليبدأ بنفسه فان كان فضل فعلى عياله فان كان فضل فعلى قرابته (و) لا تجب نفقة القريب (من راس مال) التجارة (و) لامن (غن مالك) لامن (الله صنعة) لحصول الضرر بوجوب الانفاق من ذلك ومن قدر ان يكتسب اجبر للنفقة قريبه (ومن له وارث غير اب) واحتاج للنفقة (فنفقته عليهم) اى على وارثيه (على قدر ائتهم) منه لان الله تعالى رتب النفقة على الارث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فوجب ان يترتب مقدار النفقة على مقدار الارث (فمن) له ام وجد (على الام) من النفقة (الثالث والثلاثان على الجد) لانه لو مات لورثاه كذلك ومن له جدة واخ لغير ام (على الجدة السدس والباقي على الاخ) لانها يرثانه كذلك (والاب ينفرد بنفقة ولده) لقوله عليه السلام لهن ذى ما يكتفيك وولدك بالمعروف (ومن له ابن فقير واخ موسر فلا نفقة له عليهما) اما ابنه فلفقره واما الاخ فلتعجبه بالابن (ومن) احتاج للنفقة (امه فقيرة

وجدة موسرة فنفقته على الجدة (ليسارها ولا يتنع ذلك حينها بالام
لعدم اشتراط الميراث في عمودي النسب كما تقدم (ومن عليه نفقة زيد)
مثلا لكونه ابنه او اباه او اخاه ونحوه (فعليه نفقة زوجته) لان ذلك
من حاجة الفقير لدعاء ضرورته اليه (ك) نفقة (ظهير) من يجب نفقته
فيجب الانفاق عليهما (لحوالين) كاملين لقوله تعالى والوالدان يرضعن
اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف الى قوله وعلى الوارث مثل ذلك والوارث انما يكون
بعد موت الاب (ولا نفقة) بقرابة (مع اختلاف دين) ولو من عمودي
نسبه لعدم التوارث اذا (الا بالولاء) فنلزم النفقة المسلم لعتيقة الكافر
وعكسه لارثه منه (و) يجب (على الاب ان يسترضع لولده) اذا عدت
امه او امتعت لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى اي فاسترضعوا
له اخرى (ويودي الاجرة) لذلك لانها في الحقيقة نفقة لتولد الابن من
غذائها (ولا يتنع) الاب (امه ارضاعه) اي ارضاع ولدها لقوله تعالى
والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وله منعها من خدمته لانه
يفوت حق الاستئجار في بعض الاحيان (ولا يلزمها) اي لا يلزم الزوجة
ارضاع ولدها دنيئة كانت او شريفة لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له
اخرى (الا لضرورة كخوف تلفه) اي تلف الرضيع بان لم يقبل ثدي
غيرها ونحوه لانه انقاذ من مهلكة ويلزم ام ولد ارضاع ولدها مطلقا فان
عتقت فكباين (ولها) اي المرضعة (طلب اجرة المثل) الرضاع ولدها
(ولو ارضعه غيرها محبانا) لانها اشفق من غيرها ولبنها اسرى (بابنا كانت)
ام الرضيع في الاحوال المذكورة (او تحتها) اي زوجة لابيها لعموم قوله
تعالى فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن (وان تزوجت) المرضعة (اخر
فله) اي للثاني (منعها من ارضاع ولد الاول مالم) تكن اشترطته في العقد
او يضطر اليها (بان لم يقبل ثدي غيرها او لم يوجد غيرها لتعينه عليها اذا لما
تقدم فصل في نفقة الرقيق (و) يجب (عليه) اي على السيد
(نفقة رقيقه) ولو آبقا او ناشزا (طعاما) من غالب قوت البلد (وكسوة
وسكنى) بالمعروف (وان لا يكلفه مشقا كثيرا) لقوله عليه السلام للملوك
طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل مالا يطيق رواه الشافعي
في مسنده (وان اتفقا على المخارجة) وهي جعله على الرقيق كل يوم

او شهر شيئا معلوما له (جاز) ان كانت قدر كسبه فاقبل بعد نفقته روى
ان الزبير كان له الف مملوك على كل واحد كل يوم درهم (ويربحه)
سيده (وقت القايمة) وهي وسط النهار (و) وقت (النوم) وقت
(الصلاة) المفروضة لان عليهم في ترك ذلك ضررا وقد قال عليه السلام
لا ضرر ولا ضرار (ويركبه) السيد (في السفر عقبة) حاجة لئلا يكلفه
مالا يطيق (وان طلب) الرقيق (نكاحا زوجة) السيد (او باعه) لقوله
تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم (او طلبته)
اي التزويج امة (وظنها) السيد (او زوجها او باعها) ازالة لضرر
الشبهة عنها ويزوج امة صبي او مجنون من يلى ماله اذا طابته وان غاب
سيد عن ام ولده زوجت حاجة نفقة او وطى وله تأديب رقيقه وزوجته
وولده ولو مكلفا منزوجا بضرب غير مبرح ويقيده ان خاف اباقه ولا يشتم
ابويه ولو كافرين ولا يلزمه بيعه بطلبه مع القيام بحقه وحرر ان تسترضع
امة لغير ولدها الا بعد رتيه ولا يسرى عبد مطلقا فصل في
نفقة البهائم (و) يجب (عليه علف بهائمته وسقيها وما يصلحها) لقوله عليه
السلام عذبت امرأة في هرة جسستها حتى ماتت جوعا فلا هي اطعمتها ولا هي
ارسلتها تأكل من خشاش الارض متفق عليه (و) يجب عليه (ان لا يحملها
ما تعجز عنه) لئلا يفسدها ويجوز الانتفاع بها في غير ما خلقت له كبحر
حمل وركوب وابل وحرث وحرث ونحوه ويحرم لغنها وضرب وجهه ووسم
فيه (ولا يخطب من لبنها ما يضر ولدها) لقوله عليه السلام لا ضرر
ولا ضرار (فان عجز) مالك البهيمة (عن نفقتها اجبر على بيعها او اجارتها
او ذبحها ان احتسنت) لان بقائها في يده مع ترك الانفاق عليها
ظلم والظلم يجب ازالته فان ابي فعل حاكم الاصلح ويكره جز معرفة وناصية
وذنب ولعاقب جرس او وتر وتزو حمار على فرس وتستحب نفقته على ماله
غير الحيوان باب الحضنة من الحضن وهو الجنب لان المربي
يضمم الطفل الى حقيقته وهي حفظ صغير ونحوه عما يضره وتربيته بعمل
مصلحه (يجب) الحضنة (لحفظ صغير ومعتوه) اي محتال العقل (ومجنون)
لانهم يهلكون بتركها ويضيعون فلذلك وجبت انجاء من الهلكة (والاحق
بها ام) لقوله عليه السلام انت احق به مالم تنكحى رواه ابو داود
ولانها اشفق عليه (ثم امهاتها القربى فالقربى) لانهن في معنى الام لتحقق

ولادتهن (ثم اب) لانه اصل النسب (ثم امهاته كذلك) اى القربى فالقربى
 لانهن يداين بعصبة قريبة (ثم جد) كذلك الاقرب فالاقرب لانه فى معنى
 ابى المحضون (ثم امهاته كذلك) القربى فالقربى (ثم اخت لابوين)
 لتقدمها فى الميراث (ثم) اخت (لام) كالجندات (ثم) اخت (لاب) ثم
 خالة لابوين ثم خالة (لام ثم) خالة (لاب) لان الخالات يداين بالام
 (ثم عمات كذلك) اى تقدم العمه لابوين ثم لام ثم لاب لانهن يداين بالاب
 (ثم خالات امه) كذلك (ثم خالات ابيه) كذلك (ثم عمات ابيه) كذلك
 ولا حضانه لعمات الام مع عمات الاب لانهن يداين باني الام وهو من
 ذوى الارحام وعمات الاب يداين بالاب وهو من اقرب العصبات (ثم
 بنات اخوته) تقدم بنت اخ شقيق ثم بنت اخ لام ثم بنت اخ لاب (و)
 مثلهن بنات (اخواته ثم بنات اعمامه) لابوين ثم لام ثم لاب وبنات
 عماته كذلك ثم بنات اعمام ابيه كذلك (و) بنات (عمات ابيه) كذلك على
 التفصيل المتقدم (ثم) تنتقل (لباقي العصبه الاقرب فالاقرب) فتقدم
 الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم اعمام اب ثم بنوهم وهكذا (فان
 كانت) المحضونه (اثني ف) يعتبر ان يكون العصبه (من محارمها) ولو
 برضاع او مصاهرة ان تم لها سبع سنين فان لم يكن لها الا عصبه غير
 محرم سلمها لثقة يختارها او الى محرمه وكذا لو تزوجت ام وايس لولدها
 غيرها (ثم) تنتقل الحضانه (لذى ارحامه) من الذكور والاناث غير
 من تقدم واولاهم ابو ام ثم امهاته فاخ لام فخال (ثم) تنتقل (للخاله)
 لعموم ولايته (وان امتنع من له الحضانه منها او كان) من له الحضانه
 (غير اهل) للحضانه (انتقلت الى من بعده) يعنى الى من يليه كولاية
 النكاح لان وجود غير المستحق كعدمه (ولا حضانه لمن فيه رق) ولو قل
 لانها ولاية ليس هو من اهلها (ولا) حضانه (لفاسق) لانه لا يوافق به
 فيها ولا حظ للمحضون فى حضانه (ولا) حضانه (لكافر) على مسلم لانه
 اولى بعدم الاستحقاق من الفاسق (ولا) حضانه (لمزوجه باجنبي من
 محضون من حين عقد) الحديث السابق ولو رضى زوج (فان زال المانع)
 بان عتق الرقيق وتاب الفاسق واسلم الكافر وطلقت المزوجه ولو رجعا
 (رجع الى حقه) لوجود السبب وانتفاء المانع (وان اراد احد ابويه) اى
 ابوى المحضون (سفرا طويلا) لغير الضرر قاله الشيخ تقي الدين وابن

القيم (الى بلد بعيد) مسافة قصر فأكثر (ليسكنه وهو) اى البلد
 (وطريقه امان حضانه) اى المحضون (لاييه) لانه الذى يقوم بتاديبه
 وتخرجه وحفظ نسبه فاذا لم يكن الولد فى بلد الاب ضاع (وان بعد
 السفر) وكان (حاجه) لا يسكنى فقيم منهما اولى (او قرب) السفر
 (لها) اى حاجه ويود فالمقيم منهما اولى لان فى السفر اضراره (او)
 قرب السفر وكان (لا يسكنى) فالحضانه (لاه) لانها اتم شفقة وانما
 اخرجت كلام المصنف عن ظاهره ليوافق ما فى المتن وغيره فصل
 واذا بلغ الاسلام سبع سنين (بكامله) عاقلا خيرا بين ابويه فكان مع
 من اختار منهما (قضى بذلك عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما وروى
 سعيد والشافعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين ابيه وامه
 فان اختار اياه كان عنده ليلاً ونهاراً ولا يمنع زيارة امه وان اختارها كان
 عندها ليلاً وعند ابيه نهاراً ليعلمه ويؤدبه وان عاد فاختار الاخر نقل اليه
 ثم ان اختار الاول نقل اليه وهكذا فان لم يختار او اختارهما اقرع (ولا
 يقر) محضون (بيد من لا يصونه) لفتوات المتصود من الحضانه
 (وابو الاثني احق بها بعد) ان تستكمل السبع (ويكون الذكر بعد)
 بلوغه (رشده حيث شاء) لانه لم يبق عليه ولاية لاحد ويستحب له ان
 لا يشرد عن ابويه (والاثني) منذ يتم لها سبع سنين (عند ابيها) وجوباً
 حتى يستلمها زوجها (لانه احفظ لها واحق بولايتها من غيره ولا تمنع الام
 من زيارتها ان لم يخف منها ولو كان الاب عاجزاً عن حفظها او يسهل
 لاشتغاله عنه او قلة دينه والام وقائمة بحفظها قدمت قاله الشيخ تقي الدين وقال
 اذا قدر ان الاب تزوج بضرة وهو يتركها عند ضرة امها لا تعمل مصحتها
 بل تودعها وتقتصر فى مصحتها وامها تعمل مصحتها ولا تودعها فالحضانه
 هنا للام قطعاً ولا يبيها وباقى عصبته منعها من الانفراد والمتود ولو اثنى
 عند امه مطلقاً

كتاب الجنائيات

جميع جنائيه ونهى لغة التعدي على بدن او مال او عرض واصطلاحاً التعدي على البدن
 بما يوجب قصاصاً او مالا ومن قتل مسلماً عمداً عدواناً فسق وامره الى
 الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتوبته مقبولة (وهى) اى الجنائيات ثلاثه

اضرب (عمد يختص القود به) والقود قتل القاتل بمن قتله (بشرط التقصد) اى قصد الجاني الجناية (و) الضرب الثانى (شبه عمد) الثالث (خطا) روى ذلك عن عمر وعلى رضى الله عنهما فالقتل (العمد ان يقصد من يعله ادميا معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موته به) فلا قصاص ان لم يقصد قتله ولا ان قصده بما لا يقتل غالباً للعمد تسع صور احداها ما ذكره بقوله (مثل ان يجرحه بماله نفوذ) اى دخول (فى البدن) كسكين وشوكة ولو بغرزه بآخرة ونحوها ولو لم يداو بجروح قادر جرحه الثانية ان يقتله بمنقل كما اشار اليه بقوله (او يضربه بحجر كبير ونحوه) كالت وسندان ولو فى غير مقتل فان كان الحجر صغيراً فليس بعمد الا ان كان فى مقتل او حال ضعف قوة من مرض او صغر او كبر او حر او برد ونحوه او يعيده به (او يأتى عليه حايطاً) او سقناً ونحوها (او ياتيه من شاطئ) فتموت الثالثة ان ياتيه بخنجر اسد او نحوه او مكتوفاً بخضرتة او فى مضيق بخضرة حية او ينهشه كلباً او حية او يلسعه عقرباً من القوائى غالباً الرابعة ما اشار اليها بقوله (او) ياتيه (فى نار او ماء يغرقه ولا يمكنه التخلص منهما) العجزة او كثرتهما فان امكنه فهدر الخامسة ما ذكرها بقوله (او يخنقه) بحبل او غيره او يسد فيه وانه او يعصر خصيته زماناً يموت فى مثله السادسة ما اشار اليها بقوله (او يخنقه ويمنعه الطعام او الشراب فتموت من ذلك فى مدة يموت فيها غالباً) بشرط تعذر الطلب عليه والا فهدر السابعة ما اشار اليها بقوله (او يقتله بسحر) يقتل غالباً الثامنة المذكورة فى قوله (او يقتله) بسهم (بان سقاه سمّاً لا يعلم يداو يخطئه بطعام ويضعفه له او امام امه فياكله جهلاً ومضى ادعى قاتل بسهم او سحر عدم علمه انه قاتل لم يقبل التاسعة ما اشار اليها بقوله (او شهدت عليه بينة بما يوجب قتله) من زنا او ردة لا تقبل معها التوبة او قتل عمده (ثم رجعوا) اى الشهود بعد قتله (وقالوا عمداً قتله) فيقتل بهذا كله (ونحو ذلك) لانهم توصلوا الى قتله بما يقتل غالباً ويختص بالقصاص مباشر للقتل علم بانه ظلم ثم ولى عالم بذلك فيينة وحاكم علموا ذلك (وشبه العمدان يقصد جناية لا تقتل غالباً ولم يجرحه بها كمن ضربه فى غير مقتل بسوط او عصى صغيرة) ونحوها (او لكره ونحوه) بيده او القاء فى ماء قليل او صاح بعاقل اغتفله او بصغير على سطح فسقط فمات (و) قتل (الخطا ان يفعل ماله فعله مثل ان يرمى ما يظنه صيداً او) يرمى (غرضاً او) يرمى (شخصاً) مباح الدم كحربى

وزان محصن (فيصيب ادمياً) معصوماً (لم يقصده) بالقتل فيقتله وكذا لو اراد قطع لحم او غيره بماله فعله فسقطت منه السكين على الانسان فيقتله (و) كذا (عمد الصبي والمجنون) لانه لا قصد لهما فهما كالمكلف المخطئ فالكفارة فى ذلك فى مال القاتل والدية على عاقبته كما يأتى ويصدق ان قال كنت يوم قتلتك صغيراً او مجنوناً وامكن ومن قتل بصف ~~كفار~~ من ظنه حربياً فبان مسلماً او رعى كفاراً تترسوا بمسلم وخيف عليهما ان لم ترمهم ولم يقصده فقتله فعليه الكفارة فقط لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ولم يذكر الدية ~~في~~ فصل تقتل الجماعة بهم اى الاثنان فأكثر (١) الشخص (الواحد) ان صلح نعل كل واحد لقتله لاجماع الصحابة روى سعيد ابن المسيب ان عمر ابن الخطاب قتل سبعة من اهل صنعاء قتلوا رجلاً وقال لو قتلى عليه اهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً وان لم يصلح فقتل كل واحد للمقتل فلا قصاص مالم يتواطأوا عليه (وان سقطت القود) بالعمو عن القاتلين (ادوا دية واحدة) لان القتل واحد فلا يلزم به اكثر من دية كما لو قتلوه خطا وان جرح واحد جرحاً واخر مائة فهما سوا وان قطع واحد حشوته او ودجيه ثم دبحه اخر فالقاتل الاول ويعزر الثانى (ومن اكره مكلفاً على قتل) معين (مكافيه فقتله فالقتل) اى القود ان لم يعف وليه (او الدية) ان عفا (عليهما) اى على القاتل ومن اكرهه لان القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل غيره والمكره تسبب الى القتل بما يفضى اليه غالباً وقول قادر اقتل نفسك والا قتلتك اكره (وان امر) مكلف (بالقتل غير المكلف) كصغير او مجنون فالقصاص على الآمر لان المأمور القلة لا يمكن اجتناب القصاص عليه فوجب على المتسبب به (او) امر مكلف (بالقتل مكلفاً يجهل تحريمه) اى تحريم القتل كمن نشأ بغير بلاد الاسلام ولو عبداً للآمر فالقصاص على الآمر لما تقدم (او امر به) اى بالقتل (السلطان ظناً من لا يعرف ظلمه فيه) اى فى القتل بان لم يعرف المأمور ان المقتول لم يستحق القتل (فقتل) المأمور فالقود ان لم يعف مستحقه (او الدية) ان عفا عنه (على الآمر) بالقتل دون المباشر لانه معذور لوجوب طاعة الامام فى غير المعصية والظاهر ان الامام لا يأمر الا بالحق (وان قتل المأمور) من السلطان او غيره (المكلف) حال كونه (علماً بتحريم القتل فالضمان عليه) بالقود او الدية

لمباشرة القتل مع عدم العذر لقوله عليه السلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق (دون الأمر) بالقتل فلا ضمان عليه لكن يوجب براء الأسماء من ضرب أو حبس ومن دفع إلى غير مكلف القتل ولم يصره به فقتل لم يلزم الدافع شيء (وإن اشترك فيه) أي في القتل (إنسان لا يجب القود على أحدهما) لو كان (منفردا لا بؤة) للمقتول (أو غيرها) من اسلام أو حرية كالأو اشترك أب وأخ في قتل ولده أو حر ورقيق في قتل رقيق أو مسلم وكافر في قتل كافر (فالقود على الشريك) للأب في قتل ولده وعلى شريك الحر والمسلم لأنه شارك في القتل لعدم العدوان وإنما امتنع القصاص عن الأب والحر والمسلم لم يفتن بهم لا لقصور في السبب بخلاف مالو اشترك خاطئ وعامد أو مكلف وشيء أو ولي قصاص وأجنبي أو مكلف وسبع أو مقتول في قتل نفسه فلا قصاص (فإن عدل) ولي القصاص (إلى طلب المال) من شريك الأب ونحوه (لأنه نصف الدية) كالشريك في اتلاف مال وعلى شريك من نصف قيمة المقتول (باب شروط) وجوب (القصاص وهي أربعة) أحدها (صحة المقتول) بأن لا يكون مهدر الدم (فلو قتل مسلم) حربيا أو نحوه (أو) قتل (ذمي) أو غيره (حربيا أو مرتدا) أو زانيا متحصنا ولو قبل ثبوته عند حاكم (لم يضمنه بقصاص ولا دية) ولو أنه ملكه الشرط (الثاني التكليف) بأن يكون القتال بالغا عاقلا لأن القصاص عقوبة مغالطة (فلا) يجب (قصاص على صغير ولا مجنون) أو متوه لأنه ليس لهم قصد صحيح الشرط (الثالث المكاة) بين المقتول وقتاله حال جنابة (بأن يساويه) القتال (في الدين والحرية والرق) يعني بأن لا يفضل القتال المقتول باسلام أو حرية أو ملك (فلا يقتل مسلم) حر أو عبد (بكافر) كتابي أو مجوسي ذمي أو معاهد لقوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وأبو داود (ولا) يقتل (حر بعبد) لحديث أحمد عن علي من السنة أن لا يقتل حر بعبد وروى الدارقطني عن ابن عباس يرفعه لا يقتل حر بعبد وكذا لا يقتل حر بغيره ولا مكاتب بقتله لأنه مالك لرقبه (وعكسه) بأن قتل كافر مسلما أو قن أو مبعوض حرا (يقتل) القتال ويقتل القن بالقن وإن اختلفت قيمتهما كما يؤخذ الجليل بالذميم والشريف بضده (ويقتل الذكر بالأنثى والأنثى بالذكر) والمكلف بغير المكلف لعموم قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس

الشرط (الرابع عدم الولادة) بأن لا يكون المقتول ولدا للقاتل وإن سفل ولا لبنته وإن سفلت (فلا يقتل أحد الأبوين وإن علا بالولد وإن سفل) لقوله عليه السلام لا يقتل والد بولده قال ابن عبد البر هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم (ويقتل الولد بكل منهما) أي من الأبوين وإن علوا لعموم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وخص منه ما تقدم بالنص ومتى ورث قاتل أو ولده بعض دمه فلا قود فلو قتل أخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها القاتل أو ولده فلا قصاص لأنه لا يتبعض **باب استيفاء القصاص** وهو فعل محبى عليه أو فعل وليه بجان مثل فعله أو شبهه (يشترط له) أي استيفاء القصاص (ثلاثة شروط أحدها كون مستحقه مكانا) أي بالغا عاقلا (فإن كان) مستحق القصاص أو بعض مستحقه (صبيا أو مجنونا لم يستوفه) لهما أب ولا وصى ولا حاكم لأن القصاص ثبت لما فيه من التشفي والانتقام ولا يحصل ذلك لمستحقه باستيفاء غيره (وحبس الجاني) مع صغر مستحقه (إلى البلوغ و) مع جنونه إلى (الإفاقة) لأن معاوية حبس هذبة ابن خنرم في قصاص حتى بلغ ابن القتييل وكان ذلك في عصر الصحابة ولم ينكر وإن احتاجا لنفقة فلولى مجنون فقط العنوا إلى الدية الشرط (الثاني اتفاق الأولياء المشتركين فيه) أي في القصاص (على استيفائه وليس لبعضهم أن ينفرد به) لأنه يكون مستوفيا لحق غيره بغير إذنه ولا ولاية عليه (وإن كان من بقى) من الشركاء فيه (غايبا أو صغيرا أو مجنونا انتظر القدوم) للغائب (والبلوغ) للصغير (والعقل) للمجنون و من مات قام وارثه مقامه وإن انفرد به بعضهم عزز فقط ولشريك في تركة جان حقه من الدية ويرجع وارث جان على مقتض بما فوق حقه وإن غنا بعضهم سقط القود الشرط (الثالث أن يؤمن) في (الاستيفاء أن يتعد الجاني) الاستيفاء إلى غيره لقوله تعالى فلا يسرف في القتل (فإذا وجب) القصاص (على) امرأة (حامل أو) امرأة حایل فحملت لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه اللبا (لأن قتل الحامل يتعدى إلى الجنين وقتلها قبل أن تسقيه اللبا يضره لأنه في الغالب لا يعيش إلا به) ثم (بعد سقيه اللبا) أن وجد من يرضعه أعطى الولد لمن يرضعه وقتلت لأن غيرها يقوم مقامها في ارضاعه (والا) يوجد من يرضعه (تركت حتى تظلمه) لحولين لقوله عليه

السلام اذا قتلت المرأة عمدا لم تقتل حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا وحتى تكفل ولدها واذا زنت لم ترجم حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا وحتى تكفل ولدها رواء ابن ماجة (ولا يقتص منها) اى من الحامل (فى طرف) كاليد والرجل (حتى تضع) وان لم تسقيه اللبا (والحد) بالرجم اذا زنت المحصنة الحامل او الحليل وحملت (فى ذلك كالتقصاص) فلا ترجم حتى تضع وتسقيه اللبا ويوجد من يرضعه والا فحتى تطفمه وتحد بجهد عند الوضع ^١ فصل ولا ^٢ يجوز ان (يستوفى قصاص الا بحضرة سلطان او نائبه) لافتقاره الى اجتهاده وخوف الحيف (و) لا يستوفى الا (بالة ماضية) وعلى الامام تفقد الالة لينع الاستيفاء بالة كالة لانه اسراف فى القتل وينظر فى الولي فان كان يقدر على استيفائه ويحسنه مكنه منه والا امره ان يوكل وان احتاج الى اجرة فمن مال جان (ولا يستوفى) القصاص (فى النفس الا بضرب العنق بسيف ولو كان الجاني قتله بغيره) لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف رواء ابن ماجة ولا يستوفى من طرف الا بسكين ونحوها لئلا يحيف ^٣ باب العفو عن القصاص ^٤ اجمع المسلمون على جوازه (يجب) القتل (العمد القود او الدية فيخير الولي بينهما) لحديث ابى هريرة مرفوعا من قتله قيل فهو بخير النظرين اما ان يودى واما ان يقاد رواء الجماعة الا الترمذى (وعفوه) اى عفو ولي القصاص (مجانا) اى من غير ان ياخذ شيئا (افضل) لقوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى لحديث ابى هريرة مرفوعا ما عفا رجل عن مظلة الا زاده الله بها عزرا رواء احمد ومسلم والترمذى ثم لا تعزير على جان (فان اختار) ولي الجناية (القود او عفا عن الدية فقط) اى دون القصاص (فله اخذها) اى اخذ الدية لان القصاص اعلا فاذا اختاره لم يتنع عليه الانتقال الى الادنى (و) له (الصلح على اكثر منها) اى من الدية وله ان يقتص لانه لم يعف مطلقا (وان اختارها) اى اختار الدية فليس له غيرها فان قتله بعد قتل به لانه اسقط حقه من القصاص (او عفا مطلقا) بان قال عفوت ولم يقيد بقتص ولا دية فله الدية لانصراف العفو الى القصاص لانه المطلوب الاعظم (او هلك الجاني فليس له) اى لولي الجناية (غيرها) اى غير الدية من تركة الجاني لتعذر استيفاء القود كما لو تعذر فى طرفه (واذا قطع) الجاني

(اصبع عمدا فعنا) المجروح (عنها ثم سرت) الجناية (الى الكف او النفس وكان العفو على غير شئ فانسارية) هدر (لانه لم يجب بالجناية شئ فسرابتها اولى) وان كان العفو على مال فله (اى للمجروح) تمام الدية (اى دية ماسرت اليه بان يسقط من دية ماسرت اليه الجناية ارش ما عفا عنه ويجب الباقي (وان وكل) ولي الجناية (من يقتص له ثم عفا) الموكل عن القصاص (فاقصص وكيه ولم يعلم) بعفوه (فلا شئ عليهما) لا على الموكل لانه محسن بالعفو وما على المحسنين من سبيل ولا على الوكيل لانه لا تقربط منه وان عفا مجروح عن قود نفسه او ديتها صح كعفو وارثه (وان وجب لرقيق قود او) وجب له (تمزيق قذف فطلبه) اليه (واسقاطه اليه) اى الى الرقيق دون سيده لانه مختص به (فان مات) الرقيق بعد وجوب ذلك له (فلسيده) طلبه واسقاطه لقيامه مقامه لانه احق به ممن ليس له فيه ملك ^١ باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس ^٢ من الاطراف والجراح (من اعيد باحد فى النفس) لوجود الشروط السابقة (اعيد به فى الطرف والجراح) لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية (ومن لا) يقاد باحد فى النفس كالمسلم بالكافر والحر بالعبد والاب بولده (فلا) يقاد به فى طرف ولا جراح لعدم المكافاة (ولا يجب الاتجا يوجب القود فى النفس وهو) اى القصاص فيما دون النفس (نوعان احدهما فى الطرف (فتؤخذ العين) بالعين (والاتق) بالاتق (والاذن) بالاذن (والسن) بالسن (والحفن) بالحفن (والشفة) بالشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى (واليد) باليد اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى (والرجل) بالرجل كذلك (والاصبع) باصبع ثمانية فى موضعها (والكف) بالكف يمانية (والمرفق) بثلثة (والذكر والخشية والالية والشفر) بضم الشين وهو احد الخمسين المحيطين بالرحم كحاطة الشفتين على الفم (كل واحد من ذلك بثلثة) الالية السابقة (وللقصاص فى الطرف شروط) ثلاث (الاول الامن من الحيف) وهو شرط جواز الاستيفاء ويشترط لوجوبه امكان الاستيفاء بلا حيف (بان يكون القطع من المفصل او ياتى اليه) يعنى الى حد (كارتن الاتق وهو ما لان منه) دون القصبة فلا قصاص فى جافية ولا كسر عظم غير سن ولا بعض ساعد ونحوه ويقتص من منكب ما لم يخف جافية الشرط (الثانى المماناة فى الاسم

والموضع فلا تؤخذ يمين (من يد ورجل وعين واذن ونحوها) يسار
ولا يسار يمين ولا) يؤخذ (خنصر ببنصر ولا) عكسه لعدم المساواة
في الاسم ولا يؤخذ (اصلي بزايد وعكسه) فلا يؤخذ زائد باصلي لعدم
المساواة في المكان والمنفعة (ولو تراضيا) على اخذ اصلي بزايد او عكسه
(لم يجز) اخذه به لعدم المقاصة ويؤخذ زائد بمثله موضعاً وخلقة الشرط
الثالث استواءهما (اى استواء الطرفين المجنى عليه والمقتص منه) في الصحة
والكمال (فلا تؤخذ يد او رجل (صحيحة) بيد او رجل (شلا ولا) يد
او رجل (كاملة الاصابع) او الاظفار (بناقصتهما ولا) تؤخذ (عين
صحيحة) مين (قائمة) وهى التى بياضها وسوادها صافيان غير ان صاحبها
لا يبصر بها قاله الازهرى ولا لسان ناطق باخرس ولو تراضيا لنقص ذلك
(ويؤخذ عكسه) فتؤخذ الشلا وناقصة الاصابع والعين القائمة بالصحيحة
(ولا ارش) لان المغيب من ذلك كالحجج في الحائقة وانما نقص في الصفة
وتؤخذ اذن سميع باذن اصم شلا ومارن الاشم الصحيح بمارن الاخشم
الذى لا يجد رائحة شى لان ذلك لعلة في الدماغ فصل النوع
الثانى من نوعى القصاص فيما دون النفس (الجراح فيقتص
في كل جرح ينتهى الى عظم) لا مكان استيفاء القصاص من غير حيف
ولا زيادة وذلك (كالموضحة) في الراس والوجه (وجرح العضد و)
جرح (الساق و) جرح (الفخذ و) جرح (القدم) لقوله تعالى
والجروح قصاص (ولا يقتص في غير ذلك من الشجاج) كالهاشمة
والمنقلة والمأمومة (و) لا في غير ذلك من (الجروح) كالخيفة لعدم
امن الحيف والزيادة ولا يقتص في كسر عظم (غير كسر سن) لا مكان
الاستيفاء منه بغير حيف كبرد ونحوه (الا ان يكون) الجرح (اعظم
من الموضحة كالهاشمة والمنقلة والمأمومة فله) اى للمجنى عليه (ان يقتص
موضحة) لانه يقتصر على بعض حقه ويقتص من محل جنايته (وله ارش
الزائد) على الموضحة فياخذ بعد اقتصاصه من موضحة في هاشمة خساً من
الابل وفي منقلة عشرأ وفي مأمومة ثمانية وعشرين وثلاثاً و يعتبر قدر جرح
بمساحة دون كثافة اللحم (و اذا قطع جماعة طرفاً) يوجب قوداً كيد (او
جرحوا جرحاً يوجب القود) كموضحة ولم تتميز افعالهم كان وضعوا حديدة
على يد وتحاملوا عليها حتى بانت (فعليهم) اى على الجماعة القاطعين او

الجارحين (القود) لما روى عن على انه شهد عنده شاهدان على رجل
بسرقه فقطع يده ثم جاء اخر فقالا هذا هو السارق واخطينا في الاول
فرد شهادتهما على الثانى وغررهما دية يد الاول وقال لو علمت انكما
تعمداً لقطعكما وان تفرقت افعالهم او قطع كل واحد من جانب فلا
قود عليهم (وسراية الجناية مضبونة في النفس فما دونها) فلو قطع اصبعاً
فتاكت اخرى او اليد وسقطت من مفصل فالقود وفيما يشل الارش
(وسراية القود مهدورة) فلو قطع طرفاً قوداً فسرى الى النفس فلا
شى على قاطع لعدم تعديه لكن ان قطع قهراً مع حر او برد او بالة
كالة او مسمومة ونحوها لزمه بقية الدية (ولا) يجوز ان (يقتص عن
عضو وجرح قبل بريه) لحديث جابر ان رجلاً جرح رجلاً فاراد ان
يستقيد فنهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من الجراح حتى يبرى
الجروح رواء الدارقطني (كما لا تطالب له) اى للعضو او الجرح (دية)
قبل بريه لاحتمال السراية فان اقتص قبل فسرايتها بعد هدر ولا قود
ولا دية لما روى عوده من نحو سن ومنفعة في مدة تقولها اهل الخبرة فلو
مات تعينت دية الذاهب

كتاب الديات

جمع دية وهى المال المؤدى الى مجنى عليه او وليه بسبب جنابة يقال
وديت القتل اذا اعطيت ديته (كل من اتلف انساناً بمباشرة او سبب)
بان القى عليه افقى او القاه عليها او حفر بئراً محرماً حفره او وضع حجراً
او قشر بطيخ او ماء بفنايه او طريق او بآلت بها دابته ويده عليها ونحو
ذلك (لزمته ديته) سواء كان مسلماً او ذمياً او مستامناً او مهادناً لقوله
تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله (فان
كانت) الجناية (عمداً محضاً) فالدية (فى مال الجانى) لان الاصل
يقتضى ان بدل المتلف يجب على متلفه وارث الجناية على الجانى وانما
خوافى فى العاقلة لكثرة الخطا والعمد لاعدله فلا يستحق التحفيف
وتكون (حالة) غير مؤجلة كما هو الاصل فى بدل المتلفات (و) دية
(شبه العمد والخطا على عاقلته) اى عاقلة الجانى لحديث ابى هريرة
اقتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها

وما في بطنها فتضئ رسول الله صلى الله عليه وسلم بديعة المرأة على عاقلتها متفق عليه ومن دعا من يخفر له ييرا بداره فمات بهدم لم يلقه احد عليه فهدر (وان غصب حرا صغيرا) اى حبسه عن اهله (فنهشته حية) فمات او (اصابته صاعقة) وهى نار تنزل من السماء فيها رعد شديد قاله الجوهرى فمات وجبت الدية (او مات بمرض) وجبت الدية جزم به في الوجيز ومتنخب الادنى وصححه في التصحيح وعنه لا دية عليه نقلها ابو العسكر وجزم بها في المنور وغيره وقدمها في المحرر وغيره قال في شرح المنتهى على الاصح وجزم بها في التتبع وتبعه في المنتهى والاقناع (او غل حرا مكلفا وقيدته فمات بالصاعقة او الحية وجبت الدية) لانه هلك في حال تعديه نجسه عن الهرب من الصاعقة والبطش بالحية او دفعها عنه فصل واذا ادب الرجل ولده ولم يسرف لم يضخه وكذا لو ادب زوجته في ثور (او) ادب (سلطان رعيته او) ادب (معلم صبيه ولم يسرف لم يضمن ما تلف به) اى بتأديبه لانه فعل ماله فعله شرعا ولم يتعد فيه وان اسرف او زاد على ما يحصل به المقصود او ضرب من لا عقل له من صبي او غيره ضمن لتعديه (ولو كان التأديب لحامل فاسقطت جنيته المؤدب) بالغيرة لسقوطه بتعديه (وان طلب السلطان امرأة لكشف حق الله تعالى) فاسقطت (او استعدى عليها رجل) اى طلبها لدعوى عليها (بالشرط في دعوى له فاسقطت) جنيته (ضمنه السلطان) في المسئلة الاولى لهلاكه بسببه (و) ضمن (المستعدى) في المسئلة الثانية لهلاكه بسببه (ولو ماتت) الحامل في المسئلتين (فرعا) بسبب الوضع اولا (لم يضمننا) اى لم يضمنها السلطان في الاولى ولا المستعدى في الثانية لان ذلك ليس بسبب لهلاكها في العادة جزم به في الوجيز وقدمه في المحرر والكافي وعنه انهما ضامنان لها كجنيتهما لهلاكهما بسببهما وهو المذهب كما في الانصاف وغيره وقطع به في المنتهى وغيره ولو ماتت حامل او حملها من ريح طعام ونحوه ضمن ربه ان علم ذلك عادة (ومن امر شخصا مكلفا ان ينزل ييرا او) امره ان (يصعد شجرة) ففعل (فهلك به) اى بنزوله او صعوده (لم يضمنه) الامر (ولو ان الامر سلطان) لعدم اكراهه له (وكا لو استاجره سلطان او غيره) لذلك وهلك به لانه لم يجز ولم يتعد عليه وكذا لو سلم بالغ عاقل نفسه او ولده الى ساج حاذق ليعلمه السباحة ففرق لم

يضخه الساج باب مقادير ديات النفس بمقادير جمع مقدار وهو مبلغ الشيء وقدره (دية الحر المسلم مائة بعير او الفأ مثقال ذهبا او اثنا عشر الف درهم فضة او مائتا بقرة او الفأ شاة) لحديث ابي داود عن جابر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقر مائتى بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة رواه ابو داود وعن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا قتل جمل النبي صلى الله عليه وسلم ديته اثني عشر الف درهم وفي كتاب عمرو ابن حزم وعلى اهل الذهب الف دينار (هذه) الخمس المذكورات (اصول الدية) دون غيرها فليها احضر من تلزمه (الدية) (لزم الولي قبوله) سواء كان ولي الجناية من اهل ذلك النوع او لم يكن لانه اتى بالاصل في قضا الواجب عليه ثم تارة تغلط الدية وتارة تخفف (فتغلط في قتل العمد وشبهه) فيؤخذ (خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة) ولا تغلط في غير ابل (و) تكون الدية (في الخطا) تخففة (تجب اخماسا ثمانون من الاربعة المذكورة) اى عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة (وعشرون من بنى مخاض) هذا قول ابن مسعود وكذا حكم الاطراف وتؤخذ من بقر مسنة واتبعة ومن غنم ثنايا واجذعة نصفين (ولا تعتبر القيمة في ذلك) اى ان تبلغ قيمة الابل او البقر او الشاة دية فقد لا تطلق الحديث السابق (بل) تعتبر فيها (السلامة) من العيوب لان الاطلاق يقتضى السلامة (ودية) الحر (الكتاني) الذمي او المعاهد او المستامن (نصف دية المسلم) لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بان عقل اهل الكتاب نصف عقل المسلمين رواه احمد وكذا جراحه (ودية المجوسى) الذمي او المعاهد او المستامن (و) دية (الوثني) المعاهد او المستامن (ثمان مائة درهم) كساير المشركين روى عن عمر وعثمان وابن مسعود وجراحه بالنسبة (ونساءهم) اى نساء اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان وسائر المشركين (على النصف) من دية ذكرائهم (كذا) دية نساء (المسلمين) لما في كتاب عمرو ابن حزم دية المرأة على النصف من دية الرجل ويستوى الذكر والانثى فيما

يوجب دون ثلث الدية لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا عتق المرأة مثل عتق الرجل حتى تبلغ الثلث من ديتها أخرجه النسائي ودية حنثي مشكل نصف دية كل منهما (ودية) قن ذكرا كان أو أنثى صغيرا أو كبيرا ولو مدبرا أو مكاتبا (قيمته) عمدا كان القتل أو خطأ لأنه متقوم فضمن بقيته بالغة ما بلغت كالفرس (و) في (جراحه) أي جراح القن أن قدر من حر بقسطه من قيمته ففي يده نصف قيمته نقص بالجناية أقل من ذلك أو أكثر وفي أنفه قيمته كاملة وإن قطع ذكره ثم خصاه بقيته لقطع ذكره وقيته مقطوعة ومالك سيده باق عليه وإن لم يقدر من حر ضمن بما (نقصه) بجنانيته (بعد البرء) أي التيام جرحه كالجناية على غيره من الحيوانات (ويجب في الجنين) الحر (ذكرا كان أو أنثى) إذا سقط ميتا بجناية على أمه عمدا أو خطأ (عشر دية أمه غرة) أي عبد أو أمة قيمتهما خمس من الأبل إن كان حرا مسلما (و) يجب في الجنين (عشر قيمتها) أي قيمة أمه (إن كان) الجنين (مملوكا وتقدر الحرة) الحامل برقيق (أمة) ويؤخذ عشر قيمتها يوم جناية عليها نقدا وإن سقط حيا لوقت يعش لماله وهو نصف سنة فأكثر ففيه إذا مات مافيه مولودا وفي جنين دابة ما نقص أمه (وإن جنى رقيق خطأ أو) جنى (عمدا لا قود فيه) كالجيفة (أو) جنى عمدا (فيه قود واختير فيه المال أو اتلف) رقيق (مالا) وكانت الجناية والاتلاف (بغير إذن السيد تعلق) ماوجب (ذلك برقيقته) لأنه موجب جنانيته فوجب أن يتعلق برقيقته كالقصاص (فيخير سيده بين أن يفديه بارش جنانيته) أن كان قدر قيمته فأقل وإن كان أكثر منها لم يلزمه سوى قيمته حيث لم ياذنه في الجناية (أو يسلمه) السيد (إلى ولي الجناية فيملكه أو يبرئه) السيد (ويدفع ثمنه) لولي الجناية أن استغرقه ارش الجناية والا دفع منه بقدره وإن كانت الجناية بأذن السيد أو أمره فداء بارشها كله وإن جنى عمدا فعنى ولي على رقيقته لم يملكه بغير رضى سيده وإن جنى على عدد زاحم كل بحصته وشرا ولي قود له عفو عنه في باب دية الأعضاء ومنافعها في أي منافع الأعضاء (من اتلف مافي الإنسان منه شيء واحد كالإتلف) ولو من أختم أو مع عوجه (واللسان والذكر) ولو من صغير (ففيه دية) تلك (النفس) التي

قطع منها على التفصيل السابق لحديث عمرو بن حزم مرفوعا وفي الذكر الدية وفي الإتلف إذا أوعب جدعا الدية وفي اللسان الدية رواه أحمد والنسائي واللفظ له (وما فيه) أي في الإنسان (منه شيئا كالعينين) ولو مع حول أو عمش (و) كما (لأذنين) ولو لأصم (و) كما (الشفتين) (و) كما (للحيين) وها العظماء اللذان فيهما الأسنان (وكشدي المرأة وكشدوق الرجل) بالناء المثلثة فإن ضمتها همزت وإن فتحتهما لم تهمز وها للرجل بمنزلة النديين للمرأة (وكاليدين والرجلين والاليتين والاليتين واسكتي المرأة) بكسر الهمزة وفتحها وها شفراها (ففيهما الدية وفي أحدهما نصفها) أي نصف الدية لتلك النفس (و) في المنخرين ثلثا الدية وفي الحاجز بينهما ثلثها (لأن المارن يشتمل ثلاثة أشياء منخرين وحاجزا فوجب توزيع الدية على عددها) وفي الإحضان الأربعة الدية وفي كل جفن ربعها (أي ربع الدية) وفي أصابع اليدين (إذا قطعت) الدية كأصابع الرجلين (ففيها دية إذا قطعت) (وفي كل أصبع) من أصابع اليدين أو الرجلين (عشر الدية) لحديث ابن عباس مرفوعا دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الأبل لكل أصبع رواه الترمذي وصححه (وفي كل أظفة) من أصابع اليدين أو الرجلين (ثلث عشر الدية) لأن في كل أصبع ثلاث مفاصل (والأبهام) فيه (مفصلان وفي كل مفصل) منهما (نصف عشر الدية كدية السن) يعني أن في كل سن أو ناب أو ضرس ولو من صغير ولم يعد خنسا من الأبل لحديث عمرو بن حزم مرفوعا في السن خمس من الأبل رواه النسائي مرفوعا في فصل في دية المنافع (و) تجب (في كل حاسة دية كاملة وهي) أي الحواس (السمع والبصر والشم والذوق) لحديث وفي السمع الدية ولتقضاء عمر رضى الله عنه في رجل ضرب رجلا فذهب سمعه وبصره ونكاحه وعتقه بأربع دية والرجل حية (وكذا) تجب الدية كاملة (في الكلام) (و) في (العقل) (و) في (منفعة المشى) (و) في (منفعة الأكل) (و) في (منفعة) (النكاح) (و) في (عدم استمساك البول أو الغائط) لأن في كل واحد من هذه منفعة كبيرة ليس في البدن مثلها كالسمع والبصر وفي ذهاب بعض ذلك إذا علم بقدره ففي بعض الكلام بحسابه ويقسم على ثمانية وعشرين حرفا وإن لم يعلم قدر الذاهب فحكومة (و) يجب

(في كل واحد من الشعور الاربعة الدية وهي) اى الشعور الاربعة
 (شعر الراس و) شعر (الحية و) شعر الحاجبين و (اهداب العينين)
 روى عن على وزيد ابن ثابت رضى الله عنهما فى الشعر الدية ولانه
 اذهب الجمال على الكمال وفى حاجب نصف الدية وفى هذب ربعها وفى
 شارب حكومة (فان عاد) الذاهب من تلك الشعور (فبنت سقط
 موجه) فان كان اخذ شيئاً رده وان ترك من حية او غيرها مالا جمال فيه
 فدية كاملة (و) يجب (فى عين الاعور الدية كاملة) قضى به عمر وعثمان
 وعلى وابن عمر ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ولان قلع
 عين الاعور يتضمن اذهاب البصر كله لانه يحصل بعين الاعور ما يحصل
 بالعينين وان قلع صحح عين اعور اعيد بشرطه وعليه معه نصف الدية (وان
 قلع الاعور عين الصحيح) العينين (المماثلة لعينه الصحيحة عمدا فعليه دية كاملة
 ولا قصاص) روى عن عمر وعثمان ولا يعرف لهما مخالف من
 الصحابة ولان القصاص يفضى الى استيفاء جميع البصر من الاعور
 وهو انما اذهب بصر عين واحدة وان كان قلعها خطأ فنصف الدية
 (و) يجب (فى قطع يد الاقطع) او رجله ولو عمدا (نصف الدية كغيره)
 اى كغير الاقطع وكبقية الاعضاء ولو قطع يد صحيح اعيد بشرطه
 باب الشجاج و كسر العظام الشج القطع ومنه شججت المفازة
 اى قطعها (الشجة الجرح فى الراس والوجه خاصة) سميت بذلك لانها تقطع
 الجلدة فان كان فى غيرها سمي جرحا لا شجة (وهى) اى الشجة باعتبار
 تسميتها المنقولة عن العرب (عشر) مرتبة اولها (الحارصة) بالحاء والصاد
 المهملين (التى تحرس الجلد اى تشقه قليلا ولا تدميه) اى لا يسيل منه
 دم والحرس الشق يقال حرص القصار الثوب اذا شقه قليلا وتسمى ايضا
 القاشرة والقشيرة (ثم) يلها (البازلة الدامية الدامعة) بالعين المهملة لقلة
 سيلان الدم منها تشبيهاً بخروج الدمع من العين (وهى التى يسيل منها الدم
 ثم) يلها (الباضعة وهى التى تبضع اللحم اى تشقه بعد الجلد ومنه سمي
 البضع) ثم) يلها (المتلاحمة وهى الغايصة فى اللحم) ولذلك اشتقت منه (ثم)
 يلها (السمحاق وهى ما بينها وبين العظم قشرة رقيقة) تسمى السمحاق
 سميت الجراحة الواصلة اليها بها لان هذه الجراحة تأخذ فى اللحم كله حتى
 تصل الى هذه القشرة (فهذه الخمس لا مقدار فيها بل) فيها (حكومة لانه

لا توقيف فيها فى الشرع فكانت كجراحات بقية البدن و (فى الموضحة وهى
 ما توضح اللحم) هكذا فى خطه والصواب العظم (وتبرزه) عطف تفسير
 على توضحه ولو ابرزته بقدر ابرة لمن ينظره (خمسة ابرة) لحديث عمرو
 ابن حزم وفى الموضحة خمس من الابل فان عمت راساً ونزلت الى وجهه
 فموضحتان (ثم) يلها (الهاشمة وهى التى توضح العظم وتهشمه) اى تكسره
 (وفيها عشر ابرة) روى عن زيد ابن ثابت ولم يعرف له مخالف فى
 عصره من الصحابة (ثم) يلها (المنقطة وهى ما توضح العظم وتهشمه وتنقل
 عظامها) وفيها خمس عشرة من الابل (لحديث عمرو بن حزم) وفى كل
 واحدة من المامومة (وهى التى تصل الى جلدة الدماغ وتسمى الآتمة وام
 الدماغ) والدامغة (بالعين المعجمة التى تحرق الجلدة) ثلث الدية (لحديث
 عمرو بن حزم وفى المامومة ثلث الدية والدامغة ابلغ وان هشمته بمنقل ولم
 يوضحه او طعنه فى خده فوصل الى فيه فحكومة كما لو ادخل غير زوج
 اصبعه فى فرج بكر (وفى الجايضة ثلث الدية) لما فى كتاب عمرو بن حزم
 وفى الجايضة ثلث الدية (وهى) اى الجايضة (التى تصل الى باطن الجوف) كبطن ولو
 لم تحرق امما وظهر وصدر وحلق ومثانة وبين خصيتين ودبر وان ادخله
 السهم من جانب فخرج من اخر فجايفتان رواه سعيد بن المسيب عن ابي
 بكر ومن وطى زوجة لا يوطا مثلها فحرق ما بين بول ومنى او
 ما بين السيلين فعليه الدية ان لم يستمسك بول والا فثلثها وان كانت ممن
 يوطا مثلها فله فهدر (و) يجب (فى الضلع) اذا جبر كما كان بعير (و) يجب
 فى (كل واحدة من الترقوتين بعير) لما روى سعيد عن عمر رضى الله عنه
 فى الضلع حمل وفى الترقوة حمل والترقوة العظم المستدير حول العنق من
 النحر الى الكتف ولكل انسان ترقوتان وان انجبر الضلع او الترقوة غير
 مستقيمين فحكومة (و) يجب (فى كسر الذراع وهو الساعد الجامع لعظمي
 الزند والعضد و) فى (الفخذ وفى الساق) والزند (اذا جبر ذلك مستقيماً
 بعيران) لما روى سعيد عن عمرو بن شعيب ان عمرو بن العاص كتب الى
 عمر فى احد الزندين اذا كسر فكتب اليه عمر ان فيه بعيرين واذا كسر
 الزندان ففهيما اربعة من الابل ولم يظهر له مخالف من الصحابة (وما عدا
 ذلك) المذكور (من الجراح وكسر العظام) كخرزة صلب وعصص وعانة
 (فففيه حكومة والحكومة ان يقوم الجنى عليه كانه عبد لا جنابة به ثم

يقوم وهي (اي الجناية) به قدر برئت فما تنقص من القيمة فله (اي المجني عليه) مثل نسبه من الدية كان (اي لو قدرنا ان) قيمته (اي قيمة المجني عليه لو كان) عبدا سالما (من الجناية) ستون وقيمته بالجناية خمسون ففيه (اي في جرحه) سدس دية (لنقصه بالجناية سدس قيمته) الا ان تكون الحكومة في محل له مقدر (من التمرع) فلا يبالغ بها (اي بالحكومة) المقدر (كشجرة دون الموضحة لاتبالغ حكومتها) ارش الموضحة وان لم تنقصه الجناية حال برؤ قوم حال جريان دم فان لم تنقصه ايضا او زادته حسنا فلا شيء فيها (باب العاقلة وما تحمله) العاقلة (عاقلة الانسان) ذكور (عصبته كلهم من النسب والولا قريتهم) كالاخوة (وبعيدهم) كابن ابن عم جد الجاني (حاضريهم وغايبهم حتى عمودي) نسبه (وهم آبا الجاني وان علوا وابناؤه وان نزلوا سواء كان الجاني رجلا او امرأة حديث ابى هريرة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد او امة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لزوجها وبنتها وان العقل على عصبته متفق عليه يقال عقلت عن فلان اذا غرمت عنه دية جنائيه ولو صرف نسبه من قبيلة ولم يعلم من اي بطونها لم يعقلوا عنه ويعقل هرم وزمن واعصى اغنيا (ولا عقل على رقيق) لانه لا يملك ولو ملك فملكه ضعيف (ولا) على (غير مكلف) كصغير ومجنون لانهما ليسا من اهل النصرة (ولا) على (فقير) لا يملك نصاب زكاة عند حلول الحول فاضلا عنه كحج وكفارة ظهار ولو معتلا لانه ليس من اهل المواساة (ولا انثى ولا مخالف لدين الجاني) لفوات المعاضدة والمناصرة ويتماثل اهل ذمة اتحدت مللهم وخطا امام وحاكم في حكمهما في بيت المال و من لا عاقلة له اوله وعجزت فان كان كافرا فالواجب عليه وان كان مسلما فن بيت المال حالا ان امكن والا تسقط (ولا تحمل العاقلة عمدا محضاً) ولو لم يجب به قصاص كجائفة ومأمومة لان العائد غير معذور فلا يستحق المواساة و خرج بالحض شبه العمد فتحمله (ولا) تحمل العاقلة ايضا (عبداً) اي قيمة عبد قتله الجاني او قطع طرفه ولا تحمل ايضا جنائيه (ولا) تحمل ايضا (صلحا) عن انكار (ولا اعترافا لم تصدق به) بان يقر على نفسه بجناية وتكره العاقلة روى ابن عباس مرفوعا لا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا

(وروى)

وروى عنه موقوفا (ولا) تحمل العاقلة ايضا (ما دون ثلث الدية النامة) اي دية ذكر حر مسلم لقضا عمر انها لا تحمل شيئا حتى يبلغ عقل المأمومة الا غرة جنين مات بعد امه او معها بجناية واحدة لا قبلها ويوجب ما وجب بشبه العمد والخطا على ثلاث سنين ويجتهد الحاكم في تحميل كل منهم ما يسهل عليه ويبدأ بالأقرب فالأقرب لكن تؤخذ من بعيد لغية قريب (فصل في كفارة القتل) (من قتل نفسا محرمة) ولو نفسه او قنه (او مستامنا او جنينا او شارك في قتلها) (خطأ) او شبه عمد (مباشرة او تسبيا) ككفره يرا (فعليه) اي على القاتل ولو كافرا او قنا او صنفيرا او مجنوننا (الكفارة) عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها وان كانت النفس مباحة كباغ والقتل قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه فلا كفارة ويكفر قن بصوم ومن مال غير مكلف ولبه وتعدد بتعدد قتل (باب القسامة وهي) لغة اسم القسم اقيم مقام المصدر من قولهم اقسم اقسامنا وقسامة وشروط (ايمان مكررة في دعوى قتل معصوم) روى احمد ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ولا تكون في دعوى قطع طرف ولا جرح و (من شروطها) اي القسامة (التلوث وهو العدواة الظاهرة كالقبائل التي يطلب بعضها بعضا بالنار) وكما بين البغاة واهل العدل وسواء وجد مع التلوث اثر قتل اولاً (فمن ادعى عليه القتل من غير تلوث حلف عينا واحدة وبرى) حيث لا بينة للمدعى كسائر الدعاوى فان نكل قضي عليه بالنكول ان لم تكن الدعاوى بقتل عمد فان كانت به لم يحلف وخلي سبيله (ومن شرط القسامة ايضا تكليف مدعى عليه القتل وامكان القتل منه ووصف القتل في الدعوى وطالب جميع الورثة واتفاقهم على الدعوى وعلى عين القاتل وكون فيهم ذكور مكلفون وكون الدعوى على واحد معين ويقادفها اذا تمت الشروط) ويبدأ بايمان الرجال من ورثة الدم فيحلفون خمسين عينا (وتوزع بينهم بقدر ارضهم ويكمل كسر ويقضي لهم ويمتبر حضور مدعى ومدعى عليه وسيدقن وقت حلف ومتى حلف الذكور فالخلى حتى في عهد جميع الورثة (فان نكل الورثة) عن الخمسين عينا او عن بعضها (او كانوا) اي الورثة كلهم (نساء حلف المدعى عليه خمسين عينا وبرى) ان رضى الورثة والا فدى الامام القاتل من بيت المال كمي في زحمة جمعة وطواف

(اي مع قدر ليرث لان العمد ليس بجال وعنه يحلف فان نكل فالدية

كتاب الحدود

جمع حد وهو لغة المنع وحدود الله محارمه واصطلاحاً عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لتنع من الوقوع في مثلها (لا يجب الحد الا على بالغ عاقل) لحديث رفع التلم عن ثلاث (ملتزم) احكام المسلمين مسلماً كان او ذمياً بخلاف الحربى والمستامن (عالم بالتحريم) لقول عمر وعثمان وعلى لا حد الا على من علمه (فيقيم الامام او نائبه) مطلقاً سواء كان الحد لله كحد الزنا او لادمى كحد القذف لانه يفترق الى اجتهاد ولا يؤمن من استيفاء الحيف فوجب تفويضه الى نائب الله تعالى في خلقه وقيمه (في غير مسجد) ويحرم فيه حديث حكيم ابن حزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يستقاد بالمسجد وان تشد الاشعار وان تقام فيه الحدود وتحرم شفاعته وقبولها في حد الله تعالى بعد ان يبلغ الامام واسيد مكلف عالم به وبشروطه اقامته بجحد واقامة تعزير على رقيق كله له (ويضرب الرجل في الحد قائماً) لانه وسيلة الى اعطاء كل عضو حظه من الضرب (بسوط) وسط (لاجديد ولا خلق) بفتح الخاء لان الجديد يجرحه والخلق لا يؤله (ولا يحد ولا يربط ولا يجرد) المحدود من ثيابه عند جلده لقول ابن مسعود ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد (بل يكون عليه قيض او قيصان) وان كان عليه فرو او جبة محشوة تزعت (ولا يبلغ بضربه بحيث يشق الجلد) لان المقصود تأديبه لا اهلاكه ولا يرفع ضارب يده بحيث يبدو ابطه (و) سن ان (يفرق الضرب على بدنه) لياخذ كل عضو منه حظه ولان تو الى الضرب على عضو واحد يؤدى الى القتل ويكثر منه في مواضع اللحم كاللايتين والفخذين ويضرب من جالس ظهره وما قاربه (ويتقى) وجوبا (الراس والوجه والفرج والمقاتل) كالنواد والخصيتين لانه ربما ادى ضربه على شئ من هذه الى قتله او ذهاب منفعته (والمرأة كالرجل فيه) اى فيما ذكر (الا انها تضرب جالسة) لقول على رضى الله عنه تضرب المرأة جالسة والرجل قائماً (وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها ليلا تنكشف) لان المرأة عورة وفعل ذلك بها اسير لها وتعتبر لاقامته نية لاموالاة (واشد الجلد) في الحدود (جلد الزنا ثم) جلد (القذف ثم) جلد (الشرب

ثم) جلد (التعزير) لان الله تعالى خص الزنا بمزيد تأكيد بقوله ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وما دونه اخف منه في العدد فلا يجوز ان يزيد عليه في الصفة ولا يؤخر حد لمرض ولو رجي زواله ولا لحر او برد ونحوه فان خيف من السوط لم يتعين فيقام بطرف ثوب ونحوه ويؤخر لسكر حتى يصحو (ومن مات في حد فهدر) ولا شئ على من حده لانه اتى به على الوجه المشروع بأمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام ومن زاد ولو جلدة او في السوط او بسوط لا يحمله فتلف الحدود ضخته بديته ولا يحفر للرجوم في الزنا) رجلاً كان او امرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحفر للجهمية ولا لليهوديين لكن تشد على المرأة ثيابها لئلا تنكشف ويجب في اقامة حد الزنا حضور امام او نائبه وطائفة من المؤمنين ولو واحداً ومن حضور من شهد وبداتهم برجم ثم باب حد الزنا ثم وهو فعل الفاحشة في قبل او دبر (اذا زنا) المكلف (المحصن رجم حتى يموت) لقوله عليه السلام وفعله ولا يجلد قبله ولا ينفي (والمحصن من وطئ امراته المسلمة او الذمية) او المستامنة (في نكاح صحيح) في قبلها (وهما) اى الزوجان (بالغان عاقلان حيران فان اختل شرط منها) اى من هذه الشروط المذكورة (في احدهما) اى احد الزوجين (فلا احصان لواحد منهما) ويثبت احصانه بقوله وطئها ونحوه لا بولدها منها مع انكار وطئه (واذا زنا) المكلف (الحر غير المحصن جلد مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (وغرب) ايضاً مع الجلد (عاماً) لما روى الترمذى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وان ابابكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب (ولو) كان المجلود (امرأة) فتغرب مع محرم وعليها اجرته فان تعذر المحرم فوجدتها الى مسافة القصير ويغرب غريب الى غير وطنه (و) اذا زنى (الرقيق) جلد (خمسين جلدة) لقوله تعالى فلعين نصف ما على المحصنات من المذاب والعذاب المذكور في القرآن مائة جلدة لا غير (ولا يغرب) الرقيق لان التغريب اضرار بسيدته ويجلد ويغرب بمعض بحسابه (وحد لوطى) فاعلا كان او مفعولاً (كزنا) فان كان محصناً فحدّه الرجم والا جلد مائة وغرب تاماً ومملوكه كغيره ودبر اجنبية كلواط (ولا يجب الحد) للزنا (الا بثلاثة شروط احدها تعيب

حشفة اصلية كلها) او قدرها لعدم (في قبل او دبر اصلين من ادمى حتى فلا
يحد من قبل او باشر دون الفرج ولا من غيب بعض الحشفة ولا من غيب الحشفة
الزايدة او غيب الاصلية في زايد او ميت او في جنية بل يعزر وتقتل البهية وانما
يحد الزاني اذا كان الوطى المذكور (حراماً محضاً) اى ظاهراً عن الشبهة
وهو معنى قوله الشرط (الثاني انتفا الشبهة) لقوله عليه السلام ادرؤا
الحدود بالشبهات ما استطعتم (فلا يحد بوطى امة له فيها شرك) او محرمة
برضاع ونحوه (او لولده) فيها شرك (او وطى امرأة في منزله
(ظنها زوجته او) ظنها (سرية) فلا حد (او) وطى امرأة (في نكاح
باطل اعتقد صحته او) وطى امرأة في (نكاح) مختلف فيه كتمعة او بلى
ولى ونحوه (او) وطى امة في (ملك مختلف فيه) بعد قبضه كشررا
فضولى ولو قبل الاجازة (ونحوه) اى نحو ما ذكر كجهل تحريم الزنا من
قريب عهد بالسلام او ناشى ببادية بعيدة (او اكرهت المرأة) المنزى
بها (على الزنا) فلا حد وكذا ملوط به اكره بالجا او تهديد
او منع طعام او شراب مع اضرار فيهما الشرط (الثالث ثبوت
الزنا ولا يثبت) الزنا (الا باحد امرين احدهما ان يقربه) اى بالزنا مكلف ولو
قنا (اربع مرات) لحديث ما عزم سواء كانت الاربع (في مجلس او مجالس
و) يعتبر ان (يصرح بذكر حقيقة الوطى) فلا تكفى الكناية لانها تحتمل
ما لا يوجب الحد وذلك شبهة تدرا الحد (و) يعتبر ان (لا ينزع) اى
يرجع (عن اقراره حتى يتم عليه الحد) فلو رجع عن اقراره او هرب
كف عنه ولو شهد اربعة على اقرار به اربعاً فانكر او صدقهم دون اربع
فلا حد عليه ولا عليهم الامر (الثاني) مما يثبت به الزنا (ان يشهد عليه
في مجلس واحد زناً واحداً يصفونه) فيقولون راينا ذكره في فرجها كالمروود
في المسكحلة والرشا في البئر لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اقر عنده ما عزم
قال له انكبتها لا تكفى قال نعم قال كما يغيب المروود في المسكحلة والرشا في
لبئر قال نعم واذا اعتبر التصريح في الاقرار فالشهادة اولى (اربعة) فاعل
شهد لقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهدا ويعتبر ان يكونوا ممن قبل شهادتهم
ه) اى في الزنا بان يكونوا رجلاً عدولاً ليس فيهم من به مانع من عصى
زوجية (سواء اتوا الحاكم جملة او متفرقين) فان شهدوا في مجلسين فاكثر
لم يكمل بعضهم الشهادة او قام به مانع حدوا للحدف كما لو عين اثنان

يوماً او بلداً او زاوية من بيت كبير واخران اخر (وان حملت امرأة لا زوج
لها ولا سيد لم يحد بمجرد ذلك) الحبل ولا يجب ان تسأل لان في سؤالها
عن ذلك اشاعة الفاحشة وذلك منهى عنه وان سالت وادعت انها مكرهة
او وطيت بشبهة او لم تعترف بالزنا اربعاً لم يحد لان الحد يدرا بالشبهة
باب حد (القذف) وهو الرمي بزنا او لواط (اذا قذف المكلف)
المختار ولو اخرس باشارة بالزنا (محصناً) ولو مجبوا او ذات محرم او رقاً (جلد)
قاذف (ثمانين جلدة ان كان) القاذف (حراً) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
ثم لم ياتوا باربعة شهدا فاجلدوهم ثمانين جلدة (وان كان القاذف عبداً) او
امة او عتق عقب قذف جلد (اربعين) جلدة كما تقدم في الزنا (و) القاذف
(المستحق بضعه) يجلد (بحسبه) فن نفسه حر يجلد ستين جلدة (وقذف
غير المحصن) ولو قته (يوجب التعزير) على القاذف ردعا عن اعراض
المعصومين (وهو) اى حد القذف (حق للمقذوف) فيسقط بعفوه ولا
يقام الا بطلبه كما يأتى لكن لا يستوفيه بنفسه وتقدم (والمحصن هنا) اى
في باب القذف هو (الحر المسلم العاقل العفيف) عن الزنا ظاهراً ولو تاباً
منه (الماتزم الذى يجامع مثله) وهو ابن عشر وبنت تسع (ولا يشترط
الوفاه) لكن لا يحد قاذف غير بالغ حتى يبلغ ويطلب ومن قذف غائباً
لم يحد حتى يحضر ويطلب او يثبت طبله في غيبته ومن قال لابن عشرين
زنيتم من ثلاثين سنة لم يحد (وصرح القذف) قوله (يا زان ياوطى ونحوه)
كيا عاهر او قد زنيتم او زنى فرجك ويا منيوك ويا منيوك ان لم يفسره بفعل
زوج او سيد (وكنايته) اى كناية القذف (يا حبة) و (يا فاجرة)
و (يا خبيثة) و (ففشيتم زوجك او نكست راسه او جعلت له قروناً
ونحوه) كقالت عليه اولاداً من غيره او افدت فراشه ولعربي يانبطى
ونحوه وزنت يدك اورجلك ونحوه (ان فسر به غير القذف قبل) وعزر
كقوله يا كافر يا فاسق يا فاجر يا حمار ونحوه (وان قذف اهل بلد او قذف
جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة عزر) لانه لا عار عليهم به للقطع بكذبه
وكذا لو اختلفا في امر فقال احدهما الكاذب ابن الزانية عزر ولا حد (ويسقط
حد القذف بالعفو) اى عفو المقذوف عن القاذف (ولا يستوفى) حد
القذف (بدون الطلب) اى طلب المقذوف لانه حقه كما تقدم ولذلك لو
قال لمكلف اقدفنى فقدفه لم يحد وعزر وان مات المقذوف ولم يطلب به

سقط والا فجميع الورثة ولو عفى بعضهم حد للباقي كاملا ومن قذف ميتا حد بطلب وارث محصن ومن قذف نيا كافر وقتل ولو تاب او كان كافرا فاسلم **باب حد المسكر** **١** اي الذي ينشأ عنه السكر وهو اختلاط العقل (كل شراب اسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر من اي شئ كان) لقوله عليه السلام كل مسكر خمر وكل خمر حرام رواه احمد وابو داود (ولا يباح شربه) اي شرب ما يسكر كثيره (للذة ولا لتداو ولا عطش ولا غيره الا لدفع لقمة غص بها ولم يحضره غيره) اي غير الخمر وخاف تلقا لانه مضطر ويقدم عليه بول وعليهما ماء نجس (واذا شربه) اي المسكر (المسلم) او شرب ما خلط به ولم يستهلك فيه او اكل عجينات به (مختارا علما ان كثيره يسكر فعليه الحد ثمانون جلدة مع الحرية) لان عمر استشار الناس في حد الخمر فقال عبدالرحمن اجعله كخف الحدود ثمانين فضرب عمر ثمانين وكتب به الى خالد وابي عبيدة في الشام رواه الدارقطني وغيره فان لم يعلم ان كثيره يسكر فلا حد عليه ويصدق في جهل ذلك (و) عليه (اربعون مع الرق) عبدا كان او امة ويعزر من وجد منه رايحتها او حضر شربها لامن جهل التحريم لكن لا يقبل ممن نشأ بين المسلمين ويثبت باقرار مرة كقذف او بشهادة عدلين ويحرم عصير غلا او انى عليه ثلاثة ايام بلياليها ويكره الخليلطان كنبذ تمر مع زبيب لاقتر وضع او نحوه وحده في ماء لتخليته مالم يشهد او تتم له ثلاثة ايام **٢** باب التعزير وهو **٣** لغة المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة لانه يمنع المعادي من الايذاء واصطلاحا (التأديب) لانه يمنع عما لا يجوز فعله (وهو) اي التعزير (واجب في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة كاستمتاع لاحد فيه) اي كمباشرة دون فرج (و) ك(سرقة لا قطع فيها) لكون المسروق دون نصاب او غير محرز (و) ك(جناية لا قود فيها) كصفع ووكز (و) ك(ايتان المرأة المراهة والقذف بغير الزنا) ان لم يكن المقدوف ولدا للقاذف فان كان فلا حد ولا تعزير (ونحوه) اي نحو ما ذكر كشمته بغير الزنا وقوله الله اكبر عليك وخصمك ولا يحتاج في اقامة التعزير الى مطالبة (ولا يزداد في التعزير على عشر جلدات) لحديث ابى بردة مرفوعا لا يجلد احد فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله تعالى متفق عليه وللحاكم نقصه عن العشرة حسب ما يراه لكن من شرب مسكرا في نهار رمضان حد للشرب وعزر لفطره

بعشرين سوطا لفعل على رضى الله تعالى عنه ومن وطئ امة امراته حد مالم تكن احلتها له فيجلد مائة ان علم النحرىم فيهما ومن وطئ امة له فيها شرك عزر بمائة الا سوطا ويحرم تعزير بخلق حية وقطع طرف وجرح او اخذ مال او اتلافه (ومن استنى بيده) من رجل او امرأة (بغير حاجة عزر) لانه معصية وان فعله خوفا من الزنا فلا شئ عليه ان لم يقدر على نكاح ولو لامة **٤** باب القطع في السرقة **١** وهي اخذ مال على وجه الاختفاء من مالكه او نايبه (اذا اخذ) المكاف (المقترم) مسلما كان او ذميا بخلاف المستامن ونحوه (نصابا من حرز مثله من مال معصوم) بخلاف حرى (لا شبهة له فيه على وجه الاختفاء قطع) لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولحديث عائشة تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا (فلا قطع) على (منتهب) وهو الذي ياخذ المال على وجه الغنية (ولا مختلس) وهو الذي يخطف الشئ وعبره (ولا غاصب ولا خاين في ودعة او عارية او غيرها) لان ذلك ليس بسرقة لكن الاصح ان جاحد العارية يقطع ان بلغت نصابا لقول ابن عمر كانت مخزومية تستعير المتاع وتجهده فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها رواه احمد والنسائي وابوداود وقال احمد لا يعرف شيئا يدفعه (ويقطع الطرار) وهو (الذي يبط الحبيب او غيره ويأخذ منه) او بعد سقوطه ان بلغ نصابا لانه سرقة من حرز (ويشترط) لا قطع في السرقة ستة شروط احدها (ان يكون المسروق مالا محترما لان ما ليس بمال لا حرمة له ومال الحرى تجوز سرقة بكل حال) فلا قطع بسرقة الله لهو (لعدم الاحترام) (ولا) بسرقة (محرم كالخمر) وصايب وانية فيها خمر ولا بسرقة ماء او اناه فيه ماء ولا بسرقة مكاتب وام ولد ومصحف وحر ولو صغيرا ولا نجا عليهما الشرط الثاني ما اشار اليه بقوله (ويشترط) ايضا (ان يكون) المسروق (نصابا هو) اي نصاب السرقة (ثلاثة دراهم) خالصة او تخاض من مفشوشة (او ربع دينار) اي مثقال وان لم يضرب (او عرض قيمته كاحدهما) اي ثلاثة دراهم او ربع دينار فلا قطع بسرقة مادون ذلك لقوله عليه السلام لا تقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا رواه احمد ومسلم وغيرهما وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثنا عشر درهما رواه احمد (واذا نقصت قيمة المسروق) بعد اخراجه لم يسقط القطع لان النقصان وجد في العين بعد سرقتها (او ملكها) اي العين المسروقة

(السارق) ببيع اوهبة او غيرها (لم يسقط القطع) بعد الترافع الى الحاكم (وتعتبر قيمتها) اى قيمة العين المسروقة (وقت اخراجها من الحرز) لانه وقت السرقة التى وجب بها القطع (فلو ذبح فيه) اى فى الحرز (كبشا) فنقصت قيمته (او شق فيه ثوبا فنقصت قيمته عن نصاب السرقة ثم اخرجته) من الحرز فلا قطع لانه لم يخرج من الحرز نصابا (او اتلف فيه) اى فى الحرز (المال لم يقطع) لانه لم يخرج منه شيئا (و) الشرط الثالث (ان يخرج من الحرز فان سرقة من غير حرز) كالموجود بابا مفتوحا او حرزا مهتوكا (فلا قطع) عليه (وحرز المال ما لعادة حفظه فيه) اذ الحرز مناه الحفظ ومنه احتراز اى تحفظ (ويختلف) الحرز (باختلاف الاموال والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه) لاختلاف الاحوال باختلاف المذكورات (فحرز الاموال) اى النقود (والجواهر والقمماش فى الدور والدكاكين والعمران) اى الابنية الحصينة والمحال المسكونة من البلد (ورا الابواب والاغلاق الوثيقة) والفاق اسم لتقفل خشبا كان او حديدا وصندوق بسوق وثم حارس حرز (وحرز البقل وقصور الباقلا ونحوها) كقدور طيخ وخزف (ورا السرايح) وهى ما يعمل من قصب او نحوه يضم بعضه الى بعض بحبل او غيره (اذا كان فى السوق حارس) لجريان العادة بذلك (وحرز الحطب والحشب الخطائر) جمع حظيرة بالحاء المهمة والظاء المجمعة ما يعمل للابل والغنم من الشجر تاوى اليه فيهرب بعضه فى بعض ويربط (وحرز المواشى الصير) جمع صيرة وهى حظيرة الغنم (وحرزها) اى المواشى (فى المرعى بالراعى ونظره اليها غالبا) فلما غاب عن مشاهدته غالبا فقد خرج عن الحرز وحرز سفن فى شط بربطها وابل باركة معقولة بحافظ حتى نائم وحمولتها بتقاريرها مع قائد يراها ومع عدم تقطير بسايق يراها وحرز ثياب فى حمام ونحوه بحافظ كقعوده على متاع وان فرط حافظ حمام بنوم او تشاغل ضمن ولا قطع على سارق اذا وحرز باب ونحوه تركيه بموضعه (و) الشرط الرابع (ان تتفى الشبهة) عن السارق لحديث ادرؤا الحرود بالشبهات ما استطعتم (فلا يقطع) سارق (بالسرقة من مال ابيه وان علاولا) بسرقة من مال ولده وان سفل (لان نفقة كل منهما تجب فى مال الآخر) والاب والام فى هذا سواء (لما ذكر) ويقطع الاخ (بسرقة مال اخيه) (و) يقطع (كل قريب بسرقة مال قريبه) لان القرابة هنا لاتنعى قبول

الشهادة من احدهما والاخر فلم تمنع القطع (ولا يقطع احد الزوجين بسرقة من مال الآخر ولو كان محرزا عنه) روى ذلك سعيد عن عمر باسناد جيد (واذا سرق عبد) ولو مكاتباً (من مال سيده او سيد من مال مكاتبه) فلا قطع (او) سرق قن او (حر مسلم من بيت المال) فلا قطع (او) سرق (من غنية لم تخمس) فلا قطع لان لبيت المال فيها خمس الخمس (او سرق فقير من غلة موقوفة على الفقراء) فلا قطع لدخوله فيهم (او سرق شخص من مال له فيه شركة او لاحد ممن لا يقطع بالسرقة منه) كايه وابنه وزوجه ومكاتبه (لم يقطع) للشبهة الشرط الخامس ثبوت السرقة وقد ذكره بقوله (ولا يقطع الا بشهادة عدلين) يصفانها بعد الدعوى من مالك او من يقوم مقامه (او باقرار) السارق (مرتين) بالسرقة ويصفها فى كل مرة لاحتمال ظنه القطع فى حال لا قطع فيها (ولا ينزع) اى يرجع (عن اقراره حتى يقطع) ولا باس بتلقينه الانكار (و) الشرط السادس (ان يطالب المسروق منه) السارق (بماله) فلو اقر بسرقة من مال غائب او قامت بهابينة انتظار حضوره ودعواه فيحبس وتنادى الشهادة (واذا وجب القطع) لاجتماع شروطه (قطعت يده اليمنى) لقراءة ابن مسعود فاقطعوا ايديهما ولانه قول ابى بكر وعمر ولا مخالف لهما من العصابة (من مفصل الكعب) لقول ابى بكر وعمر تقطع يمين السارق من الكوع ولا مخالف لهما من العصابة (و حسمت) وجوبا بضمها فى زيت مغلى استند افواه العروق فينقطع الدم فان عاد قطعت رجله اليسرى عن مفصل كعبه بترك عقبه وحسمت فان عاد حبس حتى يتوب وحرم ان يقطع (ومن سرق شيئا من غير حرز ثرا كان او كسرا) بضم الكاف وفتح المثلثة طالع الفحال (او غيرهما من جوار او غيره) اضممت عليه القيمة (اى ضمنه بموضه مرتين قاله القاضى واختاره الزركشى وقدم فى التتبع ان التضعيف خاص بالشر والطالع والجوار والمماشية وقطع به فى المنتهى وغيره لان التضعيف ورد فى هذه الاشياء على خلاف القياس فلا يتجاوز به النص (ولا قطع) لفوات شرطه وهو الحرز بغير باب حد قطاع الطريق وهم الذين يعرضون للناس بالسلاح بغيره ولو عصا او حجرا (فى الصحرا او البنيان) او الحجر (فيغصبونهم المال) المحترم (مجاهرة لاسرقة) ويعتبر بثبوته بينة او اقرار مرتين والحرز ونصاب السرقة (فمن) اى مكلف ملتزم ولو اتى او رقيقا (منهم) اى من قطاع الطريق (قتل مكافيا) له (او غيره) اى غير مكافى

(كالولد) يقتله أبوه (و) كذا (العبد) يقتله الحر (و) كذا (الذمي) يقتله المسلم (واخذ المال) الذي قتله لقصد له (قتل) وجوباً لحق الله تعالى ثم غسل وصلى عليه (ثم صلب) قاتل من يقاد به في غير المحاربة (حتى يشتر) امره ولا يقطع مع ذلك (وان قتل) المحارب (ولم ياخذ المال قتل حتماً ولم يصاب) لأنه لم يذكر في خبر ابن عباس الآتي (وان جنوا بما يوجب قوداً في الطرف) كقطع يد او رجل ونحوها (تحتم استيفاؤه) كالنفس صحيحة في تصحيح المحرر وجزم به في الوجيز وقدمه في الرعايتين وغيرها وعنه لا يتحتم استيفاؤه قال في الانصاف وهو المذهب وقطع به في المنتهى وغيره (وان اخذ كل واحد) من المحاربين (من المال قدر ما يقطع باخذه السارق) من مال لا شبهة له فيه (ولم يقتلوا قطع من كل واحد يده الآتي ورجله اليسرى في مقام واحد) وجوباً (وحسبنا) بالزيت المغلي (ثم خلى) سبيله (فان لم يصبوا نفساً ولا مالا يبلغ نصاب السرقة نفوا بان يسردوا) متفرقين (فلا يتركون يابون الى بلد) حتى تظهر ثوبهم لقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض قال ابن عباس رضى الله عنهما اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم ياخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا اخذوا المال ولم يقتلوا قطع ايديهم وارجلهم من خلاف واذا اخذوا السبيل ولم ياخذوا مالا نفوا من الارض رواه الشافعي ولو قتل بعضهم ثبت حكم القتل في حق جميعهم وان قتل بعض واخذ المال بعض تحتم قتل الجميع وصلبهم (ومن تاب منهم) اي المحاربين (قبل ان يقدر عليه سقط عنه ما كان واجباً) لله تعالى (من نفى وقطع) يد ورجل (وصلب وتحتم قتل) لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم (واخذ بما للادميين من نفس وطرف ومال الا ان يعفى له عنها) من مستحقها ومن وجب عليه حد سرقة او زنا او شرب قناب منه قبل ثبوته عند حاكم سقط ولو قبل اصلاح عمل (ومن صال على نفسه او حرمة) كأمه وبنته واخته وزوجته (او مال ادمي او يميعة فله) اي للمصول عليه (الدفع عن ذلك باسهل ما يغلب على ظنه دفعه به) فاذا اندفع بالاسهل حرم الاصعب لعدم الحاجة اليه (فان لم يندفع) الصائل (الا بالقتل

فله) اي للمصول عليه (ذلك) اي قتل الصائل (ولا ضمان عليه) لان قتله لدفع شره (وان قتل) المصول عليه (فهو شهيد) لقوله عليه السلام من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد رواه الحلال (ويلزمه الدفع عن نفسه) في غير فتنة لقوله تعالى ولا تأتموا بايديكم الى التهلكة وكذا يلزمه الدفع في غير فتنة عن نفس غيره (و) عن (حرمة) وحرمة غيره ايثلاً تذهب الانفس (دون ماله) فلا يلزمه الدفع عنه ولا حفظه عن الضياع والهلاك فان فعل فلا ضمان عليه (ومن دخل منزل رجل متلصصاً بشكمه كذلك) اي يدفعه بالاسهل فالاسهل فان امره بالخروج فخرج لم يضربه والا فله ضربه باسهل ما يندفع به فان خرج بالعصا لم يضربه بالحديد ومن نظر في بيت غيره من خصاص باب مغلق ونحوه فحذف عينه او نحوها قتلت فهدر بخلاف مستمع قبل انذاره باب قتال اهل البني (اي الجور والظلم والعدول عن الحق) اذا خرج قوم لهم شوكة ومنعة (بفتح النون جمع مانع كفسقة وكفرة وبسكونها بمعنى امتناع يمنعهم) على الامام بتاويل سايع (ولو لم يكن فيهم مطاع) فهم بغاة (ظلمة فان كانوا جمعاً يسيراً لا شوكة لهم او لم يخرجوا بتاويل او خرجوا بتاويل غير سايع فقطاع طريق ونصب الامام فرض كفاية ويجبر من تعين لذلك وشرطه ان يكون حراً ذكراً عدلاً قرشياً عالماً كافياً ابتداء ودواماً (و) يجب (عليه) اي على الامام (ان يرأسهم) اي البغاة (فيسئلهم) عن (ما ينقمون منه) فان ذكروا مظلمة ازالها وان ادعوا شبهة كشفها (لقوله تعالى فاصحوا بينهما والاصلاح انما يكون بذلك فان كان ما ينقمون منه مما لا يحل ازاله وان كان حلالاً لكن التبس عليهم فاعتقدوا انه مخالف للحق بين اهل دليله واظهر لهم وجهه (فان قاؤا) اي رجعوا عن البغي وطلب القتال تركهم (والا) يرجعوا (قاتلهم) وجوباً وعلى رعيته معونته ويحرم قتالهم بما يعي اتلافهم كمنجنيق ونار الضرورة وقتل ذريتهم ومديرهم وجريحهم ومن ترك القتال ولا قود بقتلهم بل الندية ومن اسر منهم حبس حتى لا شوكة ولا حرب واذا انقضت فمن وجد منهم ماله بيد غيره اخذه وما تلف حال حرب غير مضعون وان اظهر قوم راي الخوارج ولم يخرجوا عن قبضة الامام لم يتعرض لهم وتجري الاحكام عليهم كاهل العدل (وان اقتلت طائفتان لعصبة او) طلب (رياسة فهما ظالمتان وتضمن كل واحدة) من

الطايفتين (ما اتلفت) على الاخرى قال الشيخ تقي الدين فاوجبوا الشحان
على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف ومن دخل بينهما لصلح فقتل
وجعل قاتله وما جهل متلفه ضمتاه على السواء في باب حكم المرتد
وهو في لغة الراجح قال تعالى ولا ترتدوا على ادباركم واصطلاحاً الذي
يكفر بعد اسلامه (طوعاً ولو مميّزاً او هازلاً بنطق او اعتقاد او شك او فعل
(فمن اشرك بالله) كفر لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به (او جحد
روبيته) سبحانه (او) جحد (وحدانيته او) جحد (صفة من صفاته)
كالجساة والعلم كفر (او اتخذ الله) تعالى (صاحبة او ولداً او جحد بعض
كتبه او) جحد بعض (رساله او سب الله) سبحانه (او) سب (رسوله)
اي رسولا من رساله او ادعى النبوة (فقد كفر) لان جحد شئ من ذلك
كجحد كلامه وسب احد منهم لا يكون الا من جاحده (ومن جحد تحريم
الزنا او) جحد (شيئاً من المحرمات الظاهرة المجمع عليها) اي على تحريمها
او جحد حل حذر ونحوه مما لا خلاف فيه او جحد وجوب عبادة من الخس
او حكماً ظاهراً مجتمعا عليه اجماعاً قطعياً (بجهل) اي بسب جهله وكان ممن يجهل
مثله ذلك (عرف) حكم (ذلك) يرجع عنه (وان) اصر او (كان مثله
لا يجهله كفر) لمعاندته للاسلام وامتناعه من الالتزام لاحكامه وعدم قبوله
لكتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة وكذا لو سجد لكونك ونحوه او اتى
بقول او فعل صريح في الاستهزاء في الدين او امتن القران واستبعد حرمة
لا من حكى كفراً سمعه وهو لا يعتقد في فصل فن ارتد عن الاسلام وهو
مكلف مختار رجل او امرأة دعى اليه (اي الى الاسلام) (ثلاثة ايام) وجوبا
(وضيق عليه) وجب القول عمر رضى الله عنه فيها جسدوه ثلاثاً فاطعته قوته
كل يوم رغيفاً واستشهدوا له بتوب او يراجع امر الله اللهم اني لم احضر ولم
ارض اذ بلغني رواء ملك في الموطأ ولم تجب الاستجابة لما برى من فعلهم
(فان) اسلم لم يعزروا (لم يسلم قتل بالسيف) ولا يحرق بالنار لقوله عليه السلام
من بدل دينه فاقتلوه ولا تعذبوه بعذاب الله يعني النار اخرجه البخاري
وابو داود الا رسول كفار فلا يقتل ولا يقتله الا امام او نايبه ما لم يلحق
بدار حرب فلكل احد قتله واخذ ما معه (ولا تقبل) في الدنيا (توبة من سب الله) تعالى
(او) سب (رسوله سبا صريحاً او تنقصه) (ولا) توبة (من تكررت ردة)
ولا توبة زنديق وهو المنافق الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر (بل يقتل

(بكل)

بكل حال) لان هذه الاشياء تدل على فساد عقيدته وقلة مبالاته بالاسلام
ويصح اسلام مميز يعقله وردته لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد البلوغ ثلاثة
ايام (وتوبة المرتد) اسلامه (و) توبة (كل كافر اسلامه بان يشهد) المرتد
او الكافر الاصل (ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله) لحديث ابن
مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكنيسة فاذا هو يهودي
يقرأ عليهم التوراة فقرأ حتى اتى على صفة النبي صلى الله عليه وسلم
وامته فقال هذه صفتك وصفت امتك اشهد ان لا اله الا الله وانك
رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم اووا اخاكم رواه احمد (ومن كان كفره
بمحمد فرض ونحوه) كتحليل حرام او تحريم حلال او جحد نبى او كتاب
او رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب (فتوبته مع) اتيانه
(الشهادتين اقراره بالمجسود به) من ذلك لانه كذب الله سبحانه بما اعتقده
من الجحد فلا بد في اسلامه من الاقرار بما جحدته (او قوله انا) مسلم او
(برى من كل دين يخالف دين الاسلام) ولو قال كافراً سلمت او انا مسلم او انا
مومن صار مسلماً وان لم يلفظ بالشهادتين ولا يغنى قوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد
وان قال انا مسلم ولا انطق بالشهادتين لم يحكم باسلامه حتى يأتى بالشهادتين
ويخرج المرتد من التصرف في ماله وتقضى منه ديونه وينفق منه عليه وعلى عياله
فان اسلم والا صار فياً من موته مرتداً ويكفر ساحر يركب المكنسة
فتسير به في الهوى ونحوه لا كاهن ومنجم وعراف وضارب بحصى ونحوه ان
لم يعتقد اباحته وانه يعلم به الامور المغيبة ويعزر ويكف عنه ويحرم طلسم
ورقية بغير العربى ويجوز الحل بسحر ضرورة

كتاب الأطعمة

جمع طعام وهو مايؤكل ويشرب (والاصل فيها الحل) لقوله تعالى هو
الذى خلق لكم ما فى الارض جميعاً (فيباح كل) طعام (طاهر) بخلاف
متنجس ونجس (لا مضرة فيه) احتراز عن السم ونحوه حتى المسك ونحوه
كالغبر (من حب وثر وغيرها) من الطاهرات (ولا يحل نجس كالميتة
والدم) لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الاية (ولا) يحل (ما فيه
مضرة كالسم ونحوه) لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة (وحيوانات
البر مباحة الا الحرم الاهلية) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى

يوم خير من لحوم الحمر الاهلية واذن في لحوم الخيل متفق عليه (و)
 الا (ماله ناب يفترس به) اي ينهش بنابه لقول ابي ثعلبة الخشني نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع متفق عليه (غير الضبع)
 لحديث جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باكل الضبع احتج به احمد
 والذي له ناب (كالاسد والثعلب والذئب والذئب والفهد والكلب والخنزير
 وابن آوى وابن عرس والسنور) مطلقا (والثمس والقرد والدب) والفك
 والثعلب والسنجاب والسمور (و) الا (ماله مخلب من الطير يصيد به كالعقاب
 والبازي والصقر والشاهين والباشق والحدأة) بكسر الحاء وقع الدال
 والهمزة (والبومة) لقول ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن كل ذى ناب من السباع وعن كل ذى مخلب من الطيور رواه ابو داود
 (و) الا (ما ياكل الحيف) من الطير (كالنسر والرخم واللقلق والعقمق)
 وهو القاق (والغراب الابقع والغداف وهو) طائر (اسود صغير اغبر
 والغراب الاسود الكبير والا ما يستخبه) العرب ذواليسار (كالقنفذ والنيص
 والفارة والحية والحشرات كلها والوطواط (و) الا (ما تولد من ما كول
 وغيره كالبعل) من الخيل والحمر الاهلية وما تجهله العرب ولم يذكر في
 الشرع يرد الى اقرب الاشياء شيئا به ولو اشتهر مباحا ومحرم غلب التحريم
 ودود جبن وخل ونحوها يوكل تبعا في فصل وما عدا ذلك
 الذى ذكرنا انه حرام (فحلال) على الاصل (كالخيل) لما سبق من حديث
 جابر (وبهيمة الانعام) وهى الابل والبقر والغنم لقوله تعالى احلت لكم بهيمة
 الانعام (والدجاج والوحشى من الحمر) من (البقر) كالأبلى والتيتل والوعل والمها
 (و) كا (لظبا والنعامة والارنب وسائر الوحوش) كالزرافة والوبر
 واليربوع وكذا الطاووس والبيغا والزاغ وغراب الزرع لان ذلك مستطاب
 فيدخل في عموم قوله تعالى ويحل لهم الطيبات (ويباح حيوان البحر كله)
 لقوله تعالى احل لكم صيد البحر (الا الضفدع) لانها مستخبئة (و) الا
 (التمساح) لانه ذو ناب يفترس به (و) الا الحية (لانها من المستخبئات وتحرم
 الجلالة التى اكثر علفها النجاسة ولبنها وبيضها نجس حتى تحبس ثلاثا وتطعم
 الطاهر فقط ويكره اكل تراب وفحم وطين وغدة واذن وقلب وبصل وثوم ونحوها
 ما لم ينضج بطبخ لا لحم منتن اوئى (ومن اضطر الى محرم) بان خاف التلف
 ان لم ياكله (غير السم حل له) ان لم يكن في سفر محرم (منه ما يسد رمقه)

اي يسك قوته ويحفظها لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
 وله التزود ان خاف ويجب تقديم السؤال على اكله ويحترى في مذكاة اشبهت
 بميتة فان لم يجد الا طعام غيره فان كان ربه مضطرا او خافا ان يضطر فهو
 احق به وليس له ايثاره والا لزمه بذل ما يسد رمقه فقط بقيته فان ابي رب
 الطعام اخذه المضطر منه بالاسهل فالاسهل ويعطيه عوضه (ومن اضطر الى
 نفع مال الغير مع بقاء عينه) ككتاب (لدفع برد او) جبل او دلو (لاستقاء ماء
 ونحوه وجب بذله له) اي لمن اضطر اليه (مجانا) مع عدم حاجته اليه لان الله
 تعالى ذم على منعه بقوله ويعلمون الماعون وان لم يجد المضطر الا ادبيا معصوما
 فليس له اكله ولا اكل عضو من اعضاء نفسه (ومن مر بثمر بستان
 في شجرة او متساقط عنه ولا حايط عليه) اي على البستان (ولا ناظر)
 اي حافظ له فله الاكل منه مجانا من غير حمل ولو بلا حاجة روى عن
 عمر وابن عباس وانس ابن مالك وغيرهم وليس له صعود شجرة ولا رميه
 بشئ ولا الاكل من مجنى مجموع الضرورة وكذا زرع قايم وشرب لبن ماشية
 (ويجب) على المسلم (ضيافة المسلم المجتاز به في القرى) دون الامصارى
 (يوما وليلة) قدر كفايته مع ادم لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته قالوا وما جائزته يا رسول الله قال يومه
 وليلته متفق عليه ويجب ازاله بيته مع عدم مسجد ونحوه فان ابي من نزل
 به الضيف فللضيف طلبه به عند حاكم فان ابي فله الاخذ من ماله بقدره
 باب الذكاة فيقال ذكى الشاة ونحوها تذكية اي ذبحها فهي ذبيح
 او نحر الحيوان الماكول البرى بقطع حلقومه ومريه او عقر ممتنع و (لا
 يباح شئ من الحيوان المقدور عليه بغير ذكاة) لان غير المذكى ميتة وقال
 تعالى حرمت عليكم الميتة (الا الجراد والسمك وكل ما لا يعيش الا في الماء
 فيحل بدون ذكاة لحل ميتته لحديث ابن عمر يرفعه احل لنا ميتتان ودمان
 فاما الميتتان الحوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال رواه احمد وغيره
 وما يعيش فى البر والبحر كالسحفاة وكلب الماء لا يحل الا بالذكاة وحرم بلع
 سمك حيا وكره شيه حيا لاجراد لانه لادم له (ويشترط للذكاة اربعة
 شروط) احدها (اهلية المذكى بان يكون عاقلا) فلا يباح ما ذكاه مجنون
 او سكران او طفل لم يميز لانه لا يصح منه قصد التذكية (مسلما) كان (او
 كتابيا) ابواه كتابيان لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم

قال البخاري قال ابن عباس طعامهم ذبايحهم (ولو) كان المذكي ممينا او
 (مرافقا او امرأة او اقلف) لم يخن ولو بلا عذر (او اعمى) او حايضا
 او جنبا (ولا تباح ذكاة سكران ومجنون) لما تقدم (و) لا ذكاة (وثني
 ومجوسى ومرتد) لمفهوم قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم
 الشرط (الثانى الالة فتباح الذكاة بكل محدد) ينهر الدم بمحده (ولو)
 كان (مغصوبا من حديد وحجر وقصب وغيره) كخشب له حد وذهب
 وفضة وعظم (الا السن والظفر) لقوله عليه السلام ما انهر الدم فكل
 ليس السن والظفر متفق عليه الشرط (الثالث قطع الحلقوم) وهو
 مجرى النفس (و) قطع (المرى) بالمد وهو مجرى الطعام والشراب
 ولا يشترط ابائهما ولا قطع الودجين ولا يضر رفع يد الذابح ان اتم الذكاة
 على الفور والسنة نحر ابل بطعن بمحدد في لبها وذبح غيرها فان ابان الراس بالذبح لم يحرم
 المذبوح وذكاة ما عجز عنه من الصيد والنعم المتوحشة (و) النعم الواقعة في بر ونحوها
 يجرحه في اى موضع كان من بدنه (روى عن علي وابن مسعود وابن
 عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم) الا ان يكون راسه في الماء
 ونحوه (مما يقتله لو انفرد) فلا يباح (اكله لحصول قتله ببيع وحظر
 فغلب جانب الحظر وما ذبح من قفاه ولو عمدا ان اتت الالة على محل
 ذبحه وفيه حياة مستقرة حل والا فلا ولو ابان راسه حل مطلقا والنطيحة
 ونحوها ان ذكاه وحياتها تمكن زيادتها على حركة مذبوح حات والاحتياط
 مع تحرك ولو بيد او رجل وما قطع حلقومه او ابنت حشوته فوجود
 حياته كعدمها الشرط (الرابع ان يقول) الذابح (عند) حركة يده
 (بالذبح بسم الله) لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه
 لفسق (ولا يجزيه غيرها) كقوله باسم الخالق ونحوه لان اطلاق التسمية
 ينصرف الى بسم الله وتجزى بغير عربية ولو احسنها (فان تركها) اى
 التسمية (سهوا ابحت) الذبيحة لقوله عليه السلام ذبيحة المسلم حلال وان
 لم يسم اذا لم يتعمد رواه سعيد (لا) ان ترك التسمية (عمدا) ولو جهلا
 فلا تحل الذبيحة لما تقدم ومن بداله ذبح غير ما سمي عليه اعاد التسمية ويسن مع
 التسمية التكبير لا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذكر مع اسم الله اسم
 غيره حرم ولم يحل المذبوح (ويكره ان يذبح بالة كالة) لحديث ان الله كتب
 الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة

وليحد احدكم شفرته وليرجم ذبيحته رواه الشافعى وغيره (و) يكره ايضا (ان يحدها
 والحيوان يبصره) لقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
 ان تحد الشفار وان توارى عن البهائم رواه احمد وغيره (و) يكره ايضا
 (ان يوجهه) اى الحيوان (الى غير القبلة) لان السنة توجيهه الى القبلة
 على شقه الايسر والرفق به والحمل على الالة بقوى (و) يكره ايضا (ان
 يكسر عنقه) اى عنق ما ذبح (او يسلطه قبل ان يبرد) اى قبل زهوق نفسه
 لحديث ابى هريرة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل ابن ورقاء
 الخزاعى على حمل او رق يصبح في فجاج منى بكلمات منها لا تعجلوا الانفس
 قبل ان ترهق رواه الدار قطنى وان ذبح كتابى ما يحرم عليه حل لنا ان
 ذكر اسم الله عليه وذكاة جنين مباح بذكاة امه ان خرج ميتا او متحركا
 كمذبوح (باب الصيد) وهو اقتناص حيوان حلال متوحش طبعيا
 غير مقدور عليه ويطلق على المصيد (لا يحل الصيد المقتول فى الاصطياد
 الا باربعة شروط احدها ان يكون الصائد من اهل الذكاة) فلا يحل صيد
 مجوسى او وثنى ونحوه وكذا ما شارك فيه الشرط الثانى (الالة وهى نوعان)
 احدهما (محدد يشترط فيه ما يشترط فى الة الذبح و) يشترط فيه ايضا (ان
 يجرح) الصيد (فان قتله بشقه لم ينج) لمفهوم قوله عليه السلام ما انهر الدم
 وذكر اسم الله عليه فكل (وما ليس بمحدد كالبنديق والعصى والشبكة والفخ
 لا يحل ما قتل به) ولو مع قطع حلقوم ومصرى لما تقدم وان ادركه وفيه
 حياة مستقرة فذكاه حل وان رمى صيدا بالهوى او على شجرة فسقط فئات
 حل وان وقع فى ماء ونحوه لم يحل (والنوع الثانى الجارحة فيباح ما قتله)
 الجارحة (ان كانت معلة) سواء كانت مما يصيد بمخابه من الطير او بناه من
 الفهود والكلاب لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمونهن
 مما علمكم الله الا الكلب الاسود البهم فيحرم صيده واقتناؤه ويباح قتله وتعليم
 نحو كلب وفهد ان يسترسل اذا ارسل ويتزجر اذا زجر واذا امسك لم
 ياكل وتعليم نحو صقر ان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى لا يترك اكله
 الشرط (الثالث ارسال الالة قاصدا) للصيد (فاذا استرسل الكلب او غيره
 بنفسه لم ينج) ما صاده (الا ان يزجره فيزيد فى عدوه بطلبه فيحل) الصيد
 لان زجره اثر فى عدوه فصار كما لو ارسله ومن رمى صيدا فاصاب غيره
 حل الشرط (الرابع التسمية عند ارسال السهم او) ارسال (الجارحة فان

تركها) اى التسمية (عمدا او سهوا لم يح) الصيد لمفهوم قوله عليه السلام اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل متفق عليه ولا يضر ان تقدمت التسمية بيسير وكذا ان تاخرت بكثير في جرح اذا زجره فانزجر ولو سمي على صيد فاصاب غيره حل لا على سهم القاء ورعى بغيره بخلاف ما لو سمي على سكين ثم القاها وذبح بغيرها (وسن ان يقول معها) اى مع باسم الله (الله اكبر كما في الزكاة) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ذبح يقول بسم الله والله اكبر وكان ابن عمر يقول ويكره الصيد لهما وهو افضل مأكول والزراعة افضل مكتسب

كتاب الايمان

جمع يمين وهى الحلف والقسم و (اليمين التى تجب بها الكفارة اذا حثت) فيها (هى اليمين) التى يحلف فيها باسم (الله) الذى لا يسمى به غيره كالله والقديم والازلى والاول الذى ليس قبله شئ والاخر الذى ليس بعده شئ وخالق الخلق ورب العالمين والرحمن او الذى يسمى به غيره ولم ينو الغير كالرحيم والخالق والرزاق والمولى (او) (صفة من صفاته) تعالى كوجه الله وعظمته وكبريائه وجلاله وعزته وعهده وامانته وارادته (او بالقران او بالمصحف) او بسورة او اية منه ولعمري الله يمين وما لا يعد من اسمائه تعالى كالشئ والموجود وما لا ينصرف اطلاقه اليه ويحتمله كالخى والواحد والكريم ان نوى به الله فهو يمين والا فلا (والحلف بغير الله) سبحانه وصفاته (محرم) لقوله عليه السلام فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت متفق عليه ويكره الحلف بالامانة (ولا تجب به) اى الحلف بغير الله (كفارة) اذا حث (ويشترط لوجوب الكفارة) اذا حلف بالله تعالى (ثلاثة شروط الاول ان تكون اليمين منعقدة وهى) اليمين (التي قصد عقدها على) امر (مستقبل يمكن فان حلف على امر ماض كاذبا طالما فهمى) اليمين (الغموس) لانها تغمسه في الاسم ثم في النار (ولغو اليمين) هو (الذى يجرى على لسانه بغير قصد كقوله) في اثناء كلامه (لا والله وبلى والله) لحديث عائشة مرفوعا اللغو في اليمين كلام الرجل في بيته لا والله وبلى والله رواه ابو داود وروى موقوفا (وكذا يمين عقدها يظن صدق نفسه فبان بخلافه فلا كفارة في الجميع) لقوله تعالى لا يؤاخذكم

الله باللغو في ايمانكم وهذا منه ولا تنفقد ايضا من نائم وصغير ومجنون ونحوهم الشرط (الثاني ان يحلف مختارا فان حلف مكرها لم تنفقد عينه) لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه الشرط (الثالث الحث في يمينه بان يفعل ما حلف على تركه) كما لو حلف لا يكلم زيدا فكلمه مختارا (او بترك ما حلف على فعله) كما لو حلف ليكلمن زيدا اليوم فلم يكلمه (مختارا ذاكرا) ليمينه (فاذا حث مكرها او ناسيا فلا كفارة) لانه لا اثم عليه (ومن قال في يمين مكفرة) اى تدخلها الكفارة كيمين بالله تعالى ونذر وظهار (ان شاء الله لم يحث) في يمينه فعل او ترك ان قصد المشيئة واتصلت عينه لفظا او حكما لقوله عليه السلام من حلف فقال ان شاء الله لم يحث رواه احمد وغيره (ويسن الحث في اليمين اذا كان) الحث (خيرا) كمن حلف على فعل مكروه او ترك مندوب وان حلف على فعل مندوب او ترك مكروه كره حثه وعلى فعل واجب او ترك محرم حرم حثه وعلى فعل محرم او ترك واجب وجب حثه ويخير في مباح وحفظها فيه اولى ولا يلزم ابرار قسم كاجابة سؤال بالله تعالى بل يسن (ومن حرم حلالا سوى زوجته) لان تحريمها ظهار كما تقدم سواء كان الذى حرمه (من امة او طعام او لباس او غيره) كقوله ما احل الله على حرام ولا زوجة له او قال طعامى على كالميتة (لم تحرم) عليه لان الله سماه عينا بقوله يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم واليمين على الشئ لا تحرمه (وتلزمه كفارة يمين ان فعله) لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اى التكفير وسبب نزولها انه صلى الله عليه وسلم قال لن اعود الى شرب العسل متفق عليه ومن قال هو يهودى او كافر او يعبد غير الله او برئ من الله تعالى او من الاسلام او القران او النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ليفعلن كذا او ان لم يفعله او ان كان فعله فقد فعل محرما وعليه كفارة يمين بحثه

فصل في كفارة اليمين (يخير من لزمته كفارة يمين بين اطعام عشرة مساكين) لكل مسكين مدبر او نصف صاع من غيره (او كسوتهم) اى العشرة مساكين للرجل ثوب يحزيه في صلاته وللمرأة درع وخمار كذلك (او عتق رقبة فمن لم يجد) شيئا مما تقدم ذكره (فصيام ثلاثة ايام) لقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون

اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام (متتابعة) وجوبا لقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعة وتجب كفارة نذر فورا بحنث ويجوز اخراجها قبله (ومن لم يمتعه ايمان قبل التكفير موجبا واحدا) ولو على افعال كقوله والله لا اكلت والله لا شربت والله لا اعطيت والله لا اخذت (فعليه كفارة واحدة) لانها كفارات من جنس واحد فتداخلت كالحدود من جنس (وان اختلفت موجبا) اي موجب الايمان وهو الكفارة (كظهار وتبين بالله) تعالى (لزما) اي الكفارتان (ولم يتداخلتا) لعدم اتحاد الجنس ويكفر قن بصوم وليس لسيده منعه منه ويكفر كافر بغير صوم ﴿ باب جامع الايمان ﴾ المحلوف بها (يرجع في الايمان الى نية الحالف اذا احتملها اللفظ) لقوله عليه السلام وانما لكل امرئ ما نوى فمن نوى بالسقف او البنا السما او بالفراش او البساط الارض قدمت على عموم لفظه ويجوز التعريض في مخاطبة لغير ظالم (فان عدت النية رجع الى سبب اليمين وما هيجهما) لدلالة ذلك على النية فمن حلف ليقضين زيدا حقه غدا فتضاء قبله لم يحنث اذا اقتضى السبب انه لا يتجاوز غدا وكذا لياكل شيئا او ليفعله غدا وان حلف لا يبيعه الا بجملة لم يحنث الا ان باعه باقل منها وان حلف لا يشرب له الماء من عطش ونيته او السبب قطع منته حنث باكل خبزه واستعارة دابته وكل ما فيه منة (فان عدم ذلك) اي النية وسبب اليمين الذي هيجهما (رجع الى التعيين) لانه ابلغ من دلالة الاسم على المسمى لانه ينفي الاتهام بالكلية (فاذا حلف لا لبس هذا التمييز فجعله سراويل او رداء او عمامة ولبسه) حنث (او لا اكلت هذا الصبي فصار شيئا) وكله حنث (او) حلف (لا اكلت زوجة فلان هذه او صديقه فلانا) هذا (او مملوكة سميدا) هذا (فزالت الزوجية والملك والصدقة ثم كلهم) حنث (او) حلف (لا اكلت لحم هذا الحمل فصار كبشا) واكله حنث (او حلف لا اكلت هذا الرطب فصار تمرا او دبسا او خلا) واكله حنث (او) حلف لا اكلت (هذا اللبن فصار جبنا او كشكا ونحوه) واكله حنث (في الكل) لان عين المحلوف عليه باقية كلفه لالبت هذا الغزل فصار ثوبا وكذا حلفه لا يدخل دار فلان هذه فدحلمها وقد باعها او وهى فضا او مسجد او حمام ونحوه (الا ان ينوى) الحالف او يكون سبب اليمين يقتضى (مادام) المحلوف عليه (على تلك الصفة) فتقدم النية وسبب اليمين على التعيين كما تقدم ﴿ فصل

فان عدم ذلك ﴿ اي النية والسبب والتعيين ﴾ (رجع) في اليمين (الى ما يتناولها الاسم) وهو اي (الاسم ثلاثة شرعى وحقيقى وعرفى) وقد لا يختلف المسمى كالارض والسماء والانسان والحيوان ونحوها (فالشرعى) من الاسماء (ماله موضوع في الشرع وماله موضوع في اللغة) كالصلاة والصوم والزكاة والحج والبيع والاجارة فالاسم (المطلق) في اليمين سواء كانت على فعل او ترك (ينصرف الى الموضوع الشرعى الصحيح) لان ذلك هو المتبادر اي المفهوم عند الاطلاق الا الحج والعمرة فيتناول الصحيح والفساد لوجوب المضى فيه كالصحيح (فاذا حلف لا يبيع او لا ينجح فعقد فاسدا) من بيع او نكاح (لم يحنث) لان البيع والنكاح لا يتناول الفاسد (وان قيد) الحالف (بيمينه بما يمنع الصحة) اي بما لا يمكن الصحة معه (كان حلف لا يبيع الحر او الحرير حنث بصورة العقد) لتعذر حمل يمينه على عقد صحيح وكذا ان قال ان طلقت فلانة الاجنبية فانت طالق طلقت بصورة طلاق الاجنبية (و) الاسم الحقيقى (هو الذى لم يغلب مجازه على حقيقة كالحلم) فاذا حلف لا ياكل اللحم فاكل شيئا او نخسا او كبدا او نحوه) ككلية وكرش وطحال وقلب ولحم راس ولسان (لم يحنث) لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا من ذلك الا بنية اجتناب الدسم (ومن حلف لا ياكل ادما حنث باكل البيض والتمر والمخ والحل والزيتون ونحوه) كالجين واللبن (وكل ما يصنع به) عادة كالزيت والعسل والسمن واللحم لان هذا معنى التأدم (او) حلف (لا يلبس شيئا فلبس ثوبا او درعا او جوشنا) او عمامة او قلنسوة (او نعلا حنث) لانه ملبوس حقيقة وعرفا (وان حلف لا يكلم انسانا حنث بكلام كل (انسان) لانه نكرة في سياق النفي فيعم حتى ولو قال له تتج او اسكت او لا اكلت زيدا فكاتبه او راسه حنث ما لم ينو مشافهته (و) ان حلف (لا يفعل شيئا ففعل من فعله حنث) لان الفعل يضاف الى من فعل عنه قال تعالى محلقين رؤوسكم وانما الخالق غيرهم (الا ان ينوى مباشرة بنفسه) فتقدم نيته لان لفظه يحتمله (و) الاسم (العرفى ما اشتهر مجازه فغلب) على (الحقيقة كالراوية) في العرف للمزادة وفي الحقيقة للجمل الذى يستقى عليه (والغايط في العرف للخارج المستقذر وفي الحقيقة لفناء الدار وما اطمان من الارض) ونحوها (كالظعينة والدابة والعذرة) فتعلق اليمين بالعرف (دون الحقيقة لان الحقيقة في نحو ما ذكر صارت كالمهجورة

ولا يعرفها أكثر الناس (فان حلف على وطئ زوجته او) حلف على وطئ (دار تعلقت بينه بجماعها) اى جماع من حلف على وطئها لان هذا هو المعنى الذى ينصرف اليه اللفظ فى العرف (و) تعلقت بينه (بدخول الدار) التى حلف لا يطاها لما ذكر (وان حلف لا ياكل شيئاً فاكله مستهلكاً فى غيره كمن حلف لا ياكل سمناً فاكل خبيصاً فيه سمن لا يظهر فيه طعمه) لم يحنث (او) حلف (لا ياكل بيضاً فاكل ناطقاً لم يحنث) لان ما اكله لا يسمى سمناً ولا بيضاً (وان ظهر طعم شئ من المحلوف عليه) فيما اكله (حنث) لا اكله المحلوف عليه ^{في} فصل وان حلف لا يفعل شيئاً ككلام زيد ودخول دار ونحوه ففعله مكرها لم يحنث ^{في} لان فعل المكره غير منسوب اليه (وان حلف على نفسه او غيره ممن) يتنعج بينه و (يقصد منعه كالزوج والولد ان لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً او جاهلاً حنث فى الطلاق او العتاق) بفتح العين (فقط) اى دون اليمين بالله تعالى والنذر والظهار لان الطلاق والعتاق حق اذى فلم يعذر فيه بالنسيان والجهل كاتلاف المال والجناية بخلاف اليمين بالله تعالى فانها حق الله تعالى وقد رفع عن هذه الامة الخطأ والنسيان (وان) حلف (على ما لا يتنعج بينه من سلطان وغيره) كالاجنبى لا يفعل شيئاً (ففعله حنث) الخالف (مطلقاً) سواء فعله المحلوف عليه عامداً او ناسياً عالماً او جاهلاً (وان فعل هو) اى الخالف شيئاً او من لا يتنعج بينه من سلطان او اجنبى (او غيره) اى غير ما ذكر ممن قصد منه (كزوجة وولد) بعض ما حلف على كفه (كمالو حلف لا ياكل هذا الرغيف فاكل بعضه) لم يحنث (لعدم وجود المحلوف عليه) ما لم تكن له نية (او قرينة كمالو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب منه فانه يحنث ^{في} باب النذر ^{في} لغة الايجاب يقال نذر دم فلان اى اوجب قتله وشرها الزام مكلف مختار نفسه لله تعالى شيئاً غير محال بكل قول يدل عليه و (لا يصح) النذر (الا من بالغ عاقل) مختار لحديث رفع القلم عن ثلاث (ولو) كان (كافراً) نذر عبادة لحديث عمر انى كنت نذرت فى الجاهلية ان اعتكف ليلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اوف بنذرك (والصحيح منه) اى من النذر (خمسة اقسام) احدها النذر (المطلق مثل ان يقول لله على نذر ولم يسم شيئاً فيلزمه كفارة يمين) لما روى عقبة ابن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر اذا لم يسم كفارة يمين رواه ابن ماجه والترمذى

وقال حديث حسن صحيح غريب (الثانى نذر الجلاج والغضب وهو تعليق نذره بشرط يقصد المنع منه) اى من الشرط المعلق عليه (او الحمل عليه او التصديق او التكذيب) كقوله ان كذاك او ان لم اضربك او ان لم يكن هذا الخبر صدقاً او كذباً فعلى الحجج او العتق ونحوه (فيتخير بين فعله وبين كفارة يمين) لحديث عمران ابن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نذر فى غضب وكفارة كفارة يمين رواه سعيد فى سننه (الثالث نذر المباح كلبس ثوبه وركوب دابته) فان نذر ذلك (حكمه ك) القسم (الثانى) يخير بين فعله وكفارة يمين (وان نذر مكروها من طلاق او غيره استحج) له (ان يكفر) كفارة يمين (ولا يفعله) لان ترك المكروه اولى من فعله وان فعله فلا كفارة (الرابع نذر المعصية) كنذر (شرب الخمر و) نذر (صوم يوم الحيز و) يوم (النحر) وايام التشريق (فلا يجوز الوفاء به) لقوله عليه السلام من نذر ان يعصى الله فلا يعصه (ويكفر) من لم يفعله روى نحو هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعمران ابن حصين وسمرة ابن جندب رضى الله عنهم ويقضى من نذر صوماً من ذلك غير يوم الحيز (الخامس نذر التبرر مطلقاً) اى غير معلق (او معالفاً كفعل الصلاة والصيام والحج ونحوه) كالعمره والصدقة وعيادة المريض فقال المطلق لله على ان اصوم او اصلى ومثال المعلق (كقوله ان شفا الله مريضى او سلم مالى الغايب فله على كذا) من صلاة او صوم ونحوه (فوجد الشرط لزمه الوفاء به) اى بنذره لحديث من نذر ان يطيع الله فليطعه رواه البخارى (الا اذا نذر الصدقة بماله كله) من يسن له فيجزيه قدر ثلثه ولا كفارة لقوله عليه السلام لا بى لبابة لما نذر ان يخلع من ماله صدقة لله تعالى فيجزى عنك الثلث رواه احمد (او) نذر الصدقة (يسمى منه) اى من ماله كاتف (يزيد) ما سواه (على ثلث الكل فانه يجزيه) ان يتصدق (بنذر الثلث) ولا كفارة عليه جزم به فى الوجيز وغيره والمذهب انه يلزمه الصدقة بما سواه ولو زاد على الثلث كما فى الانصاف وقطع به فى المنتهى وغيره (وفيما عداها) اى عدا المسئلة المذكورة بان نذر الثلث فما دونه (يلزمه) الصدقة (بالمسمى) العموم ما سبق من حديث من نذر ان يطيع الله فليطعه (ومن نذر صوم شهر) معين كرجب او مطلق (لزمه التابع) لان اطلاق الشهر يقتضى التابع سواء صام شهراً بالهلال او ثلاثين يوماً

بالعدد (وان نذر اياما معدودة) كعشرة ايام او ثلاثين يوماً (لم يلزمه التتابع) لان الايام لا دلالة لها على التتابع (الا بشرط) بان يقول متتابعة (او نية) التتابع و من نذر صوم الدهر لزمه فان افطر كفر فقط بغير صوم ولا يدخل فيه رمضان ولا يوم نهي ويقضى فطره برمضان ويصام لظهار ونحوه منه ويكفر مع صوم ظهار ونحوه ومن نذر صوم يوم الخميس ونحوه فوافق عيدا او ايام تشريق افطر وقضى وكفر وان نذر صلاة واطلق فاقله ركعتان قائما لقادر وان نذر صوما واطلق او صوم بعض يوم لزمه يوم بنية من الليل ولمن نذر صلاة جالسا ان يصلها قائما وان نذر رقبة فاقبل مجزئ في كفارة

كتاب القضا

لغة احكام الشئ والفراغ منه ومنه فقضاهن سبع سموات في يومين واصطلاحا تبين الحكم الشرعي والالزام به وفصل الحكومات (وهو فرض كفاية) لان امر الناس لا يستقيم بدونه (ويلزم الامام ان ينصب في كل اقليم) بكسر الهمزة (قاضيا) لان الامام لا يمكنه ان يباشر الخصومات في جميع البلدان بنفسه فوجب ان يرتب في كل اقليم من يتولى فصل الخصومات بينهم لثلاث تضييع الحقوق (ويختار) لنصب القضا (افضل من يجد علما وورعا) لان الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح لهم (ويامرهم بتقوى الله) لان التقوى راس الدين (و) يامرهم (بان يتحرى العدل) اي اعطاء الحق لمستحقه من غير ميل (ويجتهد) القاضى (في اقامته) اي اقامة العدل بين الاخصام ويجب على من يصلح ولم يوجد غيره ممن يوثق به ان يدخل فيه ان لم يشغله عما هو اهم منه ويحرم بذل مال فيه واخذه وطلبه وفيه مباشر اهل (فيقول) المولى لمن يوليه (وليتك الحكم او قلدتك) الحكم (ونحوه) كفوضت او رددت او جعلت اليك الحكم او استنبتت او استخلفتك في الحكم والكناية نحو اعتمدت او عولت عليك لا ينعقد بها الا بقرينة نحو فاحكم (وبكتابة) بالولاية (في البعد) اي اذا كان غائبا فيكتب له الامام عهدا بما ولاء ويشهد عدلين عليها (وتفيد ولاية الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من بعض) اي اخذه لربه ممن هو عليه (والنظر في اموال غير المرشدين) كالصغير والمجنون

والسفيه وكذا مال غائب (والحجر على من يستوجبه اسفه او فلس والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها وتنفيذ الوصايا وتزويج من لا ولي لها) من النساء (واقامة الحدود وامامة الجمعة والعيد) ما لم يخصها بامام (والنظر في مصالح عمله بكف الاذى عن الطرقات وافتيها ونحوه) كجباية خراج وزكاة ما لم يخصها بساكن وتصفح شهوده وامانيه ليستبدل بمن يثبت جرحه لا الاحتساب على الباعة والمشتريين والزامهم بالشرع (ويجوز ان يولى) القاضى (عموم النظر في عموم العمل) بان يوليه ساير الاحكام في ساير البلدان ويجوز ان (يوليه خاصا فيهما) بان يوليه الانكحة بمصر مثلا (او) يوليه خاصا (في احدهما) بان يوليه ساير الاحكام ببلد معين او يوليه الانكحة بساير البلدان واذا ولاء ببلد معين نفذ حكمه في مقيم به وطارئ اليه فقط وان ولاء بمنحل معين لم ينفذ حكمه في غيره ولا يسمع بينة الا فيه كتعديلهما للقاضى طلب رزق من بيت المال لنفسه وخلفائه فان لم يجعل له شئ وليس له ما يكفيه وقال للخصمين لا اقضى بينكما الا بجعل جاز ومن ياخذ من بيت المال لم ياخذ اجرة لفتياه ولا لحظه (ويشترط في القاضى عشر صفات كونه بالغاً عاقلاً) لان غير المكلف تحت ولاية غيره فلا يكون واليا على غيره (ذكرنا) لقوله عليه السلام ما افلح قوم ولوا امرهم امراة (حرا) لان الرقيق مشغول بحقوق سيده (مسلما) لان الاسلام شرط للعدالة (عدلا) ولو تايبا من قذف فلا يجوز تولية الفاسق لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاكم فاسق بنبا فتبينوا الآية (سمعنا) لان الاصم لا يسمع كلام الخصمين (بصيرا) لان الاعشى لا يعرف المدعى من المدعى عليه (متكلمنا) لان الاخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته (مجتهدا) اجماعا ذكره ابن حزم قاله في الفروع (ولو) كان مجتهدا (في مذهبه) المقلد فيه الامام من الائمة فيراعى النماط امامه ومتاخرها ويقاد كبار مذهبه في ذلك ويحكم به ولو اعتقد خلافه قال الشيخ اتقى الدين وهذه الشروط تعتبر حسب الامكان وتجب ولاية الامثل فالامثل و على هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لعدم الانفع الفاسقين واقامهما شرا واعدل المقلدين واعرفهما بالتقليد قال في الفروع وهو كما قال ولا يشترط ان يكون القاضى كاتباً او ورعا او زاهدا او يقظا او مثبنا للقياس او حسن الخلق والاولى كونه كذلك (واذا حكم) بتشديد

الكاف اثنان فاكثر بينهما (رجلا يصلح للقضا) فحكم بينهما نفذ حكمه
 (في المال والحدود واللعان وغيرها) من كل ما ينفذ فيه حكم من ولاء امام او
 نائبه لان عمر وابيا تحكما الى زيد ابن ثابت وتحاكم عثمان وطلحة الى جبير
 ابن مطعم ولم يكن احد ممن ذكرنا قاضيا **باب ادب القاضي** **١** اي
 اخلاقه التي ينبغى له التخلق بها (ينبغى) اي يسن ان يكون (قويا من
 غير عنف) لئلا يطمع فيه الظالم والعنف ضد الرفق (لنا من غير ضعف)
 لئلا يهابه صاحب الحق (حليما) لئلا يغضب من كلام الخصم (ذا انانته)
 اي تؤدة وتان لئلا تؤدى عجلته الى مالا ينبغى (و) ذا (فطنة) لئلا
 يخذعه بعض الاخصام ويسن ان يكون عفيفا بصيرا باحكام من قبله ويدخل
 يوم اثنين او خميس او سبت لابسا هو واصحابه اجمل الثياب ولا يتطير
 وان تفائل فحسن (وليكن مجلسه في وسط البلد) اذا امكن ليستوى اهل
 البلد في المضى اليه وليكن مجلسه (فسيحا) لا يتاذى فيه بشيء ولا يكره
 القضاء في الجامع ولا يتخذ حاجبا ولا بوابا بلا عذر الا في غير مجلس
 الحكم (و) يجب ان (يعدل بين الخصمين في لحظة ولفظه ومجلسه
 ودخولهما عليه) الا مسلما مع كافر فيقدم دخولا ويرفع جلوسا وان
 سلم احدهما رد ولم ينتظر سلام الاخر ويحرم ان يسار احدهما او يلقيه
 حجته او يضيفه او يعلمه كيف يدعى الا ان يترك ما يلزمه ذكره في الدعوى
 (وينبغي) اي يسن (ان يحضر مجلسه فقهاء المذاهب و) ان (يشاورهم
 فيما يشكل عليه) ان امكن فان اتضح له الحكم حكم والا اخره لقوله
 تعالى وشاورهم في الامر (ويحرم القضاء وهو غضبان كثيرا) **٢** خبر ابن بكرة مرفوعا
 لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان متفق عليه (او) وهو (حاقن او
 في شدة جوع او) في شدة (عطش او) في شدة (هم او ملل او
 كسل او نفاس او برد مؤلم او حر مزعج) لان ذلك كله يشغل الفكر
 الذي يتوصل به الى اصابة الحق في الغالب فهو في معنى الغضب (وان
 خالف) وحكم في حال من هذه الاحوال (فاصاب الحق نفذ) حكمه
 لموافقة الصواب (ويحرم) على الحاكم (قبول رشوة) لحديث ابن عمر قال
 لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرأشي قال الترمذي حديث
 حسن صحيح (وكذا) يحرم على القاضي قبول (هدية) لقوله عليه السلام
 هدايا العمال غلول رواء احمد (الا) اذا كانت الهدية (ممن كان يهاديه قبل

ولاية اذا لم تكن له حكومة) فله اخذها كمفت قال القاضي ويسن له التزهد
 عنها فان احس ان يقدمها بين يدي خصومة او فملها حال الحكومة
 حرم اخذها في هذه الحالة لانها كالرشوة ويكره بيعه وشراؤه الا بوكيل
 لا يعرف به (ويستحب ان لا يحكم الا بحضور الشهود) ليستوفي بهم الحق
 ويحرم تعيينه قوما بالقبول (ولا ينفذ حكمه انفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له)
 كوالده وولده وزوجته ولا على عدوم كالشهادة ومتى عرضت له او لاحد
 ممن ذكر حكومة تحكما الى بعض خلفائه او رعيته كما حاكم عمر ابيا الى زيد
 ابن ثابت ويسن ان يبدأ بالمحبوسين وينظر فيهم حسبوا فن استحق الابقاء ابقاه
 ومن استحق الاطلاق اطلقه ثم في امر ايتام ومجانين ووقوف ووصايا لاولي لهم
 ولا ناظر ولو نفذ الاول وصية موصى اليه امضاها الثاني وجوبا ومن كان من
 امنا الحاكم للاطفال والوصايا التي لا وصى لها بحاله اقره ومن فسق عزله
 ولا ينقض من حكم صالح للقضا الا ما خالف نص كتاب الله او سنته كقتل
 مسلم بكافر وجعل من وجد عين ماله عند من افلس اسوة الغرما او اجاعا
 قطعيا او ما يعتقده فيلزم نقضه والناقض له حاكمه ان كان (ومن ادعى على
 غير برزة) اي طلب من الحاكم ان يحضره للدعوى عليها (لم تحضر) اي
 لم يامر الحاكم باحضارها (وامرت بالتوكيل) للعذر فان كانت برزة وهي التي تبرز
 لقضاء حوائجها حضرت ولا يعتبر محرم تحضر معه (وان لزمها) اي غير
 البرزة اذا وكلت (بعين ارسل) الحاكم (من يحلفها) فيبحث شاهدين لتستحلف
 بحضورتهما (وكذا) لا يلزم احضار (المريض) ويومر ان يوكل فان وجبت
 عليه يمين بعث اليه من يحلفه ويقبل قول قاضي معزول عدل لايتهم كنت
 حكمت لفلان على فلان بكذا ولولم يذكر مستنده او لم يكن بسجانه **٣** **باب**
طريق الحكم وصفته **١** طريق كل شيء ما توصل به اليه والحكم فصل
 الخصومات (اذا حضر اليه خصمان) يسن ان يجلسهما بين يديه (وقال
 ايكما المدعى) لان سؤاله عن المدعى منهما لا تخصيص فيه لواحد منهما
 (فان سكت) القاضي (حتى يبدأ) بالبنا للمفعول اي حتى يكون البداية بالكلام
 من جهتهما (جاز) له ذلك (فمن سبق بالدعوى قدمه) الحاكم على خصمه وان
 ادعيا معا اقرع بينهما فان انتهت حكومته ادعى الاخر ان اراد ولا تسمع
 دعوى مقلوبة ولا حسبة بحق الله تعالى كعبادة وحد وكفارة وتسمع بينة
 بذلك وبمقتى وطلاق من غير دعوى لا بينة بحق معين قبل دعواه فاذا حرر

المدعى دعواه فللحاكم سؤال الخصم عنها وان لم يسأله سؤاله (فان اقر له)
 بدعواه (حكم له عليه) بسؤاله الحكم لان الحق للمدعى فى الحكم فلا يستوفى
 الا بسؤاله (وان انكر) بان قال المدعى قرضا او ثمنا ما اقرضنى او ما باعنى
 او لا يستحق على ما ادعاه ولا شيئا منه او لاحق له على صح الجواب ما لم يعترف
 بسبب الحق و (قال) الحاكم (للمدعى ان كان لك بينة فاحضرها ان شئت
 فان احضرها) اى البينة لم يسألها الحاكم ولم يلقنها فاذا شهدت (سمعها)
 وحرّم ترديدتها واتهارها وتعتها (وحكم بها) اى بالبينة اذا اتضح له الحكم
 وسأله المدعى (ولا يحكم) القاضى (بعلمه) ولو فى غير حد لان تجويز
 القضا بعلم القاضى يفضى الى تهمة وحكمه بما يشئ (وان قال المدعى مالى
 بينة اعلم الحاكم ان له اليمين على خصمه) لما روى ان رجلاين اختصما الى
 النبي صلى الله عليه وسلم حضرمى وكندى فقال الحضرمى يا رسول الله ان
 هذا غلبنى على ارض لى فقال الكندى هى ارضى وفى يدي وليس له فيها
 حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمى لك بينة قال لا قال فلك بينة
 وهو حديث حسن صحيح قاله فى شرح المنتهى وتكون بينة (على صفة جوابه)
 للمدعى (فان سال) المدعى من القاضى احواله (احلفه وخلقى سبيله) بعد
 تحليفه اياه لان الاصل برائته (ولا يعتد بيمينه) اى يمين المدعى عليه
 (قبل) امر الحاكم له و (مسألة المدعى) تحليفه لان الحق فى اليمين
 للمدعى فلا يستوفى الا بطله (وان نكل) المدعى عليه عن اليمين (قضى
 عليه) بالنكول رواه احمد عن عثمان رضى الله عنه (فيقول) القاضى للمدعى
 عليه (ان حلفت) خلت سبيلك (والا) تحلف (قضيت عليك) بالنكول
 (فان لم يحلف قضى عليه) بالنكول (فان حلف المنكر) خلى الحاكم
 سبيله (ثم ان احضر المدعى بينة) عليه (حكم) القاضى (بها) ولم تكن اليمين
 مزيلة للحق (هذا اذا لم يكن قال لا بينة لى فان قال ذلك ثم اقامها لم تسمع لانه
 مكذب لها) فصل ولا تصح الدعوى الا محررة لان الحكم مرتب
 عليها ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اقضى على نحو ما اسمع
 ولا تصح ايضا الا (معاومة المدعى به) اى تكون بشئ معلوم لى اتانى الالتزام
 (الا الدعوى بما تصححه مجهولا كالوصية) بشئ من ماله (و) الدعوى
 (بعبد من عبده) جعله (مهرا او نحوه) كعوض خلع او اقربه فيطالبه
 بما وجب له ويعتبر ان يصرح بالدعوى فلا يكفى لى عنده كذا حتى يقول

وانا مطالبه به ولا تسمع بموجب لاثباته غير تدبير واستيلاء وكتابة ولا بد
 ان تنفك عما يكذبها فلا تصح على انسان انه قتل او سرق من عشرين سنة
 وسنه دونها ولا يعتبر فيها ذكر سبب الاستحقاق (وان ادعى عقد نكاح او)
 عقد (بيع او غيرها) كاجارة (فلا بد من ذكر شروطه) لان الناس
 مختلفون فى الشروط فقد لا يكون العقد صحيحا عند القاضى وان ادعى
 استدامة الزوجية لم يشترط ذكر شروط العقد (وان ادعت امرأة نكاح
 رجل لطلب نفقة او مهر او نحوها سمعت دعواها) لانها تدعى حقا لها
 تضيقه الى سببه (وان لم تدع سوا النكاح) من نفقة ومهر وغيرها (لم تقبل)
 دعواها لان النكاح حق الزوج عليها فلا تسمع دعواها بحق غيرها (وان
 ادعى) انسان (الارث ذكر سببه) لان اسباب الارث تختلف فلا بد من
 تعيينه ويعتبر تعيين مدعى به ان كان حاضرا بالمجلس واحضار عين بالبلد
 لتعين وان كانت غايبة وصفها كسلم والاولى ذكر قيمتها ايضا (وتعتبر عدالة
 البينة ظاهرا وباطنا) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم الا فى عقد
 نكاح فتكفى العدالة ظاهرا كما تقدم (ومن جهات عدالته سال) القاضى
 (عنه) ممن له خبرة باطنه بصحة او معاملة ونحوها وتقدم بينة جرح على
 تعديل وتعديل الخصم وحده او تصديقه للشاهد تعديل له (وان
 علم) القاضى (عدالته) اى عدالة الشاهد (عمل بها) ولم يفتح الى التزكية
 وكذا لو علم فسقه (وان جرح الخصم الشهود كلف البينة به) اى بالجرح
 ولا بد من بيان سببه عن روية او استفاضة (وانظر) من ادعى الجرح
 (له ثلاثة ان طلبه والمدعى ملازمته) اى ملازمة خصمه فى مدة الانتظار
 ليلا يهرب (فان لم يات) مدعى الجرح (ببينة حكم عليه) لان عجزه عن
 اقامة البينة على الجرح فى المدة المذكورة دليل على عدم ما ادعاه (وان
 جهل) القاضى (حال البينة طلب من المدعى تزكيتهم) لتثبت عدالتهم فيحكم
 له (ويكفى فيها) اى فى التزكية (عدلان يشهدان بعدالته) اى بعدالة
 الشاهد (ولا تقبل فى الترجمة وفى التزكية و) فى (الجرح والتعريف) عند
 حاكم (والرسالة) الى قاض اخر بكتابه ونحوه (الا قول عدلين) ان كان
 ذلك فيما يعتبر فيه شهادة عدلين والا فتحكم ذلك حكم الشهادة على ما يأتى
 تفصيله وان قال المدعى لى بينة واريد بيمينه فان كانت بالمجلس فليس له الا
 احداها والا فله ذلك وان سال ملازمته حتى يقيمها اجيب فى المجلس فان

لم يحضرها فيه صرفه لانه لم يثبت له قبله حق حتى يجبس به (ويحكم على الغائب) مسافة القصر (اذا ثبت عليه الحق) لحديث هند قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحج وليس يعطيني من الفقة ما يكفيني وولدي قال خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه فتسمع الدعوى والبينة على الغائب مسافة قصر وعلى غير مكلف ويحكم بها ثم اذا حضر الغائب فهو على حجيته (وان ادعى) انسان (على حاضر في البلد غائب عن مجلس الحكم) او على مسافر دون مسافة قصر غير مستتر (واتي) المدعى (ببينة لم تسمع الدعوى ولا البينة) عليه حتى يحضر مجلس الحكم لانه يمكن سؤاله فلم يجز الحكم عليه قبله ^{في} باب كتاب القاضي الى القاضي ^{في} اجتمعت الامة على قبوله اى كتاب القاضي الى القاضي لدعاء الحاجة اليه (فيقبل كتاب القاضي الى القاضي في كل حق) لادعى كالقرض والبيع والاجارة (حتى القذف) والطلاق والقيود والنكاح والنسب لانها حقوق ادمى لا تدرك بالشبهات و (لا) يقبل (في حدود الله) تعالى (كحد الزنا ونحوه) كسرب الخمر لان حقوق الله تعالى مبنية على السر والدرء بالشبهات (ويقبل) كتاب القاضي (فيما حكم به) الكاتب (لينفذه) المكتوب اليه (وان كان) كل منهما (في بلد واحد) لان حكم الحاكم يجب امضاؤه على كل حال (ولا يقبل) كتابه (فيما ثبت عنده ليحكم) المكتوب اليه (به) الا ان يكون بينهما مسافة قصر (فآثر لانه نقل شهادة الى المكتوب اليه فلم يجز مع القرب كالشهادة على الشهادة) ويجوز ان يكتب (كتابه) الى قاض معين و (ان يكتبه) الى كل من يصل اليه كتابه من قضاة المسلمين (من غير تعيين ويلزم من وصل اليه قبوله لانه كتاب حاكم من ولايته وصل الى حاكم فلزمه قبوله كما لو كتب الى معين (ولا يقبل) كتاب القاضي (الا ان يشهد به القاضي الكاتب شاهدين) عدلين يضبطان معناه وما يتعلق به الحكم (فيقرأه) القاضي الكاتب (عليهما) اى على الشاهدين (ثم يقول اشهدا ان هذا كتابي الى فلان ابن فلان) او الى من يصل اليه من قضاة المسلمين (ثم يدفعه اليهما) اى الى العدلين الذين شهدا بما في الكتاب فاذا وصلا دفعاه الى المكتوب اليه وقالوا نشهد ان هذا كتاب فلان اليك كتبه بعمله والاحتياط ختمه بعد ان يقرأ عليهما ولا يشترط وان اشهدا عليه مدرجا مختوماً لم يصح ^{في} باب القسمة ^{في} من قسمت الشيء اذا جعلته اقساما

والقسم بكسر القاف النصيب وهي نوعان قسمة تراض واشار اليها بقوله (لا تجوز قسمة الاملاك التي لا تنقسم الا بضرر) ولو على بعض الشركاء (او) لا تنقسم الا برد (عوض) من احدهما على الآخر (الا برضى الشركاء) كلهم لحديث لا ضرر ولا ضرار رواه احمد وغيره وذلك (كالدور الصغار والحمام والطاحون الصغيرين والشجر المفرد) والارض التي لا تعدل باجزاء ولا قيمة كبناء او بئر او معدن (في بعضها) اى بعض الارض (فهذه القسمة في حكم البيع) تجوز بتراضيهما ويجوز فيها ما يجوز في البيع خاصة (ولا يجبر من امتنع) منهما (من قسمتها) لانها معاوضة ولما فيها من الضرر ومن دعى شريكه فيها الى بيع اجبر فان ابى باعه الحاكم عليهما وقسم الثمن بينهما على قدر حصصهما وكذا لو طلب الاجارة ولو في وقف والضرر المانع من قسمة الاجبار نقص القيمة بالقسمة ومن بينهما دار لها علو وسفل وطلب احدهما جعل السفل لواحد والعلو لآخر لم يجبر الممتنع النوع الثاني قسمة اجبار وقد ذكرها بقوله (واما ما لا ضرر) في قسمته (ولا رد عوض في قسمته كالقرية والبستان والدار الكبيرة والارض) الواسعة (والدكاكين الواسعة والمكيل والموزون من جنس واحد كالادهان والالبان ونحوها اذا طلب الشريك قسمتها اجبر) شريكه (الاخر عليها) ان امتنع من القسمة مع شريكه ويقسم عن غير مكلف وليه فان امتنع اجبر ويقسم حاكم على غيب من الشريكين بطلب شريكه او وليه ومن دعى شريكه في بستان الى قسم شجره فقط لم يجبر والى قسم ارضه اجبر ودخل الشجر تبعاً (وهذه القسمة) وهي قسمة الاجبار (افراز) لحق احد الشريكين من الآخر (لا بيع) لانها تخالفه في الاحكام فيصح قسم لحم هدى واضاحى وثمر نخرص خرصا وما يكال وزنا وعكسه وموقوف ولو على جهة ولا يحنث بها من حلف لا يبيع ومتى ظهر فيها غبن فاحش بطلت (ويجوز للشركاء ان يتقاسموا بانفسهم و) ان يتقاسموا (بقاسم ينصبونه او يسألوا الحاكم نصبه) وتجب عليه اجابتهم لقطع النزاع ويشترط اسلامه وعدالته ومعرفة بها ويكفي واحد الا مع تقويم (واجرته) واسمى القسامة بضم القاف على الشركاء (على قدر الاملاك) ولو شرط خلافه ولا ينفرد بعضهم باستيجاره وتعديل اسهامه بالاجزا ان تساوت كالمكيلات والموزونات غير المختافة وبالقيمة ان اختلفت وبالرد ان اقتضته (فاذا اقتسموا واقترعوا لزمت القسمة) لان القاسم

كالحاكم وقرعته كحكمه (وكيف اقترعوا جاز) بالخصي او غيره وان خير
احدهم الاخر لزم برضاهم وتفرقهم ومن ادعى غلطا فيما تقاسماه
بانفسهما واشهدا على رضاها به لم يلتفت اليه وفيما قسمه قاسم حاكم او قاسم
نصبا يقبل بينة والا حلف منكر وان ادعى كل شيئا انه من نصيبه
تحالفا ونقضت ولمن خرج في نصيبه عيب جهله امساك مع ارش وفسخ
باب الدعوى والينات ﴿ الدعوى لغة الطلب قال تعالى ولهم
ما يدعون اي يطلبون واصطلاحا اضافة الانسان الى نفسه استحقاق شيء
في يد غيره او ذمته والينة العلامة الواضحة كالشاهد فاكثر (والمدعى من
اذا سكت) عن الدعوى (ترك) فهو المطالب (والمدعى عليه من اذا سكت
لم يترك) فهو المطالب (ولا تصح الدعوى و) لا (الانكار) لها (الا من
جاز التصرف) وهو الحر المكلف الرشيد سوى انكار سفيه فيما يواخذ به
لو اقر به كطلاق وحد (واذا تداعيا عينا) اي ادعى كل منهما أنها له وهي
(بيد احدهما فهي له) اي فالعين لمن هي بيده (مع يمينه الا ان يكون له
بينة) ويقمها (فلا يحلف) معها اكتفاء بها (وان اقام كل واحد) منهما
(بينة أنها) اي العين المدعى بها (له قضى) بها (للخارج بينته ولنت بينة
الداخل) لحديث ابن عباس مرفوعا لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس
دماء رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه رواه احمد ومسلم
ولحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر رواه الترمذي وان لم تكن
العين بيد احد ولا ثم ظاهر تحالفا وتناصفا وان وجد ظاهر
لاحدهما عمل به فلو تنازع الزوجان في قماش البيت ونحوه فما يصلح لرجل
فله ولها فلها ولهما فلهما وان كانت بيديهما تحالفا وتناصفا فان قويت
يد احدهما كحيوان واحد سايقه واخر راكبه فهو للثاني لقوة يده

كتاب الشهادات

واحدتها شهادة مشتقة من المشاهدة لان الشاهد يخبر عما شاهده وهي
الاخبار بما علمه بلفظ اشهد او شهدت (تحمل الشهادة في غير حق الله)
تعالى (فرض كفاية) فاذا قام به من يكفي سقط عن بقية المسلمين (وان لم
يوجد الا من يكفي تعين عليه) وان كان عبدا لم يجز لسيد منعه لقوله
تعالى ولا يابى الشهداء اذا مادعوا قال ابن عباس وغيره المراد به التحمل

لشهادة واثباتها عند الحاكم ولان الحاجة تدعوا الى ذلك لاثبات الحقوق
والعقود فكان واجبا كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر (وادواها) اي
اداء الشهادة (فرض عين على من تحملها متى دعى اليها) لقوله تعالى
ولا تكتتموا الشهادة ومن يكتتمها فانه آثم قلبه (و) محل وجوبها ان
(قدر) على ادائها (بلا ضرر) يلحقه (في بدنه او عرضه او ماله او اهله)
وكذا لو كان ممن لا يقبل الحاكم شهادته لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد
(وكذا في التحمل) يعتبر انتفاء الضرر (ولا يحل كتمانها) اي كتمان الشهادة
لما تقدم فلو ادى شاهد وابي الاخر وقال احلف بدلى آثم ومتى وجبت
الشهادة لزم كتابتها ويحرم اخذ اجرة وحمل عليها ولو لم تتعين عليه لكن
ان يحجز عن المشي او تاذى به فله اجرة مركوب ومن عنده شهادة بحد
لله فله اقامتها وتركها (ولا يحل ان يشهد) احد (الى بما يعلمه) لقول
ابن عباس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة قال ترى الشمس قال نعم
قال على مثلها فاشهد او دع رواه الخلال في جامعه والعلم اما (برؤية او سماع)
من مشهود عليه كعتق وطلاق وعقد فيلزمه ان يشهد بما سمع ولو كان
مستحقا حين تحمل (او) سماع (باستفاضة فيما يتعذر علمه) غالبا (بدونها
كنسب وموت ومالك مطلق ونكاح) عقده ودوامه (ووقف ونحوها)
كعتق وخلع وطلاق ولا يشهد باستفاضة الا عن عدد يقع بهم العلم (ومن
شهد) عقد (نكاح او غيره من العقود فلا بد) في صحة شهادته به (من
ذكر شروطه) لاختلاف الناس في بعض الشروط وربما اعتقد الشاهد ما ليس
بصحح صحيحا (وان شهد برضاع) ذكر عدد الرضعات وانه شرب من ثديها او
لبن حلب منه (او) شهد (بسرقة) ذكر المسروق منه والنصاب والحرز
وصفتها (او) شهد (بشرب) خمر وصفه (او) شهد (بقذف فانه يصفه)
بان يقول اشهد انه قال له يا زاني او يا لوطي ونحوه (ويصف الزنا) اذا شهد
به (بذكر الزمان والمكان) الذي وقع فيه الزنا (و) ذكر (المنزل بها)
وكيف كان وانه رى ذكره في فرجها (ويذكر) الشاهد (ما يعتبر للحكم
و يختلف) الحكم (به في الكل) اي في كل ما يشهد فيه ولو شهد اثنان في
محفل على واحد منهم انه طلق او اعتق او على خطيب انه قال او فعل على المنبر
في الخطبة شيئا لم يشهد به غيرها مع المشاركة في سماعه وبصر قبله فصل
وشروط من تقبل شهادته ستة ﴿ احدها (البلوغ فلا تقبل شهادة الصبيان)

مطلقا ولو شهد بعضهم على بعض (الثاني العقل فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه وتقبل) الشهادة (ممن يخفى احيانا) اذا تحمل وادى (في حال افاقته) لانها شهادة من عاقل (الثالث الكلام فلا تقبل شهادة الاخرس ولو فهمت اشارته) لان الشهادة يعتبر فيها اليقين (الا اذا اداها) الاخرس (بخظه) فتقبل (الرابع الاسلام) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فلا تقبل من كافر ولو على مثله الا في سفر على وصية مسلم او كافر فتقبل من رجلين كتابيين عند عدم غيرها (الخامس الحفظ) فلا تقبل من مغفل ومعروف بكثرة سهو وغايط لانه لا تحصل الثقة بقوله (السادس العدالة) وهي لغة الاستقامة من العدل ضد الجور وشرعا استوا احواله في دينه واعتدال اقواله وافعاله (ويعتبر لها) اى للعدالة (شيان) احدهما (الصلاح في الدين وهو) نوعان احدهما (اداء الفرائض) اى الصلوات الخمس والجمعة (بسنن الراتبة) فلا تقبل ممن داوم على تركها لان تهاونه بالسنن يدل على عدم محافظته على اسباب دينه وكذا ماوجب من صوم وزكاة وحج (و) الثاني (اجتناب المحارم بان لا يأتى كبيرة ولا يدمن على صغيرة) والكبيرة ما فيه حد في الدنيا او وعيد في الآخرة كاكل الربا ومال اليتيم وشهادة الزور وعقوق الوالدين والصغيرة مادون ذلك من المحرمات كسب الناس بما دون القذف واستماع كلام النساء الاجانب على وجه التلذذ والنظر المحرم (فلا تقبل شهادة فاسق) بفعل كران وديوث او اعتقاد كالرافضة والقدرية والجهمية ويكفر مجتهدهم الداعية ومن اخذ بالرخص فسق (الثاني) مما يعتبر للعدالة (استعمال المروءة) اى الانسانية (وهو) اى استعمال المروءة (فعل ما يحمله وزينه) عادة كالسخاوة وحسن الخلق وحسن المجاورة (واجتناب ما يدنس ويشينه) عادة من الامور الدنية المزرية به فلا شهادة لمصافع وشمسخر ورقاص ومغن وطفيلي ومتزى بزى يسخر منه ولا لمن ياكل بالسوق الاشياء يسيرا كلقمة وتفاحة ولا لمن يمد رجله بمجمع الناس او ينام بين جالسين ونحوه (ومتى زالت الموانع) من الشهادة (فبلغ الصبي وعقل المجنون واسلم الكافر وتاب الفاسق قبلت شهادتهم) بمجرد ذلك لعدم المانع لقبولها ولا تعتبر الحرية فتقبل شهادة عبد وامة في كل ما يقبل فيه حر وحررة وتقبل شهادة ذى صنعة دنية كحجام وحداد وزبال **باب موانع الشهادة وعدد الشهود** وغير ذلك (لا تقبل

شهادة عمودى النسب) وهم الاباء وان علوا والاولاد وان سفلوا (بعضهم لبعض كشهادة الاب لابنه وعكسه للتممة بقوة القرابة وتقبل شهادته لاختيه وصديقه وعتيقه (ولا) تقبل (شهادة احد الزوجين لصاحبه) كشهادته لزوجته ولو بعد الطلاق وشهادتها لقوة الوصلة (وتقبل) الشهادة (عليهم) فلو شهد على ابيه وابنه وزوجته او شهدت عليه قبلت الا على زوجته بزنا (ولا) تقبل شهادة (من يجبر نفعا الى نفسه) كشهادة السيد لمكاتبه وعكسه والوارث بجرح مورثه قبل اندماله فلا تقبل وتقبل له بدينه في مرضه (او يدفع عنها) اى عن نفسه بشهادته (ضررا) كشهادة العاقلة بجرح شهود الخطا والغرماء بجرح شهود الدين على المنفلس والسيد بجرح من شهد على مكاتبه بدين ونحوه (ولا) تقبل شهادة (عدو على عدوه كمن شهد على من قذفه او قطع الطريق عليه) والمجروح على الجارح ونحوه (ومن سره مسأة شخص او غمه فرحه فهو عدوه) والعداوة في الدين غير مانعة فتقبل شهادة مسلم على كافر وسنى على مبتدع وتقبل شهادة العدو لعدوه وعليه في عقد نكاح ولا شهادة من عرف بعصية وافراط في حمية كتعصب قبيلة على قبيلة وان لم تبلغ رتبة العداوة **فصل** في عدد الشهود (ولا يقبل في الزنا) واللواط (والاقرار به الا اربعة) رجال يشهدون به او انه اقر به اربعا لقوله تعالى لولا جاؤا عليه باربعة شهدا الاية (ويكفى) في الشهادة (على من اتى بهيمة رجلان) لان موجب التعزير ومن عرف بغنى وادعى انه فقير لياخذ من زكاة لم يقبل الا بثلاثة رجال (ويقبل في بقية الحدود) كالقذف والشرب والسرقة وقطع الطريق (و) في (القصاص) رجلان ولا تقبل فيه شهادة النساء لانه يسقط بالشبهة (وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب وولاء وايضاء اليه) في غير مال (لا يقبل فيه الا رجلان) دون النساء (ويقبل في المال وما يقصد) به المال (كالبيع والاجل والخيافه) اى في البيع (ونحوه) كالقرض والرهن والغصب والاجارة والشركة والشفعة وضمان المال واتلافه والعق والكتابة والتدبير والوصية بالمال والحناية اذا لم توجب قودا ودعوى اسير تقدم اسلامه لمنع رقه (رجلان او رجل وامرأتان) لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وسياق الاية يدل على اختصاص ذلك بالاموال (او رجل ويمين المدعى) لقول ابن عباس ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه احمد وغيره
ويجب تقديم الشهادة عليه لا بامراتين ويمين ويقبل في داء دابة وموضحة
طيب وبيطار واحد مع عدم غيره فان لم يتعذر فائنان (وما لا يطلع عليه
الرجال) غالبا (كعيوب النساء تحت الثياب والبكارة والثبوبة والحيض
والولادة والرضاع والاستهلال) اى صراخ المولود عند الولادة (ونحوه)
كالرتق والقرن والعفل وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ونحوها مما
لا يحضره الرجال (يقبل فيه شهادة امرأة عدل) حديث حذيفة ان النبي
صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابلة وحدها ذكره الفقهاء في كتبهم
وروى ابو الخطاب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز
في الرضاع شهادة امرأة واحدة (والرجل فيه كالمرأة) واولى لكماله (ومن
اتى برجل وامراتين او) اتى (بشاهد ويمين) اى حلفه (فيما يوجب القود لم
يثبت به) اى بما ذكر (قود ولا مال) لان قتل العمد يوجب القصاص
والمال بدل منه فاذا لم يثبت الاصل لم يجب بدله وان قلنا الواجب احدها
لم يتعين الا باختياره فلو اوجبا بذلك الدية اوجبا معينا بدون اختياره
(وان اتى بذلك) اى برجل وامراتين او رجل ويمين (في سرقة ثبت
المال) لكمال بينته (دون القطع) لعدم كمال بينته (وان اتى بذلك) اى
برجل وامراتين او رجل ويمين (في دعوى) (خلع) امراته على عوض
سماء (ثبت له العوض) لان بينته تامة فيه (وثبتت بينونة بمجرد دعواه
لاقراره على نفسه وان ادعته لم يقبل فيه الا رجلان) فصل
في الشهادة على الشهادة (ولا تقبل الشهادة على الشهادة الا في حق يقبل
فيه كتاب القاضي الى القاضي) وهو حقوق الادمين دون حقوق الله تعالى
لان الحدود مبنية على السر والدرء بالشبهات (ولا يحكم) الحاكم (بها) اى
بالشهادة على الشهادة (الا ان تتعذر شهادة الاصل بموت او مرض او غيبة
مسافة قصر) او خوف من سلطان او غيره لانه اذا امكن الحاكم ان يسمع
شهادة شاهدي الاصل استغنى عن البحث عن عدالة شاهدي الفرع وكان
احوط للشهادة ولا بد من دوام عذر شهود الاصل الى الحكم ولا بد من
ثبوت عدالة الجميع ودوام عدالتهم وتعيين فرع الاصل (ولا يجوز لشاهد
الفرع ان يشهد الا ان يسترعيه) (شاهد الاصل فيقول) شاهد الاصل للفرع

(٥) الاسترعاء قول المحدث ارعنى سمعك اى اسمع منى واحفظ اه

(اشهد)

اشهد على شهادتي بكذا او) اشهد انى اشهد ان فلانا قري عندى بكذا او نحوه
وان لم يسترعه لم يشهد لان الشهادة على الشهادة فيها معنى النيابة ولا ينوب
عنه الا باذنه الا ان (يسمعه يقر بها) اى يسمع الفرع الاصل يشهد (عند
الحاكم او) سمعه (يعزوها) اى يعزو شهادته (الى سبب من قرض او بيع
او نحوه) فيجوز للفرع ان يشهد لان هذا كالاسترعاء ويؤديها الفرع بصفة
تحمله وتثبت شهادة شاهدي الاصل بفرعين ولو على كل اصل فرع ويثبت
الحق بفرع مع اصل اخر ويقبل تعديل فرع لاصله وموته ونحوه لا تعديل
شاهد لرفيقه (واذا رجع شهود المال بعد الحكم لم ينقض) الحكم لانه
قد تم ووجب المشهود به للمشهود له ولو كان قبل الاستيفاء (ويلزمهم الضمان)
اى يلزم الشهود الراجعين بدل المال الذى شهدوا به قائما كان او تالفا لانهم
اخرجوه من يد مالكة بغير حق وحالوا بينه وبينه (دون من زكاهم)
فلا غرم على منك اذا رجع المنزكى لان الحكم تعلق بشهادة الشهود ولا تعلق
له بالملزكين لانهم اخبروا بظاهر حال الشهود واما باطنه فعلمه الى الله تعالى
(وان حكم) القاضي (بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد غرم) الشاهد (المال
كله) لان الشاهد حجة الدعوى لان اليمين قول الخصم وقول الخصم ليس
مقبولا على خصمه وانما هو شرط الحكم فهو كطاب الحكم وان رجعوا قبل
الحكم لغت ولا حكم ولا ضمان وان رجع شهود قود او حد بعد حكم وقبل
استيفاء لم يستوف ووجبت دية قود (باب اليمين في دعاوى) (اي
بيان ما يستخلف فيه وما لا يستخلف فيه وهى تقطع الخصومة حالا ولا تسقط
حقا) (لا يستخلف) منكر (في العبادات) كدعوى دفع زكاة وكفارة
ونذر (ولا في حدود الله) تعالى لانها يستحب سترها والتعريض للنكر بها
ليرجع عن اقراره (ولا يستخلف المنكر) على صفة جوابه بطلب خصمه (في
كل حق لادى) لما تقدم من قوله عليه السلام ولكن اليمين على المدعى عليه
(الا النكاح والطلاق والرجعة والآيلاء واصل الرق) كدعوى رق لقيط
(والولاء والاستيلاء) الامة (والنسب والقود والقذف) فلا يستخلف منكر شئ
من ذلك لانها ليست مالا ولا يقصد بها المال ولا يقضى فيها بالنكول ولا يستخلف
شاهد انكر تحمل الشهادة ولا حاكم انكر الحكم ولا وصى على نفى دين
على موص وان ادعى وصى وصية للفقرا فانكر الورثة حلفوا على نفى العلم
فان نكلوا قضى عليهم ومن توجه عليه حلف الجماعة حلف لكل واحد عينا

الا ان يرضوا بواحدة (واليمين المشروعة) هي (اليمين بالله) تعالى فلو قال الحاكم لمنكر قل والله لاحق له عندي كفى لانه صلى الله عليه وسلم استخاف ركابة ابن عبد يزيد في الطلاق فقال والله ما اردت الا واحدة (ولا نفاظ) اليمين (الا فياله خطر) كجناية لا توجب قودا وعق ونصاب زكاة فللحاكم تغليظها وان ابى الخالف التغليظ لم يكن ناكلا

كتاب الاقرار

وهو الاعتراف بالحق مأخوذ من المقر وهو المكان كان المقر يجعل الحق في موضعه وهو اخبار عما في نفس الامر لا انشاء (ويصح) الاقرار (من مكلف) لا من صغير غير مأذون في تجارة فيصح في قدر ما اذن له فيه (مختار غير محجور عليه) فلا يصح من سفیه اقرار بمال (ولا يصح) الاقرار (من مكره) هذا مختار قوله مختار الا ان يقر بغير ما اكراه عليه كان يكره على الاقرار بدهم فيقر بدينار ويصح من سكران ومن اخرس باشارة معلومة ولا يصح بشئ في يد غيره او تحت ولاية غيره كما لو اقر اجنبى على صغير او وقف في ولاية غيره او اختصاصه ويقبل من مقر دعوى اكراه بقرينة كترسيم عليه وتقدم بينة اكراه على طوعية (وان اكراه على وزن مال فباع ملكه لذلك) اى لوزن ما اكراه عليه (صح) البيع لانه لم يكره على البيع ويصح اقرار صبي انه بالغ باحتلام اذا بلغ عشرة ولا يقبل بسن الابنية كدعوى جنون (ومن اقر في مرضه) ولو مخوفا ومات فيه (بشئ) فكأقراره في صحته (لعدم تيمته فيه) (الا في اقراره) اى اقرار المريض (بالمال لو ارثه) حال اقراره بان يقول له على كذا او يكون للمريض عليه دين فيقر بقبضه منه (فلا يقبل) هذا الاقرار من المريض لانه متهم فيه الا بينة او اجازة (وان اقر) المريض (لامراته بالصدق فلها مهر المثل بالزوجية لا باقراره) لان الزوجية دلت على المهر ووجوبه فأقراره اخبار بانه لم يوفه (ولو اقر) المريض (انه كان ابنا) اى زوجته (في صحته لم يسقط ارثها) بذلك ان لم تصدقه لان قوله غير مقبول عليها بمجرد (وان اقر) المريض بمال (لو ارث فصار عند الموت اجنبيا) اى غير وارث بان اقر لابن ابنه ولا ابن له ثم حدث له ابن (لم يلزم اقراره) اعتبارا بحالته لانه كان متهما (لا انه) اى الاقرار (باطل) بل هو صحيح موقوف على

(الاجازة)

الاجازة كالوصية لو ارث (وان اقر) المريض (لغير وارث) كابن ابنه مع وجود ابنه (او اعطاه) شياً (صح) الاقرار والاعطاء (وان صار عند الموت وارثا) لعدم التهمة اذ ذاك ومسئلة العطية ذكرها في الترغيب والصحيح ان العبرة فيها بحال الموت كالوصية عكس الاقرار وان اقر قن بمال او بما يوجبه كالجناية لم يؤخذ به الا بعد عتقه الا ما ذونا له فيما يتعلق بتجارة وان اقر بمجد او طلاق او قود طرف اخذ به في الحال (وان اقرت امرأة) ولو سفیهة (على نفسها بنكاح ولم يدعه) اى النكاح (انسان قبل) اقرارها لانه حق عليها ولا تهمة فيه وان كان المدعى اثنين ففهم كلامه لا يقبل وهو رواية والاصح يصح اقرارها جزم به في المنتهى وغيره وان اقاما بينتين قدم اسبق النكاحين فان جهل فقول ولى فان جهل الولي فسحا ولا ترجع بيد (وان اقر واهيا) المجبر (بالنكاح) صح اقراره لان من ملك انشاء شئ ملك الاقرار به كالوكيل بعقد البيع الموكل فيه فيصح اقراره به (او) اقر به الولي (الذى اذنت له) ان يزوجه (صح) اقراره به لانه يملك عقد النكاح عليها فملك الاقرار به كالوكيل ومن ادعى نكاح صغيرة بيده فرق حاكم بينهما ثم ان صدقته اذا بلغت قبل (وان اقر) انسان (بنسب صغير او محنون مجهول النسب انه ابنه ثبت نسبه) ولو اسقط به وارثا معروفا لانه غير متهم في اقراره لانه لاحق للوارث في الحال (فان كان) المقر به (ميتا ورثه) المقر وشرط الاقرار بالنسب امكان صدق المقر وان لا ينفي به نسباً معروفا وان كان المقر به مكلفا فلا بد ايضا من تصديقه (وان ادعى) انسان (على شخص) مكلف (بشئ فصدقه صح) تصديقه واخذه حديث لا عذر لمن اقر والاقرار يصح بكل ما ادى معناه كصدقت او نعم او انا مقر بدعواك او انا مقر فقط او خذها او اترنها او اقبضها او احرزها ونحوه لا ان قال انا اقر او لا انكر او يجوز ان تكون محقا ونحوه فصل واذا وصل باقراره ما يسقطه مثل ان يقول له على الف لاتلزمى ونحوه كله على الف من ثمن خمر او له على الف مضاربة او وديعة تلفت (لزمه الالف) لانه اقر به وادعى منافيا ولم يثبت فلم يقبل منه (وان قال) على الف وقضيته او برئت منه او قال (كان له على) كذا (وقضيته) او برئت منه (فقوله) اى قول المقر (بيمينه) ولا يكون مقرا فاذا حلف خلى سبيله لانه رفع ما اثبت به بدعوى القضاء متصلا فكان القول قوله (ما لم

(تكن) عليه (بينة) فيعمل بها (او يعترف بسبب الحق) من عقد او غصب او غيرها فلا يقبل قوله في الدفع او البراءة الا بينة لا اعترافه بما يوجب الحق عليه ويصح استثناء النصف فاقبل في الاقرار فله على عشرة الا خمسة يلزمه خمسة وله هذه الدار ولى هذا البيت يصح ويقبل ولو كان اكثرها (وان قال له على مائة ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ثم قال زيوتا) اى معية (او موجلة لزمه مائة جيدة حالة) لان الاقرار حصل منه بالمائة مطلقا فينصرف الى الجيد الحال وما اتى به بعد سكوته لا يلتفت اليه لانه يرفع به حقا لزمه (وان اقر بدين موجل) بان قال بكلام متصل له على مائة موجلة الى كذا ولو قال ثمن مبيع ونحوه (فانكر المقر له الاجل) وقال هو حالة (فقول المقر مع يمينه) فى تأجيله لانه مقر بالمال بصفة التأجيل فلم يلزمه الا كذلك وكذا لو قال له على الف مغشوشة او سود لزمه كما اقر (وان اقر انه وهب) وا قبض (او) اقر انه (رهن وا قبض) ما عقد عليه او (اقر) انسان (بقبض ثمن او غيره) من صداق او اجرة او جمالة ونحوها (ثم انكر) المقر الا قباض او (القبض ولم يحدد الاقرار) الصادر منه (وسأل احلاف خصمه) على ذلك (فله ذلك) اى تحليفه فان نكل حلف هو وحكم له لان العادة جارية بالاقرار بالقبض قبله (وان باع شيئا او وهب او اعتقه ثم اقر) البايع او الواهب او المعتق (ان ذلك) الشيء المبيع او الموهوب او المعتق (كان لغيره لم يقبل قوله) لانه اقرار على غيره (ولم يفسخ البيع ولا غيره) من الهبة والعتق (ولزمته غرامته) للمقر له لانه فوته عليه (وان قال لم يكن) ما بعته او وهبته ونحوه (ملكى ثم ملكته بعد) البيع ونحوه (واقام بينة) بما قاله (قبلت) بينته (الا ان يكون قد اقر انه ملكه او) قال (انه قبض ثمن ملكه) فان قال ذلك (لم يقبل منه) بينة لانها تشهد بخلاف ما اقر به وان لم يقم بينة لم يقبل مطلقا ومن قال غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو او غصبت من زيد وغصبه هو من عمرو او قال هو لزيد بل لعمرو فهو لزيد ويغرم قيمته لعمرو

فصل في الاقرار بالجمل وهو ما احتل امرين فاكثر على السواء ضد المفسر (اذا قال) انسان (له) اى لزيد مثلا (على شئ) او (قيل له) على (كذا) او كذا كذا او كذا و كذا او له على شئ وشئ (قيل له) اى للمقر (فسر) اى فسر ما اقررت به ليتأتى الزامه به (فان ابى) تفسيره

(حبس حتى يفسره) لوجوب تفسيره عليه (فان فسر به بحق شفعة او) فسر به (باقل مال قبل) تفسيره الا ان يكذبه المقر له ويدعى جنسا اخر او لا يدعى شيئا فيبطل اقراره (وان فسر) اى فسر ما اقر به بجمل (بمئة او خم) او كلب لا يقتل (او) بمال لا يتحول (كقشر جوزة) وجبة بر او رث سلام او تسميت عاطس ونحوه (لم يقبل) منه ذلك لمخالفته لمقتضى الظاهر (ويقبل) منه تفسيره (بكتب مباح نفقه) لوجوب رده (او حد قذف) لانه حق ادمى كما مر وان قال المقر لا علم لى بما اقررت به حلف ان لم يصدقه المقر له وغرم له اقل ما يقع عليه الاسم وان مات قبل تفسيره لم يواخذ وارثه بشئ ولو خلف تركة لاحتمال ان يكون المقر به حد قذف وان قال له على مال او مال عظيم او خطير او جليل ونحوه قبل تفسيره باقل متحول حتى بلم ولد (وان قال) انسان عن انسان (له على الف رجوع فى تفسير جنسه اليه) اى الى المقر لانه اعلم بما اراده (فان فسر به بجنس واحد) من ذهب او فضة او غيرها (او) فسر به (باجناس قبل منه) ذلك لان لفظه يحتمله وان فسر به بنحو كلاب لم يقبل وله على الف ودرهم او وثوب ونحوه او دينار والف او الف وخمسون درهما او خمسون والف درهم او الف الا درهم فالجمل من جنس المفسر معه وله فى هذا العبد شرك او شركة او هو لى وله او شركة بيننا او له فيه سهم رجوع فى تفسير حصة الشريك الى المقر وله على الف الا قليلا يحتمل على ما دون النصف (واذا قال) المقر عن انسان (له على ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية) لان ذلك هو مقتضى لفظه (وان قال) له على (ما بين درهم الى عشرة او) قال له على (من درهم الى عشرة لزمه تسعة) لعدم دخول الغاية وان قال اردت بقولى من درهم الى عشرة مجموع الاعداد اى الواحد والاثنين والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة لزمه خمسة وخمسون وله ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط لا يدخل الحايطان وله على درهم فوق درهم او تحت درهم او مع درهم او فوقه او تحته او معه درهم او قبله او بعده درهم او درهم بل درهم لزمه درهمان (وان قال) انسان عن اخر (له على درهم او دينار لزمه احدهما) ويرجع فى تعيينه اليه لان او لاحد الشئيين وان قال له درهم بل دينار لزمه (وان قال) المقر (له على تمر فى جراب او) قال له على (سكين فى قراب

(او) قال له (فص في خاتم ونحوه) كله ثوب في منديل او عبد عليه عمامة او دابة عليها سرج او زيت في زق (فهو مقر بالاول) دون الثاني وكذا لو قال له عمامة على عبد او فرس مسرجة او سيف في قرابه ونحوه وان قال له خاتم فيه فص او سيف بقراب كان اقرارا بهما وان اقر له بخاتم واطلق ثم جاء بخاتم فيه فص وقال ما اردت الفص لم يقبل قوله واقراره بشجر او شجرة ليس اقرارا بارضها فلا يملك غرس مكانها لو ذهبت ولا يملك رب الارض قلعها واقراره بامة ليس اقرارا بحملها ولو اقر ببستان شمل الاشجار وشجرة شمل الاغصان وهذا اخر ما تيسر جمعه والله اسئل ان يعم نفعه وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم وسبباً للفوز لديه ببجبات النعم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه على مدى الاوقات

قال مصنفه رحمه الله تعالى وفرغت منه يوم الجمعة ثالث

شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثلاث

واربعين والف والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد

واله وصحبه وسلم

—————

قد صار طبع هذا الكتاب العذب المستطاب في مطبعة ولاية سورية الجليّة في دمشق الشام الشريفة المحمية برخصة مجلس معارفها الموقرة بموجب المضبطة المرحية المؤرخة في خمس وعشرين يوماً خلت من شهر شعبان سنة اربع وثلاثمائة هجرية وفي سادس شهر مايس سنة ثلاث وثلاثمائة رومية التي نومرتها ثمان وثمانون وكان الفراغ من طبعه بنفقة مستحقة انفقها محمد توفيق السيوطي الحلبي في اليوم السابع من شهر شعبان المكرم سنة خمس وثلاثمائة والف

ولما فاح مسك ختامه ارخه الكامل الفاضل سليم افندي قصاب حسن زاده بقوله

حبذا روض فائق منه تنجي الحقائق
قد زكا طيباً نشره فهو كالمسك عابق
للبهوتي المنصور قل بحر عرفان دافق
عم نفعاً من فضله تستمد الحقائق
فاز سعى التوفيق في طبعه فهو السابق
قلت بالطبع ارخوا قد زها روض فائق

فهرسة كتاب الروض المربع شرح زاد المستقنع

صحيفة	صحيفة
١٠٤ كتاب الجنائز	٠٠٢ خطبة الكتاب
١١٨ كتاب الزكاة	٠٠٥ كتاب العلهارة
١٢٠ باب زكاة بحية الانعام	٠١٠ باب الانية
١٢٢ باب زكاة الحبوب	٠١١ باب الاستحيا
١٢٤ باب زكاة النقدين	٠١٤ باب السواك
١٢٦ باب زكاة العروض	٠١٧ باب فروض الوضوء
١٢٧ باب زكاة الفطر	٠١٩ باب مسح الحنفيين
١٢٩ باب اخراج الزكاة	٠٢٢ باب نواقض الوضوء
١٣١ باب اهل الزكاة	٠٢٤ باب الغسل
١٣٤ كتاب الصيام	٠٢٧ باب التيمم
١٣٨ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	٠٣١ باب ازالة النجاسة
١٤٠ باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء	٠٣٣ باب الحيض
١٤٢ باب صوم التطوع	٠٣٧ كتاب الصلاة
١٤٥ باب الاعتكاف	٠٣٩ باب الاذان
١٤٧ كتاب المناسك	٠٤١ باب شروط الصلاة
١٤٩ باب المواقيت	٠٥١ باب صفة الصلاة
١٥٠ باب الاحرام	٠٦١ باب فصل اركانها
١٥٢ باب محظورات الاحرام	٠٦٣ باب سجود السهو
١٥٦ باب الفدية	٠٦٧ باب صلاة التطوع
١٥٧ باب جزاء الصيد	٠٧٤ باب صلاة الجماعة
١٥٨ باب حكم صيد الحرم	٠٧٧ باب فصل في احكام الامامة
١٦٠ باب دخول مكة	٠٨١ باب فصل في موقف الامام
١٦٣ باب صفة الحج والعمرة	٠٨٤ باب صلاة اهل الاعذار
١٧٠ باب الفوات والاحصار	٠٨٦ باب فصل في قصر المسافر الصلاة
١٧٠ باب الهدي	٠٨٧ باب فصل يجوز الجمع بين الظهريين
١٧٣ باب فصل تسن الحقيقة	٠٨٩ باب صلاة الجمعة
١٧٤ كتاب الجهاد	٠٩٦ باب صلاة العيدين
	١٠٠ باب صلاة الكسوف
	١٠١ باب صلاة الاستسقاء

صحيفة

١٧٧	باب عقد الذمة
١٧٩	كتاب البيع
١٨٧	باب الشروط في البيع
١٨٩	باب الخيار
١٩٦	فصل في التصرف في المبيع
١٩٧	باب الربا والصرف
٢٠١	باب بيع الاصول والثمار
٢٠٥	باب السلم
٢٠٩	باب القرض
٢١١	باب الرهن
٢١٦	باب الضمان
٢١٧	باب الحوالة
٢١٩	باب الصلح
٢٢٣	باب الحجر
٢٢٧	باب الوكالة
٢٣١	باب الشركة
٢٣٥	باب المساقاة
٢٣٦	باب الاجارة
٢٤٢	باب السبق
٢٤٣	باب العارية
٢٤٥	باب الغصب
٢٥١	باب الشفعة
٢٥٤	باب الوديعة
٢٥٧	باب احياء الموات
٢٥٩	باب الجمالة
٢٦٠	باب اللقطة
٢٦٢	باب اللقيط
٢٦٣	كتاب الوقف
٢٦٨	باب الهبة والعطية
٢٧٢	كتاب الوصايا
٢٧٤	باب الوصى له
٢٧٥	باب الوصى به
٢٧٦	باب الوصية بالانصاء
٢٧٦	باب الوصى اليه
٢٧٨	كتاب الفرائض
٢٨٣	باب العصبات
٢٨٤	باب اصول المسائل
٢٨٥	باب التصحيح والمناسخات
٢٨٨	باب ذوى الارحام
٢٩٠	باب ميراث الحمل والختى
٢٩١	باب المفقود
٢٩٢	باب ميراث الغرقى واهل الملل
٢٩٣	باب ميراث المطلقة والاقرار
٢٩٤	باب ميراث القاتل والمبعض والولاء
٢٩٥	كتاب العتق
٢٩٦	باب الكتابة وامهات الاولاد
٢٩٧	كتاب النكاح
٣٠٢	باب المحرمات في النكاح
٣٠٥	باب الشروط والعيوب في النكاح
٣٠٨	باب نكاح الكفار
٣١٠	باب الصداق
٣١٥	باب وليمة العرس
٣١٧	باب عشرة النساء
٣٢١	باب الخلع
٣٢٤	كتاب الطلاق
٣٢٨	باب ما يختلف به عدد الطلاق
٣٣٠	باب الطلاق في الماضي
٣٣٢	باب تعليق الطلاق
٣٣٩	باب التأويل والشك
٣٤٠	باب الرجعة

صحيفة

٣٤٢	كتاب الايلاء
٣٤٤	كتاب الظهار
٣٤٧	كتاب اللعان
٣٤٩	كتاب العدد
٣٥٥	كتاب الرضاع
٣٥٧	كتاب النفقات
٣٦٠	باب نفقة الاقارب
٣٦٣	باب الحضانة
٣٦٥	كتاب الجنايات
٣٦٨	باب شروط القصاص
٣٦٩	باب استيفاء القصاص
٣٧٠	باب العفو عن القصاص
٣٧١	باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس
٣٧٣	كتاب الديات
٣٧٥	باب مقادير ديات النفس
٣٧٦	باب دية الاعضاء ومنافعها
٣٧٨	باب الشجاج
٣٨٠	باب العاقاة
٣٨١	باب القسامة
٣٨٢	كتاب الحدود
٣٨٣	باب حد الزنا
٣٨٥	باب حد القذف
٣٨٦	باب حد المسكر
٣٨٦	باب التعزير
٣٨٧	باب القطع في السرقة
٣٨٩	باب حد قطاع الطريق
٣٩١	باب قتال اهل البغي
٣٩٢	باب حكم المرتد
٣٩٣	كتاب الاطعمة
٣٩٥	باب الزكاة
٣٩٧	باب الصيد
٣٩٨	كتاب الايمان
٣٩٩	فصل في كفارة اليمين
٤٠٠	باب جامع الايمان
٤٠٢	فصل وان حلف لا يفعل شيئا ففعله مكرها
٤٠٢	باب النذر
٤٠٤	كتاب القضاء
٤٠٦	باب ادب القاضي
٤٠٧	باب طريق الحكم وصفته
٤١٠	باب كتاب القاضي الى القاضي
٤١٠	باب القسم
٤١٢	باب الدعاوى والبيّنات
٤١٢	كتاب الشهادات
٤١٤	باب موانع الشهادة وعدد الشهود
٤١٥	فصل في عدد الشهود
٤١٦	فصل في الشهادة على الشهادة
٤١٧	باب اليمين في الدعاوى
٤١٨	كتاب الاقرار
٤١٩	فصل اذا وصل باقراره
٤٢٠	فصل في الاقرار بالجمل